

جَمِيعُ الْحُقُولَ مَحَفُوطَةً الطَّنِعَة الأولِي الطَّنِعَة الأولِي العَامِ مِلَامِ

ISBN: 978-9933-9304-0-0



يطلب من



دمشق : ۱۹۹۳ ۹٤٤ ۲۱٤٤۱٦ بیروت : ۱۹۹۱ ۷۸ ۸٤۹۲٦٦ Email: fajer.112@hotmail.com fajer.113@gmall.com



NOOR AILIM

طباعة - نشر - توزيع Basım - Yayan - Dağıtım إنتظ أثول

- +90 212 635 41 94
- ··· +90 552 437 95 58
- # +90 531 26312 O1 8/s
- ☑ noor4tk@gma l.com
- O Hrica- Şerif Mah.

Esk Al paşa Cad.

Fat h APT, 150 Fat h/ stanbul شع منظومة الخلاف في الفقه الحنفي المحري المح

تَأليفُ ٱلْعَكَلَامَةِ ٱلْمُحَدِّثِ أَي جَفْصٍ عُهَمَرُ بُرِمُحَكَدُ بُرْأَحْمَدُ بُرُلُقُمَانَ ٱلنَّسِفِيّ إِثْمُنَفِيّ الله (۲۷۵ می)





تقريظ أد/ أحمد منصور سبالك

يس أَمِدُ الْتَحْرَالِيَّيْمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد إن علم الخلاف يُعرف به كيفية إبراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية، بإيراد البراهين القطعية وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق، إلا أنه حفي بالقواعد الفقهية وأصولها وفروع الفقه الإسلامي.

وقد يعرف بأنه يقتدر به على حفظ أي رأي أو هدمه؟ ولهذا كان الفرق بينه وبين الجدل الواقع بين المذاهب الكلامية أنه يبحث فيما تصوره من المسألة وحول المذاهب الكلامية يبحث في المسألة نفسها.

وبما أن الفقه المستنبط من الأدلة الفقهية، وكل شنبط معلوم له طريقته في استنباطه واستدلاله على الأحكام التي خرج بها؛ وجدنا الخلاف الكثير بين المجتهدين لاختلاف مداركهم وأنظارهم.

واتسع هذا بين الأتمة وبعضهم لا في المداهب وبينهم، بل وفي المذهب الواحد، ولهذا كان الاتساع فيما يسمى بـ: المناظرات الفقهية...

فتارة يكون الخلاف بين مذهب وآخر، وتارة أخرى بين أثمة المذهب الواحد، وكان هذا الخلاف بينا لمآخذ الأثمة على بعضهم، ومثارات اختلافهم هذه هي مواقع اجتهادهم.

وهذا العلم يسمى بـ: «علم الخلاف الفقهي»، أو بـ «الخلافيات.

ويحتاج إليها المجتهد للاستنباط، ويحتاج إليها صاحب الخلافيات لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المحالف بأدلته.

وهو علم جليل الفائدة منه عظيمة، وتعرف الباحث مآخذ الأثمة وأدلتهم ومن أن المطالعين له على الاستدلال فيما يرمون عليه.

وبالبحث في كتب الخلاف تجد تأليف الحنفية والشافعية أكثر من تأليف المالكية؛ لأن القياس عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم، وأما المالكية فالأثر أكثر معتمدهم ولهذا على سبيل المثال:

وجدنا للغزالي فيه كتاب «المآخذ»، ولأبي زيد الدبوسي كتاب «التعليقة»، ولابن القصار «عيون الأدلة».

وقد جمع ابن الساعاتي في مختصره في أصول الفقه جميع ما يبنى عليه من الفقه الخلافي مدرجا في كل مسألة ما يبنى عليها من الخلافيات .

ومن الكتب المؤلفة فيه أيضا «المنظومة النسفية»، و «خلافيات الحافظ أبي بكر البيهقي».

فهو علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية أو التفصيلية الذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء أفضلهم وأمثلهم: أبو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي، ومن أصحابه أبو يوسف ومحمد وزفر والإمام الشافعي وللإمام مالك وللإمام أحمد.

هذا مع العلم أن أول من أخرج علم الخلاف هو الإمام العلم أبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٢، ومعلوم أنه وهو ابن ثلاث وسنين تاظر مرة رجلا فجعل الرجل يبتسم ويضحك فأنشد أبو زيد لنفسه:

مالي إذا الرمته حجة قابلني باضحك والقهقهة

إذا كان ضحك المرء من فقهه فاضب في الصحراء ما أفقهه وعده العلماء وأن هذا من فروع علم أصول الفقه، بل هو ثمر عمن ثماره، فلا يجبره إلا متبحر في الأصول.

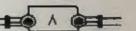
بعد هذه التقدمة الصغيرة عن هذا العلم الكبير، والذي كان سببا في كتابتها ابننا الحبيب الشيخ د./ عماد قدري العياضي - حفظه الله وسلمه من كل سوء ؛ إذ أرسل لي جزءا من كتاب الحصر المسائل وقصر الدلائل، للعلامة الإمام العام: البي حفص عمر بن محمد النسفي، هذا الكتاب في علم الخلاف لهذا العلم الأصول البارع.

إذ أكرم الله تعالى ابننا الحبيب د/ عماد بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه للمكتبات؛ فألفيته تحقيقا طيبًا مفيدًا للقارئ، مقربًا مادة هذا الكتاب كلما أمكن ذلك. فجزاه الله خيرًا ونفع به، وكتب الله تعالى له الأجر والثواب، وكتب لهذا الكتاب القبول، إنه ولى ذلك والقادر عليه،

وصلى اللهم وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم.

بعد صلاة عشاء يوم الخامس والعشرين من شهر صفر لعام واحد وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة.

> كتبه خادم العلم وأهله أ د/ أحمد منصور سبالك



تقريظ أد وليد إدريس المنيسي رئيس الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه

أجمعين، وبعد:

فإن كتاب حصر المسائل وقصر الدلائل للإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفى تَعَلَّنهُ.

هو من كنوز الفقه التي كانت بحاجة إلى ضبطها والعناية بها ومقابلة نسخها، فانبرى لهذا العمل الجليل صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور عماد قدري العياضي حفظه الله، فحقق المتن وضبطه ضبطا متقنا، وعلق عليه تعليقات نفيسة، وأخرجه في أحسن حلة، فنسأل الله تعالى أن يتقبل منه عمله هذا، وينفع به الإسلام والمسلمين، وبالله التوفيق.

٢٥ صفر ١٤٤١ هـ أد وليد إدريس المنيسي رئيس الجامعة الإسلامية بمنيسوتا



تقريظ الشيخ إسماعيل ابن الشيخ جميل الزبيبي

يست أبندا لرَّمْ الرَّمْ الرَّمْ

الحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه وجزيل آلائه، أحمده، وهو أهل الثناء والحمد، والصلاة والسلام على عبده ورسوله سيدنا محمد صفوة خلقه، وخاتم رسله وأنبيائه، سيد كل حر وعبد.

أنزل عليه القرآن الكريم رحمة وهداية للعالمين، وأيده بالسنة المطهرة ليتبين عندالله تعالى، واصطفى من الأمة أناسا جعلهم محل نظره وعطائه، فبلغوا دين الله تعالى، ونقلوا إلينا آثار المصطفى عليه الصلاة والسلام وعكفوا على فهم النصوص واستنباط الأحكام الشرعية تصديقا لقول ربنا سبحانه: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْعِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾.

وكان الفقهاء أرفع الناس منزلة والناس إليهم أشد حاجة، فالفقه للمسلم قوت وغذاء وبلسم وشفاء، وامن يردالله به خيرا يفقهه في الدين».

ومن سادة الفقهاء بشهادة المسلمين، إمامنا الأعظم بتصنيفه النعمان كَتْلَتْهُ الذي قال فيه الإمام المطلبي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

وقد سخر الله تعالى له تلامذة بررة أذكياء نشطوا في بيان الأحكام وتدوين المسائل وذكر الخلاف، وبيان الدلائل وتلقى ذلك منهم الناس كابرا عن كابر.

إلى أن جاء الإمام أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي السمر قندي نجم الدين مفتى الثقلين المتوفى سنة ٥٣٧هـ، صاحب العقائد النسفية

المشهورة على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي ـ رحمه الله تعالى ـ وفضله في العلم ودرجته في المذهب معلومة لكل أحد منظم في الخلافيات، ونظمه الشهير الذي يقع في (٢٦٦٩) بيتًا تناول فيها المسائل الخلافية بين الإمام أبي حنيفة وتلاميذه، وتطرق إلى ذكر الإمامين مالك والشافعي ـ رحمهما الله جميعا، قالوا: وأتمها في شهر صفر سنة ٤٠٥، وشرحها كثيرون.

وقد ثبت للأخ الفاضل محقق هذه النسخة: د/ عماد قدري العياضي شرحها للمصنف نفسه الذي سمّاه «حصر المسائل وقصر الدلائل»، فعكف على تحقيقه بما يناسبه وإخراجه للناس.

وعلم الخلاف علم جليل الفائدة عظيم النفع للمتفقهة يتمرسون به على التمكن من الفقه والمناظرة والمقارنة بين الأدلة والترجيح، وتقوى به ملكنهم وتطمئن به نفوسهم، وقد رغب إلي الأخ المذكور - حفظه الله - وأخونا السيد أبو راتب صاحب الدار أن أدلي بدلوي معهم، وأن أتشرف بانتسابي لخدمة الملهب ورجاله، وحسنوا بي الظن ففوضوا على هذا العمل المبارك، فأسأل الله أن ينفع به المسلمين عامة وطلبة الفقه خاصة، وأن يجزل الأجر والثواب لمحققه وناشره وقارئه والناظر فيه آمين.

وكتبه،

إسماعيل ابن الشيخ جميل الزبيبي دمشق ٢٨ ربيع الأول ١٤٤١هـ-٢٠١٩/١١/٢٥

مقدمة التحقيق

إد الحمد لله تعالى بحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعماننا، من يهده الله فلا مصل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهِا ٱلَّذِينَ وَامْمُوا ٱنَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُعَالِمِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَٱللَّم تُسْلِمُونَ ﴿ إِلَّا مَالا عمرانا .

﴿ يَمَا أَيُّمَا ٱلنَّاسُ ٱنَقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِن نَعْمِن وَمِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهَا رِيَّالُا كَتِيرًا وَلِمَنَاهُ وَاللَّهُ عَلَيْكُمْ رَفِيهَا ﴾ [النساء] .

﴿ يَكَانُهُمَا الَّذِينَ مَا مَنُوا اَنْعُوا اللَّهَ وَفُولُوا فَوْلَا سَدِينَا ۞ يُصْلِحَ لَكُمْ أَعْسَلَكُوْ وَيَعْفِرَ لَكُمْ دُنُويَكُمْ وَوَدُولُوا فَوْلَا سَدِينَا ۞ يُصْلِحَ لَكُمْ أَعْسَلَكُوْ وَيَعْفِرَ لَكُمْ دُنُويَكُمْ وَوَرَبُولُهُ وَمَنْ نُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَفَلَدُ فَارَ فَوْرًا عَظِمَا ﴿ ۞ ﴾ [الأحراب].

أما يعد:

فقد حثنا الشرع الحنيف على التفقه في الدين، فقال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَاتَ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَاتَ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مَنَا اللَّهِ مَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَاتَ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَلْ مَنْ مَنْ أَنْ مَنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ أَمْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّه

قال ابن كثير (() تَعَلَّنهُ: قال قتادة في هده الآية: هذا إذا بعث رسول الله على المجيوش، أمرهم الله ألا يعروا بيه على و نقيم طائعة مع رسول الله على تتعقه في الدين، و تنطلق طائفة تدعو قومها، و تحذرهم وقائع الله فيمن خلا قبلهم.

⁽١) (تمسير ابن كثير، (٤/ ٢٣٦).



وقال أيضا كما في «الصحيحين» من حديث أبي موسى الأشعري الشير المثل ما بعثني الله به من الهدئ والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا، فكان منها نقية قبلت الماء، فأنبتت الكلا والعشب الكثير، وكاست منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلا، فذلك مئل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدئ الله الذي أرسلت به ".

فالفقه في الدين يسهل على العباد طاعهم، بل ويصل بهم إلى الثواب العظيم بالعمل البسير بإدن الله تعالى، كما عند مسلم في "صحيحه من حديث ابن عباس ولان الله تعالى، كما عند مسلم في "صحيحه من حديث ابن عباس ولان عن جويرية أن البي فلا خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي حالمة فقال! اما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟، فالت: بعم، قال النبي فلي: "لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، سمحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته".

وكذلك أيصاكم فعل العباد أفعالا ظنوا أن هذا هو وجهها الصحيح، فإذا بالأمر على غير ما يظنون، كما روى البخاري في صحيحه عن كريب مولى ابن عباس، أن ميمونة بنت الحارث تشك أخبرته، أنها أعتقت وليدة ولم تستأذن

⁽١) أحرجه البحاري (٧١) ، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية الله الله الم

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٩) ، ومسلم (٢٢٨٢)

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦).

البي يَثَيَّة، علما كان يومها الذي يدور عليها فيه، قال: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدي، قال: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك.

فمما لا شك فيه أن ميمونة سُطُّ كانت تبتعي الأجر العظيم، ومع ذلك فعلت ما بخالف مقصودها، فبين لها البي سُطُّ الوجه الصحيح الذي ينبغي فعله، والذي يصل بها إلى مقصودها،

رل من المتاوئ ما قتل، فقد روى أصحاب السنن عن عطاء بن أبي رباح قال معت ابن عباس يخبر أن رحلا أصابه جرح في رأسه، على عهد رسول الله على أمانه احتلام، فأمر بالاعتسال، فاعتسل، فكز فمات، فلع ذلك البي على فقال "قتلوه، قتلهم الله، أولم يكن شفاء العي السؤال».

قال عطاء: وبلعنا أن رسول الله على قال: «لو غسل جسده، وترك رأسه حيث أصابه الجراح» (٢).

وانطلاقا من هذا قام أناس من أصحاب النبي الله وممس جاء بعدهم يتعلمون الفقه ويعلمونه، حتى ذاع صيبهم، وكثر أتباعهم، وانتشرت كتبهم، وسار بها الركبان، فانتقلت علومهم بين الأقطار، ورحل الناس إليهم من هنا ومن هناك.

ومن هؤلاء الأثمة الأعلام: الإمام العلم العالم الحبر أبو حنيفة النعمان -

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٥٢) ، ومسلم (٩٩٩).

 ⁽۲) أحرجه أبسو داود (۳۳۷)، وابس ماجه (۵۷۲)، وأحمد (۳۰۵۷)، والمدارمي (۷۵۲)،
 والحماكم (۹۳۴)، وأبسو يعلى (۲٤۲۰)، والطبراني في «الكبير» (۱۱٤۷۲)، والبيهقي في الكبير» (۱۱٤۷۲)، والبيهقي في الكبرى» (۱۱٤۷۲) من حليث ابن عباس قطال.

رحمه الله وطيب ثره - حيث فاق الإمام أبو حنيفة الأقراد، واجتمع عليه الناس من كل حدب وصوب، بنهلون من علمه، و بتأدبود بأدبه، فكثر أتباعه .

ومع كثرة الطلاب حول أبي حنيفة كَلْلَتْ إلا أنه قد برر منهم أئمة أعلام مثل أبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسر، ورفر رحمهم الله حميف رحمة واسعة - وهؤلاء - رحمهم الله - قد وافقوا الإمام أبا حنيفة في عاس المسائل، إلا أنهم قد خالفوه أيضا في معض المسائل، مل وخالف بعضهم معضا في مسائل عده.

ولقد أقام كل واحد مهم الأدلة على صحة مذهبه، وعنواه في هده المسألة، فالأمر ليس تقليدا محصا، ولا اتباعا للهوى، وإلا لتبعوا الإمام أنا حنيفة في كل ما يقول، بل إنهم اجتهدوا جميعا - رحمهم الله - ليصلوا إلى الحق بدليله، طمعا في نيل الثواب العظيم من الله تعالى.

هذا وقد خالف الإمام الشافعي الأحناف في مسائل، وكدلك حالفهم الإمام مالك يَتَلَاثُهُ في مسائل.

ولقد ظنت هذه المسائل الخلافية منثورة في نطون الكتب حتى جمعها الإمام العلم أبو حقص النسفي فَعَلَاتُهُ في هذا النظم البديع، والمعروف بنظم الخلافيات، فصنف هذه القصيدة مرتبة على الأبواب والكتب، فجعلها على عشرة أبواب:

الباب الأول: قول أبي حنيفة على حلاف قول صاحبيه. الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه. الباب الثالث: قول محمد على خلاف قول صاحبيه. الساب الرابع: قول أبي حنيفة على حلاف قول أبي يوسف، ولا قول لمحمد.

الباب الخامس: قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف.

الباب السادس: قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأمي حنيفة.

الباب السابع: ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه نقول على حدة. الباب الثامن. ما قاله زفر خلافًا لقول أصحابنا الثلاثة.

الباب الناسع: ما قاله الشافعي حلافًا لقول أصحابنا - رحمهم الله. الباب العاشر: جوامات مالك بن أنس تَعَلَّقُهُ.

وقد ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - تحت كل ماب من هذه الأبواب كتبا مرتبة ترتيبا فقهيا، وتحت كل باب مسائله.

وقد ذكر كَثَلَثُهُ عدد أبياتها فقال:

وجملة الأبيات يا صدر الفئة ألفان والستون والستمائة وتسعة، والله يجزي ناظمه جنات عدن وقصورا ناعمة

هذا وقد اهتم العلماء قديما وحديثا بهذا النظم، وأنزلوه منرلة عالية، وذلك لما لمصنفه من منزلة عالمة مبن علماء المذهب، كما سيأتي في ترجمته كَظَنْتُه، وكذلك ما حواه النظم من علم متقن غزير،

هذا وقد أقبل العلماء - رحمهم الله تعالى - على هذا النظم بالشرح والتدريس، ولعل من أبرزهم:

- (١) لناظم نفسه أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن لقمان السفي، فلقد شرح المنظومة في كتاب سماه «حصر المسائل وقصد الدلائل»، وسيأتي الكلام عليه،
- (٢) أبو الفتح، علاء الدين: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، السمرقندي،
 المعروف: بالعلاء، العالم.

قال حاجي خليفة (١): له شرح سماه. الحصر المسائل، وقصر الدلائل؛ وتوفي سنة ٢٥٥، اثنتين وخمسين وخمسمائة.

(٣) الإمام العالم محمود بن محمد بن داود الإفسىجي اللؤلؤي المخاري، أبو المحامد (٦٢٧ - ٦٧١ هـ = ١٢٣٠ - ١٢٧٢ م).

قال الزركلي (٢): فقيه حنفي، حافظ، مفسر، من أهل بخارئ، مولده ووفاته فيها، توفي شهيدا في وقعة التتار، من كتبه «حقائق المنظومة - ح، في شرح منظومة الخلافيات، للنسمى، في المحمودية بالمدينة

قال حاجي خليفة (٢): مكث في جمعه أكثر من سبع سبين،

وأتمه: يوم عيد الأضحي، سنة ٦٦٦، ست وستين وستمائة، ببحاري.

(٤) ابن المحدث - أبو إسحاق جمال الدين إبراهيم بن عبد الرزاق بن أحمد بن بركة الحنفي المعروف بابن المحدث، توفى بدمشق سنة ٦٩٥ خمس وتسعين وستمائة.

قال حاجي خليفة (٤) صنف اتوجيه المختار، شرح الاختيار في الفروع؛،

⁽١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٧). ﴿ (٢) انظر «الأعلام» (٧/ ١٨٢).

⁽٣) انظر: وكشف الظنون ٤ (٢/ ١٨٦٧).

⁽٤) انظر: ٩ كشف الظنرن١(١/ ١٣).

TO IV OF

«السلالة في اختصار الهداية للمرعيناي»، «شرح منظومة النسفي في الخلاف».

(°) المولى حطاب بن أبي القاسم القرة حصاري تَعَلَّقهُ.

قال عصام البدين طاشكبري زاده (١) قرأ ببلاده على علماء عصره، ثم ارتحل إلى البلاد الشامية، وقرأ على علمائها، وأخذ منهم الفقه والحديث والتفسير، ثم عاد إلى بلاده وتوفي بها كذرته وله شرح نافع على منفومه الشيح العالم عمر النسفي في الحلافيات فرغ من تصنيفه في صفر سنة سبع عشرة وسعمائة.

(٦) إبراهيم بن سليمان الرضي الرومي.

قال ابن قطلوبغا الحنفي (٢) إبراهيم بن سليمان الحموي المنطيقي رضي الدين الرومي، درس بدمشق، ومات بها بعد الجمعة في سادس عشرين ربيع الأول سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وقد حاوز الثمانين، وكان قد حج سبع مرات، شرح الجامع الكبير في سب محلدات وشرح المنظومة في مجلدين.

(٧) العلامة أبو البركات، حافط الدين: عبد الله بن أحمد النسفي.

قال حاجي خليقة (٢): شرح شرحا سيطا سماه (المستصفى)، ثم اختصره وسماه: (المصفى)، ثم اختصره وسماه: (المصفى)، أوله: (الحمد لمن تعت نعمته ... إلح).

قال: لما فرغت من جمع شرح النافع وإملائه، وهو: (المستصفى، من المستوفى).

 ⁽١) انظر: " الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية؛ (ص/٧).

⁽۲) انظر: ﴿ تاح التراجم ﴾ (ص/ ۸٦).

⁽٣) انظر: ﴿ كشف الطَّونَ ﴾ (٢/ ١٨٦٧)،

سألني بعض إخواني، أن أجمع للمنظومة شرحا مشتملا على الدقائق، فشرحتها، وسميته: (المصفئ) .

وتوفي: سنة ١٧١، عشر وسبعمائة.

(^) إبراهيم بن أحمد بن بركة الموصلي، الفقيه.

قال ابن قطلوبغا": له: شرح المنظومة، وله: سلالة الهداية

ذكره عبد القادر، ولم يزد على هدا، والله أعلم.

(٢) محمد بن محمود بن محمد أبو المفاخر السديدي الزورني

قال ابن قطلوبغا ": شرح «المنظومة» وزاد عليها، وشرح الزيادات، وسماه الملتقى البحار من منتقى الأخبار».

قال: الزوزني بسكون الواو بين الزايين وفي آخرها النود سبة إلى زوزه بلدة كبيرة بين هراة ونيسابور.

(١٠) أبو بكر بن علي بن محمد، أبو العتيق، رضي الذين الحداد،
 العبادي، الحنفي.

قال ابن قطلوبغا(؟): له كتاب «النور المستنير» شرح منطومة السفي، مجلد كبير .

⁽١) انظر ٤ تاج البراجم؛ (ص/ ٨٧).

 ⁽۲) النزوزي: بسكون الواو مين الرايين وفي آخرها السون مسبة إلى روزن بعدة كييرة بين هراة ونيسابور.

[«]الجواهر المضية في طبقات المتفية» (٣١٢/٢)

٣) انظر: ﴿ تاج التراجم ؛ (ص/ ٢٧٨).

⁽٤) انظر: ﴿ تَاجِ التَراجِمِ» (ص/ ١٤٢).

إثبات نسبة الكناب لمسنقه

قد وقعت على ثلاثة كتب كلها يحمل اسم «حصر المسائل وقصر الدلائن».

الكتاب الأول: منسوب للإمام، أبي الليث. نصر بن محمد لسمر قندي، الحنفي، العقيه، المتوفى سنة ٣٨٢، اثنتين وثمانين وثلاثمائة.

نسبه له حاجي حليمة في «كشف الطنون» (١) ، وكدا بسبه إليه الباباني في «هدية العارفين» (٢) .

وذكره الزركلي في االأعلام الله دون تسميته بحصر المسائل، قال وله في الحلافيات بين أبي حنيفة ومالك والشافعي.

الكتاب الثاني. منسوب للإمام شيخ الإسلام علاء الدين أبي الفتح محمد ابن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة الأسمندي السمرقندي الحنفي، المعروف بالعلاء العالم، المتوفى بها سنة اثنتين وخمسين وخمسماتة، عن أربع وستين سنة.

قال حاجي خليفة (٤): مفقه على السيد الإمام الأشرف، وبرع وصنف اميختلف الرواسة ، في الفروع و «حصر المسائل وقبصر الدلائل» في «شرح المنظومة النسفية».

وكدا نسبه إليه الباباني في «هدية العارفين» ، والزركلي في «الأعلام» . .

⁽١) انظر: فكشف الطنون؛ (١/ ٢٦٨). (٢) انظر: فعدية العارفين، (٢/ ٢٩٠).

 ⁽٣) انظر: ١ الأعلام ١ (٨/ ٧٧).

⁽٤) انظر، اسلم الوصول إلى طبقات الصحول، (٣/ ١٦٧)

⁽٥) انظر: ‹ هدية العارفين ٤ (٢/ ٩٣).

⁽٦) انظر: (الأعلام)(٦/ ١٨٧).

وذكره الذهبي () وَخَلَقَهُ دول التصريح باسم الكتاب، قال روئ عنه عبد الرحيم بن السمعاني، وقال: كان إمامًا مناظرًا، له الباع الطويل في علم الجلل، وصنف التصانيف في علم الخلاف.

الكتاب الثالث وهو كتابنا الحصر المسائل وقصر الدلائل اللإمام العلم عمر بن محمد بن الممان، نجم الدين، علي س لقمان، نجم الدين، أبي حفص النسفي -رحمه الله رحمة واسعة.

ومما يثبت نسبة الكتاب إلى الإمام النسفي كَيْنَة ما يلي

أولا: ذكر بعض العلماء له ضمن كتب المصنف (حيَّنَهُ، ومن هؤلاء الإمام ابن قطلوبغا الحنفي مقال كَيْلَتَهُ ومن مشاهير كتبه «الفتاوي» و «الحصر» و التيسير» وفيه حوالة على تفسير كبير.

ثانيا: ما كتب على غلاف كل من المخطوطتين، حيث كتب على غلاف النسخة الأولى: كتاب حصر المسائل وقصر الدلائل، تصنيف الشيح الإمام العلم نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفى غفر الله له ذنوبه،

وكتب على غلاف المسخة الثانية (حصر المسائل و قصر الملائل؟ لصاحب المنطومة النسفية.

وصور المخطوطات تأتي بعد مبحث وصف السبخ الحطية.

ثالثا: نصه في مقدمة الكتاب أن الشرح له، حيث قال تَعَلَقهُ: قال الشيخ الإمام نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي - غفر الله له ذنوبه وبصره عيوبه: ولما من الله على بتشهيد تصانيف سارت في الملاد، وطارت في الأعواد

اظر: * تاريخ الإسلام * (۱۲/ ۲۰۲).

⁽٢) انظر: ﴿ تَاجِ الرَّاجِمِ ﴿ (ص / ٢٢٠).

والأنجاد، وراقت الكبراء والأمجاد، وكان فيها بطم الخلافيات مفردة عن النكات، وأحب كبراء الرمان، وفرسان الميدان، أن أخرج لهذا الكتاب تلوًا لا يكون عن الدلائل حلوًا؛ تتميمًا للفائدة، وتعميمًا للعائدة، فتوخيت مسرتهم، وتحريت محبتهم، وشرعت فيه مستعينًا بالله مستخيرًا، وكفئ به هاديًا ونصيرًا، وسميته بكتاب «حصر المسائل وقصر المسائل».

رابعا: إحالته في بعض لمواضع إلى كتاب آحر له، وهو كتاب حصائل المسائل، كما ورد في باب قول محمد على حلاف قول صاحبيه، في كتاب الطهارة وردا نخلل الطهر بين دمين فعند محمد إن كان الطهر أقل من ثلاثة أيام لم يفصل بحال، لأنه قليل، فإذ كان ثلاثة أيام إن كان أقل من الدمين لم يفصل، لأنه صار معلومًا مهم، وكذلك إذا كان مثلهما؛ لأن الدم سبب الحظر، والطهر سبب الإناحة، فإذا احتمعا علب الحظر الإباحة، وإن راد الطهر عليهما فصل، لأنه عالب، ثم حعل الممكن من الدمين حيضًا، فإن أمكنا، فأسقهما هو الحيض، لأنه أسرعهما إمكانًا.

وقالا. لا يفصل الثلاث إذا أحاط بها دمان لما قلنا إنه عاسد وهو كالدم، وفي هذه المسألة ستة أقاويل فسرناها في كتاب «حصائل المسائل»، وهذه النسخة لا تحتمل أكثر من هذا.

وهذا الكتاب أيضا قد أحال إليه في كتابه الآخر «طلبة الطلبة» (() حيث قال: والصلاة في اللغة هي الدعاء.... إلى أن قال: وللصلاة معاني أحر ذكرناها في أول كتاب حصائل المسائل، وغرضي ههنا شرح الألفاظ التي أوردها أصحابنا ومشايخنا في كتبهم فلم أتعدها إلى غيرها.

انظر: ١ طلبة الطلبة (ص/ ٤).

منهج المسنف

- بدأ المصنف - رحمه الله تعالى مقدمة بين فيها السب الداعي لتأليف هذا الكتاب فقال: ولما من الله علي متشهيد تصانيف سارت في البلاد، وطارت في الأعواد والأنجاد، وراقت الكبراء والأمجاد، وكنان فيها نظم المحلافيات مفردة عن النكات، وأحب كبراء الزمان، وفرسان الميدان، أن أحرج لهذ الكتاب تلوّا لا يكون عن الدلائل خلوّا؛ تتميمًا للعائدة، وتعميمًا للعائدة، فتوخيت مسرتهم، وتحريث محبتهم، وشرعت فيه مستعيمًا دلله مستحيرًا، وكفى به هديًا ونصيرًا.

وقد قسم كَنَاتُهُ تعالىٰ الكتاب إلىٰ عشرة أبواب:

الباب الأول: قول أبي حنيفة علىٰ خلاف قول صاحبيه.

الباب الثان قول أبي يوسف على حلاف قول صاحبيه.

الباب الثالث قول محمد على خلاف قول صاحبيه.

الباب الرابع: قول أبي حنيمة على خلاف قول أبي يوسف، ولا قول لمحمد.

الباب الخامس: قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف.

الباب السادس: قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة.

الباب السابع: ما تمرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه نقول على حدة. الباب الثامن ما قاله زفر خلافًا لفول أصحابنا الثلاثة. الباب الناسع. ما قاله الشافعي خلافًا لقول أصحاب - رحمهم الله. الباب العاشر: حوابات مالك بن أنس يَعَلَقُهُ.

وقد حمل رَهَاللهُ تحت هذه الأبواب كتب العقه مرتبة على ترتيب محتصر الكافي.

- وجعل تحت كل باب مسائله التي تندرح تحته، فيذكر المسألة، ثم الحلاف فيها، وأدلة كل فريق، ويرجح أحيانا، أو يعلق، أو يذكر فائدة، فيقول: قلنا كذا

مثاله: ذكر في الباب الأول مسألة تكبير المقتدي، فقال: قال أبو حنيفة حَمَنَة يكبر المقتدي، فقال: قال أبو حنيفة حَمَنَة يكبر المقتدي مقارنًا بالتكبير مع الإمام، وتحقيقًا للإتمام الذي أمر به اللبي عَلَيْهُ؛ لقوله: (إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه) (1).

وقالا: يكبر بعد تكبير الإمام؛ لقوله عليه في هذا الحديث: افهاذا كبر فكبروا، والفاء للتعقيب.

قلنا: وقد يكون للقرآن كما في قوله: •وإذا قرأ فأنصتوا».

وإن كان هناك تخريج لبعض الأثمة ذكره، أو رواية عن أحد الأئمة ذكره كذلك، مثال ذلك: ذكر في مسألة خرء ما لا يؤكل لحمه من سباع الطيور كالبزاة والعقبان والنسور قال: قال أبو حنيفة: نجاسته خفيفة ولا يمنع حتى يفحش؛ لأن فيه ضرورة، فإنها تذرق من الهواء فلا يتحامى عن ذلك.

وقالا: هي عليظة، وما زاد على قدر الدرهم مامع؛ لأنه لا يعم به البلوئ؛ هذا تخريج الهندواني.

⁽١) أحرجه المخاري (٣٧١) ، ومسلم (٤١١) من حديث أس بن مالك على.

وقال الكرخي: هذا الخرء طاهر عند أبي حنيفة و أبي يوسف كخرء ما يؤكل لحمه.

وإذا كانت هماك روايات عن الإمام أو أحد صاحبيه ذكرها، أو إن كان هناك اضطراب بينه، مثاله: ما ذكره في مسألة المحبوس في المخرج في المصر إذا لم يجد ماء ولا ترابًا نظيفًا، فذكر قول الإمام، ثم قول صاحبيه، ثم قال. وروى أبو حفصٍ قول محمدٍ مع قول أبي حنيفة؛ وما دكرناه بدءًا فهو رواية عن أبي سليهان.

وأحيانا يتعرض للخلاف العالي بذكر من وافيق الإمام أو صاحبه من الصحابة والتاعين، مثاله: قوله: والشفق هو البياض عمده و هو قول أسي بكر وعائشة ومعاذوابن الزبير وعمر بن عبد العزيز،

وقالا: هو الحمرة، وهو قول ابن عمر وشداد بن أوس وعبدة بن الصامت وقد ذكر المصنف كريّة الكثير من الآيات القرآبية، وتعرص لبعض أوجه التفسير، ولكن لم يكثر من ذلك، ومن عادته أن يقول: فقد جاء في التفسير، ولم يبين اسم كتاب التفسير الدي اعتمد عليه، مثاله: ما ذكره في الفصل التاسع في مسألة: الباغي هل يترخص برخص المسافرين من الإفطار والقصر واستكهال المسح، وتناول الميتة عند المخمصة، فذكر قول الشافعي، وذكر الآية التي استدل بها، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اَضَعُلَرُ عَلَا عَلَا اللّهِ التي تلاها فقد عَيْرَ بَاعٍ وَلاَ عَلِي تَلاها فقد جاء في التفسير: ﴿عَيْرَ بَاعٍ ﴾ [الغرة ١٧٦] ثم قال: وأما الآية التي تلاها فقد جاء في التفسير: ﴿عَيْرَ بَاعٍ ﴾: أي: غير طالب ذلك وهو يجد الحلال، ﴿وَلا جاء في التفسير: ﴿عَيْرَ بَاعٍ ﴾: أي: غير طالب ذلك وهو يجد الحلال، ﴿وَلا عَلَا اللّهِ اللّهِ الحلال، ﴿وَلا اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

عَادِ﴾: أي: غبر معتدِ حد الحاجة.

وقد ذكر كَاللَّهُ الكثير من الأحاديث في هذا الكتاب، وكان منها الصحيح والحسن والضعيف.

والغالب على المصنف أنه يذكر الحديث بالمعنى، مما صعب علينا عملية البحث في كثير من الأوقات.

وكدلك ذكر الكثير من الآثار في هذا الكتاب عن الصحابة والتابعين _رضي الله عنهم جميعا.

وقد ذكر المصنف كَنْنَه في كتابه شيئًا من أشعار العرب، ولكس ليس بالكثير.

عملنا في الكتاب،

- (١) قمت بنسخ الكتاب، وقد اعتمدت على النسخة الأولى (أ)، وهي نسخة مقابلة بنسخة المصنف، وقد جعلتها أصلا للكتب.
- (٢) قمت بصبط النص، وقد ضبطت النص على نسختين، النسخة الأولى رمزت لها بالرمز(أ)، وهي نسخة تامة، مقابلة بنسخة المصنف كَالَاتُه، والنسخة الثانية رمزت بها بالرمز (ب)، وهي نسخة جيدة، حسنة الحط.

وقد اطلعت أيضا أثناء ضبط النص على شرح العلامة علاء الدين محمد ابن عبد الحميد الأسمندي، السمر قندي، وقد سماه أيضًا «حصر المسائل وقصر الدلائل»، وهماك قدر كبير مشترك بين الكتابين.

(٣) ضمط الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وتخريجها من المصحف

- (٤) تحريج الأحاديث، وكان منهجما في التخريج كالآتي
- إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيد بذكره.
- ان كان الحديث خارج الصحيحين أخرحه من كتب السنة المسدة، فأبدأ بالسنن الأربع، ثم الصحاح والمسانيد وهكذا، ثم أذكر كلام العلماء في الحديث إتماما للفائدة.
- (°) تخريج الأثار الواردة في الكتاب، فإن وقفت عليها مسندة قلت: أخرجه، وإن لم أقف عليه مسندا قلت: انظر كتاب كندا، وقد وجدت أن المصنف يَعَالِنهُ قد اعتمد على المبسوط للإمام السرخسي تَعَالَمُهُ اعتمادا كبيرا،
- (١) قمت بعمل بعض التعليقات بحسب الحاجة، كي لا يخرج الكتاب عن مقصود مصنعه تَتَلَثهُ.
 - (٧) تخريج الشواهد الشعرية.
 - (٨) بيان معاني الكلمات الغريبة.
 - (٩) ترجمت لبعض الأعلام داخل الكتاب دون إطالة.
- (١٠) ترجمت للمصنف كَانَهُ، وكدلك للأئمة الأعلام: أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر، والشافعي، ومالك، وقد راعيت الاختصار الشديد في تراجم الأثمة، إد إنا لو بسطنا القول فيهم لاحتحنا إلى مجلدت، وإنما هي فقط نبدة يسيرة عن كل إمام من الأثمة الذين ذكرهم المصنف في صدر الكتاب.
- (١١) عملت مقدمة بينت فيها أهمية العقه، وتحدثت فيها عن المذهب الحنفي، ومنظومة الخلاف وأهميتها، وثناء العلماء عليها، وأهم شروحها،

وإثبات نسبة الكتاب للمصيف كَنْبَهُ، ومنهجه فيه، ومنهج التحقيق.

والله تعالى من وراء القصد....

وأخيرًا، فهذا حهد بشري، ونحن لا ننسب لأنفسنا الكمال، ومعاذ الله أن مفعل ذلث، وقد اجتهدت قدر طاقتي في إخراج هذا الكماب بصورة طيبة، وأسأل الله القبول، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ، فمي ومن الشيطان، وأسأل الله يحعل عملت كله خالصا لوحهه الكريم.

> وكتبه / الدكتور/ عماد قدري العياضي

> > 00000

ترجمة الصنف

اسمه ونسيه،

هو العلامة، المحدث، أبو حقص عمر بن محمد بن أحمد بن لقمان النسقي، الحنفي، من أهل سمر قند.

مولده ونشأته:

ولد ممدينة نسف، وهي بين جيحون وسمر فند، و سأ فيها، ثم رحل في طلب العلم، فزار بغداد، ومنها إلى مكة، والتقى فيها حار الله الرمحشري (ت٥٣٨هه) صاحب التفسير المشهور «الكشاف»، وتلفى علومه على كثير من مشايخ عصره، فنقل عنه أنه قال: شيوحي خمسمائة وخمسول رجلًا، ويذكر المترجمون أن له كتابًا سماه «تعداد شيوح عمر» جمع فيه أسماء شيوخه.

شيوخه،

حدث عن جماعة كبيرة من أهل العلم، منهم:

- إسماعيل بن محمد النوحي.
- الحسن بن عبد الملك القاضي.
 - مهدي بن محمدِ العلوي.
- عبد الله بن علي بن عيسى النسفي.
- أبو اليسر محمد بن محمدِ النسفي.
 - حسين الكاشغري،
- أبو محمد الحسن بن أحمد السمر قندي.
 - على بن الحسن الماتريدي.

- عمرال سام روانحس امریدی - هدرداسدم دمو بیرالمزددی - (بولم عن هیمونی النسنی مران الرس على بن اى كر

بن عبدالعليل المرغيناني

هاحت برالعداية برح

بداية الميتدي "

تلاميده،

تتلمذ على يديه جماعة كبيرة من أهل العلم ، ومنهم:

- أبو نصر أحمد بن عبد الرحمن الويعدموني.
 - أبو الليث أحمد بن عمر،
- أبو محمدٍ عبد الله بن علي بن عيسي السفي.
- أبو عبد الله الحسين بن أبئ الحسن الكاشغرى.
 - أبو محمد الحسن بن أحمد السمر قندي.
 - أبو الحسن على بن الحسن الماتريدي.
 - ابو حفص عمر بن أحمد بن محمد الديزكي.
 - محمد بن إبراهيم التوريشتي.
 - أبو بكر محمد بن الحسن بن منصور النسفي.
- أبو القاسم محمد بن محمد بن الحسين النسفي.
- أبو طاهر المهدي بن محمد المهدي بن إسحاق العلوي، وغير واحد. ثناء العلماء عليه،

قال السمعاني كَنْلَتُهُ: إمام فقيه فاضل، عارف بالمذهب، والأدب، صف التصانيف في المقه والحديث ونظم «الجامع الصعير» وجعله شعرًا.

وقال الله هبي تَخَالَثُهُ: كان صاحب فنون، ألف في الحديث، والتعسير، والشروط، وله نحرٌ من مائة مصنف .

وقال ابن قطلوبغا الحنفي كَعَلَانهُ: كان فقيها عارفًا بالمذهب والأدب.

قال السمعاني: صنف التصانيف في الفقه، والحديث، و نظم «الجامع

الصغير».

وأما مجموعاته في الحديث فطالعت منها الكثير وتصفحتها، فرأبت فيها من الخطأ وتغيير الأسماء وإسقاط بعضها شبئا كثيرا، وأراها عير محصورة، ولكن كان مرزوقا في الجمع والتصنيف.

كتب إلي بالإجارة بجميع مسموعاته ومجموعاته، ولم أدركه بسمرقند حيا، وحدثني عنه جماعة، قال: وإنما ذكرته في هذا المجموع لكثرة تصانيفه، وشيوع ذكره، وإن لم يكن إسناده عاليا، وكان ممن أحب الحديث وطلبه، ولم يرزق فهمه، وكان له شعر حسن مطبوع على طريقة المقها، والحكماء.

قال اللهبي كَالَمْهُ: له نحوٌ من ماثة مصنفٍ.

ومن أهم مصنفاته،

- «الأكمل الأطول) في تفسير القرآن.
 - بداية العقول في الكلام.
 - «التيسير في التفسير».
- جامع اختلاف المذاهب لكشف المقاصد والمآرب
 - «تطويل الأسفار لتحصين الأخبار».
 - الحصر المسائل وقصر الدلائل، وهو كتابنا.
 - رسالة في بيان مذاهب المتصوفة.
 - رسالة في بيان أهل البدع ومذاهب الضالة.
 - رسالة في علم القراءات.
 - ازلة القاري، في الفقه.
 - قشرح أصول الكرخي،

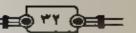
- شرح المعتقد في البخلافيات (منظوم)
- «طلبه الطلبه» في اللعة، على ألفاط كتب فقه الحنفية.
 - «عجالة النحشيي لضيفه المغربي».
 - العقائد النسفية في الكلام
- «القند في علماء سمر قند»، وهو ذيل على تاريخ علماء سمرقند لأبي

العباس جعفر بن محمد المستغفري.

- كتاب المشهات في الأخلاق والموعظة
 - لسان المعقول في نظم بدية العقول.
- المسائل الزفريه من منطومة النسفي في الحلاف.
 - مظهر المواهب لأثمة المذاهب في التراجم.
 - المعتقد في العقائد.
 - المنظومة النسفية في لخلافيات.
 - «النجاح في شرح أخبار الصحاح».
 - نظم الجامع الصغير لمحمد بن حسن الشياني.
 - اليواقيت في المواقيت في الهيئة.

وفاته،

مات كَيْلَة بسم قند، في ثاني عشر جمادي الأولئ، سنة سبع وثلاثين وخمسمانة عن ست وسبعين سنة.



ترجمة الإمام أبي حنيفة

اسمة وتسية:

هو الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي، الكوفي، مولى بني تيم الله من ثعلبة.

يقال: إنه من أبناء الفرس.

نشأته،

ولد: سنه ثمانين بالكوفة ، في حياة صغار الصحابة.

ورأئ: أنس بن مالكِ لم قدم عليهم الكوفة، ولم يشت له حرفٌ على أحدٍ

وكان يبيع الخز، ويطلب العلم في صاه، ثم انقطع للتدريس و الإفتاء.

قال أبو حنيفة. قدمت البصرة، فظننت أني لا أسأل عن شيء إلا أحبت فيه، فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب، فحعلت على نفسي ألا أفارق حمادًا حتى يموت، فصحبته ثماني عشرة سنةً.

شيوخه:

روئ عن جماعة كبيرة من أهل العلم ، منهم: جبلة بن سحيم ، وعدي بن ثابت ، وعبد الرحمن س هرمز الأعرج ، وعمرو بن دينار ، وأبو سفيان طلحة بن نافع ، ونافع مولى ابن عمر ، وقتادة ، وقيس س مسلم ، وعون بن عبد الله بن عنية ، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، ومحارب بن دثار ، وعبد الله بن دينار ، والحكم بن عتية ، وعبقمة بن مرثد ، وعلي بن الأقمر ، وعبد العزيز بن

ترجمة الإمام أبي حنيفة

رفيع، وعطية العوفي، وحماد بن أبي سليمان - وبه تفقه - وزياد بن علاقة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن بهدلة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن كليب، وسماك بن حرب، وعاصم بن بهدلة، وسعيد بن مسروق، وعد الملك بن عمير، وأبو جعفر الباقر، وابن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر وعيرهم.

تلاميثه،

تتلمد على يديه تعانة جماعة كبيره من أهل العلم ، ممهم. إبراهيم بس طهمان – عالم حراسان – وأبيض بن الأغر بن الصباح المنقري، وإسماعيل بن يحيى لصيري، وأبوب بن هانئ، وحعمر بن عوب، والمحارث بن نبهان، وحيان المن علي العنزي، والحسن بن فرات القزار، الن علي العنزي، والحسن بن فرات القزار، والحسين بن الحسن بن عطية العوفي، وحفص بن عبد الرحمن القاضي، وابنه والحسين بن الحسن بن عطية العوفي، وحفص بن عبد الرحمن القاضي، وابنه وداود الطائي، ورفر بن الهذيل التميمي الفقيه، وريد بن الحباب، وسابقُ الرقي، وسعد بن الصلت القاضي، وسعيد بن أبي الجهم القابوسي، وسعيد بن سلام المطار، وسلم ابن سالم البلخي، وسلمان بن عمرو النخعي، وسهل بن مزاحم، وشعيب بن إسحاق، والصباح بن محارب، والصلت بن الحجاج، وأبو من عاصم النبيل، وعامر بن الفرات، وعائذ بن حبيب، وعباد بن العوام، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبو يحيى عبد الحميد الحماي، ومحمد بن الحسارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبو يحيى عبد الحميد الحماي، ومحمد بن حالد الوهبي، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه،

قال محمد بن سعد العوفي: سمعت بحيل بن معينٍ يقول: كان أبو حنيفة ثقة، لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفط. وقال صالح بن محمد: سمعت يحيئ بن معينٍ يقول كان أبو حنيمة ثقةً في الحديث.

وكان عبدالله بن المبارك يقول: لولا أن الله أعانني بأبي حيفة وسفيان، كتت كسائر الناس.

وقال ابن المبارك أيضًا: أبو حنيفة أفقه الناس.

وقيل للقاسم بن معن: ترضي أن تكون من غلمان أبي حنيفة؟

قال: ما جلس الناس إلى أحد أنمع من محالسة أبي حبيمة.

قال الشافعي: قيل لمالكٍ. هل رأيت أبا حيفة؟

قال: بعم، رأيت رجلًا لو كلمك في هذه السارية أن يحعلها دهبًا، لقام مجته.

وقال الشافعي أيضًا الناس في الفقه عيالٌ على أبي حيفة.

وعن شريك، قال: كان أبو حنيفة طويل الصمت، كثير العقل.

وقال أبو عاصم النبيل: كان أبو حنيفة يسمى الوتد؛ لكثرة صلاته.

وروي عن الأعمش: أنه سئل عن مسألة، فقال: إنما يحسن هذا النعمان بن ثابت الخزاز، وأطنه بورك له في علمه.

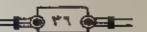
وقال جريرٌ: قال لي مغيرة: جالس أبا حنيقة، تفقه، فإن إبراهيم المحعي لو كان حيًا، لجالسه،

قال الذهبي تَعَلَّشُهُ: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمةٌ إلى هذا الإمام، وهذا أمرٌ لا شك فيه.



قال الذهبي: توفي كَنْهُ شهيدًا، مسقيًّا، في سنة حمسين ومائدٍ، وله سبعون سنة (١)

⁽۱) انظر، «الجرح والتعديل» (۸/ ٤٤٩)، واتساريخ بعدادا ۱۳ (۱۳/ ۳۲۳)، واوفيسات الأعيان» (٥/ ٤١٥)، واتهذيب الكمال؛ (١٦٦/٣٣)، والجواهر المصيئة (١/ ٢٦–٣٣)، والشرات الذهب، (١/ ٢٢٧ - ٢٢٩)، واالأعلام؛ للزركلي (٨/ ٣١).



ترجمة القاضي أبي يوسف

اسمه ونسيه،

هو الإمام، المجتهد، العلامة، المحدث، قاصي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن نجير بن معاوية الأنصاري، الكوفي

نشأته،

ولد أَوَلَاهُ فِي سنة ثلاث عشرة وماتةٍ.

وكان أبوه فقيراً، له حابوتٌ صعيفٌ، فكان أبو حبيمة يتماهد أبا يوسم بالدراهم، مائةً بعد مائةٍ.

روئ على بن حرملة التيمي، عنه، قال: كنت أطلب العلم وأنا مقل، فجاء أسي، فقال: يا بني الانمدر رجلك مع أبي حيفة، فأنت محتاجٌ.

فآثرت طاعة أبي، فأعطاني أبو حنيفة مائة درهم، وقال. الرم الحلقة، فإذا نفدت هذه، فأعلمني.

ثم بعد أيام أعطاني مائةً.

ويقان: إنه ربي يتيماً، فأسلمته أمه قصارًا.

شيوخه،

تتلمد كَنَالله على أيدي جماعة من أكابر أهل العلم ، منهم: هشام بن عررة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أسي رياد، وأبو إسحاق الشيباني، وعيدالله بن عمر، والأعمش، وحجاج بن أرطاة، وأبو حيفة، ولزمه، وتفقه به، وهو أبل تلامدته، وأعلمهم.

تلاميده،

تتلمذ على بديه جماعة كبيرة من أهل العلم ، ممهم: يحيى بن معبنٍ، وأحمد س

حنبل، وعلي من الجعد، وأسد بن لفرات، وأحمد بن منيع، وعلى بن مسلم الطوسي، وعمرو بن أبي عمرو الحراني، وعمرٌو الناقد، وعددٌ كثيرٌ.

ثناء العلماء عليه،

عن محمد بن الحسن، قال، مرض أمو يوسف، فعاده أبو حيفة، فمما خرج، قال: إن يمت هذا الفتي، فهو أعلم من عليها.

قال أحمد بن حبلٍ. أول ما كبب الحديث، اختلفت إلى أبي يوسف، وكان أميل إلىٰ المحدثين من أبي حنيفة ومحمدٍ.

قال إبراهيم بن أبي داود البرئسي: سمعت ابن معين يقول. ما رأيت في أصحاب الرأي أثنت في المحديث، ولا أحقط، ولا أصح روايةً من أبي يوسف.

وروي عباسٌ، عن ابن معين: أبو يوسف صاحب حديثٍ، صاحب سنةٍ.

وعن يحيئ البرمكي، قال: قدم أبو يوسف، وأقل ما فيه الفقه، وقد ملا بفقهه الحافقين.

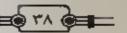
قال أحمد: كان أبر يوسف منصفًا في الحديث.

وفاته،

قال بشر بن الوليد: توفي أبو يوسف يوم الخميس، حامس ربيع الأول، سنة اثنتين وثمانين ومائةٍ.

> وقال عيره: مات في غرة ربيع الآخر، وعاش تسعاً وستين سنةُ (١). همههه

⁽۱) انظر: «تاریخ بغداد» (۱٤/ ۲٤٥)، واسير أعلام المبلاء» (۸/ ۸۳۵)، و اتراجم، (ص/ ۳۱۵)، و الأعلام، للرركلي (۸/ ۹۳).



ترجمة الإمام محمد بن الحسن

اسمه وتسبه:

هو محمد من الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني مولاهم صاحب أبي حنفة وإمام أهل الرأي.

نشأته،

قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط، ونشأ بالكوفة، وسمع العلم بها مس أبي حنيفة، ومسعر بن كدام، وسعيال الثوري، وعمر بن در، ومالك بن معول.

وكتب أيضا عن مالك بن أنس وأسي عمرو الأوراعي، ورمعة من صالح، وبكير بن عامر، وأبي يوسف القاضي.

وسكن بغداد وحدث بها.

شيوخهه

تتلمد كَنَالَةُ علىٰ يد جماعة كبيرة من أهل العلم والفضل.

قال الذهبي تَمَلَقَهُ: سمع أبا حيفة، وأخذ عنه بعض كتب الفقه، وسمع: مسعرًا، ومالك بس مغولٍ، والأوزاعي، ومالك بن أنس، ولزم القاضي أبا يوسف، وتفقه به

تلاميده،

روئ عنه حماعة كبيرة من أهل العلم والفصل، منهم :الشافعي، وأبو عيد، وهشام بن عبيد الله، وعلي بن مسلم الطوسي، وعمرو بن أبي عمرو الحراني، وأحمد بن حفص البحاري، وخلق سواهم.

ثناء العلماء عليه

قال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله منه.

وقال الشافعي. لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته، وقد حملت عنه وقر بختي كتبًا.

وعن الشافعي قبال: ما ساطرت سمينًا أذكئ من محمد، وناطرته مرةً فاشتدت مناظرتي له، فجعلت أوداجه تنتفخ، وأزراره تتقطع زرا زرا

قال الشافعي. قال محمد بن الحسن: أقمت عند مالك ثلاث سنين وكسرًا، وسمعت من لفظه سبعمائة حديث.

وقال يحيي بن معين كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن.

وقال: إبراهيم الحربي: قلت لأحمد بن حنبل: من أين لك هذه المسائل الدقاق؟ قال: من كتب محمد بن الحسن.

وطاته،

توفي تَقَلَمْهُ في سنة تسع وثمانين ومائة (١).

00000

⁽١) الطر. اتباريخ بعداد؛ (٢/ ١٦٩)، والساريح الإسلام؛ للذهبي (٤/ ٩٥٤)، والوافي بالوفيات؛ (٢/ ٢٤٧)، والجواهر المضيه في طبقات الحنفية؛ (٢/ ٤٢).



ترجمة زفر

اسمه وتسدد

هو زفر بن الهذيل الحنفي أبر الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس س سنيم بن قيس ابن محمل بن ذهل بن دويب بن جذيمة بن عمرو بن حنحور بن جندب بن العشر سن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طاحه بن إلياس بن مضر بن نزار سن معد بن عدنان، العنبري الفقيه الحنفي، وزفر: مضم الزاي وفتح الفاء وبعدها راء

مولده سنة عشر ومائة

شيوخه،

روئ زفر كَالله عن طائفة كبيرة من أهل العلم ، منهم الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن إسحاق، وحجاج بن أرطأة، وأبو حنيه، وجماعةِ.

تلاميده،

روئ عنه الكثير من طلاب العلم، ولعل من أبرزهم حسان بس إبراهيم الكرماني، وأبو يحيئ أكثم بن محمد، وأبو نعيم، وعبد الواحد بن زيادٍ، وطائفةً.

كتاء العلماء علية:

قال أبو نعيم الملائي: كان ثقة مأمونًا، وقع إلى البصرة في ميراث من أحيه فتشبث به أهل البصرة فلم يتركو، يخرج من عندهم.

وقال يحيين بن معين: ثقةٌ مأمونٌ.

وقال الحسن بن زياد اللؤلؤي: ما رأيت فقيها يناظر رفر إلا رحمته.

وقال ابن خلكان: جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأى، وهو أقيس أصحاب أبي حنفية الله الله الله الرأى،

> وفاته، مات كَالَّلَهُ سنة ثمادٍ وخمسين وماثةٍ. ع٥٥٥٥



ترجمة الإمام الشافعي

اسماء وتسبهء

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يريد بن هشام بن المطلب بن عبد منافي بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي اس عالب، الإمام، عالم العصر، ناصر المحديث، فقيه الملة، أبو عبد الله القرشي، شم المطلبي، الشافعي، المكي، الغري المولد، نسيب رسول الله على وابن عمه.

نشأته

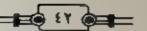
امق مولد الإمام بعزة، ومات أبوه إدريس شاناً، فنشأ محمدٌ بنيماً في حجر أمه، مخافت عليه الضيعة، فتحولت به إلى محتده وهو ابن عامير، فنشأ بمكة، وأقبل على الرمي، حتى فاق فيه الأقران، وصار بصيب من عشرة أسهم تسعةً، ثم أقبل على العربية والشرع، فترع في دلك، وتقدم، ثم حبب إليه العقه، فساد أهل رمانه.

قال الحميدي سمعت الشافعي يقول: كنت يتيماً في حجر أمي، ولم يكن لها ما تعطيني للمعلم، وكان المعلم قد رصي مي أن أقوم على الصبيان إذا غاب، وأحعف عنه

شيوخه،

تنلمذ كَاللهُ على أيدي جماعة كبيرة من أهل العلم والفض ، فقد أخذ العلم بلده عن مسلم بن خالد الرنجي - معتي مكة - وداود بن عبد الرحمن العطار، وعمه محمد بن علي بن شافع - فهو ابن عم العباس جد الشافعي - وسفيان بن عييمة، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وسعيد بن سالم، وفضيل بن عياض، وعدة.

وأخذ باليمن عن: مطرف بن مازي، وهشام بن يوسف القاصي، وطائفةٍ وببغداد عن: محمد بن الحسن؛ فقيه العراق، ولازمه، وحمل عنه و قر بعبرٍ.



وعن. إسماعيل ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، وخلقٍ تلامعذه،

تتلمذ على يديه جماعة كبيرة من أهل العلم، ومنهم

الحميدي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وسنيمان بن داود الهاشمي، وأبو يعقوب يوسف البويطي، وأبو ثور إبراهيم بن حالد الكلسي، وحرملة ابن يحيئ، وموسئ بن أبي الحارود المكي، وعبد العرير المكي، وحسين س علي الكرابيسي، ويونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المرادي، والربيع بن سليمان الجيزي، ومحمد بن عبد الله بن عبد المحكم، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه:

قال معمر بن شبب: سمعت المأمود يقول: قد امتحست محمد من إدريس في كل شيء، فوجدته كاملاً .

قال أحمد بن محمد ابن بنت الشافعي. سمعت أبي وعمي يصولان. كنان سفيات ابن عيبية إذا حاءه شيءٌ من التفسير والفتياء التفت إلى الشاهعي، فيقول سلوا هذا

وقال تميم بن عبد الله: سمعت سويد بن سعيدٍ يقول كست عمد سميان، فجاء الشافعي، فسلم و جلس، فروئ ابن عيبة حديثًا رقيقًا، فعشي على الشافعي،

فقيل: يا أبا محمد، مات محمد من إدريس، فقال ابن عيينة إلى كان مات، فقد مات أفضل أهل زمانه.

وفاقه ، توفي الشافعي في آخر رجب سنة أربع ومائتس.



ترجمة الإمام مالك

اسمة وتسيف

مو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن حثيل بن عمرو بن الحارث، وهو دو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن ررعة، وهو حمير الأصعر الحمبري، ثم الأصحي، المدني، حليف بني تيم من قريش، فهم حلهاء عثمان أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة.

ىشأتە،

مولد مالك على الأصح: في سنة ثلاث وتسعين، عام موت أس خادم رسول الله على ونشأ في صون ورفاهية وتجمل.

طلب مالك العلم وهو ابل بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد دلك، وازد حموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات.

شيوخه،

أخد تَكِلُنهُ عن: نافع، وسعيد المقبري، وعامر سن عسد لله بس الربير، وابن المنكدر، والزهري، وعد الله بن دينار، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وأيوب اس أبي تميمة السختياي عالم البصرة ، وأيوب س حبيب الجهني مولى سعد بن مالك، وإبراهيم بن عقبة ، وإسماعيل بن أبي حكيم، وإسماعيل بن محمد بن سعد، وثور بن ريد الديلي، و جعفر بن محمد، وحميد الطويل، وزيد بن أسلم، وخلق كثير.

تلاميده

حدث عنه من شيوحه عمده أبو سهين، ويحيى بن أبي كثير، والرهري، ويحيى بن أبي كثير، والرهري، ويحيى بن سعيد، ويريد بن انهاد، وريد بن أبي أبيسة، وعمر بن محمدس ريد، وغيرهم.

- وحس أقرائه: معمر، واس حريح، وأبو حنيف، وعمرويس الحارث، والأوزاعي، وشعبة، والثوري، وحويرية س أسماء، والمبث، وحماد س ريد، وحلق، والمراوردي، والشوري، وحويرية س أسماء والمبث، وحماد س ريد، وحلق، والسماعيل بن حعير، وسفال بن عيبة، وعدائة بن المدرك، والدراوردي، والى أي الزناد، و بن عبية، ويحيى بن أبي رائدة، وأبو إسحاق الفرري، ومحمد س الحس الفقيم، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعن بن عيسى القرار، وعد الله بن وهب، وأبو قرة موسى بن طارق، و بعمال بن عبد السلام، ووكيع، والوليد بن مسلم، ويحيل لفطان، وإسحاق بن سعيمان الراري، وأس بن عباص والوليد بن مسلم، ويحيل لفطان، وإسحاق بن سعيمان الراري، وأس بن عباص وأبو عبد الله بن حاله، وبشر بن السري، وأشهب بن عبد العريز، وأبو عبد الله بن عبد الحكم، وحلق كثير

ثناء العلماء عليه:

قال سفيان بن عيينة: مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة رمانه.

وقال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم

وقال الذهبي: ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ

وفاتهء

مات تَعَلَّلَةُ سنة تسع وسبعين وماثة.



وصف النسخ الخطية

اعتمدت على نسختين خطيتين كاملتين:

النسخة الأولى (أ): نسخة جيدة في مجملها، خلت من النقط في كثير من الأحيان، وهي نسخة محفوطة بمكتبة فيض الله بتركيا تحت رقم (٧٢١).

عدد لوحاتها: (٢٦٨) لوحة .

عدد الأسطر في كل لوحة: (٢١) سطرًا، متوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٥) كلمة تقريبا.

تاريخ نسخها: قال الناسخ كَنَاتَهُ: انتهت كتابة الحصر المسائل وقصر الدلائل على الترتيب الذي رتبه المصنف - غفر الله له، ولمن دعا لكاتبه، ولجميع المسلمين وقت الظهر الخامس والعشرين من شهر شوال في سمة اثنتي عشرة وستمائة.

وهي نسخة مقابلة بنسخة المصنف كَالَّنَهُ، قال الناسخ: قوبل بنسخة المصنف بحمد الله تعالى وحسن توفيقه.

النسخة الثانية (ب): نسخة جيدة وملونة، حيث كتبت أسماء الأبواب والكتب باللون الأحمر، وهي نسخة محفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا تحت رقم (٧٢٠).

عدد لوحاتها: (٢٨٣) لوحة .

عدد الأسطر في كل لوحة: (٢٣) سطر، متوسط عدد الكلمات في كل سطر

عدر المسائل وقصر الدلائل/جا

(١٥) كلمة تقريباء

تاريخ سخها: قال الناسخ كَاللهُ: وقع الفراغ من نسخه يوم الإشير من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة.

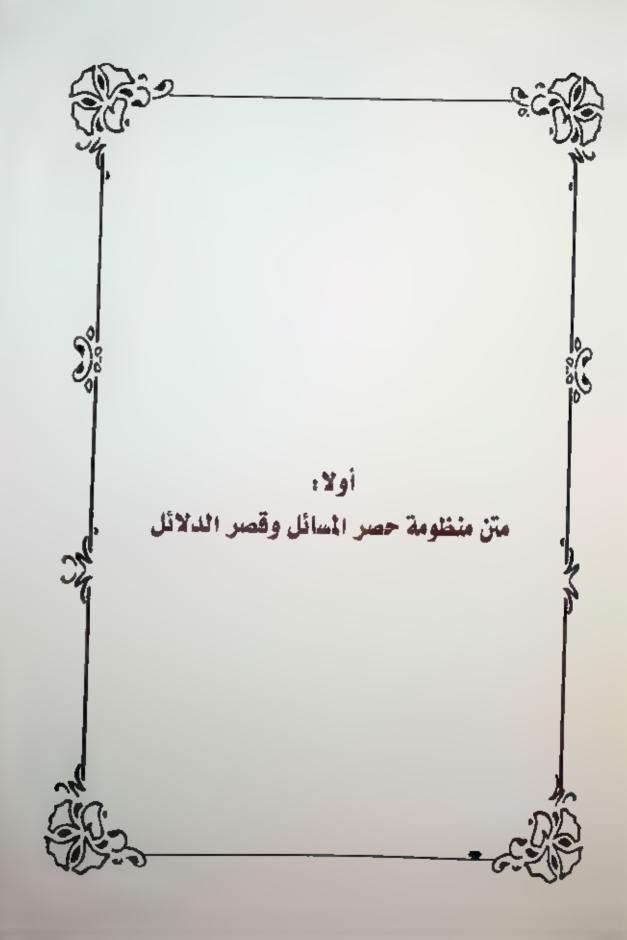
00000

نماذج من صور الخطوطات



لوحة الفلاف من التسخة أ للشرح

النص المحقق





النفال الخالفة

رب يسر ولا تعسر

باستم الإلسه رب كسل عبسد نسم التحيسات بغيسر عسدد وبعبد فقيد قبال أبيو حفيص عمير مسذا كتساب في الخلافيسات مستودع كيل المسراد مسوجز مستهل لحفيظ مسذا العلسم بذلت فيه طباقتي خمس حجيج أبوابسه علسى النظسام عسشرة أولها مقالة العمان ثهم فتساوى العسالم الربساني ثمم اخمتلاف الطمرفين فساعلم شم اللذي يختص كلل واحد ئىسم فتىساوى زُّفَسىر وبعسده المسم فتساوي مالسك بسن أنسس والله مجنسي نسصبي وكسسبي

والحمسندنة ولسسى الحمسند علسى النبسى المسصطفى محمسد ير حمــــه الله وعقبــــاه عمـــــر نظمه في العيمون لا النكمات مسستبدع سسهل القيساد معجسز وحفظمه سمهل لأجمل المنظم حتى تاتى لى على هاذا السنهج فأودعوها صحفًا مُنَهِ شَرَهُ ثهم مقسالات الإمسام الثساني ثهم السذي تنسازع السشيخاني المسم اخستلاف الأخسرين فسافهم فيسه بقسول بعسد جهسد جاهسد ما هم وقمول المشافعي وحمده وهسو لأهسل الفقسه خيسر مسؤنس تسوكلي عليسه وهسو حسسبي ياب الصلاة

السذي اخسنص أبسو حنيفسة

بسه مسن المسسائل السشريفة

لا بعـــده في أول القيـــهم في رفعه السرأس مسن الركسوع جاز بالاعدار على جهته وجَـوَّزا ذلك عند العجيز في البشير فهسي مستد شيلاث فسيدت ونجِّ ساها منذ علم القدوم وقدراه كالكثير المعظم والهنسدوان بسنداك يحكسم الخيرء كالنَّجُو وقالا طاهر جاز له من غيسر ضمر ضائر وجسوزاه في الشَّخِسين السصالب بفعله فسرض علسي حالاته بالمساء كاليقظسان في قياسم يبنسي إذا أحسدث بالسصعيد للبسرد أجسزأه خلافسا لهمسا مطهر ولهم يجهب تسلبه وفاقه له علمي التسأخير قد صار مثليه وقالا مثله ولا كــــلام في أذان الخطــــب

يكبسر القسوم مسع الإمسام ويكتفسى الإمسام بالنسسميع لسو اكتفسى بسالأنف في سسجدته ولسو تسلا بالفارسي يجسزي دجاجسة بهسا انتفساخ وبجسدت وفي النسي لسم تنستفخ مسذيسوم وليس يُعفى الروث فوق الدرهم وعكسمه تحسره طيسور تحسرم ويسزعم الكرخسي قسال الأخسر لسو تسرك المسسح على الجيسائر والمسح لايجزي على الجوارب ثسم خسروج المسرء مسن صسلاته تسلم مسترور المسترء في تعاسسه والمتوضيع في صلاة العبد والجنب المقيم إن تيمما ويمسنك المحسوس لبيس معنه روى أبسو حفسص حسن الأخيسر والعبصر حين المبرء يلقني ظلنه ولا جلموس في أذان المغمرب

وليسن للسحود شيكرًا عبيره في فبحسره فسساد فسرض فجسره أولسي وقسالا بالليسالي تسشفع ضيحك إماميه ليذى اختتاميه و قار تُـــا بفـــد ذاك كلـــه مسن مسصحف وأوجيسا إسساءة باليسد للتسسبيح والآيسات بعد الشروع قائمًا في الأصل إقامـــة الغيـــر علـــي خلافتـــه وبالثلاث أوجسا تقسديره بفوت فسرض كسان حقّسا لازمّسا وأوجبا ذاك وخمسسا بمسده ولسيس يسدري أول المتسروكين في مسسجد عساد إليها بانيا مسن غيسر عجسز لا يكسون فامسدا تلسزم مسن لسم يفهموهسا عنسده في وقتهــا وقبــل ذاك أيــنهَا

والمشفق البيساض دون الحمسرة والسوتر فسرض ويسرى بسذكره ولا يعساد السوتر إذ يعساد والنفسل لسيلا ونهسارًا أربسع ويمنع المسبوق عسن إتمامه إمامسة الأمسى قوتسا مثلسه وتفسسد السصلاة بسالقراءة ويكسره التعديسد في السصلاة وجمائز قعموده في النفسل وللنذى يحسصر في قراءتسه ويكتفيى بآيسة قسصيرة ومسن يسصلي صملوات عالمسا علبه أن يقسضى ذاك وحسده ظهمر وعمصر فاتتما ممن يسومين قيضاهما ثيم قيضى أولاهميا من ظن إتمام التصلاة سناهيا وراكسب الملسك يسصلي قاعسدا ولسو تسلا بالفارسسي سسجدة ولسورأت مسالا يكسون حيسضا

ويبلسخ السئلاث ذاك الفسيض وفي النفساس لمبو رأت في الأخمسر والحمسد والتسبيح والتهليلسة ويبطسل الظهر المسؤدي إن سمعي ولا يجسوز للإمسام الجمعسة وما على الأعمى حضور الجمعة والجمع للجمعة شرط يليزم وتحسضر العجسوز إلا الظهسرا ومبتدأ التكبيسر فجسر عرفسه والخستم عسصر آخسر التسشريق وفي الأخسريين قولسه المسصحح وبعسد تسسليم الإمسام أقسضل وهمو علسي المقميم في المكتوبسة وعنده تكبيس ميد الفطسر لاجهر بالتكبير يوم الفطر ويغسل الطفل الشهيد والجنب لا يفسيد التصلاة سيض مندر خيذ هيذه فميا لهيا مين ذكير

فالحال مو قدوف وقالا حميض دئها فطههر الحشو غيسر ضبائر كال كمشل الخطيسة الطويلة لجمع___ة أدرك أو لا فاســـمعا إن نفسروا قبسل سيجودهم معيه وإن أصاب قائدًا يمسشي معه ثلاثه سروى السذى تقسام والعصصر في القصوم وقصالا طرا إلى ثمان بدليل عَرَفَه مندهما بسالجهر والتحقيسق بقسرأ أو يسسكت أو يسسح تمسليم قسوم للقسرآن فاعقسل ق المصصر ف جماعسة مندوسة بوتي على الإخفاء دون الجهر وبالملقماب أفتيسا بسالجهر والمهلكون بالمصخور والخُشُب فليحستفظ إخواننا أن تقسدوا نظمًا ونثرًا في كتاب الحصر [ق/ ١١]

كتاب الزكاة

ولا بمسم ثمسن السسواتم ومسا وراء الأربعسين في البقسر وابسن زيساد قسد روى العفسو إلسي وكبان يبروي أسبدعنيه كمبا والإبل العيبر المصداق لحائلة والخيل إن كانت لنسل بلمزم ولا وجموب بانفراد المذكران وأوجب الكرخسي وهبو البراوي ومسا وراء المسائتين يلسزم والسضم في السصفراء والبيسضاء وبعد قبض الأربعين يلزم وبعدد قبيض المسائتين بسؤمر وبعد مسافلنسا وحسول حسالا وألحق الأوسط بالأخير والكمل قالا فيمه ما أصابه ففيهما تمام حسول حائسل لا أخد للعاشد مدن رطساب لکنے ہے۔ بے مالکے

مسن بعسد مسا زكسي إلسي السدراهم في الكل فرض والحساب يعتبر خمسين عن صندر العلبوم والعبلا قالا إلى سبتين عفوًا فاعلما في بعده الزكدة عنها زائلية في الواحد الدينار أو يقدوم وفي الإنسات وحسدها روابنسان عنسه ويسروي ضسده الطحساوي عنسد تمسام الأربعسين درهسم يجعسل بالقيمسة لا الأجسزاء في ديسن مسال الاتجسار درهسم في ديسن مسال لسيس فيسه يتجسر في كـل دبـن لـم يقابـل مـالا في قولـــه الكرخـــي بـــالتقرير زكساه إلا المقسل والكتابسة شبرط عليي قبيض تنصاب كاميل عليي تمسام الحسول والتسصاب لكسى يكسون مبرئ ذمته

والعسشر في الباتي وغيسر الباتي ويستضمن الوكيسل إن أتاهسا مسا في ركساز السدار للإنسسان والأرض تسستاجر وهمي تُعَسَشَر كسذاك مسن يسدفعها مزارعه ولسيس يجسزئ امسرأة بحسال إذا زكساة وجبست في بسر فالفرض ربع العشر أو قيمة ذا يسوفي ازدياد الوصف يموم يلزم مسن يحيمي أرضًا ميتة فهمي له للفارس السهمان في الغنيمة

مسن غير شرط خمسة الأوساقي مسن بعد ميا أمره أداها خمسس وفي الأرض روايتان يعسشرها الآحسر لا مسسئاجر يسدفع ذو الأرض بيلا مدافعه إيتاؤها السروح زكاة المال شم عيلا أو جاء رحص السعر يسوم تمام الحسول لا يسوم الأدا في السنقص إذ يسلم فعله وسالئلاث أوجيا تتميمه

كتاب الصوم

إدا نسوى في رمسضان في سسفر ولو توى النفل فعن صدر الأجل ويفسسد السصوم دواء قد حسمل لا يجسب التكفيسر بالإفطسار ولا بأكسل العمد يعد إذ طعسم لا فطسر في العبيسد بسين النسين وهيو من الزبيب نيصف النصاع

عسن واجسب آخسر فهسو معبسر روايتسان فساحفظوا بسلا كسسل في الجسوف مسن جائفة إذا وصل إذا نسوى السصوم مسن النهسار في حالمة النسسان والحكم علم وأوجبسا عليهمسا نسمفين وجساء قسدر السصاع بالإجمساع

والاعتكاف بالخروج يفسد وصسيراه سساقط اعتبسار وليلة القسدر بكسل السشهر

يقل أو بكنر حين يوجد حتى يكون أكثر النهار دائسرة وعيناها فسادري

كتاب الحج

مسع الغنسى والقسادر الكثيسر أثسم ولاجمسع بسلا إمسام مسن منعسة يسؤتي بهسا ونفعسل جساء مسن الكوفسة والبيست قسصد عسن سمفر البحسرة فهمو متعمة قسضى وحسج بعسد حسود البسصرة وحنقمه المحجم في إحرامه في كليسه دم وتسالا صسدنه وفي القليسل قسدره ومسا العسدم قبسل زمسان النحسر لاستنسسار قبسل السزوال ثالسث الأيسام من بعبد منا أدى جبزاء منا قتبل ويمنسع النقسصان في السضحايا ما لا ينضحي لنم يجنز ذيحت وجــــوزا في فائـــت الأقـــل

لا يجب الحبج على المضرير وفي جسوار المستجد الحسرام ويفسرد الحسج فسذاك أفسضل معتمسر في أشهر الحسج وقسد يحسج ذاك العسام بعسد الرجعسة وعكسمه مقسمد تلسك العمسرة تسأخير نسسك الحسج عسن أيامسه والزيست والخطمسي تمسسا مفرقسه وأكلبه طيب كثيرًا فيسه دم وجسائز ذبسح دم الإحسسار وجائز في الحيج رمسي الرامسي ويغسرم المحسرم أيسضًا ما أكسل ويكسره الإشسعار في الهسدايا والمصيد مهما بلغمت قيمتم وفوق ثبلاث العبصو فبوت الكبل

يسضمنه مَسنَ مِسنَ بديسه أرسله فإنسه مخسالف لا مسؤتمن، مسن منسزل الآمر لا حيث التلف، إن أحرمسوا عنسه فسذاك جائز فكلهم قسد أوجبوا فيسه دما وأسقطاه عسه بسالعود فقسط لعمسرة لسبى بحسج وأهسل وأفتيسا برفسضها لا رفسصه

وفي يسد المحسرم صيد هدو له وإن يسك المامور بالحج قسر وإن يمست هدا فحسح يؤتنس والرجل المغمى عليه العاجز من جاوز الميشات ثم أحرما وإن يعسد ملبيسا فقد سقط والرجل المكي إن طاف الأقبل فليسرفض الحسج إذًا وليقسضه

كتاب النكاح

السسمابنات كالكتابيسات والأخ والجسد إذا مسا اجتمعًا وجسائز لسلأب تسزويج الولسد إذا ولسي ذكسرًا وأنشسى كنذا الوكيل وكنذا مولى المذكر إذا ادعى السزوج رضاها ونفت ولسيس يستحلف في النكاح والسولاد والسولاد ومسن يسزل عسدرتها زناها ذميسة تعقيد وهسى بعسد

في حكسم حسل العَقْد والدذكاة فسالمُنكع المحددُ وقالا بسل معا بفساحش الغسبن وقالا بسل يسرد أقسر بسالتزويج فهسو دعسوى وصدقوه في الإمساء إن أنسر فالقول ما قالت وقالا حفت والرجعسة للإمسلاح وفي جحسود المسرء لاستبلاد فزوجست فسصمتها رضاها في عسدة الكافر جساز العقد

يلحت بالعقد الصحيح الملازم والخمس والأختين في الزوجيات بينهم اللاإذا مسا اتفقسا لسو نفيساه لسم يجسب في الذمسة تبيين والعدة غير الزمية في المهر لم يقض بنشيء فاعرفوا مسين السيدنانير وبالخمسينا واعتبرا بسالرخص والغسلاء فكال كسبه لها لا الشطر قابلها مسال وملك متعمة لها بمهر المثل لا المفروضا كان كنا والألف إن كان كنا وصبح في قولهمسا السشرطان وجعالاه موجاب الأقال صبح علني إحتداهما منا قبد عقبد وأعطياها القسسط بانقسسام تبسين بسالتفريق لا يقولهسا موجيسة المهسر علسي التكميسل

تسزوج السذمي بالمحسارم كسلاا النسى طلقهسا مسرات وليسيس للحساكم أن يفرقسا والمهر في نكساح أهسل الذمسة حربيسة قسد خرجست مراغمسة ووارثمو المزوجين مهمما اختلفوا والخسادم المهسر بأربعينسا في البسيض ذا وذاك في السسوداء وإن تنصف الوصيف المهر ولا تكــون شـفعة في بقعـة وإن بدا المصداق خمسر يقسضى ومسن يسسمي المهسر ألفسين إذا فسالأول السصحيح دون الثساني والعقد بالألف أو الألفين يوجسب مناشبابه مهسر المشل ونساكح الثنتسين بسالألف وقسد كان لها الألف على التمام وامسرأة العِنسين بعسد دخولها وخلسوة المجيسوب كالسدخول

ويحكم بالخلوة في الرتقاء والحسرة المبانسة المحرمسة ويستقط المهسر بقتسل السسيد وإذنسم لعبسده أن ينكحس وبعسد حسولين رضماع بعتبسر واللسين الغالسب في الطمسام ونساكح واحسدة قسد انعقسد قسد مسات قبسل السوطء والبيسان مسيع مسن الأربسع والعسشرينا ويقسسم الباقي عليي النصفين وجعسلا للمسرأتين جمعسا مسن نكسح المسرأة وابتيهسا فبالمهر والميسرات بعبد الحبين وصيراذا المهر والميرائسا والامتنساع لابتغساء السصدقة ولسينن للحساكم ييسع عسرض وجسائز لسلأب في الإعسسار

تكميل مهرها علني البواء عحدتها مانعيه عقد الأمهة تفسيد عقيد أختها إذا عقيد وحرما قربانها في الملة قبل دخول الروج فاحفظ واجهد ينتظم الفاسيد والمصححا نبصقًا من الحبول وقبالا بيل هباد لا يُشب ت الرضاع في الأحكام وامييه أثين وثلاثيها في عقسك فالإرث بين جملة النسوان قسالوا لمسن أفردهسا تعيينك بين المثلاث قال والثنين ثمانيسها وللمستلاث تسسعا في عقد ولهم يسصل إليها نصف لها والنصف للبنسين بسين السثلاث كلها أثلائها بعسد السدخول لا يزيسل النفقسة لفسرض زوج أو قسضاء قسرض بيسع عُسروض الولسد الكبساير

وأبطلوا في الدور والعقار زوجان مأذون وحرَّ خصما إذا ادعي نكاحها فقالت وأثبتا ذلك بالشهود فهذه يقضى بزوجيتها

وج برزوا ذاك في السسمغار وفي متاع البيست قد تكدما نكحت أختسي قبسل واستطالت والأخست في الغيسة لا السشهود ووقفاهما إلى حضرتها

كتاب الطلاق

في طهر ها التطليق غيسر بدعسة بينهما الرجعة أو في شمهر في حسال مسس شهوة فَهُنَّسه وأوقعها ذليك في الأقسراء يقبل ما قالت ويقبضي ما قبضت يقسر فالإنكسار منهسا أولسي بالحيض فالمشهران أدنسي مسدة إلسى الثلاثسين علسي انسضمام لم تمض نحو مصرها والمقبصد وجسسوزا بمحسسرم وخيسسرا ماتـــا ولا يُعــرف أي قبــل اقسدر شهرين وخميس أو أقسل عسشرًا وما أقراؤهما شهرطًا معه

حسيض ونيسه طلقسة ورجعسة والطلقتان هكذا في طهر ومن بطلقها ثلاثا السشَّةُ يقعين في الحيال علي اليولاء لو قبال راجعت فقالت انقبضت لسو أنكسرت رجعتسه والمسولي إذا أقسرت بانقسضاء العسدة واكتفيا بتسمعة الأبسام مسن طلقست في سسفر في بلسد في عسدة إن يسك كسل سهرا سييد أم وليدل ولا المذي بينهما ممن الأجمل تربيصت بعيد شهور أربعية

لمم يعتبر ذاك بملا مؤيسه من حَبَل أو اعتبراف قيد صيار طلاقها بوضع منا في البطن حل فيسه بسلا قابلسة وطلقست وللجسواري بعسد عسشر مسبع فسذاك حسد مبلسغ يكفيهما للسزوج ديتسا مسع قسبض البساقي شيئا وقالا نصف ماقد قبضت فقد لغيى طلاقيه المعليق أو ليست زوج هنده أو مناأنا وأبطيلا نيتسه ومساعنسي مسن بعسد مساقسال ثلاثسا منسى وصمححاه والطملاق قسدهمار كسنداك في التقريسب والتقريسر بالموت لا بعد قليل يلبث وقال أنوي العصر لم يستبعد بمصلة مصستندًا لا مقتصور قبل مماتي بكذا إذا مضي يسستند الجسزاء حسين يهلك

لسو شسهدت قابلسة بالولسد وهسو فسراش قسائم أو مسا ظهسر وأن يعلسق مسن أقسر بالحبسل تسم تقسول فسد ولسدت صسدقت مبلغته مسن بعسد تسسع تسسع والخمس بعد المشر قبالا فيهمنا لبو وهبت نبصفًا من البصداق فطلقت قبيل المدخول مباقيضت ذو ردة بسدار حسرب بلحسق لوقال لست امرأتي أو تبال مبا فإنها تطلق إن كسان نسوى لسو قسال أنست طسالق واسستثنى وقعين واستشاؤه لا يعتبر وهكسذا التكريسر في التحريسر وفي إذا مسالسم أطلسق يحنست وإن بقسل أنست طسلاق في غسد وإن يقل أنت كذا قبل ممات من ولسم تسرت في تولسه أنست كسذا كسذاك في آخسر مسا سسيملك

وطالق لمم يسك إلَّا المسابق يسدخل فيسه المبتسدأ لا المنهسي ويسدخلان فيهمسنا الجسندين بطلقتسين لسم يثبست واحسد خيرهـا في واحـد مـن العـدد وقدد مسضت عديتها فسصدقت ومسات فهسي تسسنحق الأدنسي لها وما أوصى لها من عين فسأوقع الواحسد فالمسال لغسي قابلست المسال بفسرد لا العسدد على عتبر ألسف لسزوم المسال إذ في ذاك شسك شرط الخيار برضا صاحبها لطليقية تسشاء أو لا فاسمعوا عسمٌ وإن خسصت هسي التخيُّسرا شئت شمول كله تعممها بعسد زمسان صسيح مسا اسستحدثه ليحست تحصير طلقصة بمسالعزم كان الظهار قائمًا إن رجعا

لـو قـال مـن نكحـت فهـي طـالق وأنست مسابسين كسذا إلسي كسذا وشـــــــهد بطلقـــــــة وشـــــــاهد كــدَاك إن شــاءت ثلاثّـا وهــو قــد وقائسل في مسرض قسد طلقست أقسر بالسدين لهسا أو أوصسي وصححا إقرارها بالدين لسوطليت طلقاتها على كذا كسذاك إيقساع السثلاث وهسي قسد وإن يجبهسا تسلاث وذكسر ولسيس في جسواب طلَّقنسي ولسك وجائز في الخلع من جانبها أنست طبلاق كيسف شبثت موقسع وقوله اختساري إذا تكسررا وليس في اختاري من الطلقات ما وموقع الواحد لسو ثلثمه أنست حسرام لسي كظهسر أمسي مظاهر وزوجه ارتها ممها

يكسون في نكتها فهي حسرام السوقسال إن قرنتها بالله لا وثابست إيسلاء أهسل الذمة ولا لعسان قسال في نفي الحبال وإن نفسى بحسضرة السولادة ولسم يؤفست فيه وقتاً فاعلم وإن تعست بنت اللعان عن وللد

بنوي اليمين مؤليًا حال الكلام أقسرب كسان مؤليًا معجسلا بسالله فهسو مئبست للحرسة وأن تلد في نسصف حول أو أقل صسح ولا صسحة في الزيسادة وصححا في الأربعسين فافهم شم ادعاه من نفى البنت فسلا

كتاب العتق

لسو شسهدا على عتاق المولى وفي عتساق أحسد العبسدين والسوط في العتسق على الإبهام لمو قسال إن لسم يسك ورن قيدذا فسأثبتوا رطالا وبسالعنق حكسم لسو شسهدا بسالعتق ثسم رجعا فيسشهدان بعنساق قبلسه وفي تجسز والعنسق والنسخبير ومعتسق يسمى المعتسق مما يعنع لمسو الشيرى مسع المسرئ قريسه لمسو الشيرى مسع المسرئ قريسه لمسو الشيرى مسع المسرئ قريسه

في العبد لـم يقبل بدون الدعوى كـذاك لا تقبل مسن همذين السيس بتببسان ولا إعسلام رطلين أو أطليق فالعبد كـذا فعمل عسن رطلين فالكل فرم فعمنا وآخيران اجتمعا في المناك لا يقبل في احفظ توليه مسائل الأصل على التكثير فحكميه كحكيم عبد كاتب فحكمية العبد لـذا ويدفع في العتى لا يغرميه نصيبه في العتى لا يغرميه في العتى لا يغرم في العتى لا يغرم في العتى لا يغرب في

مالسك نسصف العبسد قسوم شسهدوا فالـــشيخ لا يقبلهــا عليــه مكاتب قبد اشبترى أخساه كسذاك في السزوج بسذاك يحكسم ومسابها غسرم وبالمسدير والقبون قبول العبيد مهميا اختلفنا والقسول قسول العبسد فيهمسا والمستثري لسو قسال إن العبسد قسد فأنكر البائع والعبد جنسي وقولمه أول مما يولمند فهمو حمر لبو أوقيع الحربيني عتيق مثلبه لسوعلسق الحربسي والعبسد بمسا مكاتيب دبيره مسولاه ف ثلثي القيمة أو ثلثمي بسدل مكاتب قد ملك الأبن زهن مكاتب صبالح عن قتبل أقبر مسن كوتبست إذا أنست بسأنثى فأوقع المولى عنساق الوسطى لو قال عبدي أو حماري حر

بالعتق مسن شسريكه ويجحسدوا وهمو خسلاف قسول صساحبيه لهم يتكاتسب مساقسد اشستراه ومسا لأم ولسد تقسوم لـو هلكـا في البيـع عنــد المـشتري فی قسدر مساکاتیسه بسه اعرفسا وصباحباه أوجبسا تحالفسا دبسيره بالمسته ليسم عقسيد فبالأمر موقبوف وقبالا بسل سبعي مقيسد بسالحي فاحفظسه ومسر المسم لغسا إن همسو لسم يحلسه يملك في المستقبل العشق لغسا مسنات ولأمسنال لسنه سيسواه يسمى وقسالا لسم يجسب إلَّا الأقسل إن عجــل الابــن وإلّا يــسترق فالتصلح بعبد العجبز للحبال هبدر وهمله جماءت ببنست أخسري فعتقها يوجب عتق المسفلي فالمبدد حسر واستبان الأمسر

كتاب المكاتب

مكاتب السصف له من كسبه مستأمن يبتاع عبددًا مؤمنا كسندًا إذا أسسلم عبدد ثمدة مكاتب أوصى بثلث وعندق

نصف ونصف كسبه ارسه يعتسق إن أخرجه مسن ههنا فابتاعه المسسلم أو ذو ذمه ومات فالموصى به لا يستحق

كتاب الولاء

إن والست المسرأة نسم ولسدت وإن أقسسرت أنهسا مسولاة ذا وإن أقسسر بسسولاء العنسق لسسم أرد الانتقسسال عنسه لسنذا إذا كذبسه فيمسا أقسر

يتبعها المولود فيما عقدت يلرم في الطفر الدي في بدها فقال برل واليتني بالحق فران ذاك لا يجروز منه إقراره لغير لا يعتبر

كتاب الأيمان

وليس في إيجاب مسئي للحرم وألزمساه حجسة أو عمسره والزمساء حجسة أو عمسره ومن يقبل ما أكتسي من غزل ذا من نسج قطن يشنري في المؤتنف والسرأس في يمين من لا يشتري والخبوز في يمين من لا يأكسل وليس من فاكهة حبُ العنب

والمسجد الحسرام شيء بلترم والمسجد الحسرام شيء بلتره وحملا على الوجوب أمره هسدي فسداك لازم إذا اكتسسى ويسشرطان ملكه حسين حليف عليمي رؤوس غسنم وبقسر من هذه الحنطة ليس يدخل كيذاك الرميان أينضًا والرطب

ولا اللآلئ وحدها من الحلي وليس شحم الظهر شحمًا فاعرف وفي يمين الشرب من ذا المشرع والسدهر لا يدري كذا الأيسام والشدر في الأيسام والسشهور وجمعة وسنة والعمسر

ما لم تكن بين الحلي فاعقلي في حق من بالأكل منه يحلف لا حنث في ذاك ما لمم يكرع وقسدرا ذاك بنصف العسام وفي السنين العشر من مذكور عندهما لما ذكر نسا القدد

كتاب الحدود

إذا زنسا بسامرأة مسسناجرة على لمركين ضمان من رجم وأوجبا ضمان هذا المتلسف وفي المركين إذا هم رجعسوا وإنمسا ذكسورة المزكسي والجليد إن يجرح نقال واحد وضمنا فيإن أصيب عبدا لو شهدوا على زنا شم شهد في الرجيل لمو أثبتوا الزنا بطوع الرجيل شهادة الراميي بسوط تهدر وجاء عنه البرد حيين تمميا

لسذاك لسم يلزمسه حسد الفجسرة إن ظهر الشاهد عبدًا أو علم في بيت مال المسلمين فاعرف كمذا إذا وقسالا عسزروا وأوجعسوا في الحسد مسشروط بغيسر شسك كأبت لايخمن هذا الكاهد فمسال بيست المسال قسالا يفسدى علسي زنساهم نفسر كمساعهسد حبند البشهود وحبيدهم تكبيالا واختلفوا في طوعها لم يقبل وجساء عنسه إذ يقسام الأكثسر وذاك قسول صاحبيه فاعلما

ولا يحسد إن أقسر بالزنسا ولسيس في لواطة مسن حدة وشاهدا قدف إذا ما اختلفا ومسن يقبّلها ويسنكح بنتها ومن قضى بما رأى قبل القضا زوال عقبل المسرء حد السيكر

بها فقالت ما زنا وما جنى ولا بوطء الأخست بعد العقد في الوقست أو مكانه لسم يسعرفا لسم يسعرفا للحسان إن وطئها بلا شهود في المخصومات لغى واكتفيان فسادر

كتاب السرقة

ويوجب المصمان كسر المعزف لموشهد على استراق البقر وما على سأمور قطع البمنى لموقطع البمنى لموقطع السارق عن جبل لا يقطع السارق من بيت الختن وقساطع الطريق إن كان قتل فإنه يقتل بعدد القطع

قيمته من غير لهو فاعرف واختلف في لونها ليم يعضر من سارق أرش بقطع اليسرى للبعض يبرأ عن ضمان الكل والصهر لا المعطى له أجر الوطن وأحدا الأموال مسهم وحمل ويوجبان القنيل دون الجمع

كتاب السير

لسو أبسق العبسد إلسى الكفسار أسسلم حربسي لسه مسال كسسب أو مسودع منه لمدار الحربسي شي وتسسقط الجزيسة إن تكسسرر

له يك بالأخذ لأهل الدار ذو جهة أو مسلم منه غصب نه على الدار ظهرنا فهو في إن مرَّ حولان بها أو أكثر

فهو لأهل الدارق كيف كان وحسررا إن كسان قبسل أسسلما ربا مدم الدي هنداك يسؤمن وليسيس للسوارث منسه شسيي ثلاثهة منهسا اتسصال التسرب رأن بجــوز حكمهـــم في كلهـــا إن يظهـروا في هـنه أحكـامهم بقتسل إن كسان نهسارًا مسا عسمي لا ديسة ولا قسماص فرضسا بعيض العيزاة بعيد وقيع المعركيه نسم يجسىء المالسك المقسدم أعمي وقبالا ببل عليي سيلامته لأنه إبطال حنق ظساهر بالبيع والتسليم فاحفظ مسألة إن أمسك الجنسة مسن بملكهسا وهمو خملاف سماتر الألموان وفسضة صساغهما مسن اغتسصب وهسو إذا اسستهلكه لسم يغسرم والحمل حال الغضب لم يبرأ برد

وإن أتانسنا كسافر بسيلا أمسان وهسو لمسن بأخسله عنسدهما ولا بهضر مؤمتها سستأمن وكسسب حسال الارتسداد في شبروط جعبل البدار دار الحبرب وأن يسزول أمسن كسل أهلهسا واكتفيا بجعلها مقامهم وقاتيل المشاهر في المتصر العيصا في قتسل بعسض الأسسري بعسضا عبىدلنسا في أسسرهم قسد ملك مفقسأ عينيسه امساره فيغسسره ولا يفسادي مسسلم بكسافر لا يصضمن الزيادة المنصلة لا ينضمن الأطراف من يهلكها إن المسواد موجيب النقسصان لا يمنع المالك عن قبض الذهب ودائسع المغسصوب بسالمقوم مغسصوبة ردت فجساءت بولسد

كتاب الوديعة

عنسد انعسدام النهسي والمخساطرة ويجعملان هملة مستضمونة في كسل مسالحملسه مؤونسة هذا لدى الأخر يصمن ما دفع لم يأخذ النصف الشريك الشاهد فسالأول المخسصوص بالسضعان

لايسضمن المسودع بالمسافرة والمودعان اقتسما لسم وضع لمو أودعما ممالا وغماب واحمد لسو أودع المسودع عنسد الثساني

كتاب العارية

أرضك لا يكتب قد أعرتني ويكتسب المعسار قسد أطعمتنسي كتاب الشركة

الم يملك التأجيل فيه الثاني وصمححاني قممطه وقمررا قالا عنان ذا وقالا يبطل في أمسة قسد اشسترى للسسكن بالإذن لم يضمن نصيب الصاحب شريكه في المسال غيسر داحسض فسذاك في حسق السشريك داحسص

مسا دايسن المشريك في العنسان إن لم يكن قبل له اعمل ما ترى لسو فساوض المرند ثمم يقتسل مفساوض مطالسب بسالثمن قبضي من الشركة حبق الطالب ولازم تكفسل المفساوض ولسو أقسر لسلأب المفساوض

كتاب الصيد والذبائح

لا يتـــــذكي بـــــذكاة أمــــه والحرمسة المسراد لاالتنسزه

إن الجنسين مفسرد بحكمه وأكسل لحسم الخيسل قسال يكسره

معله منه له صيد أكهل يحرم ما قهد صاده من قبل وعلميه بعير ف باجتهياد لابيشرط البثلاث من أعسداد

كتاب الأضحية

علسى المقسيم الموسسر الأضحية وواجيب في السشرع والقسضية كتاب الوقف

والوقف قال باطل أي يبطل ويلزم الوقف الدي يسسجل كتاب الهبة

كاناله الرجوع فيما قمدوهسب كان لمه الرجوع نيما قد وضح لاثنسين فاقبلسه ولا تمساري على غزيِّسين مسن الرجسال

منن وهب البشىء لمملوك لأب من وهبب الشيء لمملوك لأخ ولا يجموز هبسة العقسار وهكنذا تصدق بمسال

كتاب البيوع

إعلام رأس المال فبما يسلم كسذا ببان موضع الإيفاء ومنسل ذاك السئمن المؤجسل ولا يجسوز سَكم في لحسم ليو أجيل استبصناعه فهيو سيلم لونيال زيفًا نبصف رأس الميال وبقيا ف الكال باستبدال

في الكيسل والسوزن شسرط يلسزم فيما له حمل مسن الأشياء والأجسر والقسسمة فيهسا تسدخل وقيسل جساز في نزيسع العظسم يسشترط فيمه كمل مما يسشترط تُممَّ فحرد كصان التصف للإبطحال في مجلسس السيرد بسيلا إمهسال

همنذا وديسن ذاك فالكسل فمسد والبُسر في المشعير والزيست كمذا مسستوبان قبسضا والأمسر أسم علي اعتبار العشر فهو فاسد يتحلّف المطلوب لم يحلف ف ذاك لا للطالبيب المستنع يجسوز والمدقيق والمسويق لا إذ فيسه عسن تسسوية تعجيسز بأن يبيع صيده لم يحسرم ذا ذمسة يبيسع خمسرًا وشسرًا ولم يعمين رجمكا فقمد همذي عبددًا بدء ولسم يعسين أبطله بمسا يعسز أو يهسون فانتبسه وبيعيه النصف يتجموز فسأعلمن مع الذي تلغمى لمه شهادته لما اشترى سنهم بغيسر شرح من قبل عد فالجواز ممنع فالمقيد منيه فاسيند للنهسي مسن جملسة المنسزل لا يجسوز ذا

إن كان رأس المال نوعين نقد إن لسم يبسين قسسط ذا وتسسط ذا ثوبسان بالعسشرين في بساب السسَّكَم وأبسح ثويسا منهمسا ذا العاقسة وفي مكسان السدفع منهمسا اختلفها والقول في التأجيل قبول المدعى والرطب الغيض يثمسر كبيلا والخبسز بالحنطسة لابجسوز لبو وكبل المحبرم غيبر محبرم وجسائز لمسملم أن يسأمرًا لوقال أسلم ما عليك في كذا كذلك الأمسر بسأن ينبساع لسه وللوكيسل بيسع مسا وكسل بسه وأخسده السرهن اليسسير بسالثمن ولا يجسوز للوكبسل مسفقته ولا يجسبوز بيعسمه بسسالربح ومسشتري المعسدود عسدا إن يبسع ومسشتريها شسارطا للسوطء وبيعه كسذا ذراعها مهن كهذا

جاز به وأفسداه مطلقها يفكسد إن يعلمك بالحملكة يجسوز في الواحسد دون جملتسه بفسسد في الكلل بالا تبان مستوعب للغهد فاحفظ واجههد معندی ہے البیع پسصیر قاسدا بعبد النثلاث لبيس يرقبع المقسد يخستص بسالرد فسلذاك فاسسد إن هـو كـان بالخيـار فيهـ بساع فسذاك مسانع ملسك السثمن لا قسول مسن ينفيسه بالإنكسار كرؤيسة الأمسر فاسسمع وافهسم ثمم اشمتري بمما اشممتراه أولا بحاصيل السضمان للمناصيحة بعلهم عيسب أو طعهام أكسلا كسان مباخسا فلسه كسل السثمن وفيهمسا بسالنقص قسالا يرجسع فكسسبها لمسشتريها فساعلم فسلا يسصح بغسد دعسواه الولسد

إذا اشترى عبدًا على أن يعتف وكسل شساة بكسذا مسن ثلسة وكس صاع بكذا مسن صبيرته وصبرتان إذ هما جنسسان وشسرطه خيساره إلسي الغسد شسرط الخيار أربعها فسصاعدا وقسال إسمقاط خيسار الأيسد مستشتريان بالخيسار واحسد لأيملكك المسلعة مسشتريها وإن يسك الخيسار في البيسع لمسن والقسول قسول مسدعي الخيسار ورؤيسة المسأمور بالتسسلم ومسا اشسترى فباعسه بأفسفلا فإنــــه ببيعــــه مرابحـــة ولا رجموع في اللبساس استعملا لو تسل المقيسوض في البيسع بأن ورد واسترد فيمن يقطيع مبيعسة ماتست ولسم تسسلم لمو قمال حممل أمتمي منمك فمرد

ف الوطء للب ائع بعد حسمها مسن عبده الم أذون يسسريها استبرأ المالك فيها واحترز في وطء ما باع ولم يسلم في وطء ما باع ولم يسلم فب الزوال تظهر الخسسارة من حين قمض العين لا يوم عقد في أتلف البائع هذا وقبل بالاخبار وهما قد خيرا

ولو أقال البيع قبل قبضها
وأمسة الإنسسان يسشتريها
مكاتب قد اشترى الأخت عجز
وما على البائع عقد فاعلم
ولسو أزال البائع عقد فاعلم
والأجل المطلق في البيع يعد
ومن يبيع شاة فجاءت بحمل
يأخذها بقسطها من اشترى

كتاب الصرف

صسرف وبيسع باجتماع عُقدا وأفلس القرص إذا العلس كسد والخلط في الدراهم استهلاك والمشتري بالأمر عينًا لو رضي جاز الرضا منه على الموكل لا بأس بالصلح عن العيب بأن لو زاد بعد المصرف فيه درهما يسمح ما قد زاد والعقد فسد

نسسبة كلاهما قد فسدا فالمشل لا القيمة يُعطى ويُسرد ولسيس فيهما لهما اشتراك بفاحش الغيب ولما يقبض في أصله المعهود فاسمع واعقل زاد كثيرًا وهو من جنس الثمن أو بعد بيع خمرًا أو دما وأبطلاذا وأصيحًا مناعقه

كتاب الشفعة

إذا بنسى في فاسد السشراء إذا البناء واتحاد المسجد إذا المترى الإنسان دارًا ما استحق ولا يجوز بيعه في علته وهدو إذا سا باعمه لأجنبي

فللسشفيع الأخسد بالنساء يبطل حق الفسخ فاحفظ واجهد ظلنها ما لم يقل بكل حق لسوارث وجسوزا بقيمتسه والوارث الشفيع لم يستوجب

كتاب القسمة

وعدد السرؤوس لا السهام ولا يجسوز قسسمة العقسار والدور بين القوم كل واحدة وبتراضي الجمع بيع فاعلم ولا يجسوز قسمة الرقيس ليعد الاقتسام سهمه وبعده ضمنه عيب علم

معتبسس في أجسرة القسسام بسين ذوي الميسرات بسالإقرار تقسم فيما بينهم على حدة ولسيس للنهسر حسريم فسافهم حكم جبرًا على غير رضا الرفيق والمسشتري فسه بنسى ورمسه لسم يتبسع شريكه بما غسرم

كتاب الإجارة

لا يضمن العين الأجير المشترك لو قال خطه اليوم والأجر كذا فسالأول السصحيح دون الثان وباطسال إجسارة المسشاع

إن غاب لا بالسمنع منه أو هلمك ونسصفه الآخسر إذا خطست غسدا وصسح في قولهمسا السشرطان إلا مسن السشريك في السضياع

والظئر تُكستأجر للغللام وأشهر تباأ لا بالمستهل والمكترى يضمن إن مات الفرس لبوحمل المسلم خمير البذمي وهكسذا أجسر البيست لسه وفاسسد إجسارة الممسر ولأيستصح قولسه لمسسلم تــسليمه الألبـان أن يقيمهـا لسوردد الأجسر بترديسد العمسان وغاصب العبدإذا استهلك ما وحاميل الكتياب للجيواب فسذاك لا أجسر لسه في البساب ومكتسرى المركسب بالسسرح إذا

كتاب أدب القاضي

لا يسسأل القاضي عن الشهود وفي العقود والفسوخ لو قسضى لا يعمسل السشهود والقسضاة ومن قضى بما رأى قبل القضا والخصم مهما قال لا اعتراف

بحيوز بالكيسوة والطعيام فهسي ثلاثسون ثلاثسون كمسل بسطيريه وكبحسه إذا شسمس كـــان حـائزًا في الحكــم لكسى ببسع حمسره جمازلمه إن لهم يسبن موضعه بالذكر اخبز لي اليوم كمذا بمدرهم وجعيلا تيسريحها تيسليمها في السدار فهدو جدائز سلا خلسل يقبيض منن غلته لنن يغرمنا عياد لميرت ذاك بالكتساب ويوجيان أجيرة السذهاب أَوْكَفَ يغرم كرل الْمُكْتَرَى

إلا بطعن الخصم ذي الجحود بالساهد الكاذب جاز ومضى بالساهد الكاذب جاز ومضى بسالخط إذ ينسسون والسرواة بلا شهود في الخصومات لغا بستخلف

هود فقه صده تحلیف مردود کتاب الشهادات

والمندعي لبنو قسال لسي شسهود مار

يخرون لا بالمصرب والتعزيسر لسم يعتبر في حق إرث المال بمائنين لسم يثبت واحد في الألف وقضل وصفا في الألف والألف وقضل وصفا ويفتيان بفساد الكسل مواه في ذا المصر لسم يتهما لمشهرة لسم يجعلوا شهودها بما على مورثه لسم يستقم بما على مورثه لسم يستقم

إن شهود السزور بالتسشهير وامر أة تسشهد باستهلاك وشاهد بمائسة وشساهد لمائسة وشساهد يمائسات اختلفا يحكسم بالنكساح الأقسل لو شهدا بسوارث لسم يعلما والسدار إن لسم يدكروا حدودها لو شهد الوصبي لابن محتلم لو شهد الوصبي لابن محتلم

كتاب الرجوع عن الشهادات

في شهد وشهدات عهشر والغسرم بالأسهداس لا بالمشطر كتب الدعوى

وفي النفوس الحكم بالخلاف وبالنكول المال قالا فيهما ما وارث غيري لك يكفل لنفسسه ولسلأخ المغيسب من يد ذاك غير نصف المدعي وقال ثان هكذا عن عمد

يقسنص بالنكول في الأطسراف يحسبس كبي يقسر أو كبي يقسما ويثبست الإرث وإن لسم يقسل إذا ادعسى دارًا بارث عسن أب شم أقسام حجسة لسم ينسزع لبو قبال ذا من أمتبى وعبدى

منهم وقسالا نسسب الأميسر يسرد والآخير النسصف وكسانوا فبهسا اقتسسموا السدار علسي المنازعسة مسن أربسع ذاك وعسشرين فسصن مسع الثمسانين سسهامًا للعشة مسع السئلاث والأقسل الباقيسة فإنها بينهم باثني عسشر المسسبع والمسئلاث والاثنسان قولهمها وازداد سيهما فهاعرف قال لى النصف أو جاء للقضاء والأصل ما مر بلا إنكمات لمذلك الحائط ذو الوجه فحط بغيسر إذن صاحب الملو اعتمدى فهلكيت فقيال هيذا منسي وأوجيا حصمته مسن العسوض فقسال هسذا هسو منسي لسم يسرد صيارت علمي ذاك لمه أم ولمه عتـــــق إذا قاربـــه في الـــــن باثعيه منقسوده ومساضمه

وأثبتاه أخسذاه والولسد وأثبت وابالبينات السساطعة خمسة أثمسان وربسع وثمسن واعتبىرا عبولا وقبد صبارت مائسة أوسطها خمسون والأعلى ماثة فإن يكن في يد غير ذا النفر لهم على المنظم لمدى النعممان والسست والأربسع والسثلاث في وإن يقسل هسذا لسى الكسل وذا فالحكم بالأرباع لاالأسلات والخص للحارين لالذي القمط وصساحب السسفل إذا مسا وتسدا مسن يساع حبيلاه فجساءت بسابن كسان ابنسه وردكسل مساقسيض لسو كاتبهما وهمي جماءت بولمد وهسى كمسا كائست قسالا لقسد وقولسنه لعبسنده هسنذا ابنسبي لواستردالمشترى المغرور من

فهسو علسى باتعسه بسالثمن لمو قبال هنذا ابني وقبال الثباني وكبان خنشى فهسو مسن هنذا وذا

يرجسع لاغيسر إلا فاسستيقن هسي ابنتسي وجسيء بالبرهسان وأوجبا لكنسرة البسول القسضا

كتاب الإقرار

سدد إشسهاده معترفًا والمسشهد أو بدل لوقال زيفًا لم يجز وإن وصل ول ما قبضته ذاك علميًّ ذا فاعلما ول ما وينًا وذاك قسال هسدًا مسودعي وينًا وذاك قسال هسدًا مسودعي بن معا استوبا وأعطيما مسن أو دعا عتاقا وذاك دينًا يوجسب استغراقا وقسالا العتق أولى فساحفظ السوالا واشترطا بيان ذي الأخبار

المسال مسالان إذا تعسدد مقر ألف هي قرض أو بدل كسذا مقر ثمسن يقسول مسالو تركت ألف وهنذا يدعي والابن قد صدق هنذا يدعي عتاقا فالسدين أولسي ههنا وقال للوقال سهم من جمع الدار

هدذا الحدار ملزم وأبطلا من غيرها استثنى جميع البُر وصححا ثنياه بعض الشاني وأبطللا آخسره لا الجملسه ومسا النسصاب كاملا بسلازم شم أخدت وهدو قال هدو لي وقوله ألسف علسيّ أو علسى مقسر كُسرّ حنطسة وكُسر والسبعض مسن ذا لسزم المسالان ويبطسل السصك بسإن شساء الله والعسشر كحد كشرة السدراهم لسو قسال قد أسكنته في منزلسي

وهكذا كل العدواري مجمله وأطلقا بيعهما عند الفئة وأبطلا إن لدم يقدرا بابتداء يكدون بالألف فألفان المنمن فصدق المزوج وقد منت بعل وفي يديده المال صدح واعتدر أنا ابنده وهدي لده أم ولد قدال هما لي فهما للديد

فسالقول للمقر لا المقرلية وإن هما تواضعا للتلجئة بجسوز إلّا أن يقسرا بالبناء والبيع بالألفين والقصد بأن وإن أقسرت بنكاح لرجال يحجر مأذون وبالدين بقر أنشى لها ابن فتقول لأحد وذاك قد صدق لكن ذو اليد

كتاب الوكالة

وصبحة التوكيسل بالخسصومة وكيسل قبض الدين خسم فيه والعزل لا يثبت من وجه الخبر كسذاك لا يثبت لسدى الإنكسار وعلسم مسن أسلم مسن كفسار ولا عنساق الجساني باختيسار ومسن يوكسل بسشراء الإمساء وفي شسراء هسذا وذا بسالألف إن وفي شراء همذا بنصف الألف إن لمو قبال بع عبدى بالألف أن لمو قبال بع عبدى بالألف تعد

بسلا رضا الخصم به معدومة يشبت ثمسة يستونه يثبت ثمسة يستونه الأ منسى أو بعسدل معتسر تسرك السفيع ورضا الأبكار من قبل أن يخرج من ذا الدار الأبما قلنا مسن قبل أن يخرج من ذا الدار يملك شراء الشلاء والعمياء يملك شراء الشلاء والعمياء يشتر ذا بالصف والفضل ضمن يستر ذا وذاك بالألف ضمن قباعده وعبده بالسضعف رد

■■ 41 ■

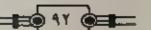
فقال فانقب فلك أشبتريت ذا لنفسسك أشستريته فسألقول لسه فاشسترط السثلاث جساز فسادر فهوعلى النصف وقبالا قيدكميل فصصاحباه جسوزا وأبطلسه بفاحش الغيبن وقسالا رد وجسوزا إن بلغست تسم بعسل زوج بعسد السسبي صسح واعتبسر صبح كما في البيسع فساعلم وانتبسه ببعض ما يخسرج والأثمسان في قولمه استأجره لسي مقاطعه عسن واحسب القصصاص للوكيسل عنها وما يحدث منها بكذا وردمسا وراء هسذا يلسزم

وإن يفسل خسة لسي عبسدًا بكسدًا وقسال في تكذيب مسن وكلسه لسو قسال بعسه بخيسار شسهر لبو قبال اعتقبه وفي النبصف فعيل لسو تسال اعتسق نسصفه فكملسه وللوكيسل بالكسماح العقسد وإن يسزوج بنتسه منسه بطسل وإن يعسين حسرة ومسن أمسر لو تبال آجرها فمنا آجيريه وخصيصا جيواز هيذا المشان ولا يجسوز أخسذه مزارعسه وينفسذ السصلح علسي القليسل والصلح في موضحة كانت خطا إن بسرأت فتسصف عسشر سسلم

كتاب الكفالة

ويبرأ الكفيل بالنفس متى ماذوني المديون إن كان كفل ماذوني المديون إن كان كفل فيإن أحسره لدى الموت فلا وباطل أخذ الكفيل والطلب

سلمها في أي مسصر قدد أتسى عنسي بسإذ ب فلقدد قسالوا بطسل ينف أد مسالهم يسمع مساقد كف لا في حد قذف أو قصاص قد وجب



كفا بدين عبن فقير قد هلك وبالذي عند الأجير المشترك كتاب العوالة

ولا يعسود السدين بالتفليس على المحيل فهو ذو تلبيس كتاب الصلح

أو في ركوب البغطل والبغلسين لـــذا وهـــذا لا يجــوز هكــذا أمثاله إذا سرى إلى البلن لكنه بالمسال فيه يحكهم يطلحق قبطل كبسر السمغار وصالح المولى على عبدبلا فللسولي نسصف هسذا إن يسشا من ربيه قيمية نبصف مين جني نمسيه مسؤجلا شمرابطل صيح ورد قيسطه مين العبوض زاد على القيمة ماض فاعلما من غير ذاك الجنس بالنقد بطل فمات عند المشترى المؤخر لهم يتبع بائعه بمسا نقسه

تهابيا في غلتي عبيدين أو غلتمي بغلمين ذا لمذا وذا والعفو والصلح هن الشيخ وعن يبطلل والقتسل قياشب يلسزم والأخدذ بالقصاص للكبار مسدبر أتلسف إنسسان خطسا حكسم وأردى ثانيسا أيسضا كسذا قبالوا وقبال البشيخ إن شباء ابتغبا والدين بين اثنين هذا قد جعل وإن يسرد في سلم قد انقسرض والصلح بعد الغصب والموت بما لسو زاد في المبيع شيئً بأجل وإن يبع عبدًا نساع المشتري فيسضمن البسائع في عيسب وجسد

كتاب الرهن

هسادا لسي ذا كلسه بسسلم والمودعان مشل هذا فاعلموا فباعسه بعد اللسوغ يبطسل فدى جميع الحصتين المرتهن طالبه هاذا بما عنه فسدى فالدين بالقدير يسزول لا القيم فهو كما كان الشريك يأذن فهو كما كان الشريك يأذن

مرتهنان السنيء مما يقسم فإنما السدافع نسطةًا يغسرم للو سلط الطفيل الذي لا يغفيل راهين جنبي وفيه فيضل فيضمن وغائسب راهنسه فيان أتسى مال الربا المرهون بالجس انعدم مفاوض أعساري مسا أرهسن وما جني الراهن على المرتهن وما جني الراهن على المرتهن

كتاب المضارية

مستضارب أنمسسن كسسل المسسال في الميار رابسسح إن بسساح علسسى المسسالين ولا ي كتاب المؤادعة

في البيسع واسستقرض للأحمسال ولا يجيسزان بفسضل السسدين

وهكال المزارعات باطلة فعال فللباد وللسسيد لا فعال فللباد وللسسيد لا فحظاك الناصف وإلا تلاث ذا وصلح في قولهما السشرطان قال بناصف ومن الكيال كدا وأفسدا أخبذا يقبول السزارع

وباطلل في قولسه المعاملسة ما يسترط للعبدذي الدين بلا للوقال إن يزرعه في شهر كذا فسالأول السصحيح دون الثاني وذا وإن يقسل دفعست بالنصف وذا فسالقول في ذاك قسول السدافع

أن لسدا ثلثا وتسسعين لدا حسق أخ الثلث ففكر واعرف بسدفع ذو الأرض بسلا مدانعة مالكها إن كان نقص حصلا ويلزمان عسشرها غاصها بغرمه والغرم عنه يتفي

ودفعه الأرض إلى النين على يفسد في الكسل وقالا جاز في والعشر في الحاصل بالمزارعة والعشر فيما زرعت غصبًا على كسذا الخسراج لازم صاحبها كذا الخراج إن يكن فوق الذي فيان يكن أدنس فهسذا يغسرم

كتاب الشرب

حسرتم بئسر الناخسيج السستونا عنس وكسري نهسر القسوم بسين المعسشرِ فمس كتاب الأشوية

عنهدهما وقسال أربعونها فمسن تعمدي أرضه فقد بسري

من السشراب جائز ومحكم وإن ضلا واشتد ما لم يقذف طساهرة ويسستمر السشان وحرما في السذائبات أكلها ويسع الخمسر مما يحسر الا يجعل العصير خمرًا فاعرف أنفحسة الميتسة والألبسان وأوجبا في الجامدات غسلها

كتاب الإكراه

دون السولي بانتقاض المهر إن لسم يبلسغ كامسل السعداق دخسول نسار أو وقسوع مسن عملا لسو رضيت بعد زوال الجبر فللسولي طلسب الفسراق لو أكره الإنسان بالسيف على خف فإن لم يمتنع لم يأثما وخفف امن كمل عال منهمك في النصف فهو بادئ لا مؤتمر في النصف فالمضمون نصف لا

وذاك لا ينجى ولكسن ربمسا وقسال لا إكسراه إلا مسن ملسك ومعتمق الكسل وإن كسان جبسر وإن يكلف عتمق عبسد ففعسل

كتاب الحجر

والحسر إن أدرك وهسو عاقسل فحجسر ذي الحكسم عليسه بأطسل كتاب المأذون

إلاً بمثندى أو بعدد معتبر عليه عليه ألسف وكدنا لأجنبسي من بعده إذ لم يبع لكن هلك وصاحباه أفنيه بالربع لسي يفسم بالغبن اليسمير الدون ينقض أو يخلى عن الغبن النمن ينقض أو يخلى عن الغبن النمن للسروج والأولاد بالسديون فيهم أقسر بعده إذن سيده وأعطيا المولى ويسع أو فدي ودبعة صحح كلام العبدي وازداد خيرًا عنده اسمع واستبن وازداد خيرًا عنده اسمع واستبن

والحجر لا يثبت من وجه الخبر بيني وبين المرء مأذون والي فبيع بالألف أو الأليف تسرك فالثلث لي وضعفه لأجنبي وابيعه مسن عبده المسديون كيذا الشراء وخيسراه بسين أن وبيطه لا الإقسرار مسن مأذون ليو حجر العبيد وأليف في يبده بين أليف مسابق منه قيضي لو قبال بعد الحجر هذا عندي ميا باع وابناع وابياع وقيست وغسبن كيذا إذا أقيال والعبيد سيمن

أبررأه بائمه عسن المثمن وهسويسرد بالخيسار بعبد أن يبطيل في مستغرق السديون إعتساق عبسد عبسده المسأذون وقتلمه لمسيس كقتصل القسن كسداك قولسه لسه هسذا ابنسي في حسبج وأوجب المُعَجَّلة يُلزمـــه قيمتــه مؤجَّلَـــه

كتاب الديات

إن السديات مسن شهلاث فاعقسل مسين بقسير وغسنم وحليل وجعسلا مسن هسذه وحمسل أو أصبُعان الكف فيها تبع وقطعمه الكف ونيها أصبع وأدخيلا في الأكثير الأقسلا وكسان أرش الأصبعين أصلا لو أصبع شلت بقطع الأصبع تلك التسي تشل أرشًا فاعرف وأوجبا في الأول القطيع وفي وفي اصفرار سن حبر لو ضرب وحلق سود شعر حر لونبت والحكم قبالا فيمه حكم العبدل مــن وجــد القتيــل في محلــه فجساء بعسض هسؤلاء الجملسه لسو وجد القتيسل في مشواه لسم وإنما قسسامة الفتيسل ومن له تطع قنصاص نفعل

مسن ذهسب وفسضة وإبسل وفيهمها الأرش ولمسا يقطع لاشيء من حكومة العدل بجب أبيض فيه ذا الخلاف قد لبت كالعبد فيده ذاك عند الكل وهو ادعي على سواهم قتله يسشهد فالمشيخ بسرد قولم يهدر ويدعى عماقلوه للقمم علمي ذوى الخطمة لا المدخيل فمات يضمن دية النفس الكمل

المسم عف بارش ذاك يتبسع والخنسق والنغريسق قتسل فاعقسل فعلهمـــا وخالفــا في الأول إذا أخسوه غساب عسن خسصومته ليقيمتلا واكتفيسا بحسضرته يطلصق قبصل كبسر الصصغار بعد لقصاص صمنوا ما صنعوا قولهما هم رجعوا على الولي مستجد غير ضامن القتيل فيعطبب المسرء بسه فقسد غسرم فمباعلني الحنافر شنيء غرمنا يفدى لم يجبر على دفع البدن أعتقبه بينهما وقسد شسعر يصمرب في ذاك بقصدر الجسان وقيمسة النسصف لهسذا فاعقسل معتبير ذاك وأهسدراه وأفتيكا بأنكه معتبير ودفعييت قيمتيه لا قييها بنسصفها قسسالوا يبسساع الأول

ومسن ليه قسصاص نفسس فقطسع ومساعلسي القاتسل بالمثقسل في القطع ثسم القتسل عهددًا للسولي ولا يفيسا حاضب بحجتسه فيإن يعبد لابدمين إعادته والأخدذ بالقصصاص للكيسار إذا السولى والسشهود رجعسوا وأيهم ضمن لم يرجع وفي ومسدخل الحسصير والقنسديل ومسن يسنم فيسه ويجلسس للكلسم مسن مسات في بئسر طريسق غمَّسا عبسد جنسي لمفلسس فاختسار أن اثنيان ماتيا في البذي العبيد حفير كسان عليسه ديسة والشساني وأوجيا تمامها لسلأول وماجني الغاصب على مولاه وهبوعلني الغاصبب متنه هبدر مصدير يقتسل إنسسانًا خطسا اسم أبساد ثانيسا فللسولي

وذا جسواب السشيخ لا أصحابه عمسدًا وذا ابنسان لسه ابسن عفسا لا الربسع والبساقي لسذا بحسمته وإن شساء يتبسع المسولي بسه مسسدبر يقتسسل ذا خطسساً وذا فللسذي لسم يعسف ثلسث قيمت

كناب الجنايات

قاتسل مسن أعتقسه في علتسه هسذا بإجمساع ويسسمي ثانيسا ويوجبان للقنيال ديته مسدير مسن بعسد مسوت السسيد وكسان يستسسعي يسؤدي قيمتسه قـــسامة المقتــول في مكــان وعينها مالكهها للذلكا دار ثسلاث واحسد مستهم حفسر كان على الحافر ثلنا ديت حبائط خمس واحيد قيد أشهدا فيسضمن الخمس إذا قسد تلفسا لسذلك الحسائط والجسب إذا لمسو كسان بسين الرمسى والوصسول وإن يقسع بينهمسا في ردتسه مسن أدب الإبسن فمسات غرمسه

يسمى لنقض عتقه في قيمه قال بما صار عليه جنيا بقتيل إنكانا بكلا تعمك ويُلزمسسان ديسسة عاقلتسه بيسع ولمم يقبض على المسكان وفي الخبار من يصير مالك فيها بلا إذن هوى فيها بشر و ضـــــمناه نـــصفها بفعلتـــه عليه بالمثل لكسى لا يفسلا لا النصف فاحفظ واجتهد كي أشسهد قسسوم وقعست في ذا وذا عتصق فمسا القيمسة للبطول فيلاانتفياء مهنيا لدنب كــذا الوصــي فاجتهــد أن تعلمــه

كتاب الخنثي

خنثى يبسول منهما لا يعلم قالا وبسالاً كثر فيسه يحكسم كتاب الوصاليا

أولسي ومسا في ذاك ابسين وأب بسين جميسع الأقربساء فادريسا وذا ينبسصف وأيسسا ذو الإرث لسيس علسي السئلاث والاثنسين ثلاثهة واثنهان ماتها في الغهد والاقتـــسام في الرقيـــق أبطلـــه مسن ثلثه إلا بثلسث فساذكر أو بيسع عسين أو بسألف أطلقسا ولسي سسدس ولسه خمسسمائة وأوجبا لسي شبعه إذا هلك وسمدس نقمد لسي بالإجمماع لثالبيث وقسيصلنا بحالسيه حظيك منه تسسعة وعسشرون والسبع والعشرون حسظ الورثسه وخمس عبشر تقتبسم يبين الفشة ومساوراء حظنسا للورثسيه

الأقرباء يحرمان الأقدرب واكتفيسما بواحسمد وسسمويا ومسن يكسن أوصسي لسذا بثلسث فثلثه بينهما نصفين وإن يكن أوصى بثلث أعبد فثلمث هدا العبيد دون الكيل ليه لا يعضرب الموصى له بالأكثر إلا اللذي يوصي لله أن يعتقلا أوصى بسيف لك يسوى بمائة فنصف سدس السيف لى والضضل عمولا وحكم المشيخ بالنزاع وإن يكسن أوصبي بثلسك مالسه فيسسيفه ثلاثسية وسيستون ومننه لني سنهمان والخمسة لنه والنقمد فاجعمل مماثتين ومائسة فلسى ثلاثسون إذا السستون لسه

ويقسمان السيف بالاثني عشر سدس له و
ويسلم الربع لهم والنصف لك قالا كذا والنقد ستون له عشر ولي خمس ولا وإن يكن أوصى بكل المال له ولسي بثل والسدس لي وما وراء السدس له فإن أبوا فاذ ويقسمان الكل تُلمَّ والثلث مناعلى فإن أوصى بظهر مركبه وفي سي فلان يكن أوصى بظهر مركبه وفي سي وليس وقفًا في الحهاد فانتبه

سدس له ونصف سدس لي فبر قالا كذا جوابه من غير شك خمس وللوارث منه ما بقي ولسي يثلث وأجساز الورث فإن أبوا فالسدس لي والسدس له مناعلى الأرباع فاحفظه وبث وفي سيبل الله لا عبرة بسه

وثلث يعتق بعد فقده من سائر الأموال ثلثا إن ترك من ماله الثلث له إن فضلا من ماله الثلث له إن فضلا تسبق المالية أيما مستحابا وابتدئا بالعنق أيما سبق نصف ونصف لهما فانتبها نصف في الأولى وفي هدنين عن شروة لم يسع والإرث ملك وورئساه فيهما واستسعا واستسعا كقيمة الابئ كنصف ذا العوض كقيمة الابئ كنصف ذا العوض

أوصى بثلث ماليه لعبده وصار في ثلثيه يسعى وملك واحتقدا جميعيه وكميلا واحتقدا جميعيه وكميلا في أعتى المسريض شم حابا في يحابي أولا فهدي أحيق وبين عتقين محاباة لها وعتقيم المحابثين وعقيم الابن مريض فهلك وليم يسرث إذا اشترى الابن بالألف في المرض وكان منه عتى وأفتيا

1110

في الكل والعبد كذاك فاسمعا والابن في الكل يسعى لا المعتق في مرض الموت ويسعى ما صلح وأعتق سنة اردا ونفذا من ثلاثة ما زعما قد سار بعضًا بدوًا من الوطن وصلى صبيان لله من بمده يجوز مهما ظهر النفع الدوفي

نفيذ منا حابياه والابين يسسعى قيالا ومنا حابياه فهسو يمحق وإن يحسرر أميه شبم نكسح قيال اشتروا بكيل منالي عبيدا كيدا بيالف وعلى البثلاث نمنا إن منات منامور بحسج بعيد أن وجناتر للمسرء نسصب عبيده بيع الوصني والبشراء من النصبي

ومنع يعقوب على القول البدي

ومو يلي الصغار والكبارا مسحح يعتبر اعتبارا واستثنيا الغيب بالأسهار

بيع الوصي العرض والغفارا الغائبين عنه والحضارا وأبطلل في حصه الكبار

فجوز الكِنّ سوى العقار

للسدين والوصية المسشتركة فجسوزا وأبطسلا البقيسة وصي مسا أترك صاد فيهما فالثلث منها شم منه بحتوى

وللوصسي بيسنع كسسل التركسة وقسسدرا بالسسدين والوصسسية ولسو وصسى قسال قسد جعلست ذا إن ولدت موصسى بها بعد الثوى

والحق قالا فيهما على السوي

زوجتسه لاكسل مسن يعولسه

والأهمل في إيسصاء مسن يقولسه

TO YOUR

رث و الشت المساس دون الشت المست المست المست المست المست المست المست المست المست المساس المسا

والسهم أدنس حسق أهسل الإرث وجسائز إيسساء أهسسل الذمسة كتاب الف

وفاسد الجدعظيم الحظوة وقسد رووا ذاك في ابسن البنست

ويحجب الجد جميع الإخوة تحجب بنت الأخ وابين الأخت

كتاب الكراهية

توسسد السديباج والحريسر ليبس الحريس في الحروب يكره ولا يسشد سسنه بالسده والاحتكار في الملي قد اشترى ولسيس للجسن مسن اللسواب

والافتسراش جسائز التقريسر وأطلقساه وأجسازا أمسره وجسوزا في وصل أنف مندهب شم أتى المصر به مسن الفسرى سسوى نجساتهم مسن العقساب

ياب

السذي اخستص به يعقبوب لا يقطع السصلاة نفخ يسسع ولا شسروع بسسوى التكبيسر ويسشرع الإمسام لا حين بلغ ويستحب قولسه إذا كبرا وقسال لا يكره سور الهر وفي لعساب البغل والحمسار

وهبو لطيف حسن مرغوب
وكان في التأفيف قال يقطع
وذاك بسالتعريف والتنكيسر
قد قامت الصلاة بل حين فرع
وجهت وجهي في الأسالي ذكرا
وأجمعوا على ثبوت الطهر

الم يلتزم غُسسلا وقسالا يلتزم إمناؤه بعد سكون شهوته إن كان ما قاءه ماء الفهم تسيمم والنقسع عنسد العجسز في الرحسل مساء كسان لا يسدر يُعسد تمسيمم الكسافر للإسسلام لم يقبض بروى عنبه هنذا فباعلم في كسل فسرض للأميسر فسافهم في الليال من بعند ذهباب التشطر خليمـــة في الآخـــرين فـــاعفلا شيئًا تسلا في الأخسرين فافهما يتبعه فيه كمسا في السوتر ومها تهلا شيئا قهضاها أربعها كسان عليسه أربعسا إذا قطسع في ثالست ورابسع لسم يقسض وتسرك ذاك للسصلاة نقسض يمشهدوا يمستقبلون حينئسة إن همو للوضوء والغمسل انتنسأ من وجهمه بعمد النبسات فسأعلمن

ولسو رأى بلسة مسذي محستلم ولا يعيد المررء في جنابته ويسنقض الوضوء قسىء السبلغم بغيسر رمسل وتسرى لا يجسزي ومسن يسصلي بسصعيد فيجسد وجسائز في السشرع والأحكسام ومسا أتسي المحبسوس بسالتيمم وليس بالتثويب بأس فاعلم وجسسائز أذانسه للفجسسر ويستصلح الأمسى للسذي تسلا وبعيد شيفع الفيرض ليبو تعلميا والمقتدي بقانست في الفجسر ومسن يسصلي أربعسا تطوعسا ومسن تواهما أربعها حمين شمرع ومن سهاعن سورة في الفرض تعديل أركسان المسلاة فسرض لو ضحك المستخلف المسبوق إذ وفي انتسضاح البسول والسشيج ينسأ ولسيس مسابسين العسذار والأذن

ما كان دون النصف أيضًا فكذا مسد الطريسق ومحساذاة النسسا بمسايسسر أويسسوء يُعسلر يجروز قال ذاك باستحسان عنسد الخسروج وكسذا السدخول يجسوز لسو أعدتسه حيست طهسر إلا بـــسق حمــرة أو صــفرة وأكئي الثالث عسد النسان واشسسترطا في العسادة الإعسادة ولسم يكبسر وبعكسس صسرحا يديسه فسناحفظ ذامسن الفوائسد في يومنــــا لكنهـــا مرفوعــة سلا انتظار فله الإجازه يكفيه فعسل أرسع تسنفلا وأخسذه وحوزاهسا فسادري منا أكرهنت إلا بنشخص مسلم

وكسشف ربسع المساق عفسو وإذا واثنسان في الجمعة جمع وكذا لسو ذكسر الله مسصلي يخبسر والنفسل للراكسب في البلدان وطهسر ذي العسذر كمسا يسزول ولسو مسجد في مكان ذي قمدر ولا تصمير حاتصضًا بالكدرة والحسيض بومسان وليلتسان ومسرة تكفسي لنقسل العسادة ومسن أتسى ركسوع عبسد سسبحا وقسال لا ترفسع في الزوائسد وما صلاة الخوف بالمشروعة ويسشرع المسسبوق في الجنسازة والنفسل بعمد الجمعية السبت ولا وخطبوه الجمعية ببلاطهير وبالسسراويل لأهسل السذمم

كتاب الزكاة

وفي العجاجيك والحمكان قبلك من غبر يمين صدقا

وتلسزم الزكساة في الفُسطلان لسو قسال قسد أعطبتها مسعدةا

لا يمنسع الوجسوب في سسواه في زئبسق ويعكسسان فساعقلا مسن بعد ما يخمسه بالسشرط فسثم لا عسشر عليسه كسلا وهسي علسى البسائع بالسلاليل يجسوز مسن قبل خروج الشمسر عبسسرًا مسن السذمي بسالمرود يعيسد إن بسان غنيسا فسادري وبسين عسشر أنفسس مسئاهد وبسين عسشر أنفسس مسئاهد وهكسذا جوابسه في الغسنم

ديسن زكساة المسال قسد أتسواه والخمس في العنيسر واللؤلوق لا والكنسز للواحسد لا المحستط إذا اشترى زرعّسا وكسان بقسلا بسل مسا وراء قيمسة القسصيل وقال في تعجيسل عُسشر الشجر ويأخسد العاشسر للخنزيسر ودافسع الزكساة بسالتحري يسهم ذوو الأفراس لاثنين وقد عشر مسن البعسران بسين واحد يجسب عليسه فيسه شساة وساعلم يجسب عليسه فيسه شساة وساعلم

كتاب الصوم

يفط ر الإقط ال في الإحليس للمكفر بالسصوم عسن ظهار أو ناسيًا جسامع بالنهسار وصوم يوم العيد يقضى إذ شرع للسو قسال لله علميً صسوم ذا فسذاك نسذرٌ لسيس يساليمين والقدر في الصاع السوي العدل

واضطرب الآخر في ذا لقليل جامعها بالليل عسن تسذكار مضى على اعتبار مضى على اعتبار فيسه على اعتبار فيسه على تنفل نسم قطسع وهو به اليمين والنذر نسوى وأثبتاهما على التعيين وطلل خمية أرطال وثلث رطلل

للصمدقات الواجبات فاعرف

لا يسصلح السذمي قسط مسصرفا ونساذر اعتكساف يسومين اكتسب

كتاب الناسك

للف مل لم يأثم بهذا الفعل قبل الوصول جاز بعد عرف في الحج والعمرة لم يلزم دم من بعد ذبح الهدي لاستئسار فما سوى مكة مأوى نحرها عمن واحد مسن آمريم مبهما

لوطاف أسبوعين لم يسمل ومسن يسملي فرضي المزدلفة لموحلي المحرم في غير الحرم ويحلق المحسرم في الإحسمار والبُسدن مهمسا وجبست بندرها ومحسرم لنفسسه مسن أحرمسا

وجائسيز بيائسيه عندهمسب

ولورصى الإنسان شاة في الحرم فما به بأس وقالا قد طلم كتاب النكاح

بسلابيسان مقسضى الخطساب الله قلسيلا حساز أن بعترضسوا خيسار فسسخ في البلسوغ فساعقلا علسى قبسول نساكح بالبعسد كسفء لمسن فساق غناها وظهر وجساء في الإنفساق ذا وضدذا والأب مثسل الأبسوين في السشرف

يسصح إشسهاد على الكنساب لو نكحت من غير كفء فرضوا وعقد غير الأب والجدد بلا وجائز توقيف شطر العقد ومن على الإنفاق والمهر قدر ولا يسضر عجرة عن مهرها ولا يعد في الكفاءة الحرف

وفي إبساء السزوج حكسم الفرقسة والقبول في المصداق قبول البعسل ولم يحكم فيمه مهمر المنسل وليس رهبن المهبر رهبن المتعبة وفي ظهور المهسر حسرًا قيمته وإن يكسن صداقها مسؤجلا والمهمر مهمر المسر لا العلانيمة ويملسك المسأذون تسزويج الأمسة والأب لسو زوج مملسوك السصبي وعتقها صداقها من بعلها لوطلق العبد ثلاثًا من نكح وجمدد العقمد بسياذن مؤتنسف كميال إنفاق لكال شهو

حكم انفساخ العقد دون الطلقة إن لهم يكن مستنكرًا في الفعل وحكمسا في ذاك مهسر المثسل لسو أوتسع الطسلاق قبسل الوقعسة عبسدا وقسالا مهسر مشس نحلتم فقبسل نقسد مهرهسا السدخول لا إن عقدا عقد النكاح الثانيسة وصباحب العنسان والمستضاربة مملوكسة السصبي جساز لسلأب ويوجبان فيسه مهسبر مثلهسا بغيمسر إذن فمسأجيز فمسافتتح لم يكره العقد لأجل سا سلف يؤخسذ مسا دام النكساح فسادر

وألزمسا ذاك لشهسسر وتسسر

لاثنين لا الواحد مسنهم فاعلم واعلم واعلم وجاء عين محمد أيسضًا كذا

كتاب الطلاق

بغيسر فساء هسو والفساء سسواء لا الجمسع بعسد شسيخ السدار

تقمديم إن شماء وتماخير الجمزاء والعمم الأقمراء في الفسرار

يفرض للمسرأة ذات الخسدم

وفاسد نكاح حبلا من زنا

طف للا شهورًا دون وضع حملها فهسو مسن السزوج إلسي الحسولين وتفيسا بعسد السشهور التسمة فسالزوج مسا أنفقسه بسم يسسرد والابسن منفسي بكسل القسول أو عدا__ة ف_الطهر للسشرطية وليس بالإيلاء ما قد أطلقه أملك في مستقبل فهو كذا أحددًا كما مجهولة لا يعرب لهم تبرأ الأخرى بأخرى إن مصت فطـــالق للحــال لا إذا مــفى من قبل دا تطلق إد الشرط أتى عقددًا وإن أكذب نسم عفدا دفعها لظهن العسرس فبالغيرعشي رجعية لا بائن في الخبرة

وعمدة الحبلسي بمموت بعلهما صحغيرة بانست فحساءت بسابق وفيضل ربع العصول في ذا الرجعة مبتوتسة مسن بعسد حسولين تلسد وأثبتا في قدر نصف الحسول لمسوقسال أنست طسالق مسنية لموقسال لاأقسرب حشى أعتقبه لسو قسال إن قربتها فكل ما وأدخلسوا في قولسه لا أنسرب فسإن تسبن بمسادة قساد انقسضت لسوقسال أنست طسالق إلى كسذ غمن قبال من نكحتهما فهمي كمذا لا يلتقيى الملتعنيان أبيدا ولسو قسال كسل امسرأة لسي فكسذا أنست كسذا ممثسل رأس الإبسرة

كتاب العناق

وفي التسمري طلسب الولسدان لسو علسق العتسق بسدفع نقسد حتسى إذا ما باعه شم اشترى

شرط مع التحصين والإسكان لهم يقتصر على مكان العقد السرم أن يقبله إن أحسضرا 119

رد وصيف جاز ذا وأبطلا المم يجز الفسخ بدد العبن المحمر فالعتق وقع إليه تلك الحمر فالعتق وقع شم قسضى القيمة حر معتقا وعنهما بالخمر ليس يعتق بينهما الأولاد منسه معلقه وأفتيا بعكس هنذا الحكم مصع امتناع نقل أم من ذكر

وإن يكاتب على الألف على والعجز ما لم يكن عن نجمين لمو كاتب المسلم بالخمر دفع والعتن قالا بالذي قد علقا شم سعى في الأصل ذا منفق مسولى مسولاة وأنشى معتقد فهدو لمدولى الأب دون الأم وتثبت النسبة فسيمن قد أقسر

كتاب السرقة

ويقطع النباش لكن من سرق ونقبه السدار وأخد النطسع لو شق ما يسرقه في المخدع وسارق المصحف قال يقطع لا يقطع السسارق بسالإقرار وإن يقل ذاك الغني كان معني سارق ما يفسد عن قريب وسارق الفواكسه الرطساب

عبدًا صغيرًا لم يجب قطع بحق بلا دخول موجب للقطع وبعده أخرجه لهم يقطع والحرر طفيلًا لحلي ينسزع والحراد اثنها أثناه سالتكرار وذاك ينفيه فالمالي يقطع للتأديب ليقطعن فاسمعوا خطاب

كتاب السير

ليسست تسصير للغسزاة مغنمسا

عقباد مسن في دار حسرب أسسلما

السيس لسه في بيعسه أن يسرب ويحسرم البساغي يقسل العسادل عسن إرئسه فسذاك حكسم القاتسل وتثيبت العسمة بالإسلام بالااشتراط السدار للأحكسام

والمسسلم السداخل دار المصرب

كقاب التحري

وشسارع لاسالتحري لسو عليم بأنسبه أصبساب بمستضي ويستم كتاب اللقبط

وقاتسل اللقبيط لا يقسنص بسه وأثبت اه للامسام فانتبسه كتاب اللقطة

مسن باستقط للسرد شبيتًا فسرد لسم يجسب الغسرم وإن لسم يسلهد كتاب جعل الأنق

مسن رد للسورث عبدًا ووصس فمات قبل القسض فالجعل بطل يصح في العبد كتباب القاضي وأنتبها بسالرد والإدحساس ويؤخسذ العبد بقطع السرقة بدون مولا بالشهود الصدقة

كتاب القصب والعارية والوديعة

قد أو دعاه ضمنا وغرسا يطيب للعاميل بالسضمان يطيب بالغرم ككسل الكسب

لسو أتلسف السصبى والمعلسوك مسا والسربح مسن وديمسة الإنسسان وفسضلة مسن زرع أرض الغسصب

كتاب الشركة

صح ولم يمرف إلى العنان

لسو فساوض العسسلم والتسصران

لا يلزم السشريك ما يعرمه مفاوض بالغصب هل تعلمه كتاب الولاء

عبد لأنشى أعتقته قدهلك فهم فمالسه بينهمسا أسداسسا ويح لو أعتى الحربي عبدًا مثله في د كتاب الأنمان

فهسو أبسو المسوالاة والابسن تسرك ويحرمسان الأب عنسه رأسسا في دراهسم كسان ولاؤه لسه

إيجاب ذبح الشاة فاحفظ واجهد كقوله والله كقوله بجرئ عن الآمر هذا إن فعس لسم يسك حنشًا ملسك وقست القعسل فهسولسه إذن وإناسم يسسمع مسن رطب أدنساه بسرًا لسم يبل فسالمرء لا يحنسث بالمسذنب فسصب فهسو حانسث إذا مسضا وأكسل ذاك مسن يقسول أكلسه وكسان مسات قبلسه ومسا دري فإنسبه للحبسال فيسسه يحنسنت أعلمنك فالعبند كنذا كمنا زعتم شسيتا ولسم بعلمه فالعبد عتسق

وليس في السذر بسذيح لولسد وقسول مسن قسال وحسق الله اعتقه عنى قال من غير بدل لو قال لا أسكن دار الفضل وإن يقسل أذنست فاذمسب وارجم لوقال لا آكل بسرًا فأكل والشرط مهما كبان أكبل الرطب وإن يقلل لأشربن اليسوم ذا كذاك مسوت مسن يقسول اقتلسه وإن يقسل لأقستان جعفسرا لو تال أقسضي حقمه لا ألبث وإن يفسل إن أرى يعقسوب فلسم المرآه معه ومسا نطسق

كتاب الحدود

ويثبت الإحسان في القسضية وكل حد غير حد النخمر ولسو زنسا المسؤمن بالمستأمنة ولسو زنسا مسستأمن بعؤمنة والسرأس في الحد لمه نصيب وإن يغب شهود رجم حضروا ولسيس بسالتلقين للسشهود وإن يطسأ مسغيرة لا تُسشتهى وإن زنسا يمسن جنست عليمه ويسل كذا إذا زنسا تسم عقد ويسل كذا إذا زنسا تسم عقد

لسواطئ المنكوحة الذميسة فهسو على المستأمنين يجسري حسدًا وقسالا حُسدً لا الممكنة حسدًا وقسالا هسو كالمستأمنة بضرب كي يرتدع المضروب حُسدً بما قسالوا ولسم ينتظسروا بسوى الحدود بساس وهسذا في سسوى الحدود لسم ينسزوح أمهسا وينتها فسلا زنسا إن دفعست إلبه عقد نكاح أو شسراء لسم يحد

كتاب الوقف

ومسا السمسلاة لاتحساد المسسجد شرط لهسا يلسزم فساحفظ واجهسه كتاب الهبة

لفظ حبيس فهو عقد يعتبر أو كان ضحى فالرجوع أبطله تناول الكل ما قد أطلقه بها فحق عوده تعد أبطله لو قال داري لك رُقْبَى أو ذكر لو أوجب التصدق الموهوب له لو قال ما أملك كل صدقه والعين لو تصدق الموهوب له

كتاب البيوع

بسرد رأس المسال صسح فساعلم واشترطا إجازة الأصيل ق قسطه بأخذما أعطبي كذا إن جاء بسالاً نقص ممسا أسسلما أورد في الأجـــود أو في الأردا يجوز فاحفظه فهو حكم يغتنم والحسط والتأجيسل والحوالسة بغيبسة البسائع والتسمواري ما خان والقسط من الربح فقط بكلمه وبمين أن ينقمه يدع من باع الرضا ممن خصم حلّفه القاضي به احتياطا حال خيار المشتري لم يلزم بالبيع للإبطال فاحفظ واجهد أثمير مباالقيمة أليف في البشرا عنسدهما وعنسده الربسع فقسط أعتقب وكيلسه فليقسيضه

لسو صبالح الكفيسل رب السلم ومساعلني المطلبوب للكفيسل وحكم ربسي سملم صالح ذا يجوز خذ ثوبي وأيضًا درهما كسذاك في مسال الربسا اسستردا وبيعبه البصوف على ظهر الغينم ما للوكيسل بالمشراء الإقالمة والمسشتري بفسسخ بالخيسار لوخان فيما بناع بنالربح يحبط وخيَّـــراه بــــين أن يقبــــضه إذا أراد السرد بالعيسب ولسم أو موجبًا لسرده إسمقاطا ولوجيب الباتع في المسسلم والقسصل بسين والسد وولسد والحيض قبل القبض في روايعة أرض بالف ونخيال هكذا فأكسل البسائع فالثلسث سسقط إن اشترى عبدًا قبيل قبيضه

1118

وبعدد أخدا السنمن استرده وكان في الآخر من قبيله في حالمة الحبس ففي فتواه شم له العدود على مولاه فلينقد الكل لأخذ بعضه ونقدده في حقده تطروع ويطلقان الحبس للرجوع وحقه الجيد شم علمه من الغريم حقه يجوز ذا ليس يجوز فاحفظ هذه القضية ليسوز فاحفظ هذه القضية

قيمت وكان رهنا عنده قالا ولا شيء على وكيل لمو أعتق المفلس ما اشتراه بالعسه في القيمة استسعاه مستريان جساء ذا لقسضه وما له على الشريك مرجع ويثبتان القسبض للجميع لو أنفق الزيف الذي تسلمه فريسع ما ذبحت للأضحية

كتاب الشفعة

وحجة المبتاع في فيصل النثمن والمشتري لو غاب فالموهوب له ذو اليند خيصم للشفيع إن وهيب

أحق من نقص الشفيع فاعلمن خصصم الشفيع في قبول البنة أو باع هذا مشتريه وذهب

كتاب الشهادات

يسشهد مسن بعد عماه يعتبر وفي السولاء بالسسماع يسشهد مسن مسلم ثم ادعماه رجمل عليم مقسصورًا وقالا يبطل أشهد في غير المشار ذو بصر وقال تلقين الشهود جيد وما اشتراه الكافر المنضلل والكافرون يسشهدون بقبال

1100

كتاب الرجوع عن الشهادات

لو أثبتوا نكاحها فأوكسوا لم يضمنوا إن رجعوا ما يحبسوا كتاب الدعوى

والجسر في الميسرات لسيس يلسزم قد كان أمس عنده حتى القصا

نكاح حبلامن زام محرم ولدو أقسام حجة بان ذا

كتاب الإقرار

إن قالم فهدو صحيح ملزم على المدرع عدرتها يؤخذ للحال اسمع بعد النكاح يغرم الحكم المقر أو أنصه استولد أو كاتبني بال أمتي فهي لداك السيد أختك تحتي ولنا ما تركست فليسترد النصف دون الكلل فليسترد النصف دون الكلل

لسه على ألف فيسا أعلسم لمو قسال مأذون أزالست أصبع كذا كذا كونب بالوطء أقسر أنئسى تقسول ذاك قسد دبسري صدقها ذاك وقسال ذو اليسد من عنده مال يقول هلكست فقسال ما أنست لها بالبعلي

كتاب الوكالة

قد كسان يعقسوب زمانًا أبطله قد جسوَّزا عند القسضاة فاعلما يسشهد قسال آخسرًا لا يقبسل إن لم يكن خاصم فاحفظ واجتهد

إقسرار إنسان على من وكله شم أحساز أيسن كسان وهمسا كسذا الوكيسل بالخسمام يعسزل وصاحباه بقسبلان مسا شسهد

كتاب الكفالة

بلا خطاب قابل في المجلس ولم يقل عنني فادى رجعا

أن ينقد الباقي يسومي كملا ويسقط النصف وفى أو لم يف بيسع وقبل القسيض للإبطال لو قال أبر أت عن النصف على فمطلقًا يبرأ عنه فاعرف إقالة البيع بكل حسال

كتاب الرهن

بكله فهو صحيح فاعلمن ثاني كذاك والغريم قد مضى بينهما رهنا ولسيس يبطل مالك قالا بداع لا الرهن سلك لو زاد في الدين بجعل المرتهن لو ادعى ارتهان عين فادعى وأثبتا ردًّا وقسالا بجعسل لو قال أمسك ذا إلى أن أعطيك

كتاب الإكراه

وهـوعلـى المكـره قـالا فافقـه رجـلًا بـلاكـره وفي المـوت وقـع ولا قـــصاص ههنــا عليهمــا لا يوجب القصاص تتل المكره وقاطع لليد كرمًا لو قطع فديسة الميست في ماليهمسا

كتاب المأذون

جاز وقالا لا يجوز فاعلمن

إذا قسال بعد إستقاط المشمن

كتاب الديات

فبالإبساء تجسب الغرامسة وبسالنكول أفتيسا إبرامسه علسى ذوي الخطسة والسدخيل بالغسة مسا بلغتسه فساعلموا

لسو أبسوا اليمسين في القسسامة وبعسد حسبس رأيسا إلزامسه وإنمسا قسسسامة القتيسسل وقيمسة العبسد القتيسل يلسزم

كناب الجنايات

وصدار قستلاله يخيس بسل وَدَى وذا عفسا سسلم ربعسا أو فسدا سالا ولا يلزم شسيء في القسضا

وسيد الجاني إذا اختار الفدا عبدهما أتلف مولى لهما وقتله المولى له ابنان كنا

كتاب الوصايا

وإن أجاز وارثوه ما فعل أقارب ثلثي تساووا فاستبن يسشهد في الإرث فالمنقسد ما كان من تصرف جاز العمل ورد مسا للمسودع المعسين ودفع ما أوصى به من عين حاجتهم مسن اللياس والغسداء

وباطل إيسماؤه لمن قتل للوقال للأقرب من والغرماء بعضهم من بعض والغرماء بعضهم من بعض وفي الوصيتين إذا الفرد فعل وأبطل لإلا شدراء الكفن والاختصام وقصفاء السدين والاتهاب للصغار والسشراء

كتاب الفرائض

من أمه فالثلث فرض البنت

من مات عن ابن وبنت أخت

والفيضل لابس البنت عند الثبان والإرث في قولهما نـــــــــــا نــــــــــــان كتاب الكراهة

ومقعد العرض العرض إذا دعابه المرء فلا بأس بذا ولسيس بالعناق والتقبيل بأس وهذان من التبجيل وجائز بيسع أراصي مكة وفعله السشيخ رأوا تركة

باب

محمد بدن الحدسن الدشيان وطاهر بدول اللبواتي تؤكسل ما ذاك في كل قيام بنشأ غسسلته بمساتع لسيس بمسا نقيض الوضوء للوجوه الظناهرة والسدلو بعسد في الهسواء يقطس وعسمادم المساء بغيسر عسادم فيساد أصيل هيذه المنويسة لهم ببسق تحريمتها وانقطعت رابعهة بسركمتين يكتفسي ق وسيطها وذاك في التفسل فيسد في الركعة الأولسي فيتلسو كملا مسن بعسد مسا يتتسشر السضياء

فتسسساوى العسسسالم الربسسان لا ينجس الماء البذي يستعمل ويأخمذ اليمدين حمين بقسرأ والثسوب لايطهسر بالغسسل إذا ولا يسرى في فساحش المباشيرة والبئسر بالسدلو الأخيسر يطهسر ولا يصملي قاعد بقائم وفي فسسادجهسة الفرضسية والشمس في الفجر إذا ما طلعت ولسو تسلا في النفسل في الأولسي وفي ومسن يسصلي أربعها ومساقعه وفي سنوي المجبر يطيبل منا تبلا وسسنة الفجسر لهسا قسضاء

سلام من كان عليمه السهو لا ويخسرج القسوم مسن التحريمة ولا بسصلي عاريسا إذا قسدر ولا يجموز بيسع عظمم الفيسل لو خرج الإمام واستخلف من مسسافر في شهعه لسنم يقسرأ ويستجدون مها تسلاه المقتسدي ومن أتست بالولسد الكثيسر والحيض لا يبدأ بالطهر ولا وفاصل الطهر الثلاث فاعلما وليس نصف الشهر شرط القصل لا يقطع الجمعة ذكسر الفجسر ومدرك الجمعية في التشهد وفي منسى لسيس تقسام الجمعسة ومسن علسي الميست بسالنيمم

بخرجيه عيرز السميلاة فساعقلا تحليل الإمسام بالتسسليمة على اللياس كله مع القدر والانتفاع منه بالقليل به اقتدی من خبارج فهنو حنسن نسوى المقسام قاعسدًا فليبسدأ بعسد الفسراغ فساحفظ واجتهسد كان نفاسها من الأخير يخستم أيسضًا وهمسا قسد فعسلا بين الدمين إن يزد عليهم واشمسترطا ذلسك في ذا الأصل في حال خوف فوت هذه لا الظهر يتمها شمفعين فاحفظ واجهم ويخلع الميست لغسسل اللمعسة صبلي فللثاني يعيد فاعلم

كتاب الزكاة

هلاك بعض العفو والنصاب يسقط قسط ذاك في الإيجاب والعفو قالا للهلاك يصرف وقسط فوت الأصل بعد يحذف دين على مفلس يقضيه من بعسد حول لا زكاة فيه والتغلب يستري العشرية لسم يلزم العشران في القضية

وحقها عشر بلا مريك

وفي أداء الزيسة عسن جيساد والعكسس لا عبسرة للأعسداد بسسل ما هو إلا نفع للعبساد

كتاب الصوم

ولمو مسريص المشهر صبح عبشرا وعنهمسا يسروى وجسوب الكسل مسا حسسدقات الفطسر كالسديون ولا يسرى التعجيسل قبسل المشهر

ومات كان الفرض هذا القدرا وليس هذا في كتاب الأصل لازمية السعبي والمجنون في صوم ندر واعتكاف سنر

كتاب المتاسك

بكره فيما ريحه لم يسذهب بحجبة أخسرى فلسيس يلزم بحجبة أخسرى فلسيس يلزم لسم يكفه تسطدق لكسزدم وأوجبا دمسين إن كسن ذا مشل وإلّا فالحكم وأوجب الشبخان في الكل القيم في الهدي والإطعام والصوم وتم وآب قبل حلقه إلسى المقسر وآب من أحكامه لسم تكن المتعة من أحكامه

وقبل أن يحسر م لسو نطيست ولسو أهبل في الوقسوف محسر لموقس خمسًا من يديه محرم وقسصه الكسن بموضيين في قتبل صيد مثلبه من المنعم يقضي بصوم أو طعمام أو بدم شمل القاتبل الخيمار ثمم من ساق للمتعة هديًا واعتمر وحيج بعبد عسوده من عاصه

كتاب الثكاح

تزويجها الملأب لاللابسن وقيال أن يقربها فارقها والعبدة الأولسي ولا يسستقبلوا ذميه لهم يكهف ذميان وهمي لمدي المشيخين فمسخ عقدتمه وهمن خممس أو هما أختان والبنست أن يقسرن بسأم بتنسا مرتبّـــا وكلهـــا إذا جمـــم تنصف المهبر البذي قبد أوصيله لمروارث الممرأة لا للبعمل لسوارث السزوج لسدى السشيخين حرر على القيمة لا عبد يسرد بجسوز كسيلا يعسسر التعسيش خلطًا وكانسا متفساوتين لا يسسقط الأقسل بسل يقسرر بوجيب فيميا استعجلته رده وقست المدخول لا النكساح فاسمتبن

مجنونة كبيرة في السسن والمسق لبيس يبسقط الكفاءة ونساكح معتسديسه طلقهسا فمهرها النصف ولا يكملوا لسو نكح المحسلم ذو الإبمسان وردة السزوج طسلاق زوجتسه أسلم حربى مع النسوان بخسار منها أربعا أو أختسا وأبطللا آخرها إذا صنع لا يمسع الربسادة المنسصله والقبول في مقبدار مهبر المثبل والقسول في ذلسك في الحسالين وإن يك المغرور عبيدًا فالوليد وردها السزوج بعيسب يقحسش والطفيل يسسقى ليبن ثنتين كال الرضاع منهما والأكشر وموتها أو موتها في المده تعتيين المسئة في الفسساد مسن

لسيس بمسسنون وهسذا يكسره

في آخـــر العـــدة منهـــا فــعلم

كتاب الطلاق

تطليس حبلس كل شهر مره و تبطل الرجعة بسالتيمم صغيرة في معتد الموت تلد وإن تلسد وون شهور عسشر

ما دون نسصف الحول بعد يستند وعسشر أيسام بهسندا القسدر

فهو من الميت فاسمع وادري

تسسبته منسه إلسي الحسولين تطليق ____ ألأول والثنت ____ن وطلقتها زوجها بغدوته رجعتها فيمها أبو حفصروي نكحته فهسى طلاق مبهما في كــل عقــد وهــو في يسوم حـصل ونصف مهر واجب أيضامعه ويوجيان النصف والمهبرين فقسد رأوا وقسع السئلاث كاثنا نسصفًا ولا فسرق لسذوى الأحبسر فطالق أنبت طالق السسنة فواحد حمل بسأول ابسن بالناليث العدة منها وانقضت

وثابت أينضا لمدى المشيخين لا يهده الثان من الزوجين لبو عليق المبولي عتباق أمتيه وحسل بالمشرط الجمزاء إن رأي ومسن بقسل في اليمسين كلمسا فسإن تزوجهما ثلائما ودخسل تطلسق ثلاثسا والمهسور أربعسه ويوقعيان ههنسا ثنتسين وإن يسزد مسع الطسلاق بالنسا وأوجينا خميشا مسن المهبور لسو قسال كلمسا ولسادت بالنسة فولىدت ثلاثىة في بطيين ولسم يقسع ثسان بثسان ومسخمت

ولم يقع من بعد شيء فاسمع واثنين في طهرين بعد فيضلا واحدة أو لاطلق فيارق يجعل ذاك باثنا فلسبعلمن طلقاتها بفعلها في صحته بفعله تحرم عين وراثته لها الطلق لم يقع بالكذب تكسرر الطلق للم يقع بالكذب تكسرر الطلق للتعديد

فيان بناكحها فثان يقسع وأوقعا بعد النفاس الأولا والقسول للمسرأة أنست طسالق وموقع الرجعة لا يملك أن وإن يعلسق رجسل لزوجت ولام تجد بسدًا أو حال علته ليو علق المسرء بحب القلب ليو كسرر الإيسلاء للتسشديد

كتاب العناق

عنقان بسين خارج وثابت للثابت الثلاثة الأرباع للثابسة الأرباع والرباع للسداخل في فتسواه لسو قال ذا في مسرض وأبهما على مشال ما ذكر في الأولى لو ادعى على الشريك في الأمه فالنصف موقوف ونصف المنكر لو أعتق العبد على خدمته فإنسه يرجسع في نعمته ومعتق العبد على الخمسر إذا

وداخل مصع البيان الفائست والنصف للخارج بالإجماع والنصف فيما قالمه شيخاه فالثلث فيما بيامهم مقسما فالثلث فيما بيامهم مقسما بائسه المعقولا بأنسه استولدها فاستعظمه ساية لا خدسة ففكر حولا ومات العبد من ساعته بقيمة الخدمة لا قيمته أسلم ذا وذاك فالحكم كذا

ر لا قبماة العساد تأمال تدري المال المال

تلزمــه قيمـة تلبـك الخمـر مكاتـب بقتـل عمــدًا عـن وفـا كتاب

فولدت وهلكدت فمبطله وأبطد مساهد حسق عنده السف يسساوي نصصه كسلا لا ثلثي المشروط مسن كتابته

كانبها واشترط الخيار له وأثبتا خيساره وعقسده مات مريض كاتب العبد على ينتقض إن لم يقض ثلثي قيمنه

كتاب الأيمان

ونفذر ذسح العبد مشل وسد إطعمام عسشر ولكسل نمما إن لم أحبج العام فالعبد كذا وشمسهدا بنحسره بالكوفسة ويحنث المداخل بعد البيع في وفي يمسين أكسل هسذا البسر والبيض واللحم إدام والجبن ومركسب الماذون في الألبسة

فيوجب السشاة لدى محمد صاعًا لحنثين يجبوز عنهما إن قالبه وقيال قيد أديب ذا يحكم بالحريبة الموصوفة دار في للحلف دار في للحلف أكسل سبويق منه تسرك ابسر في الاقتباس لا تهس كمركب المسولى بغيسر النية

كتاب الحدود

فسشاهد يرجسع حُسدٌ وحساء لم يفعلوا ما لم يروا من قدشهد

زان قسضى القاضى ولم يحده لسو أمسر القاضى بسرجم وجهد عند كمسال ديسة الإفسضاء وآخرون بسسواها فرجم وكلهم على المضمان أجمعوا في حسق مؤذيسه بقدف الجدد في حسق مؤذيسه بقدف الجدد علانيسة في ألب بيس بقدف فالمعود محتمل ليس بقدف فالمعود محتمل شرطاً مع الشهود للتصحيح

والعقر لا يسقط في القضاء لو أثبتوا الزنا بأنثى فحكم ولا يحدون إذا هم رجعوا وليس لابن البنت حق الحد وقوله لرجسل يسا زانيسة وقوله لقد زنات في الحبال

يسسبغ ما يسرقه ثم يقطع يسرده وبالمزيد يرجع كتاب السير

كتاب السرقة

ونافذ أمان عبد يحجر وحكمه مثبت مقسرر كتاب القصب

ويسضمن المسرء بغسسب السدار وحسق فعسل الغسصب في العقسار كتاب الوديعة

لوقال هي سرقت لهم يتبع ذا اليد إن أثبت ملك المسودع كتاب الهبة

وجسائز أن يهسب الثلثسين والثلسث مسن عقساره لائنسين لسو وهسب الوالسد مسال الولسد على اشستراط عسوض لسم يفسسد

كتاب البيوع

والمشاة بساللحم يكسون فاسمدا ولأيجسوز الفلسس بالفلسسين ولا العقسار المسشتري يساع وبيعه الثمر على رؤوس الشجر لسو باعسه وقسر طعسام في البلسد منقصع الزبيصب بمسالمنقع والرطسب والمبلسول فى البسر كسذا وشرط أن لا يطاأ الماشترية في البيسع بعمد الهسلاك والتغيسر وبعمد ممس المشتراة المشترى بالعمشر ثوبان بخمس واحمد والفسخ دون الحط حق المشتري وقسال في استبراء مسشراتي تمكست قسدر عسدة الوفساة وبيسع دود القسز والبسيض يسصح ومسا ببيسع فاسد ملكتسه فإنما القاضي عليك بقضي لبوياع نفسس العبيد منيه سيادته

إلا إذا مسا اللحسم كسان زائسدا وجـــوزا ذاك في العينـــون منن قبل أن يقبضه المبتاع بمشرط أن يتسرك شمهرا يعتبسر في منزل المبتاع يوفيه فسلا وباليبيس لا يجسوز فاسمع بالمشلل والبابس لا يجلوز دا لا يفسسد البيسوع في القسفية تخسالف ولا يخسص المسشري خيساره بساق بسلا تغيسر لسورابسح الواحسد فهسو فاسله لسو خسان في توليسة فاستبسصر يمتد فيها الطهدر بالشكاة والنصصف عنسد أحسد السرواة فافهمه واحفظه بقلب منشرح وفي يــــــديك ازداد فاســــتهلكته بالغرم حال الهلك دون القبض بأمية ثيم استحقت أمنه

كان لهم قيمتها لا قيمته



كتاب الصرف

فالصرف لم يجعل كقبض المشترى ولـــيعلمن أن النـــوي لــــلأول والمشتري اختار اتباع من جني ولا يفارقــــه ولا يــــــتبدل

كتاب الشفعة

وليس للوالسند والوصني تسسليم حسق شنفعة السصبي كتاب الاجارة

يقنل إنسانًا قصصاصًا فاعلمن ويسدعي ذاك ارتهانسا بمسده وأثبتا فالرهن أولسي فاعلمن بجسوز أن يسستأجر المسرء لأن ذو البد قبال بعست في ذي القعده وديس ذا أنقب من ذلك الشمن

كتاب الشهادات

في الوقت والمأوى اختلافًا ردا لم مكف والاثنان شرط ملزم بقسمة لم يقبلا بسل بطردا لبيس بحق وكذا السصبيان وشاهدًا رهن وقبض عدا بعدل الواحد أو يترجم وقاسمًا قاضي إذا ما شهدا وشاهد العبيد والعميان

كتاب الرجوع عن الشهادات

لورجع الأصول بعد الحكسم بنسسائبهم وقعسسوا في الغسسرم كتاب الدعوي

من خمصمه يثبت مما تهماترا قبضين والخمارج مهمما مسكتا ذو اليد والخارج كل للسشرا وذو اليد المالك مهما أثبت قبيسل حسولين وثساني بعسده إدا نفي ويعكيس المشيخان كتاب الاقرار

لموجماء مولمود ممن المعتمدة وعنسده الأول مثسل الثساني

من صاحبها والشريك قد جحد قاسمت من أقسر لسي في قسمه وقيدر نبصف البيست لسي لاكليه ليوارث وغيره بالجملية شركته جارابه وما فسمد والكبيل والسدينار مسن دراهم في الحرب مالًا فهو في الحال ادعى بعدد هداه قسال لا قيسل الهدي لمعتقىسى في رقىسه وأسسندا في الكـــل والله تعــالي أعلـم

أقسر لسي بالمبيست في المدار أحمد واقتسسما والبيست لافي سهمه قمسنا وراء قسدر ذا البيست لسه ولسو أقسر رجسل في العلسة فسرده السوارث والغيسر جحسد ويبطسل اسستثناء وزن قسائم لوقال من أسلم أتلفت لذا أو قسال قسد أتلفست خنزيسرًا لسذا أو قبال قيد أتلفيت مبالا أو يبدأ وتسال بسل بعسد فلسيس يغسره

كتاب الوكالة

إن كسان مسأمور ببيسع يفسسد خالف بالبيع الصحيح يعقم كتاب الكفائة

وباطلل إن لهم أحاضرك غدا بنفس هدذ، فعلسي نفسس ذا إن لهم يبين من له في الفيئة

وباطلل من الكفالة بالمائنة

كتاب الصلح

وجائز صلح الأجير المشترك من بعدما قال رددت أو هلك كتاب الرهن

يفتك ما حصته منه قصفا يفتك أو يجعله بالسدين وافتكه السراهن بعد حبسه إن كمان مشل عسشره في قيمته والفك بالكل وقالا يجبر راهن أجل كل شاة بكذا وقال في انكسار قلب البرهن وضماه بخللاف جنسه وقاتل البرهن المذي يعدفع به فإسمه في تركسه يخيسر

كتاب الأشربة

لا يسشرب المثلسث القسوي ولا الزبيبسي ولا الثمسسري كتاب الديات

ومثلب مسن الحقاق يتبسع باقية والكدل مسن حوامدل مسن حوامداع مسن المخاصات إلى الجداع يسرى علسى حافرها رجوعا وواحد بعد القضاء قد عفا دون قصاص اليد فاحفظ واجهد كنذاك بعد الرد والمولى دفع يأخذه المدولى على سلامته

في شبه العمد للائسون جذع ئسم الثنيسات مسن البسوازل وأوجبا فيسه علسى الأربساع من مات في بشر طريق جوعا وفي يمسين رجلسبن أتلفسا كان لعيسر من عضا أرش اليد لو قتل المغصوب حرًّا وصنع كان عبى الغاصب نصف قيمته ئے لے بے الرجوع فاعقل بینھما وروحہ منے ذھت فقیما وروحہ منے ذھت فقیمہ أرش اليسد دون القدود نے منے يهلك منے يهلك ويجعالان مزهقًا تعديد

وألزمساه دفعسه لسلاول قطع سرى في عبد غير وعتق والوارث المولى على التفرد ومسلم يقطع تسم يسشرك ففيه أرش اليد لاكل الديث

كتاب الوصايا

الجدوابسن الابسن مسن قرابته في حكم ما أوصبى وفي إصابنه واسم المساكين ينال المثنى لا الواحد المفرد فيما أوصى فقصل وضع الثلث في فلان وفي المساكين على ذا المثنان ويجعلن المسال بالنصفين وعنده بالثلبث والثلثين وكل مسن أوصى إلى إنسان في السدين والآخر في الأعبان صار كما قال وقالا بلهما صارا وصيين جميعًا فيهما

واضطرب الأوسط فيه فاعلما

كتاب الفرائض

على اعتبار الأصل لا الأبدان ومسن لهسا واحسدة مسئلان وقسسمة الإرث لسدى السشيباني مساجسدة لهسا قرابتسان

باب

يابى ولا نصص على المشياني لا كلها ولا الجميع يسرفض

فتساوى السشيخ ممسا الثساني ومسمح ربسع الحيسة المفتسرض ومن يخف خروج بول فانصرف لم يبن بعد طهر بل يؤتنف يعقموب ذاك في الأخيسر اضطربا كتاب الصوم

ولسيس في الكسوف جهر وأسى

واضطرب الآخسر في ذا القيسل لا يفطر المقطر في الإحليسل لسم ينستقض وضسوؤه ولاحسرج أقطر في الإحليسل دهسا فخسرج كتاب المناسك

ويأكسل الميتمة مسن يسضطر في إحرامسمه ولا يستصيد فسساعرف ومنن أهل حجتين لم يمسر راقيض حبج واحدد مناليم يسسر والأخر الواحد فيه يعتبر

لا يغرم الكاسر سن الصيد في إحرامه إن صبح فاعقبل واعبرف كتاب النكاح

فللسولي الاعتسراض فسسادري فعنبده نكاحها لا بنعقد ثمسة ترضسا فيجسوز مسا تلسي لسه الخيسار لا لهسا في فرقتسه ينفسق لمساخافست السرحيلا يعطسي لمشهر وهمو باستحمسان حجست وإن قسد دخسل السزوج بهسا

من نكحت وقيصرت في المهر والقسول فيسه للأخيسر لا يسرد إلا إذا ما أكرهت مع المولى وقسال في عِنسةِ زوج أمتسه لوطلست من زوجها كفيلا لم يجب القاضى وقال الثاني ومالها عليمه إنفاق إذا

كتاب الطلاق

وإن يقمل أنست كسذا ثسم كسذا السمارذا لم يتعلم كلمه بسل آخره وكان تنجير الطلاق سائره

كتاب العتاق

وإن يقلل للمبد وهسو يبطيق إنسك نه فليسس يعتسق

وجاز لسو كاتب بالعين ولا يجيز يعقبوب ويسروى عكس ذا

كتاب الأيمان

وقسول مسن قسال ووجه الله ليس من الأيمان بل اشتباه كتاب الحدود

وأمسة يزنسي بهسا فتقتسل فالحسد بالقبمسة لسيس يبطسل كتاب السرقة

ومساعلى سيارق نقد زيف تطع وإن كان يسروج فساعرف كتاب البيوع

وفي المبيعسين هسلاك الواحسد تغيسر والقسول قسول الجاحسد إذا استحق المشترى ومن أخذ إجازة بعد القضاء ما نفد بالمسال لسم يرجع بعيسب ظهرا بالعيب لم يرجع بنقص دري وعقده يأثم فيها العاقم

ومن يكاتب ما اشترى أو حررا وإن درى بعد إباق المشترى وبيسسع دار بالقنسساء فاسسسد علسى استواء قيمة لا قسيو لكسن إذا شماء نقيسمًا يعتسرض على الشريك والأخيس مضطرب

اقتىسىما دارًا بغيسىر جبسىر ثم استحق نصفها لم ينتقض وفي الرضا بقدر ذاك ينقلب

كتاب الوكالة

يجوز والأخير في ذاك اضطرب ليقبض الدين بأمر الطالب فسلا يمسين ههنا فليسذكر توكيل ائنان قنصاص قند وجب حساء وكيسل رب ديسن خائسب فسأنكر الأمسر وبالسدين أقسر

كتاب الأشربة

ولا يجموز الخممس والمسبعينا ولاضطراب فيم عسن محمد

لا يبلسغ التعزير أربعينا ولا الثمسانين يطسرح مفسرد

كتاب الوصايا

وما له مال مسواها وهلك بها على صغيره لم يطلق تحل مهمسا كان يعقلان في الشرع بيسع ما وراء الثلث ولسيس إلا ذاك في يسساره أعاذنا رب السورى من ناره إن امسر ق يسسكن السدار لسك
وسساكن السدار إذا يسصدق
ذبيحة المجنسون والسسكران
فإسه لسيس لأهسل الإرث
أوصيى بسسكن داره لجساره
لسم ببسع السوارث ثلثسي داره

باب

فتساوى السشيح والسشيبان ونساقض وضموءه في السدم واليسسوم والليلسسة بالسسساعات ولا يصلي الجمع القوم في

خالفيه وفيات نسيص الثسان وليس شيرط نقيصه مبلء القيم في مسسقط الإغماء لا الأوقات وقيسل عسن يعقسوب هسذاجاء

وليس فيه القنب للرداء

ومسامسن الأرض وإن لسم بلتسصق بالبيد فهيو بالتراب ملتحيق كتاب النكاح

لو أذهب العذرة عن منكوحته بالمدفع لمم يجعمل كموطء زوجته واضطرب الأوسط في مقالته

والأم والخال وكل ذي رحم لكلهم ترويج من لم يحنلم للصصغراء والنكساح ماضي لنف____ه مينّــــا مــــــــــــــــــا واضطرب الثان وما أثبتها مهرك فهمي التسع فهمي الممهرة

ولا خيسار بعسد عقسد القاضسي والحسر إن سمي لها خدمتها كلف مهر المثل لا تيمتها لسوقسال هسذه التيساب العسشرة

وهي بمهر مثلها قدوفره

كتاب الطلاق

أنت على مشل أمي إن ذكر وما نوى فيلا ظهار سل هدر كتاب الأيمان

لاحنث في صديق ذا وزوجت بالفعل مهما انقطع عن صحبته

منظومة حصر المائل وقصر الدلائل _____

وليس في النسذر بنحسر نمسه إيجساب ذبيح الساة بين جنسه كتاب العدود

ويثبت الإحسمان بالإجمساع لسو شسهدا بالعقد والجمساع وهكذا جوابسه لسو ذكسرا لفظ الدخول لا الجمساع مظهرا كتاب السرقة

وفي استراق الشوب تحت الرجل يكون في الحمام قطع فاعقل كتاب السيو

ولا يطسماً جاريسة شسراها في دار حسسرب وإن اسبستبراها ولا التسمي إمامسه أعطاهسا لكسسن إذا أخرجهسا أتاهسا لو خاض ما فيه خوف الهلك جساز فسرارًا عسن حريسق الفلسك واضطرب الأوسط فاحفظ واحكى

كتاب الاستحسان

في الحيض ما تحت الإزار يجتنب لا الفرج لا غير ويعقوب اضطرب كتاب الفصب

بجوز عتق المشتري ممن غصب إذا أجيــز البيــع والثــاني اضــطرب كتاب ثبيوع

لو اشترى اثنين وكان واحد حيرًا فهذا في الجميع فاسد وذاك في مفسط الأثمسان وقيسل يعقسوب مسع السشيباني وشرطه في تركه نقد الشمن فوق الشلاث مفسد فليعلمن واضبطرب الأوسيط بيه فاعقبل من خارج من بعند منا اشتراه واضمعطرب الأخمسر في روايسه

ولايجموزيسع نحمل العممل والمسلدهن في الزجمساج إن رآه فسلاك لا ببطسل حسق رؤينه

كتاب النكاح

حلُّ لمه السوطء بغير استبر وقيل يعقبوب يقول هكذا

ناكحها من بعد وطء المولى أو بعدما كان رأى مها الزن

كتاب الحج

باع حلال من حلال الصيد حل والحرم الموضع للعقد يحل كتاب الشفعة

لسلاب في المبتاع باليسسير تسسليم حــ ق شــ فعة الــ صغير كتاب الدعوي

وربها أبصرهم في مسوطن ومسات يعتسق ثلسث كسل مفسرد ونسصف السائيهم وكسل الأصغر لكنه أعتق نصف الأعضم

لسو ولسدت ثلاثسة في أبطسن فقال بعض هؤلاء ولدي وأعتسق الأخيسر ثلسث الأكبسر وجياء عمن يعقبوب همذا فبأعلم

كتاب الوصايا

لازقه لا كس أهسل المسجد فسذاك لا يجسري لسدى النعمان والجار في الإيسماء كمل أحمد أوصيى بثلبث المبال للبرحمن

باب

مقسالات الإمسام الشاني وفائست نسص أبسى حنيفسة ويستعيد المقتبدي بعبد الثنباء فميدأ الصصلاة لا القصر آن ذا لو أدخل الرأس لمسح في الإنبا وحكم غمسل العمضو في الأواني إفسساد كسل المساء لا التطهيسر وفي سيقوط المشعر مسن خنزيسر ومسا بسإحراق يسزول القسذر لو نجس الشيء الذي لا يعصر مصبطن باطنسه فيسه قسذر لوقاء مرات وسالجمع غلب ولونوي فرضًا ونفيلًا إذ شرع ولسو أعساد سسنه إلسي الفسم وناذر الصملاة لا بسالطهر وإن كفي المناء الوضوء وحنده فغسسلها الواجسب لا التسيمم وسيجدة المصلاة بالوضع نمتم

عليج خيلاف منذهب التشيبان ولا يقسول مسن يقسوم لمقسضاء وفي صلاة العيد عند الابتدا جاز ولم بفسد والخيف كندا والغسسل في الأبسار للإنسسان وبالثلاث طهمر الأخيسر في البئر إفكساد لمكاء البير ولاجمار صارملخا يطهر فهسو بتثليسث الجفساف يطهسر صبلي علني ظناهره لنم يعتبسر فالمجلس الجامع ذاك لا السبب فذاك فبرض لبيس يلغبو مباصنع جاز وإن جاوز قمدر السدرهم يلزمـــه ذاك بطهـــر قـــادر أو غــــــه إن وده وجساز في التسيمم التقسدم والرنسع لايسشرط حتسي يختستم

فاتست فقب ل شسفعها لها قسطا محتى مطبى ما لو قبضى ركنًا قلر أو موضع الأتجساس أو تنجسا والسشرط إمكسان الأداء لا الأدا ثسم اقتسدى في نفلمه بسه أحد وهسو إذا أفسد ذا الشفع قسضى فسسجدة تكفسي قباسًا عندا كان على المزوج حهاز المقبرة أو انقسضى ثلثا نهار وهو حي

والسنة الأولى من الظهير إذا ومن بسدت عورت وما ستر ومن بسدت عورت وما ستر أو صار للزحمة في صف النسا كان التراخي للصلاة مفسدا ومن يصلي الظهر خمسًا وتعد كان عليه نفله لا منا منهي ومن تسلا في ركعتين سبجده ليو ماتيت المرأة وهي معسرة ويغسل المقتول إن أوصى بشي

وما تمام اليوم شرط يا بني

كتاب الزكاة

عند القبول أن لا يحار إنما وعنه يسروى عكس ذاك القول في أكثر الحول يجن فاعلمن أو الزكاة مطلق في المشرعة ثما يادتى جسنس ذاك يلحق مما به تقدير ذاك الجنس فهدو خراجي وليس يعشر

لو أعطى الإنسان شيئًا ونوى تلزمه الزكاة بعد الحول ولا زكاة عنده في مال من والاحتيال لامتناع الشفعة والاحتيال لامتناع الشفعة يقوم الشيء الذي لا يوسق وقالم الأخير ذا بالخمس وكلما يسقى بنهر يكبر

144 6

عسن الزكسة صبح منا سلمه مثال نسصاب عنده تمسام وندم لدم يلازم زكساة العسام وعائسل اليتسيم إن أطعمسه ومسن عليسه السدين بسالغرام أبسراه في العسسام للأنعسام

كتاب الصوم

أكل الدقيق لوبدا من صائم وبالنهار لور أوا هالالا لوقاء مل دمعه شم رجع وعكسه إلى قماء ما دون الفيم وهكذا إذا استقاءه عاميدًا وواطئ كف لدى الفجر طلع ودفعه فطر عبيد سكنوا والابن بين الأبوين فطره في نذر صوم يوم عثمان يصل

في قوله التكفير غير لازم فيفطروا إن سحو السروالا فالصوم قد فات به صنع صنع شم أعاد ذاك فكر تفهم ما دون مهل الفم فافهم راشدا انتقض المصوم المذي فيه شرع مصرًا سواه حيث هم لا حيث هو يلزم كال كلمه لا شسطره يقضي إذا جاء ضحى وقد أكل

كتاب المناسك

حسج وحسل نفسره إلى السوطن وباتفساق قبسسل نفسسر النفسسر في حلقسه السرأس مسن الهسوام من يتخبذ مكة دارًا بعد أن فساقط عنه طواف المصدر وجسائر إباحسة الطعسام

كتاب النكاح

له يسك في الحسال لمده أن يسدخلا

وإن يكسس صداقها مسؤجلا

قال آب زوجت والزوجان قد ومسلم زوج نسسمرانية لسو ادعست نكاحبه وبرهنست ولسم يبسين فرقسوا والمهسر لا ونصف مهر في كتاب الأصل وواطئ إحدى ثلاث قد نكح طلسق إحداهن كلمسا ملسك فللتسي جامع مهسر وحسمل والثلث لا الربع لدى الشيباني وعادم النسماب غيسر واجسب ولايسرى علسي مقسل معمل ولايسرى علسي مقسل معمل

كتاب الطلاق

إذا اشترت ناعتقت زوجًا لها كلدا إذا طلق من هاجر من معتدة قد نركت من غسلها مؤلي مريض باللسان لم يفي فسصح أدنسي مبدة ثم نكح وإن يقسل أنست ثلاثما إلا فشاءت الواحد كان واحدا

تخاصها ويستهد ابناه يسرد تمجسها تنقطه الزوجية للسسق والأخست كهذاك بينت وأوجسه الأخيسر مهسرًا لهما بينهما على اتفاق القسول بينهما على اتفاق القسول جميعهن جملة والعقد صح وغيرها واحدة تسم هلك مهسر وربع لهما بما فعل وفي الزيسادات كقسول الشائي عليه إنفاق على الأقسار في النيسادات كقسول الشائي في الشيء من قوت عيالي يفصل في الشيء من قوت عيالي يفصل

لسم يعتسد ذا وإن يطلقها لغسى قد هاجرت من قبله فليعلمن مضمضة لسم تنقطع من بعلها وبانست المسرأة بالوقست تجسي ففاء بالقول إلى المرأة صح بسأن تسشائي الواحسد الأقسلا ولا يكسون ذاك لغسوًا فاسسلا

ب الوطء لم يول على التحقيق فاللبث في جماعها مراجعة يلزم مهدر المثل باللباث

ونساذر السصلاة بسالتعليق لسو على الطلقسة بالمجامعة وإن يكسس ذلسك بسالثلاث

كتاب العثق

لوقال إن كلمته فأنت حر فقال قد كله
ويسشهد ابناه به فداك رد فالعتق لم يثبت
وإن سولى القدن والمدبر لوقال شخص
وإنما اصاحبه مدبر والعتق للقوابما التدبير وصف الآخير ولا يسشيعا فيه
وتثبت النسبة فيمن قد أقير مع امتناع نه
والعد بين اثنين لوحرره هيذا وذاك والعضامن لنصفه مدن حررا قناللمسن

نقال قد كلمني بما يسسر فالعتق لم يثبت إذ المولى جحد لوقال شخص منكما محرري والعتق للقان على التقارر ولا يسشيعا فيهما فاستبصر مع امتناع نفال أم من ذكر هساذا وذاك معسه دبسره قنال ما لمسن دبسره

كتاب المكاتب

أعتــق فالمــضمون نــصف قيمتــه من قيمة النصف ومـن نصف البدل

مكانسب النسين وذا بحسمته وأوجسب الآخسر في ذاك الأقسل

كتاب الأيمان

خبازًا فأحرار عبيدي كللا أو سفة فالحنث فيه لم يكن ذكر الإدام يعكسان فاعترف لو قسال إن أكلست يسومي إلا فأكسل خبسز بلحسم أو جسبن وكسان هسذا تبسع الخبسز وفي تناول الحادث فيه لا سوى في الفلك في الماء ولم يخرج هلا وليس لحم الثور من لحم البقر فاستبقا لم يسك حنثًا فاحفطا فاستبقا لم يسك حنثًا فاحفطا أن مات مولاك فأنت طالق إن مات مولاك فأنت طالق كان الطالاق واقعًا وقد حنث به وعدم وقتمه شم حجر وحنشوه في الخصوص إن فعل وزوجوه أمرأة حيث وصف وزوجوه أمرأة حيث وصف لم يك حنثًا فالمشراء هكمذا

لبوقال سا أمليك غيدًا كيذا لبوقال لا أدخيل بغيداد قمير ولا يسمير قارئيا بيأن نظير لبوقال لا ألفيظ حتى تلفظا وليم يسنم على فراشين فقيد لبوقال زوج الأمية الموافيق فميات والبزوج أخيوه فيورث فميات والبزوج أخيوه فيورث وقوليه إلا بسامري إن أمير فجاء بالفعل فيلا حنث حيصل أوقال لا أنكيح عرسًا بنسف وهي بسبلخ فأجازته بهيا

كتاب الحدود

لسو شبهدوا علمی زنساه فسأقر بمسا حكسوه مسرة فقسد هسلر كتاب السير

ئه غدت مأسورة لجندنا والابس باقي بعدما قد فاتت ما فقد المبتاع لا قسط الولم إذ هم على حكم الإله أنزلوا بكونها مطبقة للفيفل لو أسروا جارية من عندنا فاشتريت فولدت فماتست فللقسديم أخسده إذا نقسد وجسائز أن يأسروا ويقتلوا ولا يسزاد في خسراج الأصل

كتاب جعل الأبق

يكمال الجعال أمان يقاوم بنصفه ولا يحاط درهام كتاب القصب

يبراً إن أسلم بعد فعلم وسراً إن أسلم بعد فعلم كل حكى عن شيخه مقالته للم يسك في الرق ضمان فاعلم بدفع جعمل بالإباق واجسب مات لدا المالك والمولى قلب أورد هدذا في الأمالك والمولى قلب

لو أتلف الدمي خمر مثله ولا يسرى محمد يراءته ومن يسشق زق خمر مسلم وليس للمالك أخذ الغاصب لو يرهن الغاصب أن المغتصب فالقلب أولى والصمان قد وحب

كتاب الشركة

لو شاركا بعنطة قد خلطا لو أثبت بعجة مفاوضة ملكت ذا العين بالا معاوضة وفي العقار المستحق هكذا لو شاركا في الاحتطاب واحتطب حتى استحق أجر مثل ما اكتسب مفاوض باع وجاء المستتري وليس يستخلف أصالا فاشعر وأحد قصارين بالثوب يقسر

ف الا يجسوز ف ضل ربح شرطا وقال ذاك الخصم في المعارضة وجاء بالحجة فهي داحيضة إذا ادعى المحجوج إحداث البنا هندا وذا إعانية على الطلب لم يتجاوز ذاك عن نصف الحطب يسرد بالعيب على ذا الآخير والحلف بالعلم لدى الموجو بكونية عندهما ليم يقتصر بكونية عندهما ليم يقتصر

كتاب الوقف

والقسيض والتأبيسد والإفسراز حسى يجسوز وقف المسشاعا وتركسه التسليم لسيس ضائرا ومسجد ما لسم يعسود ملكا ووقفسه النقلسة بالأصسالة

بـــدونها لوقفـــه الجــواز وشــرطه لنفــسه انتفاعـا وتــرك ذكـر الفقــراء آخـرا سأن خــوى وتركـوه تركـا لـيس تجـوز فـاحفظ المقالـة

كتاب الهبة

وفي السذي يوهسب للمكانسب والعسدل بسين الابسن والبنست إذا والشاة لوضحى به الموهوب له ولو وهبت العبد ممن كان له فيسسقط السدين بملسك العسين وقسال لا وقسد روى هسشام

يجوز بعد العجز عود الواهب أعطاهما في النصف لا في الثلثذا أستقط حتى عسوده وأبطلت ديسن على عبدك وهمو قبلته وعسدت فيسه عساد كسل السلبن أن الرجسوع عنسده حسرام

كثاب البيوع

لسو أثبتا تفاوت في سلم يقسضي لكل واحد بفيضله والمشتري عند الوكيل يملك والأب باع بالخيار والوصسي شم وفي قول الأخير قد بقي

في طــرف أو طــرفين فـاعلم والحكـم بالعقــدين غيـر قولـه كـالرهن لا كالمـشتري إذ يمــك وفي الثلبث كـان إدراك الــعبي والفـسخ لا التنفيـد مملـوك الـولي

وعنبه يسروي بسل يجسوز إن رضيي لنفسمه أو غيره حين اشتري لا للوكيل كيف كان فاعلمن عيرًا به حسين أراد أن بسرد أن ليه السرد علي المقسدم ئدم ادعدي المبتداع عيبًا فأبي وليس للباقي يمسين العلسم مسن غيسر مسأمور ببيسع العسين أجــــاز ذا في قــــسطه وقــــرر ذ أو خنقـــوا أو وقــــذوا أو جرحـــوا في الحيدوان ما كفي للنظرر ملكت عين النخل لا ما تحتها جــــاز ويختـــار إذا رآه فيسه ولا يخسص أقسوات البسشر وشميجتان بانتما بحجتمه ولا يخبص المبشتري مباشياءه

ولومضي الميقات جاز بالمضي وليو وكيسل اشتري وميانيوي فهبو لمن من ماليه نقيد البثمن من اشتری عبدًا وبناع وجحد ويسرهن الثساني ورد فساعلم باعسا وذا مسات وذا وارث ذا يحلف في نصصيبه بالجزم ومشترى المملوك بسين اثنسين مخير بالرد إن شاء إذا وللمجنوس بينع منا هنم ذبحوا وإن رأى الوجه بسلا مسؤخر وفي شمر النخيسل لسو أطلقتهما ولؤلسة ف السصدف اشستراه والاحتكمار في المذي للنماس ضر ولو تبرأ بائع عن شحته عين أيا شاء للسراءه

كتاب الصرف

فلسسًا يجسوز كالأقسل فسافهم

ولسو شسرى فاكهسة بسدرهم

كتاب الشفعة

وصاحب العلسو إذا تهدما ولا شسفيع دار جسار إنمسا وقولسه أخسذ نسصف السدار لسو ادعسى شسري البناء أولا ويسدعي شسفيعه إجمالسه ولسو وكيسل للشفيع خسصما فالترك حين يحلف الموكسل

لم يت في السفل شفيعًا فاعلما شيعها ذو السفل لا كلاهما لا يقتصفي تسليمها للشاري شيم شراء أرضيه مفصلا وبرهنا فالمشتري يقضي له فالمشتري قال الشفيع سلما للأخذ شم الرد حين ينكل للأخذ شم الرد حين ينكل

كتاب القسمة

لو قسموا إرثّا وبعض غائب تسم أجساز وارثسوه الآن ونصف عرض النهر من كل

فمات قبل العلم ذاك المذاهب قسسمة ذاك جسارت استحسانا حريمه لا ضعف ذا فهو سرق

كتاب الإجارة

أو نفسها ظئرًا على المخاطبة في رقها ما أبرمت من عفدها يسضمن بالدفع إلى مسواه بغيرها قبل مضي مدته عليه أجسر في الدي بعد ركس علي صغير هو عند العم لسو آجسرت إماءها مكاتب لسم ينتقض بعجزها وردها ومكتسري الفسطاط في فنسواه ولا يجسوز صسرفه في أجرت وفي الجحود في الطريق لا يحب وجسائز إجسارة مسن أم

كتاب الشهادات

بجـــوز أن يـــشهد مولياهـــا علـــى طـــلاق زوجهــا إياهـــا لكن إذا كان بلا دعواها

كتاب الرجوع عن الشهادات

واثنات عسن أربعة بالسدين في الغسرم بسل بالثلث والثلثين وواحسد كسذاك في الوصسفين لانسصف ثمسن معسه ثمنان لو شهد الفرعان عن أصلين فرجعوا لم يجعلوا قسمين وشاهد من فرعني أصلين لورجعا فالنصف ينضمنان

كتاب الدعوى

وباعتراف ذي اليسد القسضية لا نسطه أو ربعها تسيم والشمن للزوجة لا الربيع كمسل وهسي ادعست إمهاره وبرهنا وقيمسة النسطف ولا يستمم وقيمسة النسطف ولا يستمم وأثبناه فسالأحق المحسارج وقسال يبعسي منذ شهر مدتسه وبرهنا فالمشتري له القسضا فيم أتست بولد فعا ادعسي

إذا ادعى الميسرات بالزوجية فربعسه أو ثمنهسا فسسلم فالربع دون النصف للزوج حصل لو قال يا ذا اليد منك ابتعت ذا كان لها النصف وليست تحرم لو ادعى الحارج جرى الحكم له وقائسل ذو اليسد إني نساتج إذا ادعى ما ولسدت مبيعته والخصم قال نصف حولي قد لو أعتق الزوجة بعدما اشترى

لو اشتراها نم باع وادعى فدون نصف الحول لا الحولين عبد يقسول للقسيط قدممه وصدق المولى له من بعد لمو أن عبدًا كان عند نصر وقال بشر بعته من بكر وأثبتاه أخسذاه فساعلمن

ما ولدت ولم يصدق ذو الشرى يلزمه المولسود في الفصلين ذا وليدي من زوجتي وهي أمه وصحت السدعوة فهو عبد وقال بكر بعثم من يسئر والثمنيان اختلفا في السلكم ملكما بلابيع وتصيم الشنن

كتاب الإقرار

غسصبت ثوبًا في ثياب عسفره وقوله علي ألسف درهم وإن يقل غسصبت مسن ذاك وذا وانفقها أن يأخسذاه بعسدما لو قال هذا عبد زيد ودومع لهو قال هذا الألف بالمضاربة واستثمر المال أصاب المشترط ولم يكن هذا لتلك فاعتبر وقوله علي ألسف درهم

معتسرف بواحسد مسن ذكسره لحمسل هسدا السيطن غيسر ملسزم هسذا وكس منهما الكمل ادعسى قسد حلفساه لا يجسور فاعلما بالحكم لم يضمن إذ المولى رجع عندي لهسذا بسل لتلسك الغائبة هدا ومنضمون لها الألف فقط ليأخذ الأصل مع السريح المقر للسك غيسر ملسزم

وواجب الآخر للمقدم

نسمف ولسم يسؤمر بسشرح فانتبه

والمشرك في العبد إذا أقسر ب

- NE4 @=

بالسدفع أو بالنقسد مسردود هسدر وذا فليس لها أن يأخلا ويـــــدعون كذبـــــه وغلطــــه ولمم يسك الكسل لأهسل إرثسه قبمسة عبسد وسسط لامسا يسشا صدقها المنذكور والنزوج جحند فهيه رقييق منسده فليعتقسد وعسن ألسوف درهسم بسذا العسدد أصيغرهم بثلثها ويقتصر وصدق الأوسط في الألفين بل سدسته يبقني لنه في كفيه يعطسي لمه وثلث ألبف الأصمغر زيد بها بينهما وبسين ذر فالربع من حبصة عمسرو يعتسور وبينسسه وبسسين ذريقتسسم فيمسا لسدى عمسرو وأتسم الأمسر محمسد في الربسع خمسسًا وروى

وقبول مسا أقبض عفيسب إن أقسر ليوحلف المقير بالغيصب لبذا ولسو مسريض قسال هسذا نقطسه تصصدقوا مسن بعسده بثلثسه وإن بقل على عبد يقتهضي مجهولة تقسر بسالرق وقسد لم أتبت لنبصف حبول بوليد من مات عن ثلاثة من الوليد ويسدعي الكسل غسريم فيقسر واعترف الأعلى بكسل السدين لم يعطمه الأوسيط كسل ألفه ولا خسلاف أن الألسف الأكبسر زيسد وعمسرو لهمسا دار أقسر فقال عمرو معنا أينضا عمر وهو إلى ما في يندي زيند ينضم ئسم تبساوي غمسر وعمسرو كبذاروي عبن شبيخه وقبدرأي

كتاب الوكالة

في أكثـر الحـول ولـم يكمـل

لو ذهب العقل عن الموكل

لا يستشترط الكمسال مالإتبسان وعساد بعسد لهم تعسد وكالتم كالرهن لا كالمشتري إذ يمسك لينعسزل الوكيسل باستحسسان ومسن مسضى لحاقسه وردتسه والمشتري عند الوكيسل يهلسك

كتاب الكفالة

ولييس للإستقاط والإبراء فالسدين غير ساقط فليعتقد

وقولسسه برئسست للإيفسساء لسو أبسرا الميست والسوارث رد

كتاب الصلح

وقال في المصلح على المنافع كذاك موت المدعي في الدار كذاك لو فات محل المنفعة والمدعي بسين شراء مثله وهلكه بسلا ضمان يبطله وهدو لدى الأخير كالمستأجر وإن يكن دعواه في الشاة يجز وصار بالمدين ضمان قيمته ولمد تبرأ عن عيوب العبد وباطيل لمو قيال أنت الحكم وباطيل لموقيال أنت الحكم

هالاك رس العين غير قاطع والعبد لا في النبوب والحماء بفعل من ينضمن فيما ينصنعه مخير وبين دعوى أصله ومالك العين كذاك يقبله وكل ذاك مبطدل فاستبصر صدحهما فيها على الصوف يجز أحرق عمرو نبوب زيد بشرد لسم يتبعب عمدر بحصته ما اختص بالموجود عند العقد في ذاك والقاضي بناله وحين ينالم

فإنه يجهوز في السشرع أجهل مهن الهنائير على من ذكره والعشر من دراههم المسلم مكهذب لقوله مخطيئ يقييض هذا مع عهدل مؤتمن يقييض هذا مع عهدل مؤتمن لنها لا أن يخهص دينه دون الكمل عهن دارنا وسبيه بعد حصل لا الدين يقضي منه والفضل نفل لا الدين يقضي منه والفضل نفل

وبعسفه نقسد وبعسض بأجسل لو كان ألف درهسم وعسره صالحه منها بسألف درهسم الموائدة الموائدة الموائدة الموائدة الموائدة المرائدة المر

واضطرب الفتوى عن الصدر الأجل

كتاب المضاربة

بعد اقتسام فهو عين السمائب والسيخ عنه النفسي والإثبات أصاب مثل الأصل ربحًا فانتقد بالناست والتفويض فيه أحسرى فيضاع أليف فيسن البريح تلف وقيل الشافي وقيل الشافي في جعلسه أجيسره مستضاريا إن جاوز المشروط في المحاسبة

لو زاد سدس الربح المضارب وليس بالفلس المضاربات مضارب بالنصف في الألف وقد أعطاه رب المال ألفًا أخرى فشاب نصف هذه بما سلف والخمس من هذا الذي الشيباني والجمر لا المشروط كان واجبا وأجمر مشل فاسد المضاربة

لم يجب الفضل وإن لم يستفد ربحًا ولا أجر ففكر واجتهد كتاب المزارعة

والأرض والفعل الصحيح معتبر مجسور لا للجسوراز مسانع أرضك بالنصف بندر دفعت وفي الطللاق ربعه فليعتقد وفي الطللاق ربعه فليعتقد وفي الطللاق متعة فلسيعلمن وأرضها بسذرها أيضا كذا وبسدره في أرصها بفعله على صداق المئل فافهم وادره

والسنرط أن يحسصده المسزارع والسشرط أن يحسصده المسزارع وإن تزوجست على أن زرعست ونصف أجر الأرض مهر إذ فسد وكان مهر المثل عند ابن الحسن وشرط فعل الروج في كرومها وأجمعوا في فعلها في نحله وفعلها في نحله

كتاب الحجر

ومالها في المصرر دهط وفئة ولا يقسول حلفست وبسلاوا بسلا وذا بسلاك والكسل ذلسن يعلم موت الكل كيم حملا وثلث قد همر في قولسه والنصف للسبطلان يغسرم كسل ديسة الأخيسر

لو وجد القتيل في دار امرأة فعاقلوها حلفوا وعقلوا وعقلوا بئسر طريق زل هسذا فعلق ووقع البعض على المعض ولا فغارم ثلث البدء من حفر ويغسرم الأول تصف الثاني والأوسط الواقع وسط البئسر

1010

لا الحافر النارم هيذا ثـم هـو ذا ثـم ذا ذاك إذا هـم هلكـوا كتاب الوصايا

ئــم لـــذا بفــضة مــن بعــده وجعد ما أوصى رجوع فاعلما وهــو أب الرجـال والنــسوان واشــترك الكــل لــدى الــثيباني

أوصى لدا بخياتم من عنيده في الفص للثناني وليم يستهما والميرء يوصيني لبنسي فيلان فهو على الخيصوص لسذكران

و ضطرب القول عن النعمان

وعنده مسولى أبيسه نالسه مسنهم ومسم ثلاثبة للوالسد ولسم يجسز ذاك أهسل الإرث والثلسث للآخسر في فتسواه ثلاثمة الأخمساس والخمسسن ولا يجسور للغريسب المنقطسع وذكسره الإنفساق رفع المفسلا أو جعسل عبد آبق وهسو وصبي إذ هسو بعسض الأمناء الآمنة

أوصى لمولاه ولا مولى له أوصى إذًا بمثل سهم واحد وكن أوصى لا مرئ بالثلث وصاحب الثلث له ثلثاه واعتبر الآخر في هدذين وفي سمبيل الله غرو فاستمع وفاسد إسماؤه لمسحد وفاسد إسماؤه لمسحد لمو قال أدبت خراجًا للصبي صدق من غير قيام البينة

كتاب الخنثي

نصف نصيب ابن ونصف أنشى للولد الخنشى مع ابن قد بدا لا خمسة من جملة الاثني عشر وبجعل السشعبي إرث الخنشى وقال يعقوب على تخريج ذا الاثارة مسن سبعة فليسذكر

كتاب الفرائض

وقسسمة الإرث على الأبسدان واعتبسر الأصسل لسدا السشيان

بمستذهب والبستاب ذو فوائسه ففذاك كالخمر لدى النعمان ويسشبه الخسل لسدى اسسيبان وتحوهما في كسل حسال فساصم وطاهر عنب الأخيسر فسأفهم في يساس مسن نجسس يستجسد وموجيب غيسسلهما محمسد للمدلو لايطهم والمساء نجمس وقيد رأى طهرهميا المشيباني وعند يعقبوب خسروج الأغلب للمسسح في تسول الأخيسر فاعرف لا الماء فالفرض الوضوء وحاه والجمع في قسول الأخسر بالزم رؤيتب نبيت تمسر فساعلم وليمض في قسول الأخبر وليعمد نهوا وفوق اثنتين عن يعقوبرد

السذى يخستص كسل واحسد والمساء يسستعمل في الأبسدان وهسو كيسول السشاة عنسد الثساني ولا يحسل شسرب بسول الغسنم وجسوز الثسان لأجسل السسقم ويطهب الخيف بفيرك بوجيد كذلك عن يعقوب رطب مفسد والجنسب السداخل بنسرا يسنغمس والكل بالحال بفتوي الثان ويسنقض المسسح زوال العقسب والمسح يبقى حين يبقى ما كفى ومسن يكسن نبيسة تمسر عنسده وعنسد يعقسوب هسو التسيمم وقساطع السصلاة ذي النسيمم وعنسد يعقسوب يستم المنعقسد لو جمعوا في جامعي في بلد

إن له يكسن نهسر كبيسر فاصلا محمد في كسل مسصر جسامع مسع خسراج البلدة استخراجه ومسامع السداع لسدي السشيباني يعقسوب تكسرارًا وفتسواه كسذا وهكسذا جوابسه بسين السسور ئسم رأى هدذا السصنيع بساطلا وجسوز الجمعة في جوامسع وتلزم الجمعة مسن خراجه ومن وراء السسور عند الثاني وهسو يسسمى مسرة وقد روى وكسرر الأحيسر إلا إن جهسر

كتاب الزكاة

نمار حال ظهورها من الأشجار المنان وحالة الجند لدى السنيباني العشر بلزمه الخراج عند الصعدر المنان وهي كما كانت لدي السيباني

قال وجنوب العشر في النمار وحالسة الإدراك عنسد النساني إذا اشترى الذمي أرض العشر ويلزم العشران عند النساني

كتاب الصوم

يسوم لسدى أسستاذنا الأجسل وسساعة في مسلمب السشيباني ئے أقبل اعتكساف النفسل وأكثسر النهسار عنسد الثساي

كتاب الحج

مالا فضاع ثلث ما كان غبر ولم يجب شيء لندى الشيباني موصى بحج أفردوا لما ذكر له وباقي الثلث عند الثاني

كتاب النكاح

عينسين والزوجسان كسافران

الخمسر والخنزيسر يمهسسرن

وأوجيت قيمية خمير المدين والكلل فتدوى صدرنا الأجل في كليه والقيمية السنبان فالعبسد كسل المهسر والأمسر يسسر قيمية هيذا الحرر عبيدًا كلها ومسايستم مهبر مثبل العقب والخيل خمرًا فهمو ألغمي المذكرا بقيمسة والخسل في الخمسر رأى همو البيدء في البيدء بين الحسن أو ميتـــة وبـــالخلاف بطهــر أن المحشار المهجر بالعيسان لكن رأى في الخمر مهر المثل ونكحست فحبلست فأرضعت وعنبد يعقبوب كنذافي المشكل ومنهما عتبد الأخيس مبااحتميل مسن المتساع فهسو في النسزاع لسه عاشا وإن مات فللمرأة ذا لسوارث السزوج إذا السزوج هلك لهـــا ومـا وراءه لبعلهـا

وأسلما يقضى لها بالعين وكسان في الخنزيسر مهسر المثسل ومهسر مشسل قسد رآه الشساني لبوأمهر العبيدين والواحيد حبر وعنبد يعقبوب منع العبند لهنا وأوجب الأخسر عسين العبسد ولسو بسدا عبسد السصداق حسرا واعتبسر الثماني وفي الحسر قسضا ووافسق النسان وف النساني ومسن كنذاك ألغني النشيخ خميرًا بمهر وجساء عنسه وهسو قسول الثساني وأوجسب الآخسر شساة الأكسل ولسو ليسون طلقست وانقطعست فهدو مدن الأول عند الأول وهسو مسن الثساني إذا منسه نسزل كيل من النزوجين منا ينصلح لنه وإنما المشكل للزوج إذا ويجعبل الأخبر سافيته يبشك وأوجب الثباني جهباز مثلهما

كتاب الطلاق

لو شرط التخليل في العقد اتعقد وجان في قبول الأخير العقد والخليع للإسقاط عند السعدر وفي المباراة وفي المباراة وفي الشان الشياراة وفي المباراة وفي المباراة وفي من في رجب حتى يتم صوم شعبان إلا في رجب منه وسا صام قائلا وجب وقيل ثلث الحول شهرًا لو كسب أدنسي زميان عيدة تسعدق وهي ثميانون بخميس تقيرن والخميس والستون عند الثان

محلاً وعند يعقرب فسد ولا يحسل للبدد بعد ولا يحسل للبدد بعد كسذا المباراة تأمسل تسدري وفيهما يخسالف السشياني يحلف لا يقرب تلك المغضب وعند يعقرب إذا يرم ذهب وهو لدى الآخر للحال سبب صومًا لغي إيلاؤه فليكتتب فيما لتي عند الولاد تطلق ومائسة فيمسا رواه الحسسن وحط إحدى عشرة الشيباني

كتاب العنق

حارية النسين يقسول واحد يغرم نبصف ما جنته المنكر وأدت الموقسوف عنسد النساني والعبد بسين النسين لسو على ذا وذا بترك الفعسل فيسه ومسضى فالنصف بالمجاز حر وسمعى

شسريكي استولد وهسو حاحسد فالنصف موقوف يقول الأكبسر وأعطست الكل لدى السشيباني عتاقسه بقعلسه يسوم كسنا والفعسل لم يسدو إلا التسرك بسدا في نسصفه بكسل حسال لهمسا كذا لدى الشان ولكن لا يسرى وهو لدى الأخير يسعى لهما مسلم كاتبه مسلولا، في ثلثني القيمة أو كل البدل وهو لدى الثاني يسعى في الأقل كذا لدى الآخر لكن قد جعل لو كاتب المرتد عبدًا وقبل وكالأصلحاء رآه التساني وكالأصلحاء رآه التساني

سعاية لسدى اليسسار منهما في الكل حال الفقر لا حال الفنى مسات ولا مسال لسه سواه يسعى وهذا مذهب الصدر الأجل مسن ذا وذا بسلا خيسار يحتمل مكان كل بسدل ثلثسي بسدل عنسدهما جاز وقسال يحسل وكسالمريض عسده السشياني

كتاب الكاتب

مكانسب السين وذا بحصمته وأعنقساه ثسم تسأتي فرقتسه وأوجب الآخسر في ذاك الأقسل

أعتسسق والبساقي علسى كتابتسه قد جعمل المسضمون نصف قيمته من قيمة النصف ومن نصف البدل

كتاب الأيمان

في الحنث أن ينو ولا دين به شرط ولم يشرطهما الشياب عبيد عبد فالخلاف مثله

مركب عبد المسرء من مركبه وأول الوحسفين عنسدالنساني وفسصل أعتقست عبيسدي ولسه

كتاب الحدود

ذمية أو دات إسلام زنا ويضربان الحد عند الثان

بها الذي استأمن حدث حُدَّت وهو لا ولا يحسدان لسمدي السشياني

كتاب السرقة

لا رد بعد القطع عند النساني وقدوم السميغ لدى السنيباني هذا ومولاه يقول العين لي والقطع دون السرد عند النساني وقسال بعد العشمان

لو سود المسروق من إنسان ورد مجانسا لسدى النعمسان لو قال محجور سرقت من علي فالقطع والرد لدى النعمان وقلد نفسى كليهسا السثيباني

كتاب الغصب

فالواجب القيمة يوم اختصما وحالبة العقد لدى السشيان

لو غيصب المثلي ثيم انسصرما ويسوم غيصب العين عند الثياني

ككاب الوديعة

عند مساويه فيضاع ما دفيع وسا على الثناني ضمان أبيدا إن شياء والثناني حسال رقيم وبعيد إعتباق ليدى المشيباني ليم يسك قسط عنده مغرميا وأودع المسودع للحسال غسرم هيذا هيو الحكم لدينه فاستبن ليدى الأخيسر وهميا في البيرق

لو أودع المحبور شيئًا فوضع يسخمن الأول إن عتسق بسدا يسخمن الأول بعسد عتقسه وضمنا في الحسال عند الثماني لوضمنا في الحسال عند ثالث مثلهما وحكمه في الأولسين قد علم والكل في الحال لدى الثاني ضمن والكل في الحال لدى الثاني ضمن ويسضمن الأول بعسد العتسق

حياته بومّا له المذبح عدم

قول الأخير فوق ما يحيى الذكي

كتاب الصيد

لو ذبح المجروح حل إن عُلم وأكثر اليسوم لسدى الثان وفي والمستبح المسريء والحلقوم ولسيس في الظاهر من خيلاف وبالثلاث يكتفي الشيخ وعين وشيرطه الحلقوم فيمنا يسروى أن يقطع الحلقوم والمسري والسرط في أكثر كيل مفرد

والودجان عصد معلوم بل ذسح ذاك وهو حيى منافي يعقوب قد يروى كذاك فاعلمن أيضًا ويروى عنه فيه أخرى وودج ليؤكسال السندكي من هذه الأربع عن محمد

كناب البيوع

والخبيز يُستقرض بالوزان والخبيز يُستقرض بالوزان والحيائز بالوزن ونسد الشاني لا رد بالعيب ولا رجوع به وأوجيا نقصان ما كان أكل فيان أبسى يرجع عند الشاني في الحنطة المسلم فيها لو وجد إن قبل الدافع عاد السلم وقيال يعقبوب يسرد إن أبسى فليغسرم وقيال الأخير إن أبسى فليغسرم

والعدد لم يُطلق لدى النعمان ومطلسق كليهمسا السشياني من يمد أكل البعص فاعقل وانتبه وحسوزا رد البواقي بن قسل ويملك السرد لدى لمشياني عيبًا وعيب فيه قبل الرد وجد وإن أبسى فليس شيء يغرم مشل الذي أعطى وبالشرط وفا نقصصانه مسن رأس مال السلم

من قبل نقد بالأقبل حبل لمه ويبطلل التوكيل عنسد الثاني بعدد هسلاك أحدد الاثنسين ولم يجب تحالف كما عرف وفيهمسا في مسذهب السشيباني واختلفا لسم يحلفا في قولم إن رضيى الباثع بالنصف يسرد وقيمة النصف المبيع سلما فإن أبسى البائع ردت قيمتسه فسخ لدى الصدر بالا إشكال بيدح وقبسل القبض فسنح فاقض وقبلسه ولسيس فسسخًا عنسده وزائسدًا بيسع لسدى ابسن الحسسن فسنخ ومسا أجسل أو حسط بطسل باع فعلم العاقسدين شرط ذا وجاء علم المشترى ذاك فقط وذا الأخير مسذهب السشيباني

لوباع شيئًا فاشترى الوكيل له ويفسد البيع لدى السيباني اختلفا في ثمان العبادين فالقول قول المشتري مع الخلف وحلفها في الحسى عنسد الثبياني لوباع نصف العبدشاري كله وخُلف في النصف يعقبوب اعتقد وحلفا عندالأخير فيهمسا ونصفه الباقي إليسه عودتسه إقاله البيع بكل حال وهى لندى يعقبوب بعبد القبض إلا المقصار فهسي بيصع بعصده وهسى بغيسر جسنس ذاك السثمن وهي مما يسمى قبسل والأقس ومسن لبه الحسط مسن السدار إذا وجاء عنه أنه لا يسشترط وقولمه الثماني جمواب الثممان

كتاب الصرف

نفي التساوي صبح والعقيد فيسد

لوحط بعد الصرف شيئًا وهو قد

ني وصـــح ذا وذا لـــدى الـــشيباني كتاب الشفعة

و لا يسصح الحسط عنسد الثساني .

من بعد إشهاد عليه قد وجب عن طلب فعند يعقوب بطل عند الأخير فاحفظ ما قد شرط وكيل ذاك عند قاض يعتبر يلغي وقد صحح في المال وصحح الإقرار عند الحاكم

لا يمطسل السفعة تأخير الطلب ولو مضى مجلس حكم وغفل ولو مضى شهر ولم يطلب سقط لسو سلم السفعة أو بسه أقسر وكسان يعقسوب بكسل حسال ويبطسل التسليم عند الخاتم

كتاب القسمة

باعسان مسن علسو يبساع السسُّفُّل والبساع بالبساع لسدى الثساني وفي

في قسمة الدار بوصف العدل قسول الأخير قوَّما فليعرف

كتاب الدعوى

ما عنده وهو بريد مدنعا
من نحسن ندريه إذا كنا معه
وشارط تعريفه السشياس
فالحكم للسابق مهما أثبنا
وكان يعقوب يرى الكل هدر
فللسذي وقست إن تفسردا
مشل جسواب شيخنا الكبير

لسو قسال إن مسودع إذ يُسدَّعَى كفى السشهود أن يقسول أودعه فسرد في المحتسال عنسد الثسان مسدعيًا إرث وملسك وقتسا وذكسر وقستٍ واحسدٍ لا يعتبسر شم قسضى بالسبق مهما أفسردا روى أبسو حفسص عسن الأخيسر

الوقت والوقتان في الأرث همار وإن بوقت واحد فمسن سكت لمم يعتبر توقيت خصم وحده يشت عند شخنا الكبسر يشت عند شخنا الكبسر وجدو وجدو الثلاثة السشيباني تزوجت بعد اعتداد قد مضى في أي وقت كان عند الأعظم قيل شمهور سنة مذ عقدت إن تسم بعمد وطئم حسولان

لكسن مسا أبسو مسليمان ذكسر والملك فيه السبق أولى إن ثبت إن كسان ذا عنسدهما أو عنسده والولسد الواحسد مسن كثيسر واثنسين لا غيسر بفتسوى الثاني وامسر أة المنعسي بالكسذب إذا فولسدت فهسو مسن المقسدم كذالمدى يعقوب مهما ولمدت وهسو مسن الشاني لدى الشيباني

كتاب الإقرار

مكانسب عليسه غسرم فاسسمع بقول يسسقط بسالعجز ويبقسى الثساني وقيس كتاب الوكالة

وكيلمه وازداد سمعر المسشترى حتى ممضى المدة جماز وثبست ولمم يجمز كليهمما المشيباني

بقولسه افتضيضتها بالأصبع

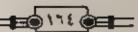
وقبل حكم أسقط المشيباني

لسوبساع عبسدًا بالخيسار بكسذا ثم أجساز العقد همذا أو سكت ومالم يجز غير سكوت الثاني

كتاب الكفالة

عبد وفي المجلس مولاه أبسى ويؤخد الكفيسل مسن مسولاه

لو قامت الحجمة بالقذف على بحسيس هسذا العبسد في فتسواه



وعتبه يعقبوب مسن العبسد أخسد ومنهمسا عنسد الأخيسر حينئسة كتاب الإكراد

لو قال ألق النفس من رأس الجبل أو أنا أرديك بسيفي ففعس فهو على عاقلة المكلف وعند بعقوب على المخوف وأوجب الفتل الأخير فاعرف

كتاب الصلح

إذا مناظهر الواحد حيرًا وبدا ي بقيمة الحير رقيقًا منع ذا د إسبى تمام أرشيه من نقد كتاب الوهق

عبدان في صلح دم العمد إذا فالعبد كل الحق والثاني فضى وأوجب الأخيس عين العبد

بمثلها والقبمة الناعسفرة وتلك رهن فاحفظوا مقالته غرَّمه يعقبوب في قباسه مسك بالدين رهن لدينه ممسك بالدين عند الأخير افتك جبرًا إن نكل بجملة السدين وبسين فكه قيمته يسزداد سهما فانكسر عليسه وهني السرهن في قيمته يجعله يعقبوب في غرامته

مسرتهن قلبّ السوزن عسشرة
يغسرم بعسد الانكسسار قيمته
وقيمسة الخمسسة من أسداسه
وقسال هذا منع سندس العين
وإن يكن نقصان سندس أو أقبل
وإن يسرد خُيسر بسين تركسه
رهن بعشر يوازن اثني عشر
فخمسة الأسنداس من قيمته
وقسدر وزن دينه من قيمته

عند الأحير افتك جبرًا إن نكل خمسة أسداس وبسين فكسه

وإن يكن مقسصان سهم أو أقسل وإن يسرد خيسر بسين تركسه

كتاب الديات

قيل يسرد المشتري أو يمسضي وفيهمسا تلسك كسنذا السشيباني في المشتري يقتل قبل القبض وقيمة إن رد عند الثان

كتاب الوصايا

وبيسع عبسد مسن فسلان بكسذا فإنسه بقسسم بسالاثني عسشر وبيسبع باقيسه لسذا بخسصته ووارثموه لهمم الثمانيم لمه وثلثان لهمم فمسيعلمن بالكسل منسه الثلسث والثلثسان لمن له أوصى لدى ابن الحسن وخمسة الأسداس بيعست فافهم ولهم يطأهها وبسلا شسرح يمسر في قولم المهر وميراث النسسا عنسدهما قسد بطسلا في القسدر فيمنا سنعى العبندوغيسر مناسبعي وربعه وإرثهها في السسائر

أوصي بكل المال إنسان لذا وماليه ميال سيوى العبيد ذكير يجعمل سمهم منه في وصميته شم لمدن أوصى ثبلاث صبافيه فنصف سدس العبد والربيع الثمن وبيسع كسل العبسد عنسد الثساني وسيدس ذا العبيد وسيدس التثمن والإرث ثلثها ثمهن العبهد اعلهم لو نبال أنبت طبالق أو هبو حبر في النصف بسعى العبد قالوا ولها ونسصف ميسرات وريسع المهسر لكسن لدا يعقبوب ما وراء ذا كذاك نصف المهر عند الآخر

أو عامرٍ فهي لدى المشيخ هدر والمسوارثين خيسسر المسشيباني

لسو قسال وحسيت بثلثسي لعمسر أو عـ وأخسسذ بالسسمسلح عنسد اللساني والسـ كتاب القرائض

مسن البنسين مسع وارث معسه وحسمة ابنسين لسدى السشيان

يوقسف الحمسل نسصيب أربعه وحسصة ابسن في جسواب الثساني

باب

مخالفًا أصحابه فيمسا ذكر وثانيًـــا مفتـــنح الإمـــم وأصبع للمسح مدت صح هو فهروطهر جملة الأشياء فحرمية الكيل يقسوي وصيفه يعساد مسسح الخسف لاءلاثنسين أيسن بمدا وكسم بمدا فهمو حمدث يمسسح مقدار صحيح الطهر والارتسبداد نسساقص النسيمم إذا رأى المساء مسضى وتممسا لمسن لبه سبؤر الحمسار فساعلم لا يوجب الوضوء بالإلزام شميء وشمفع بالثلاث يخمنم

الجوابسات التسي قسال زفسر قسد فامست السصلاة للقيام والكعب والمرفق ليسافي الوضو ولسو توضأ طساهر بمساء وروث مسايؤكسل فيسه خفسه وبعسد نسزع أحسد المسوقين ومنا بندا من بندن من الخبث ولابسس الخيف بطهمر العيذر والأرض لا تطهر باليبس اعلم والمتوضيع خليف مين تيمما وباطسل تقسدم التسيمم وضحكة في موضع المسلام وفي التـــزام ركعــة لا يلــزم

حيفة النسساء فيمسا افتتحست لغير ذي العذر بسلا قصصور يجسوز أيسضا فتأمسل تسدري لا يوجب الأصل ولا إيفاءه ليس شرط بيصحة اقتسداء صبيلاته تفسيسد بالقيسياس وعنده المظنون يقضي لونقض في حاليمة الغميروب والطلموع عند المروال أو إذا غابست فسسد وحسين عساد راكبسا أدى بطسل لم يقعمد الإمام فماعلم واستبن لم بقس أن يسومئ بسالرأس كسذا مجيوز للقيائم المسأموم بعد انتصاب الأصل جاز ما صنع لمسركعتين فعليسمه الأربسم شهرًا ونسص الفيصل غيسر ثابيت فالعسصر بالظهر وكسان يسدري في قولسمه يعسماد دون العسمر لسم يجسز المغسرب حسال السذكر

وهبوإذا استحلف أنثي صبلحت وجيائز إمامية المعيذور كفذا البنساء بعسد فسوت العسذر ونسذره النفسل بسلا قسراءه وقصصاء إمامه النسساء وهسي إذا حاذته بالأسساس ترتيب أفعال البصلاة ثبد فبرض والنفسل لا يلسزم بالسشروع ولموتبلا عنبد الطلبوع أو سبجد ولبو تلاهبا راكبتنا ثبيم نزلست ويقعمد اللاحسق للأولسي وإن ويلزم الإيماء بالقلحب إذا والافتسداء بالإمسام المسومي من اقتدى عند الركبوع وركسع وإن بسسافر حسين لا يتسسع ويلزم النرتيب في الفوائست ومن يمملي الظهر لا بالظهر وظنمه يجسري فقسرض الظهسر ثم أعماد الظهر دون العمصر

بالفرض لاينفي الوجوب فاعلما إقامسة لسشوكة فقسد تسورا للظهر في المصمر أتصم أربعًا ثــــم أقــــام فليبتم نفيسه ثهم أتسى منه فهساد معتسرض فهو ابتداء لا قضاء المنتقض يلحقه لهم بجزئه بسل فسسا لفرضه وجوبه لايمنع فوطؤهما لزوجهما لميس بحمل يبطل لاحين الخروج قدحصل في الغد حيض لم يكن فيه قيضا ففرضه الظهر الندي تقدمه ظهـــرًا فبعـــد فوتهــا إعادتــه إن نفسروا قبسل قعسودهم معسه يحيل أن تغيسله منا اعتبدت مين المجوسية والمرتسلة وحسشبهة فابتليسيت بعدتسه فالا يحال غسسله لزوجت ومقتسدي كبسر خمسسا يتبسع

وجهسل مسن في دار حسرب أمسلما محاصبرون حبصن كفيار تبووا ولاحسق مسسافر قسند رجعسا مسافر في العنصر غابنت شمسه ومن يصلي النفل خلف مفترض ئىم اقتدى ينوي قضاء سا رفيض والمقتسدي يركسع ثسم المقتسدا والحيض حين الوقبت لايتسع وفي انقطاع الحيض ما لم تغتسل وطهر ذي العذر إذا الوقت دخل لسو أوجيست نفسلًا غسدًا تسم بسدا ولسو أتسى الجمعة منن لا تلزمه وإن يسؤد مسن عليسه جمعتسه ولا يجسوز للإمسام الجمعسه ويعندمنوت المزوج مهمنا ارتبدت وعكبسه الإمبيلام حيال العيدة وإن يمت عن وطء أخت زوجته وانقسضت العسدة بعسد منيتسه وغسسل أم الولسة المسولي يسسع

كتاب الزكاة

وتلسرم الركساة في السصغار وإن يبسع سسائمة بمثلها وتلسزم الزكساة في المجحسود وألب مهسر قبضت وحالت وإن مسضت لمسائتين حقسب والمسال لا يسقط عنه واجبه ودهعه الزبوف عسن جيساد وإن يكن ذو المسائتين عجسلا ولو اعمار أرضه مسن مسلم ويحفظ التعيسين في النسذور

بقدد مسايلسزم في الكبسار لسم بنقطع بسذاك حكم حولها والغسصب والآبسق والمفقدود ونسصفت زكاة نسصف زائست فخمسة لكسل حبول تجب لمو كان لا بالحكم عاد واهبه والعكس بالقيمة لا الأعسداد زكاة ألف لم يجز ما استفضلا للبزرع فالعشر على المسلم للبرع والسدرهم والفقسر

كتاب الصوم

وواطئ كف إذا الفجر طلع وصوم شهر النصوم لا بالنية ليونوي في مسرض أو في سفر ويسقط التكفير لو سوفر به وفي إستاع النهيء في أستانه ونائم في حلقه الماء بسصب وفطر عبد بيسع بالخيسار وناذر السصلاة في مسأوى إذا

أو ذهب النسيان فالصوم انقطع يحصل للممسك للعينيسة باليوم صوم شهره لم يعتبسر كرمًا عقيب الفطر عمدًا فأنتبه فطر وإن قسل علسى لسسانه في الأخساد والقضاء ما وجب على الذي له الخيار جاري أقسام في الأدون لا يجزئسه ذا

صام ولما يعتكف فلا قسطا يبدأ قبل الفجر دون المغرب وناذر اعتكاف ومسضان إذا وفي اعتكاف في الئلاث الموجب

كتاب العج

جازكه العصر يجمع فاعلما ويسوم تعريسف ويسوم تسضحية ويسوم حسادي عسشر وتاسسع نفسلًا بسؤدى ثانيًا واستأنفه لا نسصف صداع مدع صدع يلزم وضمنا جسزاؤه بفعلم علىي السذى أتلفسه بقيمتسه بلا يدين قده قدوجها لقادر الإطعام والإبساء فالرد لا التحليل فيما قداشترى ليس له تحليلها إن علمه فحللــــت وكـــان ذا في النفـــل فعمسرة تلسيزم في إتمامها فالسدم فيسه صارحقا ملزما وبالفيساد والقيضاء ثانيا يلسزم فيسبه دمسان فساعلمن

ومسن يسصلي الظهسر ثسم يحرمسا ويخطسب الإمسام يسوم الترويسة وعنسدنا يخطسب يسوم السسابع وإن توسسط فرضسى المزدلفسة وقسص أظفسار نسلات فيسه دم ومحسرم يقتسل صيد مثله لسم يرجسع السصائد في مغبت ومنكبان يجعلان في القبا ولا يجسوز السصوم في الجسزاء إذا اشترى محرمه ومسادرا وهكسذا نكاحسه بمحرمسه لسو أحرمست بغيسر إذن البعسل ثهم تحهج ههذه مهن عامهها فلوجاوز الميقبات لم أحرمنا لسم يرتفسع بعسوده ملبيسا وهسو إذا جساوزه ثسم قسرن

فمنا يحنج العنام إستقاط البندم ومسن أتسى مكسة غيسر محسرم فسلا يجسوز الهسدي دون القسيم لبوقتيل الحيلال صيدالحيرم قيمتم علسي النمسام فساعقلوا في قتله المصيد الذي لا يؤكل قدعرفت وأوجسوا فيعدما والهدي والإطعام والبصوم كما وهمو حملال فجمزاء يلتسزم وأن مبن دل على صيد الحسرم في الحل صيدًا لهم يكن عليه دم وإن رمى الحالال وهو في الحرم وباطيل إيسصاؤه بحجنسه لوصار أهل الحج عند ميتته قردولا فيل جرزاء فساعقلا ومساعلسي قاتسل خنزيسر ولا

كتاب النكاح

لو نال زوج المسرأة المعتدة فكذبنه في السذي كان ادعى وقال دعد الغيبة المنقطة ومبطل عود الولي الأقسرب وأن يكن أبو المعفير قد ضمن وأخذت من ماله لم يرجع والقول قول زوج بكر أدعى كذك إن لم يدخل الدار غدا واختلفا من بعد ما لوقت انقضى

قد أخبر تنسي بانقصفاء العدة للسم يتروج أختها أو أربعًا أن لا يكونوا عارفين موضعه أن لا يكونوا عارفين موضعه ما عقد الأبعد للتغييب عنه لها المهر ومات أو دفن بيذاك في مسهم السصغير فامسمع ولسي مسن بعد البلوغ جنا مسكونها لا تولها رددت ذا فأتت حر إن يقال للعبد فالعنق مضى فالقول قول العبد والعنق مضى

إن عقـــدا بغيـــر شــاهدين كمسا إدا تعاقبا فاستمعا ويحمسل العقسد علسي السصلاح ووقعست قبسل السدخول طلقتمه يجبوز قبسل السرد حكشنا أورضا ينفسد لا إعتساق هسذا البعسل لا يأخذ القيمة جبرًا فاعلمن بقهاء بمهر المثل لا بالعشر رهن الصداق غرمت فالنصف لك يوجب تبليسغ المصداق كملا بنمسى مهسر وجسب المنفسي بسه بسرد فساحفظوا واجتهساوا عتسق فسلا ينمسد ذاك بسل بطسل لا يملك السوطء فأبسضًا يبطل وإن تقسع في ملسك أنشسى فكسذا لسم يثبست الخيسار والمطالب تسزوج الأربسع فساحفظ واجهسه إلى تسلاث حجيج أتباع بالا دخرول قساطع للعلق

وفامسسد نكسساح ذميسين وهسى تبسين إن همسا ارتسدا معسا ويبطسل التوقيست في النكساح وعبسد مهسر قبسضته زوجتسه فعتسق كسل منهمسا نسصف ذا وعنسدنا إعتاقها في الكيل وللسذي تمهسر ثسوب السدين أن وإن يسسم خمسسة في المهسر ومسن يطلق قبسل وطء فهلسك والخلف في شرط الطلاق تلك لآ حربيسة ينكحهسا حربسي والمهسر بالعيسب اليسسير يوجسد لسو نكحست بغيسر إذن فحسصل وإن يرثها أو شمراها رجمل معنسدنا بجسوز إن أجساز ذا لسو أعتقست منكوحية مكاتبية ومسسانع عسسلة أم الولسسد وتتبست الحرمسة بالرضاع نكساح معتدتسيه والفرقسية

وبرهنت لأجل إنفاق قبل تومر لا بالأخذ من آمانة بوا سالزوج عليه النفقة أولى لإمساك الصغير فاكتب وإنما مسشكلة بينهما لو ادعت نكاح زوح مرتحل وامسرأه الغائسب باستدانة لسو أن مبولى الأمة المطلقة وإنما الخالسة مسن أم الأب وفي متاع البيت مهما اختبصما شم لكل أخذما يسطح له

كتاب الطلاق

تسوط، بسشهر في الطلاق فاعلما فرجعة الأزواج نبقسى وتخسل رجعية فالسشرع قسد أطلقها بعسده سطبي عسدة الممسات مشه وإن لم يعتسرف بالانقسضا بقوله ثنتسين صمح واسستوى كسسائر الألفاظ فيسه السواردة بالبائن النساجز فيسر ملحقة بالبائن النساجز فيسر ملحقة والعسضو منها قابسل الطلاق والعسضو منها قابسل الطلاق من مهرها العين التي قد اقتضت لزوجها نصف الذي قد سلمت

سنة من ليست تحيض بعدما وفي انقطاع الحيض ما لم تغنسل ليوسافر الروج بمن طلقها ليوسافر الروج بمن طلقها ليصف حول لم يكن نسبة ذا وان يقسل أنست حسرام ونسوى وبائن قولك أنست واحدة وواصف الإبانسة المعلقسة وواصف الطلاق حين أوقعه لا يبطل التعليق بالإطلاق ليوهبت لزوجها ما قبضت فطلقت قبل الدخول غرمت

والحكم فيما وهبت قبل اقبصا في مهرها ا ولا يستصح في تسسلات السسنة نيتسسه وا وفي متي مسالسم أطلسق لسو ذكس تعلبسق طلاً فأوقع الواحد وصلًا لم يبر

في مهرها البدين وفي العين كذا نيته وقصوعهن جمله تعليق طلقات ثلاث واستمر

بالبائن التأخير غير ملحق بمستند لا مقتصر في ساعتي في صل بهدا لاحن قيسال السدخول واحد لا ضعفا لا يسدخل الحدان في المحدود نبوى به المضرب ثلثا فاستبن نبوى به المضرب ثلثا فاستبن لما ينو شيئا كان للتعديد وعكسه إذ ذاك فسرد لا العدد وم عيئسا ولكنا نسسينا قسوم عيئسا ولكنا نسسينا قسوم بالفعيل من غيرهما في صحنه بالفعيل من غيرهما في صحنه بالفعيل من غيرهما في صحنه

وعنده إبانة المعلقة وطلقة قبل قدوم مبن ذكر وطلقة قبل قدوم مبن ذكر وأطول العرسين عمرًا طالق وذكر طلبقة ونصفا وخد ذكر غيابتي معدود وطالق ثنتين في ثنتين إن وكس يسوم طالق أنست إذا وما كذا أنت كذا اليوم وغد ونحسن قلنا غيد واليوم وغد ليو شهدا طلبق بعض هيؤلا ليو علق الزوج طلاق زوجته ليو علق الزوج طلاق زوجته

كان قرارًا نعليه في علته

نقيمة العبد عليها حصلت لا ثلثه في حالهة اعستلال كهذا فشاءت طلقت فاحكما طلقها بعبد فقبلت والاختلاع من جميع المسال وإن يقسل إن شسئتما فأنتما

إن قدال في المجلسس للتوقيست فسسد الأول فالثداني فسسد لا يقتصفي بالمجلس التوقيتا وقطع أذنسين لما قد نقصما كان تمام مسدة إلسى الأدا يومّا فذا ختم وكنت مؤليا هل يسقط الإيلاء وطء البعض لا إيلاؤه بعد ثلاث فاسمع ثيرات تفكسر تفقسه بعد التيمان منهما فد انفيضا

وطالق أنست غددًا إن شِسيتِ لمو خيرت في يومها وبعد ضد لمو قبال طالق زوجتي إن شبثت ويدسما التكفيسر جَسبٌ وخِسسا والفسيء للمحسرم بالقول إذا ولي ذكسرت سنة مستثنيا لموقال لا أقرب إحدى هؤلا من قال لا أقرب إحدى هؤلا لا يبطل الأربع لا يبطل الإيسلاء إن بانست به وتثبت الفرقة من غيسر قبضا وتثبت الفرقة من غيسر قبضا

كتاب العناق

لو شهدا أعتق بعسض هولا والعتق لو علق بالنسسري وباطسل للرجسل المخاطسب ولو جنسى مكاتسب مسرارًا ومناجني مكاتب فهو خطا

عينًا ولكنا نسسينا قسبلا صح وكان العتق فيمن يشري إعتاقه ابن عبده المكاتسب تكسررت قيمسة تكسرار، يؤخذ بعد العجز من غير قضا

لايؤمر المولى بدفع أو فدا

كتابسه فالقتسل يمسضي عقسده بسدار حسرب فهسو مشسل ميتتسه

وارث مرتد يسولي عبده مكاتب ملحق بعدد ردتم

1V1

في قولنا حتى يقال قد تلف فأنت حسر فهو تدبير لدا ولا يجوز فيه بيع وشرا عليه بالقيمة حسين يسلم ما لم يسلم ما به يطالب حسى يسؤدي للعساق ووقسف لسو قسال إن مسات فسلان أو أنسا كفا جسواب قبل مسوتي بكفا مسلابر السذي حسين يحكم

كتاب المكاتب

ولو قصضى في فاسد المكاتب وذاك فسوق قيمسة المحسل كاتسب عبدين على أن يحرزا رد إلسى السرق فسأدا واحسد

للعتق ما شارط فيه صاحه كان سه استرداد ذاك الفضل إن أدياعتقا ومهماعجزا نصفة فذاك للعتاق واجد

كتاب الأيمان

م يقل بالله لسيس باليمين فاعقل بكسندا لسيس عسن الآمسر إن أعتل ذا أسيس عسن الآمسر إن أعتل ذا أيمان ليس عن الجمع ولا الواحدان نعشره صاعًا عن الحلفين فهو أهدره محمد وصاحباه جسوزا عسن مفسرد ينعقد فيه يمين الناس فاحفظ واجتهد حلف إلا بقسبض وقبلول فساعرف فافهم راشد والقبض شرط الحنث فافهم راشد

وقوله أشهد ما لهم يقسل وقوله اعتقه عنه بكسذا ومعتمل الرقساب عسن أيمسان من يعط كل واحد من عشره وعنهما جساز لهدى محمد والمستحيل عسادة لا ينعقب ولا يكسون هبة في الحليف وفي المشراء لهو شراه فاسد

كتاب الحدود

شمهادة الرجسال والنسسوان تسرد إن قامست علسي الإحسصان من بعدرجم لم يحدوا فاسمعوا والمشاهدون بالزنسا لمو رجعموا وشاهد قسل القيصاء ليو رجيع يحدد وحدده جدزاء ما صنع في الغسرم مهمسا رجعسوا سسيان وهمم ممع المشهود بالإحمصان في موضع الفعل فهم قد قذفوا وشباهدوا زئبا متبي مبا اختلفوا وقمال قمد ظننست حِملًا يمضرب ولوزنا في ملك أم أو أب لم يك لابن الابن حتى الطلب والابس لبو سناهل في قندف الأب حدكما لموكان بالقذف نطق وإن يقبل لقباذف لقبد صبدق

كتاب السرقة

ومسن أقسر بالرنسا والسسرقة تقادمًسا رد كقسول الفسسقة وليس يستوفي بدعوى المودع قطع يسد السسارق فاحفظه وع وليورمي المداخل ثوبًا وأخذ بعد الخروج لم يجب قطع وجذ

كتاب الوديعة والعارية

عند سوال الأجنبي يسضمن مؤقتسا بسضامن إذا رجسع شيء موضع وعداد فالغرم سقط لسو جحد الأمانية المسؤتمن ومالمعيسر للبنياء لسو دفيع والمستعير لبو تعدى ما شسرط

كتاب الشركة

يفسسد إذ في العمسل اخستلاف والخلسط شرط في اتحساد قسائم قسالا يسأن السربح نسصفان فسلا يفسسده والعمسلان هكسفا

لو شارك الحياط والإسكاف كسذا السدنانير مسع السدراهم لو كان رأس المال أثلاثًا وقد وشرط ثلث الربح والمال سوا

كتاب الصيد

على ارتداف لم يحل فاسمعا مالكمه دون المذي قمد التحمق أصماب صميدًا لم يحمل أكلمه

لسو رميسا صسيدًا معّسا فوقعسا وعنسدنا حسل فكسان مسن سسبق ولسو رمسي السذئب ولكسن نسصله

كتاب الأضحية

ولو بشاة الغصب ضحى ودفع قيمته لم يجرئه ما قمد صنع كتاب الهبة

جاز وإن شاع وإن له بقبض إذا استحق النصف مما ثوبًة ما بقي الآن وإلا لهم بعد تناول الكل بمد قد أطلف رجوع للواهب فيد قسبلا أن السذى وهبته بحاله وإن يهب شيء بشرط العنوض ويرجع الواهب في نصف الهبة وعندنا في الكل عاد إن يسرد وإن يقل منالي وملكي صدقه لو قنال عندي من العبد ولا وكسذب الواهب في مقالسه

كتاب البيوع

أو بيض طير لم بجز بل فسدا والجوز لو أسلم فيمه عمددا بعمد المدخول فالضمماد مسا انعمدم لو أخرج الخيار عن عقد السلم قبسل المشلاث لسيس دفسع المفسد وقال إسقاط الخيار الأبدى حل فقد جاء الفساد فاعلمها لبو عبدم المنسلم فينه بعبد منا بعدد افتراق ثم يستبدل ثمم ودرهم زيسف يسرد في السسلم ولمم يعمد إلسي الجمواز فسادره فإنهه منستقض بقسادره مكسان رأس مالسه الغيسر يحسل ولسو أقسال سسلما تسم قبسل لغمو ولفط البيع أيمضا فافهم ورهشه بسرأس مسال السسلم تخيالف لا قبول مين قبال الأقبل وفي اختلاف القول في قدر الأجل لم يثبت المشروط والعقد فسد ليوشرطا خيبار غيسر مسن عقبد فقدان فعضل الزيت جاز فافهم والزبت بالزيتون ما لم يعلم زيادة الزيت تأمسل تفهسم وعنساننا يفسساد مساالسم يعلسم عنهد ازديهاد وانتقهاض واستوا والصرف في السيف المحلى هكدا حــق الوكيــل بالــشراء فــاعلمن ولبس إمساك المبيع بالثمن

وهو بذاك ضامن لا مؤتمن

لوباع مسدين فكان واحد مسديرًا ففي الجميسع فاسسد وهكذا المكاتب المعاقد

لوقال إن مر الثلاث فالبدل لم أتسسلمه فسلا بيسع بطسل

والأجــل المجهـول في البيــع إذا والتسوب مسن رؤيتمه أن ينسشرا ومسشتري النسين يسبرد واحسدا ومستشترى بنفسسه تعيبسا وبيعسه بسشرطه التبسري لوباع نصف المشترى ثم وجد لو ساع بالفسضة ثسم بالأقسل وإن يقسع مسن أمسة زناهسا لو اشتري من حيضها مرتفع ولو أعياد الجينس إذ نبال البثمن عسين بعسين شسرط التخيسر مبتاع خمر قبل قبض أسلما وإن يسسم الهسروي في السشرا ولا يحسوز بيسع دار بسالطرق

أسقط له يرقع فساد العقددا والمدار أن يمدخلها فيطسرا بالعيب قبيل القبض فافهم راشدا ما لم يسين لم يسرابح فاكتب من كل عيب لا يجوز فادري عيبًا فبالنقص رجوعًا لو قصد من ذهب يبتاع قبل النقد حل كان على سيدها استراها فهب بهيا حيولين لا يستمتع من الزينوف جناز هنذا فناعلمن في واحد فهو عليه يقتصر تخللت لسم يملك التسلما ويبد بلخيا بجسز وخيسرا فالحق فيها شامل أهل الأفن

كتاب الصرف

تسصارفا واستقرضا فأديا فيان هذا لا يجوز فادريا كفا استحق ما قد أعطبا فاستبدلا من قبدل أن يوليا صادف دينار بعشر يجعمل هذا قسصاص ماعليه يبطن وإن يبع شيئًا بنصف درهم فلسًا ولم يعدده ذكرًا يحسرم قمضاء من يغسرم حلسي يقمض علمي امسرئ مستهلك السدراهم

وببطل الفرقة قبل القبض وباطلل تأجيسل غسرم لازم

كتاب الشفعة

وليس للدينار حكم الدرهم بيتان في مصرين بيعا جملة والسد تكفي حجمة الجسوار لو الستري للابن دارًا ما احتوى

في تركبه الشفعة فكر تفهم يجوز أخذ واحد بالمشفعة لسشفعة تسدفع بالإنكسار لنفسه بسشفعة حسال السمبا

كتاب الأجارات

وما ححنت يد الأجير المشترك لو قال خطه اليوم والأجر كذا كمناك مهما اختلف الفعلان لمو كسر الجمال في الطريق غرمسه قيمته محمولا وعندنا المالك إن لم يرض ذا لو اكترى البغال نحو موضع لمو اكترى البغال نحو موضع لمو قال عشر أجره إلى كذا وبرهنا فللتمام الأجسر ولوعدا مستأجر عما شرط ولوعدا مستأجر عما شرط

فليس فيه مغرم ما فيه شمك فالنصف أو في الغد خطت فسدا واختليف الأجسران بفيسدان بالعمد ما يحمله في المشوق وأجر بعيض الحمل أن يرولا فغيسر محمول وأجر الحمل لا فيالأجر لا يطلب ما لم يرجع مات فقسط الحي أيضًا فاسد وقال ذاك العشر أجر نسصف ذا خميس وعشر لا إتمام العشر في موضع وعناد فيالغرم مسقط

وحامسل الطمسام بسالأجر إلسى زيسسد إذا ردلسه الأجسر بلسى كتاب الشهادات

وشساهدا بيسع متى اختلف في وقتسه أو المكسان صسرانا وليس يكفي للقبول فاشعروا ثلاثة مسن الحسدود تسذكر لو ادعى المسلم والذمي ما قسد ولسدت جاريسة بينهما

تساويا ولا أخص المسلما

كتاب الدعوي

والأب والابسن كسذاك ادعيسا لسو ولسدت ثلاثسة في أبطسن ويسدعي الأكبسر مولاهسا اسستقر

ف الأب لا يختص بل تساويا جارية من غير زوج بسبن على الجميع لا خصوص من دكر

كتاب الإقرار

له على الألف بسل الألفان المسر بالسدين لأجبية المسل ذا الإقسرار بالمنية مضارب قد قال نصف ما معي وذاك قسال الكسل بالكمسال وواحد قسال الكسل بالكمسال لوقال ما عندي تراث عن أبي فقال ما عندي تراث عن أبي فقال إن الإبن لا أنست استرد

تلسك هسي السئلاث لا الثنسان في مسرض و حَسدَثُثُ زوجبِ في مسرض و حَسدَثُثُ زوجبِ كهبسة الأمرسوال والوصية ربح ونصف رأس مال المدعي مسالي فسالقول لسرب المسأل قال معني نصف ينصح في القيفا لني ولنذا وهنو أخني في النسب منه جميع المال لا النصف فقل

ما قال لا بال جيد ديني ذا فقال بال غرامية أو قسرض لوقال لا بال لفالان أبطليه منسطلا مبرهنسا دفعته للفتح بال للفصل بال للبث يكفيه ثلث منه يعطي الأولا ويبطسل الإقسرار بسالزيف إذا كنذاك أليف ثمنًا عبن عبرض كسذاك في إقسراره بسالألف لسه لوقال هنذا لسك منه اتبعته لوقال أوصى مورثي بالثلث كسان لكسل واحسد ثلسث ولا

كتاب الوكالة

وكل من في مجلس القاضي أقر عل وإن يوكسل بالخسصام مثنسى فم وليس للوكيل بعض مناظهر من وكيل عقد وكسل العيسر فعسل بح لسم الوكيسل بسشراء العسين مخ وعندنا جاز على من وكله إن ومن يوكسل بسشراء فاشترى بالك لوقال بع في السوق هذا ففعل في و وكل من يؤمر بفعيل لوفعيل و

على السذي وكله لا يعتبسر فما لهذي بسدون ذاك دعسوى من بعد ما خاصم خصمًا معتبر بحسضرة الأول ما قال بطلل مخسالف بالفمسل في عقدين إن له يخاصمه إلى أن كمله بالكيل أو بالوزن دينًا حاز ذا في داره العقد السذي قال بطلل وخالف الأمر إلى خير بطلل وخالف الأمر إلى خير بطلل

كتاب الكفالة

وبعد نيل العتق ما قال فعل إن ضمن المسولي

عبد عبن السيد بالألف كفل عباد علي المسولي قيد أدى باأمره وشهدوا إذ قسال لا قماله العدود على المطلوب وعجمل الموارث هذا حين حل وإن يقسل كفلست لبي عنسه كسدا فطولسسب الكفيسسل للوجسسوب والدين لو حمل بموت من كفل

عاد على الأصل به قبل الأجل

كتاب الحوالة

فحكمها كالحكم في الكفاك حوالة المبتاع فيه بالسلا أحسل للمحتال دون الغرما

والأصـــل لا يبـــرأ بالحوالـــة والمـشتري بالعبـب لــو ردَّ بطــل وبعــد مــا مــات المحيــل كــان مــا

كتاب الرهن

فرد قدر الدين في السرع يحب فطلقت وهو بها ما استمتعا وعندنا المسردود حق من نقد وفاسد ما زاده فيما رهن فجعلمه بعسوده لا يبطل

ويعد إبراء إذا السرهن عطب مسن يسوف مهسر غيسره تطوعما ونسصف ذا المهسر إذا النزوج يسرد وهكذا السرد بعبسب في المشمن يسأبق رهسن وبسدين يجعسل

كتاب المضارب

في نوع دا وقدال قد عممت لي وعنسدنا صدق دا لا صداحه لسصاحب المدال لغي المخاطبة ضاع لدى الثاني ولم يعمر ضمن لو قال رب المال قد قلت أعمل صدق رب المال لا منضاربه منضارب بناع من المنضاربة منضارب ضارب وهنو منا أذن

لوسلم المضارب المال إلى ذي المال كي يعمل فالعقد انتهى كتاب الإكراء

وقوله قتلني لا ينفي القيود بقتله وفي زنسا المكسره حسد كتاب المأذون

لا يستمل الأنواع باستجماع رآه يساع واشترى إذنا بسنا وهي إذا ما استولدت لم بتححر لنم أجاز لسم يستم بسل لغا من صدقات أو هبات أو ولد وكان أيضًا فيه دين بأجل المؤجلا يمسك حتى الأجل المؤجلا

والإدن في نسوع مسن الأنسواع وماسكوت سيد العبد إذا وإذنه للعبد شهدا يقتسصر وفي السعبا لو يساع ثسم بلغا ما لغريم العبد أخذ ما وجد لو بيع مأذون بدين كان حل فعجل الخسمان والسيد لا

كتاب الديات

لو ذهب العقل بستبح فغرم ولو جرى الماء بمقتول حكم وصبح قتل العمد حال العلة ولو عفى ابن وأخو العافي جهل أجازه الجاني اختيار للفدا وسيد الجاني إذا أقسر بسه لو علق العتق بقتل العبد

للسنفس ف الأرش به أيسضًا لسزم به على أدنى القسرى إذا علم في قدر ثلث المال لا في الجملة فطالب القاتسل بالقتسل تتسل والرهن والعرض على البيع كذا لغيسره فهسو اختيسار فانتيسه زيسدًا فجاء القتسل لا بالعمسد

مكاتب قد قتل اثنين وما كان قيضا القاضي لمن تقدما كان عليه قيمتان فاعلما كان في المدرين فالهما كتاب الوصايا

أوصى بثلث تلك الثلبة فهلك الثلثان مه جملة أعطى ثلث ما بقى لا كله

لسو أقسر بالسدين لأجنبية في مسرض وحسد ثت زوجيًه يبطسل ذا الإقسرار بالمنبسة لهبسة الأمسوال والوصسية كتاب الفرائض

ولو محاباة وعند جمعا والأب إن يسشري مال الولد من مات عن ثلاثة من الولد فاقتسموها فادعى الثلث بشر أعطاه مما ناله بالإرث وجد وإن يكن للميت ابنان وجد ويستحق مسع معتقيسه وقال لو أوصى إليه رجل وبعده يقبل فهو يبطلل وبعده يقبل فهو يبطلل

في السعة م ف الأول أولى فاسمعا لنفسسه بغير حسين يفسد وحن ألوف درهم بذا العدد وصية وواحد به أقدر ثلاثة الأخماس دون الثلث من المقر النصف لا الثلث فقد باسم المسوالي معتقو أبيه وقسال لافي وجهه لا أقبد وليس شرطًا فيه قاض يعزل فقلت في حياته لا أقبط وبأنساء هدذا بهذا يكمسل وللرسسول أفسضل السسلام في سنة المثلاث والخمسمائه

ولو بناث لك أوصى رجل وبعدما مات قبلت يبطل والحمسد لله على التمسام وتسم هذا الباب يسوم الترويسه

باب

ومياسه قسال وقلنسا ضبيده تثليثها لمارووا في بابها والأنه نهصفين ثلاثها فهاعلم وانسو الوخسوء يعتبسر ورتسب والمسنة التثليث في كسل المحسل والقسول باستتباعها لايسصلح وهكينا ميس النيسا للعبيث ولا إذا قهقه في الصصلاة همسو ونساقض في سسائر الأركسان ليس لكلل الوقست بالممتسد والاغتمسال واجمب كيمف خسرج عليى النجاسيات مين المصعود نجاسمة فيهسا ويسسيره تتبسع في ذاك كلسب لحسديث قسد بلسغ

فتساوى المسشافعي وحسده يسن في الأحجار يستنجى بها ويؤخسذ المساء بكسف للفسم وسيبنة غييسالهما للحنيسب وفرض مسح الرأس قطر أو أقبل والأذن بالمساء الجديسد يمسسح ومسه الفرجين بالكف حمدث وليس في غير السبيلين وضعوء وفي المنسام قاعسدًا قسولان وطهبر ذي العسذر لقسرض فسرد المنسي طساهر بسلا حسرج والمساء لا يستجس يسالورود والقلتان هكذا لسويقسع ويغسل الإناء سبعًا إن ولسغ

إذا غيسلت ميرة فقسد طهر وكالرجيع خرو كلل الطيسر فهو طهور جملة الأشساء والنمسل قيسه والسدين والأخطب والمشعر أيسمها تجسس حسرام وبيمسه بعسد بسلا مسساغ قد هلكت قبل اشتداد القشر ولاصبالاة مسع أدنسي خبست ثهم عفت آثارها إذ يبست والحيض في الحامل أيضًا بوجد ونصف شهر هو أقبصي غايته ستون بوما أكثر النفاس ليال ضحمناه إلى النهار مقيامه حيض نيساء أهلها فالظهر والمغرب في حدالقضا فيمه تنصلي لنيس يسقط القنفا لسيس يبسيح وطئهسا ولايحسل تمسيمم ولابسلا اسستيعاب ولانفيير طليب وفيوث

وكسل شسىء لايسرى مسن القسذر وطسساعر سسسؤر سسسباع البسسر وإن توضيساً طيساهر بمياء ويقسمد المساء بمبوت العقبرب وعسيصب الميتية والعظيام والجلسد لايطهسر بالسدباغ ولا يحبل أكسل بسيض الطيس ولا بنساء بعسد سسبق الحسدث ولا على الأرض التي قيد نخست ثسم دم الحسيض عبسيط أسسود واليسوم والليلسة أدنسي مدتسه وقسال مسن ذا الأحسل والأسساس وحيض من تبلغ باستمرار وقسال أيسضًا إن حسيض مثلها لنو طهنرت في وقنت عنصر وعيشا وحيسضها بعسد مسضى تسدر مسا وطهرها للعشر ماالم تغتسل ولا يجسوز بسسوى التسراب ولالفرضيين وقبسل الوقست

لخسوف شفع العيسد والجنسازه مسن بعسد مسا يسشرع في الأداء ذهباب تفسس في الوضيوء أو طبرف فيسمه وهسسذا أول القسسولين يغلسل منا صنح منع التسيمم فليتصيحم بعصد غصسل قصدره تحدرخص بحص المحسافر قبيل تمنام الطهير أوطهير تكسس ومانع عنه قليل الكشف لسم تسزدد المسدة فساحفظ واجهسد ولا يسرى التثويسب للمنسادي والمسبق في كمل صلاة أحمسن والوقيت للمغيرب قسدر سياعة بسين السصلاتين وعسذر المطسر بامرأة حاذته فاسمع واعقل مسن ربسه الأمسلاك والزوجسات للبــــالغين وذوي الأســــنان يركسع يسدعو وهسو في الفجسر كسدًا مسستدبر البيست الحسرام فليعسد

ولا لسدى المساء بسه أجسازه ولا يسزول بوجسود المساء ولا يحوز لمسريض لمم يخلف والغايسة الرسسغان في اليسدين والجنب المجروح ثلثاه أعلم وإن يسصب مساء لسبعص طهسره وليس للساغي الخيسث الفساجر ولايجوز مسحخيف قيدليس ولاعلى الجرموق فيوق الحيف وأن يسافر يمناد منا المسنح بنادا وقسال بسالترجيع والإفسراد ولا ينسيم غيسر مسن يسؤذن وجسوز التكسرار للحماعسة ويطلبق الجمسع لأجسل السسفر ولا فسساد لسصلاة الرجسل ولا بان بسال في السملاة وجائز إمامة الصبيان والبوتر فبرد ركعية ويعبدما وأن بصلي المتحرى المجتهد

ولا السروال والغيسروب فاستمع فيها وماعين المصلاة حاجز كان لذاك سبب فهو كنا يجدوز والإيجاب غيسر ثابت بموجبب قطيع صيلاة الناسيي ويبطيال التعليبال للتغييسر وسسنة وجهست وجهسي بعسله فرضًا وبسسم الله جهسرًا يبدأ وموضيع الكفيين فيمه النحسر وعنسد رفسع السرأس منسه إذرفع وفي القعيود الآخير النسورك والسواو بسالإفراد والتوحيسد وهكيذا التحليك بالسلام ولوعلى الكور سجدت تفسد على النجاسات فما صلى انقطع من أم غير طاهر فلا ضرر مجسور للقسائم المسأموم عنه ولا التسسميع للقيام في النفل أو في العصر جاز ما صنع

والفرض لا يكره عند المطلع والنفسل في البيست الحسرام جسائز والتفيل يميد الفجير والعيصر إذا وتركسه الترتيسب في الفوائست ومسا القليسل مسن كسلام النساس ولا افتتساح بسسوى التكبيسر وإنسه مسين السصلاة عنساده والحمد في كسل قيسام يقسرأ وهكذا التأمين فيمه الجهسر وسئة رفع البدين إذا ركع وللنهموض جلمسة لاتتسرك ولازم تسشهد القعسسود والمصلاة فيسه للإلسزام ومن سها قبل السلام يسجد والركيتان والبدان إن تقسع والمقتسدي منفسرد فلسو ظهسر والاقتسداء بالإمسام المسومي ولمم تنسب قسراءة الإمسام ومن يصلي الظهر خلف من شرع

ثه تلاجاز له المضي أحللا فلل فلرض عليله يقلضى عين الجيواز منهيا السسرة بال قائمًا وراكعًا وساجدًا وأربيع إقامية في الحيمر وتسارك السصلاة عمسدًا يقتسل فليسيس في صلاته قسضاء وسينت المسحدة فيهسا يتلسى وهبوعلي الأرض يجبوز فباعقلا والحسج فيسه سسجدتان عنسده وذلك ألتكبير والتسليم فليسضطجع للجنب لامسستلقيًا ونحسوه جساز بسلا بطسلان ذو الأمسر لكسن أربعسون رجسالا أبسى شسهود جسامعين في بلسد وسينة الجمعية فبها تيستحب بجلمسة ولايجسوز السرفض لم ينقطح لكن يستم أربعها ومضمهضوا أو استنهشقوا في بابه

وأن يسصلي ركعسة أمسى ومسن يسصر آخسر وقست الفسرض ومسانع كسشف قليسل المسورة وليس للعباري البصلاة قاعبدا واليسوم والليلسة أدنسي مستفر والقمر يجزى والتمام أفضل والوقست يسسنوعيه الإغمساء والنفسل لسيلا ونهسارًا مثنسي والمسرء يسومي واكبيا لمساتسلا وليس في سمورة صماد سمجده نسم لهسا التحليسل والتحسريم وقبال ليو صبلي المبريض مومثنا والمسرء يسستأجر لسلأذان وليس شرط الجمعة المصر ولأ والكمل أحسرار مقيمسون وقسد وجبائز ردالبسلام في الخطب والفيصل بيين الخطبتين فسرض لوخرج الوقبت وفيها شبرعا ويغـــل الميست في ثيابسه

وقمصوا شماريه وظفهره بعسد الوفساة وانقطساع وصسلته لكسي يسصلوا فيسه فهسو جمائز وترفع الأيسدي ويتلسى الحمسد وفي القبير يسدخل الأوتسار وذاك في حسق المشهيد قسد طسرح وحملها بسين العمسودين أحسب والحسق للسوالي لا للسوالي ويحسسن التلقسين والتسسيع ووجهمه أن ممات فماعرف واعلم طائفية في ركعية تسسرعت وأقبليبت طائفية فسشرعت ثهم قسضت في مكشبه مساضيعت وما القتال ضائرًا أهليها بعدد القيسام مسرتين فاسمعوا مسبع وخمس في ابتداء الأخسري مع الصلاة المصطفى وآله والقطع في الرابع بعد الفجسر تسلاث مسرات بسلا زيساده وتبطال الصلاة فوق الكعية

وسيرحوا لحيته وشيعره وجسائز للمزوج غمسل زوجتمه لو أدخلت في المساجد الجنائز وعنسده السسلام فيهسا فسرد وجسائز في فعلهسا التكسرار وهي على الغائب والعضو تصح ومسشيه أمامها مهن القسرات ولسيس في الأكفسان مسن مسسربال وفي القبسور السسل والتربيسع ولا يغطسي رأس كبسل محسرم وفي صلاة الخوف مهما اتبعت فأكملست مسن تبلسه ورجعست وركعسة مسع الإمسام ركعست وشرطها أخسذ المسلاح فيهسا وفي الكسسوف ركعتسان يركسع والعيسد تكبيراتسه في الأولسي ويسلكر التسسبيح في خلالسه ومبادأ التكبيسر ظهسر النحسر وهمو كتكبيم المصلاة عمادة والنفسل قبسل الميسد نسوع قربسة

نــ لا يعــد مــسلمًا في الــشرع في وقتــه وفيــه تــاب لــم يعــد فليفض متروكـات تلـك المـدة وإن هــو المطلـوم بالحديــد وإن يسصلي كسافر في الجمسع ومن بسؤد الفسرض ثسم يرتسدد وهسو إذا أسسلم بعسد السردة ومنا قتيسل المسصر بالسشهيد

كتاب الزكاة

وبعسد عسشرين بعيسرا ومائسة بلحقة في كمل خمسين تكون ول نسصاب اثنسيس والمسديون ول الزكاة باطل دفع القيم ولاتنضم فننضة إلىي النذهب ولا وجوب في نبصاب قيد كميل إذا اشسترى سيائمة متحسرا والحسق لا يسمقط بسالهلاك بل تنصرف الزكياة بالعيدل إلى والأخذ إن مات بلا إعطاء وأخل بعض السبعة الأصناف ولا زكساة في الحلسى فسادر ومانح الفسرض من السسوائم استعجل الساعي وأدي ثم من ولا يزكسي ربحسه المقسارض

لا تجبب الفريصضة المبتدأة والأربعون فرضها بنست لبسون فرض ومبال الطفيل والمجنون وجائز أخمذ الجدداع في الغمنم والمستفاد هكذا مسع النصب في طمرقي الحمول وفي الوسيط خليل زكى بوصف السوم لا وصف الشرا والأخلذ بسالجبر للدى الإمسساك ثلاثية مسن كسل صينف فساعقلا منن جملية المنال بنيلا إيسماء بمصحة الإيتساء غيسر كساف ومسا الخسراج مسسقط للعسشر بنف سه الفقير غيب غيارم ذى الأخذ زال الفقر فالساعي ضمن وبيسع مسا فبسه الزكساة داحسض

ولا وجسوب عنسده في الخسمير عبد قبيل الحدولان قيمنه وملك خمسين من الدراهم وليس للعشر وحوب في العسل

ويؤخيذ العيشر مين لمستأجر صيارت نسصابًا وجست فريسفته يمنسع أخسذ كسل حسق لازم فاحفظه بالجهد ودع عنك الكسل

كتاب الصوم

وصبومه في رميضان ليو حيصل وفطر من لم يقبلوا شهادته والمصوم لأيفسند بالمساء يقسع والمصب في النوم كذا فليستمع والنفسل لايلسزم مسن فيسه شسرع ولا يكسون في مسوى المواقعـة وهسي إذا مسا وجبست لا تنسدري والفطير بسالوطء إذا تكسررا والأفضل الإفطار في حال السفر وأن بفته رميضان وانقيضي وحامل قد أفطرت أو مرضع والابسان عسان والسنده يسصوم وصموم تكفيسر اليمسين مطلسق ومسقط جنون بعيض الشهر

من غيسر تعينين من الليسل بطل علي الهالال موجب كفارت في الحلسق إن مسضمض لا ليتلع ووطؤهما في النسوم أيسضًا إن صنع وما القصاء لازما إذا قطع كفارة ولا على المطاوعة لأجل حيض أو سقام يعتمري تكرر الواجب كيف مما جرى يلحق أو لا يلحق النفس ضرر أكثر من عنام فندي إذا قنضي بسين القسضاء والفسداء يجمع وبالصصلاة بمصده يقصوم يجمع ان شاء أو يفرق بقسدره السصوم تأمسل تسدر

يكسره للسصائم باختيسار والفطر والتشريق فير النفر ووقتها أول ليسل الفطسر عمن كمل معن يمون في البيوت ومعن يعول معن كبار ولسه وإلا عبد الإباق ولا الكفار ولاعبد الإباق ولا الكفار يؤديانه على النصفين ولاسس للتقبل فيه حاجز وعندا يبطل حين ينزل وشهره المطلق لا يقيد عشرين لم يلزمه ما لم يلحق عشرين لم يلزمه ما لم يلحق يبدأ قبل الفجر دون المغرب

والاستناك آخسر النهسار ونسذره بسصوم يسوم النحسر وفي ذكساة الفطسر صاع بسر وهي على من نال فوق القوت تلزمه عسن نسسوة في عقسله وعبسد اشستراه للتجسار وواجب في العبد بسين اثنين والاعتكاف لا بسصوم جائز ولو أنى الجمعة فيه يفسلا وناذر اعتكاف شهران بقسي وفي اعتكاف في المثلث موجب وفي اعتكاف في المثلث موجب

كتاب المناسك

إفسراده مسن القسران أفسضل والسمعي للقسارن فسرد وكسذا ومسن أتسى مكسة لا للسزورة ضرورة تحسج عسن سسواه وخوطسب الكفسار بالسشرائع وحسج أنشى لسيس بسالمحرم

والاعتمال لارم لا يهمال فعل الطواف والجزاء لو جنى فما عليه حجة أو عمارة أو نقله فقرضه أداه والحمج منها ما له من مانع مسع الأمينات بغير محسرم

فليسيس للسيسيد أن يحللسه والسزاد فسالحج عليسه واجبسا قبطل شهور حجيه ومدته ويكروه المزيد في تلبيته هممديًا لهم قلمه والتوجمه كان عليه الدم فيه إذ جنا وعنهدنا بفير د كهالأذان ومحدثا وعاريسا وفارسا والمسمعي فسرض لازم فسلانسذر يجسوز في ليلسة يسوم النحسر ويسابس الطبين وتسرب ينتسر فمسا رمساه سساقط اعتبسار مسن بعسده بسالليس والطيسب دم وسين إشعارًا لهدايا في المحسر مسن شسارب ولحسة وظفر ومساتمام اليسوم شسرط فساعلم لحم يجد المشزر إيجاب الجنزا لوجهمه لكسن بسشم الطيب إذا عفسو ولا عفسو عسن السصبيان

والعبسد لسو أحسرم بعسد الإذن لسه والسزمن السذي ينسال المركبسا وياطكل إحرامه بحجته ثسم يسصير محرقسا بنيتسه ولا يصصير محرقها بمسوقه لو لم يبت كل اللبالي بمني وليلية النحير إقامتيان ولا اعتبسار للطسواف ناكسشا ولا وجموب في الطبواف للمصدر ورميسه الجمسار قبسل الفجسر ولا يجسوز في الجمسار المسدر لسوتسرك الترتيسب في الجمسار والرمسي تحليسل فلسيس يلسزم والبدن للبعسران ليسست للبقسر ويأخمل الحسالق بسوم النحسر في نفس لبس الثوب إيجاب الدم ولسيس في لسبس السسر اويل إذا ولا يلبس المعتصفري والغطا واللبس والطيب على النسوان

دتسا ومسا أهسل النكساح المحسرم مبتدئاً شيء وفي كل سيع فيسه جسزاء واحسد علسيهم ميتما وحمل الكمل فاسمم وادكسر أتبت بنه فقتانه قتبل الظبا لا يجب الإرسال بالإدخال ثسم في بيته مسن السصيود فاعلمها تحلسلا فمسا الجسزاء واحسدا علي السذي دل عليه ففعيل فالواجب التكفيس لاغسرم القسيم فيسه وقلنسا الواجسب الغسرام وألسزم المحسرم حكسم المغسرم وسيسنة تقليسك للغسنم فالواجسب بالقيمسة التسصدق يكف إذا أطعم لا أهل الحرم لم يتصدق خاتفًا لحبره أحكيام أرض مكسة المكينسة بالا اعتمار لانعدام الحجه والحيل لابالنحر قلنيا لايحيل

وحلسق شسعرات تسلاث يلسزم وما على المحرم في قتبل النضع ورفقعة يقتسل صيدًا بلسزم لو ذبيح المحرم صيدًا ليم ينصر ولنو نبزا ظيني علني البشاة فمنا لو أدخل الحلال صيدًا في الحرم ويلسزم المحسرم أن يرسسل مسا وهو إذا نسال صيودًا قاصدًا وقسال لا جسزاء في صسيد قتسل لو قتل الحلال صيدًا في الحرم فيسدخل السصيام والإطعسام لو قتل الحالال صيد محسرم فساعلني القاتسل عسود فساعلم ولحمم جبسر وجسزاء يسسرق ولُ جيزاء البصيد والفديسة ليم ولموحليق المحسرم رأس غيسره وثابست في حسرم المدينسة ومحتصر الحيج علينه حجنه والمحصر المعسر بالصوم يحل

وهمو يكمون بالعسذر لا المسقم والحبيج والعمسرة في ذاك سسواء يجوز في المأوى الذي أحصر تم مسا قسضيا يفتر قسان في القسما بعمرة أراق أيضفا فاعقلا بينهم___ا ف___ان ذاك متع__ة ثلاثهة قبسل افتتساح حجت بعساد تمسام الحسيج قبسل رجعتسه حتى أتى الأضحى فبعد الأربع يصلح زمان النهي فالواجب دم من حيث قد أحرم قبل فاعلموا ولا بهضر تركسه الفسضلات وعندا يسؤخر المقدم والهداي بالوطسات لا بعساد مسن دمسى المتعسبة والقسران يجهوز فاحفظه علمي إتقان وعنسدنا يكسره إنجساز لم في عرف الدفه و رفيض ما ائتشف وعندنا الحجية بالخصوص

ويثبت الإحصار أيضًا في الحرم وما على المحصر في النفل قضاء والدبح للإحصار في غير الحرم لسو أفسمه يسالوطء حجَّما فسإذا وفائست الحسج إذا تحلسلا وحجسة وعمسرة ورجعسة لبوصيام للمتعبة بعيد عمرتبه لهم يجهزه كهذا صهيام سهمته لسولسم يسصم ثلاثسة التمتسع وعندنا لم يأتِ في الحيج ولم ومسن قسضى فائست حسج يحسرم وعنمدنا مسن موضع الميقسات وبمسدما قلسد هسديا يحسره ووطيؤه بعيد الوقيوف مفيسد ولا يحسل الأكسل للإنسسان وقبسل يسوم النحسر يسذبحان ومن ركب الهدي فقد جازله معتصر من قبل إن طباف وقبف فرضيية العميرة بالنسصوص

كتاب الثكاح

فإنه منن النكساح أقسضل والنظمر الحمل إلسي الفسرج كمذا بالملك والنكاح فاحفظ مسأله في عسدة الأخست نكساح الأخست عبارة الأنشى ولا لمسظ الهب ولا نكساح نسساكحي شسغار في القسلف والمفسسق المسردود ولا ولسمي فاسبق كسذا ذكسر والثيبب المصغيرة المصبية أو زوج الابسسن أبسساه أمتسسه حسين يغيسب أقسرب المسوالي بسنة يسستم العقسمد والقبسسول بملك لفظ الجانبين لسو ولسي وهجيرة كانبت مين النسساء إن تهك بعد المهس والإفسضاء بالسسبى لا تبساين السدارين علي الصغار ظاهر الفساد بالغية جساز رضسا وجبسرا

نسو تخليي للسصلاة الرجسل لا تثبت المصاهرات بالزنك وبنتسه مسن الزنسا يحسل لسه وجائز عد طلاق الست ولا يجوز في النكاح يا أبه ولا نكساح شسارطي الخيسار ولأ التشهود العميي والمحتدود ولا النتسان ضممتا إلسي ذكسر ولا نكساح الأمسة الدميسة ولا إذا أنكح جبرًا فئيته أو زوج الأبعسك دون السوالي ولا السولى الفسيرد والوكيسيل ولا وكيل الطرفين والسولي وفر قسسة السسردة والإبسساء موقوفة الثلاثية الأقسراء وعاحسل تفسرق السزوجين وعقد غير الأب والأجداد والأب إن زوج بنتـــا بكـــرا

ومسن يسزل عسذرتها التوثسب وما خيار العتق حين الزوج حر ولا صداق إن نفساه أو سكت وتلسزم المتعسة عنسد الفسصل وحيست مسا تنسصف المسسمي والقرض بعبد العقيد مثبل البذكر ويسسقط المهسر بقتسل الحسرة وصيبالح خدمينة زوج حيبر ولايجسوز الحيسوان المسبهم ولا تكسون الخلسوة السصحيحة وردها بالعيب سالرتق يخبص للبكر سبع قبل قسم الأقدم مكاتسب قبد ميات ميولاه فيسد وللنفقات للنساء ما مضي ولسيس في غيسر ولاد النفقسة ويثبست العجسز عسن الإنفساق لليكسر سمع قبسل قسم الأقسدم

والحميض والتعنميس فهمي ثيسب والمهسر مسا سسمى قسل أو كشر إن مات عنها والدخول ما ثبت وإن تعبيدت تبيضف مهير المثيل تلزميه المتعية أيسضًا حتميا في العقد في حكم انتصاف المهر قبيل المختول نفيسها المغتسرة مهرًا وتجرى شيفعة في المهر مهررا ومهر المنسل فيمه يلزم مكملية السصداق للمنكوحية وبسالجنون والجسذام والبسرص وللتسي ثابست تسلاث فساعلم عقد على بنت اللذي مات عقد دين بالاستيق قنضاء أو رضنا علي قربب مع فرط المشفقة للمسرس حسق طلسب الفسراق وللتسي ثابست تسلاث فسأعلم

كتاب الرضاع

لو أرضعت ضيرتها فحرميت وأكدت نيصف البصداق غرميت منادت به تحريمها أو أكرمت منادت به تحريمها أو أكرمت

والرضعات الخمس شرط يلزم واللسبن المغلسوب بالسدواء وضرتان أرضىعت كبيسرة وقولسه إي لهسما رضيع

ولسببن المبتسة لا يحسبرم محسرم وهكسذا بالمساء هسذي وملسك تحسرم الأخيسرة يلسرم حسى يبطسل الرجسوع

كتاب الطلاق

ولبطيلاق عيضوها محيل نسسم قسسروء العسدة الأطهسسار ولسيس للمبتوتسة الإنفساق وشسرطه الإشسهاد عنسد القسول ثسم الكنايسات لهسا رواجسع لارتهسا والأصمل بمالإطلاق أو قسال إن طسالق منسك صسلح إلى وجدود الملك بالإطلاق في حسدة لسم تمسضيا بمسدة يغيمسر العمسدة بمسالتتميم فإنمىا عمدتها المشهور وفرقسة العنسين فسسخ العقسد لا حـــق للمــرأة في الميــراث وعسوده الإمسساك دون الغرمسة فيء ولهم تحسرم بسلا قسضاء

إرسال طلقسات ثسلاث حسل ومبطيل طلاقيمه الإجبيار والخلم لا يلحقمه الطملاق ولا تسصح رجعسة بالفعسل وموقسع الرجعسي لايجسامع ورقب منسصف الطسلاق ولو نوى الثلاث بالطلاق صح وباطملل إضمافة الطملاق وكسل أنفسى لزمتها عسده وعتقهما في عمدة التحمريم لبو مات زوج الحاميل المصغير وحيسنضة عسمدة أم الولسمد وفي فسرار السروج بسالثلاث وواتمع ظهمار أهمل الذمسة والفسيء بعسد مسدة الإيسلاء

بمدة الإياد منها فاعرفا في الصحة أو مسافة البلدان لكنها ألفاظه أيمان لكنها الفاظه أيمان المناف المناف المناف الفاظ المناف المناف المناف من عنده قبل اللعان الثان المناف من قبل وضع المحمل فاسمع واعقل مع المثلاث لم يجز وقد رما يلحق أي الأبدوين ينتقي يلحق أي الأبدوين ينتقي والمفلدة الحداد في المنيّة

ورقها لا يوجب التنقيصا ولا يكون الفييء بالليسان ولا يكون الفييء بالليسان فليسم تكون أهلية اللعبان فليمة المدهادة وتثبيت الفرقية باللعبان في العبل ويوجب اللعبان نفي الحبل لو شهد المزوج عليها بالزنا والوليد العاقيل في التفير ق والخليع في حداد فاعلم وليس في البت حداد فاعلم

كتاب العناق

وملكه ذا السرحم المحسرم في وفي عبيد أعتقسوا ولسم يسسع لمد قسال أنست طالق وقد نوى من ولئت من ولئت من ووجها الذي عقد

غيسر السولاد لميس عتقبا فاعرف للكل ثلسث المال حكم مالقرع به العتاق صبح ذاك واستوى شم اشتراها لم تعصر أم الولد

كتاب المكاتب

وجسائز بيسع السذي يسدبر وفيسه حستم حطسه ربسع البسدل يمسوت عسسن مسلاءة أو فقسد

لو كاتب العبد المعنير يهدر وباطسل كتابسة بسلا أجسل وموت من كوتب فسخ العقد

ولا تسسرات بسسالموالاة ولا عقسل بهسا وباطسل هسذا السولا كتاب الأيهان

ين العقيد واللغو ما قال بغير عمد المسال من قبل أن يحنث في المال المسال وكافر ليس يمينا والدليل ظاهر الايريد كونه فهو حلف الاتباء وليس بالإباحة اكتفاء وليس بالإباحة اكتفاء في أيام يجزء عن الواحد لا التمام وقت وقوع الحنث لا وقت الأدا وتكفير بالألف عن معتقه المامور مكاتب في الحنث غير مسقط للواجب في الحنث غير مسقط للواجب الأقارب فذاك أيضًا عنه غير نائب الكفارة وداره بالملك لا الإجارة

إن العموس من يمين العقبد وجسائز تكفيسره بالمسال وقوله إن غساب فهدو كافر وإن بعلمة نسذره بما عسرف والسشرط في إطعامه الإتياء والوضع في الواحد في أيسام شم اعتبار الفقر فيه والغنا والعنسق في أعتقه عسن تكفيسر ومعتسق الكافر والمكاتسب ولي بمسين الكافر والكفارة

كتب العدود

النفي في البكر مع الجلد يجب وبسرجم الله مي أيسضًا في الزنا ولسو أطاعت في الزنا مجنونا والحد في الظهر وقلنا في السدن وسن أقسر مسرة بسه يحسد

والعقر في الكره مع الحديجب وهر مع الكفر يكون محصنا عاقلسة حسدت بسه يقينسا إلا الفروج والوجسوه فساعلمن بسلا اشتراط أربسع مسن العدد

وللمسوالي أن يقيمسوا في الزنسا والراجعسون بعد رجسم الرجسل وجسائز أن يستشهدوا بتفرقسة ومسن رمسي جماعسة بواحدة والقذف يجري الإرث في ذا الحد ويستسهد المحدود في القبذف إذا وأربعسون كسل حسد السشرب والحمسر غيسر جسائز تخليلها

ونحوه حدد العبيد والإمد أو القصاص يقتلون فاعقبل وقساذفون شاهدوه الفسعة حدد لكل واحد على حدد والعفو أيضًا فهو حق العبد ما تاب وللقاضي به يمضي القض وشارب الدُّردِيِّ أهل الضرب والمسكرات لم يسبح قليله

كتاب السرقة

وسارق المصحف والنمار وقاطع الطريق بالنهار وقاطع الطريق بالنهار وسارق من زوجة ومحرمة والملك بعد الحكم بالقطع إذا وتقطع الأطرات وتقطع الأطرات وكل من يسرق من مستودع

بقطسع والربسع مسن السديمار بسين سسوادين وفي الأمسصار فسالقطع غيسر مسقط لمغرمة صار له لم يسقط القطع بذ وسرق عسين واحمد كسرات ونحسوه وحاصها لمم يقطع

كتاب السير

واحدة في جملة الأحكسام تحدث من تيساين السدارين السيهم كموتسه والفقسا ودار أهسل الحسرب والإسسلام فمنسه لا فرقسة للسزوجين ومنه ليسست رحلسة المرتسد

ودينه وفي انفسساخ عقسده بالسدار لكسن هسى بالإسسلام فإنمسا الحسد عليسه يلمسزم دا فسرس إن مسات قبسل المحسرب في دارنـــا وثــم مــستقيمة ويتبست الإرث وإلسزام الولسد والأخسذ والنقسل لأهسل الكفسر والحبول شبرط لوجبوب الجزيبة والمسوت بسل تؤخسذ بالتمسام يحضعف أيحضها بالغنك قبولنساجسزيتهم مسسردود لم يسقط القتل وجاز القتل ثم ولسيس للسوارث منسه شسيء لنسا بهسا قنسالهم جنساح يكسرم قبسل السدفن بالسصلاة حببس وقنل وعلى القلب كذا إرتَّــا ولا تناكحــا بينهمــا وأهمل أسملاب القنيسل القاتسل في الخميس لا فيميا وراء الخميس يطلــــق بالمــــال وبالمجـــان

في إرثـــه وعتـــق أم ولـــده ومنسه لاعسسمة للأقسوام ومنسه ان يسزن هنساك مسسلم ومنسه لايغنسي دخسول السدرب ومنسه كانست قسسمة الغنيمسة إذ ملكوا فلهم يسشاركهم مدد ولا بصمير مسالنسا بسالقهر وبخمس المأخوذ منهم خفية لا تستقط الجزيسة بالإسسلام والجزيسة اثنسا عسشر وعنسدنا والتسرك والسديلم والهنسود ومن عليه القتبل لبوجاء الحبرم ومسال أمسل الارتسداد فء وخيسل أهسل البغسى والسسلاح وكل مقتول من البغاة وفي البهـــودي إذا تنسيصرا فملتـــان ذا وذا ولا يـــرى وقسال إسسلام السصيي باطسل والرضخ للعيبد وهبذا الجنس ومن أسرنا من ذوي الطغيان

مسنهم إلسيهم جسائز ليعلمسا وإنمسا مكسة بالسصلح فستح ويقتطل المرتكدة الكذابح

وشسرط ردمسن أتانسا مسسلما والمن في المفتوح قهرًا لا يبصح وثابست سسمهم ذوي القرابسه

كتاب الاستحسان

شهادة الواحد بسالهلال يجسوز في السصوم بسلا اعستلال كتاب التحري

ولا يجوز بيع دهن سقطت نجاسة في وسطه فاختلطت وفي الأواني والأقسسل طسسهر فسرض التحسري للوضوء ظاهر

كتاب اللقبط

ويحكم القائف في اللقيط إذا ادعهاه النسان عن تخليط كتاب اللقطة

وللغنسى الأكسل ممسا يلستقط من بعد مما عرف كما اشترط كتاب جعل الأنق

وليس بالواجب جعل الآبق بسالرد إلا باشتراط سسابق كتاب القصب

كذاك جعل الساج جذع المنزل ملكًا لمن أدى النضمان فاستبن مالكه ولسيس يسدري غرمه خنزيسر ذمسي أو الخمسر سفح

زوائد المغصوب في الصمان والطحسن لا بقطم حسق الأول ولا يسصير بالمضمان مساضمان وغاصب الشيء إذا ما أطعمه ومساعلى المسلم خبرم إن ذبيح

كتاب الوديعة

وكسل مسن سسافر بالوديعية وإنسيه يستضمن في السيشريعة ومسودع خسالف في السبساق لسم يغنسه العسود إلسى الوفساق كتاب المعارية

والمسستعار عينه مسضمون بغسرم في هلاكسه المسامون كتاب الشركة

ونبطل المفاوضات فاعقل وشركة الوجدوه والتقبيل وشرط فيضل الربح والمبالان على السسواء ظاهر البيطلان كتاب المصد

عمدًا حدال وصدود البحسر يؤكل بعض لحمده بالسلب كدا حدال طيب متساع فمات حل الثلث أيضًا فاذكروا وأنست تقفوه فقد أنميت مرسله فحرمة مبينه غير كتابي حرام صديد ذا بالسن بعد النزع أيضًا فاعقلا للحال إن قبط سواه قطعيا

مسروك ذكسر الله عنسد النحسر ومكذا الطسافي وصيد الكلب والسضباع والسضباع ومسا أبسين ثلثسه المسؤخر وما تسوارى عنسك إذ رميسه والكلب إن صاد سوى ما عينه وابسن اللسذين ذا كتسابي وذا ولا بجسوز السذيخ بسالظفر ولا وليس قطع السودجين شسرطا

ما لكلب البصيد من تقوم في حكم عقد وضمان فاعلم كتاب الأضعية

وعنسده لا تجسب الأضبحية في السشرع وهسي سبنة مرضبية كتاب الوقف

قبال ينصير الوقف مملوكا لمن يكون موقوفا عليه فسأعلمن كتاب الهية

إلا الــــذي بنحلـــه للابـــن أب لايرجع الواهب نيما قدوهب أصببت و بنه تعسالي أعلهم وإن وهبست بعسض شسىء يقسسم كتاب البيوع

الحنس لا يكفى لتحريم النسا والثمنسي في اللَّجَسيْن والسذهب وبيسع دينسار لسه ودرهسم والمشرط في بيسع طعمام العمين والتمسر في نخبل بتمسر قبد فيصل ولسبن السشاة بألبسان البقسر وجائز في الحال والمنقطع ثهم المسصراة تسرد والحلسب ولا يفيسد الملسك بيسع يعقسد والأجل المجهول في البيع إذا

وهمو مسع الطعم لتحمريم لرب وعندنا القبدر مع الجنس السبب بالمضعف عينما لايجوز لايجوز بمثلبه تقسابض المسالين ولمم يكن خمسة أوساق بحل فيمه وفي اللحمم التمساوي يعتبسر والحيسوان سلم فاستمع فيإن تكن فيات فيصاع من رطب على الفساد عنمد قبض يوجمه أستقط لتم يرفع فسساد العقدذا

وجــــاثز شــــرطك إن تحــــرره في يسده فقيمسة المسال نجسب ولا بجـــوز أن يـــزاد في الـــثمن ويسدخل البيسع خيسار المجلسس عن كل عيب وهو بيع فاسد عنن ردها بعيبها بل يرجع قبسل انتقاد صمح هذا واستوى مسن قبسل إدراك علسى الأشسجار لبائع المسلعة دون الغرمسا أو مصحفًا لم يك بيت فاعلما لــو عينــت في البيــع فهــو لازم بالضعف قبل القبض فالفضل يحل قيمنسه طساب وإن لسم يسضمن فبالابن لا قسط لنه من العنوض والأم بالكــــل تـــرد فانتبـــه مانعسة السرد بعيسب هسولسه زوائد المبيع لا قسط لها

وباطسل شسراء شسيء لسم يسره وفي خيار المسشتري إذا عطب وفي خيار الشرط إرث فاعلمن ولا يجموز بيسع دهمن نجمس وباطمل أن يتبسر أ العاقسد والسوطء في الثيب لسيس يمنسع لوباع بالعشر وبالتسع اشترى ويبطس المقسد علسي الثمسار ومشتر أقلس كان المشترى وكفريبتاع عبدا مؤمنا ثهم السدنانير أو السدراهم والنخمل يبتماع بتمسر فتغسل أويقتسل العبد وفسوق السثمن أو ولندت مبيعية ثنيم قسيض فمالسه رد بعيسب هسو بسه وليسبت الزوائسد المنفسصله فهبذه أربعية وأصبلها

كتاب الشفعة

بــــشركة البقعـــة لا الجـــوار وتــورث الــشفعة ممــن هلكــا وتبست السشفعة في العقسار وهي على قدر سهام الشركا

ع لا يوجسب الحط عن السميع د ومسشتري الدار عليه العهد درل من مشتر من باتعين فاعضل كتاب الإجارات

وحسط بعسض تمسن المبيسع والأخسذ بالسفعة أنسى يوجسد وللسفيع أخسذ نسصف المنسزل

في لحكه كالأعيهان للتجهارة ولا بمهوت لعاقهدين ينهنقض منها للعبد منها للعبد بفضل أجر جهاز ما قد فعله لا يسقط الأجر المهمى فاعلم فهدده الهمس في الأول وإن أضيفت لم بجز ما نيه شك فليس فيه مغرم ما فيه شك فيه له شرك بهمح واعلم فيه للخهز والطبخ وإرضاع الولد مجدوز ومسن يرقها يغسرم

منسافع الأعيسان في الإجسارة فما لها نقسض بعدار يعتسرض ويملسك الأجسر بسنقس العقد والمسرء إن آجسر مسا تقبلت وبالتعسدي ووجسوب المغسرم وجائز سسكنى بالمغسد وشسرطه الخيسار فيها مفسسد ومسا جنت يبد الأجيس المشترك وجاز أن يستأجر العسرس أحد وبيسع ألبسان بنسات آدم

كتاب أدب القاضي

في موضعين فاجتهد في أن تعيي وحين ياتي المدعي بساعد ويلزم الغائب حكم الحاكم

قال ويقضي بيمين المدعي عند نكول المنكسر المعاند ويبطل استقضاء غيسر العالم

كتاب الشهادات

وليس للأنشى منع الرجال ويشهد النزوج لها وهني لنه وليس للكافر من شهادة وحيث لايطليع المنذكر وشاهدا فرع على أصمل إذا

شهادة فيم سوى الأموال ويلسرم القاضي أن يقبله لفسسقه عقيم القاضيادة وعسادة يسهدن والأربع شرط يذكر كانا على الئاني فلا يصلح ذا

كتاب الدعوي

والحكسم في المسدعيين دارا والحكسم في المسدعيين ولسدا وفي شهود خسارج وذي اليسد وأخذه خسلاف جسنس مالسه ومسن أقسر بسافتراش أمتسه ويوجب العقير عدى المستولد والحميل قيد يبقى سينين أربعا

بقرعة تظهرها إظهارا بقائف يلحق ذاك مفردا ذو البد أولى بالقضاء فاشهد على الغريم جائز إن نالمه بلزمه الابن بغير دعوته جارية للابن فاحفظ واجهد في رحم الأم لديه فاسمعا

كتاب الإقرار

قال ومن في مرض الموت أقر وإنما إقسراره للغرمسا ويلمزم المقسر بالسدين علسى مقسر ألسف قسال إلا فسذكر ولسو أقسر الابسن بسابن ثساني

لــوارث بـالعين أو بالــدين قــر في مرض المـوت ومـن قبـل سـوا مورثـــه بقــسطه الأكمـــلا مـا لــيس مثليّـا فهــذا معتبــر لــم يــشركا في الإرث والوجــدان ---- حمير السائل وقمير الدلائل/جا

وكل من في مجلس القاضي أقر على الذي وكله لم يعتبسر كتاب الوكالة

وبأطلل بيسع الوكيسل بالنسسا والعسزل في الغيبة بساق في القسضا كتاب الكفائة

وباطك كفالعة بسالأنفس ولا يعيد الدين موت المفلس كتاب الصلح

ويبطسل السصلح على الإنكسار وذاك كالرشسسوة في اعتبسسار كتاب الرهن

والرهن لاستحقاق بيع العين لاملك حبس دائه بالسدين لم يسقط الدين الذي عليه لك وفي المسشاع جسائز ويسسترد بعينه وماطيس إعتانه

وأنيسه أمانيسة فليسو هليبك وليس يسرى حكمه إلى الولىد وجسائز للسراهن ارتفاقسه

كتاب الإكراه

أيصفًا مصع المكسر، ذي الصفاء كرهًا ولا اليمين والطلاق

ويقتسل القاتسل بسبالإكراه ولايجسوز النسذر والعنساق كناب المأذون

لا يسشمل الأنسواع باسمتجماع رآه باع واشسترى إذنسا بلا بالمدين حسين يمستغرق المديون

والإذن في نسسوع مسسن الأنسسواع ومسا مسكوت مسيد العبسد إذا ولا يباع عبده المأذون منه فليسست همي بالتجمارة بحكمهم إذن الأب والوصمي

ونفسه لا تقبسل الإجسارة وباطسل نسمرف السمبي

كتاب الديات

والقتسل والمسال علسي التخييسر أو الصصبى القنصل بالتعيين في ماليه ولا تسدري عاقلته ومثلمه المجنسون عنسد البحست واليد بالأبدى كنذاك فاعرفا هــذا إذا رتبب فيمسا قسد جنسي فيه وفي قسول همسا بينهمسا وسائر الأطراف فاحفظ واجهد في الحلق مسال ديسة بواجسب لاحكه عدل قسيم سسوي بمثلبه والسسيف لا يخستص به قبصاص إن تبوالي البضرب به والحسر والحسرة أيسضا فاشسهد يحلف خمسين يمينا جملم حلَّفهم والحسق بالحلف بطل

والقتمل عممدًا موجمه التكفيس وفي شمسريك الأب والمجتمعون ومقتبضي عميد البصغير ديتيه وفيه تكفيسر ومنسع الإرث والفرد لأيقتسل ببالجمع اكتفيي والأول المقستص والمسال كسذا أما إذا كان معًا تقارعا نهم اليدان تقطعهان باليد ولبس في اللحية والحواجب وديسية في ذكيب الخيسمي وسابسه القتسل جسري يقسنص والقنل بالسوط المصغير فانتب وبمبن عبدين قمصاص في البد والحسر لا يقتسل بالمسسبي والمسدعي للقتسل في محلسه ثم له الفتسل فأمسا لسو مكسل

وألزمسوا عقسألا إذا هسم نكلسوا وعنسدنا هسم حلفسوا وعقلسوا فسيهم ولا المقتسول ذو طسراوة وقمال: مهمما لمم يكمن عمداوة فهسو كسأنواع السدعاوي وعسرف أنَّ القصفاء بصهود أو حلف نبصف البضمان ساقط إذ شركا وقسال في المسصطدمين هلكسا بكذبهم للقتل عمدًا أتلفوا إذا السولي والسشهود اعترفسوا وديسة الحسر الحنيسف المسسلم هيى اثنيا عيشرة أليف درهيم وللمجوس ثلث خمس كل ذا ولبيهسود والنسصاري ثلثهسا وغسرة الجنسين لسلأم ولسم يسورث وفي ذلسك تكفيسر السنعم وفي جنسين السرق قسدر غرتسه يؤخذ من قيمته لا قيمت وتعقبه العاقلهة الأرش وإن لم يك تصف العشر فاعلم واستبن دفعسا فسلا عسرم بمساقسد فعلسه والجمسل السصائل مسن ذا قتلمه

كتاب الوصايا

ولو قصمى بعض الديون في ولا يجسوز للوصي القيم مسوص بكل ما له ذو إدث وجسائز وصية السعبان وجسائز إسعاؤه لقاتله وإن يمت موصى له بمنفعة والرميز مين معتقبل اللسان

لم يسرك الباقون فيما قد قسض إيسصاؤه إلى سسواه فاعلم يبطسل منه ما وراء الثلث في البسر والطاعسة والإحسان فامسمع وميز حقه من باطله فهسي علسى وراً السه موزعسة يكسون في الإيسماء كالبيان

كتاب الفرائض

ولا يرد في الفيض على السهام ولا لمن والبي من الأقدوام وفي المجوس ووجوه القربسي والأخسوس والإب وأم والأخسوت امرأة عن أم

ولا تسراث لسذوي الأرحسام وهسو لبيست المسال بالنمسام لا إرث بالجملسة بسل بسالأقوى مسع ابنسي الأم شسريكا قسسم وزوجهسا وهسؤلاء القسوم

كتاب الكراهية

واللعب بالسطرنج لا بأس به ويمنع المنفي ذو الإحسرام وسعنة في الولسد العقيقسة

ولا يباع السروث في مذهبه عسن اقتراب المسجد الحرام وربنا أعلسم بالحقيقسة

باب

وفيه يسسر الحفيظ للمقتبس كنذا البولاء فاسمعوه واحفظوا وقيال إن السعف قيد أقيما مسن لفيظ تكبير ولا يعرف تسمية منه وعسوذ وثنا وأمنا المسأموم لا الإمسام وتسرك تسميح السجود مفسد يخيس الواضع عند سيجدته

نساوى مالسك بسن أنسس ومسع كل الرأس فرض في الوضو ويسشرع الإمسام إذ أقيمسا ولا شروع بسوى ما يعرف ويسدأ الإسام بالحمد بسلا وترسسل اليسدان إذ يقسام وليس في الركوع ذكسر مسند وفي ابتسدأ يسده أو ركبتسه

وفاسسق يسؤم لغسو يتسرك ومسيرة تلقساءه يسسلم وما استحاضات من الأحداث وكسل نفسل يحسدث التوضيي ما لدم يسبن فيسه لسه نسوع أثسر بزائسل الطهسر ولا التطهيسر ولا يحسل نركسه في السشرعة ومسسها إن اشستهي ذاك الرجسل ويقرأ القرآن في الحيض اعلمن والطهر ما يصلح جل أو صغر بعيد السفلاث مبين دم الزيسادة مسح الخفاف نوع ضعف فاعرف ولسيس في الخسرق الكثيسر منعسه تمسمح فسوق ظهسره وتحتسه يتبعها مسن السذراع نسصف لا عساجلًا ولا بقسوب الفسوت تشيهة التكبيسر لا التربيسع في بيتـــه ولا البــراري عنــده بالا أذان فهدو غيدر ثابدت

والقعددتان فيهما التسورك ومنا قعمود الخمتم فرضًا يلنزم والفسرض أن يقسرا في السثلاث وصباحب العبذر لكبل فبرض لا يسنجس المساء القليسل بالقسذر وليس سور الكلب والخنزيس ويلزم الغسسل ليسوم الجمعسة ونساقض نسوم القعسود إن يطسل والاغتسال شيرطه دليك السدن والحيض منا يوجيد قبل أو كثير والطهير في استمرار ذات العيادة وأكتسر النفساس سسبعون وفي ولا يجسوز للمقسيم صسنعه والخنف بعبد الطهير قبد ليسته وموضسيع التسييم الأكبيف وفعلسه يتسدب وسسط الوقست وفي الأذان المسشرخ المسشروع ولا أذان للمستصلي وحسده ومسبرة يقسسام للفوائست

يبطسل والعكسس كسذاك أيسضا ولا بصضيق الوقصت والزمسان علسي المسسوح وعلسي الجلسود فيمه مسحود المسهو في الحمالات سبلم والنقص على خلاف ذا وأن أميال البريد اثنا عيشر خلف مقيم لم يجاوز شععه وهنن عنشر ثنم أخسري عنسده غيسر المسصلي فالوجوب مندفع فللا وجموب فساحفظوا مقاليمه والافتنسماح جمسائزان فمسادر يعبد أميسال ثسلاث فاستمع طائفـــة في ركعــة تــشرعت وأقبليت طائفية فيشرعت وأدَّ لَمهُ ثمم قمضت مما ضميعت في حال ما استسقى خيسار الأمة وليس بخنص بذاك المقتدي والمطلق النفسل يجسوز بسالخبر

والنفل خلف من يصلي فرضًا لا يحسقط التر تيحب بالنصبيان وهبنو يستري كراهسة السسجود والمسهو عسن تسلاث تكبيسرات ويسجد الساهي السذي زاد إذا والسرد الأربسع مبن أدسى مسفر مسسافر أدرك دون الركعسه وليس في السبع الأخيس سبجده ولوتلاها من يبصلي وسمع ورجمل يسسمعها مسن تاليسه وخنمه الحمعية وقيت العيصر ولازم شبسهودها مبسن موضبع وفي صلاة الخوف مهما اتبعت فأكملت من قيلته فرجعت وركعسة مسع الإمسام ركعيست ومطلسق خسروج أهسل الذمسة ويقلسب الإمسام والقسوم السردا والفرض في الكعبة غيسر معتبسر

كتاب الركاة

عرض التجار نص والدين قبض وواجسب في البقسر العوامسل لو عجل الزكاة في الحول بطل لسو اشترى السذمي أرص عبشر ولسيس في المعسدن شسيء إلا وأن يقبل مالى وملكسى صدقه

بعسد سنين فلحسول يقتسرض زكاتهسا والإبسل الحوامسل وبعدما حال يعيد ما عمل كلف بيع ما اشترى بالجبر زكساة ما تسم نصابًا أصلا يلزمسه في ثلثه ما أطلقه

كناب الصوم

وفي هسلال رمسضان يسشترط
ونيسة واحسدة تكفيسه
وإن يسمم عن عيره فيه اعتبر
والنفسل بالنيسة مسن نهسار
وإن يتسابع نطسرًا فسانزلا

شهادة العدلين لا عدل فقط لصصوم كل رمضان فيه إن ظنه شهرًا سواه فادكر لغسو وما فيه من اعتبار قضى الصيام فاسمعاه واعقلا ترتسب بالعسسر واليسسار

بل هو في الجملة بالخيار

وأكسل مسالسيس غسداء النساس يلزمسه قسسضاء ذاك فساعلم رطسب السسواك في السصيام فانتبسه مسقوط صوم الشهر فاعلم وادر ويوجب التكفيسر وطء الناسسي وصسوم يسوم هسو فيسه يسسلم وأكسل ذي النسسيان فطسر وكسره ولسيس في جنسون كسل السشهر في قولب فسلا تكسن في مريسة ولسيس عبد عبده في واجب بلا اعتبار قيمة فيسه شسرط اتباع ست فسيهم تسشبه

وما على الشيخ الكبيس فدية وهو يودي الفطر عن مكاتبه وجائز في ذاك صباع من أقبط وبعد صوم رمضان يكسره

كتاب المناسك

وفقمه المركسب لسيس حجمة وتسادر المسشى عليسه الحجسة آخر ذي الحجة لا العشر بلي وأشهر الحج منن الفطير إليي وعندنا عند جمار العقبة على الملبي القطيع عنب عرفية عنبد لقياء البيبت لامسس الحجير وإسا يقطعها منن اعتمسر بسدون بعسض ليلسة المحسر بطلل ثم الوقوف بالنهار لمو حمصل بيه سيواه قبيل ذاك فاعلميا ولايجوز رميى جمسر قيدرميي والأفسيضل المتعسة فاعلمنسه طوف القندوم واجسب لاسنه في أشبهر الحبج ويسالحج أهبل من يعتمر في رميضان ثيم حيل فإنه تمتع ممن فعل

ما معهم لمن يليهم شركة تعسديا مصصرهما تفرقسا بالنطع والفسطاط والثواب اعلما فيها لإنسان سواه نفقة ليس عليه الغرم فيما فعله غرم وفيه مأثم بما اجترم وحاضر المسجد أهل مكة والمفسدان الحج ببالوطء كما ويكره استظلال من قد أحرما وهكذا يكره شد منطقة وقاتل الحمامة المسسروله وما على قاطع أشجار الحرم أحسرم لسم يرسسل صيودًا عنساه حتى أتى الأضحى فبين الأربع تلك الشلاث قبسل سبع يقبضى وما بدون العجرز يجزئه البقس

ما اصطاده الحسلال ثم بعده مسن لم يسمم ثلاثمة التمتع وجسائز بعد الرجوع أيسفا والبدن تلك إبل لمن تدر

كتاب النكاح

صحح وإن له يستهد إمكانه وشهر طاكتمان ها الفسدا فسدا المساد المساد المساد المساد المسلم معلم في الماد الماد

لسو نكحا وشرطا إعلانه وإن هما تناكحا وأشهدا وإن هما تناكحا وأشهدا وإنمسا أنكحة الكفار والمنكح الابن المصغير يغرم ولا يسخر الفقر والسدناءة ولا يلي الجد الصغار فاعلم والعفو عن نصف الصداق للأب وفي التي تطلق قبل الوقعة

ولا يرى وجوبها في الشرعة

فكلسم ينهمسا نسمهان

وفي المتاع اختلف الزوجان وتجسر الأم على أن ترضعه

سظومة حسر المسائل وقسر الدلائل كتاب الطلاق

بسل واحد لا غيسر فاعلمنه وخصها صح وإن عسم بغسى لا يقتضي تعطيل حكم العله ثلاثة منها بسلا قصور فالأشهر النسعة مكث بعد ولسيس تفريسق السثلاث مسنه لمو قال من نكحنها فهي كنذا والوصل بالطلاق إن شماء الله وعسدة الإمساء بالمشهور لمو طبقت من طهرها الممند

وبالشهور بعدها تعتد

لسم تسزدد العسدة بالعتساق وفي الكنايسات شلاث نيسرة إلا السذي قبل السدحول يسذكر قبل نكساح الغيسر بعسد العسدة كفسر بالإطعسام حسل فساعلمن فحسبه كفسارة في الحكسم حكمًا على الزوجين بين الفرقة

لو عنقت في مفصح الطسلاق وفي اختيار السنفس للمخيسرة وني اختيار السنفس للمخيسر ونيسة الوحسد لا نعتبسسر وفي فسرار السزوج إرث عنسده لو مس مَنْ ظاهر منها قبل إن لو مس مَنْ ظاهر منها قبل إن لو والحكمان يملكان الفرقة

كتاب الأيمان

على معساني كلسم القسيرآن وعنسدنا العسرف هسو الطريقسة

وتحمل الألفاظ في الأيمان والسشافعي اعتبر الحقيقة

كتاب الحدود

وإن همسي ادعمست نكاحما ردبت فالحسد عنسه زائسل منفسي أمسى زنست قسذف إذا تقساولا

لسو حملست بغيسر زوج خُسدت ولسو أقسر بالزنسا السذمي وقولسه مسبا أتسبا بسبالزاني ولا

كتاب السرقة

وهبو شبلاث درهميات فاستمعوا مسالا وإلا لاطسلاب أسلا من منزل لم يكُ من سكانه ذاك على التخييسر لا الترتيس لسو مسرق القسوم نسصبابًا قطعسوا والقطع والغبرم عليي مسن وجيدا ويقطع السسارق مسن نسسوانه والحسدق القطساع بالتغلسب

كتاب السير

ونحسن قلنسا ذبحست وسنعرت

لو شق إخراج المواشى عقرت

كتاب اللقيط

عليي الزنب نيرده ونتسرك

ليو شيهد اللقيط حيين بيدرك

كتاب اللقطة

مها المستقط العبسد وأتسواه ومسا عرفسه فهيسته دفسيع أو فسسلا

ميا كيان بعيد ميدة التعرييف فا

وهمو عليمه دون مسولاه إذا

كتاب المقهد

مسن السسنين منسه بانست فاسسمع تمنكح ممن شماءت ممن الوفعاة إن نكحيت فاتيت وإلا فهيي ليه

وامسرأة المفقسود بعسد أربسع وبعسد قسدر عسدة الوفساة لبو عباد بعبد العبدة المكملية

كتاب الغصب

وقال في غيصب الثياب والنعم ونحوها أمثالها دون القسيم

كتاب الوديعة

أمانـــة ضـــمن ذاك فــاعلمن ومنفق السبعض مسن الوديعسه بغيسسر إذن ضمسامن جميعسسه

لو سرقت بغيبر مال المؤتمن

كتاب الصيد والذبائح

في السذيح تحسريم وهسن أربسع ذكَّى وذبيح مالمه النحسر كسذا في أهسل بيست واحسد لا في نفسر

وتركسه بعسيض عسروق تقطسع والسهو عسن تسسمية الله إذا والمسبع والأكشير تجسزتهم بقسر

كتاب الهبة

لا يمنسع الرحسوع في قيمتسه يثيت تبسل قبسضه إذ قبلسه تغيسر الموهموب عسن حالتمه والملك في الموهبوب للموهبوب

كتاب البيوع

كسان اقتيسات وادحسار مسع دا وبيسع ذا بسذاك فسضلًا ماسم يومتا ويسومين يجسوز فساعلم وأخذ بعض الحق فاسمع وافهم وفي الجلسود جسائز كسذ زعسم أوانسه قبيل الإجسازة انستقض عيبًا قديمًا رد والمنقص غرم يقبض في عير الطعام فاعلمن لم يك ذاك موجبًا للمنقض مسن غيسر مسنَّ عليسه ذاك فسأعلم على الذي عيام الغيلاء احتكرا بعسض فببسع الكسل ذو تجسويز كمما يجموز ذاك في السدين أجمل

وعلسة الربسا هسى الجسنس إذا والبسر والمشعير جمنس وأحمد وتسرك تسبض رأس مسال السسلم ولايجوز فسخ بعمض السلم وفي رؤوس الحيوانسات السسلم وذو الخسار إن يمست أو انقرض لوعاب عند المشتري ثم علم وجساتز بيسع المبيسع قبسل أن لسو هلنك المبيسع قبسل القبض وجائز تمليك ديسن يلسزم ويلسرم السوالي أن يسسعرا وبعد ما يظهر في الفاليز وعنمده يجموزني القمرض أجمل

كتاب الصرف

يؤخسا زيفًا فسنح كسل فبأعلمن

ورد بعيض بدل التصرف بأن

-

كتاب الشفعة

بمثل ما عوض وهو لم يجب بنى الذي ابتاع فحق الأخذ لا للمصتري يثبت للصفيع بالمديار والديار

وتثبت السشعة فيما قد وهب إذا السشفيع لم يسؤد فسضل ما والأجسل الثابست في المبيسع لا يثبست السشفعة في الآبسار

كذب الإجارات

ومكتبرٍ عدد مكانّدا ذكرا فيإنَّ مدن أجدره تخيدرا في أخذه الصمان أو فضل الكرى

كتاب الشهادات

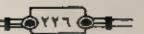
تــشهد ثنتـان مــن النــسوان ولا يــضر عــدم الميــان مــن الجـراح بيـنهم فيـسمع

وحيث لا اطلع للذكران وجسائز شهادة العميان ويشهد الصبيان فيما يقع

كتاب الدعوى

وخارجـــان ادعيـــا وبرهنــا فأعــدل الــرهطين أولــى بالقــضا

ويبرأ الأصيل بالكفالة وحكمها كالحكم في الحوالة



كتاب الرهن

لو أثمر الكرم الذي كان رهن لسم يكسن الثمسار رهنّا فساعلمن وقيمسة السرهن علسى المسرتهن إذا ادعسى الهلسك ولسم يبسرهن

كتاب المضاربة

مضارب يبتاع ما عنه نهي ثمم يبيع ذاك كيف يمشتهي فإن أجاز فهو كالإذن به وإن أبسى غرمسه فانتبسه وهكذا لو خالف المستبضع فدافع المال كذاك يسصنع

كتاب المزارعة

وأشرط عليك النفقات كاملة لكي يسصح أخسذك المعاملة والأرض لا تسدفع إلا تبعسا لسضعفها كرمّب ونخسلًا فاسسمعا كتاب الديات

والقتل في الأحكام عمدًا وخطا وليس شبه العمد شيئًا عير ذا وفي ديات المسلمين اثنا عشر ألفًا وفي الندمي نصف ما ذكر وذابح الابسن به يقتص وضربه بالسيف فبه نقص ولاليس للزوجة إرثها من زوجت وابن قتبل قرية قال حصل قتل أبي من ذا وباللوث استدل

أتسم خمسين يمينا وقتل

كتاب الفرائض

آخبوه أعطى ثلث ما قد وجده أنكر أعطى خمس ما قد أخذا والثلث لا الخمس لها من إرث وابسن وبنست كسذبا وفسرا لنذاك لا من خمسة سهمان

ابسن أقسر بسأخ وجحسده وإن يكسن أقسر بالأخست وذا وعندما النصف مكان الثلث السن وبنست بسأخ أقسرا فسائريع ممسا نالسه هسذان

كتاب الوصايا

كحال سقم الموت فيما فعلت لحم يملكوا إبطاله إذا انقرض

وبعد نصف الحول منذ حبلت وما أجاز الوارثيون في المرض

كتاب الكراهية

السنعر لايسنجس والعظم نجسس يئبست تنجيسهما ويسدعي لكنه بمنسع فاحفظ واجهسد وربنسا أعلسم بالسمواب والحمد لله على الحالات على النبي الهاشمي مسرمدا

وتال في المينة قدولًا يلتبس ونحن ظهرناهما والمشافعي وما لذمي دخول مسجد ونحن لا نرضى بذا الجواب قدائنهي نظم الخلافيات شم المصلاة والمسلام أبدا من نسف أتم هنذا في صفر في مسنة الأربع والخمسمانة الأربع والخمسمانة الفسان والسستون والسستمائة جنات عدن وقصور عاليه

وصاحب النظم أبو حفص عمر لنصف يوم السبت وقت النعدية وجملة الأبيات بسا صدر الفئة وتسسعة والله يجسسزي ناظمسه

00000







مقدمة المنف

بِسِ أَمِنْ الرِّحْرَ أَنِّحِيمَ

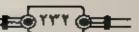
والله المستعان

الحمد نه الذي شرفا بخدمة العلم وأهله، ورغبتا في طلبه وحمله، والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله الدي حعله قدوة للعالمين، وأرسله رحمة للمؤمنين، وعلى آله وأصحابه بحار العلم وجباله.

قال الشيخ الإمام نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي - غفر الله له فوبه وبصره عبوبه ولمَّ منَّ الله عليَّ بتشهيد تصانيف سارت في البلاد، وطارت في الأعواد والأنجاد ()، وراقت الكبراء والأمحاد، وكان فيها نظم الحلافيات مفردة عن البكات، وأحب كبراء الزمان، وفرسان الميدان، أن أخرح لهذا الكتاب تلوًا لا يكون عن الدلائل حلوًا وتتميمًا للفائدة، وتعميمًا للعائدة، فتوخيت مسرعهم، وتحريت محبتهم، وشرعت فيه مستحينًا مائله مستخيرًا، وكفئ به هاديًا ونصيرًا، وسميته بكتاب «حصر المسائل وقصر المسائل»، وهذا مشرع الكتاب، وفهرست الأبواب:

الباب الأول: قول أبي حنيمة على خلاف قول صاحبيه.

⁽۱) قال الحطابي الأبجاد واحدهم نجد، وقال الأصمعي رجل نجد وبجد من شدة المأس وقال عيره، البجد ضد البليد، والأصل فيهما واحد، وإنما أخذ من بجد البلاد، وهو ما عملا وارتفع من الأرض، قالمجد من الرجال الرفيع العالي، قال دو الرمة ولكنتي أقبلت من جانبي قسا أرور فتى نجدا كريما يعانيا افريب الحديث؟ (٢/ ١٤٦)



الباب الثاني: قول أبي يوسع على خلاف قول صاحبيه.

الباب الثالث: قول محمد على خلاف قول صاحبيه.

الباب الرابع: قول أبي حيفة على خلاف قول أبي يوسف، ولا قول لمحمد.

الباب الخامس: قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأسي يوسف.

الباب السادس: قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأسي حنيفة.

الباب السابع: ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة. الباب الثامن: ما قاله زفر خلافًا لقول أصحابنا الثلاثة

الباب التاسع: ما قاله الشافعي خلافًا لقول أصحابنا _رحمهم شه. الباب العاشر: جوابات مالك بن أنس تَعَلَّنَهُ.

وفي كل باب ذكر الكتب على ترتيب مختصر الكافي، والله الموفق لإتمامه، والقابل والمكافئ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ــ رحمهم الله

مسالة، قال أبو حنيفة كَنْفَهُ: يكبر المقتدي مقارنًا بالتكبير مع الإمام، وتحقيقً للإتمام الذي أمر به النبي عَلَيْكُ؛ لقوله: "إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه"(").

وقالا: يكبر بعد تكبير الإمام؛ لقوله عليه في هذا الحديث «فإذا كبر نكبروا، والفاء للتعقيب،

قلنا. وقد يكون للفرآن كما في قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا».

مسألة؛ قال: ويكتفي الإمام بقوله سمع الله لمن حمده إذا رفع رأسه من الركوع؛ لقوله عليه إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده قولوا: ربنا لك المحمد ، وهذه قسمة ، وهي تقتضي قطع الشركة ، كما في قوله عليه : «البينة على المدعى، واليمين على من أنكر المراه .

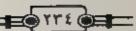
⁽١) أخرحه البحاري (٣٧١)، ومسلم (١١٤) من حديث أس بن مالك ظليَّ

⁽١) أخرجه الدارقطني (٣/ ١١٠) من حديث أبي هريرة عَلَقَهُ.

وأحرحه الدار قطي (٣/ ١١١)، والسهقي في «البس الكبرى» (١٦٢٢٢) من حديث عمر و ابن شعيب، عن أبيه، عن جده.

قال الزيلمي. أحرجه البيهقي في سممه عن امن عماس، قال: قال رسول الله عليه الله يعطى الناس بدعواهم الادعى رحال أموال قوم ودماءهم، لكن البيئة على المدعي، واليمين على من أنكرا، انتهى

والحديث في الصحيحين للفظ: «لكن اليمين على المدعى عليه»، أحرجاه عن ابن أبي مليكة عن الن عداس، ومعداه نقيدم في حديث الأشعث من قبس «شاهداك، أو يميسه» في =



وقالا: يجمع الإمام بينهما لِمَا روي: أنَّ النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: « سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد (١٠)

قلنا: ذاك في [النفل] (٢٠).

مسألة؛ وإذا وصع أنفه على الأرص في السجود بدون الجبهة من غير عذر جاز، وقد أساء.

وقالا: لا يجوز، وروئ أسدعته مثل قويهما.

ووجههما: قول على الله الله الله تعالى صلاة من لم يمس أنفه الأرض كما تمس بجبهنه (٢٠).

=الصحيحين، وأخرجه هو، والدارنطي عن مسلم بن حالد الربجي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده أن رسول الله ﷺ قال: «البية على من ادعى، واليمين على من أنكر، إلا في القسامة»، التهلي.

وروئ الواقدي في كتاب المغازي حدثني علي بن محمد بن عبيد الله، عن منصور الحمحي، عن أمه صفية ننت شبية، عن برة بنت أبي تجزئة، قالت: أنا أنظر إلى رسول الله على حين خرج من البيت، فوقف عنى الناس، وأخد بعضادي الباس، ثم أشرف على الناس، وهم جلوس حول الكعبة، وقال: «الحمد لله الذي صدق وعدها، فدكر خطبة، وفيها: «والبيئة على من ادعى، والبيئة على من الكامية على من الماية على الماية على من الم

(١) أخرجه البخاري (٧٠٢)، ومسلم (٣٩٠) من حديث ابن عمر الله

(٢) في ب: النواقل، والمثبت من أ.

⁽٣) أخرجه لحاكم (٩٩٧)، والبيهقي في فالسني الكبرئ (٢٤٨٥) من حديث ابن عباس ١١٠٠٠. =

قلنا: ذاك دليل الكراهة، وقد قال النبي الله المرت أن أسجد على سبعة آراب: اليدين، والركبتين، والقدمين، والوجه، وأشار إلى الأنف، (١٠) و لأنهما عطم واحد، فبأي طرفيه وضع كفاه؛ ولهذا جاز عند العذر، فلو لم يكن الأسف عصوًا يفام به هذا الركن لَمَا جاز كوضع الحد والذقن.

ولو قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية، أو افتتح الصلاة بذكر الله تعالى الفارسية، أو تشهد فيها، أو خطب للحمعة بها جاز.

وقالا: لا يجوز إذا كان يحسن العربية.

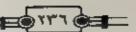
أَمَّ الْقراءة فلاَّمَه مأمور نقراءة القرآن، والله تعالىٰ يقول: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عُرَبِيًّا﴾[الرحرف ٢].

⁼ قال البيهقي وأحربا أبو بكر س الحارث الفقيه، أباً علي بن عمر لحافظ، ثبا عبد الله بس معيمان بن الأشعث ثبا الجراح بن محلد، ثبا أبو قتيبة فدكر حديث شعبة والثوري كن واحد مهما على الانفراد بمعياه، ثم قان أبو نكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث: لم يسيده عن معيان وشعبة إلا أبو قتيبة، والصواب عن عاصم، عن عكرمة مرسلا

قال الهيثمي رواه الطبران في الكبير والأوسط، وفيه سليمان بن محمد القافلاني، وهو متروك.

الجمع الزوائدة (٢/ ٣١١).

⁽۱) أحرحه أمو داود (۸۹۱)، والترمدي (۲۷۲)، والسسائي في «السن الكبرئ» (۲۸۱)، واس ماجه (۸۸۵)، والشافعي في «مسمده» (۱۲۱)، وابن خزيمة (۱۳۲)، واس حبان (۱۹۲۱)، وأبو يعلى (۲۱۹۳)، وابيهقي في « السنن الكبرئ» (۲۲۷۶) من حديث العماس من عمد المطلب



قلنا: وقد قال أيضًا: ﴿ وَكَذَلِكَ أَمْرَلَكُ مَكُمّا عَرَبِيّا ﴾ [الرعد/ ٣٧] [ق/ ٢أ]، والحكم بالفارسي حكم به، فكذا القر ءة، وهذا لأنَّ القرآن لا يتبدل بتبدل اللعات، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَهِى رُبُرِ ٱلْأَوْلِينَ ﴾ [الشعراء/ ١٩٦]، وقال ﴿ إِنَّ هَدَا لَهِى ٱلشَّحْبِ ٱلْأُولَى ﴾ [الأعلى / ١٩٦] (١٠).

 (١) قال ابن مازة فالعبرة عند أبي حيمة للمعنى، وعندهما للمط والمعنى إدا قمر عليهما، وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة شمس الأثمة السرحسي في اشرح الحامع الصعبرا وجوع أبى حتيفة إلى قويهما رجمهما الله.

وقال الشافعي، لا تجور قراءته على كل حال، وأجمعوا على أنه لا بمسد صلاته بالفراءة بالفارسية إنما الحلاف في الجولز.

احتج الشافعي تَعَلَقُهُ بقوله تعالى ﴿ إِنَّاجَعَلْمُهُ قُرَءُ تَاعَرَبِيًا ﴾ [لرحرف ٣] الله تعالى أخبر أن القرآن عربي، والفارسي غير العربي، فلا يكون قرآبا، فلا تجور صلاته، والقرآب اسم للمعجر، والإعجاز في النظم والمعلى، فإذا قدر عليهما لا يتأدى الفرص إلا سما، وإذا عجر عن التعلم أتى بما قدر عليه كمن عجر عن الركوع والسجود، فإنه يصلي بالإيماء

وأبو حنيفة تَعَنَّتُهُ احتج بما روي أن العرس كتبوا إلى سلمان أن يكتب لهم العاتحة بالفارسة فكتها إليهم، وكانوا يقرؤون في الصلاة حتى لاست ألسنتهم بالعربية، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمُ لَعِي رُبُرُ الْأَرُّلِينَ ﴾ [الشعراء ١٩٦]، ولا شك أن الذي في رسر الأوليس هو المعمى دون اللفظ.

قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الحلوني إن أما حنيفه كَنَتَهُ إنها جوز قراءة القرآل بالفيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الحلوني إن أما حنيفه كَنَتَهُ إنها جوز قراءة القرآل بالفارسية إذا قرأ آية قصيره - لأن الصلاة عنده تجوز بأدى الآيات، ثم ذكر أبو سعيد البردعي أن أبا حيمة كَنَتَهُ إنها جوز القراء، بالفارسية حاصة، دون عيرها من الألسنة، أمر به بالعربية على ما جاء في الحديث السال أهل الجنة العربية والعارسية الديرية».

والأصح أن الاحتلاف في حميع الألسة واللعات، نحو التركية والهدية والرومية حلاف واحد، ثم إما يحور عد أبي حيفة تقلله إذا كان مقطوع القول مأن ما أتى به هو المعنى، ويكون على نظم القرآن نحو قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِئَكُ مُوْمِئَكُ مَنَ مَعْنَى اللهُ عَلَيْهُ وَلَمَ تَعَالَى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِئَكُ مُوَاللهُ وَلَمَ تَعَالَى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِئَكُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَمَ تَعَالَى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِئَكُ إِللهُ عَلَيْهِ وَلَمَ تَعَالَى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِئَكُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَمَ تَعَالَى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ اللهِ عَلَيْهُ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَيْهِ وَلَمَ عَلَيْهِ وَلَمَ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى عَلْمَ القرآن لا يجور . «المحيط البرهاي (١/٧٠٧).

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

مسألة، وإذا وجد الدحاحة في لبئر ، ولا يدري متى وقعت فيها وماتت ، فإن كانت عير منتفخة حكم بنجاستها منذ ينوم وليلة، وإن كانت منتفحة فمنذ ثلاثة أيام ولباليها.

وقالا: يحكم شجاستها للحال؛ لوقوع الشك في نجاستها قمل هـذا الرمـان؛ لاحتمال وقوعها فيه الآن.

قلنا: عَمِلْتا بغالب الظنِّ احتياطًا.

الأرواث كلها نجسة نجاسةً عليظة، والريادة على قدر الدرهم مانعة لإحماع الأمة على نجاستها، وعدم الصرورة في إصابتها؛ فيان التحافي عنها ممكن فصار كخرء الدحاجة، وبحو الكلب، ورجيع الآدمي.

وقالا: لا يمنع حتى يفحش، و نجاستها خفيفة لعموم البلوى فيها، وامتلاء الطرق بها.

قال في خرء ما لا يؤكل لحمه من سباع الطيور كالبزاةِ والعقبان (١٠) والنسور: نجاسته حفيفة، ولا يمنع حتى يفحش؛ لأنَّ فيه ضرورة، فإنها تندرق من الهنواء فلا يتحامى عن ذلك.

وقالا: هي غليطة، وما زاد على قدر الدرهم مانع؛ لأنَّه لا تعم مه البلوئ؛ هذا تخريج الهندواني(١).

⁽١) قال أبو منصور الأزهري قال الليث العقاب هذا الطائر يؤمث، والحميح العقبال وثلاث أعقب. تتذيب اللغة ا(١/ ١٨٣).

 ⁽٢) هو الإمام الفقيه أبو حمد محمد بن عبد الله من محمد من عمر الهندواي الحنفي، المتوفى بحرئ في دي الحجة سنة أثنتين وستين وثلاثمائة، عن اثنتين وستين سنة، كان إماما كبيرا من أمل بلخ.

قال السمعاني: كان يقال له؛ أبو حيفة الصغير، تمقه على أبي بكر محمد الأعمش، وحدث =

وقال الكرخي (١): هذا الخرء طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف كخرءما يؤكل لحمه.

وقال محمد: نجس نحاسة غليطة؛ لأنَّه مستحيل غيَّره طبع لحيوان إلىٰ نُنْنٍ وخث، ولا ضرورةً فيه؛ لأنَّه لا تعمُّ به البلوئ بخلاف الرَّوث (٢٠).

=سلخ وما وراه البهر وأفتى، وروئ عنه يوسف س مبصور السباري كتباب المحتلف! للصفار، ذكره تقي اللين

المسلم الوصول إلى طبقات العجول ١٦١/٣).

 (١) الشيح الإمام أمو الحسن عبيد الله س حسين س دلال س دلهم الكرحي الحنمي، المتون بيغداد في شعبان سنة أربعين وثلاثمائة، وله ثمانون سنة.

تفقه على مشايخ بلده وسكل مغداد، ودرس بها فقه أبي حيمة معد أمي حارم وأمي سعيد البردعي، وإليه انسهب رياسة الحفية، وانتشر أصحابه في البلاد

وكان مع عرارة علمه وكثرة رواياته عطيم العبادة، كثير الصلاة والصبام، صيورا على الفقر، صنف «المحتصر» و«الجامع الصعير» و «الجامع الكبير» أودع فيها الفقه والحديث والأثر. ذكره تقي الدين

اسلم الوصول إلى طبقات الفحول، (٧/ ٢٣١).

(۲) قال ابن المندر كالله . رخص في درق الطير أبو جعمر و الحكم و حماد
 وقال حماد في خوء الدجاج. إدا يس ه فركه، وكان الحسن لا يرئ على من صمى وفي ثومه
 خوء الدجاج إعادة

وقالت طائقة. لأرواث والأيوال كلها مجسة، ما أكل لحمه أو لم يؤكل، وكذلك ذرق الطبر كلها مجس، هذا قول الشافعي، وقد حكي عنه أنه استشى من دلك بول العلام الذي لم يطمم وأمر بالرش عليه، وكان الشافعي يقول: لا يجور بيع العدر، ولا الروث ولا البول كال دلث من الناس أو من الدواب.

وقال أبو ثور كقول الشافعي في الأبوال والأرواث أما كلها نجسة رطبا كان أو يابسا وقال الحسن: البول كنه يغسل وكان يكره أبوال البهائم كلها يقول اعسل ما أصابك مها وقال حماد في بول الشاة: اعسله وفيه قول ثالث قاله مالك قال: لا يرئ أهل العلم أبوال ما أكل لحمه وشرب لنه من الأنعام نجسا وكذلك أنعارها، وهم يستحسنون مع ذلك عسلها ولا يرون بالاستشعاء بشرب أبوالها بأساء ويكرهون أبوال ما لا يؤكل لحمه من اللوات ولو ترك المسح على الجبائر والمسح لا يضره لم يجز عندهما، ذكر ذلك وسكت عن قوله، فقبل: هو بالإجماع، والصحيح أنّه قولهما على الخصوص؛ وإنما قالا ذلك؛ لأنّ عليّا رُفيَّ كُسرت إحدى رنديه يوم أُحد فأمره النبي عَلَيْهُ بالمسح على الجسائر('') .

=وأروا ثها الرطنة أن يعيد ما كان في الوقت، وبكرهون شرب أنوالها وألناسها، هذه حكاية اين وهب عنه.

وحكى ابن الفاسم أن مالك كان لا يبرى بأسب بأبوال ما أكبل لحمه مما لا بأكبل الجيف وأرواثها إن وقع في الثوب، وقال في نظير التي تأكل الحنف والأدى: يعبد من كان في ثوبه منه شيء صلاته في الوقت، قال: فإذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه.

ووقف أحمد عن الحواب في أبوال ما يؤكل لحمه مرة، وقال مرة: ينزه عن بول الدواب كلها أحب إلي، ولكن البعل والحمار أشد

وقال إسحاق: كدلك وقد احتلف قول أحمد في هذا الناب، وقالت طائفة: الأنوال كلها سوئ بول بي آدم ظاهر لا يجب عبله ولا تصحه إلا أن يوجب دلك مما يجب التسليم له، قال، وليس بين بول ما أكل لحمه وما لا يؤكل لحمه فرق؛ لأن تعرائض لا تجب إلا يحجه، وقد ذكر معيرة عن أبي معشر أنه قال. بال بعل قريب مني فتنحيت فقال لي إبراهيم ما عليك لو أصابك، وقدرويا عن عطاء والرهري أنهما أمرا بابرش على بول الإبل

وقال النعمان في روث الفرس وروث الحمار : و الروث كله سواء إذا أصاب الثوب منه أكثر من الدرهم لم تجر الصلاة فيه، وكذلك إذا أصاب الخف والنعل

وقال يعقوب ومحمد: يجريه إلا أن يكون كثيرا فاحشاء وقال النعمان في نول الفرس: لا يفسد إلا أن يكون كثيرا فاحشاء ونول الحمار يفسد إذا كنان أكثر من الدرهم، وهو قول النعمان ويعقوب

وقال محمد: لا يفسد بول الفرس وإن كان كثيرا فاحشا؛ لأنه بول ما يؤكل لحمه وقال العمان في أحثاء اليقر وحرء الدجاج مثل السرفين يفسد منه أكثر من قدر الدرهم، وكذلك قال يعقوب ومحمد في خرم الدجاح خاصة وقال محمد. الكثير الفاحش الربع قصاعدا «الأوسطة (٢/ ١٩٦)

(۱) أحرجه من ماجه (۲۵۷)، و لدارقطني (۲/۲۲۱)، و البيهقي في البس الكبرئ»(۲۰۲۰) من حديث على بن أبي طالب ﷺ.

والأمر للوجوب^(١)

وله أنّه سقط غسل ما تحته فيسقط أصلًا كاليد المعطوعة، وليس كالرّجل في الخُفّ؛ لأنها لو بدت غسلت، وهذا إذا بدا لا يُعسل، وحديث عليّ رَفَّ هي المكسور، وهناك إذا بدا غسل ولا كذلك المجروح، وفيه الاحتلاف^(١).

مسائد، ولا يجوز المسح على الجورب الذي هو غير منعل؛ لأنَّه لا يسافر فيه، فأشبه اللفافة.

وقالا: إذا كان تحنًا جاز(") لرواية المغيرة "أنَّ النبي على مسح على

قال الدارقطني: فيه عمرو بن خاند الواسطى، وهو متروك.

وقال البيهقي عمروين حالد الواسطي معروف بوضع المحديث، كذبه أحمد بن حسل ويحيل ابن معين وغيرهما من أثمة الحديث، وسمه وكيم بن الجراح إلى وضع الحديث، وال وكان في جوارنا فلما فطن له تحول إلى واسعل، وتابعه على دلك عمر س موسى بن رجيه، فرواه عن ريد س علي مثله، وعمر بن موسى متروك مسوب إلى الوضع، وبعوذ باقه من الحذلال وروي بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي، ولبس بشيء، ورواه أبو الوليد حالد بن بزيد المكي بإساد آخر عن زيد بن علي، عن علي مرسلا، وأبو الوليد ضعيف، ولا يثبت عن النبي المكي بإساد آخر عن زيد بن علي، عن على مرسلا، وأبو الوليد ضعيف، ولا يثبت عن النبي

وأصبح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح الذي قد تقدم وليس بالقوي، وإنما فيه قول انفقهاء من التابعين ممن بعدهم مع ما رويت عن ان عمر في المسلح على العصابة، والله أعلم (١) قال شيخي زادة الأمر للوجوب عندهما، وعبد الإمام ليس بواجب؛ لأن غسل ما تحت الجبيرة ليس يفرض، وكدا المسلح عليها، وقيل: واجب عنده كما قان، وهو الصحيح.

المجمع الأنهر في شرح ملتقيل لأبحر، (١/ ٥٠)

(٢) انظر ٥ البناية شرح الهداية ١٤/١/٢١٣).

(٣) قال ابن مازة: وأما المسح على الجوارب، فلا يحلو إما إن كان الجوارب رئيف عبر سمل، وي هذا الوجه يجوز وي هذا الوجه يجوز المسح بلا خلاف، وأما إذا كان تخينا متعلا، وفي هذا الوجه يجوز المسح بلا خلاف، لأنه يمكن قطع السعر، وتتابع المشي عليه فكان بمعنى الخف. والمراد من الثحين: إن كان يستمسك على الساق من غير أن يشده بشيء، ولا يسقط، فأما إدا =

قلنا: [ذلك] (٢٠) في المُنعَّلين.

= كان لا يستمسك ويسترحي فهد ليس شحيل، ولا يحوز المسح عليه، وأمه إذا كنان تحيسا عير معل، وفي هذا الوحه لا يحور المسح عند أبي حيفة، وعندهما يجور.

ثم بين المشايع احتلاف في مقابار النعل الذي يكمي لحوار المسح على النخين عبد أبي حيفة تعاقبة، قال بعضهم. إذا كان في باطل الحف أديم وهو ما يكمي لكف القدم، حاز المسح عليه، وقال بعضهم. لا يجور المسح حتى تكول الأديم على أصابع الرجل وظاهر القدمين، وقال بعضهم لا يجور المسح حتى يكول لأديم إلى لساق بكون عاهر قدميه وكعناه مستورا بالأديم معادي قول هذا القائل الوكان المستور بالأديم معادون الساق، والمعاق مجورب لا يجوز المسح عند أبي حيفة تكافئة.

المحيط البرهاني ١٠ (١/ ١٧٠)

(۱) أحرجه أبو داود (۱۵۹)، والترمدي (۹۹)، والسائي في السن الكبري» (۱۳۰)، واس ماحه (۵۵۹)، وأحمد (۱۸۲۳۱)، واس حريمة (۱۹۸)، واس حنان(۱۳۳۸)، والبيهقي في «السس الكبري، (۱۲۲۱).

قال أبو داود وروي هذه أبصاعل أبي موسيّ الأشعري عن النبي ﷺ أنه مسح على الجورس وليس بالمتصل ولا بالقوي

قال أبو داود. ومسح على الجوربين علي س أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عبارت وأسس ابن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وروي دلك عن عمرو بن الخطاب وابن عباس.

وقال الترمذي هذا حديث حس صحيح، وهو قول عير واحد من أهل العلم، ونه يقول سعيان الثوري و ابن المبارك والشافعي و أحمد و إستحاق قانوا المستح على الجوربين وإن لم تكن تعلين، وإذا كانا تحيين.

قال: وفي الباب عن أبي موسيل.

قال أبو عيسى: سمعت صالح من محمد الترمدي قال: سمعت أبنا مماثل السمر قندي يقول. دخلت على أبي حيفة في مرضه المدي مات فيه، فدعا بماء فتوصأ وعليه جورباد، فمسح عليهما ثم قال فعلت اليوم شيئا لم أكل أفعله، مسحت على الجوربين وهمه غير منعلين.

(٢) في ب: ذاك والمثبت من أ.

مسألة؛ قال خروج المُصلىٰ من الصلاة فرضٌ؛ لأنَّه أحد حدَّي الصلاة فكان فرضًا كالآخر - وهو الافتتاح

قلنا: معناه أفعال صلاتك والتحل وض؛ لأنّه من أفعالها ، ويطهر دلك في المسائل الاثني عشرية: طلوع الشمس في صلاة الفجر بعد ما قعد قدر التشهد ، وخروج وقت الجمعة ، ومصي يوم وليلة للمقيم الماسح على الحفين ، ومضي ثلاثة أيام ولبالمها للمسافر الماسح، وخروح وقت الصلاة لصاحب العذر وتذكر عائتة ، والعاري إذا وجد كسوة ، والمُنيمُ م إذا وَجد الماء ، والمُومى ، ذا قدر على قيام أو قعود ، والأمي إذا تعلّم سورة ، والماسم على الجبائر ، دا سقطت جبائره عن بُرء ، وسقوط الخف من غير تكلّف أنّ الصلاة تفسد في هذه المواضع عنده خلافًا لهما .

مسائد، وإذا شرع في صلاة العيد بالوضوء، ثم أحدث فيها فله أن يتيمّم ويُتمّ ويبني؛ لأنَّ الافتتاح بالتيمم جائز، فالبناء أولى؛ لأنَّ حكمه أسهل

(١) أخرجه أبيو داود (٩٧٠)، وأحميد (٤٠٠٦)، والبدارمي (١٣٤١)، وابين حيان(١٩٦١)، والدار قطني (١/٣٥٣)، والطيالسي (٢٧٨).

قال ابن الأثير في النوع الخامس في الإضافة إلى الحديث ما ليس منه: ومثاله حديث اس مسعود، أن رسول الله على أخذ يده، فعلمه التشهد، قال «قل التحيات لله . " قدكر التشهد إلى آخره، ثم قال: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن اسئت أن تقعد فاقعد» .

فقوله: «إذا قلت هذا .. » إلى آخره مدرح في الحديث من كلام ابن مسعود، لأن التعبيز قد جاء بينهما في روايه أحرئ، ودلك أنه دكر التحديث إلى آخر التشهد، ثم قال الراوي: قال عند الله بن مسعود: إذا قرغت من هذا فقد قصيت صلابث، فميز هذا الراوي بين الكلامين برياديه التي ذكرها.

هجامع الأصول ١١/١٠١).

وقالا: لا يجوز؛ لأنَّه لا يخاف الفوت بحلاف المُفتتح.

قلئا: هو يوم زحمة، فعسىٰ [أن] (١) تنزول الشمس قبل وصوله إلىٰ الماء بفوته(١)

مسالة، قال الجُسب في المِصْر إذا لم يجد الماء حاز له التيمم لتحقَّق لعجر.

وقالا: لا يجوز؛ لأنَّه نادر.

وقيل: هو اختلاف زمان لا برهان

مسألة؛ قال في المحبُوس في المخرج في المصر إذا لم يحد ماءً ولا تُرابًا عليمًا ألَّه بُؤخر الصلاة إلى أن يجد ماء يُطهّره

وقالا: يتشبُّه بالمصمين كالعاجز عن الصوم يتشبه بالصائمين.

قلنا: إمساك بعص النهار قربة كما في عداة الأضحى، فأمَّا الصلاة بغير طهارة فهي عبث.

⁽١) مقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٦) دكر هذا الفول السرحسي في المسبوط، ثم قال. وفين هذا الجواب بناء عمل حيائية الكوفة فإن الماء بعيد لا يصل إليه حتى يعود إلى المصر، قأما في دياريا الماء محيط بالمصلى قلا يتيمم للابتذاء ولا للساء؛ لأنه لا يحاف القوت

الميسرط ١١٩/١).

وقال الكاساني بعدما ذكر القولين وجه قولهما: أنه لنو دهب وتوصباً لا تفوته الصلاة؛ لأنه يعكه إتمام النقية وحده؛ لأنه لاحق ولا عبرة بالنيمم عبد عدم خوف الفوت أصلا.

ولأبي حتيقة: أنه إن كان لا يحاف العوت من هذا الوجه يخاف الفوت بسبب المساد؛ لاردحم الناس، فقلما يسلم عن عارص يفسد عليه صلاته، فكان في الانصراف للوصوء تعريص صلاته للعساد، وهذا لا يجور؛ فيتيمم، والله أعلم.

ابدائم الصنائم ۱ (۱/ ۵۲).

TO YEE GO

وروئ أبو حفص قول محمدٍ مع قول أبي حنيفة؛ وما ذكرناه بِدءًا فهو روابة عن أبي سليمان(١٠).

مسألة، قال: خروح وقت الطهر ودخول وقت العصر بأن مصبر ظل كل شيء مثليّهِ عنده.

وقالا: مثله؛ لإمامة جبريل على نبيًا صلوات الله عليه في عصر اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله (٢٠).

وله: أنَّ جبريـل أمَّـه في ظُهـر اليـوم الثـاني حيننـدٍ، والآخـر ناسـخ لـلأول [ق/ ١٣].

مسائلة ، قال: ولا يَفْصل المُؤذَّن بين أذان المغرب وإقامتها بالحلوس؛ لأدَّ في تأخيرِ المغربِ وعيدًا وفيه تأخير.

(١) قال بدر الدين العيني: وفي * البدائع ٢٠ المحبوس في المصر عدده تراب صهر يصلي يتيمم ويعيد وروئ الحسن عن أبي حيفة أنه لا يصلي، وهو قول رفر، وعن أبي يوسف يصلي ولا يعيد كالمريض والمحبوس، وإذا لم يجد ماه، ولا تراما نظيما فإنه لا يصلي عد أبي حثيفة، وعامة الروايات عن محمد.

> وقال أصبغ من المالكية: لا يصالي وإن خرح الوقت إلا يوضوه أو تبعم وقال أبو يوسف: يصلى بالماء ويعيد، وبه قال محمد في رواية أبي سليمان.

وقال بعض المشايخ إنما يصلي بالإيماء إذا كان المكان رطباء وإن كان ياسا يصلي بالركوع والسجود، والسحيح عنه أنه يؤدي كيف ما كان، ومدهب عمر، والى مسعود والتي أن من لم يجدماء لا يصلي، ذكره ابن طال، وي « المحيط » دل عليه أن الصلاة بغير طهارة، أو إلى غير القيلة، أو في ثوب تجس معمدا يكفر، والصحيح أنه لا يكفر بغير طهارة ولا يكفر فيها. والبناية شرح الهداية، (١/ ٥٢٠).

(۲) أحرجه أسو داود (۳۹۳)، والترمدي (۱٤۹)، وأحمد (۳۸۱)، واسن حريمة (۳۲۵)، واسن حريمة (۳۲۵)، والحاكم (۱۹۳)، والبيهقي في السس الكبرئ (۱۵۸۳) من حديث ابن عباس التخصيف الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة و بريدة و أبي موسئ و أبي مسعود الأنصاري و أبي سعيد و جادر و عمرو بن حرم و البراء و أس،

وقالا: يجلس بينهما حلسة خفيفة والأنهما ذكران متحانسان مُتقدَّمان على صلاة الفرض؛ فيفصل بينهما بالحلوس كما في خُطئي الجمعة.

قلنا هنذان مُتغايرانِ هيئةً فيقع الفصل بيهما بالسكوت، ولا كنذلك لخطبة (١).

قال. ويكره الكلام عند أذان الخطبة وإقامتها عنده؛ لقوله عليه الذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام (٢٠).

وقالا: لا بأس به لقوله ﷺ «خروج الإمام يقطع البصلاة، وكلامه يَقطع الكلام».

والشفق هو البياص عنده؛ وهنو قول أني بكر وعائشة ومعاذ وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز "".

(۱) قال بدر الدين العيني وحاصل المدهب أن العلماء انفقو على أنه لا نوصل الإقامة بالأدان، مل يعصل بينهما، لكنهم احتلفوا في مقدار الفصل، فعند أبي حبيعة المستحب أن يفصل بينهما سكتة يسكب قائما ساعة ثم يقيم، ومقدال السكتة عبده قدر من يتمكن فيه بقراءة ثلاث اينات قصار أو آية طويلة.

وروي عنه مقدار ما ينحطو ثلاث حطوات.

وعتدهما يعصل بينهما بجسة خفيفة مقدار الحلسة بين الحطبين.

وذكر الإمام الحلوائي الحلاف في الأفصليه حتى عبد أبي حبيمة إن جلس جبار فالأقصل ألّا يجلس، وعتلهما على العكس، ذكره الإمام الشمر تاشي.

«الناية شريع الهداية» (٢/٣/٢).

(٢) أحرجه الطبراي في «المعجم الكبير ا(٨ · ١٣٧) من حديث ان عمر ﷺ فال الهيثمي. رواه الطبراي في الكبير، وفيه أيوب بن نهيث، وهو متروك ضعفه جماعة، وذكره ابن حيان في لثقات وقال: يحطئ

المجمع الزوائدة (٢/٧١٤)

(٣) قال الكَاساني: واختموا في تفسير الشفق، فعند أبي حيمة هو البياص، وهو مدهب أبي بكر وعمر ومعاذوعاتشة ﷺ. وقالا: هو الحُمرة، وهو قول ابن عمر وشداد بن أوس وعبادة س الصامت ودليل أبي حنيفة: قول الله تعالىٰ ﴿ أَيْرِ الشَّلَوْةَ لِدُلُوكِ الشَّمْيِن ﴾ أي: لعروب ﴿إِلَّ غَسَى اَلِّيْلِ ﴾ [الإسر م ٧٨] أي اجتماع ظلميّه، وذاك بعد غيبوبة البياض

مسأثة، وسجود الشكر ليس نقربةٍ عنده، بل يُكره؛ لأنه ركن واحد من الصلاة فلا يُتنفَّل به وحده كالرُّكوع.

وقالا: هو قُربة، قد روي أنَّ النبي عَلَيْ كان يفعـل ذلـك(١)، وذكر لقاصي

وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي هو الحمرة، وهو قول عند الله بن عباس وعند الله بن
 عمر ﷺ وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيقة.

البدائع الصنائع (١/٤/١).

(١) قال ابن مارة روي عن إبراهيم السحمي ﴿ أَنَّهُ أَبَّهُ كَانَ يَكُرُهُ سَجَدَهُ الشَّكُرِ، وعن محمد أن أنا حنيفة كان لا يراها شيئا، ويستحها قال محمد وقد جاء فيها عبر حديث، وتكلم المتقدمون في معنى فول محمد، وكان أبو حتيقة ظلُّكَ لا يراها شيئا؛ بعضهم فالوا: معناه لا يراها قربه، وهكذا ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء، وفي «القدوري» مصاه كان لا يراها مسونا، وهو قريب من الأول، وبعصهم قالوا: معناه لا يراها شكرا تاما، فتمام الشكر أن بصلى ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، ولم يذكر محمد كِنَاتُهُ قول أبي يوسف في شيء من الكتب ودكر القاضي الإمام الراهد ركن الإسلام على السعدي تَعَايِّنهُ في السرح كتاب السير، قول أبي يوسف تَعَلَقَهُ مع محمد يَحَلَقه، احتج مما روي أن رسول الله علي من برجل به زمانة فسجد، وأمر أبا بكر وعمر م الله في فسجدا، وعن أبي بكر الله أنه لما أناه فتح اليمامة سحد، وأبو حنيفة ظَلْقَة يقول. السجود ركن من أركان الصلاة معردا، فلا يتقرب مها إلى الله تعالى على الانفراد تطوعا قباسا على القيام المفرد، والركوع المفرد، وأما ما روي من الأحاديث قلم يحتمل أن المراد من السجدة المذكورة فيها الصلاة، فأهل الحجاز يسمون الصلاة سجلة قبال الله تعبالي: ﴿ يَنْمُرِيِّمُ ٱلْمُثِيِّ إِرْبَاكِ وَٱسْجُلِي ﴾ [آل عميران:٤٣] أي عسلي، وإذا جباز تسمية الصلاة منجدة احتمل أن يكون المراد من الحديث الصلاة، فلا يكون حجة مع الاحتمال وبعض المتأخرين من مشايحنا قالوا: لم يرد محمد تَوَلَقَهُ بقوله، وأم أبو حنبقة: فكان لا يراف شيئا، نفي شرعيتها قرية، وإمما أراد به نفي وجوبه كذا ههما، فعلى قوله ههما يرتفع الحلاف، ولو أتي جا إىسان لا يكون مكروها. المحيط البرهان ١٤ (٥/ ٢٢٢).

الإمام محمد بن أبي كر الطوسي في كتابه «الطبقات» عن حميد، عس أنس؟ قال: كان على إذا جاءه ما يَشُرُّه سجد لله شُكرًا(١).

وعن جابر أنَّه كان إدا رأى المبتلئ خرَّ ساجدًا، وإذا رأى القرد خرَّ ساجدًا، وإذا الشيقظ من منامهِ خرَّ ساجدًا شكرا لله تعالىٰ (٢)، وهو قول الشافعي (٣).

قلد: كان ذلك بدءًا، ثم سمخ لحديث النَّهي عن البُتيراء (٤)، وهي ركعةٌ واحدةٌ، فما دونها أولى.

مسائلة ، البوتر فيرص ، أي عملًا عنده لقوله هي الوتسروا يا أهل الإيمان (٥٠) المر للإلزام (٢٠) .

(۱) أحرجه أبو داود (۲۷۷٤)، و الترمدي (۱۵۷۸)، و ابس ماجه (۱۳۹٤)، و الحاكم (۷۷۸۹)، والبيهقي في اللسس الكبري ا(۴۷٤٩) من حديث أبي بكره ١٨٨٨

قال الترمدي هذا حديث حسل عرب لا معرفه إلا من هذا الوحه من حديث بكار من عمد العربي، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا سجدة الشكو، و يكار بن عبد العزيز س أبي بكرة مقارب الحديث.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

 (٢) أحرجه ابن عدي في «الكامن »(٧/ ١٥٥) في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكدر، قال، وهنو متروك الحديث.

(٢) المجموع (٤/ ٦٩).

(٤) أحرجه أس ماجه (١١٧٦)، وابس حزيمة (١٧٤)، وأبدو يعلني (٩٤)، والبهقسي في الكبري: ٤(٤٥٦٨) من حديث ابن عمر الله

قال الوصيري في «الزوائد». رحال إسناده ثقات إلا أنه منقطع، قال المحاري: لا أعرف للمطلب سماعا من أحد الصحابة.

(٥) أحرجه الترمدي (٤٥٣)، والسنائي في قالسن الكرئ؛ (٤٤٠)، وأحمد (١٢١٣)، وأبو يعليُّ (٥٨٥)، والبهقي في قالكبرئ؛ (٤٢٤٣) من حديث علي ﷺ

قال أبو هيسي حديث علي حديث حسن.

قال: وفي الباب عن بين عمر وابن مسعود وابن عباس.

(1) ذكر الكاسان كالله لحديث المتقدم، ثم قال ومطلق الأمر للوجوب، وكذا لتوعد على =

وقالا: هو سنة؛ لأن البي ﷺ قال: «إنَّ الله تعالىٰ فرض علىٰ عبادِه في كل يوم وليلةٍ خمس صلواتٍ ا(١٠).

قلنا: وقد قال: «إنَّ الله تعالى زادكم صلاة، ألا وهي الوتر»(٢)، والريادة من جنس المزيد عليه.

ويظهر الاحتلاف فيم إذا تذكر في العجر أنَّ عليه الوتر يبطل الفجر عنده -خلافا لهما - وفيما إذا صلَّىٰ العشاء بغير وضوء ناسيًا والوتر بوضوء، ثم ظهر ذلِك أنَّه يُعيد العِشاء وحده عندةً.

وعتدهما: يُعيد الوتر أيضًا.

مسالة: والنمل أربعًا أربعًا أفضل عبده" ليلًا ونهارًا؛ لأنَّ أكثر السنن

الترك دليل الوحوب، وروى أبو بكر أحمد بن علي الراري بإساده عن أبي سليمان من أبي سليمان من أبي يردة عن النبي في أنه قال: اللوتر حق واحب، فمن لم يوتر فليس منا، وهذا بص في الباب، وعن البحسن البصري أنه قال: أجمع المسلمون على أن الوتر حق واحب، وكدا حكى الطحاوي قيه إحماع السلم ومثلهما لا يكذب؛ ولأنه إذا فاب عن وقته يصصى عسدهما وهو أحد قولي الشافعي، ووجوب القصاء عن الفوات لا عن عدر يدل على وحوب الأداء؛ ولذا لا يؤدئ على الراحلة بالإحماع عبد القدرة على الرول، وبعينه ورد الحديث، ودا من أمارات الوجوب والقرضية، ولأنها مقدرة بالثلاث والتنفل بالثلاث ليس بمشروع،

⁽١)أخرجه لبخاري (١٣٨٩)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس الله ال

⁽٢) أخرحه أحمد (٦٦٩٣)، والمدارقطي (٢/ ٣١)، والطيالسي (٢٢٦٣)، وعمد الرراق في المصنفه (٢/ ٣١) من حديث عمرو بن شعب، عن أمه، عن حديث عمرو بن شعب، عن أمه، عن حده تلاقية.

⁽٣) قال ابن مازة: أبو حنيمة كَتَلَقُ احتج مما روي عن عائشة قَطَّكُ أبها سئلت عن قيام رسول الله على قال ابن مازة: أبو حنيمة كَتَلَقُ احتج مما روي عن عائشة قطُّكُ و ليالي رمضان، فقالت الاكان قيامه في رمضان وغيرها سواء كان يصلي بعد المشاء أربع ركعات، لا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم أربعا لا تسأل عن حسهن وطولهن، ثم كان يوتر بثلاث، ولأن في الأربع بتسليمة واحدة معنى الوصل و لتتابع في العبادة فهو أفضل؛ ولأن التعلوع نظير الفرص، والفرض من صلاة الليل العشاء وهي أربع ركعات بتسليمة، و

ونوافل البي على البدن، ولأنه أدوم تحريمة؛ فكان أشق على البدن، وقد قال على البدن، وقد قال على البدن، وقد قال

قلنا: معده شفعًا عير وتر، وفي كل ركعتين يتشهّد؛ سمَّاه تسليمًا لِمَا فيه من السلامَيْر، كما سُمِّي تشهُّدًا لِمَا فيه من الشهادتين.

مسألة، وإذا قهقه الإمام في موضِع السلام فسدت صلاة المسبوقين عنده، لأما تفسد الجزء الذي تُلاقيه من صلاةِ الإمامِ فيمنع المسبوقين عن البناء، ولا ماء عن الإمام، فمحرح نفساد هذا الحزء من صلاته.

وقالا: لا تفسد صلاتهم؛ لأنَّه لا تفسد صلاة الإمام؛ فأشبه السلام و الكلام. قلنا السلام مُتمَّم مُحلل، والكلام بمعناه، والقهقهة مُفسدةٌ قاطعةٌ.

وإذا أمَّ الأمي في الأميين والقارئين مصلاةُ الكلِّ فاسدةٌ عنده؛ لأنهم تركوا القراءةَ مع القدرة عليها فتفسد صلاتهم، كما لو لم يقرأها وهم قارثون.

ووجه ذلك: أنهم لو اقتدوا بقارئ منهم كانت قراءتُهُ قراءةً لهم (٣).

⁼ فكذلك النفل. «المحيط البرهاني» (١/ ٤٤٣).

⁽١) أجرجه مسلم (١٢١١)،

٧٤)أحرحه البخاري (٤٦٠)، و مسلم (٧٤٩) من حديث ابن عمو ﷺ.

⁽٣) قال السرحسي. ولأبي حنيعة ﴿ رحمه الله تعالىٰ – طريقان

أحدهما أنه بما جاؤوا مجتمعين لأداء هذه الصلوات بالجماعة فالأمي فادر على أن يجعل صلاته بالقراءة بأن بقدم القارئ، فتكون قراءة إمامه قراءة له قال على: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، فإذا تقدم بنصه فقد ترك أداء الصلاة بالقراءة مع قدرته عليه بنفسه، فتفسد صلاته وصلاة القوم أيصا، بحلاف سائر الأعذار فدس الإمام لا يكون لسما للمقتدين، =



وقالا: صلاة الإمام ومن كان بمثل حالهِ حائزةٌ؛ لأن الإمام معذورٌ أمَّ معذورين وغير معذورين، فأشبه إمامة العاري عُراةً ولابسينَ، وإمامة صاحب الجرح أصحابَ الجراح والسالمينَ.

قلنا: لباس الإمامِ لا يكونُ لِباسًا للمُقتدين، وكذلكَ صحَّتُه لا تصيرُ صحة لهم بخلاف القراءة.

مسائلة ، وإذا قرأ الإمام أو المنفرد من المصحف فسدت صلاتُه عنده؛ لأنّه تلقُّنٌ من المُصحف فسار كتَلقُّنِه من إنسان (١٠).

وقالا: يحوز(٢)؛ لأنَّ عائشة لرَّنيُّهَا أمّرت ذكوان [بالإمامة](٢) في رمضان،

=والركبوع والسنحود من الإمنام لا يشوب عن المقتندي، ووصدوء الإمنام لا يكون وصوءا للمقتدي فهو غير قادر على إزالة هذا العدر بتقديم من لا عدر له.

والطريق الثاني: أن افتتاح الكل للصلاة قد صح؛ لأمه أو ال التكبير، فالأمي قادر عليه كالقارئ فيصحة الاقتداء صار الأمي متحملا فرص القراءه عن القارئ، ثم جاء أو القراءة وهو عاحر عن الوقاء مما تحمل فتصد صلاته، وبقساد صلاته تفسد صلاه القوم، بخلاف سائر الأعدار، فإنها قائمة عند الاقتتاح قلا يصبح الاقتداء ممن لا عدر له مصاحب العدر ابتداء

(١) قال الكاسان: ولأبي حنيفة طريقتال ا

إحداهما أن ما يوجد منه من حمل المصحف وتفليب الأوراق والنطر فيه أعمال كثيره ليست من أعمال الصلاة ولا حاحة إلى تحملها في الصلاة فتفسد الصلاة، وقياس هذه الطريقة أنه لو كان المصحف موضوعا بين يديه، ويقرأ منه من عير حمل وتقليب الأوراق أو قرأ ما هو مكتوب على المحراب من القرآن لا تفسد صلاته لعدم المفسد وهو العمل الكثير

والطريقة الثانية: أن همدا يلقى من المصحف فيكون تعلما منه، ألا ترى أن من يأخد من المصحف يسمى ألا ترى أن من يأخد من المصحف يسمى متعلما فصار كما لو تعلم من معلم، ودا يعسد الصلاة وكدا مدا، وهده المطريقة لا توجب العصل مين ما إدا كان حاملا للمصحف مقلبا للأوراق وبين ما إدا كان موضوعا بن يديه ولا يقلب الأوراق. ابدائم الصنائع» (١/ ٢٣٦).

(٢) قالا: بجوز، ولكن مع الكراهة، وقال الشّافعي عَنْلَاتُا: يجوز بغير كراهة البدائع الصائع!
 (١/ ٢٣٦).

(٣) في ب بإمامة، والمثبت من أ.

قلنا معناه أنَّه كال ينظر في المصحف حارج الصلاة فيحفظ آيات، ثم مقومُ فُصلِّي شَعِّا، ثُم ينظرُ فيصلي شععًا آخر، يدلُّ عليه أنهما قالا: إنَّه مكروهٌ؛ لأنَّه [صنع](") أهل الكتاب، ولا يُظنُّ بعائشةَ أنها ترضي بالمكروهِ.

مسالة، ويُكرَهُ عدُّ الآي والتسبيحات بالأصابِعِ في الصلاةِ؛ لأنَّه اشتغالُ بما لا يعنيهِ وإزالة اليدِ عن موضع السُّنة فيه.

وقالاً لا يُكره؛ لقول البي على لأولئك النسوة [ق/ ٤ أ]: «أعددنَها بالأنامل، فإنَّهنَّ مسؤولاتٌ مُستنطقاتٌ يوم القيامةِ» (٢).

قلنا: ليس في الخبر أنَّ ذلك كان في الصلاة (١٠).

مسائة، في المُتنفُّل إذا شرع قائما [ق/ ٤ ب] ثم قَعد من غير عُـذرِ جاز عنده؛ لأنَّ الافتتاح كدلك جائزٌ، وحكم البناء أسهل.

وقالا. لا يحوز؛ لأنَّ الشُّروع مُلزمٌ، وقد شَرع قائمًا فصارَ كالنَّذر.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه ١ (٣٨٢٥)، والن أبي شيبة في المصنفه ١٠ / ٣٠٠.

⁽٢) في ب: صنيع، والمثبت من أ

 ⁽٣) أحرحه أبو داود (١٥٠١)، والترمدي (٣٥٨٣)، وأحمد (٢٧١٣٤)، واس حبان (٨٤٢)،
 والحاكم (٢٠٠٧)، والطبراي في «الكبير» (٧٣/٢٥) حديث (١٨٠)، وفي «الأوسط»
 (١١٦)، وابن أبي شينة في (مصنفه (٢/ ٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٦٨) من حديث يسيرة بنت ياسر نشي،

قال الترمذي هذا حديث غريب إنما بعرفه من حليث هامئ بن عثمان، وقد روئ محمد بن ربيعة عن هامي بن عثمان.

⁽٤) قال بدر الدين الميتي: بعد التسايم، فهو محمول على أنه خارج الصلاة، و لا بأس به خارجها بالاتفاق.

اللناية شرح الهاداية (٢/ ٤٦٤).

TO YOY OF

وقلنا: الشُّروع مُلرم لِمَا تقنضيه التحريمةُ، وتحريمة النَّفُل لا تقتضي القيام، فأمَّا النَّذر بالصلاةِ قائمًا فالتزامٌ له نصَّا فأشبه النَّذر بالحج ماشيًا، أنَّه مُلزم للمشي؛ حتى لو تركه لرمه الدم، ولا كذلك الشروع فيه ماشِيًا، فإنَّه لو تركه لم يلزمه شيء.

مسائد، في الإمام إدا خُصر عن القراءة فله أن يَستخلِف غيره لتحقَّل العجزِه فصار كستِي الحدثِ.

وقالا: لا يجوزُ، لأنَّه يندر، ولا يغلب(١).

قلنا: إذا وقع فلا بُد من مخلص.

مسائة: ولو قرأ في الصلاةِ آيةً قصيرةً جار عدده؛ لقوله تعالى: ﴿ أَنْقَرُ مُواٰ اللهِ وَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَال نَبْتَرُ مِنَ ٱلْقُرْءَادِ﴾ [المرمل ٢٠] من غير اشتراطِ البطويل.

وقالا: لا يجرزُ إلا أن تكونَ آية طويلة أو ثلاث آيات قِصار؛ لأنَّه لا يُسمَّى قارتًا بهذا القدرِ (٢) ، فلا يُكتَفيْ به اعتبارًا بما دون [الآية] (٣).

 ⁽۱) قال مثلا حسرو. قوله (فإنه يستحلف حينند عنده خلافا لهما) أقول ولم يدكر ما الحكم عندهما لو استخلف هل ببطل أو يتمها بلا قراءة؟

قال في العاية: جار -أي الاستحلاف-عند أبي حنيمة، وقالا لا يحريهم اهـ وقال في النهاية: جار -أي الاستحلاف-عند أبي حنيمة، وقالا لا يحريهم اهـ وقال في النهاية: مل يتمها مدون القراءة كالأمي إدا أم أميين، وبسم بعض الشارحين إلى السهوا لأن مذهبهما أنه يستقبل، وبه صرح الإمام فحر الإسلام كَثَرَاتُه في شرح الجامع الصغير اهـ قلت وما قاله في البهاية من أنه يتمها بلا قراءة عندهما تبعه فيه الريلعي والكمال بن الهمام، ورأيت بحط شيحنا عن شيحه معريا إلى البدائع وقحر الإسلام أن عمدهما لا تجور وتعسد صلاتهم، اهـد. دور الحكام شرح غرر الأحكام (1/ ٥٠).

 ⁽٢) قال السرحسي: لأن الواجب عليه قراءة المعجرة، وهي السورة، وأقصرها الكوثر وهي
ثلاث آيات. (المبسوط) (١/ ٢٢٢)

⁽٣) في أ: آية، والمثبت من ب

قلنا: ما دون الآية لا يتعلق مه حكم القراءة؛ فإنَّ المُنب والحائض لا يمنعان عن قراءته، ولا كذلك الآية (1)

مسائة، وإذا فاتنه مكتومةً فصلًى بعدها صلواتُ يومٍ وليلةٍ وهو ذكرٌ لدلك، بعليه أن يقضي المتروكة لا عير عده؛ لأنَّ الترتب يَستَقُط بكثرة العوائب، والكثرة بها يثبت، فإذا تُبَتَ بوحودِ الأحيرة استندت إلى أوَّلِها، فيثبت مقوط الترتيب الذي هو حكمها كما قلت في مرض الموتِ.

وقالا: يقصيها ويعيد خمسًا بعدها؛ لأنَّه أدَّىٰ الخَمس عمد قِنَّةِ الفائتةِ فمدت

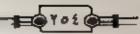
قلنا: لا، بل توقف حكمها لاحتمال حصولِ الكثرةِ، كما يتوقف ظُهر الصحيح المُقيم يوم الجُمعةِ لاحتمال شُهود الجمعة.

مسألة: ولو فاته ظهر من يوم وعصر من يوم، ولم يَدرِ أيهما الأول، وتحرَّىٰ فلم يقع تحرَّيه علىٰ شيءٍ صلَّىٰ الظهر، ثم العصر، ثم أعاد الطهر، فإن كان ترك الظهر أولًا فالظهر الثاني يقع نصلًا، وإن كان ترك العصر أولًا فالظهر الأولىٰ تقع نفلًا، وتَحصُل مراعاة الترتيب يقيمًا.

وقالا: عليه ظهر وعصر لا غير؛ لأنَّ الفائت صلاتان فلا يُؤمر بالثلاث،

 ⁽١) قال ابن مارة. وأما إدا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدا نحو قوله ﴿ مُدْهَامَانِ ﴾ [الرحس ٢٤]
 أو ابة قصيرة هي حرف واحد بحو قوله (ق)، (س)، (ر)، بإن هذه آيات عند بعض القراء؟
 اختلف المشابخ فيه.

وإذا قرأ آية طويلة في ركعتين نحو آية الكرسي وآية لمداينة قرأها في ركعتين والمعض في ركعة والمعص في ركعة والمعص في ركعة والمعص في ركعة المعمد في المشايخ فيه، على قول أبي حنيفة كفلات، بعصهم قالوا لا يجور؛ لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة، وعامتهم على أنه يجوز، فون بعص هذه الآيات تزيد على ثلاث آبات قصار أو تقدمها، فلا تكون قراءته أقل من قراءة ثلاث آيات قصار . والمعيط البرهائ، (١/ ٢٩٩).



ويسقط الترتيب بالعجز، كما في النسيان.

مسألة؛ وإذا صلَّىٰ في السمينةِ قاعِدًا وهي تحري وهو يَقدِر علىٰ القِيام حاز عنده؛ لأنَّ الغالب فيه دوران الرأس؛ والغالب كالمُتحقَّق.

وقالا: لا يجورُ؛ لأنَّه ترك فرضًا وهو قادرٌ عليه''.

وقلتا: ألحقناه بالعاجز اعتبارًا للغالب.

مسائد، وإدا تلا آية السجدة بالعارسيَّةِ وسمِعها عيره لزمته سجدة التُلالةِ عده؛ علم [بها](٢) السامِعُ أو لم يَعلم؛ لأنَّه قرآن علىٰ الإطلاقِ عده، حتىٰ أجر هذه القراءة لِمن يُحسن العربية، ولمَن لا يُحسنها، فأشه القراءة بالعربية.

وعندهما: إن علم بها وجب، وإلَّا فلا؛ لأنَّه قرآن من وجه عندهما، حتى قالا :يجوز ممَّن لا يحسن العربية لا غير، فإن علم بها وجب، وإلا فلا.

مسائد، في المرأة إذا رأت في أيامِها ما لا يكون حيضًا، أي: يومًا أو يومس فبل أيامِها كذلك، وبالجمع يتم ثلاثًا فالحال موقوفٌ؛ فإن رأت في الشهر الثان مثله فهذا والأول حيض، وإلَّا فهو استحاضة عمده؛ لأن المَرْثِيَّ في أيَّامِها ليس

⁽١) قال الشرنبلالي. وهو الأطهر؛ لحديث ابن عمر أن النبي على سش عن الصلاة في السعبة مقال هصل فيها قائما إلا أن تحاف الفرق، وقال مثله لجعمر؛ ولأن القيام ركن فلا يترك الا بعدر محقق لا موهوم.

ودليل الإمام أقوئ فيتبع لأن ابس سيرين قال: صلبنا مع أنس في السعبة قعودا ولو شنا لخرجا إلى الجد.

وقال مجاهد: صلبنا مع جادة رضي السفية قعودا ولو شما لقمنا

وقال الزاهدي وحديث عمر وجعفر محمول على الندب، فظهر قوة دليله لموافقة تالعين ابن سيرين ومجاهد، وصحابين أنس وحنادة فيتبع قول الإمام – رجمه الله تعالى.

همراني الفلاحة (ص/ ١٥٥).

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

بِنصابِ لِيُستبع ما قَبُّله، ولا وجه لنقض العادةِ إلَّا بالإعادةِ.

وقالا المجموع حيضٌ الأنَّ ما رأت في أيَّامِها أصلٌ وإنَّ قلَّ فيستتبع ما قله ولأنَّ أبا يُوسف يَرى نقضَ العادة ممرَّةِ، ومحمد يَرى الإبدال إذا أمكن.

مسائد، وفي النفساء إذا طهرت في الأربعين، ثم رأت في آخر أربعين دمًا فكُلُه نفاس عبده كالطُّهر في العشرة في الحيض.

وقالا: إذا كان الطُّهر خمسة عشر يومًا فصل، وما بعدهُ حيضٌ؛ لأنَّه طُهرٌ مِّ.

مسائة، وإذا خطب للجمعة بتحميد أو تسبيح أو تهليل أو تكبير كهى؟ لقوله تعالى: ﴿ مَأْمُعَوَا إِلَى دِكْرِ أَهَهِ ﴾ [الجمعة: ٩] قالوا: أراد به الخطبة، وهذا ذكر لحليثِ عثمان (١) ، وهو كالإجماع.

وقالا: لا يجوز، إلَّا أن يكون كلامًا يُسمَّىٰ خُطِية، لأنه هو المَاثور المُتوارث.

قلنا ذاك المُستَحب، فأمَّا المنصوص والمجمع عليه [فما قلناه] (٢).

مسائد: في الصحيح المُقيم وغيره إدا صلَّىٰ الظهر في بيته[ق/ ٥] ثم خرج بُريد الجمعه بطل ظُهره عنده، فيعيدها إدا لم يدرك الجمعة؛ لأنَّه اشتعل بما هو

⁽۱) قال الربلعي: ذكره الإمام القاسم من ثانت السرقسطي في الكتاب عريب الحديث المن غير سد مقال روي عن عثمان أنه صعد المنبر فارتبع عليه مقال. الحمد لله إن أول كل مركب صعب، وإن أنا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالاً، وأنتم إلى إمام عادل أحوج منكم إلى إمام قائل، وإن أعش تأتكم الحطبة على وجهها ويعلم الله إن شاء الله قال: يقال: ارتبع على فلان إذا أراد قولا قلم يصل إلى إتمامه انتهى.

انصب الراية (٢/ ١٣٦).

⁽٢) إيب: فقلناه، والمثبت من أ.

من خصائص الحمعة وهو السَّعي إليها- فانتقض بذلك ظُهره؛ كما لو شرع فيها.

وقالا: لا يبطل إذا لم يمدرك الحمعة؛ لأنَّ البُطلان بالمعارضة وهي موجودها، ولم يُوجد، فصار كخروجه بَعد فراغ الإمام.

قلنا: الاشتغال بما هو من حصائصها كإدراكها في حق المُعارَضة [ق/ ٥٠] والمُناقَضة.

مسألة؛ وإدا نفر الناس قبل أن يُقيد الإمام ركعة بسحدة لم يُجمع؛ فإذ كان بعد ذلك جمع، وقال. إذا نفروا بعد شروعه فيها جمع.

وقال زفر: إدا نفروا قبل فعوده قدّر التشهد لم يُجمع؛ لأنَّ الجماعة شرطُّ الأداء؛ فيُشترط دوامها كالوقتِ.

وقالا: هي شرط المشروع دون الأداء؛ لأنَّ حاجة الإمام إلى الجماعة كحاجة الجماعة إلى البي الجماعة كحاجة الجماعة إلى الإمام حتى لم تصح جمعة أحد الفريقين بدون الآحر، والإمام شرط العقد لهم لا شرط الأداء، حتى لو اقتدوا في القعدة كفى لصحة الاقتداء، فكذا الجماعة يكون شرطًا العقد للإمام.

وقال أبو حيفة: هي شرط العقد دول الأداء، لكن الجماعة شاركوا الإمام قصدًا؛ فلا حاجة إلى مؤكد، والإمام لم يُشارك الجماعة قصدًا؛ فإنَّه شرع وما شرعوا بعده، فالآل ثبتت المشاركة حكمًا، فلا بُدَّ مِن مؤكِّدٍ وهو المشاركةُ في ركعةٍ تقيده بالسجود؛ ونظيره مُصلِّي الظهر إذا قام إلى الخامسةِ قصدًا للتنفل خرح من الظهرِ للحالِ، فإذا قام إليها غير قاصدٍ للنفل لم يَتَنَقَّل عن الفَرْض ما مسألة، ولا جمعة على الأعمى وإن وحد قائدًا عنده؛ لأنَّه [عاجز] (١) سسه، فلا يُجعل قادرًا بغيره لاحتمال أن يَمتع مَن يُعينه عن الإعالةِ في الطَّريقِ وقالا يلرمه إدا وجد قائدًا لأنَّه استطاع إليه سبيلًا.

وجوابه ما مرٌّ، والحج على هذا الاختلاف ".

مسائة، والسوان لا يَحْضرن الجَماعات اليوم، [والعجائز] (٣) لهُسَّ الغروج في الجمعة والعيدين وشُهود الجماعة في العشاء والفجر دون الظهر والعصر والعفرب عنده؛ لأنَّ الغلبة لأهل الصلاح في الجمعة والعيدين فلا تقعُ فئةً، وفي العشاء نام المُسَّاقُ، وفي الفجر لم يخرحوا بعدُ، فأمَّا في الظهر والعصر والمغرب فيتوهم الفتئة.

وقالاً لهن شهود كل الصلوات استشهادًا بالمُّتفق عليه، والفرق ما قلنا.

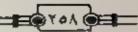
مسألة، ويُكبَّر للتشريق من فجر يوم عرفة إلى عصر يوم النحر وهي ثماني صلوات عنده؛ لأنَّه أقل ما قيل فيه – وهي منيقن - والأصل في الأذكار ترك الجهر جاإلا ما ورد به الإطلاق، فلا يُراد علىٰ هذا بالشك.

⁽١) في معجز، والمثبت من أ

⁽۱) قال اس أبي العز الحنفي؛ وقول أبي يرسف ومحمد أقرى لحديث أبي هريرة قال أثنى رسول الله الله المسجد، فسأل رسول الله الله الله المسجد، فسأل رسول الله الله المسجد، فسأل رسول الله الدرحص له وخص له، فلما ولئ دعا، فقال. اهل تسمع السداء؟، قال. معم، قال: الفأجب، أخرجه مسلم والنسائي.

والرجن الأعمىٰ هو ابن أم مكتوم كما جاء مصرحا مه في رواية أمي داود والمسائي أيصا. «التنبية على مشكلات الهداية» (٢/ ٧٤٧).

⁽٣) في ب: والمجز



وقالا: مِن فجر عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، وهي ثلاث وعشروه صلاة (١)، وهي أكثر ما قيل فيه أخذًا بالاحتياط في زيادة العبادة.

مسائلة ، قال: وشرائطها المصر وأداء المقيمين المكتوبة بجماعة مستحة لقوله عليه الانجمعة ولانشريق إلّا في مصر جامع النها، وإد شُرط المصر شُرط سائرها، كما في الجمعة.

وقالا: هي على كل من يُصلِّي مكتوبةً؛ لأنها شُرعت عُقيمها.

مسألة، وإذا استشهد الصَّبي والمجنون غُسَّل عده؛ لأنَّ الشهادة صِفة مدحٍ يستحقها الإنسان بفعله فلا يكون غير المخاطبين من أهله كالعدالة.

وقالا: لا يُغسل كالعاقل البالغ، والمرق ما [قلنا] (٣).

مسالة، قال في المقتول بالمُثقل عَمْدًا الله يُغسل عده؛ لأنَّه لا يُوجب القصاص عنده، بل يُوجب المال، فصار كقتل الحطأ

وقالا: لا يُغسل؛ لأنَّه يوجب القصاص عندهما فأشبه القتل بالسيف.

مسائد، الجُنب إذا قُتل غُسل عنده؛ لأنَّ حنظلة بن عامر استشهد يوم أُحد فغسلته الملائكة (٤)، وكان دلك تعليمًا للبشر؛ ولأنَّ الشهادة [تمنع](٥) وجوب

⁽١) قال الموصلي: وهو مدهب على ١١١ على الله على ١١٠ الاختيار لتعليل المختار ١١/ ٨٨).

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصفه» (٥١٧٥)، وابن أبي شيبة في امصنفه» (١/ ٤٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٥٤٠٥) عن علي الله موقوها، وصححه ابن حرم في «المحليّا (٥٣/٥) (٣) في ب: قلباه، والعثبت من أ.

⁽٤) أخرجه ابن حيال (٧٠٢٥)، والحاكم(٤٩١٧)، والبيهقي في اللكبرئ ((١٦٠٥) من حديث عبد الله بن الزبير تلقيد.

 ⁽٥) زيد قبلها في ب الالا لكن بخط مغاير وبدول علامة تصحيح، مع استقامة المعمى من دوسا،
 وهو مواعق لما في «المبسوط» (٢/ ٥٨).

العُسل، ولا يَسقط العسلُ الواجب كالنجاسة العَيْنية.

وقلا: لا يُغسل؛ لأنَّ السيف محَّاء للذنوب كما رُوي (١١).

قلنا: هو محَّاء للذنوب ومانع حدوث اللجاسة، لكنه غير رافع للنحاسة الثابتة كما في النجاسة الحقيقية، والله أعلم [بالصواب] (٢).

00000

⁽۱) أحرجه أحمد (۱۷۲۹۳)، والدارمي (۲٤۱۱)، وابن حيال (۲۲۳)، والطيالسي (۱۲۱۷)، والطيالسي (۱۲۲۷)، والطيالسي (۱۲۲۷)، وابس أبي عاصم في «الجهاد» (۱۳۱)، والطبران في «الكبير» (۱۲۸/۱۷) حديث (۳۱۰)، والبيهقي في «الشعب» (۲۲۱)، وفي «الكبرئ» (۲۸۳۰) من حديث عتبة بن عمد السلمي والبيهقي في «الشعب» (۲۲۱)، وفي «الكبرئ» (۲۸۳۰)

⁽٢) زيادة من ب.

كتاب الزكاة

مسائلة، قال: ولا تُضَم أثمان الإبل المُركَّاة إلى ما عنده من الدراهم والدنانير أو مال التِّجارة لقوله على الاثنا في الصدقة "(' ، وفي الضم ثنَّ لا تحاد المال والحول.

وقالا: يُضم لأبها من حنسها(٢) ؛ فصار كثمن الطعام المعشور (١) والعبد المُؤدئ عنه صدقة [فطره](٤).

وقلتا: العُشر لا يتعلَّق [ق/ ٦أ] بالحول، وصدقة الفطر لا تتعلَّق بالمال ولا ثتًا.

مسائة، وأقبل نبصاب في البقر ثلاثون، فعيها تبيع أو تبيعة، وهي التي جاوزت حَوْلًا، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين فيجب فيها مُسنَّ أو مُسنَّةً - وهي التي حاورت حَوْلَين - لأن النبي ﷺ أمر مُعاذًا بأخذ ذلك '''.

وفي الزيادة على أربعين عن أبي حيفة ثلاث روايات، قال في «الأصل": في الزيادة بحسابها، وفي كل [ق/ ٦ب] واحدٍ جُزءٌ من ثلاثين جرءًا من تبيعٍ، أل

⁽١) أخرجه ابن رنجويه في الأموال؛ (١٤٣٧)، وابن أبي شببة في المصنفه؛ (٢/ ٤٣١) من حديث فاطمة أبنة حسين.

⁽٢) كتب في الأصل: (عنده)، ثم صرب عليها.

⁽٣) المعام المعشور. هو الطعام الذي أحد عشره، ودفع للعاشر أ للمستحقيل، قتاج العروس! (١٣/ ٤٤).

⁽٤) في ب: الفطر، والمثبت من أ.

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٣١) من حديث اس عباس الله ا

⁽٦) انظر دالمبسوطة (٢/ ١٥١).

باب قول ابي حنيفة على حلاف قول ساحبيه

جُزِّ من أربعين حُزِّا مِن مُسِنَّةٍ إلى أن يصبر ستين ففيها تبيعان، لقوله تعالى: ﴿ مُدِينَ أَمْزَلِهِمُ صَدَقَهُ ﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ والزيادة مالٌ، وما دون النَّصاب في نفي الزكاة عه نصٌّ وإجماعٌ، و[بين] (١) كل عقدين من ستين إلى ما فوقها وَقَصَّ (٢) بالنَّصَّ والإحماع أيضًا، ولا نص و لا إجماع من أربعين إلى ستين فيجب مراعاة هذه الأعداد بإيجاب هذه الأجزاء.

وروى الحس عه أنّه لا شيء في الزيادة حتى يَصير حمسين ويجب فيها مع المُسِنَّة رُبعُ مُسنَّة أو تُلث تَبيعة الأنَّ ما بين الثلاثين والأربعين وَقَصَّ، وفي العقد فرص، وكذلك من سنين إلى ما فوقها افكذا ما بيهما، وقد قال البي المعاد: الا تأخذ صدقة البقر ما بين الأربعين إلى الخمسين، وما بين الخمسين إلى ستين الى ستين الى ستين الى ستين الى ستين الى ستين الى ستين المن ستين الى ستين الله مسين حدًا كالستين .

ورُوئ أسدبن عمرو عنه أنَّه [قال](١): لا شيء عليه، لا شيء في الزيادة حتى ثبلغ ستين، [وهذا](٥) قولهما؛ لأنَّه لو وَجب في الخمسين شيء كان ثلث تبعة أورُبع مُسِ، وإيجاب الكسور خلاف الأصول، بحلاف الستين فما فوقها(١).

⁽١) في ب وما بين، والمثبت من أ.

⁽٢) قال أبو عبيد الهروي الوقص. هو ما وجنت فيه الغنم من فرائض الإسل في الصدقة ما بين الحمس إلى العشوين فإذا بلغت خمساً وعشرين وجنت فيها اسة محاص فليس موقص فهذا عد أبي عمرو الوقص والشنق، و لا أرئ أبا عمرو حفظ هذا «عريب الحديث» (٤/ ١٤١).

⁽٣) أحرجه عبد الرزاق في امصنفه (٦٨٤٨)، وابن أبي شبية في «مصنفه» (٣/ ١٢٩)

⁽٤) سقط من أ، والمثبت من ب،

⁽٥) وفي نسخة: ﴿وهو﴾ من هامش الأصل.

 ⁽١) قال المارتي ووجه رواية الحسن أن مسئ هذا النصاب. أي نصاب البقر على أن يكون بين
 كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب بدلين ما قبل الأربعين وبعد الستين، فيكون بين
 الأربعين والحمسين كذلك، لكنه بحير بين إعطاء ربع مسنة وثلث تبيع؛ لأن الريادة على =

مسائلة، وقال فيمَن تَزوج امرأةً على إبل سائمة بأعيانها فقَدَصَتُها بعد تمام المحول؛ فلا زكاة عليها -وهو قوله الآخر - لأنَّ ملكها فيها واهِ، [فإنَّه] " يبطل بردَّتها، وبمطاوعتها ابن زوحها، ويتنصَّف بطلاقِه قبل الدخول.

وقالا - وهو قوله الأوَّل -: عليها زكانها لأنَّها ملكتها ملكًا تمَّا حتى ملكت التَّصرُّفَ فيها قبل القبض، فصارت كالموروثة.

قلنا: لا وَهَاء في ملك الموروث، وفي هذا وهاء (*).

مسأثة، والخيل إدا كانت غير سائمة أو هي سائمة ذُكورٌ فلا شيء فيها بالإجماع، فإن كانت دكورًا وإماثًا فكذا عمدهما.

وقال أبو حيفة وزفر: إن شاء أدَّىٰ عن كل فرس دينارًا أو عشرة دراهم، وإن شاء قَوَّمها، واعتبر دلك بنصاب الذهب والفصة، وإن كانت [كلها] (٢) إنائًا فقد روى الكرخي عنه الوجوب فيها؛ لإمكان تحصيل السَّل منها بالمستعاد من الفَحُل، وروى الطحاوي عنه أنَّه لا شيء فيها، لأنها لا تتناسل بأنفسها (١)

⁼الأربعين عشرة وهي ثلث ثلاثين وربع أربعين فيخير بينهما

روحه رواله أسد وهو قولهما: قوله على لمعادين حبل، «لا تأخدمن أوقاص القوشياله وقسروه بما بين أربعين إلى ستين، والأوقاص حمع وقص بفتح القاف، وهو ما بين الفريصتين، قلت قد قيل إلى المراديد الصعار، يعني أن المراد بالأرقاص العجاجيل وسحن نقول بذلك

والعناية شرح الهداية؛ (٢/ ١٨٩ – ١٩٠).

⁽١) في ب: فهو، والمثبت من أ.

 ⁽۲) قال السرخسي: كان أبر حنيفة - رحمه الله تعالى - يقول أولا إدا قبصت منها مصابا كاملا معليها الزكاة لما مصى، ثم رجع وقال. لا زكاة عليها حتى يحول عنيها الحول بعد الفص.
 (المسوط ۱ (۲/ ۱۲۸)

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٤) قال المرغيناني وتأويل ما روياه فرس الغاري وهو المنقول على ريدس ثابت الله النخير =

لهما: قول النبي على اليس في الخيل والرثيق صدقة»(١)

ولأبي حنيفة ما روئ الكرحي في "جامعه الصغير" بإسناده عن ابن مسعود الله عن ابن مسعود الله عن الله عن ابن مسعود الله النبي الله أوجب في كل فرس دينارًا الله ، وعن عمر "" مثل مذهبنا، وحديث نفي الصدقة محمول على غير السائمة، وعلى الذكور وحدها، أو معاه: لا صدقة فيها مِن عَيْنها، أو لا صدقة فيها يأخذها السلطان (1).

مسالة؛ ولا ركاة فيما زاد على ماثني درهم حتى يَبلُغ أربعين؛ فيجب فيها درهم، ولا فيما زاد على عشرين مثقالًا من ذهب حتى يبلغ أربعة مثاقيل؛ لقوله

بين الديبار والتقويم مأثور عن عمر ﴿ على الله وليس في دكورها منفردة ركة الأسها لا تشاسل الديبار والتقويم مأثور عن عمر ﴿ وعمه الوجوب فيها الأنها تساسل بالمحل المستعار بحلاف الدكورة وعنه أنها تجب في الدكور المنفردة أيضا

الهداية في شرخ بداية المبتدي، (١/ ٩٩).

(١) أحرجه أمو داود (١٥٩٤)، والترمدي (٦٢٨)، وأحمد (٩٤٣٦)، واس حريمة (٣٢٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرئ، (٧١٩٤) من حديث أبي هريرة رَاثِيَّةً.

قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح

 (٢) أحرجه أبو يوسف في الآثار (٤٣٩) عن أبي حيفة، عن حماد، عن إبر اهيم من قوله موقوها عليه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصممة (٦٨٨٩)، وابي رمجويه في الأسوال (١٨٨٧)، والبيهقي في الحلافيات (٤/ ٣٣٨)، وفي (السنن الكبرئ» (٩٥ ٤٧).

(٤) قال عبد العني الميدان قال في التصحيح: قال الطحاوي، هذا أحب القوليس إلينا-أي قولهما- ورجحه القاصي أبو زيد في الأسرار، وقال في السابيع: وعليه العتوى، وقال في الجواهر والغنوى على قولهما، وقال في الكافي: هو المختار للفنوى، وتبعه شارح الكنز والرازي في فنواه تعامصاحب الخلاصة، وقال قاصيحان: قابوا العنوى على قولهما.

وقال الإمام أبو منصور في التحفة. الصحيح قول أبي حيفة، ورحمه الإمام السرخسي في المسوط، والقدوري في التجريف، وأجاب عما عساه يورد على دليله، وصاحب المدائع، وصاحب المدائع، وصاحب المدائع، وصاحب المدائع، وهذا أقوى حجة على ما يشهد به التجريد للقدوري والمسوط للسرخسي وشرح شيحا لمهداية، والله أعلم * اللاب في شرح الكتاب الا / ١٤٣).

عَلَيْكُ: «ليس فيما دون أربعين درهم صدقة»، وقوله لمعاذ: «لا تأحذ من الكسور شيئًا».

وقالا — وهو قول الشافعي -: يحب فيما زاد بقَدْره قَلَّ أو كَثُر؛ لقوله ﷺ. «في كل ماثتي درهم خمسة دراهم»(١١)، وفي الزبادة بحساب دلك.

قلنها: يُقدر الزيادة مما قلها؛ بدليل ما روينه، ولأنَّ الإيجات في الكُسور إيجاب ما لا يُعرَف، ولا يُقدر على أداته؛ فإنَّ في مائتين وسبعة إذا مضت عليها سئان للسنة الأولى خمسة دراهم وسبعة أحزاء من أربعيس حزءًا من درهم، وفي السنة الثانية زكاة مائتين ودرهم وثلاثة وثلاثون جزءًا من أربعين جرءًا مس درهم؛ وهذا لا يُعرَف.

مسائلة ، وإذا كان له فضة لا تبلغ نصابًا مِن الذَّهب كذلك، وبالضَّمُّ بصيرالِ يُصابًا؛ لم يُضمًّا عند الشافعي، وهو القياس كما في الإبل والنقر والغنم.

وعندهما: يُضمُّ باعتبارِ الأجزاء حتى لو كان أحدهما ثلث النَّصابِ فلا بُدَّ مِن أَن يكونَ الحدهما رُبعًا يُشترط أَن يكونَ مِن أَن يكونَ الآخر ثلثي النِّصابِ ، ولو كان أحدهما رُبعًا يُشترط أَن يكونَ الآحر ثلاثة أرباع، وكذا السصف وسائر الأجزاء اعتبارًا بالمعر والضأَن في أنَّ كمال العدد شرط وهو أربعون.

⁽۱) أحرحه أبو داود (۱۵۷٤)، والترمدي (۲۲۰)، وأحمد (۷۱۱)، والحاكم(۱٤٥٤)، والسرار (۲۷۸)، والبيهقي في «السنن الكبرئ»(۲۱۹۸) من حديث علي ﷺ قال الترمذي. وفي الباب عن أبي بكر الصديق و عمرو بن حزم.

وروئ سفيان الثوري و ابن عينة وغير واحد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، قالا وسألت محمدا عن هذا الحديث ؟ قال كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق، يحتمل أد يكون روى عنهما جميعا

قال أبو عيسى: روئ هذا الحديث الأعمش و أبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق، عن عاصم ابن ضمرة، عن على

وعند أبي حنيفة يُصم بالقيمة؛ فتجب الركاة في عشرة [ق/ ٧أ] دنانير وحمس درهمًا إذا كانت قيمة الدنانير مائة وخمس درهمًا، أو قيمة الدراهم عشرة دنابير، وكذا ما أشبهه؛ لأنَّ الضمَّ يوصف أنها قيم الأشياء؛ فوجب التتميم بالتقويم كعروص التجارة.

وقال الدُّيور [ق/ ٧ب] على ثلاث مراتب عنده:

قويٌّ: كالفَرْضِ، وغلة، وبدل مال التجارة؛ وفيها الزكاة، وإنما يُحاطب بالأداءِ إذا قبض أربعين منها، وكذا فيما زاد.

ووسطٌ كبدل مالٍ لم يكن للتجارة، وغلة مالٍ هو كذلِك، ويُخاطب بالأداء عند قبض ماثنين منها.

وضعيف كدل ما ليس بمال وهو المهر، وبدل الخُلع والقصاص والكِتابة والسُّعاية؛ ويُخاطَب بأداء زكاته إذا قبص مائتين، وحال عليه الحَوْل بعد القف

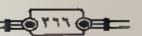
وقبل: هي عنده على أربع مراتب، والرابع، الميراث والوصية.

فإدا صار له ذلك وقبضه بعد حول، فمي رواية كتاب الزكاة: هو كالدَّين الوسط، وفي نوادر الزكاة: هو كالدّين الضعيف(١٠).

وقالاً في الدُّيون كلها يُخاطب بأداء قدر ما قبض قلَّ أو كثر إلَّا الكِتابة والدِّية قبل الحُكمِ سا، ففي ذلك وحوب الأداء إذا حال الحَوْل بعد قبض النُّماب.

والكرخيُّ أَلْحق الوسط بالضَّعيف علىٰ قول أبي حنيفة، فصارت علىٰ

⁽١) انظر (الميسوط ١٩٩١/ ١٩٩).



مرتبتين.

قدليلهما: أنَّ عين الدَّين ملحق بالعَيْن حُكمًا، لكن ليس في يديه، وإذا صار شيء منهُ في يديه خوطب بأداء زكانه كما في مال العائب.

ودليل أبي حنيفة أنَّه كالعيل حُكمًا لا حقيقة لكونه معدومًا؛ وإنما خُعل مالًا لحاجة الناس إليه في المعاقدات، فيُعتبر ببدله أنَّه مال أو ليس بمال، وهو للتجارة أو ليس لها.

فأمَّا التَّقدير بأربعين فهو فرع ما مرَّ في الزَّائدِ علىٰ النَّصاب.

مسائة، وإذا مرَّ التاجر على العاشِر بالرَّطاب لم يأخذ منه الزكاة عنده.

وقالا: يأخذ لأنها مال التّحارة، وقد صار في حماية الإمام فصارت كغيرها.

وله: فوله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة» `` ، أي زكاة بأخذها الإمام، لكن يؤديها بنفسه إلى الفقراء.

وقال يجب العُشر في كل خارج سواء كان يبقى أو لا يبقى؛ قلَّ أو كلُر، لعموم قوله على العُشر، وما سُقي بغرب (٢) أو دالية (٦) أو

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والبزار، وفيه الحارث س سهان، وهو متروك، وقد وقه وقه المنان عدي. «منجمع الزوائد» (٣/ ٩٠٩).

⁽٢) الغرب الغرب بتسكين الراء الدلو العظيمة. اطلبة الطلبة ا(ص/ ٢٠).

 ⁽٣) قال الأرهري: قال الليث الدالية شيء يتخذ من خوص وخشب يستمئ به محب ل تشد اله =

وقالا لا عُشر فيما لا يبقى؛ لقوله ﷺ «ليس في الحضراوات صدقة» (٣) قلنا: معنه: ليس فيها زكاة يأخدها العاشر إذا مرَّ بها عليه التاجر.

وقالا أيضًا لا عشر في أقل من خمسة أوسق؛ لقوله ﷺ «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (3) ، ولأنَّه قربة فيُشتر طبها النَّصاب كالركاة.

قلنا: الخبر محمول على الزكاة في مال التجارة، وكان ما دومها لا تبليغ فيمته مائتي درهم [يومئذ] (٥) وليس كالركاة؛ لأنَّ اشتراط النَّصاب [فيها](١) لثبوت الغِيل – وهو شرط – وهها لا يُشترط المالك متصفًا بالغِني.

مسالة، ولو وَكُل رِجلًا بأداء زكاة المال، وسلّم ماله إليه، ثُمَّ ركَّىٰ بنفسه، ثُمَّ ادَّىٰ الوكيل أو أمر أحد الشريكين صاحبه بأداء زكاة المال المُشترك بينهما، ثُمَّ أدَّىٰ الوكيل أو أمر أحد الشريكين صاحبه بأداء ثُمَّ ادَّىٰ المَشترك بينهما، ثُمَّ أدَّىٰ بنفسه زكاة حصته، ثُمَّ أدَّىٰ الآخر؛ ضَمِل المُؤدِّي [عنده] (٧) ، علم بأداء الموكل أو لم يعلم؛ لأنَّه أمر بأداء الركاة، وحبل زكَّىٰ الآمر ثُمَّ أدَّىٰ المأمورُ لم يكن دلك أداء الزكاة فضمن.

حرأس جدّع طويل. اتهذيب اللغة ا (١٤/ ١٢٢).

⁽١) السابة الناقة التي يستقي عليها، وقد سبا يسو سناوة من حد دحل بكسر السين في المصدر اطلبة الطلبة (ص/ ٢٠).

⁽٢) أحرجه المخاري (١٤١٢) من حديث اس عمر رَفِيْقَا، ومسلم (٩٨١) من حديث حابر بن عداله ولي

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٤) أحرجه المخاري (١٣٤٠)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري عليه

⁽٥) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽١) سقط من ب، والمثبت س. أ.

⁽٧) ي ب: عند أبي حنيمة، والمثبت من أ.

TO YTA OF

وقالا: لا يضمن؛ لأنَّه أمر بتمليك المال من الفقير وقد فعل.

قلنا: بلئ، ولكن بطريق الزكاة.

مسائلة: وإذا وجد معدن في دار مملوكة فكله لمالكها عنده؛ لأنَّ الدُّور مُلُكت في الأصل على قطع الحقوق عنها.

وقالا: فيه الحُمس؛ لقوله على الوقي الركاز الخُمس الله

قلتا: هو محمول على الموحود فيما لم يملك، ولو وحده في أرص مملوكة، فكذلك عنده في رواية كتاب الزكاه، وقال في «الجامع الصغير»(١) يجب فيه الخُمس؛ لأنَّ الأرض فيها حق وهو العُشر والخراج.

ووحه الأوَّل أنَّه لا حتَّى في الأرض أيصًا إلا الغُشر والخراج.

مسائد، وإذا أحَّر أرضه العشرية فعُشره على المُؤاجر عنده؛ لأنَّ الخراح له معنى فقد أخذ بَدُله، وهو الأجر،

وقالا: هو على المُستأجر؛ لأنَّ وجوبه في الخارج وهو له حقيقة، وجوابه ما قلنا في المزارعة، وهو في الحارج على الحِصَّة عندهما لهذا.

وعنده - على قول من يُجيز [ق/ ٨أ] المزارعة - عُشر حِصَّة المزارع على رب الأرض لِمَا مرَّ،

مسائد، ولا يجوز للمرأة أن تدفع زكاة مالها إلى زوحها عده؛ لأنَّ المنابع بينهما مُتَّصلة؛ ولهدا لم تُقبل شهادة أحدهما للآخر، فلم يتحقَّق الدفع.

وقالا: يجوز، لقوله على لزينب مرأة عبد الله بن مسعود حين سألته عن

⁽١) أخرجه البحاري (١٤٢٨)، ومسلم (١٧١٠) من حديث أبي هريرة اللَّقَالَةُ

⁽٢) (الجامع الصغير) (ص/ ١٣٤).

قلنا: كانت تنك صدقة نقل؛ لأنها لم تكل غيية (٣).

مسائة، ومن كان له مائنا قفيز حنطة للتجارة قيمتُها مائنا درهم؛ فإن شاء أدَّى خمسة دراهم، وإن شاء أدَّى حمسة أقفزة، فإن ارداد السُّعر أو التقص بعد [قرا ٨٠] الحول، فإن أدَّى من عنه أدَّى خمسة أقفزة، وإن أدَّى القِسمة، فعدهما: يُعتبر قيمته عند الأداء؛ لأنَّه مُخَيَّر بين أداء العين وبين أداء القِيمة، يُعتبر قيمته حين يَخْتار.

وقال أبوحنيفة يُعتبر قيمتُه يوم تمام الحول؛ لأنَّ الواجبَ حينئد أداء القِيمة دون العين؛ لأنَّه يَتصرَّر بوجوب تمليك بَعضِه إدا كان عينًا واحدةً كالجارية وبحوها، ولهذا لم يجب في حمس من الإبل تمليك بعضها، وإذاً

⁽١)أخرجه المخاري (١٣٩٧)، ومسلم (١٠٠٠).

⁽٢) وكذلك قال المسجي، قال وهذا بدئيل ما روئ الطحاوي الاعن ريطة ست عبد الله امرأة عند الله س مسعود، وكانت امرأه صنعاء، وليس لعبد الله بن مسعود مال فكانت تنفق عليه وعلى ولده من مالها، فقالت. لقد شعلتني أنت ووقدك عن الصدقة عنم أستطيع أن أتصدق معكما سيء، فقال ما أحب إن لم يكن لك في ذلك أجر أن بفعلي، فسألت رسول الله على وهو فقال الا أنصدق ميء، فشعلوني فقال الا أنصدق فهل لي فيهم أحر فقال اللك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم ا

فعي هذا الحديث وليل على أن تلك الصدقة مما لم يكن فيه ركاة، وربطة هذه هي ريس امرأة عدالله لا بعدم أن عبد الله، كانت له امرأة عيرها في رمن رسول الشي

والدليل على أن تلك الصدفة كانت تطوعا قولها "كنت امر أه صنعاء أصبع بيدي فأبيع من ذلك فأنفق على عبد الله فكان قول رسول الله على الدي في هذا الحديث، والذي في غيره ا جوانا لمؤالها، وفي حديث ربطة هذه كنت أنعق من ذلك على عبد الله وعلى ولده مني، وقد أجمعوا على أن المرأة لا يجور لها أن ثمق على ولدها من زكاتها، فلما كان ما أنفقت على ولدها ليس من الركاة وكذلك ما أنفقت على ووجها ليس من الركاة.

[«]اللاب في الجمع بين السنة والكتاب» (١/ ٢٨١).

وجبت القِيمةُ حيئذ لم تنغيَّرُ سعيُّرِ السَّعر نعده؛ لكن مع هذا تُملَّك تَمليك حرو منه أيضًا لرِضاه بالضَّرِر.

مسائد، ولو كانت الزيادة والنُّقصان في العبن بالحفاف والبلل ومحوهما قإن أدَّىٰ من عينه أدَّىٰ خمسة أَقْفِرة، وإن أدَّىٰ القِيمة اعتبرت قيمته عند حَوَلاهِ الحَوْل في الزِّيادة، ويوم الأداء في النُّقصان بالإجماع؛ لأنَّ الزيادة مستفدة بعد الحول ولا زكاة فيها، والنقصان فوت بعض المصاب فيفوتُ بزكاته.

مسائد، ومن أحيى أرضًا ميتة بغير إدن الإمام لم يملكها عنده؛ لأنها لعامة أهل الدار فلا يملكها أحد إلا بتمليك، ولا يخص بها أحد إلَّا بتخصيص من هو نائب عنهم.

وقالاً: يملكها لقوله ﷺ: «من أحيىٰ أرضًا ميتة فهي له» (١٠).

قلنا: كان هذا إذناً لقوم لا نصبًا لشرع.

مسائة، وللفارس من الغزاة سهمان عنده، وعندهما: ثلاثة أسهم لِمَا روي: أنَّ النبي عَلِيُّ أعطى الزبير بن العوام خمسة أسهم، سهمًا لقرابته، وسهمًا لابنه، وسهمًا له، وسهمين لفرسه (٢٠).

ولأبي حنيمة ما روئ ابن عباس: أنَّ النبي عَلَيُّ أعطى بوم بدر للفارس مهمين، وللراجل سهمًا واحدًا (٢) ، ولأنَّ تفصيل الفرس على الإنسان بعيد.

⁽١) أخرجه السمائي في «الكبرئ» (٥٧٥٦)، وأحمد (١٤٣١٠)، والمدارمي (٢٦٠٧)، واس حبان(٥٢٠٢)، وأبو يعني (١٨٠٥)، والبيهقي في «الكبرئ» (١١٥٩٤) من حديث جابر س عبد الله ﷺ.

 ⁽٢) أخرجه عبد الرراق في المصنفه؛ (٩٣٢٤)، والبيهقي في اللسن الكبرئ؛ (١٢٦٦٥).
 (٣) أخرجه المخاري (٨٠٧٨)، ومسلم (١٧٦٢) من حديث ابن عمر ﷺ



كتاب الصوم

مسألة: إدا صام رمضان المساور بنيه واجب آخر، فهو عس رمضان عدهما؛ لأنَّ الإفطار رحصة، وقد تركها فالمحق بالمقيم، [ويكون] (1) عمًّا بؤدي عند أبي حيمة؛ لأنَّ له ألا يصومه فله أن يصرفه إلى الأهم، وهو ما نواه؛ لأنَّه قد تقرر، فأمَّا صوم الشهر فتقرره بإدراك العدة، فإنَّ صامه عن النفل فهو عن رمصان في أصح الروايتين عه؛ لأنَّ الأهم هدا.

مسالة: الصائم إذا داوى الجائفة والآمة بدواء، ووصل إلى الحوف فسد صومه عنده لوصول العداء إلى حوفه في حال صومه وهو ذاكر له، فأشبه الأكل.

وقالا: لا يفسد الآنّه لم يصل إليه من منفذ أصليّ فأشبه الطعن برمح ووصل سنانه إلى جوهه.

قلنا: إذا انفصل السنان [أفطر] (٢٠).

مسائلة: إذا أصبح في شهر رمصان ناويًا الفطر، ثم بوئ الصوم قبل الزوال، ثم أفطر متعمدًا، فلا كفارة عليه عنده لأنَّ الإفطار ناقص لتمكن الشبهة فيه، فإنَّه غير صائم عند بعض أهل العلم.

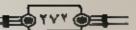
وقالا: عليه الكمارة؛ لأنَّه إفطار كامل فإنَّ صومه صوم عندما

وللنا: الاختلاف أورث الشبهة.

مسائد، ولو أكل ناسيًا فظن أنَّه أفطر فأكل متعمدًا، فلا كفارة عليه

⁽١) في ب: ويجوز، والمثبت من أ.

⁽٢) في ١٠٠ قطر، والمثبت من أ



بالإجماع للشبهة، فإن علم أنَّه لم يفطر ومع ذلك أكل متعمدًا، فلا كفارة عليه عنده؛ لأنَّه أفطر مالأول قياسًا، فصار شبهة في الثاني فأوجب قصورًا.

وقالا: عليه الكعارة؛ لأنَّه لمًّا علم أنَّه لم يفطر لم يشبه عليه الحال، فلم يصر شبهة.

وقلنا: شبهة الدليل فوق شبهة الاشتباه.

مسائلة عبد بين اثنين فليس عليهما شيء من صدقة فطره عبده؛ لأبّه لا يرئ قسمة الرقيق للتفاوت الذي لا يمكن تعديله، فلم يتم لأحدهما نصاب.

وقالا: على كل واحد منهما بحصته من الرؤوس دون الأشقاص (١)؛ لأسما يريان قسمة الرقيق؛ لأنّه حيوان، فأشبه الإبل والبقر والغنم.

قلنا! التعديل ثمة ممكن للتقارب[ق/ ٩]].

مسألة ، وصدقة الفطر من الربيب نصف صاع عنده في رواية ؟ لأنَّه يؤكل كله، فأشبه الحطة بحلاف الشعير ؟ لأنَّه تُلهى بحالته، ويؤكل لبُّه بخلاف التمر ، لأنَّه يلقئ نواه، ويؤكل ما سواه.

وقالا: صباع، وهو قوله في روايه (٢)؛ لأنَّه لا يتغذى به مره، ويتمكه به أخرى؛ فأشبه التمر بخلاف الحنطة.

مسألة: المعتكف إذا خرج من غير حاجة فسد اعتكافه عنده وإن قلَّ؛ لأنَّ الاعتكاف هو الإقامة، والخروج نفيضها فينقصها.

 ⁽١) الأشقاص: جمع شقص، وهو الطائفة من الشيء، أي البعص، وهو يكسر الشين.
 ﴿طلبة الطلبة ا (ص/٢٦).

⁽٢) هي رواية أسدين عمور والحسن عن أبي حنيفة. المبسوط (٣/ ١١٤)

وقالا: ما لم يكن أكثر النهار لا يفسده دفعًا للحرج.

وقلنا: الحرج فيما يصطر إليه، وقد أعذرناه في ذلك، وهو الخروج إلى النطهير وإلى الجمعة، والله أعلم.

00000

كتاب المتاسك

مسألة؛ لا حج على الأعمى عنده لِمَا مر في الجمعة.

مسالة: قال: المحاورة في المسجد الحرام تكره عنده؛ لأنَّه تقل لحرمه عند كثرة المشاهدة.

وقالا. لا تكره لقول تعالى: ﴿أَن طَهِرَا تَيْنِي لِلْطَآلِهِينَ وَأَنْتَكِمِينَ ﴾ [البقره، ١٢٥]، وفي ذلك رفع سيئاتهم.

قلنا: المكوف نفس المقام دون الدوام، ويندب إلى طول المكث إجلالًا دون الملازمة المؤثرة إملالًا [ق/ ٩ب].

مسألة، ولا يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفات إلا بوجود [إحرام] (١) الحج والحماعة فيهما جميعًا عنده، حتى لو صلى الظهر وحده أو كان فيها غير محرم بالحج لم يصل العصر إلا في وقت العصر عنده لأنَّ تعجيل الصلاة قبل وقتها معدول به عن القياس، فلا يعدو مورد النص، والنص ما ورد به إلا عند اجتماع هذين الشرطين.

وقال زفر: يُشترط الإحرام والجماعة في العصر وحدها؛ لأنَّ التغيير وقع فيها لا غير، فإنَّ انظهر في وقتها، فيشترط دلك في العصر وحدها لا عير.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُشترط الجماعه لا فيها ولا في العصر، ويُشترط الإحرام [للحج] (٢) في العصر وحدها؛ لأنَّ جواز تعجيل العصر

⁽١) في ب: الإحرام، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب

للتَّهُرُغُ للوقوفِ، والحاج المنفرد يحتاج إليه، فيجوز له ذلك

وقلنا. الصلاة لا تمنعه عن الوقوف فلم يستقِم هذا.

مسائق، والتَّمتُّع أفضل من الإفراد بالإحماع عد أصحابنا في ظاهر الرواية، وعن المُعلِم المُعلِ

ووجه الظاهر. أنه جمعٌ سن القُرئتين مكان أولئ من الإصراد كالقران، والعُمرة وإن قُدَّمت أفعالُها لم يكُن السَّفر واقِعًا لها؛ لأنَّها تبعٌ للححّ، والعِبرةُ للأصل، كمَن سعى إلى الحُمعةِ وبدأ بالسَّةِ.

قال كوفي أتى مكة واعتمر في أشهر الحجّ، ثُمّ خرج إلى البصرةِ، ثم عاد إلى مكّة، وحج من عامه ذلك فهو مُتمتّع، وعليه دم [المُتعفِ] (") عنده؛ لأنّه على حناح السّفر الأول م لم يلم بأهله (")، فصار كما لو لم يخرج من مكة حتّى حجّ من عامه ذلك

وقالا: لا يكون مُتمتَّعًا؛ لأنَّه أنشأ سفرًا غير الأول حقيقة، فصار كما لـو عـاد إلى الكوفة، ثم جاء مكة مِن عامه [ذلك] (1) وحجَّ.

⁽¹⁾ وفي سنخة: اعتدا من هامش الأصل.

⁽٢) في من متعة، والعثبت من أ

⁽٣) قال الربلعي قال الأنقاب اعلم أن الإلمام بأهله بين الحج والعمرة إذا كناك صحيحا يبطل التمنع بالاتفاق، أما إذا كان عاسدا كالمتمنع الذي ساق الهدي ألم بأهله حين فرع من عمرته فقال أبو حيفة وأبو بوسف. لا يبطعه؛ لأن العود مستحق عليه ما دام على بية التمنع فلا يبطل تمنعه كالقارب إذا عاد إلى أهله، وقال محمد يبطل تمنعه اهـ.

حاشية من تبين الحفائق (٢/ ٤٨).

⁽٤) سقد من ب، والمثبت من أ.

وقلنا: إذا عاد إلى الكوفة زال السَّفر الأوَّل وهدا سمرٌ آحر، والمُتمتَّع مَن حصَل له نُسُكان في سفرٍ واحدٍ، فلزمه دمٌ شكرًا لذلك؛ فلو أنَّه أفسد عُمرته ثم خرج إلى البصرة، ثم عاد وقصاها وحجَّ مِن عامه فهو عند أبي حنيفة ليس ممتمتِّع؛ لأنَّه على حناح سفره الأوَّل، فكأنَّه لم يخرج مِن مكة، وأهل مكة لا مُتعة لهم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِنَ لَمْ يَكُنُ آهَلُهُ حَاصِرِي ٱلسَّجِدِ لَلرَامِ ﴾ [القرة ١٩٦].

وعندهما: هو مُتمتَّع؛ لأنَّه كخروجه إلى الكوفةِ، فإذا عاد فهو آفاقيُّ؛ فتكون له المُتعة.

مسائة؛ وتأخير نُسك الحج عن زمانه أو مكانه يوجب الدَّمَ عبد أبي حسفة.

وقال أبو يوسف: لا يوجب فيهما جميعًا.

وقال محمد: يُوجب في المكان دون الرَّمان، أمَّا المكن فالحلْق للتحلُّل مِن الحج والعُمرة خارحًا مِن الحرم، وأمَّا الزَّمان فتأحير الحلْق وطواف الرَّبارة عن أيَّام النَّحر، وتأخير رمي الجمار إلىٰ آخر أيَّام التَّشريق.

والحُجَّة لأبي حنيفة أنَّه أدخل نقصًا فيه، فأَشْبَه مُجاوزة المِيفات بغير إحرام [والإفاضة](١) مِن عرفاتٍ قبل الغروب.

وحُجة أبي يُوسف ما رووا أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله، حلقتُ قبل أنه أذبح، فقال: «افعل، ولا حرج»، وقال آخر: حلقت قبل أن أرمي، قال. «افعل، ولا حرج»، فما سُئل عن تقديم أو تأخير إلا قال ذلك(٢) [ق/ ١٠١].

قلنا: لم يكن بلغهم بيان أحكام المناسك فلم يصر جناية قبل السماع، ألا

⁽١) في ب: والإضافة، والمثبت من أ.

⁽٢) أحرجه البحاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦) من حديث عبد الله بن عمرو س العاص على

نرى أنَّ آخر سأله ذلك اليوم فقال: سمعيتُ قبل أن أطوف فقال: «افعل، ولا حرج»، وذلك لا يجوز بالإجماع.

وحجة محمد: أنَّ هدا الخبر ورد في الزَّمان، فنهينا الحرج به، لا خبراً في المكان، وهو نقص حقيقةً فلم يعذر.

وإذا حلق المُحرم شعر المحاجم (الفعليه دم عنده؛ لأنَّه يُقصد بالإزالة للحجامة فأشبه حلق [شعر]() الرَّأس.

وقالا: فيه الصدقة؛ لأنَّه قليل كشعر السَّاقِ والسَّاعِد والصَّدر.

قلنا. ذلك لا يُحلَق قصدًا.

مسألة؛ وإن ادَّهن بريت فعليه دمٌ؛ لأنَّه أصل الطَّيب، ولهدا لو جعل فيه طبًا أوجب الدَّم، وليس وجوبه لذلك الطَّيب، فقد صار مستهلكًا كالطعام الذي جُعل فيه الزعفران، بل لكونه أصل الطيب.

وقالا: فيه الصدقة؛ لأنَّه دون دهس المطيب، فيُوجِبُ دون اللَّمِ وهو الصَّدقة

مسالة، وإذا غَسل رأسه ولِحيته بالخَطْميِّ (٣) فعليه دمٌ عمده؛ لأنَّه يريل الشعث، ويقتُل الهوامَّ، فصار كالحَلْقِ.

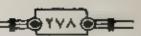
وقالا: عليه صدقة لآنَّه دون الحَلْق.

ولو أكل الرَّعُفران وحده أو طِيمًا آخر - وهو كثيرٌ فعليه دمٌ، وفي القليل

⁽١) المحاجم أي مواصع لحجامة، وقد احتجمت أما وحجمي الحجام بحجمي مس حد دخل حجابة. الطلبة الطلبة (ص/ ٨).

⁽٢) زيادة من أ.

⁽٣) قال الأزهري: قال الليث: الخطمي نبات يتخد منه عسل. «تهديب اللعة» (١١٦/٧)



صدقة، والكثير أن يلتزق بكُلِّ فمه أو أكثر، والقليل ما دونه.

[وعن](١) أبي يوسف ومحمد: إنَّه لا شيء عليه؛ لأنَّه استهلاك له، لا استعمال له كأكله في الطُّعام.

ووجه الظَّاهر: أنه استعمله في عضو وهو الله فيلزمه الدَّم.

ولو رمي الجمرات في اليوم الثالث قبل الزُّوال حاز عنده استحسانًا.

وعندهما: لا يجور قِياسًا؛ [ق/ ١٠٠ب] لأنَّه يوم تُرمىٰ فيه الجمرات الثلاث فكون بعد الروال كالموم الثاني بخلاف اليوم الأوَّل؛ لأنَّه جمرةٌ واحدةٌ، وهي جمرة العقبة.

ووجه قوله: أنَّ هذا يوم الرَّمي بالإحماع، ولم يرد فيه نصَّ بتحصيص بعضِه، فيجوزُ في كُلُه كاليوم الأوَّل.

مسألة، ويجوز ذبح دم الإخصارِ قَبل يوم النَّحر عنده؛ لأنَّه دم كفَّارة حتَّى لا يحل له أكله منه؛ فكان كجزاء الصَّيد وسائر الكفَّارات بخلاف دم القِران والمُتعة؛ لأنَّه دم نُسك.

وقالا: لا يجوز قبل يوم النَّحر؛ لأنَّه أقيم مقام الحلق؛ لأنَّ التحلل به يقع، ولا يجوز ذلك قبل يوم النحر كذا هذا.

ودم إحصار العُمرة يجوز في كل وقت بالإجماع.

مسائد، ولو ذبح المُحرِم صيدًا فأكله قَبل أن يُؤدِّي جراءه دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالإجماع (٢) ؛ فإن أكله بعد ما أدَّىٰ جزاءهُ فعليه فيمة ما

⁽١) في ب: وعند، والمثنت من أ.

 ⁽٢) قال الزبيدي. كدا في المستصفى، وقبل. هو على الحلاف أيضا. «الجوهرة البيرة» (١/ ١٧٥).

أكل أيضًا عند أبي حنيفة كَنْفَتُهُ لأنه تناول محظور إحرامه فيلزمه الجزاء كلبس المخيط ونحوه، وإنما قُلنا: إنه أتى محظور إحرامه؛ لأنَّ النبي عَلَى علَّى إباحة الأكلِ في حديث أبي قتادة ('' بعدم الإشارة والدلالة مِن المُحرِم، فإذا باشره كان أولىٰ بالحرمة.

وقالا: لا يَضمن شيئًا، وعليه لتوبة والاستغفار لأنَّه مبتة؛ ولا ضماد في تناول الميتة، وصار هذا كما بو أكله مُحرم آحر، ولأنَّه لبو كان محطور إحرامه لحلً بعدما حلَّ مِن إحرامه كلبس المخيط.

قُلنا. حرمته في حق هذا المُحرَّم لكونه ميتة، ولكونه محظور إحرامه، وفي حن عيره لكونه ميتة نحسة فحينئذٍ، وبعدما حلَّ بقي كونه ميتة.

مسألة، والإشعار (٢) مكروه عند أبي حنيفة لأنَّه مُثَلة، ولأنَّه تعذيب الحيوال مِن عير حاجه، والإحرام سببٌ لتحريم ما كان حلالًا، فاستحال أن بكون سبًا للإحلال ما كان حرامًا (١).

وعندهما: مباحٌ.

⁽١) أخرجه البخاري (١٧٢٥)، ومسلم (١١٩٦).

 ⁽٢/ قال السرحسي، وصفة الإشعار هو أن يصرب بالمنصع في أحد جالبي سنام الندية حتى يحرج
 الذم منه، ثم يلطخ بذلك الندم سنامه، سنمي دلك إشعارا بمعتى أنه حعل دلك علامة له،
 والإشعار هو الإعلام.

السوطا(١٣٨/٤)

⁽٣) قال السرخسي: قال الطحاري - رحمه الله تعالى - ١ ما كره أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - اصل الإشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار، وإنما كره إشعار أهل زمامه؛ لأنه رأهم يستقصون ذلك على وجه يحاف منه هلاك البدية لسرايته خصوصا في حر الحجار قرأى الصواب في سند هذا البب على العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد، فأما من وقيف على ذبك بأن قطع الجلد فقط دون اللحم فلا بأس بدلك. قائمسوطة (٤/ ١٣٨)

وعند الشافعي: سُنَّةٌ، وروئ: أنَّ النبي عَلَيْهُ أَشْعَر ناقته القصواء في صحفة سنامِها الأيمن (١٠).

قلنا: يحتمل أن يكون معناه أعلمها بعلامة لا [أن] أدماها؛ فإنَّ الإشعارَ هو الإعلام، أو كانت في الابتداء حين كانت العرب تنهتُ كل مالِ إلَّا الهدي، ولا يُعرف ذلك إلا بالإشعار، فقعَل ذلك ليقع الأمن به؛ وذلك عند الحاحة جائز، ثُمَّ نُسخ بنصِّ تحريم المُثلة.

مسائة، العيب الفاحش في [الهدابا والصحايا] "" يمنع الجوار بالإجماع، وهو كفوات الأذن والإلية وغير ذلك، وفي تقديره عن أبي حيمة أربع روايات: في رواية: الربع، لأنّه كالكُلِّ في المسح بالرَّأس والحَلْنِ في الحج. والثانية: الثلث لقوله عَلِيَكُمْ: «الثلث كثير»(٤).

والثالثة: الزَّائد علىٰ الثَّلث؛ لأنَّ الوصية [ق/ ١١أ] بالثَّلث جائزة لقِلَّته، ولا يجوز زيادة لكثرته.

والرابعة – وهو قولهما: أنَّ ما دول النِّصف عموٌ، والزَّائد عليه مانع، وفي النَّصفِ روايتان، قال أبو يوسف: قال أبو حيفة (٤): الثلث مانع، قد دكرت له

⁽١)أخرجه مسلم(١٢٤٣) ص حديث اس عباس قَطْكَ.

⁽٢) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٣) في سا تقديم وتأخير، والمشت من أ

⁽٤)أخرجه المخاري (٢٥٩١)، ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.

⁽٥) قال الزيلمي: قال في مناوئ قاصيخان ولا تجور المريضة البيل مرصها في الأضحية، ولا التي يست صرعها أو قطع صرعها فإن ذهب بعض صرعها فهو على الحلاف الدي ذكرما في الأدن والعين والألية إدا كان الذاهب أكثر من الثلث وأقل من النصف لا يحوز في ظاهر الرواية عمد أبي حيعة.

قبل: معناه الخذتُ بقولك في النصف، وقيل ابل معناه أنَّ تقديري بالثَّلث الجنهادُ كتقديرك بالنَّلث الجنهادُ كتقديرك بالنَّصف.

مسالة، وإذا قَتل المُحرِمُ صيدًا وصمى قيمته، وبلغ قيمته حدعًا أو نحوها فاشتراه به ذبحه جاز بالإجماع، فإن بلغ قيمته حَمَلًا أو عناقًا لم يَجُر ذبحُه عنده؛ لأنَّه صغيرٌ فلم يَحُرُ كما في الأُضحية.

وقالاً وهو قول ابن أبي ليلي ؟: يجوز؛ لأنَّه يحوز في الهدايا، والضحايا و الجُملة؛ فإنَّ الأضحية إذا ولدت ولدًا ذُبح معها، وكنذ الهَدِّيُ، فكذا في التُشتراة قيمة المقتولِ.

وقلما: حار ثمَّ تبعًا، والكلامُ في إفراده أصلًا.

مسالة: وإذا أحرم وفي يده صيدٌ أُمر بإرساله بالإجماع؛ لأدَّ التَّعرُّض للصيد في الإحرامِ حرامٌ، فلو أرسله عيره ضَمِنه له عنده؛ لأنَّه 'تلف مِلكه.

وعندهما: لا يصمن؛ لأنَّ فعل ما يلزم صاحبه فعله.

قلما: كان عليه ترك التَّعرُّص له لا إبطال ملكه، وكان يقدِر على إرساله على

⁼ وعد أبي يوسف ومحمد إذا كان الذاهب أقل من النصف جار، وهو رواية عن أبي حنيفة يَتَقَلَهُ، وإن كان الداهب بصفا فعن أبي يوسف فيه روايتان، و لصحيح أن الثلث، وما دومه قليل، وما زاد عليه كثير، وعليه الفتوئ. اهـ.

وقال في الحوهرة والأظهر أن عبد أبي حبيمة أن الثلث في حبد القليس، ومنا راد عليه في حبد الكثير. اهـ.

وقال الكرماي في مناسكه. وإن كان المعانت من العين الواحدة أو الأذن الواحدة الثلث أو الأقل حار عند أبي حنيفة، وإن كان أكثر منه لا يجوز، وهو الأصبح. اهـ النبين الحقائق؛ (1/1).

وجهٍ يأخذه بعد إحلالهِ، وهذا فَوَّت عليه ذلك، وأتلف ملكه [فضمنه] (١) له.

مسائة، والمأمور بإفراد الحجّ عن غيره إذا قرن وجب عليه ردُّ نفقة الآمر عنده؛ لأنَّه أمر المأمور أن بَصرِف المققة إلى قطع الطَّريقِ لمَّا أمره به؛ وقد صرفه إليه وإلى عِبادة أُخرى أدَّاها [بنفسه] (٢) ؛ لأنَّ الآمر لم يأمره به؛ فلا بقع عن الآمر، بل عن المأمور، فكان مُخالفًا في الإنفاق فيَضْمَه له.

وقالا: يجوز؛ لأنَّه أتى بما أُمر به، وزاد شيئًا لفسه، والآمر لا يتصرَّر به، فجاز كما لو اتجر في حَجَّه لنفسه.

قلنا: ليس في ذلك صرف بعض النَّفقة إلى عبادة أخرى لنفسه.

مسائد، والمأمور بالحجِّ [عن غيره] (") إذا سار في بعض الطريق، ثُمَّ مات يبتدئ حجة أخرى من منزل الأمر عنده؛ لأنَّه لمَّا مات الفطع عمله فصار كأنَّه لم يفعل شيئًا.

وقالا: يؤمر غيره بالحجِّ من مبلغِ هذا الدي مات، كالذي يحرح مِن بيته [ق/ ١١ب] للحج فيموت في الطَّريقِ، وقد أوصى بأن يحج عنه مس هذا الموضع.

قلنا: لأنَّ أمره انصرف إلى موضع أمره، [فكذا](٤) في مسألتنا

مسائد، ومَن خرج للحجِّ فأُغمي عليه قبل الإحرامِ فأحرم عنه أصحابه، وقضو به المناسك جاز عنده؛ لأنَّه لمَّا خرج مع هذه الرفقة فقد استعان سم

في ب: وصمته، والمثبت من أ.

 ⁽۲) في ب: لنفسه، والمثبت من آ.

⁽٢) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٤) في ب. وكذا، والمثبت من أ.

باب قول ابي حنيفة على حلاف قول صاحبيه مسافهة، ولهذا لو أغمي عليه بعد الإحرام فضوا به المناسك محمولًا جاز.

وقالا: لا يحور؛ لأنَّ إحرامهم عنه إيجاب الأفعال عليه، ولا ولاية لهم عليه، بخلاف قضاء المناسك به؛ لأنَّه إسقاط عنه ولهم ذلك('').

قلنا: هو ملتزم لهذا الالتزام دلالةً.

مسألة؛ ومن جاوز الميقات بغير الإحرام، ثم أحرم ومضى عليه حتى أتمّه فعليه دمّ بالإحماع؛ لإدخال النَّقص فيه، فإن عاد إلى الميقات، وأعاد التلبية قبل أن يشتعل بالأفعال سقط ذلك الدم عندنا - خلافًا لزفر - فإن عاد مُحرمًا ولم يله لم يَسقط عند أبي حنيفة؛ لأنَّ إحرامه داحل الميقات وقع باقصًا، وارتفاعه بكون بحقيقة الإنشاء إن أمكن، وبما هو في معنى الإنشاء إن تعذَّر، وفسخُ الإحرام عير ممكن فاشترطنا ما هو في معنى الإلشاء وهو التلبية عند الميقات، فلا يُكمل بدونها.

وقال. يسقط لأنَّ وجوب الدَّم [بنرك] (٢) المرور بالميقات محرمًا لا بنرك التلبية؛ لأنَّه لو أحرم قبل أن يصل إلبه ومرَّ به مُحرمًا، ولم يُلبُّ عدد لم يلزمه دمُ المسحَّ ما قُلنا، فقد تلافي ذلك بالعود إليه مُحرمًا، فلا يضرُّه ترك التلبية

⁽۱) قال السرخسي والقياس قولهما؛ لأنه لم يأمر أصحابه بالإحرام عنه، وليس للأصحاب عليه ولابة ملا يصبر هو محرما بوحرامهم عنه؛ لأن عقد الإحرام عقد لازم، وإلرام العقد عنى الغير لا يكون إلا بولاية، ولأن الإحرام لا يتعقد إلا بالنية، وقد انعدمت النية من المغمى عليه حقيقة وحكما؛ لأن نية العير عنه بدون أمره لا تقوم مقام بيته، والدليل عليه أن سائر المناسك لا تتأدي بأداء الأصحاب عنه فكذلك الإحرام.

االميسوطة (٤/١٦٠).

⁽٢) ق أدب. ترك

وقلنا: إذا أحرم قبل الوصول إليه وقع إحرامه كاملًا فصحَّ مُضيُّه فيه مسائد، ولو أحرم المكِّيُّ بعُمرة، ثم أحرم بحجةٍ بعدما طاف للعمرة ثلاثة أشواطٍ أو أقل عندهما يرفض(١١) العمرة فيحج، ثم يقضي العمرة بعد ذلك،

وهذا استحسانٌ؛ لأنَّ رفض العمرة أيسر وأدارُها في كل وقت ممكن بخلاف

الحم؛ ولهذا يفعل كذلك إذا لم يطف للعمرة شيئًا.

قال أبو حنيفة: يرفض الحجة لأنَّ إحرامه بالحجِّ بعد اشتغالهِ بأفعال العمرة، فصحَّ في حق الإيجاب دون الأداء؛ لأنَّ الحمع أداءً غير ممكن، وإنا صبَّ للوجوب لا للأداء لم يُؤدُّ الحبُّ، بل [يؤدي] (٢) العُمرة، ولهذا يفعل كذلك فا طاف للعمرة أربعًا [ق/ ١٢] أو زيادة بخلاف ما إذا لم يطف شبنًا! لأنَّ إحرامه بالحجِّ في هذه [الحاله] (٣) صحَّ في حقَّ الإيحاب والأداء جميعًا، والله أعلم.

00000

⁽١) أشار في هامش أ، ب أنه في نسخة أخرى: بترك.

⁽٢) زيادة مِن أ.

⁽٢) في ب: الحاجة، والمثبت من أ.

كتاب النكاح

مسألة، الصابئة تحلُّ بالنكاح للمسلم عند أبي حنيفة؛ لأنَّ الصابئين قومٌ مِن النَّصاريٰ يُعظُمون الكواكب تعظيم القِبلة (١٠)

وقالا لا تحل؛ لأنَّهم يعبدون الكواكب، [فصاروا] "كعدة الأوثان.

وقالوا: ليس هذا باحتلاف على الحقيقة، وإنما هو لاشتباه مذهبهم؛ وحل ذبيحة الصابئ على هذا الاختلاف (٣).

(۱) قال الزيلمي وهذا الحلاف ساء على أنهم عبده الأوثان أم لا؟ فعيدهما هم عبدة الأوثان، فإهم يعدون النجوم، وعبد أبي جيفة ليسوا بعيدة الأوثان، وإنما يعظمون النجوم كتعظيم المسلم الكعنة، فإن كان كما قسره أبو حيفة يحور بالإحماع؛ لأنهم أهل كتاب وإن كان كم قسراء لا يجوز بالإجماع؛ لأنهم مشركون

وقيل فيهم الطائمتان وقيل هم صنف من النصارئ يفرؤون الربور، وهم الدين نظهرون من اعتقادهم، وهم نفسهم يعتقدون الكواكب آلها ويصمرون دلك، ولا يستجيرون إطهار ما يعتقدون ألبتة، هذل أبو حنيفة على ما يظهرون وبنيا على ما يضمرون.

وقال السدي عمر طائفة من اليهود كالسامرة، وقال قتادة رمقاتل هم قوم يقرون بالله ويعبدون الملائكة ويصلون إلى الكعبة أخذوا من كل دين شيئا

وقد احتلف فيهم اختلاف كثيرا، ولو أوردناه لطال الكلام فيه فالحاصل أنه لا حلاف في مناكحتهم في الحقيقة، وإنما بشأ الحلاف مب على اشتاه مداهبهم، فكل أجاب بما عده من أحوالهم. «تبيين الحقائق» (٢/ ١٠)

(١) في ب: فكانوا، والمشت من أ

(٣) قال السرخسي، ذكر الكرخي - رحمه الله تعالى - أنه لا حلاف بينهم في الحقيقة، ولكن في الصائب قوم يقرون بعيسى الله الحال ويقرؤون الربور فهم صنف من النصارئ، فإنما أحاب أنو حيفة. رحمه الله تعالى . لا يحل ذبائح هؤلاء، وفيهم من يبكر البوات والكتب أصلا، وإنما يعلون الشمس، وهؤلاء كعبدة الأوثان، وإنما أحاب أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى - في حق هؤلاء.

قال الشبح الإمام - رحمه الله تعالى. وبيما ذكره الكرحي - رحمه الله تعالى - عندي نظر، =



مسائة، وإذا كان للصغير أو للصعيرة حدٌّ وأخٌ لأب وأمّ أو لأب فالولاية في التَّزويج للجد عنده.

وعندهما: لهما جميعًا.

مسائلة، والجدُّ عنده كالأب، ولهذا قال في الميراث؛ إنَّه للجد لا للأخ-خلافا لهما - والمسألة موضعها كتاب الفرائض.

مسألة، ولو زُوَّج الأب ابنه الصغير امرأة بمهر فيه عبن فاحش، أو رُوَّح ابنته [الصغيرة] (۱)، ونقص عن مهرها نقصانًا فاحشًا، أو زُوَّجها بغير كُفءٍ حاد عنده.

وقالا: لا يجوز؛ لأنها ولاية نظر فلا يملك بها ما فيه صرر كيع مالهما بغبر وله أنَّ النَّكاح عقد عُمرٍ، ويشمل على مقاصد ومصالح، والأب كامل الرأي وافر الشَّفقة، فالطَّهر أنَّه ما رضي بهذا النَّقص إلَّا لمسافع رآها تربو على هذا، بخلاف غير الأب والحدِّ؛ لأنَّه قاصر الشَّفقة، فلا يُظن به ذلك، والنَّقصاد ظاهر فردده، بخلاف تصرُّف الأب في المال؛ لأنَّه لا غرض فيه إلَّا المالية، وقد رأيناه بخسًا في ذلك فأبطلناه.

[&]quot;وإن أهل الأصول لا يعربون في حملة الصابيس من يقر بعيسى " عليه الصلاة والملام" وإنما يقرون بإدريس - عليه الصلاة والسلام - ويدعون له النبوة خاصة دول غيره، ويعظمون الكواكب فوقع عبد أبي حيفة - رحمه الله تعالى - أنهم يعظمونها تعطيم الاستقبال لا تعظيم العبادة، كما يستقبل المؤمنون بالقبلة فقال. تحل دبائحهم، ووقع عبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى " أنهم يعظمونها تعظيم العبادة لها فألحقناهم بعبدة الأوثان، وإنما اشته دلك؛ لأنهم يدينون تكتمان الاعتفاد ولا يستحيون بإطهار الاعتفاد ألبتة، وإنما احتجاج أبي يوسف ومحمد الرحمهما الله تعالى - أولى؛ لأن عبد الاشتناه يغلب الموجب للحرمة، والمبينون بالمبينون بالمبينات الموجب للحرمة،

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

مسانة، وإذا قال الوليُّ: رَوَّجت الصعير أو الصغيرة أمس لم يُصدَّق إلَّا سِنة أو بتصديق لصَّعبر بعد البلوغ عند أبي حنيفة كَيْلَنة أي: إذا ادَّعىٰ الزوج دلك عند القاصي فأقرَّ الأب، وكذا مولىٰ العدد إذا قال: روجتُه فلانة أمس، وكذا وكيل المرأة؛ لأنَّه أقرَّ علىٰ العير فلا ينفذ إلَّا بالدئيل (۱).

وقالا: يُصدَّق؛ لآنَه يملك الإنشاء فيملك الإقرار به، كالمولى إذا قال: زوجتُ أمتى مِن هذا الرَّجُل أمس [جاز] (١٠).

وقلنا: ذلك إقرار على نفسه؛ لأنَّ مَنافع لُضعها له، ولا كذلك قصول الحمسة.

مسالة، وإذا رَوَّح الرجل ابته البكر البالعة رجلًا ثُمَّ اختلف الزَّوجان، عال الرحل: إنَّها سكتت فهو رضًا، وقالت هي: رددَّت، فالقول قولها لإنكارها بكحه، ولا تُستحلف على ذلك عبد أبي حنيفة.

وعندهما: تُستحلف.

مسالة، ولا يجري الاستحلاف عنده بالنّكح والهيء في الإيلاء والرَّجعة والرُّق والولاء والنَّسب، وتتحقق فيها الدَّعوىٰ مِن الجانبين، وعمدهما بُستحلف [ق/ ١٢ ب]، وكذا في دعوىٰ الأمة علىٰ مولاها بالاستيلاد، فأمَّا المولىٰ إذا ادَّعىٰ ذلك علىٰ الأمة فهو إقرار منه لها، ولا يُعتبر جحودها.

وقالا. المقصود من الاستحلاف النكول وهو كالإقرار، والقضاء بالإقرار في هذه الأشياء جائز، ولهذا أجري الاستحلاف في الأموال.

١١) جاء في حاشية ب. لأن الإقوار معتبر على نفس المقر لا على عيره.

⁽٢) مقط من ب، والمثبت من أ.

وقال أبو حنيفة: النكول ليس بإقرار، بل هو بذل وإدحة، ودلك لا يجري في الأنفُس والفُروج بخلاف الأموال، ولهذا إذا قال لغيره: أنا كفيل لك بما أقرَّ به فلان لك؛ فادَّعي على فلان فأنكر فاستُحلف فنكل، فإنَّه لا يؤخذ الكفيل، ولو كان إقرارًا لأخذه كما لو أقرَّ.

مسالة: والبكر إدا زالت بكارتها بالفجور فسكونها عند ترويحها رصًا عنده.

ووجه قوله: أنَّ الشرع حعل سكوت البكر رضًا بعِلَّة الحاء، والحياء في هـذه قـائم، فيُقـضى بقيام حُكومه، ودليل ذلك أنَّ النبي عَلِيُّ قـال: ﴿إِذَهِا صماتها (٢) بناءً على قول عائشة: إنها لتستحيي يا رسول الله.

مسائة، قال: ذمّية طُلِّقت أو مات زوجها الدَّمي فلها أن تتزوَّج قبل أن تحيض ثلاثًا في الطَّلاق، وقبل أن تُمضي أربعة أشهر وعشرًا في الوفاة خلافًا لهما.

وقالا: النَّكاح باق ما بقيت العِدَّة، ونكاح المنكوحة باطلُّ.

ووجه قوله: أنَّ النَّكاح زال بالطَّلاقِ أو الموتِ، فيجوز نكاحها كما بعد ثلاث حيض ومُضِيِّ الأشهُر؛ وهذا لأنَّ العِدَّة إنَّما تَجِبُ على المؤمنات لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتَ يُثَرَبَّهُ مِنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوّوٌ ﴾ إلى قول تعالىٰ ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَ بِأَلَّهِ وَالْيَوْرِالْآلِيْ فَي العَرة ٢٢٨)، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَاللِّينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ [القرة ٢٣٤]

⁽١) أحرجه أحمد (٧١٣١) من حديث أبي هريرة تَظْقَكُ، وقال الريلعي، غربت بهذا المعظ، قنصب الراية ١٨٥/٢).

⁽٢)أخرجه البحاري (٦٥٤٧)، ومسلم (١٤٢٠) من حديث عائشة المعالى

هذا خِطاب للمسلمين، فإن كانت الذِّمِّية كِتابية تعتدُّ مِن مُسلم لم تَجُز لذمِّيِّ ولا لمُسلمٍ أَنْ يتروَّجها حتَّىٰ تنقضي عـدتها؛ لأنَّ العِـدة ههنـا تجـب صـيانة لمـاءِ المُسلم.

مسالة، وإذا تزوّج الدّمي [ق/ ١١٣] ذات رحم مُحرَّم منه فحكمه حكم الصحيح عنده خلافًا لهما، حتى لو طلب أحدهما مِن القاضي التَّفريق لم يفعل عنده القاصي، وقضى فيه بالنَّفقة، ولا يزول إحصانه بوطئه، ويُحدُّ قاذفه بعد إسلامه عنده - خلافًا لهما.

وقالاً. هو فاسدٌ حقيقة فلا يُمكن القولُ بصحتهِ، لكنَّا لا نتعرَّض لهم إدا لـم يُرفع دلك إليه، كما لا [نتعرض] (١) لشركهم وعبادتهم الأوثان؛ ولهذا لا يورث جدا النّكاح.

ووجه قوله: أنَّ المسلمين أعطوا لهذا العقد حُكم العقود الصحيحه حيث لم يتعرَّضوا لهم، وقد رُوي أنَّ عمر س عبد العزيز لمَّا استُخلف كتب إلى الحسن المصري صَحَّى: ما مال الخلفاء الراشدين تركبوا المجوس ونكاح محارمهم؟ فكتب إليه: أمَّا بعد، فإنَّك مُتَّبع ولستَ بمُبتَدِع والسلام(٢).

مسألة، وإذا أُعطى مه حكم [الصحة] (٢) ثبتت الأحكام التي تُبنى عليه، بخلاف التوارث؛ لأنَّ القياس ألا يورث بكاح ما؛ لأنَّه يبطل بالموت، وإنَّما ورُّنناه بالنَّص، وهو قومه تعالى: ﴿وَلَكَ عُمْ يَصَعُ مَا تَكَرَكَ أَرْوَاجُكُمْ ﴾ [النساء المُطلقة بالكاح الصحيح المُطلق، وعلى هذا المُطلَقة ثلاثًا، والزوجية المُطلقة بالكاح الصحيح المُطلق، وعلى هذا المُطلَقة ثلاثًا،

⁽١) في ب: يتعرص، والمثبث س أ

⁽٢) ، نظر ، دالمسوطة (٥/ ٣٩)

⁽٢) في ب: الصحيحة، والمثبت من أ.

مسائد: والذِّمّي إذا تزوَّج ذمِية علىٰ أن لا مهر لها لم يجب شيء عنده، ومو ترافعا إلىٰ القاضي لا يقضي به، وكدا لو أسلما - خلافًا لهما.

وقالا: لم يُشرع النّكاح إلّا ممال، قال تعالى. ﴿أَن تَسْتَعُوا بِأَمْوَ لِكُمُ ﴾ [الساء ٢٤] ووجه قوله: أنَّ تملُّك البُّضع بمالي شُرع ابتداءً لا بقاءً، وقد صحَّ في الابتداء بغير مالي في حقهم لاعتقادهم ذلك، وإذا ترافعا أو أسلما فهو حالة البقاء، والمال ليس بشرطٍ حالة البقاء.

مسائد، والحربيَّة إذا خرجت إليها مُرغمةً باتت مِل روحها ولا عدةً عليها عنده لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَاجُمَاعَ عَلَيْكُمْ أَنْ نَكِحُوهُنَ ﴾ [الممتحة ١٠]، ولأنَّ العِدَّة إنَّما تجبُ صِيانة لِملك النَّكاح، ولا خُرمة لمِلك الحربيِّ.

وعندهما: عليها العِدَّة؛ لأنَّها مُسلِمة بانت مِن زوجها بعد دخُوله بها، فتلزمها العِدَّة كما لو كانا في دار الإسلام أو الذمية، فأسَّلَمت هي وعُرض عليه الإسلام فأبي وفرق بينهما.

قلنا: الذُّمِّيُّ أملاكُه [محترمة] (١) بعقد الدُّميِّ (١).

مسائد، وإذا مات الزَّوجان واختلف ورثتهما في تسمية المهر فالقول قول مَن أَنكر النَّسمية، ولا يُقضئ بشيء عنده.

وعندهما. يُقضَىٰ بمهر المِثل؛ لأنَّه عوص فيه كالمسمىٰ، ودلك لا يسقط بموتها، فكذا هذا.

ووجه قوله: أنَّ القضاء بمهر المثل من المهمات بدلالة سبق النُّكاح يُؤدِّي

⁽١) في ب: محرمة، والمشت من أ.

⁽٢) كذا في الأصل

إلىٰ القضاء به مِرارًا؛ لأنَّا إذا قضين لهؤلاء بشيء لا نأمَن من مجيء ورثتهم معدهم فيدَّعون كذلك ثم ورثتهم، ودلك معيد.

قال في الأصل (١): ألا ترئ أنَّ ورثة على من أبي طالب لو ادَّعوا على ورثة عمر من لخطَّاب مَهْر أمَّ كُلثوم بنت على صَحَّى في مِيراث عُمر لم أَفْض ذلك إلَّا بيئة على مُستَّى، وهذا بخلاف المُسمَّىٰ لأنَّ شهود النَّسميه ينقرصون فينقطع نلث، ولا يُقال شهود النَّكاح ينقرضون أبضًا فينقطع؛ لأنَّ الشهادة على النَّكاح بالنَّامُ مقبولة، فيتوهم ألا بنقطع.

مسائلة، وإذا تزوَّج امرأةً على خادم قُصي بحادم وسط قيمتها أربعون دينارًا إن كان سمي سوداء، أو خمسون دينارًا إن كان بيصاء، وهذا قول أبي حنيقة.

وقالا: يختلف ذلك بالرخص والغلاه.

وقيل: هو [ق/ ١٣ ب] اختلاف زمان لا برهان.

مسائلة ، وإذا تزوّج امرأة على حارية ولم يدفع إليها فاكتسبت اكتسابًا، ثم طلَّقها قبل الدحول بها؛ فنصف الجارية يُردُّ على الزَّوج، والسَّصف [الآخر] (") لها بالإجماع؛ والأكسابُ كنها مهر للمرأة عنده.

وقالا: يتُسَطِّف أيصًا؛ لأنَّها تملك بملك الأصل فيتمصَّف بسَصُّف لأصل كالولد.

ووجه قوله أنها حدثت على مُلكها فيكون لها، وليست بمهر حتى [تُتنصَّف] (٢) ؛ لأنَّها غير معقودة عليها لا حقيقة ولا حُكمًا، أمَّا حقيقة فلأنَّ العقد لم يُضف إليها، وأمَّا خُكمًا ولأنَّها ليست مِن أُجزاء المعقود عليه، فلم

⁽١) أنظر اللميسوط) (١٧/٥).

⁽٢) زيادة من ب.

⁽٣) في ب: تنصف والعثبت من أ.

يشت فيها حكمه بخلاف الولد، ولو دُفع إليها فاكتسب بعد دلك، فالكسب لها والجارية بينهما.

مسالة ، وإذا تزوَّج امرأة على دار على أن ترد هي عليه ألف درهم أو عبدًا بعينه، فالدَّار تُقسم عليهما حتى لو كانا سواءً فالنَّصف مهرٌ، والنَّصف مبيع، لا شُفعة في شيءٍ منها عنده.

وقالا: يثبت في المسيع حق الشُّفعة؛ لأنَّ العقد اشتمل على نكاحٍ وبيع، فيعتبر كل واحدٍ منهما على حِدة.

ووجه قوله: أنَّ البيع ههنا تبع للتكاح؛ فقد العقد بلفظة [ق/ ١٤] التُكاح، علو جُعل أصلًا كان هذا نِكاحًا في بيع فكان يمسد البيع، وحيث جاز ثبت أنَّه جُعل تعًا في نكاح، ولا شُفعة في النَّكاح عندنا خلافً للشافعي.

مسائلة ، ولو تزوَّحها على هذا الدَّنُ (١) مِن الحَلِّ فإذا هو خمر ، فلها مهر المِثْل عنده لأنَّه أشار وسَمَّى، والإشارة أبلغ في التَّعريف؛ لأنَّها تقطع الشَّركة، فتعلق الحكم بالمشار إليه وهو ليس بمالٍ فبطلت التَّسمية ، فوجب مهر المِثْل كما في تسمية الميتة والدم.

وقالا: لها مِثل ذلِك الدَّن خَلَّا؛ لأنَّه سمَّىٰ ما هو مال فصحَّت التسمية، ثم مسدت بالإشارة، فوجب مثل ما سمَّىٰ كما في الهلاك والاستحقاق(٢).

⁽١) الدن: واحد (الدنان) وهي الحناب المختار الصحيحة (ص/١٠٨).

⁽٢) قال ابن مازة: هذه المسألة في الحاصل، بناء على أصل معروف في البوع، أن الإشارة مع التسمية إذا اجتمعو، والمشار إليه من جلاف حسر المسمى، فالعرة للتسمية. وإن كان المشار إليه من جس المسمى، إلا أنهما يختلفان وصفا علميرة للإشارة بعد هذا «المحيط البرهاي» (٣/ ٩١).

مسألة ، ولو تزوَّجها على ألفٍ إن أمسكها في هذه الملدة ، وعلى ألميل إن أخرجها منها صحَّ الشَّرط الأوَّل وفسد الثاني عنده .

وقالاً يصحان جميعًا؛ لأنَّه عقدَ عقدين علىٰ بدلين، وحيَّر نفسه في أحدهما فصحً كما لو قال له: إنْ خِطت هذا الثوب خياطة رومية فدك كدا، وإن خطته حياطة تُركية فلك كذا صحًا حميعًا؛ فكدا هذا.

ووجه قوله: أنَّ الشرط الأوَّل لا خطر [في وجوده] (١) ، فإنَّه لو اقتصر عليه صحَّ ، والشرط الثاني فيه خطر ؟ لأنَّه تعلَّق وجوده بانفساخ الشَّرط الأوَّل فيطل الثاني دون الأوَّل؛ فإن وُجد الأوَّل وحب الألف، وإن وُجد الثاني فلها مهر مِثلها لا ينقص عن الألف؛ لأنَّ الزوج رضي به ، فلا يُزاد على الألفين؛ لأنَّ المرأة رضي به .

مسالة، ولو قال لها تزوّجنك على ألف أو ألفين، أو قال: على هذا العبد أو على هذا العبد أو على هذا العبد، وعلى هذا العبد، فعندهما: لدزوج الحيار يدفع إليها أيهما شاء؛ لأنّ الأقل مُنقّن، وفي الرّيادة شكّ، فيجب الأقل، ويجعل الخيار في الزيادة إلى الزوج؛ لأنّه هو الذي خبّر نفسه حث ذكره مكلمة «أو» وهو للتخيير.

وعند أبي حنيفة يُعتبر مهر المثل، فإن كان مهر المثل مِثل أدناهما أو دونهما فها الأدسى إلَّا أن يَرضى الزوج بتسليم الأعلى، ولو كان مثل أعلاهما أو فوقهما فلها الأعلى إلَّا أن ترضى هي بقبض الأدسى، فإن كان بيهما فلها مهر المثل.

وجه قوله: أنّه لا يُمكن إيحاب أحدهما عينًا؛ لأنَّه لو وجب أحدهما غير عين، ولا يمكن إيجاب أحدهما غير عين؛ لأنَّه لا يملك تسليمه، فصرفنا إلى

⁽١) في ب؛ فيه، والمثبت من أ.

مهر المثل، ولكن لا ينقص عن أدناهما لرضاه به، فلا يُزاد على أعلاهما لرضاها به.

مسائلة : وإذا تنزوج امرأتين بألف، إحدهما لا يحل له نكاحها [أن] (1) كانت منكوحة غيره أو معتدته، أو ذات رحم محرم منه، فعندهما ينقسم عليهما على اعتبار مهر مئلهما، فما أصاب حِصَّة التي لا يحل نكاحها سقط، وما أصاب حِصَّة التي لا يحل نكاحها سقط، وما أصاب حِصَّة الأخرى يثبُت؛ لأنَّه جعل الألف بدل البُضعين، فينقسم كما في التي صحَّ نكاحها.

وعنده: الألف تملكها التي صح نكاحها؛ لأنّه إلما يلقسم إدا استوبا في الاستحقاق؛ فإذا لم تستحق إحداهما، وقد سمَّىٰ الألف مهرًا في النّكاح فهو للتي صحّ نكاحها، وصارت تسميتهما تسمية أحدهما [حقيقة، والأحر] (١) مجازًا، قال الله تعالىٰ ﴿ فِكَمَّنَرَ اللِّي وَالْإِنِ اللّهَ يَالِكُمُ رُسُلٌ يَكُمُ ﴾ [الأنعام ١٣٠]، والرُّسل أتوا من الإنس.

مسألة ، وامرأة العِنين إذا مضى حَوْل، ولم يصل إليها الروح خُيَّرت؛ فإن اختارت نفسها بائت منه في ظاهر الرواية.

وروئ ابن زياد عن أبي حنبفة أنها إذا اختارت نفسها فرَّق القاضي بينهما، ولا تقع الفُرقة مِن غير تفريق؛ لأنَّ الرَّوج وَجب عليه الإمساك بالمعروف، وقد عجز عنه [عقد] (٣) لزمه تسريحها بالإحسان، وقد امتنع عنه فصار ظالمًا، والقاضي نُصب لدفع الظُّلم فينوب عنه بالتَّسريح.

⁽١) في س فإن، والمثبت من أ

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

باب قول ابي حنيفة على خلاف قول صاحبيه _____

ورجه [الظاهر](`` - وهو قولهما-: إنَّ الشرع خيرها لدفع الضَّرر عنها؛ فِعتبر [بتخيير] (^{٢)} الزوج.

مسالة ، وخلوة المجبوب صحيحة عنده ، ويجب لها كمال المهر ؛ لأنَّ المستحق بهدا العقد هو المُستحق دون الوطع ؛ وقد مكَّنت مِس ذلك [ق/ ١٤].

وقالا: هي غير صحيحة؛ لأنه عاجز عن الوطءِ حقيقة، [ولو] (٣) كان عاجزا ظاهرًا بصوم أو حيضٍ لم يصح؛ [فهذا] (١) أولي.

وجرابه ما قلناه.

مسالة، وإذا تزوَّج أمة في عِدة حُرّة لم يجز عنده؛ لأنَّ بِكاح الحُرَّة مامع [مِن] (" بِكاح لأمة، رهو باقٍ في العِدَّة مِن وجه، فيبقى الممع كمكاح الأخت في عِدَّة الأخت.

وقالا: يجوز؛ لأنَّ النَّهي وردَّ عن نكاح الأَمة على الخُرة، وفي العِدَّة لا بكون نِكاح الأَمة على الحُرة[ق/ ١٥أ]،كما في اليمين إذا حلف ألا يتروَّح عليها ام أة فتروَّج تلك في عِدَّة هذه عن بينونة لم يحث.

قلنا: المقصود في اليمين ألَّا يُدخل قَسْمَها في قَسْمِها، فلا يغيظها ولم يفعل، والمَنْع ههنا عن إدخال فِراشها على فِراشها وقد فعل.

مسائد، ومَن أعنق أُمَّ ولده ووحبت عليها العِدَّة بثلاث حِيض لم يتزوَّج

أي ب ظاهر الرواية، والمثبت من أ.

 ⁽۲) في من لتخيير، والمثبت عن أ.

⁽٣) في ب عنو، والمشت من أ

⁽٤) في ب: هذا، والمثبت من أ

 ⁽٥) مقط من أو والعشت من ب.

أُختها في عدتها عنده خلافًا لهما.

وقالا: يملك بكاح أختها قبل إعتاقها، فبعد إعتاقها أولى لزوال حِلِّ الوط، بعده.

ووجه قوله: أنَّ فراش أُمَّ لولدِ قبل إعتاقها ضعيف؛ لأنَّه يملك نقل الفِراش إلى غيره بالتَّزويج، ويقطع نسب الولد بالنَّفي، وبَعد العَتاق قوي فراشها حتىٰ لا يملك نقلها، ولا نفي ولدها في العِدَّة، فيمنع نكاح الأحت كفراش المُعتدة عن نِكاح.

وعندهما: وإن صحَّ نِكاح أختها لا يطأ المكوحة حتى تمصي عدة المُعتقة كيلا يصير حامعًا بينهما وطتًا حُكمًا؛ لأنَّ حُكم الوطء في هذه المُعتدة بافي.

مسائلة وإذا زوَّج أمنه رجلًا ثُمَّ قتلها المولى قبل دخوله بها سقط المهر عنده؛ لأنَّه حبسها عن الزوج حبسًا دائمًا عليس له أن [يُطالبه] (١) بمهره كما إذا غيمها بمكان لا يقدر عليها؛ وهذا لأنَّ التَّسليم بإزاء التَّسليم [واجب](٢)

وقالا: لا يسقط؛ لأنّها مانت بسب، والموت يُنهي النكاح، فتقرر وجوب المهر، ولا يسقط كما دو قتلها أجنبي، وكالحُرَّة إذا زوَّجت نفسها ثم قتلت نفسها.

وقلنا: قتل الأجنبي ليس بحبس مِن العاقد المُستحق للمهر، وقتل الحرة أيضًا ليس بحبس؛ لأنّها تصير قاتلة نفسها عند الموت، وبعد الموت هي عاجزة من كل فعل فلا توصف بالحبس.

مسائلة، وإذا أدن لعبده بالنَّكاح وقع ذلك على الجائز والفاسد جميعًا عنده

⁽١) في س: يطالبه، والمثبت س أ.

⁽۲) سقط من ب، والمثبت من أ.

إحداهما الله إذا دحل في المنكوحة على الفساد فالمهر عليه يؤاخذ به في الحال عنده.

وعندهما: لا يُؤاخذ به إلا بعد العتاق

والاخرى،أنَّه لو تزوَّح أخرى بهذا الإذن لم يجز عنده نكاح خلافًا لهما.

وقالا: المقصود مِن الإذن بالكّاح تحصين العبد، وذاك بالصحيح، فلا يقع على الفاسد.

ورجه قوله. أنَّه أَطلَق الأمر بالنُّكاح، فيقع على الصحيح والعاسد كالتوكيل بالبيع، والمقصود باطن، والإطلاق ظاهرٍ.

مسأله، والحُرمة تثبت بالرضاع إلى سنتين ونصف عند أبي حنيفة.

وعدهما: إلى سنتين لاغير.

وعند زُفر: إلى ثلاث سنين(١٠).

ووجه قولهما: قول الله تعالى ﴿ وَالْوَلِدَاتُ يُرْضِعَى أَوَلَدَهُ تَوَلَيْكُ كَامِلَيْنَ ﴾ [البقرة؛ ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَحَمَلُهُ ثَلَتْتُونَ شَهْرًا ﴾ [الاحقاف. ١٥]؛ وأقل مدة الحمل ستة أشهر، فيقع للفصال حولان.

ولأبعي حنيفة قوله تعالى: ﴿وَحَمَّلُهُ وَقِصَالُهُ تَلَنتُونَ شَهْرًا ﴾، والاستدلال به مِس وجهين

أحدهما، أنَّ المرادين قوله. ﴿وحمله؛ هو الحَمُّل علىْ اليددونِ الحَمْلِ فِي النطر، فقد قال

 ⁽١) قال الزبيدي: وفي الدحيرة مدته ثلاثة أوقات أدبئ ووسط وأقصى، مالأدبئ حول ونصف،
والوسط حولان، والأقصى حولان ونصف، حتى لو نقص عن الحولين لا يكون شططا، وإن
رادعلى الحولين لا يكون تعديا. «الجوهرة البيرة» (٢/ ٢٧).

في أول الآية: ﴿ عَلَنَهُ أَمُهُ كُرُهُا وَوَصَعَتْهُ كُرُهُا ﴾ [الأحفاب ١٥]، وصرف هذا إلى الأول تكرار، والكلام إذا أمكن حمله على الإفادة فلا يُحمل على الإعادة.

والشاقي، أنّه ذكر سنتين ثم ذكر لهما مُدَّة ،فكان لكلُّ واحدِ منهما بكمالهما كالأجل المضروب لِدَيْنَن، ثُمَّ قيام الدلالة على خروجها مدة [للحمل] (1) لا يدل على خروجها مدة للآخر بكمالها، على أنَّ حَوْلِين ثبت مُدَّة بالآية التي تلاها، ثم لا يمكن قطع الولد مِن اللبن بمرَّة، فلا بُدَّ مِن زيادة تقطع بها العادة بخلط غذائه باللبن تارةً وبالطَّعام أُخرى، وأقل مُدَّة تقل بها العادة منبارًا بزمان الحَرِّ والبَرْد.

ووجه قول زُفر: أنَّ سنتين ونصف ثبت مُدَّة بالآية التي احتج بها أبو حنيفة، وستة أشهر زاد على ذلك للمعقول الدي قُلنا، وقوله تعالى: ﴿خَوْلَيْوَ كَالِلَيْرِ لِلنَّ وَسِنَة أَشْهِر زاد على ذلك للمعقول الدي قُلنا، وقوله تعالى: ﴿خَوْلَيْوَ كَالِلَيْرِ لِلنَّ الرَّضَاعَ المُستَحَقّ لا يُستَحق أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَ المُستَحق؛ لا يُستَحق على لوالد نفقة الإرضاع بعد الحَوْلين.

مسائة؛ ولو جُعل لبن امرأة في طعام وهو على حاله لَـم يستهلكه مه، فأكل الصبي كلَّه لم تَثْبُت حُرمة الرضاع عنده.

وقالا: تثبت ؛ لأنه شرب اللين وأكل الطعام، فشت حرمة الرصاع بالشُّرب كما لو أفرده.

ووجه قوله: أنَّ هذا اللبن صار تبعًا للطعام سواء كان غالبًا عليه أو مُساويًا له [ق/ ١٥ ب] أو مغلوبًا فيه؛ لأنَّ غير المائع يستتبع المائع، ولهذا يؤكل هذا ولا يُشرب، فصار الحُكم للطعام.

 ⁽١) في ب: للحل، وهكذا كتب بداية في أ، ثم أصلحها في أ للحمن، ولعله فعل ذلك بعد مقابلة النسخة أينسخة لمؤلف كتلته.

مسائلة ، رجل تروَّح امرأة في عقدة وثسين في عقدة [ق/ ١٦ أ] وثلاتًا في عقدة، ولا يُدرئ كيف تَز وَّجهُنَّ، ومات قبل البيان، ولم يكن دخل بواحدة منهن، فميراث النِّساء بينهُنَّ عنده على أربعة وعشرين سهمًا: سبعة للتي تزوجها وحدها، والناقي نصفه للثنتين، ونصفه للثلاث؛ لأنَّ نكاح الواحدة صحيح بكل حال تقدُّم أو تأحُّر أو تخلُّل؛ لأنَّ نكاح أحد الفريقين مع الثلاث لا يجوز وهو المتأخِّر، فإن صحَّ نكاح الواحدة مع الثِّنتين فلها ثلث ميراث، وإن صحَّ مع الثلاث فلها رُبع الميراث، فنحتاج إلى حساب له ثلث وربع وأقله اثنا عشر، لها الثلث في حال، وهو أربعة، والربع في حال وهو ثلاثة، فثلاثة ثابتة بيقين، والربع بجب في حال ولا يجب في حال، فيشصَّف فينكسر فيضعف فيصير أربعة وعشرين، لها لثَّلث في حالٍ وهـو ثمانية، وربعٌ في حـالٍ وهـو سـتة، فستةٌ ثابتـة بالإجماع، وسهمان [يثبتان](' في حالٍ، ويسقطان في حالٍ، فيثبتُ أحدهما ويضم إلى ستَّة فيصير سبعةً، والناقي وهو سنعة عشر بين الفريقين نصفين؛ لأنَّ كل فريق يستحق ذلك في حالٍ، و لا يستحق في حال، فاستويا فكان بينهما بصفين [لكل واحدة أربعة أسهم](٢) ، وعندهما ثمانية أسهم مما بقي وهو سبعة عشر للثنين بينهما نصفير، وتسعة أسهم من دلك للثلاث أثلاثًا، لكل واحد ثلاثة على اختلاف التخريج.

أمّا أبو يوسف فهو يعتبر المازعة، وهو يقول: لا منازعه للثنتين في السهم السابع عشر؛ لأنهما يدعيان ثلثي الميراث لا غير، فالسهم السابع عشر للثلاث؛ لأنهن يدَّعين ثلاثة أرباع الميراث بقي ستة عشر سهمًا، استوت سازعتهما

⁽١) في ب: ثابتان، و إلمثبت من أ.

⁽Y) سقط من ب، والمثبت من أ.



أعني: الفريقين – في ذلك فيكون بينهما نصفير.

وعند محمد: بعتبر الأحوال فإن صحَّ بِكاحِ الثنتين فلهما ثلثا الميراث ستة عشر سهمًا، وإن لم يصح فلا شيء لهما، فلهما عند الاشتباه نصف ذلك وهو ثمانية.

والثلاث إن صح نكاحهن فلهنَّ ثلاثة أرباع الميراث وهي ثمانية عشر؛ لأنَّ الواحدة ترث معهُنَّ، وإن لم يصح فلا شيء لهن؛ فيكون لهن نصفها وهو تسعة.

مسائة ، ولو تزوَّج امرأة وابنتيها في عُقُد مُتمرَّقة ، ولا يُدرئ الأولى منهى، ومات قبل الوطء والبيان فلهُنَّ مهر واحد؛ لأنَّ الصحيح مكاح إحداهنَّ لا غير؛ لأنَّه إن تزوَّج الأمَّ أولًا لا يجوز أن يتزوَّج عليها ابنتها، وإن تزوَّج البنت أوَّلًا لا يجوز أن يتزوَّج عليها ابنتها، وإن تزوَّج البنت أوَّلًا لا يجوز أن يتزوَّج عليها أمها ولا أحتها، ثم هذا المهر يُقسم بين الأم والبنتين عندهما أثلاثًا؛ لأنَّ نكاح كل واحدة ينصح في حال، ولا ينصح في حالين، في حكم الاستحفاق، وصار هذا كما لو تزوَّج امرأة وأمها وبنتها في عُقد مفترقة، ولا يدري أولاهن فالمهر بينهن أثلاثًا، فكذا هذا.

وعند أبي حنيفة: المهر بينهن نصفين: نصف للأم ونصف لهما؛ لأذّ المعنى المُفسد للنّكاح الأمومية والبِنْتِيَّة، والبنتان تتنازعان بمعنى واحد كالأم [فاستويتا](١) ؛ والميراث أيضًا على هذا الاختلاف

مسألة ، والزوج إذا دخل بامرأته برضاها قبل أن يُعطيها مهرها فله أن تمنع نفسها عنه حنى يعطيها مهرها، ولا تبطل نفقتُها بهذا الامتناع لأنَّه بحثُ، وهذا قول أبى حنيفة.

⁽١) في ب، فاسبويا، والمثب من أ.

وقالا: ليس لها الامتناع، ولو امتنعت سقطت نفقتها؛ لأنها سلمت كل المعقود عليها برصاها، وهو الوطء مرة، فإنَّ المهر يتأكَّد به حتى لا يسقط شيء منه بالطَّلاق بعده، فيبطل حق المنع بعده كالبائع إذا سلَّم المبيع.

ووجه قوله: أنَّ المهر يقابل كل الوطئات الموحودة في هذا النَّكاح؛ لأنَّ كل وطء تَسلَّط على النُّصع المُحتَرم فلا يجور إخلاؤه عن لعوض، فتسليمها عضها لا يبطل حقها في منع [باقيه] (1) ؛ كمّن ناع أشياء فسَلَّم بعصها لا يبطل حقه في منع باقيها، وإنَّما يتأكَّد المهر بوطء الأوَّل؛ لأنَّ ما وراءه مجهول فلم يصح الانقسام، لكن إذا وجد بعده شيء آخر وصار معلومًا جاز أن يُراحم الأوَّل؛ كالعبد يجني، فبقية رقبته مشغولة بالحناية، ثم يجني على آخر فيصير كذلك إلى ما لا متناهل.

مسائد، وإذا طلبت المرأة النفقة من الزوح عند القاضي، وامتبع الروج أمَرَه القاضي بالإنعاق عليها، ولا يبيع القاضي عروصه [ق/ ١٧ أ] في هذا، وهكذا في سائر الديون عنده خلافًا لهما، وهي مسألة الحَجْر على الحُرِّ السفيه؛ وتُعرَف في كتابه.

مسائد، والأب إذا وجبت نفقته على الابن وهو غائب وله [ق/ ١٦ ب] مال حاضر فللأب بيع عروضه عنده؛ لأنَّه كامل الشَّفقة فلا يبخس بحقَّ الولد، وفي بيع العروص نظر للغائب فيملك بيعه واستيفاء حقه منه.

وقالا: ليس له دلك؛ لأنَّه لا ولاية له على الولد الكبير؛ ولهذا لا يملك ذلك عند حضرته؛ ولهذا لا تملك الأم والزوجة وسائر المحارم ذلك.

⁽١) في ب باقيه، والمثبت من أ.

قلنا: لا حاجة إلى حفظ عين ماله وهو حاضر، ولا حاجة إلى حفظ العقار فإنَّه محفوظ بنفسه، ولا ولاية للأم والزوجة عليه بحال، ولا تصير نفقة سائر المحارم دُيِّنًا إلَّا مقضاء، والقصاء على الغائب ماطل، ونفقة الوالدين ثامتة بغير قضاء، ولهما أخذ ذلك من ماله بكل حال.

مسألة ، وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت، وادَّعيٰ كل واحد منهما لنفسه وأحدهما عبد مأذون له في التحارة والآحر حر، فالقول قول الحُرِّ عنده.

وقالا: القول قولهما؛ لأنَّ المأذون كالحرِّ في تجارته، حتى لو اختلف حرُّ وعبدٌ في ثوبٍ هو في آيديهما فهو لهما.

ورجه قوله: أنَّ يبد الحرحقيقيَّة ويبد العبيد مجازيَّة؛ لأنَّها لمولاها أو للغرماء، والحقيقي عند التَّنازُع أوليْ بالاعتبار، فأمَّا ما استشهد به ففي التِّجارة جُعِلا سواء دفعًا للضرر عمن تعاقد، ومتاع البيت بين الزوجين ليس للتجارة فرجَّحنا بما قلنا.

مسائة ورجل ادَّعىٰ نكاح امرأة، وادَّعت هي أنَّه تزوَّج أحتها قبلها، والأخت غائبة، وأقاما جميعا البيه علىٰ دلك، فعنده: يفضىٰ بنكح الحاصرة؛ لأنَّه أثبتَ الحُجَّة ولم يشت نكاح أختها قبلها ببيَّة الحاضرة؛ لأنَّها قامت لغائبة، فلم يثبت ما يدفع نكاح الحاضرة.

وقالا: يُوقف الأمر إلى حضور الغائبة أخذًا بالاحتياط في باب الحُرُمات؛ لأنّها لـو حضرت وأقامت هذه البيّنة على ذلك [يظهر](١) يُطلال نِكاح الحاضرة، واحتيج إلى التفريق بينهما والقضاء بأنّه لاقاها حرامًا.

⁽١) في ب: ظهر، والعثبت من أ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه وقلنا: [قد] (١) لا بظهر ذلك، [فلا] (٢ يجوز إبطال المُتيقَّن بالمُتوهَّم، [والله أعلم بالصواب] (٣).

OOOOO

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في س. لا، والمثبت من أ.

⁽٣) ريادة من ب.

كتاب الطلاق

مسائة، وإذا طلَّق الرجل امرأته وهي حائض، ثُمَّ راجعها في الحيض، فطهرت مِن حيضها، فطلَّقها في هذا الطُّهُر لم يُكره عبد أسي حنيفة هذا الطَّلاق الثاني.

وقالا: يكره؛ لأنَّه بالطَّلاق في الحيض أفسد الطُّهر الدي يَعفُبه، حتىٰ لو طلِّقها في هذا الطُّهر ثانيًا قبل الرَّجعة كُره، فصار كما لو أفسده بالوطء فيه.

ووجه قوله: أنَّ الرَّحعة ترفع حكم الطَّلاق، فصار كأنَّ لم يكن، وعلىٰ هد لو طلقها في طُهر لم يُجامعها فيه، ثُم راجعها، ثُم طلَّقها ثانيا، وكذا لو فعل ذلك في شهر واحد في حقَّ الآيسة والصَّغيرة.

وهما يقولان إنَّ الطُّهر أو الشهر بطلاق واحدٍ فيه خرج مِن أن يكون وتتُ لِطلاق السُّنة فيه، حتىٰ لو أوقع الثاني قبل الرجعة كُره.

هو يقول: إنَّ الرَّجعة رفعت حكم الطَّلاق فصار كأنْ لم يكُن، وعلىٰ هذا لو أخذ يد أمر أنه للشهوة ثم قال [لها] (١): أنت طالق ثلاثًا للسُّنَّة تقع عليها الثلاث مُتتابعة عنده؛ لأنَّه يقع الأول، ويصيرُ مُراحعًا لها بالمَسَّ عن شهوة فيقع الثاني، ثم يصير مُراجعًا لها، ثُمَّ يقع الثالث.

وعندهما: بالرَّجعة الواحدة لا يصير الطُّهر الواحد وقت للسُّنَّة ثانيًا وثالثًا، فيقع الثاني في طهر آخر، والثالث في طُهر ثالث.

مسأثة ، وإذا قال لِمُطلَّقته: راجعتُكِ فقالت محيبة له: [قد](١) انقضت

⁽١) زيادة من أ، والمثبت من ب.

⁽٢) زيادة من أ.

وقالا: لا تُصدَّق؛ لأنَّه لمَّا راحعها فقد حجرها عن الإخبار، فلا يصحُّ خبرها؛ كما لو سكتت ساعة.

وقلنا: هذا لو صحت رجعته، ولم تصح؛ لأنَّ قولها: انقصت عدتي إخبار ع أمر سابق – وهو الانقضاء - وذلك مُقارِن لرجعة الزَّوج أو مُتقدَّم عليها، فلَمْ تَصِحَّرجعته.

مسالة ، وزَوْج المُعتدة المملوكة إدا ادَّعيٰ أنَّه راجعها فصدَّقه الموليٰ وكدَّبته الأمة، فالقول قولها عند أبي حيفة؛ لأنَّها هي الأمينة.

وقالا: القول قول المَوّليْ؛ لأنَّ الاستحقاق عليه.

قلنا: الملك له، ولكن الإخبار [ق/ ١٨ أ] إليها شرعًا.

مسألة ،وإدا أقرَّت المُطلَّقة بانقصاء عِدتها بالحيص لم تُصدَّقُ في الأقل مِن سنِّس يومًا عنده، ولكن في تخريجه روايتان؛ في رواية محمد عنه: نجعل كأنَّه طلقها في أوَّل الطُهر؛ لأنَّ المسنون هو التَّطليق في طهرٍ لا جماع فيه، فطُهرها خمسة عشر يومّا؛ لأنَّه لا عاية لأكثره، وحيضها خمسة - وهي الوسط؛ [ق/١٧ب] لأنَّ الأكثر والأقل مادران مثلاثة أطهار حمسة وأربعون، وثلاث حيض خمسة عشر [يومًا، صارت ستين يومًا] (١).

وفي رواية الحسن بن زياد عنه: نجعل كأنَّه طلَّقها في آخر الطُّهر تحرُّزُا عن تطويل العدة، ثم حيصها عشرة وطهرها حمسة عشر، وتقدير الطُّهر بالأقل نظرًا للمرأة، وتقدير الحيض بعشرة نطرًا للزوج؛ فطُهران ثلاثون، وثلاثة حِيَض

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

ثلاثون، والكل ستون.

وعندهما: تُصدَّق في تسعة وثلاثين يومًا، ويحعل كأنَّه صلَّقها في آحر الطُّهر والحيض ثلاثة، والطُّهر خمسة عشر [بومًا] (١) ساءً على الأقلَّ فيهما حميعًا، وهي أمينة فتُصدَّق فيما يحتمل.

قلنا: الاتَّفاق الأقل فيهما جميعً [نادر] (٢) في غاية [الندرة] (٢) فلم يُعتبر.

مسألة ، وإذا سافر بامرأته ثُم أبابها أو مات عبها ؛ فإن كان إلى مزلها ما دون السّفر عادت إليه كما لو كانت عند غير أهلها ، فإن كانت مُدَّة سفر إلى بنها لكن إلى مقصودها دونه [سارت إلى مقصدها] أ ؛ لأنَّه ليس بإشاء سعر ، فإذ كان إلى مقصودها دونه أسارت إلى مقصدها أ ؛ لأنَّه ليس بإشاء سعر ، فإذ كان إلى كل واحد منهما مدة سفر وهي في المفارة سارت إلى أدى بقعة إليه فيها الأمن ، فإن كانت في مأمن تربَّصت فيه عنده ؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَالسُطفَنَتُ فَيها الأَمن ، فإن كانت في مأمن تربَّصت فيه عنده ؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَالسُطفَنَتُ الله مَنْ الله عنده ؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَالسُطفَنَتُ الله عنده ؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَالسُطفَ تَربُّه فلك .

وقالا: إذا وجدت محرمًا خرجت معه إلى أيّهما شاءت؛ لأنَّ ليس بإنشا، سفر فلا تُمنع عن ذلك.

قلنا: إذا كان مسيرة سفرٍ فهو سفر، ولأنَّ العِدَّه أمنع للخروج مِن عدم المَحرَم؛ إذ لا يُباح لها الخروج في العِدَّة مع وجود المحرم في المصر،

مسائة ، ولو مات زوج أم الولد ومولاها وبين موتهما أقل صِن شهرين وخمسة أيام ولا يُعلم أيهما مات أولًا اعتدَّت أربعة أشهر وعشرٌ ؛ لأنَّ المولى

⁽١) زيدة من ا

⁽٢) سقط من ب.

⁽٣) في أ، ب: مدرة، والمثبت بالألف واللام هو الموافق للسياق.

⁽٤) سقط من ب، والمثبت من أ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه _____

إلى مات أوَّلًا لم يلزمها عدة المولى؛ لأنَّها منكوحة وتُعتق، ويلزمها عِدَّة وفاة روجها أربعة أشهر وعشرًا، وإن مات الروج أوَّلًا وهي أمة يلزمها شهرال وخمسة أيَّام، وبموت مولاها لم تلزمها بعد ذلك عدة موت المولى؛ لأنَّها مُعتدة عن نكاح فلرمها في حالٍ أربعة أشهر وعشرًا وفي حالٍ نصفه؛ فتعتد بالأكثر حتياطًا، فإن كان بين [موتهما] "شهرال وخمسة أيَّام أو أكثر اعتدَّت بأربعة أشهر وعشرًا، ويستكمل فيها ثلاث حِبَض؛ لأنَّ المولىٰ إن مات أوَّلًا لم بلزمها عدته، وبعد موت الروج يبرمها ربعة أشهر وعشرًا.

مسالة اولو مات الزوح أوَّلًا لرِمتها شهران وحمسة أيَّام، وإن مات المولئ عده لزمتها ثلاث حِيَض عدة المولئ؛ فيُجمع بينهما احتياطًا، فإن لم يُعرف ما بينهما اعتدَّت أربعة أشهر وعشرًا، واستكملت فيها ثلاث حِيَضِ عندهما لهذا.

وعند أبي حنيفة [11/أ]: تعتد بأربعة أشهر وعشرًا، ولا يُشترط الحيض فيها؛ لأنه إدا لم يُعرَف قدر ما بينهما [يحعل] (٢) كموتهما جميعًا كما في الهدم والعرق؛ فلم يلزمها عِدَّة المولى، وفي المسألة الأولى علِما ما سي موتين فاعتبرن الأحوال.

وشهادة القابلة (") عنده على لولادة لا تُقبل إلا بمؤيّد، وهو ظُهور الحل أو إقرار الروج بالحبل، أو قيام الفراش، حتى أنَّ المُعندَّة على وفاةٍ إذا [أكذبها] (1) الورثة في الولادة، وفي الطلاق الباش إذا أكذبها الزوج، وفي تعليق الطلاق بولادة المرأة لا تُقبل إلَّا يستَّة، ولا تُعتبر شهادة القابلة إلَّا [وحدها] (٥) مما قلنا.

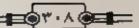
⁽١) في ب عوتيهماه والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: جعل، والمثبت من أ.

⁽٣) في هامش الأصل: «من المهمات في شهادة القابلة وحدها؛

⁽١) في ب: كذبها، والمثبت هن أ.

 ⁽٥) سقط من ب، والمثبت من آ



وقالا: يُقضى بشهادة القابلة وحدما في كل ذلك؛ لقول النبي عَلَيْهَا: اشهادة النّساء جائزة فيما لا يستطيع الرحال النّظر إليه (١٠).

ووجه قول أبي حنيفة: أنَّ هذه دعوىٰ فلا تثبُت إلَّا بحجة؛ فإذا أقرَّ بالحبر فقد التمسها على الولىد فيُصدَّق في دعوىٰ ردَّ الأمانة، وكون الحبل [منه] (") ظاهرًا أدلَّ علىٰ هذا مِن الإقرار، وحال قيام القراش حال الائتماد، وأبحا شهادة القابلة علامة ظاهرة لذلك في العُرف، فاعتبرناه إذا انصم إليها هذا المُؤيِّد.

مسائة ، ولم قال لامرأته . إذا ولدت فأنت طالق وقد كان أقرَّ بالحبل، فقالت: ولدتُ؛ صُدُقت في حقَّ الطلاق مِن غير شهادة القابلة عنده؛ لآنه أقرَّ بإيداع الولد، فصح دعواها الرد، وفي حق النَّسَب لا يُصدَّق؛ لأنَّه لا يتعيَّن إلَّا بشهادة القابلة.

وقالا: ادَّعت[ق/ ١٩ أ] الحث فلا يُصدَّق إلَّا بحجة، وشهادة القابلة حجة في هذا.

مسألة ، وبلوغ الغلام والجارية بالسِّنِّ عندهما بتمام خمسة عشر؛ لِمَا رُوي عن ابن عمر عَلَيْكَ آنَه قال: عُرضت على النبي عَلَى وأنا ابن أربع عشرة سنة فردَّن، وعُرضت عليه عَلَيْكَ في السنة الثانية فأجازن ("".

 ⁽١) أحرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٤/ ٣٢٩) عن الزهري قال المضت السنة أن تجور شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ؟

أما اللفظ الذي دكره المصنف فقد ذكره الزيلعي في النصب الراية؛ (٣/ ٢٦٥)، ثم قال غريب.

⁽٢) زيادة من أ.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٢١)، ومسلم (١٨٦٨).

قلنا ليس فيه أنّه علِم سِنّه، ولأنّه كان يُجيز عير اسالع أيضًا؛ لِمَا رُوي أنَّ رِجلًا عُرِض ابنه على النبي عَلِيَكُ فردّه فقال: يا رسول الله، أترد ابني وتُجيزُ رافعًا والني يصرع رافعًا؟! فأمرهما فاصطرعا فصَرَعه؛ فأجازه (١١).

وعند أبي حنيفة: بلوغ الغلام بالسّنَ بكمال سِنّه ثماني عشرة سنة، وللجارية سبع عشرة سنة [ق/ ١٨ ب]؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا نَقْرَبُوا مَالَ الْيَنِيمِ إِلَّا بِالّتِي هِي الْحَسَنُ عَشرة سنة، وكذا قال خُنّ يَلُغُ اللّهُ أَلْدُ أَنْ ﴾ [الأسم ١٥٢]، قال ابن عبس (١) ثماني عشرة سنة، وكذا قال الفُتيمي (١) وهو إمام في اللغة - وهذا أشد الصّبي، فأمّا أشد الرجل فهو أربعون سنة، وهو في قوله تعالى: ﴿حَقّ إِذَا بَلَغَ أَشْدَهُ وَمِلْمَ أَرْبُونِ سَنَةً ﴾ [الأحماف ١٥].

والجارية أسرع إدراكًا، مقصنا [ق] (١) حمَّها سمة، وهي تستجمع الطبائع كلها وهي أربعة.

مسائة ، رجل قال لامرأته: إن دخلتِ الدار فأست طالق، ثم ارتد عن لإسلام، ولحق بدار الحرب، ثم دحلت المرأة الدارّ.

رُوي عنهما أنَّه بقع الطَّلاق؛ لأنَّ المُعلَّق يقع عند وحود الشَّرط مِن غير قصدٍ مِنْه وإرادة فصار كالوافِع، والواقِع لا يبطل برِدَّته ولِحاقه بدار الحرب، نكذا المُعلَّق بالشَّرط.

وعن أبي حنيفة قال. إنَّه لا يقع؛ لأنَّه لمَّا ارتدَّ ولحق بدار الحرب فقد زال منكه، وهو كموتِه حُكمًا، ولو مات ثُمَّ دحلت المرأةُ الدَّارَ لم يقع دلك المُعلَّق كذا هذا

⁽۱) انظره إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ١١٥).

⁽۲) أحرجه الطيري في فتمسير ۱۵ (۲۷ / ۲۲).

⁽٣) اعريب القرآن الابن قتيبة (ص/ ٢١٥).

⁽٤) إلى ب من والمثن من أ.

مسائلة ، ولو وهن المرأة صداقها مِن زوجها ثُمَّ طلَّفها قبن الدُّخول مِها فالمحملة فيه أنَّ المهر لا يخلو إمَّا أنْ يكون دَيْنًا وهو الدراهم أو الدنانير، أو عينًا وهو العُروض والحيوان، والهبة تكون قبل القبض أو بعده، وهي في الكل أو البعض.

أمَّا في العين إن وهبت الكُلَّ قبل القبض أو بعده، لم يرجع عليها بشيء، وكذا لو وهبت كل الدَّين قبل القبص استحسانًا، والقياس وهو قول زُفر؛ يرجع عليها بالنَّصف فيهم؛ لأنَّ الطَّلاق قبل الدُّخول يُوجِب رَدَّ النَّصفِ وقد عجزت عن ردَّه فتجب القيمةُ، كما لو وهبت دلك مِن رجل آخر وامرأنه بالقبض، وكما لو قبضت الكُلَّ وهو دَيْن ثم وهبب مِن الروج.

وجوابه أنّه وصل إليه عبى ما كان حقه شرعًا قبل الطلاق، فلا يلرمها بعد الطلاق ضمان آخر؛ كمّن عجَّل الدين المؤجل ثُم حَّل الأجن، أو عجَّل الركاة ثم حال الحَوْل، وهذا لأنَّ هذا العين لو كان في يدها لم يكن لها أن تُمسكه وتردً غيره في الطلاق قبل الدحول، وكذا الدين قبل القبض كالمقبوص في حق مَن عليه.

وأمًّا في الدين إذا قبضت كُلَّه، ثم وهبت له كُلَّه أو بعضه يرجع عليها بنصف المقبوص؛ لأنّه لم يصل إليه عين حقه؛ لأنّها لو أمسكته وأدَّت غيره فلها دلك فصارت [بهبة] (() هذا وهبة مال آخر سواء، ولو قبضت نصفه ووهبت له الباقي [عليه]() ووهبت له المقبوض أو لم تهده، فعد أبي حنيمه لا يرجع عليها بشيء إلا إذا وهبت أقل مِن النصف، فيرجع عليها إلى تمام المصف؛ لأنّه وصل إليه

⁽١) في ب: هية، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

عبى حقه؛ لأنَّ الدين في حق مَن عليه مُتعيَّنٌ له، حتىٰ لو وهبت الكل قبل القبض لم يرجع عليها شيء، ولولا التَّعيين لرجع بالصف، كما بو وهبت بعد القبص.

وقالا: يرجع منصف المقبوض قلَّ أو كثر؛ لأنَّ هبة البعض حطُّ وإسراء فكأنَّه لم يتزوَّجها إلا على الماقي، ألا ترى أنَّ في البيع هبة البعص حطُّ في حق الشُّفعة والمرابحة، ولأنَّها لو وهبت الكُل قبل القبض لم يرجع مشيء عليها، ولو قبضت الكل ثُمَّ وهبت يرجع بمصف الكل، فإذا قبضت النصف ردكل واحد منهما إلى أصله.

وجوابه أنَّه لو نقي بعد البَحَطِّ أقل مِن عشرة لم يجب شيء آخر، ولوكان خطًّا لكَمُل عشرة، وفي هبة الكل بعد القنض لم تردعين حقِّه، أمَّا ههنا فبخلافه، وكذا لو وهنت مِن غيره وامرأته نقنضه؛ لأنَّها كأنَّه [ق/ ٢٠] قنضته ثنم استهلكته (۱)،

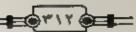
وإذا قال الرحل لامرأته: لست لي مامرأة، أو قال ما أنت لي بامرأة، أو قال عاد أن الرحل لامرأة، أو قال عاد للله بروج؛ فعند أبي حنيفة: يقع بها الطلاق إذا نوى لاتها تحتمله؛ فإنّه يقول: لستِ لي بامرأة؛ لأنّي أبنتُكِ، فصار كقوله: لا تكاح بيى وبينكِ، ولمّا احتمل الإحبار بالكذب لم يقع بغير نية.

وعندهما: لا يقع وإن بوئ؛ لأنّه إبكار فصار كقوله: لـم أتزوجك، أو قـال: والله ما أنت لي بامرأة؛ لـم يكن طلاقًا وإن بوئ.

(١) ذكر في أ: بعده:

لو قال: لست امرأتي، أو قال ما أولست زوج هذه، أو ما أنا وإنها تطلق إن كان نسبوي وأبطسلا نيته مساعثي

قلت البينان من نظم الخلافيات، وسمي ذكرا في ب، وكذلك لم يدكر النظم من يداية الكتاب، وإنكانت المسائل حاءت على ترتيب النظم، ولكن لم تذكر من بداية الكتاب، ولدا وصعناها في الحاشية.



وكذا لو قال له إنسان: هل لك امرأة؟ فقال: لا؛ لم يكن طلاقًا وإن بوئ.

وقلنا ما اختلفنا فيه يصلح إنكرًا ويصلح تطليقًا، ويرحح هذا بالية، بخلاف قوله: لم أنزوجك، لا مصلح تطليقًا؛ ولهذا لا مصلح أن يقال: لم أتروجك لأنّي أبَنْتُك، وذِكر اليمين لا يصلح قران الإنشاء مه، وإنما يقترك بالإخبار عن ماضي؛ فكان إنكارًا لا غير، وكذا معيه بعد السؤال كان إخبارًا لا إنشاء فتعيّن إبكارًا ".

مسائلة، وإذا قال الرجل لامرأته أست طالق ثلاثًا، وثلاثًا إن شاء الله، طُلَّقَت ثلاثًا عند أبي حنيفة ويبطل الاستثناء.

وقالا: يصح الاستشاء [ق/ ١٩ ب] ولا يقع شيء؛ لأنَّه ألحق الاستثناء بكلام متصل فيصح، كما لو قال. أنت طالق واحدة وثلاثًا إن شاء الله.

ووجه قوله أنَّ قوله: و «ثلاثًا» لعوَّ مِن الكلام لا معنى له ههما أصلًا، فيفصل كالمسكوت بخلاف ما استشهد به؛ لأنَّه وصل الثلاثة بالواحدة، والواحدة تحتمل المريد عليه فصحَّ، وعلى هذا قوله أنت حر وحر إن شاء الله، [يصح](۲) الاستثناء عندهما، ولا يعتق للاتصال صورة.

وعنده: لا يصح الاستشاء ويعتق؛ لأنَّ قوله: وحر لغو ففصل (٣). مسائلة ، ولو قال لامرأته: أنتِ طالق إدا لـم أُطلِّقك، أو: إذا ما لـم أطلقكِ،

⁽١) جاء بعده ق أ:

لو قال أنت طالق واستثمى وقعن، واستثناؤه لا يعتبر

⁽٢) في ب: قصح، والمثبت من أ

⁽٣) جاء بعده في أنا

وفي إذا ما لم أطلق يعحنث

من بعدما قال ثلاثاً مثنل وصححاه والطلاق قد هدر

بالموت لا بعد قليل يلبث

ور عني الوقت وبوئ الشرط صحَّ، وإن لم يمو شبئًا فعمد أبي حنيفة: بُجعل الشرط هها، ولا تُطلَّق ما لم يمت أحدهما كما في قوله: (إن).

[وإذا نكون كريهة أدعى لها وَإذا تُصِبُكَ خَصَاصَة فَتَجَمَّى وَان الشاعر](٢):

إِستَغنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكُ بِالغِنَ وَإِذَا تُصِبُّكَ خَصَاصَة فَتَجَمَّلُ جَرِم دَاإِدًا) فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّه شرط، فنقول: إذا أريد به الوقت وقع للحال، وإن أريد به الشرط لم يقع، فلا يقع للحال مع الشك.

ومسألة قوله: أنت طالق إن شئت على هذا؛ لأنَّ المشيئة صارت في يدها، بإن أريد بها هذا بطل بالقيام عن المجلس، وإن أريد بها ذلك لا يبطل فـلا يبطل بالشك^(٣).

⁽١) الشاعر هو هنيء بن أجمر، وعجز البيت:

وإذا يحاس الحبس يدعى جندب

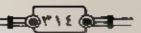
انظر اجمهرة الأمثال؛ (١/ ٤٢٤).

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

والثاعر هو. عبد قيس بن حقاف. انظر «المعضليات» (ص/ ٣٨٣).

⁽٣) جاء بعد، في أ:

كما لو قال. أنت طالق في هلٍ 💎 وقال ، أتوى العصر لم يستبعد



مسائلة ، وإذا قال: أنت طالق في عد ونوى آخر النهار؛ صُدِّق عند أبي حنيفة. وعندهما: لا يُصدَّق في القضاء؛ لأنَّه جعل كل الغد ظرفًا، فإذا أراد آخر، أراد تخصيص بعضه وإخراجه مِن أن يكون ظرفًا فلم يُصدَّق، كما إذا قال أنت

اراد تخصيص بعضه وإخراجه مِن أن يكون ظرفا فلم يُصدَّق، كما إذا قال الت طالق غدًا، ولا فرق بين النفظين، لأنَّه طرفٌ في الجانبين.

ووجه قول أبي حنيفة: أن قوله: (عدًا) مفعول فعله لأنّ الفعل يقع عليه، فإن قولك: طلقتُ امرأة اليوم فِعلٌ تعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، كقولك: أعطيتُ زيدًا درهمًا وإذا قال: في غدِ صار الغدُ ظرفًا لفعله؛ لأنّ (في) كلمة ظرف إذا تعدَّىٰ الفعل إليه في الأول اقتضى استغراقه، وإذا كان ظرفًا في الثاني اقسضى وجوده في جزءٍ منه، ألا ترىٰ أنّه لو قال. لله عليّ أن أصومَ عُمري، لرمه صوم العُمر، لأنّ فعل [ق/ ١٢] الصوم تعدَّىٰ إليه فاقتصىٰ استغراقه، وإذا قال: في عمري، صار ظرفًا لفعل الصوم، ولِمَا لا بد نتمام الصوم منه – وهو اليوم –، والظرف لا يقتضي استغراقًا، وإذا ثبت هذا ففي قوله: أحت طابق عدًا، يقتضي الاستغراف وهو بوقوعه أول المهار، وليكون حكمه ثابتًا في كل الغد، وإذا قال في غدٍ كان في جزء مِن آخر الغد، وكان تعيينه إليه ولم يكن التعيين خلاف الحقيقة، وإذا لم يثو شيئًا كان جزء الأوّل أولىٰ به للسبق (١).

مسائد، وإذا قال لها. أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد اليمين بشهر أو أكثر، وإذا مات طلقت مستندًا إلى [أول] (٢) الشهر عنده.

يمدة مستندلا مقتصر

⁽١) جاء بعده في أ:

أنت كذا قبل وفاة من ذكر

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

وقالا: تطلق بعد الموت مقتصرًا عليه؛ وعلىٰ هـذا إذا قـال: أنـت طـالق قــل مولى بشهر أو قبل موتك بشهر لا يقع شيء عندهما؛ لأنَّه لو وقع وقع بعد الموت والملك زائل فلا يقع [شيء](١).

وعندة: يقع مستندًا(٢).

مسائلة ، ولو كان قال: قبل موتي بشهرين والقضت عدتها لم توث عنده، وعلى هذا لو قال: آخر عبدٍ أملكه فهو حر، أو قال: آخر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثًا يقع عنده إذ مات مستندًا إلى الملك والنكاح.

وعندهما: يقتصر ولا يستند.

ووجه قوله. أنَّه أصاف الطلاق إلى وقت [كائن] (٢) لا محالة؛ فكان توقيتًا لا تعليقًا، كقوله: قبل رمضان بشهر؛ لأنَّ الشرط ما يوجد وما لا يوجد كالقدوم ودخول الدار، فأمَّا الموت فكائنٌّ.

ودليل ذلك: أنَّه لو قال لها أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر، فمات أحدهما بعد شهرِ طلقت، ولو كان شرطًا لتوقُّف علىٰ المَوْتَين كما في قوله: أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر، أنها لا تطلق بعد قدوم فلان بشرطٍ.

ورحه قولهما: أنَّه علَّق الطَّلاق بموتِ موصوفِ بصفة وهو موته بعد مُضي شهرٍ، والموتُّ بهذه الصفة عير كائن فأشبه القدوم، ودا لا يستند.

قلن القدوم أصله قد يوجد [ق/ ٢٠ب] وقد لا يوجد، فكان شرطًا محضًا

⁽١) مقط فن بعروالمثبت من أ.

⁽٢) چاھ بيليد في أَدُ

كذاك في آخر ما سيملك

⁽٣) في ب: كان، والمشت من أ.

بستند الجزء حين بهلك

فاقتصر، وقبل رمضان توقبتٌ محضٌ، فلم يتوقّف، والموت أصله كائن، وبعد شهر موهوم فبتوقف على وجوده، واستند لكونه توقيتًا

ولو قال: من نكحت مهي طالق وطالق لم يكن إلا السابق.

ولو قال لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق وطالق وطالق، فتزوحها طلقت واحدة عند أبى حنيفة.

وقالاً: ثلاثًا.

وجه قوله: أنّه علقهُنَّ على الترادف فيقعن كما علقهن، كما لوقال: إن تروجتك فأنت طابق وبعدها أخرى وبعدها أخرى وهدا لأنّه لمّا قال: إن تزوجتك فأنت طابق تعلق الحزاء بشرط؛ لأنّه لو سكت عليه تعلّق به، فلمّا قال وطالق، ودخل هدا عليه بعد تعلّق الأول، والواو لا يوجب القران فلا يفترن به بل يجتمع إليه إن أمكن، وهذا لا يصير، كأنّه قال عبد التّروّج، أنت طالق وطالق؛ فوقع الأول لا غير، بخلاف ما إذا أخر الشّرُط؛ لأنّ الأول لا يتعلّق به بل أجتمع ثم تعلّق.

ووجه قولهما: أنَّ الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الحمع، ولو حمعه بالكلمة فقال: إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثًا طلقت ثلاثًا إدا تزوجها كذا ههنا.

قلنا: ليس كالجمع بها في إرسال فكدا في التعليق(١)

مسائد ، ولو قال لامرأته: أنت طائق ما بين راحدة إلى الثلاث، أو من واحدة إلى الثلاث، أو إلى ثلاث، فعند أبي حنيفة يقع ثنتين.

يدحل فيه المبتدا لا المنتهى ويدحسلان فيهسا الحسدين

⁽١) ذكر بعده في أ:

وقال رفر: واحدة، وهو القياس؛ لأنَّ الحدَّ لا يدحل في المحدود، كما في قوله: بِعتُ منك هذه الأرض من هذه الحائط إلىٰ هذه الحائط، وقول أبي حنيفة استحسان.

ووجهه: أنَّ الأول يدخل ضرورة؛ لأنَّه لو سقط ليصار ما بعده أوَّلًا لكونه حدًا وسقط فلا ينقي، وليس من ضرورة ذلك دخول الأخير.

وقالا: دكر ما ليس له طول وعرض فيدحل كله، كما في [ق/ ٢٢] قوله: كل من مالي من واحد إلى عشرة.

قلنا: [هنا] (الله المحال على إرادة الكل؛ لأنَّه يطهر به وجوده، وعلى هذا إدا أقرَّ وقال: له عليَّ مِن درهم إلى عشرة دراهم فعنده: يلرمه تسعه، وعدهما: عشرة، وعند زفر. ثمانية (۲)

ولو شهد شاهد بىطىيقة وشاهد بىطليقىين لم يُقضَ بشيء عنده.

وقالاً يُقضىٰ بنطليقة، وعلىٰ هدا طلقة وثلاث تطليقات، وعلىٰ هدا لو حبَّرها في طلقة واحدة فاحتارت ثلاثًا لم يقع شيء عنده.

وعندهما: تقع واحدة.

وجه قولهما الهما اتفقا على الأقل وانعرد أحدهما بالزيادة فيقبل ما اتفقا عليه دون ما انفرد أحدهما به كالطلقة والنصف مع الطلقة، وكما لو قال أحد

وشــــاهد بطلقة وشاهد بطلقتين لم يثبت وأحـــد كذاك إن شاء ثلاثا وهو قد حيرها في واحد من العدد

⁽۱) سقط من بيء وانعثبت من آ.

⁽١) ذكر بعده في أ



الشاهدين: طلقها واحدة واحدة، وقال الآخر طلقها واحدة.

ووجه قوله: أنهما اختلفا في المشهود به لفظٌ ومعنى، أمَّا اللفط فظاهر، وأمَّا المعنىٰ فلأنَّ أحدهما فردٌ والآخر جمعٌ وهما غيران، بل ضدان، بحلاف ما إذا شهد أحدهما بطلقة ونصف والآخر بطلقة؛ لأنهما شيئان وقد اتفقا على أحدهما وهو الأقل، وكذا واحد على لانفراد، وواحدة وواحدة على التكرر لهذا(۱).

مسألة والمريص مرض موت إذا قال لامرأته. كنت طلقتك ثلاثًا لي صحتى والقصت عِدَّتك، فصدَّقته ثم أقرَّ لها بديل أو أوصى لها بوصية، ثم مات، صبح عندهما؛ لأنَّ النَّكاح زال بالكُلِّية مصارت كالأجنبيَّة مصحَّ لها الإقرار والوصية.

وقال أبو حنيفة: لها أقل من الميراث ومما أوصى لها أو أقرَّ لها؛ لأنَّ لِ الفّصل تُهمة فلا يُصدقان عليه في حق الورثة، كما لو طلّقها بسؤالها ثم فعل ذلك.

وقالا: العدة ثُمَّ قائمة فبقي لها حق الإرث، فلا يبطل [بحق] (٢) الورثة، وههنا لا عدة فصار كما لو أبانها ثُمَّ أقرَّت بانقضاء العدة ثم فعل ذلك.

وقال أبو حنيفة: إنما سقطت العدة ههنا بتصادقهما فيتهمان، وليس كما لو طلقها فأقرَّت بالقضاء عدتها؛ لأنَّ الطلاق ظاهر لا تهمة فيه، وهي مؤتمنة على

وتساثل في مسرض وقد أقر بالدين لها وأوصئ وصححا إقراره بالدين

مضت عسيدتها فصدقت ومات فهي تستحق الأدني لها وما أوصى لها من عين

⁽١) ذكر بعده في أ:

⁽٢) في ب: لحق، والمثبت من أ.

وإذا قالت المرأة لزوحها: طلقني ثلاث على ألف درهم فطلّقها واحدة وَنُعَت [واحدة] (")، ولا يلزمها شيء من المال عدد؛ لأنَّ كلمة «على» كلمة الشرط، قال الله تعالى: ﴿ يُبَايِمُكَ عَلَىٰ آلَ لَا يُشْرِكُ إِلَيْهِ شَيْنًا ﴾ [المعتحدة ١٦٠]، فصار بيفاع الثلاث شرطًا للروم الألف ولم يوجد، وكدا في البيع إذا اشتراه [على ألك] "علىٰ أنَّه كاتب، أو علىٰ أنَّه خباز كال شرطًا.

وقال في «الشير الكبير»: إذا قال الكفار: أمنونا سنة [بألف] (1) فأمنوهم، ثم قصوا الأمان في نصف السنة استحقوا مصف الألف [ق/ ٢١]، ولو قالوا: على ألف لم يستحقوا شيمًا.

وقالاً عليها ثُلث الأَلْف؛ لأنَّ كلمة عني في المبادلات كالباء؛ تقول بعت مالع وعلى ألف، وأجرت بكذا وعلى [كذا] (٥)، فيستويان.

مسائة ،ولو قالت: طلقني وصري على ألف فطلَّقها وحدها فعليها بحصتها م الألف لو قسمت على المهرين، بخلاف الأمان؛ لأنَّه ليس بمعاوضة.

وقلنا: مسألة الضرة على الاحتلاف، وعلى هذا لو قالت: طلقني واحدة على الله فطلقها ثلاثًا بم يجب شيء من المال عنده خلافًا لهما.

ولو قالت. طلقني [ثلاثًا] (٢) ولكَ ألف دينار ففعل لم يجب لمال عنده

⁽١) ذكر بعده في أ:

لو طلبت طلقاتها علىٰ كذا 💎 وأوقع الواحد فالمال لعا

⁽١) سقط من ب: والمثبت من أ.

⁽١) في ب: بألف، والمثبت من أ.

 ⁽¹⁾ في بالبالألف عوالمثبت من أ.

⁽٥) في ب عداء والمشت من أ.

⁽١) في ب: واحدة؛ والمثبت من أ.

خلافًا لهما(١) ، ولو أجابها فقال أنت طالق ثلاثًا علىٰ ألف لم يقع الطلاق عنده إلّا بقبولها بعد هذا.

ولو بدأ الزوج فقال: أنت طالق وعليك ألف درهم طلقت بعير قبول عنده، ولا يجب المال.

وقالا: يُشترط القول ويجب المال؛ لأنَّه مبادلة فكان اشتراطًا للمال كما في البيع والإجارة إذا قال: خذ هذا العبد وعليك ألف درهم، أو قال لعبده: أدَّ ألفًا وأنت حر [ق/ ٢٣]].

ووجه قوله: أنَّ هذا في الظاهر أمر منها بالطلاق، وإخبار منها أنَّ للروح الف درهم، أو تطليق من الزوج ودعوى للمال، وقد يدكر للمبادلة، فإدا احتمل لم يجب المال بالشك، ومسألة البيع والإجارة قام الدليل على أنَّه للمبدلة؛ لأنَّ البيع والإجارة لا يصحان إلَّا بذكر البدل، فأمَّ الطلاق فيكون بمالٍ وغير مالٍ، فلا يحب بالشك [منه](٢)، ومسألة العتق لا رواية فيه فتمنع، وإن سلم فطلتُ المال مقدَّم؛ فدلً على اشتراطه للعتق.

مسائة ، ولو طلقها على ألف درهم على أنَّ للزوج بالخيار ثلاثة أبام فالطلاق واقع، والمال لازم، والخيار ماطل بالإجماع؛ لأنَّ إثبات الخيار لنفسه إثبات حق النقض، والطلاق لا يحتمل النقض ذلك، فإذا اشترطت المرأة الخيار لنفسها فكذا عدهما، لآنَّه اشتراط للخيار في لطلاق أيضًا.

 ⁽¹⁾ وحكى أبو الحسن عن أبي يوسف _رحمهما الله _ أنه رحع إلى قول أبي حنيفة كاتناه في هده
 المسألة.

ووجه الرجوع: أن الزوج جعل الألف بمقاملة ثلاث تطليقات.

د المحيط البرهاي) (٣/ ٣٢٩).

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب.

وعند أبي حنيفة: الحيار ثابت، فإن ردَّت في الثلاث بطل الخلع، وإلَّا تمَّ؟ لأنَّ اشتراط الخيار في تحليل المالِ مِن جهتها، فأشبه الخيار في البيع

مسألة ، وإذا قال لامرأته: أنت طالق كيف شئت، فلم تشأ في المجلس حتى قامت فهي واحدة رجعية عنده ـ وإن شاءت في المجلس ـ أو يكون بائنًا أو ثلاثا كال كذلك إن نوئ الزوج الثلاث.

وقالا: لا يقع شيء إلا بمشيئتها في المجلس، وقالا: هي كلمة [توصل] (١٠) ما المشيئة في الطلاق فلا يقع بها شيء بدون المشيئة، كما في قوله: كم شئت، وماشئت، وإذا شئت، وإن شئت.

ورجه قوله. إنَّه أوقع الطلاق عليها وخيَّرها في الصمة؛ لأنَّ كلمة «كيف» كلمة استيصاف، والمعدوم لا يستوصف، كما قال الشاعر(٢):

يقولُ خليلي كيف صبرُك معدّنا فقلت وهل صبرٌ فيسألُ عن كيف ولا ولو قال لها: اختاري احتاري اختاري، فقالت: اخترتُ الأولئ، أو قالت: الوسطى، أو قالت: الأخرى طُلُقت ثلاثًا عنده.

وقالاً. تطلق واحدة؛ لأنها اختارت واحدة من الثلاث فلا يقع إلا واحدة، كما لو قالت: طلقت نفسي واحدة.

ووجه قوله: أنه لمَّا قال: احتاري، فقد علَّق طلاقها بجوابها، فلمَّا قال ثانيًا: اختاري؛ فقد علَّق الطلاق الثالث؛ لأنَّه لو اختاري؛ فقد علَّق الطلاق الثالث؛ لأنَّه لو صار مُعلقًا الثاني والثالث بجواب آحر بطل؛ لأنَّ الأول باثن، [والبائن](٣) لا

⁽١) في سام توصف، والعثبت من أ.

⁽٢) انشاعر هو البو بكر بن داود الأصبهائي، ابطر قامالي الرجاحي ١٤ (ص/ ٢٣).

⁽٣) في ب: والثاني، والمثبت بين أ.

يلحق المائل، وحيث صحَّ دلَّ عيل أنَّه تعلَّق بالأول، فإذا أحابت بما أجبت فقد وُجد شرط وقوع الثلاث فيقع الثلاث، كما إذا قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، إن دخلت الدار فأنت طالق؛ فدخلت الدار مائلة و فدخلت الدار مرة طبقت ثلاثًا لوجود شرط الكُلِّ، فكذا هدا، ولهذا لو قالت: اخترت نفسي مرة، أو بمرة، أو بواحدة، أو واحدة، أو اختيارة، أو اخترت؛ طُلَّقت ثلاثًا؛ لأنَّه جواب الكُلِّ، كما لو قالت: اخترتُ الكُلِّ مرة واحدة، ولو قالت: بتطليقة؛ فهي واحدة؛ لأنَّه صريح في طلقة واحدة،

ولو قال لها: اختاري مِن الثلاث تطليقتين ما شئت فليس لها أن تختار ثلاثًا، ولو اختارت ذلك لم يقع شيء، ولها أن تحتر واحده أو ثنتين؛ وهذا قوب أبي حنيفة؛ لأنَّ كلمة (مِن) للتبعيص فلا يتناول الكل

وقالاً. لها أن تختار الثلاث؛ لأنَّ من قد يكون للاستيعاب، كما يُقال: كن من مالي ما شئت.

قلنا: سقطت حقيقة هماك لدلالة الحال، فإنَّه يراد [به](١) الجود وداك بالتعميم.

مسائة ، ولو طلقها واحدة ثم قال بعد ذلك: جعلتها ثلاثًا كان ثلاثًا عند الأنَّ الواحدة لا تحتمل النلاث بنفسه ، ولكن يصير ثلاثًا بضم الثُّنتين إليها ، وله ذلك فيتضمن كلامه ذاك تصحيحا [ق/ ٢٢] لكلام العاقل لقصده الصحة ، ألا ترئ أنَّه لو قال لها في الابتداء: أنت ثلاثًا ، ونوى الطلقات وقعن وهي لا تتصف بالثلاث ، والتَّطليقات يتَّصِفن بذلك ، فصحَّت مِن ذلك الوجه .

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

وقالاً: لا يكون إلا واحدة؛ لأنَّ الواحدة لا تحتمل الثلاث، ولهذا لو قال في الابتداء [ق/ ٢٤أ]. أنت طالق ونوئ ثلاثًا لا يصح؛ لأنَّه لا يحتمل، فلا يملك إثباته جذا الطريق أيضًا؛ وجوابه ما مرَّ.

مسائة ، ولوقال لامرأته أنت عليّ حرامٌ كطهر أُمّي ودوى الطّلاق أو التحريم المُطْلق أو الطّهار فهو ظهارٌ عد أبي حنيفة ؛ لأنّه أفصح بالظّهار في أحره فصار بيانًا لمحمل قوله: أنت عليّ حرامٌ

وقالا: إن أراد الطَّلاق كان طلاقًا؛ لأنَّ فوله: [أنست] (') علىيَّ حرامًا؛ يحمل الطلاق فصحَّت نِيَّتُه ولم يطل ذلك بقوله. كظهر أمي؛ لأنَّ ظهر أمه مُحرَّم عليه فلا يبطل حرمة الطلاق [بتشبهها]('') به.

قلنا كله كلام واحد، وهو كناية عن الطلاق صريح في الظهار، والصريح أقوئ، فكان أولئ.

مسائة ، وإذا ارتد المُظاهِر مع امرأت ثُمَّ أسلما، أو ارتدَّ ثُمَّ أسلم، ثُمَّ تزوجها، فالظّهار بحالةِ عده؛ لأنَّه تحريم، وقد صحَّ في حالة الإسلام، والرَّدة تُؤكِّد الحُرمة ولا يُبطلها.

وقالا: يسقط؛ لأرَّ الكُمر يمنع صِحَّة الظَّهار ابتداءً عندن - خلافًا للشافعي - فيمنع البقاء كاليمين بالله تعالى.

قلد: الظهار في حالة الكفر إنما لا يصح؛ لأنّه يوجب حُرمة ترتفع بالكفارة، ودلك لا يُتصوَّر في حالة الكفر، فأمّا إذا ظاهر وهو مسلم انعقد على هذا الوجه، وفي حالة البقاء لا يوجب إلّا الحُرمة؛ والكُفر لا يُنافيها بخلاف اليمين بالله

⁽١) و ان اردًا.

⁽٢) ي ب. يتسبها، والعثبت من أ.

تعالى؛ لأنَّ الكفارة فها مقصودة لقيامها مقام البر، وذلك مقصود، والكفر يُنافيها؛ فأمَّا ههنا فحكمه الحرمة مقصودًا، والكفارة ترفعها، [والكفر] () لا يُنافي الحُرمة.

مسائلة ، ولو قال لامرأته: إن قربتك فأنت عليّ حرامٌ، ونوى به اليمين كاد مُوليًا للحال عنده؛ لأنَّ تحريم الحلال يمين فصار كأنَّه قال: فعلي يمين، فذاك إيلاء للحال بالإجماع.

وعندهما: إذا أقرَّ بها مرة صار مُؤليًا؛ لأنَّه يصير كأنَّه قال: إن قربتك فوالله لا أقربك، وههنا لا يصير موليًا حتى يقربها؛ كدا ههنا.

قلنا: ثُمَّ ملع نفسه عن القرمان الثاني، وههنا عن لقرسان الأول، وصار كما لو قال: إن قربتك فأنت عليَّ كظهر أمي.

مسائة ، ولو حلف الذّمي ألا يقرب امرأته إنْ كان بطلاق أو عتاق فهو إبلاء؛ لأنّه مِن أهلهما، وإن كان بعبادة لم يكن إيلاءً؛ لأنّه ليس مِن أهلها، فإن حلف على ذلك بالله فهو إيلاء عنده ولأنّه يمين للحال، وطلاق إذا لم بقرمها في المُذّة وهو مِن أهل اليمين والطلاق جميعا؛ أمّا اليمين فقد قال النبي عليه في حديث القسامة: التحلف لكم اليهود خمسين يمينًا والله وكذا يحلف في الدعاوى، ولأنّه يعتقد حرمة اسم الله تعالى ولهدا يُستحلف به، لكن إذا حنث لا يُؤمر بالكفارة؛ لأنّها عِبادة، وهو بيس مِن أهل العِبادة.

وأمَّا أهلية الطلاق [فظاهر](١٠) ، وقالا: لا يكون إيلاء؛ لأنَّه بطؤها مِن غير

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢)أحرجه البخاري (٣٠٠٢)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة الله الله الله

⁽٣) في ب: فظهار، والمثبت من أ.

كمارة تلزمه، فصار كحلفِه بحج أو صوم بحلاف حلمه بالطلاق لأنَّه يقع.

وقلنا. لا يُمكمه قربانها مِن غير شيء فإنَّه يحنث وإن لم يؤمر بالكفارة

مسائة، ولو نفى حبل امرأته وقال: هو مِن الزَّنا لم يكن قدفًا ولا لِعان فيه عند أبي حنيفة ولا حدَّ؛ قال لا ندري لعلَّه ريح، ولأنَّه تعليق القدف بالشَّرط معى لأنَّه قال إن كان مك حملٌ فهو مِن الزَّنا، وذلك لبس بقدْف

وقالاً إن وبدته لأقل مِن سنة أشهر بعد قدفها فهو قذف موحب للعان وقطع النّس؛ لأنّا تبقّتُ بوحوده عند النّفي، فصار كنفي الولد المولود.

وجوابه: ما قلنا.

مسألة، ولو نفئ الولد و لاعن النفئ إدا كان ذلك حين يُولد أو بعده بيوم أو نحره عند أبي حنيفة، ولم يوقّت مشيء غير هدا؛ لأنَّ النَّفي لا يشت إلَّا بعد اولادة، فيُعتبر بحضرة الولادة.

وروى ابن زياد عنه إلى سبعة أيام؛ لأنَّ النبي عَلَى عن الحسن والحسن والحسن في اليوم السابع، وهذا فعل يفعله الملتزم للنسب.

وقالا: إلى أربعين يومًا؛ لأنَّ التَّفاس أثر الولادة فكأن هذا محضرة الولادة. فإن كان الزوج غائبًا ثم بلغه الخبر، فعند أبي حيفة هو كوقت الولادة.

وقالا: إن بلغه في النَّفاس إلى تمام مُدَّته؛ فإن كان بعد فعند أبي يوسف: له أن ينهيه إلى سنتين؛ لأنَّ وقت النَّفاس قد مضى فيُعتبر وقت الرضاع، وعند محمد: له ذلك أربعين يومًا [ق/ ٢٥].

مسالة ، فإن مات الولد المفيُّ عن ولد [ق/ ٢٣ ب] فادَّعي الأب هذا

الولد؛ فإن كان الولد الأوَّل المنفي أُمثى، والثاني دكر أو أنثى لا يشتُ الستُ في عول أبي حنيفه؛ لأنَّ نسب الولد الثاني إلى أبيه؛ فاستعنى عن إثبات السَّسب عن أُمَّه، فلم يُشارك الولد الميت بخلاف الذَّكر؛ لأنَّ الثاني يُنسب إليه ويحتاج إلى إثبات السَّسب كالأول فاشتركا.

وعندهما: يثبت لأنَّ بين الولدين أحكام النَّسب مِن رد الشهادة وعدم جوز أداء الزكاه قاشيركا، والله أعلم بالصواب.

CHARGO



كتاب المتاق

مسألة وإذا شهد الشاهدان بعنق العبد والعبد يُنكر لم يصح عنده.

وقالا: يصح؛ لأنّه عتاق فلا تشترط الخصومة لثبوته قياسًا على عتاق الأمة، وهذا لأنّ العتاق حكم شرعي، وهو أنّه يصير بحبث لا يتملك إلا بالاستيلاء كالتحريم في النساء، هو صيرورة المرأة بحيث لا يملك نكاحًا من حيث تثبت الحرمة في حقه، وداك حق الله تعالى لا حق لأحد فيه، فلا يشترط لإثباتها حصومة العباد، وصار هذا كالطلاق.

ووجه قول أبي حيفة. أنَّ العناق قدرة حكمية رافعة لأسباب الملك موجبة مالكية يملك به نفسه وسافعه حتى يكول بذل نفسه له، ويملُك التَّصرف فيه إحازة ونكاحًا، وهذا حق الآدمي؛ فيشتر ط خصومته لإثباته بخلاف الطلاق، وإن المرأة المنكوحة مالكة نفسها ومنافعها، ولا يزداد لها ملك بالطلاق، وإنما يرتفع عها الحجر والمنع؛ ولأنَّ في الطلاق تحريم الفرج، وحرمة الوطء حق الله تعالى، وكذا في العتاق للأمة تحريم الفرج وبه [اعتدت] (1) في الكتاب، وذلك حق الله تعالى.

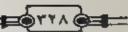
وعلىٰ هذا إذا شهد اثنان علىٰ رحل أنّه أعتق أحد عبديه هذين لم يُقبل عنده بعدم الدعوئ.

وعندهما: يُقبل.

[وقال أبو حنيفة] (٢) : وفي إحدى الأمتين كدلك؛ لأنَّ المجهولة لا يصلح

⁽١) في ب: اعتذر.

⁽٢) سعط من ب، والعثبت من أ.



خصما؛ وليس في إعتاق أحد الأمتين منهما تحريم الوطء في حق ملك الموطئ؛ كأنَّ العِتاق غير نازل في الحين علىٰ ما نُسِّن في المسألة التي تلي هذه.

مسألة ، وإذا أعتق إحدى أمنيه ثم وطئ إحداهم لم تتعيَّن الأخرى [عند العتق](١).

وعندهما: هو بيان أنَّ الحرَّة غيرها؛ لأنَّ الوطء تبصرُّف لا يَحلُّ إلَّا في المِلك، فيدل فعله على اختيار المِدك، كبيع إحداهما واستيلادها، وكتابتها، وتدبيرها، وإعتاقها، وكما في تطليق إحدى امرأتيه ثلاثًا إذا وطئ إحداهما كال بيانًا أنَّ المُطلَّقة ثلاثًا هي الأُخرى.

ولأبي حنيفة أنَّ العِنق عبر نازل في حق العبن منهما، والوطاء يُلاقي المُعسَّ فلا يصير بيانًا، كما لو كان العِنق مُعلَّقا بشرط: إن دخدت الدار فإحد اهما حرة، ثم وطئ إحداهما لا بكون بيانًا مخلاف الوطاء في إحدى المطلقتين ثلاثًا؛ لأنَّ البيان ثبت بحكم الوطاء لا بعينه؛ لأنَّ الطلقات الثلاث محرم، وبين التحريم والوطاء المحلال تضادً، أمَّا هذا فلا تضاد بين العِناق وجل الوطاء؛ لأنَّ وطاء المحرّة يحلُّ إذا وُحد سببه.

مسألة، ولو قيَّد رجل عبده وحلف بعنقه إن قيَّده عشرة أرطال، ثم حلف بعنقه إن حلّه هو أو غيره، فشهد شاهدان أنَّ في قيده خمسة أرطالٍ قضى القاضي بعنقه بشهادتهما، ثُمَّ حمَّه فإذا هو عشرة أرطالٍ، وطهر أنهما شَهدا بباطه ضمِما قيمنه لمولاه عنده خلافًا لهما، وهي مسألة قضاء القاضي عشهادة الزور أنَّه ينفذ طاهرًا وباطنًا عده خلافًا لهما، فهَهُنا قضى القاضي بحرِّبته بشهادتهم ونفذ قضاؤه عنده فلم يعتق بالحلِّ بعده فلم بسقط الصمان.

⁽١) في ب: عنده، والمثبت من أ.

وعندهما: لا ينفذ وعتق الآن بالحل.

وفي الشهادة على كونه عشرة أرطالٍ إنَّم ضمه عنده، وإن كان شرطًا والإعتاق مِن المولى؛ لأسما شهدا على تعليق العتق بشيء موجود للحال وهو تنجيز حقيقة، فقد أثبتا العتق فضمنا.

مسالة ، ولو شهدا بعتق عبد فقصى القاضي بشهادتهما ثُم رجعا وضمِنا، ثم جاء آخران فشهدا بإعتاقه قبل شهادتهما لم يسقط الصمان عنهما عبده.

قيل: هو فرع مسألة نفود قضاء القاصي بشهادة الرُّورِ ظاهرًا وباطنًا عنده، والأمة والعبد في هذا سواء،

وقين: هو فرع مسألة اشتراط [ق/ ٢٦] الدعوى في عتق العبد، فلمّا مال العد الحرية فلم يحتح إلى الدعوى فلم تقبل الشهادة بدونهما، فإن كان كذلك ففي مسألة الأمة تُقبل.

مسالة، عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه بغير إدن صاحبه عتق نصيبه، وصار لباقي كالمكاتب عنده، فإل كان المعتق موسرًا فالشريك إن شاء استسعاه في نصف قيمته؛ لأنَّ ماليَّته وقعت في يده فيستحرجه بالسعاية، وإن شاء أعتقه؛ لأنَّه ملكه، وإن شاء ضمن شريكه؛ لأنَّه أفسده.

فإن أعنقه أو استسعاه فالولاء [مِنْهم] (١) ؛ لأنَّ الإعتاق بينهما، وإن ضمن الشريك فالولاء كله للضامن؛ لأنَّه ملكه بالضمان، وإدا ضمن عله أن يستسعي العبد فيما صمن؛ فإذا سعى عتق، وإن كان المعتق معسرًا فليس له أن يضمه وله الإعتاق والاستسعاء.

⁽١) في س: بينهما، والمثبت من أ.

وقالا: إذا أعتق أحدهما نصيبه [بعير إذن صاحبه] (١) عتق الكل، والولاء كله له موسرًا كان أو معسرًا، لكن إن كان موسرًا فالسَّاكت بضميه، ولا يكون له أن يستسعي العبد، وإن كان معسرًا استسعىٰ العبد ولا يصمن المعتق.

واحتجا بقول البي على: "مَن أعتق شقصًا مِن عبد عتق كله، لبس ته تعالى فيه شريك "(") ، وقال النبي على " مَن أعتق شقصًا مِن عبد بينه وبين شريكه قُوم عليه نصيب شريكه، فيضمن إن كان مُوسرًا وسعى العبد في قيمته إن كان مُعسرًا "" ، ولأنَّ العتق لا يتجزَّ أَ لأنه وصف خُكمي نبتى عليه أحكام شرعية مِن المالكيَّة والولاية والأهليَّة، وهي لا تتحرَّ أ، وما لا يتجرَّ أ إذا وُجِد في البعض ثبت في الكُلِّ مقتضاه شائعًا عليه، تصحيحًا له كما في الطَّلاق والعفو عن القصاص.

ولأبي حنيفة رواية ابن عمر الله عن النبي الله أنَّه قال: المَن أعنق شقصًا له في عبدٍ كُلُف بعتق بقيَّته الله عن والتكليف بدل على أنَّ لعبد لم يعتق كله ولم يزل عتق ما بقى منه.

وما روئ عنه على فالمشهور روايته عن ابن عمر موقوفًا عليه، والأثر لا يُعارِض الحبر.

والحديث الثاني دليلما لأنَّه قال. «وسعىٰ العبد في قيمته إن كان مُعسرًا» سمَّه عبدًا قدلً أنَّه لم [يعتق] (٥) كله.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٩٣٣)، والمسائي في السن الكبرئ ١٠٧٠). والطبران في الكبيرا (٧٠٥)، والبيهقي في الكبرئ ١٠٥٥) من حديث أبي المليح، عن أبيه

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (١٥٠١) من حديث ابن عمر الله

⁽٤) نقدم.

⁽٥) في ب: يعلق، والعثبت من أ.

والمعنى في المسألة أنّه أعتق بعضه ولا يثبت حكمه في كله كما في البيع والهبة، وهذا لأنّ الحكم [لا يُثبت بقدر السبب] "؛ فإذا وجد السبب في بعضه لا يشت حكمه في كُلّه إلا عد الضرورة، ولا ضرورة ههنا؛ لأنّ العتق هو القوة، والقوة هي المالكيّة والأهليّة والولاية [واستحقاق الميراث] (") لا يتجزّأ لكن الفوة على [دفع] (") أسباب [التّمليث] (") عن نفسه يتجزّأ؛ لأنّها يشتُ بزوال ملك غيره عن نفسه، والمحلّ في زوال الملك عنه يعبل التّجزئه، فإنّه لو باع أو وهب بعصه صحّ [فسب] (") هذه القوة ههنا إن لم يثبت تلك القوة.

مسائة ،ولو شهد أحد الشَّريكين على [الآخر] (١) أنَّه أعتقه، وهو يُنكِر سعي العد بينهما كنفما كان عنده، والولاء لهما الأنَّ بسار المُعتق لا ممنع السعاية عنده! فإنَّ للشريك أن يستسعيه مع يسار المُعتِق إدا ضمن له فله أن بستسعيه.

وقالا: إن كانا مُوسرين لم يسع لهما، وإن كانا مُعسرين سعى لهما؛ فإن كان أحدهما موسرًا والآحر معسرًا سعى للموسر عسر وحده؛ لأنَّ يسار المعتق عندهما مامع عن السعاية، فكل واحد منهما في اليسار يدَّعي الضمان على شربكه دون السّعاية، وفي الإعسار يَدَّعي السّعاية دون الصمان، والمُوسِر يدَّعي السّعاية إن كان شريكه مُعسرًا، والمُعسر يدَّعي الضمان إن كان الشريك مُوسرًا، والولاء موقوفٌ؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما يدَّعي العِنق على الآحر.

⁽١) في من يثبت السبب،

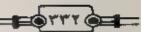
٢١) في ب والاستحقاق و لميراث، والمشت من أ.

⁽٣) في س: رفع، والمشت من أ.

⁽٤) في ب التملك، والمثبت من أ

⁽٥) في سَ فيشت، والمشت من أ.

⁽¹⁾ سقط من ب، والمثبث من أ.



والمُستسعىٰ في إعتاق أحد الشريكين والورثة والغُرم، في إعتاق المريض كالمُكانَب عنده لما قلما في [التَّجريء] ١٠.

وعندهما: حر وعليه دين.

مسائه ، والعبد المرهون إذا أعتقه الراهن وهو مُعسِر سعى وهو حُرُّ بالإجماع؛ لأنَّ الدَّين ههنا على الراهر، ولا حقَّ في رقبة العبد.

مسائلة ، ولو شهد شاهدان على الشريك الحاصر أنَّ شريكه الغائب أعتقه لم يقض به عنده؛ لأنَّه لا قصاء على الغائب.

وقالا: يقصي بينهما؛ لأنّه لا تجزئ عندهما، فكان شهادة على عتق مصيب الحاضر فكان خصمًا.

مسائلة ، رجلان ملكا [ق/ ٢٧] عبدًا شراءً أو همة أو صدقة، والعبد قريب أحدهما عتق بصيبه، ولا صمان عليه للآخر عنده، وكذا لو كان العبد لواحد فياع بصغه من قريبه عتق عليه ولا بضمن البائع عبده.

وقالا: يضمن؛ لأنَّه أعتقه حُكمًا، فقد أفسده على شريكه.

ووجه قوله: أنّه أفسد نصيب صاحبه برصاه فلا يضمن له، كما لو أعنق نصيبه بإذن شريكه في عبد تُشترك بينهما لأقاربه بينهما، وبيامه أنّه أعتقه نقبول التمليك، وكان ذلك برضا شريكه، مل طلبه؛ لأن النّبايُع تطلب قبول المشتري، وأحد المشترين يطلب قبول الآخر لصحة قبوله [ق/ ٢٥] والطلب فوق الرضا.

مسائة ، والمكاتب إذا ملك أخاه أو عمَّه ونحوهما لم [يكاتب] (٢) عليه،

⁽١) في ب. التجرق والمشت من أ.

⁽٢) في أ: يتكاتب، والعثب من ب

قالا: إنَّه بعثق عليه إدا ملكه وهو حر [فيتكاتب] (١) عليه إذا كان مكاتبًا؛ كالوالدين والمولودين.

ووجه قوله أنَّ هذه القرابة تُشه قرابة بين الأعمام مِن وجه، فإنه لا يحرم مكوحة أحدهما على الآحر، وتُقبل شهادة أحدهما للآحر، [وشبه] (٢) قرابة الولاد من وحه فإنه يحرم الجمع بينهما نكاحًا، وتحرم [مُناكحة] (٢) بينهما فألحقاها بقرابة الولاد في حق العتق عليه إذا ملكه، ويقرابة بين الأعمام في أنّه لا يتكانب عليه؛ لأنَّ العتق أسرع نفودًا من الكتابة؛ فإنَّ أحد الشريكين إدا أعتق نصيبه لم يكن للآخر أن يبطله، ولو كاتبه فللآحر أن يبطله به، وإذا ملك زوجته معلى هذا.

مسائة ، وأم الولد لا قيمة لها عنده حتى أنَّ أم ولد الشريكين إدا أعتق أحدهما نصمه منها عتق نصيب الآخر سلا سعاية ولا ضمان عنده ؛ لأنها تعتق [بعد موت](1) المولى من جميع المال، ولا [يستسعى](0) للعُرماء ولا للورثة في شيء، وكذا لو قتلت سيدها عتقت ولا سعاية عليها ؛ فدلَّ على أمها غير مُتقومة.

وقالا: لها قيمة، فإن كان مُوسرًا صمس، وإن كان مُعسرًا سعت؛ لأنَّ المولىٰ بملك مها ما يملك من المُدبَّرة من الوطء والاستخدام والإجارة والكتابة،

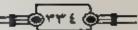
⁽١) في ب: يتكاتب، والمثبت من أ.

⁽٢) إن ويشه، والمثبت من أ.

⁽٣) في سن الساكحة، والمشت من أ

⁽٤) في ب: بموت: والمشت من أ.

⁽٥) في ب: تسعى، والمثبت من أ.



فكانت مُتقوِّمة كالمدبَّرة.

قسما: حكم الوطء وغير ذلك لقيام الملك ولا كلام بيه، إنما الكلام في التَّقَوُّم.

مسائد : ولو اشترئ أم ولد أو مُدبَّرة وقبصها [المشتري] (١) وهلكت عده لم يضمن قيمتها [المشتري] (١) للبائع عنده، وكذا المكاتب؛ لأنَّ هؤلاء ليسوا بمحل للبيع والقبص بإذن المالك فدم يضمن به.

وقالاً يضمن! لأنَّه مقبوض على سوم الشراء، وجوابه ما مرَّ.

مسائة ، وإذا اختلف المولى والمُكاتَب في قدر مدل الكتابة فالقول قول العبد مع يمينه عنده.

وقالاً: يتحالفان، وهو قول أبي حنيفة:

أولًا. لأنَّهما اختلف في مدل عقد يقبل الفسخ، فصار كالبيع والإجارة.

ووجه قوله الآخر:قول النبي على الواليمين على من أنكر "" وهو العبد، والتحالف في البيع ثبت بخلاف القياس، ولا يُقاس عليه عيره إذا لم يكن في معناه؛ لأنّه صادلة مال بغير مال(1)

⁽١) سقط من ب، والمشت من آ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

 ⁽٣) آخر حه الدارقطبي (٣/ ١١١)، والبيهقي في «السن الكبرئ» (١٦٢٢٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قطي،

⁽٤) قال السرحسي. نقول على قول أبي حيفة كَلَاثُةِ الآحر، المولى لا يتمكن من إنكار أصل الكتابة بعدما أقربها، وإن ادعى مالا خلاف ما أقربه العبد فالقول قول العبد فعرفنا أنه قد وجب تصديق العبد عندهما إذا ،دعى المولى خلاف ما أقربه العبد لم يصدق العبد وتحالفا فكذلك هنا.

[«]الميسوط» (۱۸/ ۱۲۹).

مسألة، ولو أنَّ رجلا اشترى عبدًا من رجل ثم قال [المشتري] (١١) : إنَّ بائعه كان دبَّره قبل بيعه، وأنكر البائع ذلك، وجني العبد جناية فهي موقوفة عنده.

وقالا: هو في كسبه؛ لأنَّ موجب جنايته على المولى، وإدا جعلنا ذلك في كسبه - وكسبه لمولاه - فقد جعلناه على المولى.

ورجه قوله: أنَّه موحب جباية مدير علىٰ مولاه وهو مجهول، فيعذَّر الحكم

وإذا قال الرجل لأمته: أول ولد تلديمه فهو حر، فولدت ولدًا ميتًا ثم ولد حيًّا عتن هذا الحي عنده.

وقالا: لا يعتق؛ لأنَّه أعتق الولد الأول وهو ميَّت فلغي، ثم ولدت الحيَّ ولا بمين هم يعتق.

ووجه قول أبي حنيفة. أنَّه وإن أطلق الولد لفظًا فقد تقيَّد بالحيِّ دلالة؛ لأنَّه وصفه بالحُرية؛ والميت لا يوصف بها(٢).

مسائلة ، والحربيُّ إذا أعتق عبده الحربيَّ في دار الحرب، ثُمَّ أسلم أو صار دِنْيًّا وهو عده فهو مِلكه [عد أبي حنيفة] (٢) ؛ لأنها دار قهر واستيلاء؛ ألا ترى

⁽١) مقط من به والمثبت من أ

⁽٢) قال ابن مازة وعامتهم على أن الحلاف في هذه المسألة على الوجه الذي ذكر في «الجامع»، فوجه قولهما أنه ذكر الملك فيما يستقبل مطلقا، فينصرف إلى الملك الثانت من كل وجه، لما عرب أن المطلق من الأسامي ينصرف إلى الكامل، وهو الثابت من كل وحه، وإنما يشت الملك لهما من كل وحه بعد العتق، فينصرف يمينه إلى ما يملكه بعد العتق بحلاف قوله: أول ولا تلذيبه فهو حر على منهبهما؛ لأن الوند الميت ولد من كل وجه، فيشاوله مطلق اسم الولد فلا صرورة إلى صرفه إلى الولد الحي، أما هها بحلاقه

المحيط البرهاني ١ (٦/ ١٢).

⁽٢) في ب: عنده والمشت من أ.

أنَّه لو استرق خُرًّا فيها صحَّ، فلا يزول ملكه عنه بقوله إذا لم يخل سبيله بيده وقالا: يصح ويعتق؛ لأنَّه يـصح مِن الذِّميُّ [ق/ ٢٨] في الذَّميُّ؛ فكذا مِن الحربِّي في الحربيِّ.

وقلنا: لا استيلاء هناك، فإن أعتقه وخلَّىٰ سبيله عتق لزوال القهر، ولو كان العبد مُسلِمًا عتق بالإعتاق؛ لأنَّ الاستيلاء علىٰ المُسلم لا يتحقق

ولو أعتق المُستأمّن في دارنا عبده المحربيّ أو المُسلِم لأنها ليست بدار قهر ولو قال المُكاتب أو القِنُّ أو الحربيُّ: كلُّ مملوكِ أملكه فيما استقبل، أو إلى ثلاثين سنة، أو أبدًا فهو حُرُّ، فعتق العبد أو أسلم الحربي، ثم ملك عبدًا لم يعتق عنده.

وقالا: يعتق لأنَّ المُعلَّق بالشرط كالملفوظ به لدى الشرط، فإن كان بعد المحرية صادف الملك فصحَّ [عتق] (١) ، وإن كان قبل الحريَّة لم يُصادفه فلا يصح، كما لو قال لعبد: إن اشترينُك فأنت حر؛ فاشتراه لنفسه عتق، وإن اشتراه لغيره لم يعتق.

ووجه قوله: أنَّه أضاف العتق إلى ما يملكه هو في المستقبل وهو عبدٌ، فيقع على مِلكه ما يقع للعبد، وذاك لا يكفي للعتق فبطل.

مسائة، وإذا دبّر مُكاتب شم مات المولى و لا مال غير ه [ق/٢٦ب] فالمكاتب بالخيار إن شاء سعى في ثلثي القيمة، وإل شاء سعى في ثلثي بدل لكتابة عنده.

وعندهما: يسعىٰ في أقلُّهما؛ لأنَّه لم يعتق كُلُّه عنده بالتَّدبير بل ثلثه، وتوجَّه

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

أحدهما. أن يسعى في ثلثي قيمته حالًا فبعتق بالتدبير

والثاني: أن يسعىٰ في ثلثي بدل كتابته مؤجلًا فيعتق بالكتابة مؤجلًا فيختار، أبهما شاء.

وعندهما: عنق كله بيلزمه أقل المالين حالًا؛ لأنَّه لا فائدة في التخيير، فإنَّه لا يختار الأكثر ههنا، وكلاهما حالان.

مسائة المكاتب إذا اشترى أباه أو أمه أو ولده وتكاتبوا عليه ثم مات المكاتب فإنَّهم لا يَقومون مقامه في الأداء مقامه على النجوم، بل يعجلون أو يُردون في الرَّق عنده.

وقالا: بل يُؤدُّون على النُّجوم [لأنَّهم] (١) تكاتبوا عليه تبعًا له، فيسعون على نجومه كالولد المولود في كتابته؛ وهذا لأنَّهم صاروا بمنزلته حنى ملك العوليٰ بإعتاقهم كإعتاق المكاتب بحلاف سائر أكساب المكاتب.

ووجه قوله. أنَّ الأجل ثبت شرطًا في العقد، فلا يثبت في حق مَن لم يدخل تحت العقد لعدم سببه؛ فإنَّ الولد المشترئ لم يكن عمد العقد فلم يضع إلمه العقد، ولا يسري حكمه إلى الولد؛ لأنَّه منفصل مخلاف المولود، لأنَّه يسري إليه حكمه حالة الإيصال، وكان يبغي في القياس أن يُناعوا بعد موته لفوات المتبوع فيبطل في [التمع] (٢) ؛ لكن إدا عجَّلوا صار كأنَّه مات عن وفاء.

مسائه، [وإن] (٢) قنل المكاتب رجلًا عمدًا فصالحه على مالٍ جاز، فإذا

⁽١) إرب أنهم، والعثبت من أ.

٢٠) في ب البيع، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: ولوء والمثبت من أ.

أدَّىٰ بَدَل الصُّلح ثم عتق أو [أعتق]() ثم أدَّىٰ جاز، وإن لم يُؤدِّ حتىٰ عجز ورُدُّ في الرُّقِّ فالصُّلح في حقَّ المولى فاسد، ولا [يُزاخذ]() به إلا بعد العِتق عده لأنَّ الصلح عن دم العمد ليس مِن التَّجارة ولا مِن التَّكشُب؛ لأنَّ إعطاء المال لا عن مالٍ، فلا ينفذ على المولى إلَّا أنَّه يُطالب به في [حال]() الكتابة الأنه لا يتناول حقَّ المولى؛ لأنَّه يجب في ذِمَّته ويُؤدِّيه مِن كسبه، والآن صار في حقّه فلم يصحَّ وصار كالعبد المحجور إذا أقرَّ بقتل رجل عمدًا، أو له وليَّان صخ القصاص يتناول روحه صحَّ، والمال حق المولى فلم يصح.

وقالا: لا يبطل لأنّه دين وجب عليه واستقرَّ وجوبه؛ لأنّه صالح وله ولاية الصُّلح، فلا يبطل عنه لعجزه كالديون بالإقرار والاستهلان والشراء، والفرق ما بيّنًا، وإن كان أقرَّ بذلك ولم بقض به حتى عجز لم يؤخذ به؛ لأنَّ إقراره لا يلزم مولاه، فإن جنى ثم عجز قبل أن يقضى عليه خُيِّر مولاه بين الدفع والفداء؛ لأنّه لم يصر دينًا، فإن قضى بالسعاية ثم عجز فهو دين في رقبته يُباع فيه أو يقضى السيد كسائر الديون.

مسائة ، والمكاتبة إذا ولدت بنتًا ثم ولدت البنت بنتًا، ثم أعتق المولى الوسطى عتقت هي بالإجماع، ولا تعتق العلبا؛ لأنَّ عتق التَّبع لا يوجب عتق الأصل.

ولا تعتق السُّفليٰ عندهما؛ لأنَّها مبع للعُليا لا للوُسطيٰ؛ ولهذا تعتق السفليٰ

⁽١) في ب: عتق، والمثبت من أ.

⁽Y) في أ: يؤخل والمثبت من أ

⁽٣) في ب: حالة، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: فيقبل، والمثبت من أ.

باب قول أبي حنبفة على خلاف قول صاحبيه ________الله على خلاف قول صاحبيه _______الله على خلاف قول صاحبيه ______

والوسطى تعتق العُليا؛ ولهذا تسعيان في كتابتهما فلا تعتق لسُفلي معتق الوسطى لعدم التَّبعية.

وعند أبي حنيفة: تعتق لأنها تمع للعليا بواسطة الوسطى؛ لأنها تبع الوسطى والوسطى تبع العليا، فكانت تبعًا لهما حميعًا، فتعتق كل واحدة منهما جميعًا، وهو كدين على رجل ونه كفيل، وعن الكفيل كفيل؛ إن إبراء الأصيل إبراء لهما، وإبراء كعيل الآخر [ق/ ٢٩] إبراء له خاصة، وإبراء الكعيل الأول إبراء له؛ [وللكفيل] (1) الثاني دون الأصيل،

ولو قال رجل: عبدي أو حماري خُرٌ عتق العبد عنده.

وقالا: لا بعتق؛ لأنَّ «أو» كلمة شك، فقد وقع الشَّك في عتقه فلا يعتق.

ووجه قوله: أنَّ الحمار ليس بمحل للحريَّة، فتعيَّن لها العبد لروال لمُزاحِم.

00000

⁽١) في ب: والكفيل، والمثبت من أ.

كتاب المكاتب

مسائه ، الكتابة تتجزّاً عنده كالعتق، فإدا كاتب نصف عبده فنصف كسبه لمولاه عنده؛ لأنّه ليس بمكاتب، ونصفه للعبد وهو حصّة النّصف المكاتب.

وقالا: صار كله مكاتبًا فاستحقَّ كل كسبه.

مسائة ، حربيٌ مستأمنٌ في دارنا اشترئ عبدًا مسلمًا، وأدخل دار الحرب عتق العبد عند أبي حنيفة من غير ولاء، وكدا عبد الحرسي إدا أسدم في دار الحرب، فباعه من مسلم أو حربي مثله.

وقالا: لا يعتق.

وإدا عنمه المسلمون عتق بالإجماع؛ لأنَّه يُقوَّىٰ بالمسلمين، وقهر مولاه فصار كالخروج إلىٰ دار الإسلام.

ووجه قولهما. أنَّه لم يصر مستوليًا على مولاه ولا أعتقه المولى، فلا يعتن كما قبل دخول دار الإسلام وقبل البيع [ق/ ٢٧ب]

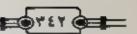
ووجه قوله. إنَّ العبد استحقَّ الإزالة عن مِلكه؛ ولهذا يُبجر المولى على بيعه، وتعذر بإزالته يؤمر بالبيع، فيقام سبب آخر له أثر في الزوال مقام ذلك، وهو تباين الدار والبيع؛ كامرأة الحربي إذا أسلمت [في دار الحرب](١) بانت بثلاث حِيض إذا تعذَّر التفريق بينهما بالقصاء بالفرقة لِمَا أن العدَّة لها أثر في ذلك كما في طلاق الرجعيّ.

⁽١) سقط من ب، والمثنث من أ

باب قول أبي حليفة على خلاف قول ساحبيه ______

والمكاتب إذا أوصى شلث ماله، ثم عتق، ثم مات لم تجز وصيته عنده خلافًا لهما؛ وهو نظير ما مرَّ في قول المكاتب: كل عبد أملكه إلى ثلاثين سنة عهو حر، والله أعلم.

00000



كتاب الولاء

مسائد ، وإذا والت المرأة رجلًا على نفسها وعلى ولدها الصغير صع عنده.

وقالا. لا يصبح؛ لأنَّه لا ولاية لها عليه؛ ولهذا لا يصبح بصرفها في ماله، هي نفسه أولئ.

وقال أبو حنيفة: الولاء كالنَّسب، والولد يتفع به؛ فيصح دلك مهاعليه كقبول الهبة ونحو ذلك.

وعلىٰ هدا لو والت رحلًا، ثم ولدت فولاؤه ثابت للرحل أيضًا عنده خلافًا لهما، وعلىٰ هذا إذا أقرَّت بولائها لرجل فصدَّقها وفي يدها ولدٌ صغير لا يُعرف أبوه صار الولد مولىٰ [له] (١) عنده خلافًا لهما.

مسائة، ولو أقرَّ أنَّه مولى فلان ولا عتاقة فقال فلان: أنت مولاي - ولا موالاة - فهو مولاه لتصادقهما في الولاء، وإن اختلفا في قوَّته وضعفه، وليس له أن يتحوَّل بولاية عنه عد أبي حنيفة، وإن كان ولاء المولاة يقبل الفسح والنَّقل؛ لأنَّه أقرَّ بولاية العتاقة أولًا، ولم يبطل ذلك بتكديب المُفر له، وهو نظير مَن أقرَّ بنسب ولد أمته مِن فلان إدا كذَّبه فلان، ثم ادَّعى هو النَّسب لنفسه لم يُصدَّن عنده.

وقالا: يُصدَّق؛ لأنَّ الإقرار يبطل بتكذيبٍ فصار كأن لم يكن. ولأبي حنيفة أنَّه إذا أقرَّ بما لا يحتمل النقض فلا يبطل بردً المقر له، كمَن

⁽١) مقط من ب، والمثبت من أ.

به قول أبي حنينة على خلاف قول صاحبيه مهد على رجل بنسب وردت شهادته لمعنى، ثم ادَّعي الشاهد أنّه ابنه لم يصحّ كدا هذا، وكذا إدا أكذه المقر في الولاء أصلًا، ثم أقرّ بالولاء لآخر لم يصح

عنده لهذا.

ولو أقرَّ له بولاء الموالاة وادَّعيٰ المُقرُّ له ولاء العتاقة فهو مولى، لكن له أن بنحوَّل عنه ما لم يعقل عنه؛ لأنَّ ولاء العتاقة لم يثبت بمحرَّد دعواه.



كتاب الأيمان

مسألة ، وإذا قال. لله عليّ المشي إلى الحرم، أو [قال](١) . إلى لمسجد الحرام علا شيء عليه عنده.

ووجه قوله أنَّ الناس تعارفوا التزام الحجة أو العمرة مذلك، ولا عُرف ب هذا، ولا دلالة في إيحابها في اللفظ؛ ولهذا لا يحب بالإحماع في ذكر الدهاب أو الإتيان أو السَّفر أو الخروح مكان المشي.

مسائلة، ولو قال: كل ثوبٍ ألبسه مِن غزلِك فهو هدي (٢٠)؛ فعرلت مِن قطنٍ اشتراه بعد هذا فنسجَه فلَبِسَه، فعليه أن يهديه عنده.

وقالا: لا يُكره إلا أن يكون مِن قطن يملكه يوم اليمين؛ لأنَّ النَّذر لا يصح إلا في الملك أو مضفًا إلىٰ الملك [ق/ ٣٠أ]، والغَرْل واللبس ليسا مِن أسباب الملك.

ووجه قوله أنَّ لمرأة تغزل مِن قطن يملكه الزوج عادة، فتُقيَّد بالعادة، وصار كأنَّه قال: مِن قطنِ أملكه.

مسالة ، وإذا حلف لا يأكل رأسًا، ولا يشتري رأسًا فهو على رؤوس البقر

⁽١) ريادة من ب.

⁽٢) قال المرغيناني: ومعى الهدي: التصدق به بمكة؛ لأنه اسم لما يهدي إليها. الهداية في شرح بداية المبتدى» (٢/ ٣٣٣).

باب قول أبي طبيعة على خلاف قول صاحبيه _______ والمسم [حاصة](١) ما يم ينو عير ذلك عنده؛ لأنها هي التي كانت تُباع في الأسواق في عصره.

وقالا: هو عبى رؤوس الغنم خاصة، وكانت في عصرهما تُباع هي لا غير؟ فكان اختلاف زمان لا برهان.

ولا يقع على رؤوس الجرور لعدم العُرف إلّا رواية عن أبي حنيفة، ولا على رؤوس الطّبر إلّا أن ينويها(٢٠).

مسائة ، ولو حلف لا يأكل من هده الحلطة فأكل مِن خبرها لم يحنث عنده ؟ لأنَّ حقيقته مُستعملة فاقتصرت يمينه عليها ؛ كما لو حلف لا يأكل مِن هذه الشاة لم يحنث مِن لبنها وسمنها.

وقالا: يحنث مها ومخبره؛ لأنَّ الحنطة في حالة ذكر الأكل يُراد مها ما يُتَّخذ

(١) سقط من ب، والمثبت من أ.

(٢) قال بدر الدين العيني: وقال فحر الإسلام: والقياس أن يقع على كل رأس حتى رأس السمك لعمومه

وفي الاستحسان يقع عنى المتعارف.

(وهدا) أي هدا الاختلاف بين أبي حيمه تَقَلَقَهُ وصاحب (احتلاف عصر ورمان) لا احتلاف حجة وبرهان (كان العرف في رمه فيهما) أي في رمن أبي حيمة تَعَلَقَهُ في البقر والخنم، فأقتل بوقوع اليمين على رؤوسهما.

(ول رسهما) أي ولي رس أبي يوسم كَيْنَاتُهُ وسحمد كان (في العنم حاصة) فأهنيا بوقوع اليمين عليها لا عير.

وقال صاحب المحتلف : أحمعوا على أنه لا يقع على رأس الجرور لعدم العرف إلا رواية عن أبي حنيفة، ولا على رؤوس الطير إلا أن ينويها.

وقال المصنف: (وفي زماسا يعنى على حسب العادة) أي على اعتبار العرف والعادة (كما هو المدكور في « المختصر ») أي « سحتصر القدوري »، وعليه الفتوئ، إد المرف الطاهر أصل مرمسائل الأيمان.

البناية شوح الهداية ١٧٩/٦).

منها، فإنَّه يُقال: فلان يأكل مِن حنطة قرية كذا، ويُفهم به ما قلنا

ويقع على العين أيضًا لأنَّها مُستعملة، وصار كقوله: لا أصع قدمي في دار فلان أنَّه يحنث [ق/ ٢٨ ب] بالدخول حافيًا وراكبًا.

وقلنا: الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع، وثَمَّ صار وصع القدم عارة عن الدحول، وكلاهما دخول، أمَّا هها [الحقيقة] (١) مرادةٌ، فلا يقع على المحاز؛ كمّن حلف لا يأكل مِن هذا العنب لم يحمث بأكل عصيره وزبيبه؛ لأنَّ عينه مراد.

مسائة ،ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنبًا أو رمانًا أو رطبًا لم يحنث عنده؛ لأنَّ الله تعالىٰ أفردها بالذِّكر بعد ذكر الفاكهة في قوله تعالىٰ ﴿ بِهِمَا فَكِهَةُ وَمَلَّ وَرَمَانُ ﴿ وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا الله تعالىٰ ﴿ وَالْمَاوِمَا ﴿ وَمَا وَمِا وَمِا وَمَا وَمُوا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمَا وَمُوا وَمُوا وَالرَّمَا وَمُوا وَمَا وَمَا وَمُكِوا وَالْمُ وَلِي وَالْمُ مِنْ وَالْمُوا وَالْمُوا وَمُوا وَالْمُوا وَالْمُ مَا وَمُوا وَالْمُوا وَالْمُوا وَالْمُوا وَالْمُ وَمِنْ وَالْمُوا وَ

وعندهما: بحنث؛ لأنّه مِن نفس الفواكه عند النّاس، وتخصيصها في الآية بالذّكر للتشريف كما في قوله تعالىٰ: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا بَتَهِ وَمَلَتَهِ حَتِهِ. وَرُسُاهِ، وَجِرْبِلُ وَمِيكُولَ ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْمَا إِلَيْكَكُمَّا أَوْحَيْماً إِلَىٰ نُوجٍ وَاللّهِمِينَ ﴾ [النساء: ١٦٣].

وقلنا: حقيقته للمغايرة.

⁽١) في ب؛ بالحقيقة، والمثبت من أ.

پاب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ______

مسألة ، وإدا حلفت المرأة لا تتحلّى لم تحمث باللؤلؤ وحده عند أبي حبقة؛ لأنّه لا يُسمَّىٰ به، ولا بُتحلّىٰ به عرفًا (١).

وقالا: بحسن؛ لأنَّه حلمة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَشَنَّتُحْرِجُوَا مِنْهُ حِلْمَهُ تَلْبَسُونَهَا ﴾ [الحل: ١٤].

وقلنا هو محازٌ كما [قال](٢) في هذه الآية. ﴿لَحْمَاطَرِيَّا ﴾[البحل: ١٤] وهو السمك، وهو مجاز.

وقبل: هو اختلاف زمان، [وكان] " يُتحلِّي به وحده في عصرهما.

مسائد، [الرجل قال] (٤٠): لا يأكل شحما فأكل شحم الظهر لم يحنث عنده؛ لأنّه يُسمَّىٰ لحمًا لا شحمًا، ومرقته تُسمَّىٰ مرقة اللحم لا مرقة الشحم.

وقالا: بحنث؛ لأن الله تعالى سمَّاه شحمًا بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَعَرِ وَالْعَسَمِ وَقَالَا: بحنث؛ لأن الله تعالى سمَّاه شحمًا بقوله: ﴿وَمِنَ الْبَعَرِ وَالْعَسَمِ مِن عَلَيْهِمْ شُكُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتَ ظُهُورُهُمَا ﴾[الأنعام: ١٤٦]، والاستثناء ينصح مِن الجنس.

وقلنا: هو استثناء منقطع بمعنى لكن؛ كما في قوله: ﴿ لَا يَسَمُعُونَ فِيَهُ لَنُوا إِلَّا كُنُدٌ ﴾ [مريم. ٦٢]، وتكنَّموا في تفسير المسألة؛ قيل: هو اللحم السمين؛ وعلىٰ هذا قول أبي حيفة أظهر، وقيل: هو شحم الكُلِّية المتصل بالظهور؛ وعلىٰ هذا

⁽۱) قال ان يجيم في باب زكاة المال: المراد بالتحلي هنا ما تتحلي به المرأة من ذهب أو قضة، ولا يدحل الجوهر واللؤلؤ بخلافه في الأيمان، فإنه ما تتحلي به المرأة مطلقا فتحث بلس اللؤلؤ أو الجوهر في حلفها لا تتحلى، ولو لم يكن مرضعا على المفتى به. البحر الرائق (۲/ ۲٤٣).

⁽٢) مقطمن ب، والمثنت من أ

⁽٣) في ب: ومكان، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: وإذا حلف، والمثبت من أ.



قولهما أظهر(١)

مسأتة الرجل [" حلف لا يشرب مِن القرات [فشرب منه] معده لا يحنث ما لم يشرب منه كرعًا، ولا يحنث بالشرب من الكوز منه، وبالكف مُعترفًا؛ لأنَّ الشُّرب منه ممكن وهو الحقيقة؛ فيتعلَّق به الحنث كما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز لم يحنث إذا صبَّه في كوز آخر وفي كفَّ ويشرب، بخلاف ما إذا حلف لا يشرب من هذا البئر حيث حنث بالشُّرب مما استقى منه؛ لأذ حقيقته غير [ممكن](1) فتعلَّق بالمأخود منها.

وقالا: يحنث لأنه يُسمَّىٰ [شربًا](٥٠ من الفرات، وفي الكوز لا يُسمَّىٰ شاربًا من ذلك الكوز.

وقلنا: يُسمَّىٰ مجازًا، أما لو حلف لا يشرب من ماء الفرات حيث بدلك كله؛ لأنَّه شرب مِن مائه.

مسالة ، [الرجل] حلف لا يشرب ماءً فراتًا حنث بشرب كل ماء عذب؛ لأنَّ الفرات هو الماء العذب.

⁽١) قال ابن مازة: والصحيح مدهب أبي حيمة يَحَلَنهُ الأن شحم الطهر بيس شحم، بل هو لحم، ألا ترئ أن من حلف لا يأكن لحما فأكل شحم الظهر بحدث في يميه، وإدا كان لحما لا يكود شحما لأنهما اميمان مختلفان لا يتدولان مسمى واحدا ولو عزل شحم الطهر وأكله لا رواية في هذا عن أبي حنيمة يَحَلَنهُ، ولقائل أن يقول، لا يحث عده.

[«]المحيط البرهاني» (٤/ ٢٨٣).

⁽Y) في ب: وإذا، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من به والمثبت من آ.

⁽٤) في أ: ممكنة، والمثبت من ب.

⁽٥) في ب: شوابا، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: ولو، والعثبت من أ.

باد قول أبي حنيفة على خلاف قول ساحبيه

مسالة [الرجل] (١٠ حلف لا يكلم فلانًا دهرًا، قال أبو حنيفة: لا أدري ما مقداره (١٠)

وقيل إدا قال: لا أُكلِّمه دهرًا يُصرف إلى العُمر [كله] (٣) ؛ لأنَّ الله تعالى قال. ﴿ مِنْ يُنَ اللهُ تعالى قال. ﴿ مِنْ يُنَ اللهُ قِيلَ إِللْمِسَادِ ١]، والحين: أربعون سنة، وهو بعض الدَّهر؛ فكان أعم من الحين؛ فاستوعب العمر.

وروئ بشر عن [ق/ ١٣١] أبي يوسع أنَّ التعريف و لتنكير عنده سواء، وإنما توقف في تقديره شيء لأنَّه لا نصَّ فيه من أحد مِن أرباب اللسان بخلاف العين والزمان، فإنَّ فيهما نصًا عن ابس عباس فإنَّه فسَّر قوله: ﴿ تُوْفِي أَكُمُ اكُلُ العين والزمان، فإنَّ بيهما نصًا عن ابس عباس فإنَّه فسَّر قوله: ﴿ تُوْفِي أَكُمُ اكُلُ جِينِ ﴾ [براهيم: ٢٥] بستة أشهر (١٤) ، والزمان مثله في الاستعمال، ثم توقُّفه في هذا من جلال قدره في العلم، وكمال ورعه في الدِّين؛ حيث لم يقف ما ليس له علم، ونوقف عند التَّعارُض في الأدلة ولم يُجازف.

⁽١) في ب: وإذا، والمثبت من أ

⁽٢) قال ابن عابدين (قوله عقد قال أبو حيمة لا أدري ما هو) يعني إدا لم يكل له بيه كما في البرهان، فإن قبل ذكر في الجامع الكبير أحمعوا فيمن قال إن كلمته دهورا أو شهورا أو سنيس أو جمعا أو أياما يقع على ثلاثة من هذه المذكورات، فكيف قبال أبو حنيمة: لا أدري ما الدهر؟

قلنا: هذا تعريم لمسألة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرع مسائل المزارعة على قول من يرئ حوارها قاله ابن الصياء - رحمه الله تعالى - كذا في الشرسلالية.

⁽قوله، وهذا هو الصحيح) قال الرملي هو إشارة إلى سوق الحلاب في الدهر المنكر الذي قدمه بقوله، وأما الدهر منكرا... إلخ لا أنه تصنحيح لقولهما، لكس قال في لنهر، وعير خاف أنه إذا لم يروعن الإمام شيء في مسألة وجب الإفتاء بقولهما اهـ.

امحة الخالق) (٤/ ٣٦٩)..

⁽٣) مقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٤) أخرجه الطبري في التمسيرة ١٦/ ٥٧٧).

وقالا: هو ستة أشهر الأنَّه كالحين والزمان عند النَّاس؛ يقول الرجل: لم ال فلانًا منذ حين وزمان ودهر ، ويُعهم من الكُلِّ شيء واحد.

قلنا: قدروي عن ابن عباس في الحين أنَّه ستة أشهر، وعن ثعلب واس الأعرابي أنَّ الزمان عمد العرب سنة أشهر، وليس في دهر من أحد تقدير بشيء (١).

مسائلة ، ولو حلف لا يُكلِّم فُلانًا أيامًا أو شهورًا أو سنين ولا سة له ، فهي على ثلاثة من كلَّ ذلك؛ لأنَّه أقل الجمع الصحيح ، هذا هو الصحيح من الجواب، وهو المدكور في «الحامع الكبير» و «بوادر الصوم»، وقال في الأيمان الكرة والمعرفة سواء، وفي المعرفة إذا لم ينو شيئًا معند أبي حنيهة [ق/٢٩] هي على عشرة أيام، وعشرة أشهر، وعشر سنين الأنَّه أقصى ما يُطلق علبه لفظة الجمع عند إقرائه بالعدد، يُقال: ثلاثة رجال، وثلاثة أيام إلى العشرة، ثم

 (١) قال الأزهري: الحين وقبت من الزمان، يقال: حاد أن يكنود ذاك، وهو يحبن وبجمع الأحيان، ثم تجمع الأحيان أحايين.

قال: قال الرّجاج أختلف العلماء في تفسير الحين، فقال بعضهم، كل سنة، وقال قوم سنة أشهر، وقال الرّجاج أختلف العلماء في تفسير الحين شهران، قال وجميع من شاهداه من أمل اللعة يذهب إلى أن الحين اسم كالوقت يصلح لجميع الأرمان كلها طالت أو قصرت شهريب اللغة (٥/ ١٦٥).

وقال أبو هلال العسكري: الدهر والزمان في اللعة مترادمان وقيل: الدهر طائعة من الرمان غير محدودة، والرمان: مرور الليالي والأيام.

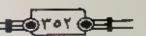
وقال الأزهري الدهر عبدالعرب يطلق على الزمان، وعلى الفيص من مصول السنة وعلى أقل من ذلك، ويقع على مدة الدنيا كلها.

قال: وسمعت غير واحد من العرب يقول: أقبت على ماء كنا دهرا، وهنذا المرعي يكفيا دهرا. التهي.

ولاً يخفيٰ أنَّ إطلاق الدهر على الرمان القليل من باب المجاز والاتساع. «الفروق اللغوية ا (ص٧٢٢). باب قول ابي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ______ على المحلق إلى ما لا يتناهى، فيصرف المطلق إليه.

وقالا: هي من الأبام سبعة، ومن الشهور اثنا عشر؛ لأنَّ اللام لتعريف المعهود، والمعهود في الأبام هي أيام الجمعة، ومن الشهور شهور السنة، وتلك سعة، وهذا اثنا عشر، وفي السنين لا معهود، فيقع على السنين كل العمر؛ لأنَّ المعهود في هذا هو كِل الجنس.

00000



كتاب الحدود

مسألة ، إذا استأحر امرأة ليزني ما فزيل بها لم بُحدُ عبد أبي حسفة؛ لحلبت عمر والله المراة التي استسقت راعيًا لننا، فأبل أن يسقيه حتى تُمكّه من نفسها ففعلت، فدراً الحد عنهما ("عمر الله وقال: ذلك [مهرها]"؛ ولأنه أعطاها ذلك بدلًا لمنافع بُضعها، فصار بمعنى المهر، وإعطاء المهر تمليك المنافع فصار بمعنى المتعة، وفيها إحماع أنّه لا [حد]".

وقالا: [يحدان] (٤) لأنَّ الإجارة ليست بسبب لملك منافع البُصع ولا لإباحتها، فكان وجودها كعدمها، كما لو أعطاها مالًا من غير شرط، وكما لو استأجرها للخبرُ أو عمل آخو.

قلنا: إذا أعطاها من غير شرط لم يكن طالب تمليكها، والاستئجار [لعمل](٥) آخر لم يقع على منافع البُصع فلم يصر شبهة.

مسافة ، وإدا شهد أربعة على رجل بالرسا فركَّاهم المُركُّون وقالوا: هم أحرار؛ فرُجم ثم ظهر أنَّ أحدهم عبدًا ضمِن المُزكُّون عنده.

وقالا: لا يضمنون.

 ⁽١) الدي ذكره عبد الرزاق في مصنفه أنه دراً الحد عنها، وليس عنهما، ولكن المصنف تسع
 المبر خيسي في المبسوط (٩/ ٥٨) حيث ذكره بلفظ التثنية.

⁽٢) في ب: مهره، والمثبت من أ، والأثر أحرجه عبد الرراق في المصنعه، (١٣٦٥٤)، والبيهقي في «السنر الكبري، (١٦٨٢٧).

⁽٣) في ب: يحد، والمثبت مِنّ أ.

⁽٤) في ب: يحد، والعثبت من أ.

⁽٥) في ب: بعمل؛ والمثبت من أ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صحبيه _____

وكدا إدا رجع المُزكُّون عن ذلك؛ لأنَّهم أثبتوا على الشُّهود خبراً فكانوا كشهود الإحصان.

ووجه نول أبي حنيفة أنَّ الشهادة تصير ححة بالتزكية فكاد في معنى العلة، بيضاف الحكم إليها بخلاف الإحصان؛ لأنَّه شرط محض، فلا يُصاف إليه، ولهذه العلة تُشترط الذكورة في المُزكِّي عبده ههنا خلافًا لهما.

مسألة، ولو شهدوا على غير محصر بالزنا فجلده القاصي همات، ثم وجد بعصهم عبدًا فلا ضمان على أحد عنده، وكدا لو جرحته السياط [فلا يجب شيء] (١).

وقالا: تجب دبَّة النفس وصمال المقصال في بيت المال [لأنَّ] (") تلف النَّفس أو الطرف حصل بهذ الحلد، وقد ظهر خطأ الإمام؛ فيجب ضمان دلك في بيت العال كما في الرجم.

ووجه قوله: أنَّ التلف حصل بحرق الحلَّاد أو لضعف المحلِّ لإقامة الحدِّ؛ فإنَّ الحدُّ الذي هو مشروع غير مُتلِفٍ فلم يكن التلف مضافًا إلى الإمام فلم يصمن، وعلى هذا لو رجع الشهود ضمنوا عنده خلافًا [لهما] (٣).

مسائلة ، ولو شهد أربعة على رجل بالربا بامرأة، ثم شهد أربعة آخرون على الشهود أنهم هم الدين زنوا بها لم يُحدُّ المشهود عليه بالإجماع؛ لأنَّ الشهود صاروا مجروحين.

ويُحمد السهود الأولسون عندهما؛ لأنَّ الآخسرين أثبتموا زناهم ، وشسهادة

⁽١) سفط من أ، والمثبت من ب

⁽٢) في ب: أن، والمثبت من أ.

⁽٣) في أ: له؛ والمثبت من ب.

الأولين عنى المشهود عليهم لا تُوجب خللًا في شهادة الفريق الثاني عليهم وهذا ظاهر.

وقال أبو حنيفة: لا يُحدُّون؛ لأنَّ قول المربق الثاني: هم الذين زبوا بها إثبات [زنا] (۱) الشهود مقام زنا الأول، أي هم فعلوا ذلك لا الأول، كما يقول إنساذ: زيدٌ دخل هذه الدار، فيقول آخر: عمرو هو الدي دخل، فهو إثبات دخول عمرو مقام دخول زيد.

وقد ثبت الزنا بالأول بشهادة الفريق الأول من وحه؛ لأنَّ شهادة القُساق شهادة، والقضاء بها صحيح (٢٠) ، فإذا ثبت زنا المشهود عليه بشهادتهم من وحم انتفى الزنا من الشهود [ق/ ٣٢] الأولين من وجه لِمَا مرَّ أنه قائم مقامه، وإدا انتفى من وجه لم يُحدُّوا لتمكن الشُّبهة.

مسائة ، ولو شهدوا عليه [أربعة]^(٣)أنَّه زنيْ بفلانة فقال اثنان: إنها طاوعته، وقال اثنان: إنَّه استكرهها، فعند، لا حدَّ عليهم.

وقالا يُحدُّ الرجل دون المرأة؛ لأنهم اتفقوا علىٰ أنَّه زنييٰ زمَّا موجبًا للحدُّ عليه، وإن اختلفوا في حانبها فلا يُؤثِّر في حانبه.

ووجه قوله: أنهم شهدوا على فعلين مختلمين؛ لأنَّ الاثنين شهدا على زما

⁽١) في أ، ب: الرنا، بالألف واللام، وحدقتاهما لاستقامة الكلام.

⁽٣) قال امن مازة: ولا تجور شهادة الفاسق عندما، وعس أبي يوسف كَانَاهُ أن العاسق إن كان تا مروءة وكان وجيها تقبل شهادته؛ لأنه لو حاء بيته لا يتجاسر أحد على استئجاره، ولمروءته لا يرمكب الكدب من غير منفعة له، إلا أن في ظاهر الرواية لم يقصل، بل أطلق الجوب إطلاقا وهو الأصبح؛ لأن في قبول الشهادة والعمل بها إكرام الشهود، والعاسق يستحق الإهانة، ولو قصى قاص بشهادة العاسق نفذ قضاؤ، عندما « المحيط البرهاني» (٨/ ٣٢٢).

⁽٣) مقط من ب، والمثبت من أ.

يُوجب حدَّين، واثنان على زبا يوجب حدًّا واحدًا وهما عيرال.

مسألة ؛ وإدا ضرب القادف بعض الحدِّ لم تبطل شهادته في طاهر الرواية م لم يضرب تمام الحدِّ؛ لأنَّ رد الشهادة بالحدِّ وهو اسم للكامل.

وروي عن أبي حنيفة: أنه يبطل [ق/ ٣٠٠] بإقامة أكثره؛ [فإنَّ] (·) أكثر الشيء قائم مقام الكل.

وروي عنه [أنه تبطيل] "بسوط واحد؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿ وَالَّهِ وَ يَرْسُونَ الله عَالَىٰ قال: ﴿ وَالَّهِ وَ يَرْسُونَ اللّهُ مَا يَا اللهِ وَ اللهِ وَاللهِ وَاللَّهُ مَا يَا اللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلِكُولُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

مسألة، ولو قال الرجل: زنيت بهذه [المرأة] (٥) فقالت: ما زني بي، فلا حدًّ عليهما عنده.

وقالا: على الرحل الحدُّ؛ لأنَّ إقراره على نفسه صحيح، وإن لم يصح عليها، [وصارت] (١) كالإقرار بالربا بعائبة، وكما لو قالت الحاضرة: استكرهني ف الزنا

⁽١) في بيد: لأن، والمشب من أ.

⁽٢) في ب: أنها تبطل، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب. بقية، والمثبت من أ

⁽٤) بي ب: وعليه، والمثبت من أ.

⁽٥) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽١) في ب: وصياره والمثبت من أ.

ووجه قوله: أنَّ الزنا انعدم في حقها بإنكارها، فأورث شبهة العدم في حقه، وكذا لو أقرَّت هي وهو يُكذَّبها، فعندهما: تُبحدُّ هي، وعبده: لا يُحدَّان

ولو قال الرجل: إمها صدقت حُدَّت؛ لأنَّه ما كذَّمها، ولا يُحدُّ هو الأَنَّه لم يقر أربعًا.

مسألة ، ولا يجب حدُّ الزنا باللواطة في عبده وحاريته وزوجته وفي الأحسي والأجنبية عنده.

وقالا: فيها حد الزنا هول لنبي الله القتلوا الفاعل والمفعول به الفاعل والمفعول به الفاعل والمفعول به الفاعل وقال أبو بكر الصديق الله الله يحرق بالنار، وقال ابن عباس أيمكس من مكاد مرتفع، وعن علي الله قال: يُفعل به ما يُفعل بالراني، وقال بعض الصحابة:

(۱) أخرجه أبو داود (۲۵۱۱)، والترمدي (۱٤٥١)، وابس ماحه (۲۵٦۱)، وأحمد (۲۷۲۷)، وأحمد (۲۷۲۷)، والعاد (۲۲۲۷)، والعاد (۲۲۲۷)، والعاد (۲۲۵۳)، والعاد ابن في اللكبر؟ (۱۲۵۳)، والبيهقي في «الكرئ» (۱۲۷۹) من حديث اس عباس ﷺ قال الترمذي وفي الباب عن جابر وأبي هريرة.

فال أبو عيسَىٰ: وأيما يعرف هذا الحديث عن ان عناس، عن النبي على من هذا الوجه، وروئ محمد من إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو، فقال «ملعون من عَمِلَ عَمَلُ قوم لوط، ولم يذكر فيه القتل، وذكر فيه ملعون من أتى بهيمة،

وقد روئ هذا الحديث عن عاصم س عمر، عن سهيل س أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هرير.. عن التبي ﷺ قال. فاقتلوا الفاعل والمفعول به.

قال أبو عَيسيْ: هذا حديث في إسّاده مقال، و لا نعرف أحدا رواه عن سهيل س أبي صالح عبر عاصم بن عمر العمري، وعاصم بن عمر بصعف في الحديث من قس حفظه

واحتلَف أهل العلم في حد اللوطي، فرأئ بعصهم أن عليه الرحم أحصن أو لم يحصن، وهذا قول مالك و الشافعي وأحمد و إسحاق.

وقال معض أهل العلم من فقهاء التابعين -منهم الحسن البصري و إمراهيم النخعي وعطء ابن أبي رياح وغيرهم- قالوا: حد اللوطي حد الزاني، وهو قول الثوري وأهل الكوفة. قال أبو عيسي، وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن البي على من هذا الوحه. بُحسان في أنتن [موضع] (١) حتى يموت نتيًا، وعن بعضهم أنه يُهدم عليهما حدار، فقد اجتمعوا على وجوب الحدّ، وإن اختلفوا في وجوهه

ولأبي حيفة أنَّ اللواطة ليست بزنا، فلا يجب بها حدُّ كإتيان البهيمة، والدليل على أنها ليست كالوطء مِن القُلُل أنها لا تحل بسبب ولا تثبت بها حُرمة المصاهرة، ولا تجب بها العقد ولا العدة في النَّكاح العاسد، ولا يثبت الحل لنوج الأول في النَّكاح الصحيح، وما رواه عنهم فهو دليلنا؛ إد بو كان هذا زبا عدهم لما احتلفوا في الواجب به هذا الاحتلاف مع وجود النَّصِّ في حدَّ الزبا، ثم إنهم قالوا ذبك على وجه السياسة دون الحدِّ.

مسالة ، ولو تزوَّح دارحم محرم منه روطئها، وعلم بالحرمة لم يُحدُّ [عنده] (٢).

وقالا: يُحدُّ؛ لأنَّه حرام محض، فكأنَّه زاد، وفيه الحد.

ووجه قوله. أنَّ الزنا وطء لم يتقدَّمه عقد، وقد وُجد عقد ههنا فصار كوطء أخته مِن الرضاعة بملك البمين؛ ولأنَّ هذا النَّكاح ينعقد مِن وحه لكونها محلَّا له مِن وحه؛ لأنَها إن لم تكن محلَّ السَّكن فهي محل الولد، والنَّكاح شرع لهما، فتشت المحليَّة مِن وجه بأحدهما.

مسالة ،والشاهدان على لقدف إدا اختلف في الزمان أو المكان تُقبل شهادتهما عده؛ لأنها قامت على القول وهو [يتكرر](") فصار كالطلاق والبيع والإقرار.

وقالا: لا تُقبل؛ لأنَّ كل واحد منهما إن كان إنشاءً فهما غيران، وليس على

⁽١) في أ مواضع، والمثبت من ب.

⁽٢) في ما. عند أبي حيفة، والمثبت من أ

⁽٢) في س: ينكر، والمثبت من أ.

كُلِّ قَدْف شاهدان.

وإن جعل أحدهما على الإنشاء والآخر على الإقرار لم يكن؛ لأنَّ الإنشاء أن يقول: زنيت أو أنت زانٍ، والإقرار أن يقول: قذفتك بالزنا، [علا](١) يتفقان.

قلنا: يحتمل أن يكون يسمع أحدهما الإنشاء والآخر الإقرار، أو كلاهما الإقرار، وثبت عندهما قذفه [فشهدا](٢) به.

مسألة؛ وإذا مسَّ أجنبيَّة بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة، ثم تزوَّج أُمَّها أو بنتها فوطئها لم يسقط إحصانه بدلك حتى أنَّ قادِفه يُحدُّ عند أبي حنيمة، قال: لأنَّ كثيرًا من الفقهاء قالوا: لا يحرم بهذا.

قالا: لا يسقط إحصائه؛ لأنَّه حرام عندنا.

00000

⁽١) في ب: ولاء والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: شهداء والعثيث من أ.



كتاب السرقة

مسالة اإذا كسر رجل بربط (١٠ مسلم أو طبله (٢٠ أو مزماره أو دُفّه أو شيئًا مِن الملاهي ضَمِن عده قيمتهُ لغير اللهو؛ لأنّه [ق/ ٣٣] استهلك ما لا يُنتفع به مِن وحه آخر سوى اللهو فلا تبطل قيمته لغير اللهو؛ كاستهلاك الجارية المُغنّية.

وعدهما: لا يضمن؛ لقول النبي على: "إذا رأى أحدكم منكرًا فلينكر بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبفليه ""، وكسرها أمرٌ بالمعروف وإنكار للمنكر باليد.

قله: الإنكر يحصل بالأخذ والمع بدون الإتلاف(١٠).

مسائة، ولو شهدا [ق/ ٣١٠] على رجل بسرقة بقرة فقال أحدهما: كانت سوداء، والآخر قال: كانت بيضاء قُبلت عنده.

وقالا: لا تُقبل لأنهما غيران، وليس على كل واحد منهما شاهدان، فصار كما لوقال أحدهما: ثورًا، والآحر: [كانت] (٥) بقرة.

ووجه قوله: أنَّ حُجج الشَّرع تُقبل ما أمكن قبولها [وأمكن ههنا قبولها](^^

 ⁽١) قال الأزهري الليث البربط معرب، وهو من ملاهي العجم، شببه مصدر البط والصدر بالفارسية بتريقيل: بربط ههذيب اللعة» (٤٢/١٤).

 ⁽٢) قال الزبيدي المراد بالطبل طبل اللهو، أما طبل العراة قفيه اختلاف الجوهرة التيرة ١
 (٢) 177).

⁽٣) أخرجه مسلم(٤٩) من حديث أبي سعيد الحدري ١١١٠ عند

⁽٤) قال الكاسان وكذلك لو أراق لإنسان مسكرا، أو منصما فهو على هذا الاحتلاف. الدائع الصنائم (٧/ ١٦٨).

⁽٥) زيادة من أ

⁽٦) سقط من ب، والمثبت من آ.

لاحتمال اشتماله على اللونين، بخلاف المدكورة والأبوثة؛ لأنَّ اجتماعهما ممتنع؛ ولأنَّهما اختلفا فيما لا يحتاحان إلىٰ إثباته فلا يُعتبر، كاحتلافهما في لوه ثوب لسارق بخلاف الذكورة والأنوثة؛ لأنَّهما يحناجان إلىٰ إثباتهما.

مسأثة ، وإذا أمر القاضي الحداد لقطع يمينه فقطع يساره عمدًا فعليه دِيَّة اليد قياسًا، وهو قولهما ؛ لأنَّه خالف.

وفي الاستحسان لا يضمن، وهو قول أبي حنيمة؛ لأنه حالف إلى حير حيث ترك اليمين وهو أنفع له.

فإن فعله خطأ بأن قال للسارق اخرح يمينك فأحرج يساره لم يضمن بالإجماع؛ لأنَّه لو صمر لرجع على السارق إذا عمل بأمره، ولا يفيد ذلك

مسألة ، وإذا سرق سرقات فقُطع في بعضها للواحد منهم ضمن ما سِواه عندهما؛ لأنّه لو قطع للكُلِّ لم يضمن لهم، وإن لم يقطع ضمِن لهم، فإدا قطع لبعضهم دون البعص كان لكل واحد مهم حُكمه.

وقال أبو حنيفة. لا يضمن لأحد منهم؛ لأنَّ القطع وقع لهم جميعًا؛ لانَّ النَّفع لهم، وهو كمن قتل جماعة فاقتصَّ لبعضهم لم يضمن للباقين شبئًا

مسائلة اوإذا سرق من محرم غير ذي رحم نحو امرأة أبيه أو ابنه أو زوج ابنته، والدار ليست لولده ولا لوالده أو ابن امرأته أو أبويها، والدار ليست لامرأته لا يُقطع عند أسي حنيفة وهو الاستحسان؛ لأنَّ الخلوة [معهن] " مباحةٌ، والدُّخول على هؤلاء للزيارة مُعتادٌ؛ فأورث شبهة،

وقالا: يُقطع؛ لأنَّه لا شُبهة في المال ولا في الحرز؛ لأنَّه لا يدخل على هؤلاء

⁽١) في ب: بهن، والمثبت من أ.

مسالة ، وإذا سرق المؤاحر مِن المُستأحر في المنرل الذي أحَّره منه قُطع عنده؛ لأنَّه سرق نصابًا مُحرَّزًا، فإن كان المالك يحرزه بهذه الدار كما يُحرَّزه بدارٍ تملَّكها؛ ولهذا يُقطع غير المؤاجر.

وقالاً. يُقطع؛ لأنَّ له أن يدخلها [ق/ ٣٢ب] بعد الإجارة للمرمَّة، والنَّظر مل تداعي [إليً](١) الخراب.

قلنا: له ذلك بإذن المستأجر لا مِن غير إذنه.

مسائة، وقُطَّاع الطريق إذا أحذوا لمال وقتلوا أو قتل أحدهم رجلًا، فالإمام إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من حلاف لأحذ المال، ثم [يصلبهم] (٢) للقتل، وإن شاء اكتفىٰ بالقتل وهذا قول أبي حيفة؛ لأنَّهم جمعوا بين الجنايتين، فللإمام أن يجمع بين حزاءين، وله أن يكتفي بالفتل؛ لأنَّه يأتي علىٰ ذلك كُله.

وقالاً: يقتلهم لا عير؛ لأنَّه يأتي على دلك كله؛ فصار كمن سرق ورسا، وهو محصنٌ أنَّه يُرجم لا غير.

00000

⁽١) سقط س ب، والمثبت من أ

⁽۲) في ب: صليهم، والمثبت من أ.



كتاب السير

مسألة؛ العبد المملوك للمسلم إدا أبن إلى دار الحرب فأخدوه لم يملكوه عنده خلافًا لهما.

وقالا: هو مال مسدم استولىٰ عليه الكفار فيملكونه، كالفرس إذا نقلبت إليهم.

ووجه قوله: أنَّ العبد لمَّا انفصل عن دار الإسلام زالت أيدي أهل الإسلام عنه فوقعت في يد نفسه؛ لأنَّه كانت نه يد معتبرة، وكان لا يطهر لقيام أيدي أهل الدار وقد رالت وطهرت يده، فلا يتحقق استيلاء الكفار عليه فلا يملكونه بخلاف الفرس المُنفلِت؛ لأنَّه لا يدله.

مسائلة: حربي أسلم في دار الحرب، ثم طهر المسلمون على الدار وهو هناك، فجميع ماله الذي في يده له؛ لأنّه عُصم مله بالإسلام عن الاستيلاء عليه، وكذا ما كان له في يد مسلم وديعة أو ذمّيّ، لأنّ المودع يُحرره له، أمّا ما كان له وديعة عند حربي، أو كان عصبه بعد إسلامه منه مسلم أو ذمي فهو في للمسلمين عده؛ لأنّه غير مُحرّز؛ فإنّ الحربي يده غير مُحرّزة، فإنّه لا يُحرِز مال نفسه؛ فكيف يُحررُ مال غير؟!

وأمَّا غصب المسلم والذِّمي فلأنهما لا يحررانه لصاحبه [أيضًا] (١) كمالٍ ضائعٍ فيملك بالاستيلاء بخلاف الوديعة عند المسلم والذِّمي؛ لأنهما يُحرزانه لصاحبه.

⁽١) زيادة من أ.

وعندهما هو له، لأنَّ الغصب لا يزيل مِلكه فلا يزيل بده [ق/ ٣٤]، وكذا الوديعة عند حربي؛ لأنَّ يده كيد المودع، وجوانه ما مرَّ.

مسالة والذمّي إذا لم يؤد الجرية سين لم يُطالب بما مصى عند أبي حنيفة حلافًا لهما.

وقالا: هي ديون اجتمعت، فيُستوفئ كلها كركوات سنين.

ووجه قوله: أنَّ الجزية إنَّما تؤخذ [ق/ ٣٢ ب] للصغار دفعٌ للشر، ويحصل هذا بأخذ جزية سنة واحدة؛ فصار كالحدود إذا اجتمعت.

مسألة ،ولو دخل الحربي دارنا بغير أمانٍ فأحذه مسلم؛ فعنده: هو في ع لجميع المسلمين ولا يُخمَّس.

وقالا: يُخمَّس، والباقي للآخذ؛ لأنَّه هو المُستولي؛ فصار كالرُّكار.

ووجه قوله: أنَّه أحده نقوة المسلمين فكان للكُلِّ.

مسائلة ،ولو أسلم هها ثُم أخده مسلم، فهو فيء لهم عنده؛ لأنَّه كما دحل دارنا ثبت عليه قهر أهل الدار.

ونالا. هو حر؛ لأنَّه أسلم قبل أن يُقهر ويُؤخذ، وجوابه ما قلنا.

مسالة المري المسلم المستأمن في دار الحرب وبين من أسلم منك بيع درهم بدرهمين أو ربا آخر أو قمار، وأخذ المسلم المستأمن ذلك حلَّ له عنده الألَّ مال الذي أسلم هناك لا عصمة له عندنا، فصار كمال الحربي، ومال الحربي بجوز أخذه برضاه للمسلم المستأمن.

وقالا: لا يحل؛ لأنَّه ربا حرى بين المسلمين وقمار كذلك وهو حرام، وجوابه ما مرَّ. مسأثة ، ولو جرئ ذلك بين مسلم مستأمن وبس حربي هناك حلَّ عند أبي حنيفة ومحمد خلافًا لأبي يوسف، وبه أخذ الشافعي، ويُعرف في بابه

والمرتد إذا مات أو قتل أو قضى بلحوقه بدار الحرب وترك مالا اكتسبه قبل الرَّدة فهو في عيوضع في بيت قبل الرَّدة فهو لورثته المسلمين، وما اكتسبه بعد الرِّدة فهو في عيوضع في بيت المال عنده، أمَّا كسب حالة الإسلام فلِمَا رُوي عن على فَنَّ أنَّه قتل المستورد العجلي بالرِّدة وقسَّم ماله بين ورثته المسلمين (۱) ، ولأنَّ المرتد يلزمه حكم الإسلام، ولهذا يُجر عليه، وقد بقى في ماله حكم الإسلام؛ ولهذا يُقسم للحال، فوجب نقله بعد موته إلى ورثته المسلمين، وأمَّا كسب حالة الردة فهو في الأنه ملكه غير صحيح، ولهذا قال: لا تنفد عقوده، فلم يصر [لورثته] (۱) المسلمين، بل كحربي مقهور في أيدينا وكان كسبه فينًا.

وقالا: كلاهما لورثته المسلمين، أمَّا كسب حالة الإسلام فلِمَا مرَّ، وأمَّا كسب حالة الرِّدة؛ فلأنَّ ملكه صحيح عندهما، ولهذا قالا بنفود عقوده، وكال ككسبه حالة الإسلام.

وقال الشافعي كلاهما فيء لا ميراث؛ لأنَّه كافر، وقد قال على الايرث المسلم الكافر (٢٠).

وقلنا: نحن نورث المسلمُ المسلمَ، فإنَّه يستند إلى وقت الرُّدة.

مسألة ، وإذا ارتد أهل مصر وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يسق فيه مسلم ولا ذمّي آمنًا بالأمان الأول، وأظهروا فيها أحكام الكفر صارت دار

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه (١٠١٣٩)، والبيهقي في السن الكبري، (١٢٢٤١).

⁽٢) في ب: لورثة، والمثبت من أ.

⁽٣) أخرجه البحاري (١٣٨٣)، ومسلم (١٦١٤) من حديث أسامة بن ريد ﷺ.

حرب؛ فإن انتقص شيء من هذه الشُّروط الثلاثة لم تصر دار حرب عنده.

وقلا: إذا غلب أهل الشرك عليها، وأظهروا أحكام الشرك صارت دار حرب، ولا يُشترط الاتصال وزوال أمان الكُلِّ الأوَّل؛ لأنَّ غلبتهم عليه وإظهار حكام [الشرك] (١) مِن أعلام دار الحرب فيُكتفىٰ به.

ووجه فوله: أنَّ هذا المصر كان من دار الإسلام بهذه الشروط الثلاثة فلا تصير دار الحرب ما دام فيه شيء من هذه الأعلام.

مسائد، ومَن قصد قتل إنسان بالعصافي الصصر نهارًا فقتده المقصود بالسيف لزمه القصاص عده؛ لأنّه قتل نفسًا معصومة متقومة عمدًا بغير حقّ، وهو عير مضطر إليه؛ لأنّ العون يلحقه، والقتل بالعصالا يتعجل.

وقالا: لا قصاص عليه؛ لأنَّه قتله دابعًا مضطرًا؛ فصار كما لو قصد قتله بالسيف نهارًا، وكما لو قصد قتله بالعصا ليلًا، أو في المفازة بالعصا نهارًا [أو ليلًا] (").

قلنا: السيف لا يُنبث، وبالليل وفي المفازة لا يلحقه العون

مسألة ، وبو أن مسلمين أسيرين في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه عمدًا أو خطأ فلا شيء [عليه] (٣) عند أبي حنيفة من قصاص أو دية ، لكن في الخطأ عليه الكفارة ؛ لأنَّ الأسير مفهور في أيدي [أهل] (٤) الحرب يتبعهم في السفر والإقامة ؛ فصار كالذي أسلم هناك.

وقالا: تجب الدية في ماله في العمد والخطأ؛ لأنهما من أهل دارنا، ومقامهم

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽Y) مقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والحشت من أ.

 ⁽٤) في ب: الأهل، والمثبت من أ

فيها عارص فصارا [كالمسلمين](١) ، وإنما لم ينجب القصاص في العمد؛ لأنَّها ليست بدار استيفاء العقوبات، ولهذا لا يُقام فيها الحدود، وإنما تجب الدية في ماله لعدم العاقلة.

مسافة ، وإذا استولى الكفار على عبد مسلم وأحرزوه بدارهم، ثم استولى عليهم مسلمود [ق/ ٣٥]]، وصار بالقسمة لأحد منهم، ثم ففأ إنسان عبه فضمنه مالكه قيمة العبنين، وسلَّم إليه الجُثة، ثم جاء المالك القديم، فإنَّه يأحد العبد بقيمته أعمىٰ عند أبي حنيفة.

وقالا: يأخذه نقيمته بنصيرًا؛ لأنَّه فواتُ الوصفِ، فلا يسقط به شيء مِن قيمته؛ كما لو عَمى بآفة سماوية.

ووجه قوله: أنَّ الطرف نصير أصلًا بالتناول؛ فإذا فات بعض الأصل تسقم حصَّته من القيمة[ق/ ٣٣ب].

00000

⁽١) كتب بعدها في أ: المستأمين، ثم ضرب عليها



كتاب الغصب

مسألة، وروائد المعصوب لا تُصمَن بالبيع والتسليم عنده.

وقالا: تُصمَن؛ لآنَّه وُحد مِن الغاصب سببا صمانٍ:

أحدهما: الغصب؛ وقد وُجد في الأصل.

والثاني: البيع و لتسليم؛ وقد وُحد ذلك في الأصل مع الزيادة، فله أن يُصمُّنه الزيادة لوجود سبب الضمان فيها.

ووجه قوله: أنَّ صمان الأصل واجب بالغصب، فلا يُتصوَّر إيجابه بالتسليم؛ لأنَّ إثبات الثابت مستحيل، ولا يُمكن ضمان الزيادة بدون الأصل؛ لأسا تبع الأصل في الإتلاف، فلا يمكن جعلها أصلًا في الضَّمان، فامتنع التضمين ضرورة.

مسالة اولو فقاً عيني عبد إسان أو قطع يديه أو رجليه، وأراد المالك إمساك الحثة لنفسه لم يكل له أن يُضمَّن الجابي شيئًا عنده

وتالا: له أن يُضمّنه مقصان العمى ونحوه؛ ولأنّه جناية على مال، فكان المالك بالخيار، إن شاء ضمنه قدر النُّقصان وأمسك الأصر، وإن شاء سلم الكل، وصمنه قيمة الكُلِّ، كما في تحريق الثوب.

ووجه قوله: أنَّ ضمان العينيس أو اليديس أو الرجلين كضمان كُلِّ النَّفس؛ فلا تحب إلَّا بتسليم النَّفس؛ كيلا يكون جمعًا بين البدل والمبدل في ملك واحد.



مسالة ،وإذا عصب ثوبًا فصبغه بالسواد فهو نقصان عنده كالتحريق ونحوه.

وعندهما هو زيادة فيه؛ كما لو صبغه بالحُمرة ونحوها

وقيل: هو اختلاف عصر ورمان دون اختلاف حجة وبرهان؛ فإنَّ النَّاس ما كانوا يلبسون السَّواد في رمن أبي حنيقة، وكانوا يلبسون في رمنهما.

مسألة : وإذا غصب من إنسان ذهب أو عصه عصاعه شيئًا لم ينقطع عنه حق المال عنده خلاقًا لهما؛ لأنَّ التركُّب لحاصل بهذه الصياغة ملك الغاصب؛ لأنَّ حاصل بصنعة وهو مال منقوِّم؛ لأنَّه مسفع مرغوب فيه مجرز، والأصل ملك المغصوب منه ومراعاة حقيهما واجبة ما أمكل، ولا يمكل مراعاة حقيهما بإبقاء كل حق على صاحبه؛ لأنَّ الملك انتفاع ولا ينتفع أحدهما بملكه إلَّا بملك صاحبه، ولا ولاية له عليه لينتفع بملكه، ولا يمكل المهايأة لأنهما لا يتحانسان؛ فوجب قطع أحدهما ببدل لتحصل النظر لهما، وحق العاصب قائم من كل وجه، وحق المغصوب منه قائم من وجه مستهلك من وجه؛ لأنَّه كان ذهاً وفصة يصلح لا تخاذ كل شيء، والآن بالصياغة صار كشيء واحد، فكان حقه أولى بالقطع كما في غصب الحديد إذا اتَّخده سيعًا أو سكينًا.

ووجه قول أبي حنيفة: أنَّه ليس للغاصب فيه حتى مُتقدَّم بنفسه؛ لأنَّ الحودة الحاصلة بهذه الهيشة في مال الرسا لا تتقوَّم بنفسها، ولهذا لو غصب حُلِبًا [ق/ ٣٤ب] فكسره فأخده المغصوب منه لم يكن له أن يضمنه لتفويت الجودة شيئًا.

مسائة ، وإذا غصب جلد ميتة مديغها بماله قيمة ، فالمالك إن شاء أخذه

وصم له ما زاد الدِّباغ فيه، وإن شاء تركه، وضَمَّنه قيمة جلد طاهر لا زيادة به، وللغاصب حبسه حتى يستوفي حقَّه، كالبائع له حبس العبيع إلى أن يستوفي الثمر، فإن هلك بعد حبسه سقطت قيمة الزيادة كما سقط الثمن بهلاك المبيع قبل القبص، فإن استهلكه ضمن قيمة الجلد للمالك عندهما، لأنَّه استهلك مال غيره فيضمن كما لو دبغه بما لا قيمة له.

وعند أبي حنيفة: لا يضمن؛ لأنَّه محبوس عنده ببدل استحقَّه على صاحبه، فكون مضمونًا عليه بهدا البدل لا بالقيمة كالمبيع في يد البائع.

مسألة المغصوبة إذا رنت عند لعاصب فحبلت، فردّها على المالك ولدت عنده، ثم ماتت في نفاسها لم يضمن الغاصب شيئًا عندهما، لأنها لما تعيبت عند العاصب بالحمل ولمّا ردها زال ذلك العيب فرال الضمان، ثم انتعاس عيب حادث عند المالك فلا يضمن به الغاصب.

وعند أبي حنيفة: يصمن الغاصب قيمتها يوم علقت؛ لأنها هلكت عند المعصوب منه بسبب كان عبد العاصب فصار كتلفها عنده، كما إذا غصبها فجنت [عده] (١) بجناية، ثم ردَّها فدفعها المولئ بالجناية كان له الرجوع على الغاصب [بقيمتها] (١) ، كذلك ههنا [ق/ ٣٦أ].

⁽١) مقط من ب، والمثبت من آ.

⁽٢) في ب: فيعتها، والمثبث من أ

كتاب الوديعة

مسائة: المودع إذا سافر بالوديعة فهلك الوديعة لم يضمن عنده إلّا إذا كال المسائة: المودع إذا سافر بالوديعة فهلك الوديعة لم يضمن عنده إلّا إذا نهاد عن ذلك، أو كان الطريق مخوفًا؛ لأنَّ الأمر بالحفظ مُطلقٌ لا تقيُّد فيه برماد أو مكان؛ إلّا إذا نهى فنتقسَّد، أو كان الطريق مخوفًا فيكون ناهبٌ دلالة فيتقيَّد أيضًا.

وقالا: إذا كان حمله مؤنة يضمن؛ لأنَّه غير راض به دلالة لما يلحقه مِن المؤنة فيُقيَّد بالمِصر دلالة.

قلنا: يلحقه المؤنة في ملكه فلا يأباه.

مسائلة، وإذا أودع عند رحلين شيئًا [فاقتسما] () للحفظ - وهو مما يُقسم - مسائلة، وإذا أودع عند رحلين شيئًا [فاقتسما] () لأنه ثم وضع [أحدهما] () ما في يده في يد شريكه ضمن [عند أبي حنيفة] () ؛ لأنه ترك الحفظ، ولا يضمن القابض؛ لأنّه مودع المودع وهو غير ضام عنده.

وقالا: لا يضمنان؛ لأنَّه لمَّا أودع عددهما مع علمه أنَّه لا [يمكنهما] "الاجتماع على حفظه في مكان واحد أبدًا، فقد رضي بالمهايأة بالحفظ وبالقسمة للحفظ، فيملكان كل ذلك.

وجوابه: أنَّ المُصرَّح [به](٥) حفظهما، فأمّا المهايأة أو القسمة فضروري،

⁽١) في ب: فاقتسمها، والمثبت من أ.

⁽٢) ق.ب: أحدها، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثب من أ.

⁽٤) في ب: يمكنها، والمثبت من أ.

⁽٥) سقط من ب، والمثبت من أ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ________ والصرورة تندفع بالقسم، فلا تجوز المهايأة فيما لا يقسم، فلا تجوز القسمة.

مسالة ، ولو أودع رجلان عند رجل وديعة فغاب أحدهما فطلب الحاضر حصته منها لم يُعطه عند أبي حنيفة ، ولو فعل ذلك ضمن نصفه ؛ لأنَّه مأمور الحفظ لا بالقسمة ، وفي إعطائه نصيبه قسمة .

وعدهما: له ذلك يضمن لأنَّ للحاضر قبض نصيبه منها لنفسه، فيجب على المودع إعطائه إياه إداطلب

قلنا: وللغريم أن يأخذ حقَّه مِن وديعة كانت لغريمه عند إنسان، ثم ليس للمودع إعطاؤه ذاك.

مسائلة ،ولو أودع المودع الوديعة عند آخر فهلك عند الثاني ضمن الأول عند أبي حنيفة دون الثاني؛ لأنَّ الثاني أمين فبض الوديعة من يد أمين، فلا يصمن كما لو قبضه بإذن المالك، وهذا لأنَّه قبضها ليحفظها، والأول استحفظه بالتَّمليم إليه [فلم] () يضمها، وأمَّا الأوَّل فيضمن الأنَّه حافظ لها بيده حتى لو هنكت قبل عبيته لم يضمن، فلمَّا غاب ضَون لترك الحفظ، والثاني لم يعمل شيئًا فيصمن به.

وقالا: يضمن الثاني أيضًا؛ لأنَّه قبض مال غيره بغير إذنه، فيضمن كما ضمن الأول بتسليمه مال غيره إلى غيره بغير إذنه.

> وقلنا: لا، بل قبضه بإدن نائب المالك فلم يضمن، والله أعلم. ههههه

⁽١) في أذ لم، والعثبت من ب.



كتاب العارية

مسائة ، وإذا استعار أرضًا للرراعة، وكتب كتابًا كتب عندهما أنَّ أعاري أرض كذا ولا يكتب أطعمني؛ لأنَّ الإعارة لفظة معلومة، والإطعام لفطة مشتبهة؛ فكان الأول أولئ

وعند أبي حنيفة: يكتب أنَّه أطعمني؛ لأنَّ الإعارة تكون للزراعة وغيرها من المنافع، والإطعام يحتص بالإعاره للزراعة، فكان أولى لقطع الإبهام وتمام الإفهام.



كتاب الشركة

مسألة ، شريكا عنال " أخّر أحدهما دينًا على اخر من شركتهما، قإن كان العاقد شريكه [ق/ ٣٥٠] العاقد هو صحّ ؛ لأنّ حقوق العقد يرجع إليه إن كان العاقد شريكه كأن قال كل واحد مهما لصاحبه: اعمل فيه برأيك فكذلك لإجازته ما صنع صاحه؛ فإن لم يقل هذا لم يجز تأخير في نصيبه، ولا في نصيب شريكه عند أبي حنيفة؛ لأنّه لو جاز كان قسمة الدين قبل القبض وهو باطل ؛ لأنّه تميّز نصيب أحدهما من الآخر فيتعجّل أحدهما وينأجّل الآحر

وقالا: يحوز في نصيب نفسه؛ لأنه يملك الإسقاط فيملك التَّأخير، ولا يجوز في نصيب الآحر؛ لأنَّه لا ولاية له عليه رئم يرض به.

مسألة ، ولو شارك المسلم المرتد شركة مهاوضة فهي موقوفة بالإجماع لعدم النَّساوي بينهما، فإن أسلم نفدت، وإن قُتل بطلت أصلًا عند أبي حنيفة كسائر تصرفاته.

وعندهما. نفذت عبانًا؛ لأمهما لو شباركا شركة عنبان نفذت عندهما لنفاذ تصرفاته [عندهما](۲) ، وشركة العنبان لا تبنئ على المساواة، فكان حكمها حكم سائر العقود.

مسأته، وإذا اشترئ أحد المفاوضين جارية لنفسه لبطأها بغير إذن شريكه

⁽۱) قال الأزهري هو أن يحصر كل واحد من الشريكين دنانير أو دراهم مثل ما يحرح الأخر ويحلطانها، ويأدن كل واحد منهما لصاحبه بأن يتجر فيه، ولم يحتلف الفقهاء في جواز هده الشركة وأنهما إن ربح فيما تجرا فيه فالربح بينهما، وإن وضما فعلى رؤوس أموالهما. انهذيب اللغة (١/٨١).

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ:

فهي بينهما بالشركة، فإن كان بإذنه فهي له، والبائع يطلب ثمنها من أيهما شاء للكفالة الثابتة بالمفاوضة، ولا يضمن المشتري نصف الثمن للآخر، وإن أدَّىٰ من مال الشركة عند أبي حنيفة؛ لأنَّ الذي أذن شرع بها؛ إذ لولا إدنه لما اختص بها تمام التبرع؛ لئلا يرجع عليه بالثمن.

وقالا: يرجع عليه بنصفه؛ لأنه قصى ديس نفسه ممال الشركة فيرجع عليه بنصفه كما في ثمن الطعام والكسوة.

وقلنا: ذلك يصح من غير إذن فلم يكن بالإذن متبرعًا، أما ههما بخلافه.

وإدا كفل أحد المتفاوضين لإنسان عن إنسان بأمره بمال لرمه ذلك على شريكه عند أبي حنيفة.

وقالا: لا يلزمه لأنَّها تبرُّع [ق/ ٣٧أ]؛ ولهذا لا يصح من الصبي والعبد وإد كانا مأذونين، وكذا من الشريك العنان، فصار كالإقراض والكفالة بالنَّفس.

ووجه قوله: أنَّ حواز الكفالة بالمال جواز التبرعات، حتى لو كفل المريض بمالي كان من الثُّلث، والعبد إدا كفل بمال لم يصح؛ لكن وجوبها وجوب التُّجارات حتَّى إذا أدَّى رجع على المكفول عنه، فصار حكمها حكم التجارات، ثم أجمعنا على جوازها ههنا؛ فصار وحوبها وجوب التجارات، وضمان التجارات إذا لزم أحدهما لزم الآخر، وصار هذا كالعصب وصمانه بخلاف الكفالة بالنَّفس، وبخلافه الكفالة بالمال بغير أمره، وبخلاف الإقراض؛ لأنّه ليس فيها معنى التجارة، وإنما لم تصح الكفالة بالمال من الصبي والعبل والشريك العنان؛ لأنها ليست بتجارة محضة، وهم لا يملكون الأملاك تلك.

مسائد، وإذا أقرَّ المفاوض بدين بسبب التجارة لمن لا تقبل شبهادته بولاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

أو [زوجة] (١) لم بلزم شريكه عند أبي حنيفة للتهمة، كاختلافهم في الوكيل إذا عاقد هؤلاء (٢)، ويُعرف في موضعه.

١) ق أوب: زوجته

 ⁽٢) قال أبومحمد البغدادي. وقالاً. يجوز إقراره في حقه، وفي حق شريكه عبده ومكاتبه، وقول الإمام أطهر. «مجمع الصماءات» (ص٢٩٤).



كتاب الصيد

مسألة الحنين لا يتدكّى بذكاة الأم عند أبي حنيفة لعدم الذكاة (1) والولد هو] (٢) شخص غير الأم يتصوَّر حياته بعد موت الأم؛ فأشبه شاتين وقعتا في البثر إحداهما فوق الأخرى، فطعنت إحداهما وماتت الأخرى.

وقالاً: يتذكَّىٰ بذكاتها لقول النبي عَلَيْهُ * ذكاة البجني ذكاة أمه * (*) قسنا: أي: كذكاة أمه، كقول القائل (٤):

فعيناك عيناها وجيدك جيدها

ومعناه: يُشترط ذكاته كما يُشترط ذكاة الأم، [و قالا: لو] (°) أراد به أنَّ ذكاة الأم كافية يُقال: ذكاة الأم ذكاة الجنين، كما يُقال. كلام الوكيل كلام الموكل (١)

(٤) الشاعر هو منجنون بني عامر، وعجر البيت:

..... ولكن عظم الساق منك رقيق

وما ذكره المصنف صدر بيت أيضًا لذي الرمة، وعجره:

..... ولونك إلا أنها غير عاطل

انظر + الكامل + للميرد (٣/ ٩٩)

(٥) في ب: ولو، والمثبت من أ.

(١) قال السرخسي: معناه ذكاة الأم باثبة عن ذكاة الجبين كما يقال. لسان الورير، لسنان الأمير، =

⁽١) وهو قول رفر وإبراهيم وحكم بن عيبة «المسوط»(١٢/١٢)

⁽٢) في سند وهو، والمثبت من أ.

⁽٣) أحرحه أمو داود (٢٨٢٧)، والترمدي (١٤٧٦)، وابس ماحه (٣١٩٩)، وأحمد (١١٢٧٨)، وأمو داود (٣١٩٩)، والعراق في المعجم الصعير (٢٤٧)، وأمو وابن حباب (٥٨٨٩)، والدارقطني (٤/٣٧٣)، والطبران في المعجم الصعير (٢٤٢)، وأمو يعلى (٩٩٢)، وليهضي في السمن الكبرئ (١٩٢٧٤) من حديث أبي سعيد فلا قال الترمدي، هذا حديث حسن صحيح، وقد روئ من غير هدا لوحه عن أبي سعيد، والعمل على هما عمد أهل العلم من أصحاب السي المناز وغيرهم، وهو قول سعيان الثوري واس المبارك و لشافعي وأحمد وإسحاق، وأبو الوداك اسمه جبر من موه

مسألة: ولحم الحيل يُكره عنده - أي تنزَّها عند بعصهم، وتحريمًا عند احرين؛ وهو الأصح ('' - لِمَا رُوي عن ابن عباسِ أنَّه كان يكره لحوم الخيل ('') وتناول قول وتعالىٰ. ﴿ وَلَلْخَيْلَ وَالْمِعَالَ وَالْحَمِيرَ لِنَرْكَبُوهَا وَرِينَةً ﴾ [الحل. ١٥] وللم يدكر الأكل وهو موضع الامتنان، ولو كان يؤكل لما ترك ذكره، ولأنَّه ذو حافر فلا يؤكل كالبعل، ولأنَّه آلة إرهاب العدو، وفي إباحة أكله تقليله، وذاك عير سليد.

وبيع الوصي بيع اليتبم.

وروي دكة أمه بالنصب، ومعناه بدكاه أمه إلا أمه صدر منصوبا سرع حرف الخفض عنه كقوله بعالى ﴿ نَا هَذَا نَذَرًا ﴾ [يوسف ٣١] أي بنشر، وعن أبي سعيد الحدري الله على أن قوما سألوا رسود الله على وقالوا: إن لبحر الجرور فيخرج من بطبها حين ميت أهناقيه أم تأكله؟ فقال صلوات الله وسلامه عليه اكلوه، فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، والمعمى فيه أن الذكاة تنبني على التوسع حتى يكون في الأهلي باللبح في المذبع.

«المسوطة(١٢/٦)

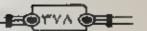
(١) قال السرخسي عطاهر المعد في كتاب الصيد يدل على أن الكراهة للسريه، فإنه قال: رخص معص العلماء - رحمهم الله - في لحم الحيل، فأم أما لا يعجبي أكله.

وما قال في الجامع الصغير: أكره لحم الحيل يدل على أنه كراهة التحريم، فقد روي أن أبها يوسف - رحمه الله تعالى قال لأبي حنيمة كالآلة ابدا قلت في شيء أكرهه قما رأيك فيه؟ قال التحريم. قالمبسوط ١٤ / ٢٣٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة بي المصنعه ١٢٠/٥).

(٣) أحرجه أحمد (٢٦٩٧٥)، والدارمي (١٩٩٢)، والطهراني في «الكبيسر» (٢٦/ ١١٣) حديث(٢٠٤)، والبيهقي في االكبرى، (١٩٢٢٣) من حديث أسماء بنت أبي مكر النافي الله الم

(٤) قال السرخسي: وقد روى الحسس عن أسي حيمة - رحمه الله تعالى - الكراهة في سؤر الفرس كما في لنه، وإنما جعل بوقه كبول ما يؤكل بحمه لمعنى البلوئ فيه، فللبلوئ تأثير في تحقف حكم النجاسة. «المبسوط» (١١/ ٢٣٤).



قلنا: ليس في خبر أنس أنَّ البي عَلَيْ عَلِم بذلك ورضي مه، وطهارة السؤر لا تدل على حِلَّ اللَّحم كما في الإنسان.

مسائة ، الكلب إذ أكل مِن الصيد بعدما حُكِم بعلمه حُكِم بحهده، ولم يؤكل ما صَادَه قبل ذلك وهو قائم؛ لأنَّه ظَهَر منه دليل الجهل.

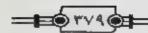
وقالا. يؤكل لأنَّا حكمنا علمه [ق/٣٦] اجتهادًا، فلا ينقضه بمثله كما في الصُّيود المتناولة.

قلنا: ننقُضه بالنّص: ﴿ مَكُلُوا بِنَا آمَسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الماندة ٤] بحلاف المُتناولة · لأنّها لم يبق محلًا للحُكم فيها بحِلُ أو حُرمة.

مسألة، والكلب إذا كان يُعَلَّم فترك الأكل مرة مم يدل على تَعلَّمه ما لم يَكثُر، ولم يُقدَّر أبو حنيفة في ذلك تقديرًا، وفوَّضه إلى أهل هذه الصناعة؛ لأنَّه مما يتفاوت.

وقالاً إذا ترك الأكل ثلاث مرات فقد تعلَّم لأنَّه كثير، فإن صاد ثلاثة أو أكثر من الصَّيودِ ولم يأكلها لم يؤكل الأوَّل والثَّاني؛ لأنَّه غير مُعلَّم بعدُ، ويؤكن الرابع، لأنَّهُ حُكِم بعلمه؛ وفي الثالث روايتان.





كتاب الوقف

مسائه، الوقف باطل؛ أي. للواقف أو للوارث إبطاله وإعادته إلى يده لقول النبي عليه «لا [حبس](١) عن فرائض الله(٢) ، ولأنَّ شرائع الواقف

(١) في أبير: حبيس، والمثبت من دواوين السنة.

وابن لهيمة، وأخوه عيسي ضعيفات

ورواد اس أبي شية في المصلعة موقودا عدى علي، فقال حدثنا هشيم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال قال على لا حسن عن فرائص الله إلا ما كان من سلاح أو كراع، النهى. وروى الطبري في المعجمة حدثنا يحيبي بن عثمنان سن صالح، ثنا حسان سن عبد الله الواسطي، ثنا بن نهمة، عن قيس بن الحجاح، عن حنش، عن قصالة بن عبد، عن رسول الله على دال الإحسن . اله النهى

قوله وعن شريح أنه قال: حاء محمد يبيع الحبيس، قلت: رواه ابن أبي شبيبة في المصنفه في المصنفة في المصنفة في المصنفة المورة حدثنا وكيم، والله أبي رائدة، عن مسمر، عن ابن عون، عن شريح، قال حاء محمد

يبيع الحبيس، انتهيُّ. وأخرجه البيهقي.

وله ويجور وقب العقار، لأن جماعة من الصحانة وهموه، فلمت أحرح الحاكم في فالمستدرك - في كتاب الفصائل اعن الواقدي حدثني عثمان بن هنيد بن عبد الله من عثمان ابن الأرقم بن أبي الأرقم المحزومي، أخبري أبي، عن يحيئ بن عثمان بن الأرقم، حدثني عثمان ابن الأرقم المحزومي أنه كان يصول أما ابن سمع الإسلام، أسمع أبي سابع سبعة، وكانت داره على الصفا، وهي الدار التي كان التي في يكون فيها في الإسلام، وفيها دعا النس إلى الإسلام، فأسلم فيها حلن كثير. منهم عمر بن الخطاب، فسميت دار الإسلام، وتصدق باالأرقم على ولده، وقرأت بسحة صدقت بسم الله الرحمن الرحيم، هذا من قصى الأرقم في ربعه ما حار الصفا، أنها صدقة بمكانها من الحرم، لا تباع، ولا تورث، شهد هشام ابن العاص بدلك، وقلان مولى هشام بن العاص، قال: فلم ترل هذه المدر صدقة قائمة فيها ولده، يسكون، ويؤاجرون، ويأخدون عليها، مختصر. وسكت عنه.

العب الراية (٣/ ٤٨٠).

تُراعىٰ فيه، ولو رال مُلكه لم يُراع كما في المسحد، ولو قصىٰ قاصِ للزوم وقف لزم ونفذ قضاؤه في المجتهد، ولم يكن لغيره إبطاله.

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي _ رحمهم الله: هو لارم، ولا يجوز إبطاله للصوص وعمل الصحابة؛ ولأنَّه تقرب إلى الله تعالى بعين ماله، فيزول عن ملكه كالمسجد.



كتابِ الهبة

مسالة ارجل وهب الخيه شيئًا وهو عبد أجنبي؛ فله أن يرجع فيه الإحماع، ولو وهب لعبد أخيه كذلك عند أبي حنيفة؛ الأنَّ الرجوع ثابت إذا لم يحصل مقصوده، وقد يقصد به العبد وقد يقصد به موالاه؛ فلا يدري هل حصل دلك أم لا؟ فلا يبطل الشك في الفصلين حصعًا.

وقالاً لا يرجع؛ لأنَّ الملك نفع لمولاه وهو أحوه، وهو في الأول أجنبيٍّ؛ فيرجع في الأول دون الثاني.

مسألة ، ولو وهب داره مِن رجلين جملة لم يجز عنده؛ لأنَّه تمليك الشائع في كل واحد منهما، وهو باطل في الهبة.

وقالا. هو تمليك الجملة منهما فلم يكن شائعًا، ولهدا لو قال في البيع: بعت [ق/ ٣٨] هذه الدار مكما بألف، فقرل أحدهما وحده لم يصح، ولهذا جاز رهن المشاع من رجلين.

قلنا: لا يملك كل واحد منهما إلا النّصف الشّائع، وإنّما يصح قبول أحدهما في البيع؛ لأنَّ الصفقة وقعت مجتمعة، فلا يجوز تفريقها، وفي الرَّهن هو رهم الكل ملهما لا رهن النّصف مِن كل واحد منهما لأنّه للحسر، وحبس النّصف لا يُتصوَّر بدون عيره، أمَّا الهِبة فهي تمليك، وتمليكُ النّصف مُتصوَّر.

مسألة، والتَّصدُّق بدار واحدة علىٰ غنيَّين علىٰ هذا [لا يجوز عند أبي حيمة، وقالا: يجوز] (١) ، فأمَّا الصدقة علىٰ ففيرين والهبة للفقيرين فيحور؛ لأنَّه

⁽١) سقط من به والعثبت من أ.

٣٨٢ حصر السائل وقصر الدلائل/جـ١

يبتغي به وجه الله تعالى، والله تعالى واحد لا شريك لـه، فـلا شُـيوع حتىٰ يمع، والله أعلم.



كتاب البيع

مسسالة ،إعلام قدر رأس المال في المكيل والمورون والعددي [المتقارب] (١) شرط لصحة السَّلم عند أبي حنيفة.

وقالا: الإشارة إليه كافية؛ لأنَّه بدل عين، فيُكتفئ بالإشارة إليه كما في المبيع.

ووجه قوله: إنَّ جهالة قدر رأس المال توجب جهالة المُسلَم فيه، والاحتراز عنها ممكر؛ فبشترط ذلك كجهالة الأثمان، وهدا لأنَّ المُسلَم إليه إذا أنف بعض، ووحد في الباقي زيوفًا (أ) وردَّه، ولم يتفق استبداله في الحال ينتقض السلم نقدره، والا يُدرئ دلك فيتنار عال فيه؛ وهو مُفسد مخلاف العين؛ لأنَّه ليس فيه هذا، والأنَّه قد يعجز عن أداء المُسلَم فيه فيتفقان على الفسخ، والا يدري كم يُرد، فإن زاد أو نقص فهو ربا بخلاف العين؛ الأنَّه إن كان ثوبًا وهو قائم ردَّه، وإن كان هلك ردَّ قيمته، والا ربا في ذلك زاد أو نقص.

وصورة هذا الأصل إذا قال أسلمت إليث هذه الدراهم في كرّ حنطة، أو أسلمت هذه العشرة الدراهم وهذه الدنانير في كرّ حطة وكرّ شعير ولم يُبيّن حصة كل واحد مهما، أو أسلمت هذا الطعام في ثياب كذا وهي مختلفة، أو في

⁽١) في ب المتعارف، والمثبت من أ.

⁽۱) الزيوف جمع ريف مسكيل الياء رهو اسم، وبالتشديد ريف هو نعت، و الزائف كدلك، وقد راف يريف، وزيمه الماقد أي لم يأحده، ونماه من الجيد، وهو الذي حُلط به نحاس أو عيره بهات صفة الجودة ولم يخرج من اسم الدراهم.

اطلبة العللية؛ (ص/ ١٠٩).

وزنيات مختلفة ولم يُبيِّن الحصة، وكذا بيان مكان الإيفاء فيما لحمله مؤنة شرطًا عنده؛ لأنَّهما يتنازعان فيه عند حلول الأحل؛ وذلك مُفسد بخلاف ما لا مؤنة لحمله.

وقالا: لا يشترط ذلك، ويُسلَّمه لمكان العقد؛ لأنَّ السبب وجوب تسليمه كان فيه، ولهذا تعيَّن لتسليم المبيع، ولتسليم رأس لمال في السلم.

وقلنا: لا يتعبَّن له هذا للمكان، فإنهما لو شرطا مكانًا آحر يشت، ولو تعبَّ له لما ملك ذلك كما في المبيع ورأس المال، وهذا لأنَّ التسليم إنَّما يحب إذ حلَّ [ق/ ٣٧ب] ولا يدرئ أين يحل؛ فصار هذا وغيره سواء بخلاف المبيع ورأس المال المُسلم؛ لأنَّ التَّسليم وجب للحال، وكذا الاختلاف في الثَّمن المؤجِّل والأَجرة في الإجارة، وما يُشترط في الذَّمَة مِن دلك لتعديل الفسمه إذا كان لحمله مؤمة.

مسالة : والسَّلم في اللحم لا يجور عده(١).

وقالا: يجوز إن وصف موضعًا معلومًا بصهمٍ معلومة جار؛ لأنَّه وربُّ معلوم.

⁽١) قال السرخسي: لا حير في السلم في اللحم؛ لأنه محتلف في قول أني حيفة، ولا تأس له في قول ابن أبي ليلن.

وقال: أبو يوسف ومحمد ـ رحمهما الله: إذا أسلم في موضع منه معلوم، وسمى صفة معلومة فهو جائز.

وقيل. لا حلاف بيمهما وبين أبي حيفة، بل جواب أبي حيفة فيما إذا أطلق السلم في اللحم، وهما لا يجوران ذلك، وجوامهما فيما إذا بين منه موضعا معلوما، وأبو حيفة يجور دلك. والأصبح أن المخلاف ثابت، وأن عند أبي حيفة لا يجوز السلم فيه وإن بين منه موضعا معلوما. المبسوط (١٣٧/١٢).

ووجه قوله. إنَّه مجهولٌ بتفاوت العظم، ويجري فيه المماكسة؛ وعلى هذا إذ شرط منزوع العظم جاز، وكذا هو في رواية ابس زياد عمه، ولأنَّه يختلف باحتلاف الهزال والسَّمن؛ فليس له حد معلوم معروف، وتختلف فيه رغبات النَّس، وعلى هذا لا يحوز في مزوع العظم أيضًا؛ وكذا روى ابن شجاع عمه

مسالة ، وإذا صرب في الاستصناع الصحيح أجل شهرٍ فصاعدًا صار سَلَمًا عده، ويشترط فيه شرائط السُّلم مِن تعجيل رأس المال وغير ذلك.

وعندهما: لا يمير سلمًا؛ لأنَّ حلف الأجل على السَّلم لا يجعله استصناعًا، فإثبات الأجل في الاستصناع لا يجعله سيمًا.

ولأبي حنيفة: إنَّه أتى بمعنى السَّلم فكان سَلَمًا؛ لأنَّ العبرة لمعاني لا للصورة والأسامي، ألا ترى أنَّ الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة بشرط ألَّا يبرئ الأصيل كفالة.

عامًاما قاله فإنَّ حَدْف الأَجَل ليس مِن حواصَّ الاستصاع، فأمَّا إثبات الأَجل فمن خواصٌ السَّلَم.

مسألة ، وإذا قبض رأس مال السّلم وتَعرَّق عن مجلِس العقد، ثُمَّ وجد عضه زيوفًا فردَّها، واستبدل بها الجياد في مجلس الرَّد حاز استحسانًا – وهو قولهما – قلَّ المردود أو كثُر ؛ لأنَّ القبض وُحد في مجلس [وجوبه] '' فصحّ، كما لوراد في رأس المال وسلَّم في مجلس لزِّياده، وهذا لأنَّ قبض الزيوفِ صحبح ؛ لأنَّها مُعيَّة ؛ ألا ترى أنَّه لو تجوز بها جاز، فإذا ردَّ انتقض بعد الصحة، فوجب في قبضه الآن.

⁽١) في ب. وجوده، والمشت من أ.

وقال أبو حنيفة: إن قلَّ المردود وكذلك، وإن كثُر بطل بقده - وهو القياس، كما قال رفر بانتقاض قدره قلَّ أو كثُر؛ لأنَّ القيض انتقض من الأصل، فصار كما في الرصاص، ودليل الانتقاص من الأصل أنَّ مَن استعجل [ق/ ٣٩] من الدين المؤجل، ثم ردَّه بعيب الزيادة عاد الأحل، ولو كان له كفيل أو رهس فردَّه [به] (١٩) عادت الكفالة والرهن.

والقليل عند أبي حنيفة في أكثر الروايات ما دول النّصف، والكثير ما فوقه، والقليل عند أبي حنيفة في أكثر الروايات ما دول النّصف روايتان، قال: في القليل ضرورة؛ لأنّ الدراهم لا تخلو عنه، ولا ضرورة في الكثير؛ لأنّها لا تخلو عن كثير الريوف وقد النقض الأصل، وهذا لأنّ الرّضا شرط ليصير جنس حقّه، فإذا لم يو جد بطل من الأصل، فأمّا من الزيادة في رأس المال فإنما بجب قبضها بالزيادة وهي في الحال فاقتصر عليه، فأمّا ههنا فيجب بالعقد وهو سابق.

مسألة، وإذا قال: أسلمت إليك هذه الدراهم العشرة العيل والعشرة الدالير التي عليك لي في كذا مِن الجِنطة؛ لم يجز في حق الدَّنائير بالإجماع لعدم النَّقد في المجلس، ولم يَجُز في الدراهم أيضًا عده للجهالة؛ وهي مسألة إعلام قدر رأس المال.

مسألة، ولو أسلم كرَّ حنطة في كرَّ شعيرِ وكدا مِن الرَّيت لم يجز في حلَّ الشَّعير بالإجماع، لأنَّ الكيل يجمعهما، ولم يجر في الرَّيت أيضًا عنده؛ لأنَّ هذا فسادٌ قويٌّ دخل في صُلب العقد فشاع في الكُلِّ، كما لو اشترى عدين فردا أحدهما حُرِّ، أو دنين مِن خلِّ فإذا أحدهما خمر.

ودليل قوة الفساد أنَّ إسلام كبلي في الكيلي مجمع عليه أنَّه فاسد، وتأثيره

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

ال قول البي خنيفة على خلاف قول صاحبيه العقد فيما بم يفسد، وهو داحل في أمل العقد فيمسد،

وقالا. يجور في صحة الزَّيت؛ لأنَّه أضاف العقد إلى بدلين متقرَّمين وفسد في أحدهما لمفسد بحصته فلا يؤثِّر في الأخرى، كما لو اشترى عبدين فإذا أحدهما مُدبَّر، [بحلاف] (1) ما إذا ظهر أحدهما حُرِّ؛ لأنّه غير مُتقوِّم، فلو جاز في العبد جار بالحِصَّة بحلاف وذلك مجهول، وههنا جاز عليهما ثم سقط أحدهما وذلك لا يفسد؛ كما لو استحقَّ أحدهما بعد البيع.

مسالة ، وإدا أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جس واحد وسيَّن جسهما وبوعهم وصفتهما وقدرهما وقبصهما عند محلَّ الأجل، وأراد أن يبيع أحدهما مرابحة على خمسة كُرِه عنده خلافًا لهما، ولو سمَّىٰ لكل و حدٍ منهما خمسة جاز ولم يُكره بالإجماع.

ولأبي حنيفة: إنّه ملك ثوبين عينين ببدل واحد فيُكره بيع أحدهما مرابحة، كما لو اشتراهما عينًا؛ وهذا لأنَّ الثَّمن بعد القبض ينقسم على قدر قيمتهما لا علىٰ قدر صفتهما؛ لأنَّ الصفة في العبن لغو، وقيمة كل واحد منهما محهولة لاختلاف المقومين فيها.

وقالا: حصة كل واحد منهما معلومة بقننًا، فلا بُكره سع أحدهما مرابحة على خمسة كما لو أعلم الحصة، وهذا لأنّه ينقسم عليهما باعتبار الصّفة - وهما منفقان فيها - ولذلك لم يشترط ببيان الحصة بالإجماع، وكذا إقالة السّلم في أحدهما بالنّصف جائز؛ كأنّهما سمّيا الحصة فصار كالجنطة إذا اشتراها

⁽١) في ب: خلاف، والمثبت من أ.

جملة، و ساع بعض القفزان مُرابحة، بخلاف ما لو اشتراهما عنّا؛ لأنَّ العقد يُلاقي العين [فينقسم] (١) على القيمة، أما ههنا فعلى الصفة.

قلنا: إن رأس المال السَّلم انقسم على الصفة حين كان موصوفًا، فإدا تعيَّن لم يعتبر ذلك الانقسام كما قلنا: إن الصَّفة في العين لغو، فصار كرجليل اشترك دارًا فباع أحدهما نصيمه مرابحة قبل القسمة جار، ولو اقتسماها نصفين لم يكل الأحدهما ذلك لهذا، فأمَّا الإقالة فإنها ترفع العقد فيعود الأصل.

مسائة ، وإذا اختلف رب السَّلم و لمُسلم إليه في مكان الإيفاء، فالقول قول المطلوب، والبيئة بيئة الطالب، و لا يتحالفان عنده الأنهما اتفقا على ما هو صلب العقد فإنَّهما اتَّفها على المعفود عليه وبدله، واحتلما في شرط مُلحق به فلا يتحالفان، كما إذا اختلفا في خيار الشرط في البيع، أو احتلفا ههنا في نفس الأجل أو مقداره.

وقالا: يتحالفان فيه؛ لأنَّ مؤنة الحمل ملحق برأس المال، ويباع مرابحة على الحميع فيصير كاختلاف في الثمن ورأس المال.

قلنا: يلحق مرأس المال لكن لا يصمر رأس المال، فإنَّه لا يحل له أن يقول. اشتريت بكذا، وقيل: هذا فرع احتلافهم أنَّ سان مكان الإيفاء موجب الشرط عند أبي حنيفة حتى لا يصح من غير بيان، وعندهما: يصح، والاختلاف في مثله لا يُوجب التَّحالف.

وعندهما: هو موجب العقد، ويثبت من غير شرط، والاختلاف في مثله يوجب التَّحالف.

⁽١) في ب: يتقسم، والعثبت من أ.

مسألة ، وإن اختلف في الأجل فقال رب السَّلم: كان له أحل، وقال المسلم الله لم يكن له أجل، والقول قول ربِّ السَّلم؛ لأنَّ الأجل يُستماد مِن جهته، ولأنَّه يَدَّعي جو ز العقد، فلو كان المُسلم إليه يَدَّعي الأجل وربُّ السَّلم يُكره؛ فالقول قول المُسلم إليه مَد أبي حنيفة استحسانً.

وقالا: القول قول[ق/ ٤٠] رب السلم ويفسد العقد - وهو قياس - لأنَّه يُستفاد من جهته، فيكون القول قوله، وإن كان فيه إفساد العقد كالمضارب ورب المال.

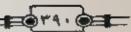
وإذا احتلفا فقال المُصارب: شرطت لي نصف الرِّبح، فقال رب المال. شرطت لك مصف الربح إلَّا عُشره، فالقول قول ربِّ المال لهذا.

ورجه قول أبي حيفة .أنهما انفقا على عقد لازم فكان اتفاقًا على ما لا حواز له إلّا به، كالزوجين إذا اتَّعقا على النّكاح واختلف في الشُّهود؛ فالقول قول من يَدَّعي أنّه كان بشهود، بخلاف مسألة المضاربة، لأنّها ليست اللزمة، فإنّ أحدهما يفسح هذا العقد، وهذا بخلافه؛ لأنّهما لم يتّفقا على العقد؛ لأنّ ربّ العال يدّعي الإجارة والمضارب يدّعي الشّركة.

مسألة، وبيع الرُّطب بالتمر يجوز عند أبي حنيفة إدا تساويا كيلًا.

وقالا: لا يجوز الأنَّ النبي عَلِيكُ سُئل عن بيع التمر بالرُّطب فقال: «أبنقُص إذا جَفَّ؟» قيالوا: نعم، قيال: «فيلا إذًا»(١)؛ ولأنَّ النبسي عَلِيكُ قسال: «التمسر

⁽۱) أحرج، أسو داود (۳۳٥٩)، والترمسي (۱۲۲٥)، والنسائي في المجتبئ (۲۵۵)، وفي الكبرئ (۲۵۵)، وفي الكبرئ (۲۱۳۷)، واسن عاجب (۲۲٦٤)، وأحمسد (۱۵۱۵)، وابس حسان (۲۲۲۵)، والحاكم (۲۲۲٤)، وعبد البرزاق في «مستنفه» (۱۸۲۸)، واسن أسي شبيبة في «مستنفه» (۲۲۷۶)، والبيهقي في «الكبرئ» (۱۰۳۳۹) من حديث سعد بن أبي وقاص الله في الكبرئ وهو قول = قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عسد أهل العلم، وهو قول =



«الشاقعي وأصحابنا.

وقال الزيلعي: رواه أصحاب السن الأربع من طريق مالث، وقال الترمدي. حديث حسن صحيح، ورواه أحمد في مسده، وابن حمال في صحيحه، والحاكم في المستدرك، ولفظهما، أن البي على سئل عن بيع الرطب بالتمر، همال، «أينقص الرطب إذا جف؟ »، فالو عم، قال قفلا إذن، التهني.

قال الحاكم. هذا حديث صحيح لإحماع أنمة القل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم لكل ما يرويه في المحديث، إد لم يوحد في رواياته إلا الصحيح، حصوصا في حديث أهل المدينة، والشيحان لم يحرحاه لما حشيا من جهالة ربد أبي عياش، وقد تابع مالكا في روايته إياه عن عبد الله بن يريد إسماعيل بن أمية، ويحيى بن أبي كثير، ثم أخرج حديثهما، وسكت عنهما، وفي لفظ حديث يحيئ بن أبي كثير ذيادة، وسيأن

قال الخطابي: وقد تكلم بعض الناس في إسناد هذا الحديث، وقال: زيد أبو عياش مجهوبه ومثل هذا الإسماد على أصل الشامعي لا يحتج به، وليس الأمر على ما توهمه، فإن أما عياش هذا مولئ لمي رهرة معروف، وقد دكره مالك في الموضأ، وهو لا يروي عن رحل متروك الحديث بوجه، وهذا من شأن مالك وعادته، انتهئ.

وقال المنفري في مختصره: وقد سكي عن بعضهم أنه قال زيد أبو عباش مجهوله وكيف يكون مجهولا وقد روى عنه اثنان ثقتان. عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيانه وعمواله ان أبي أنس، وهما ممن احتج بهما مسلم في صحيحه، وقد عرفه أثمة هذا الشأل، فالإمم مالك قد أحرج حديثه في موطأه، مع شدة نحريه في الرحال، ونقده، وتتبعه لأحوالهم، والممدي قد صحح حديثه، وكدلك الحاكم في كتاب المستدرك، وقد دكره مسلم من الحجاج في كتاب الكيم، وكدلك دكره الحافظ أبو أحمد الكرابيسي في كتاب الكيم، وفاص، وما علمت أحدا ضعفه، النهل.

وقال ابن الجوزي في التحقين قال أبو حنيفة زيد أبو عياش محهول، فإن كان هو لم يعرفه، فقد عرفه أنمة النقل، ثم ذكر ما قاله المندري سواء، قلب، وعلى تقدير صحة الحديث، فقد ورد في بعض طرقه أنه على الله عن بيع الرطب بالنمر بسيئة، هكد، أخرجه أبو داود في سنه عن يحيئ بن أبي كثير، عن عبد الله س يريد أن أنا عباش أحيره أنه مسمع سعد من أبي وقاص يقول نهى رسول الله يلا عن بيع الرطب بالنمر مسيئة، النهى وبهذا الله طرواه الحاكم، وسكت عنه، وكذلك رواه الدارقطني في سننه، وقال. حالمه مالك، وإسماعيل بن أبية والصحاك بن عثمان، وسنمة من يزيد، فرواه عن عبد الله من يربد لم يقولوا به: سبة، واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه ابن أبي كثير يدل على ضبطهم للحدث، ورواه=

باب قول أبي طبيعة على خلاف قول صاحبيه بالتمرا () ، فيشترط التساوي بينهما حالة التمورية؛ لأبها أعلى أحواله، ولا يُعرف ذلك فلم يجز.

ووجه قول أبي حنيفة. قول البي على «التمر بالتمر مثلا بمثل» والرطب نمر؛ فإنّ النبي على نفي عن ببع التّمر حتى يزهى، فقيل له: وما يزهى؟ قال: الن بحمر أو يصفر أو يصفر " ، وهذا صفة الرطب، ولأنّه باع مُقدّرًا بمقدّرٍ من جسه وتساويا كيلًا فيحوز كالعتيق بالحديث، وهذا لأنّ التّساوي شرط في حواز العقد، فيشترط عند العقد كسائر شرائطه من كونه موجودًا ومعلومًا ومقدور التّسليم، وما رواه فقد طعس في [نقلته] (") ؛ ولأنّه حبر الواحد فلا يُعارض المشهور الذي روينا.

مسألة؛ ولا يجور بيع دقيق الجِنطة بسويقها عند أبي حنيفة تَعَالَتُهُ متساويًا أو متفاصلًا؛ لأنَّ الحنس قد اختلف، فإن كل واحد منهما لا بعود إلى حال صاحه.

ورحه قوله. إنَّه مكيل قويس بجنسه مجازمة، فلا يحور كالمقلية مغير

النصب الراية (٤/ ١ ٥- ٢٥).

⁼عمران بن أبي أس، عن أبي عباش أبصا بحو رواية مالك بدون هذه الريادة، انتهى قلت محديث مالك تقدم، وحديث إسماعيل بن أمية عند النسائي، والحاكم، واعلم أن شبح علاء الدين سب المصنف إلى الوهم في قوله: ومداره على زيد س عباش، قال وإمما هو ريد أبو عباش، كم في المحديث، وشبحنا قلد عبره في ذلك، وليس ذلك بصحيح، قال صاحب التقيح ويد س عباش أبو عباش الررقي، ويقال: المخرومي، ويقال مولى بني زهرة المدني، ليس به بأس، وقال ابن جزم: مجهول، انتهى.

⁽١) أحرحه البحاري (٢٠٢٧)، ومسلم (١٥٨٦) من حديث عمر بن الخطاب على المُعاب الله

⁽٢)أحرحه البحاري (٢٠٨٦)، ومسلم (١٥٥٥) من حديث أسن س مالك رفيك

⁽٣) في ب: نقله، والمثبت من أ.

المقلية، وما قالا لا يستقيم؛ فالدقيق يُبل فيُقلىٰ فيصير سويقًا [ق/ ٣٩-] فلم يستقم م قالا هنا.

وخنز الحنطة بالحنطة لا يجرز عبد أبي حنيفة لهذا.

مسألة ، ولو وكل مسلم ذميًا بيع خمر أو حنزير، أو أسلم في خمر فعله، لم يجز عندهما، وفي الشراء ينفذ على الوكيل؛ لأنَّ الموكل لا يملك مباشرته بنفسه، فلا يملك التوكيل به كنكاح المجوسية.

وقال أبو حنيفة: يجوز على المسلم، وفي البيع يتصدق بثمنه، ولي الشراء يخلّل الخمر ويُسيّب المخنزير؛ لأنَّ العاقد أهل لمباشرة هذا العقد، والمحن قابل له في حقه، والموكل إمما يملكها حكمًا بشرى الوكيل لا بالتوكيل، فإن التوكيل طلب الشراء لا شراء، فصار كالمسدم له عند النصراني مأذوذ له، أو مكاتب اشترى حمرًا، صبح ذلك وملك بنفس المأذون له، بخلاف نكاح المجوسيّة؛ لأنَّ الموكل هو الذي يصير عاقدًا، وحقوق العقد ترجع إليه، وعلى هذا المحرم إذا وكل حلالًا بشراء صيد أو بيعه.

مسائلة ، ولو وكل رجلًا بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في طعام كذا، ولم يعين العاقد فأسلمها له، لم يكن سلمًا للآمر عند أبي حنيفة كالله حتى يقبض الطعام فيدفعه إلى الآمر، وكذا في الشراء لم يكن ما اشتراه به للآمر، بل هو له والدين عليه بحاله، وكذا الصرف.

وقالا: يكون للآمر؛ لأنَّ الدراهم الدين لا تتعين في العقد، وحتى لو اشترئ بدراهم له عليه، ثم ظهر أن لا ديمن لا يبطل العقد، وإذا لم يتعين، صار كالإطلاق، ولو أطلق صح، كذا هذا، وصار كتعيين العاقد أو تعيين العبدفي ووجه قول أبي حنيفة: أنَّ هذا توكيل بتمليك الدين من غير من عليه الدين ولا يصح وهذا لأنَّه وكله بالشراء بذلك الدين، والدراهم في الوكالة تتعين إذا أشار إليها، حتى لو هلكت عبد التوكيل بطلت الوكالة، والدين الذي في ذمّة الوكيل مسلم إليه كالمقبوض حقيقة.

مسائلة ، وإدا عين العاقد، فقد وكله بقبصه، فصار كمن وهب دينًا له على رحل ووكّله لقبضه صح استحسانًا، وإدا عين العبد تعين مالكه أيضًا، فصح توكيله بالقبض، بخلاف ما إذا لم يعين؛ لأنّه توكيل إنسان محهود في ذلك، وذاك باطل.

مسألة والوكيل بالبيع مطلقًا إذا دع بما عزّ وهان بأي مال كان صبح عند أبي حيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا يصح إلّا بالنقود بثمن المثل أو بعبن يسير، وأجمعوا علىٰ أنَّ في الكيل بالشر ء أنَّه يتعيد بالنقود بثمن مثله.

ووجه قولهم: إنَّ المطلق يحمل على المتعارف؛ لأنَّه هو المراد، ولذلك كان في الشراء [ق/ ١٤أ] كذلك، وبالغبن الفاحش هبة من وحه [والبيع بالعرض بيع من وجه] (١) وشراء من وجه، فلا يتناوله إطلاقه.

ورجه قول أبي حنيفة لأنَّ الأمر بالبيع مطلق، والتهمة عن المأمور منفية فيصح، كما لو قال: بعه بما شئت.

ودليل إبقاء التهمة: أنَّه باعه ممن تجوز شهادته له، وكيف ما باع وقع

⁽١) سقط من بء والمثبت من أ.

للموكل دلالة، بخلاف الوكيل بالشراء؛ لأنَّه متهم، فإنَّه يمكه الشراء للمسه، فيحتمل أنه اشترئ لنفسه ولم يرض به ما لزمه الامر.

وعلى هذا إذا وكله ببيع عين بثمن مسمّى، وشرط عليه أن يرهى بالثمن رهنًا، فأخذ رهنًا لا يساويه، لم يكن سخانفًا عنده لاعتبار إطلاقه، وعلى هذا لو وكله سع عند فناع نصفه، نفذ على الموكل عنده؛ لأنّه لو بناع كله بثمن نصفه، نفذ عليه عنده، فبيع النصف به أولى.

وعندهما: الشركة عيب، فصار كالبيع بعبن فاحش.

والوكيل بالسيع أو الشراء إذا فعل ذلك [سم] `` س لا تقبل شهادته له بولاد أو زوحته، حاز عمدهما على الموكل؛ لأنَّ الواقع لهما غير واقع به بوجه ما؛ لأنَّ الأملاك متبايئة والحقوق منقطعة.

وقال أبو حيفة: لا يجوز؛ لأنَّ هؤلاء يتفع بعضهم بمال بعض عادة، فصار واقعًا له من وجه، فلم يجز كالشهادة.

والسلم والصرف والإحارة ونحوها على هذا الاحتلاف.

مسانة، ولو أنَّ رجلًا اشترئ عينًا بئم معلوم مسن لا تقل شهادته له من هؤلاء، وإن أراد أن يبيع ذلك مرابحة من غير ببان، لم يجز عده حلافًا لهما سَاءً علي هذا.

مسائد، وإذا اشترئ معدودًا بشرط العداء لم بجز تصرفه فيه حتى يعد [صده] (٢) خلافًا لهماء ذكر الاختلاف في «الترادر» و«الأمالي».

⁽١) سقط من ب، والمثنت من أ.

⁽٢) بي ب عهه، والعثبت من أ.

ووجه قولهما: إنَّ النص ورد في الكيلي، فإنَّ النبي عَلَيْ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان: صاع البائع، وصاع المشتري (١١)، والوزي في معناه؛ لأنَّ الفضل حوام، والعددي ليس كذلك، فإنَّ بيع جورة بجوزتين حائز، فلا يلحق بالمنصوص [كالزرعي] (١٦).

ووجه قول أبي حنيفة: إنَّ المبيع هاهنا قدر م [يناوله] (") العد حتى يرد على النائع ما راد عليه فصار كالكيلي، محلاف الزرعيّ؛ لأنَّ الزينادة صفة فيه، ولهذا كانت الزيادة للمشتري.

مسائة ، وإدا اشترى أمة بشرط أن يطأها المشتري، فالعقد فاسد عنده حلافًا لهما، [ق/ ٤٠ ب] قالا: إنَّه شرط يقتصيه العقد.

ووجه قول أبي حنيفة: أنه شرط فيه نفع للبائع، فإنّه يمتنع به حق الرد بالعيب إذا وحده، ومثل هذا الشرط مفسد كشرط الخدمة للبائع ونحو ذلك.

ولو اشتراها بشرط الله يطأه المشتري، فالعقد فاسد عمد أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافًا لمحمد، ويعرف في بابه.

مسائلة ، وإذا اشترى عبدًا أو جارية بشرط أن يعتقه ، جاز عند الشاهعي. وعندنا: لا يجوز ، ويعرف في بابه ، فإن أعتقه القلب جائزًا عند أبي حنيهة ، ولزمه الثمن دون القيمة .

وعندهما: القيمة، وهو على الفساد؛ [وقالا: فسد البيع] (؛) بهذا الشرط،

 ⁽١) أحرجه ابن ماجه (٢٢٢٨)، والدارقطي (٣/ ٨)، وعمد بن حميد في «مبسده» (١٠٥٩)،
 والبهقي في «الكبري» (١٠٤٨١) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

⁽٢) في ب: كالزرع، والمثبت من أ.

⁽٣) ب تناول، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب. البيع فسده والعثبت من أ.

وفي الإعتاق تحصيل الشرط، فكان فيه بقدير الفساد.

ووجه قوله. إنَّ ملك الإعتاق حكم العقد، فكان الإعتاق من حكمه، إلا أنَّه كان في وحوده حطر فأفسده، وبالإعتاق زال الخطر دزال المفسد.

مسائلة ، ولو اشترئ عشرة أدرع من مائة ذراع من هذه الدار بمائة درهم، فهو فاسد عنده خلافًا لهما، قالا هو بيع العشرة منها فيجور

وقال أبو حنيفة: الذراع اسم لموضع عين يذرع، فصار هذا بيع جزء عين من الدار، وذاك مجهول (١) ، وليس اسم للشائع؛ لأنّه لا بذرع (٢).

مسائة ، وإذا نظر إلى إبن أو بقر أو غنم أو رقبق أو عدل زطي (٣) فقال: قد أحذت كل واحد من هذا بكذا درهم، ولم يسم حماعتها وثمنها، فالبيع فاسد في الكل عنده خلافًا لهما؛ [قالا] (٤): المبيع معلوم بالإشارة إلى جملة، والثم معلوم بعلم المبيع فيحوز، كما لو اشترى بوزن هذا الحجر ذهبًا، أو بهذه الدراهم ولا يدري كم وزنها.

 ⁽١) قال المرعيتان ولا فرق عبد أبي حيفة بن ما إذا عسم من جملة لندراعين، أو لم يعلم هو الصحيح خلافا لما يقوله الخصاف ليقاء الحهالة «الهداية؛ (٣/ ٢٦)

⁽٣) قال السرخسي تَعَلَّنَهُ بعد أن ذكر القولين وقد روي عن أبي يوسف تَعَلَّنَهُ أنه إذا اشترى درام من هذه الدار بكذا يحور العقد، وإن مم يقل من كدا دراعا ثم يدرع الدار فإن كانت عشرة أدرع فله العشر، بحلاف ما دو اشترئ سهما من الدار، دم يقل من كذا سهما الأن لك الجهالة لا يمكن إزالها فسهم من سهمي النصف، وسهم من عشرة أسهم العشر، وفي الدرع يمكن إزالة الجهالة بأن يدرع جميع الدار فيصير الجزء المسمئ في العقد معلوما به فالميسوط (۱۳) 7).

 ⁽٣) الرط، بالضم. حيل من الهند، معرب جت، بالفتح، والقياس يقتصي فتح معربه أيصاء الواحد ؤطي.

[≤]القاموس المحيطة(ص/ ٦٦٨).

⁽٤) في ب: لأن، والمثبت من أ.

ووجه قوله: إنَّ ثمن الواحد معلوم، لكن المبيع مجهول للتفاوت، وثمن الكل مجهول وذاك مفسد، فصار كشراء الشيء مرقمه أو بقيمته، فإن كان هذا في الكل مغددي المتقارب، فعندهما بجوز في الكل مكل الثمن.

وعند أبي حنيفة يحور في قفير واحد وفي شيء واحد؛ لأنّه معلوم لا تماوت والثمن معلوم، ولا يحوز في الكل لجهالة الثمن، فإن كان صبرة من حنطة أو صبرتين من شعير، فباع كل قميز من دلك كلّه بدرهم، لم يجز عند أسي حيفة في شيء من ذلك أيضًا؛ لأنَّ الواحد مجهول أيضًا في هذا.

مسائلة ، وإذا اشترط في البيع أو الشراء الخيار إلى غد، فله الحيار في الغد كله، وكذا إلى وقت الظهر، فله وقت الظهر كله عنده، وكذا إلى الليل.

وقالا: لا يدحل الغاية في [ق/ ٤٢] الحيار؛ لأنَّه رمان حعل غاية علا [بدخل] (١) ، كما في قوله: ﴿ ثُرُّ أَتِنُوا الْفِيَامُ إِنَ الْبَيلِ ﴾ [القره ١٨٧]، وكما في تأحيل الدين إلى رمضان، وكما في الإجارة واليمين.

ولأبي حنيفة: أنّه لو اقتصر على قوله: على أي بالخيار، تعاول الأبد حتى فعد العقد، فإذا قال: إلى كذا، كان ساقطًا لما وراءه ، فلم يدخل في المحدود كما في المرفقين في الوضوء [بحلاف] (٢) الصوم؛ لأنَّ مطلقة يقع على الأقل، فكان ذكر الدليل لامتداد الصوم إليه، وكذلك الأجل؛ لأنَّ المطالب ثبت بنفس العقد، فالتأجيل لتأخر المطالبة، فكان عايته الإثبات، فلم [يدخل] (٣) ، وكذا الإجارة تقع على المنافع الموجودة للحال، فذكر المدة يكون الامتداد إليه.

⁽١) في سندحل، والمشت من أ

⁽٢) في ب: حلافا، والمشت من أ.

⁽٢) في ب يثبت، والمثنت من أ.

وكدا اليمين؛ لأنّه منع عن الكلام للحال، ثم يمتد بذكر العاية إلى ما ذكر. مسأثة ، وإذا اشترط الخيار زيادة على ثلاثة أيام، فسد البيع عند أبي حنيفة وزفر والشافعي.

وقالا: إن كان معلومًا أربعة أيام أو شهرًا أو سنة [أو] (' نحوها حاز.

مسالة ، وإن اشترطا خيار الأبد، بم يحز بالإحماع، فإن أسقطا في الثلاث زال الفساد عندنا خلافًا لزفر، كما في إسقاط الأجل المجهول فبل الحلول، وبعد الثلاث عندهما كدلك؛ لأنَّ اشتراط الحيار إلى هذه جار عندهما، وعند أبي حنيفة لا يجوز.

احتجا بما روي عن ابن عمر فلك أنّه ماع جارية وجعل للمشتري الحيار شهرًا(٢) ولم يرد عن غيره حلافه، فكال [كالإحماع](٢) ؛ ولأنه مدة تضرب نظرًا لأحدهم، فلا تنفد بثلاثة أيام كالأجل.

ولتا: أنَّ اشتراط الخيار يخالف مقتضى العقد؛ لأنَّه شرع للفسخ أو لمنع ثبوت الحكم، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، وكان ينبعي أن يكون مفسدًا؛ لهي النبي عَلِيُكُ عن بيع وشرط (٤)، لكن حيار ثلاثة أيام وما دونها حص مه لحديث

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) انظر «الموطأ» برواية محمد بن الحسن (٣/ ٢١١).

وقال بدر الدين العسي: لم يشت انظر الساية شرح الهداية (٨/ ٥٠)

⁽٣) في ب: الإجماع، والمثبت من أ.

حبان بن منقذ الأنصاري (١) ، فبقي الزائد عليها داخلًا في البص العام، وحديث الن عمر يحتمل التخبير في أداء الثمن، والمحتمل لا [يكون] (٢) حجة، والأجل أحص مه أيضًا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَنَ أَمَكِ مُسَكَمَى ﴾ [الفرة، ٢٨٢] مطلقًا

مسائة اوإذا [شرط] " خيار الأسد في البيع حتى أفسد، ثمم أسقطه في الثلاث، رال العساد عندنا خلافًا لزفر، كما في إسقاط [الأجل] (أ المجهول قبل الحلول [ق/ ١٤ ب] وبعد الثلاث عدهما كذلك؛ لألَّ اشتراط الخيار إلى هذه المدة جائز عندهما.

وعنده: شتراط الحيار فوق الثلاث مفسد على ما مر.

مسائلة، وإذا اشترى اثنان عبدًا على أسما بالخيار، ثم أحار أحدهما، فليس للآحر أن يفسخه عبده، وكذا في خيار الرؤية والعيب قبل القبض وبعده؛ لأذَّ ردِّ أحدهما نصيبه رد لعيب الشركة ولم يكن عبد البائع، والرد بالحيار يوجب رد

⁻ رقال الحافظ ابن حجر المنته رواه مانك بلاغًا، والبيهةي موجمولًا من حديث هجرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، وصححه الترمدي، وله طريق أحرئ عند السمائي في العتلى، والحاكم من طريق عطاء عن عبد الله بن عمر و أنه قال: يا رسول الله إنا تسمع منك أحاديث، أنأدن له أن تكتبها؟ قال النعمة، فكان أول ما كتب كتاب البي الله إلى أهل مكة لا يجوز شرطان في بيع واحد، ولا بيع وسلف جميعا، ولا بيع ما لم يصمن، ومن كان مكاتباً على مائة درهم فقصاها إلا عشر، دراهم فهو عبد، أو على مائة أوقية فقصاها إلا أوقية فهو عبد

قال النمائي عطاء هو الخراسان ولم يسمع من عبدالله بن عمرو، وفي البيهقي من حديث بن عاس أيضاً بسد صعيف، وفي الطبراني من حديث حكيم بن حزام،

التنخيص النحبير ١٤/ ١٧).

⁽١) أحرجه المحاري (٢٠١١)، ومسلم (١٥٣٣) من حديث عد الله بن عمر عليه

⁽٢) مقط من ب، والشت من أ.

⁽٢) في ب: اشترط، والمثبت من آ،

⁽٤) مقط من بع والمثبت من أ.

ما فبض كما فبض ولم يوجد، فلم يصح.

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي ـ رحمهم الله: له دلك، لأنَّه لو لم يملك ذلك، كان إلزامًا عليه بغير رصاه، وإبطالًا لِما شرط له، وصار هذا كما لو باع عبدًا من واحد على أنّ المشتري بالخيار في مصفه، فنه الرد بعيب الشركة

قلنا: ثم رضى البائع به حيث شرط له ذلك.

مسألة ، وإذا كان الحيار للبائع والمشتري حميعًا، لم يخرح المبع عن ملك البائع، ولم يرل الشمن عن ملك المشتري بالإجماع، ولو كاد [الحيار للبائع] (١) لم يرل المبيع عن ملكه، ولم يدخل في ملك المشتري بالإجماع، والثمن يزول عن ملك المشتري [بالإجماع] (١) ، لكن لا يدخل في ملك البائع عنده خلافًا لهما.

مسائة ، ولوكان الحيار للمشتري، لم يزل الثمن عن ملك لمشتري بالإجماع، ولم يدخل في ملك البائع بالإجماع، وحرج المبيع عن ملك البائع بالإجماع، ولم يدخل في ملك المشتري عنده خلافًا لهما.

ورجه قولهما: إنَّ المانع هو الخيار، وهو في أحد الحانبين، فلا بؤثر في حق الآخر، ولهذا انعقد في حق الزوال بالإجماع.

ووجه قوله: إنَّ الخيار شرع لدفع الغبن، ولو أفده الحكم في جاب من لا خيار له، فمن له الخيار لا يقدر علىٰ دفعه، فإنَّه لـو كـال المبيع عبدًا هو قريب المشتري، يعتق عليه، ولا يقدر علىٰ فسخه، فأمَّا الزوال فالخيار منه يفيد فائدته مع الزوال، فلم يمتنع، ويظهر الاختلاف في أحكام:

⁽١) في ب: البائع، و لمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

منها: أنَّ الخيار إذا كان للمشتري، فالزوائد ترد على البائع إذ فسح عنده، وقالا: هي للمشتري.

ومنها: أنَّه إذا اشترى قريبة، لم تعنق عليه عنده.

ومنها: أنَّه إذا اشترئ روجته الأمة وقد ولدت منه، لم تصر أم ولد له عنده. ومنها: أنَّ هذا النكاح لا يبطل عنده.

ومنها: أنَّه إن وطئها بعد الشراء وهي ثيب، لم يصر قابصًا، ولا يسقط الخيار عنده.

ومنها: أنها لو حاصت في مدة الحيار، لم يحتسب من الاستراء [عمد أبي حنيفة] (1).

ومها: أنَّه لو فسخ البيع قبل القبص أو بعده، فلا اشتراء على الباتع عنده. وقلا: إنَّ فسخ [ق/ ٤٣] قبل القبض، فالقياس أن تجب، وفي الاستحسان لا تجب، فإن كان بعض القبض وجب فياسًا واستحسانًا.

ومنها: أنَّه لو اشترئ شيئًا على أنَّه بالخيار، فقبضه بإدن البائع، ثم أودعه عند البئع فهلك عده في مدة الخيار أو بعدها، هلك على البائع، ويبطل البيع عده؛ لأنَّ القبص قد ارتفع، وعدهما أودع ملك بعسه، فلزمه الثمن إذا هلك.

ومنها: أنَّ المأذون إدا اشترئ من حر عينًا بدراهم على أنه بالخيار، ثم أبرأه البائع عن الثمن، فالخيار باق، ويحوز ردُّه.

ونالا: لا يجوز؛ لآنَّه ملكه ورده تبرع، لآنَّه بغير ثمن، وهو لا يملك التبرع. ومنها: أن الذميّ إذا اشترئ خمرًا من ذميّ علىْ أنَّ المشتري بالخيار، ثم

⁽١) في ب: عنده، والمثبت من أ.

أسلم المشتري، [بطل] (١) العقد عده، لأنَّ الإسلام يمنعه من التملك، وعندهما تم العقد ولا يبطر؛ لأنَّ الإسلام يمنعه من إخراجه عن ملكه

والمتبايعان إذا اختلفا في اشتراط الخيار، فالقول قول من ينفيه بالإجماع في ظاهر الرواية؛ لأنَّه ينكر ثبوت حق الفسخ للآحر.

وعن أبي حنيفة: إنَّ القول قول المدعي الخيار؛ لأنَّه يمكر زواله عن ملكه، أو وجوب الثمن عليه.

مسائد: وإدا أشترئ شيئًا لم يره، ووكل إنسانًا بالقبض، فرؤية الوكيل كرؤيته، وبطل بها خياره عنده خلافًا لهما.

قالا: هو مأمور بالقبض دون الرؤية، فصار كالرسول.

ووجه قوله: إنَّ التوكيل بتحصيل شيء توكيل بإنمامه، ولهذا كان التوكيل بالبيع توكيلًا بالتسليم، والتوكيل بالشراء توكيلًا بالقبص، وتمام القبض بالرؤية، فصار توكيلًا بها، بخلاف الرسول فإنَّه لا ينصير رسولًا بعير ما أرسل به، كالرسول بالبيع لا يملك التسليم، والرسول بالشراء لا يملك القبض.

مسأثة، وإد اشترئ ثوبًا بعشرة وقبضه ثم ناعه بحمسة عشر، ثم اشتراه بعشرة، لم يبعه مرابحة إلا على حمسة عنده، فيطرح الربح الأول.

مسألة ، وإذا اشتراه بعشرة ونبضه، ثم باعه بعشرين، ثم اشتراه بعشرة، لم يبعه مرابحة على شيء؛ لأنّه لم يبق عليه الضمان.

وقالا: له أن يبيعه فيهما جميعًا [ق/ ٤٢ ب] مرابحة على عشرة؛ لأنَّه شراء مستقبلًا لا يدخل فيه ما كان قبله من ربح أو وضيعة، كما إذا تداولته الأيدي.

⁽١) في ب: يبطل، والمثبت من أ.

ووجه قوله: إنّه استرباح على حاصل الضمان، و حاصل الضمان هذا، ألا ترى أنّه لو خُط عن المشتري الأول شيء يطرح عن الثمن الثاني، ولا يقال: إنّه حاصل في عقد بن الثمن الثاني، ولا يقال: إنّه عاصل في عقد بن وإنما بضم إذا حصل في عقد واحد؛ لأنّ الحاصل في عقدين كذلك، فإنّ أجر القصار يضم إلى الثمن، وهما في عقدين؛ ولأنّ ربحه الأول كل على شرف السقوط برده بعيب، فإدا اشتراه ثانيًا فقد تقدر، وصار كشراء الثوب والخمسة بعشرة، فإنّ التقدير كالإثبات، فلا يقابل الثوب إلا خمسة، وأمّا في نداول لأيدي فتبدل الملك كتبدل العيس.

مسألة، ويو اشترى ثوبًا فقيضه، فلبسه فتحرق بلبسه، أو اشترى طعامًا فأكله ثم علم بعيب، قال أبو حنيفة: لا يرجع بنقصان العيب.

وقالا: يرجع؛ لأنَّه تصرف مشروع [فيمنك] (١) به على ملكه، ولا يصير كالرائد، فلا يمتع الرحوع بالنقصان كما في العتق بخلاف القتل.

ووجه قوله: إنّه ، تلاف المبيع، وكان كالتحريق والقتل بخلاف العتق؛ لأنّه ليس بإنلاف؛ وهذا لأنّ الأكل واللّبس المحروق يقدر عليهما الإنسان بغير ملك، فكان [موجمًا] (1) للضمان في الأصل لولا الملك، لكر بسبب ملكه لا يلرمه الضمان فيسلم له بدله، فلا يرجع بالنقصان، بخلاف العتق فإنّه لا يملك إلا بالملك، فلا يتصور موجبًا للصمال لولا الملك حتى يصير بسبب الملك مخلصًا نفسه عن الضمان فيصير كالتمليك.

مسألة ؛ وإدا اشترئ عبدًا فوجده حلال الدم بقصاص أو ردة أو قتل عنده ، يرجع على الباتع بجميع الثمن عنده،

⁽١) في أ فيهلك، والعثبت من ب.

⁽٢) في صد يوجده والمشت من أ.

وعندهما: يرجع بنصصال ما بينه حلال الدم وحرام الدم، وعلى هدا إذ قبضه وكان سرق فقطع عنده، رجع عبد أبي حيفة سصف الثمر.

وعندهما: يرجع بتفاوت ما بين كومه واحب القطع [وغير واجمه القطع](١).

وجه قولهما: إنَّ التلف يقتصر على ما بعد القبص؛ لأنَّه [حصل] "الإتلاف وهو بعد القبض، فلا يظهر أنَّ البع باطل حتى يسترد الثمن، هذا كما لو اشترى جارية حاملًا، فولدت عند المشتري وماتت، لم يسترد حميع الثعر، وكذا لو حُمَّتُ عند البائع وماتت بالحمي عند المشتري، بخلاف الاستحقاق فإنَّه يظهر به بطلان البيع وقبض الثمن بغير حق.

وجه قوله: إنّه قتل بسبب كان عند البائع فيستند إبيه، فيظهر أنّه باع ما ليس بمحل للبيع، فيرد الثمن كما في الاستحقاق، ولهذا قلنا: من غصب [ق/ ٤٤] عبدًا فقتل عنده إنسانًا، ثم رده على المولى فقتل قصاصًا، فله أن يضم الغاصب قيمته، كما لو قتل عنده، فأمّا مسألة الحمّى، فإن علم أنها مانت بسببه، قالوا: يرجع، وإن لم يعلم لم يرجع.

وأما مسألة الولادة، فعند أبي حنيفة يرجع، فقد قال في «الجامع الصغيرا": في المغصوبة إذا أحبلت، ثم ردت فولدت، وماتت عند المالك، فله أد يضمن الغاصب جميع قيمتها عنده خلافًا لهما، وهذا مثله.

مسائد، وإذا باع جارية أو عمدًا من رجل، فاكتسب كسبًا قمل القبض ثم

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽Y) سقط من بعد والمثبت من أ.

⁽٣) ﴿ الجامع الصغير؟ (ص/ ٢٠٢).

مات انتقض القبض، بكن كسبها لمشتريها عنده؛ لأنَّه حصل على ملكه

وعندهما للبائع؛ لأنَّ البيع التقض بالهلاك مصار كأن لم يكر.

قلنا. النقض يرد على ما ورد عليه النيع، والبيع لم يرد على الكسب؛ لأنَّه لم يكن موجودًا عند العقد، ولا يبقى الأصل ليرد النقض عليه وعلى الكسب، فلم يثبت فيه حكم البيع، فلا يعمل فيه النقض.

مسائة ، وإذا باع جارية من رجن بيعًا باتًا، وتقابلا قبل القبض، فعلى السائع الستراء قياسًا، وهو قول أبي حنيفة الأول، دكره في «الأمالي »؛ لأنها كانت رالت عن ملكه والآن ملكها.

وفي الاستحسان وهبو قولهما، وفي قوله الآخر: لا يجب الأمها فسخ من الأصل؛ فصار كأن لم يكن.

مسالة ، ولو اشترئ جارية من مأذون له مديون، فعليه الاستبراء استحسانًا، وهو قول أبي حنيفة الآنه كان لا يملكها عنده.

وعندهما: إن كانت حاضت عند المأذون بعد قبضه إياها، جار للمولى أن بطأها؛ لأنَّه يملك كسبه، [عندهما] (١) ، وقبض العمد قبض للمولى، فصار كعيضها عند المولى.

مسائلة ، وإذا اشترى المكاتب أخته أو عمته أو خالته، ثم عحز فرد في الرق، فعلى المولى الاستبراء في هذه الجارية عمده خلافًا لهما، وهو فرع ما مر أرَّ هؤلاء لم يكاتبن عليه، فصرن كالأجنبيّات.

وعندهما: يكاتبن عليه، فصرن كأم الولد وبنيه، وصار كالمكاتبة نفسها إذا

⁽١) في ب: عنده، والمثبت من أ.

عجزت، فلا استبراء فيها.

مسائة ، وإذا ناع حارية من إنسان [ق/ ٤٣ ب] ثم وطئه البائع قبل الفبص لم يلومه العقر ؛ لأنّه لو أتلف جميع جارية لم بغرم شيئًا، فكدا إذا أتلف بعص منافع بعضها، وهل يسقط شيء من الثمن إذا لم ينقصها الوطء؟ فعنده: لا يسقط [من لثمن](١).

وعندهما: يقسم الثمن على قيمة المنافع وهي العقر، وعلى قيمة الجارية. فما أصاب العقر يسقط، وما بقي يجب.

فإن نقصها الوطء بأن كالت بكرًا فرالت كارتها، فعدد أبي حنيفة يقسم الثمن على قيمة النقصان وقيمة الحاربة، فما أصاب قيمة النقصان يسقط، وما أصاب قيمة الجارية يجب.

وقالا: ينظر إلى قيمة النقصان والعقر، فيدحل الأقبل في الأكثر، ثم يقسم الثمن على الأكثر وعلى قيمة الجارية، فما أصاب الأكثر يسقط، والباقي يجب

قالا: لأنَّ منافع البضع ملحقة بالأحزاء وتستحق بالبيع، فيسقط بإتلافها على المشتري حصتها من الثمن كسائر الأجراء.

ووجه قوله: إنها وإن كانت كذلك، لكن ليست بمقابلتها شيء من الثمن لكونها غير مال، فلا يسقط بإتلافها شيء من الثمن، ولهدا لا يتأكل على المشتري بإتلافها شيء من الثمن إذا لم يقصها.

مسائلة، وإذا باع شيئًا بثمن مؤحل إلىٰ سنة، ومنعه النائع حتى مضت سنة، قال أبو حنيفة: له أجل سنة مستقبلة؛ لأنَّ التأجيل ترفيه، وذلك يحصل محصول

⁽١) سقط من ب، والمثبت عن أ.

باب قول أبي حثيفة على خلاف قول صاحبيه _______ المطالبة بثمنه بعد مدة.

وقالاً لا أحل له بعد سنة؛ لأنَّ أجله سنة وقد مضت، فصار كما لو أحله إلى رمضان، فحاء رمضان قبل القبض.

قلنا: ثم البص على التأحيل إلى رمضان وقد جاء، أما ههنا دكرا سنة مطلقة وترفيهًا فيما قلنا، ذكر هذا في «نوادر هشام»

مسألة ، وإدا باع شاة من رحل، فولدت ولدًا قبل القبض، فاستهلك البائع الولد، سقطت حصته من لثمن، يفسمه على قيمة الشاة يوم العقد، وقيمة الولد بوم الاستهلاك؛ لأنّه صار أصلًا بالتناول، ولا خيار للمشتري عنده خلافًا لهما، وعلى هذا بيع الشجر وحدوث الثمن بعده واستهلاك المائع إياه.

ووجه قولهما: إنَّ الزبادة صار لها حكم المبيع حتى سقطت حصته من الثمن، [فيتخير] (٢) به المشتري كما في الموجود عند العقد بخلاف الهلاك؟ لأنَّه لم يصل له حكم المبيع، وبم يسقط به شيء.

ورجه قوله: أنَّ المعقود عليه بحاله وهو الأصل، فلا ينحير المشتري كما لو هلك بآفة سماوية بل أولئ لأنَّ هناك يأخذه بجميع الثمن، وهها يسقط حصة الزيادة.

\$\$\$\$\$

⁽١) في ب وتأخير، والعشت من أ.

⁽٢) في ب: فيجر، والمثبت من أ

كذب السرف

مسألة، وإذا باع حارية وطوق ذهب أو مضة [ق/ ٤٥] إلى أجل، فسدقي الكل عند أبي حنيفة، أمَّا في الصرف فلفوات شرطه وهو التقابض.

وأمَّ في الجارية؛ فلأنَّه فساد قوي [دخس في صلب العقد] (١) ، فشاع في الكل، وقد مرت المسألة.

وعندهما: لا يفسد في الجارية.

مسألة؛ وإذا استقرض فلوسًا رابحة ثم كسدت، فعمد أبي حنيفة: عليه ردّ عينها إن كانت قائمة، ورد مثلها إن كانت هالكة؛ لأنَّ القرض عارية، والعربة تردعينها، فإن هلكت ردّ مثلها؛ لأنَّه كردٌ العين معنى.

وقالاً عليه ردّ قيمتها يوم قبضها؛ لأنَّه قبض مضمون، والكساد هلاك أمثاله، فصار مضمونًا بالقيمة.

مسألة ، وإدا أخذ دراهم غيره وخلطها بدراهم نفسه، فقد استهلكها وعلبه صمانها، وانقطع حق المالك عنها، وليس له أن يشاركه فيها عند أبي حيفة؛ لأنّه جعلها بحيث لا يوصل إلى أعبامها قطعًا، فصار كخلط المائع بحسه.

وقالا: لا يكون استهلاكًا، وله أن يشاركه فيها، ولو هلك قبل التضمين هلك من مالهما؛ لأنَّ دراهمه قائمة بأعيانها حقيقة ولم يمتزج بغيرها، مصار كحلط الدراهم بالدنانير، إلا أن التميز متعذر، فكان استهلاكًا من وجه، فله أن

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

بميل إلى هذه الوجه بتضمينه، وله أن يميل إلى جانب القيام فيشاركه

وقلا: لا يمكن النمير ألبتة، فصار كالماثعين بخلاف الدراهم والدنانير.

والوكيل مشراء عمد بعينه إذا اشتراه ووجد مه عيبًا قبل أن يقبضه فرضمي به، قال في «انسير الكبير» (١): على قياس قول أسي حنيفة: يلزم الأمر سواء كان العيب فاحشًا أو غير فاحش.

وقال في المصرف وهو قولهما في الصاحش-: يلزم الوكيل، وفي عيسر العاحش يلزم الآمر، وهذا استحسان، ولم يذكر قياسًا

وقيل. القياس أن يلرم الآمر بكل حال كيف كان، لتعيين الآمر العد، فهو راض به كيف كان.

وقيل: القياس أن يلرمه المأمور بكل حال؛ لأنَّ رصاه بالضرر يجوز على هسه دون غيره.

ووجه الاستحسان أنَّ شراءه بغين [ق/ ٤٤ ب] يسير ينفذ على الآمر، وبغير فاحش لا ينفذ عليه عندهما، فكذا رضاه به بعد العقد.

وما قال في «السير الكبير»، فهو قياس قول أبي حنيفة في الوكيل بشراء عبد إدا اشترئ عبدًا مقطوع اليدين أو الرجلين أو الأعمى أنَّه ينفذ على الآمر.

ويذكر في كتاب الوكالة: وإد اشترئ إبريق فضة هي ألف درهم بمائة دسار وتقابصا، ثم وحد به عيبًا وهو قائم فله أن يرده، فإن صالحه على دينار وقبض جاز سواء كان الدينار أكثر من قيمة العيب أو أقل عند أبي حنيفة؛ لأنّه بدل عن جزء الفائت، ولا ربا بينهم.

⁽١) انظر اشرح السير الكبير؟ (ص/ ١٠٩١).

وقالا: إن كان الغبن الفضل قدر ما لا يتغابل فيه لم يجز؛ لأنَّ حصة العيب من الدينار صار دينًا في ذمته، فإذا صالحه على أكثر من ذلك لم يحر، كما لو صالح عن عشرة دراهم دين على أحد عشر درهمًا.

وأصل الاختلاف فيمن غصب من آخر عبدًا أو ثوبًا فاستهلكه، ثم صالحه على أضعاف قيمته، حاز عده خلافًا لهما، فإن صالحه على عشرة دراهم جاز

وإن كان أكثر من قيمة العيب بالإحماع؛ لاختلاف الجس، والقبض شرط؛ لأنّه صرف.

مسائلة ، وإذا بناع قلب فنضة وزنه عشرة بعشرة دراهم ثم زاد في الثمن درهمًا ، حازت الزيادة عنده وفسد الصرف، وكذا لو شرط الحبار .

وكذا لو باع عبدًا بألف درهم، ثم راد في الثمن رطلًا من حمر، فعلى هذا.

وقالا: لا تجوز هذه الزيادة، ويبقئ العقد الأول على الصحة؛ لأدَّ في تصحيح هذه الزيادة إبطالها، فإنَّه لا بجب تسليم ما سمى من الثمن، بل يفسد العقد ويرد، ولو هلك ضمن بالقيمة أو المثل.

ووجه قوله: إنهما يملكان فسخ العقد، ويملكان تغييره في الصحة إلى الفساد؛ لأنَّ إبطال صعة من صفاته وهو دون إبطال أصله.

أمَّا لو حطاعن الثمن درهمًا، فعند أبي حنيفة ينصح الحط ويفسد العقد، وقال أبو يوسف: لا يصح الحط ويبقى الصرف على الصحة، وقال محمد: يصح الحط ولا يفسد الصرف، ويُعرف في بابه.

كتاب الشفعة

مسألة، ومن اشترى دارًا شراءً فاسدًا وقبضها وبنى فيها، انقطع حق البائع عها، وعلى المشتري قيمتها، ويجب للشفيع فيها الشفعة، ولا يهدم المشتري بناءه لأنّه لم يدخل في البيع، هذا كله عند أبي حنيفة كَالْنَة؛ لأنّ المشتري تصرّف في ملكه فيصح، ولا ينقص كابيع وسائر لعقود.

وعندهم: لا ينقطع حق البائع، ويهدم المشتري مناءه؛ لأنَّ للبائع حق لأحذ، فلا ينظل ببناء المشتري بدله نقض بنائه، كالشفيع لا يبطن حق الآخذ بناء المشتري، بل نقضه.

قلنا: البائع هو الذي سلطه على التصرف، فبطل به حقه بخلاف الشفيع. فإن اتخدها المشتري مسحدًا فعلى هذا الاختلاف.

وذكر هلال في كتاب الوقف عن أصحابنا جميعًا أنَّه يصير مسجدًا وينقطع حقه؛ لأنَّه أخرجها عن ملكه، وجعلها حالصة لله بعالي، فصار كما لو اشترئ عبدًا شراءً فاسدًا فأعتقه،

ووجه هذه الرواية. أنَّ الله تعالىٰ لا يقبل الطاعة بالمعصية، فإنَّ عليه أن يردها علىٰ بانعها [ق/ ٤٦]، وباتخادها مسجدًا يمتنع عن ذلك، والله تعالىٰ يرد ذلك، نصار كمن وهب لآخر شيئًا فرده ولم يقبله

مسألة ، وإن اشترئ دارًا ولها ظلة ، وهي التي أحد طرفي جذوعها على حائط هذه الدار ، وطرفه الآخر على حائط الجار المقابل ، ولم يكن مفتحها في هذه الدار، لم تدخل بالإجماع.

وإن كان مفتحها فيها، لم تدخل عند أبي حنيمة رسي ما لم يقل بكل حق هو لها؛ لأنها تمع لهذه الدار من وجه دون وجه؛ لأنَّ قرارها بها ومغيرها، فإذا ذكر الحقوق دخلت وإلا فلا.

وقالا: يدخل من غير ذكر الحقوق؛ لأنَّه يرتفق بها صاحب هذا الدار، فصارت كسائر أجزائها، وصارت كالكنيف.

وقلنا الكثيف قائم بهذه الدار وحدها.

مسائلة ، والمريض مرض الموت إذا بناع للأجبي دارًا له سألفي درهم، وقيمتها ثلاثة آلاف لا مال له غيرها، ثم مات والله شفيعها، فلا شفعة له، ولم يكن خلافًا،

وكذا قال: في «الجامع الكبير»: إذا كان البيع للوارث بأقل من قيمتها. وقال في الوصايا: لا شفعة عند أبي حنيفة.

وقالا: يأخذها بقيمتها إن شاء؛ لأنَّ البيع من الوارث بقيمتها، أو أقن مها، أو أكثر منها لا يجوز عنده، فكذا الأخذ بالشفعة

وعندهما: إذا كان البيع بالقيمة، فللابن أخذها بالشفعة؛ لأنَّ الشراء لوارث بالقيمة جائز عندهما، وكذا الأخذ بالشفعة

أما إذا كان شراء لأجنبي بأقل من القيمة، فلا شفعة للوارث عهما في هذه الرواية؛ لأنّه لا يحلو إما أن يأخذها بالقيمة أو بالثمن، ولا وجه للأخذ بالثمن؛ لأنّ فيه محاباة، وهي للوارث باطلة، ولا وجه للأخذ بالقيمة؛ لأنّ الشفع يأخدها بما يقوم على المشتري وقد قام علبه بالثمن لا بالقيمة، وفي رواية: الثمن بأخذه بالقيمة؛ لأنّ المحاباة للوارث باطلة، فصار كما لو باعه من الوارث

وإذ كان هذا البيع مع الابر، والأحبي شفيعها فلا شمعة عد أبي حنيفة؟ لأنَّ هذا لبع باطل عده كنف كان، فإن أحارت الورثة جاز البيع والمحاباة، ويثبت بالشفعة؛ لأنَّ الوصية للوارث تحوز بإجازة الورثة.

وعندهما: إن كان ممثل قيمته جاز السع فيه، وفيه الشفعة بدلك، فإن كان فيه محابة فالمشتري إن شاء أحذها بتمام القيمة، وللشفيع الشفعة بذلك؛ لأنها قمت على المشتري بذلك، وإن شاء ترك البيع وردها.

وللشعيع أن يأخدها بالقيمة الأنَّ المحاباة كاست فاسدة، فيصار تمليكًا بالقيمة، ولا يبطل حق الشفيع برد المشتري.

ولو أجارت الورثة المحاباة جازت، وأخذها الشفيع بالثمن

00000

كتاب القسمة

مسائلة : وأجرة القسام على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة في قسمة العقار والنقود جميعًا، حتى لو كان المال بين ثلاثة، لأحدهم سدسه، وللآحر ثلثه، وللآحر بصفه، فأجره القسام عليهم أثلاثًا عنده

وقالا. أسدائه الأنه عمل له في أملاكهم، فنجب الأجر عليهم قدر الأملاك، كأجير حمل حنطة مشتركة بينهم، وحفر بثر مشتركة بينهم،

ووجه قوله: ما قال في الكتاب، لعل نصيب القليل أشد حسانًا من المصيب الكثير، فقد يقلّ العمل في الكثير، ويكثر في القليل، فلا يعتبر قدر الأملاك، بن عدد الأملاك كما في الجراحات لا يعتبر عدد الجايات، مل عدد الجماة، فقد يقيد القليل ولا يقيد الكثير، بخلاف ما استشهد به؛ لأنَّ العمل هناك متقدر نقدر الملك.

مسائة، ولو كان العقار بين ورثة [حصور الكار] (1) ، أقروا عبد القاصي أنه ميراث، وطلبوا قسمته بينهم، لم يقسمه ما لم يقيموا البينة على أصل الميراث عنده.

وقالا: يقسم بينهم، ويشهد على أنَّه قسم بإقرارهم.

ووجه قولهما: أنهم يقرون أنها بينهم بسبب يصلح سببًا، ويطلبون من القاضي ما هو مشروع، فليقسم بينهم بإقرارهم في حقهم دون غيرهم كما لي الموروث لمنقول، وكما في العقار المشتركة بينهم بالهبة أو الصدقة أو الشراء

⁽١) في ب الكبار، والمثبت من أ

وجه قوله إنّه لو قضى نعذ قضاؤه على عيرهم وهو المورث، وإقرارهم لبس بالدعلى غيرهم، وبيانه أن ترك الموروثة المنقولة قبل القسمة على ملك العورث، حتى لو كان أوصى بعده لإنسان قمات، وهو يخرج من ثلثه، ثم رادت قبمته قبل القسمة لم يسلم له كل العد، وبعد القسمة لا يبقى على ملكه، حتى لو قسموه وأعطوه [ق/ ٤٧] العدد ثم زادت قيمته فهو له، بخلاف غير الموروث لأنه لا ينفذ على غيرهم، وبخلاف الموروث المنقول؛ لأنّه قسمته بست بإقرارهم، بل بظرًا للميت وصبانة للمال عن الهلاك، فإنه لو هلك يهلث على الميت، ولا هلاك في العقار.

مسألة ، والداران تقسم كل واحدة على حدة، ولا تقسمان قسمة واحدة محمع بصيب أحدهما في إحداهما إلا عن تراص عند أبي حنيفة؛ لأنَّ الدور تتفاوت تفاوتًا فاحشٌ بجيراتها ومكاتها من المسجد والماء وغير دلك، فصارت كأجناس المختلفة.

وقالا: للقاضي أن يجمع إذا رأئ المصلحة في ذلك؛ لأنهما من جسس واحد، فصارتا كبيتين في دار واحدة.

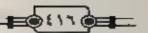
وقلنا: البيتان في دار قل ما يتفاوتان لخلاف لدارين.

مسائة ، والرقيق لا تقسم عنده إلا بالتراضي؛ لكثرة التفاوت في المعابي الباطنة، فصار كالأجناس مختلفة.

وعندهما: تقسم إدا طلب أحدهما دلك لاتحاد الجنس كما في الإبل وحدها، والبقر وحدها، [والغنم وحدها] (١).

وثلنا: ثَمَّ القيمة بظواهر صفاتها، ويمكن الوقوف عليها، وفي الرقيق

⁽١) سقط من ب، والمثنب من أ.



[ممعانيها] () الباطنة، والوقوف عليها متعدر، فلا بمكل لتعديل.

مسالة، ولا حريم للنهر عده خلافًا لهما، ويذكر في كتاب الشرب.

مسائد ،وإذا صار له الدار بالقسمة، فباعه وبنى فيه المشتري [ق/ ٢٩٠] ثم وجد به عيبًا، رجع على بائعه بنقصان العبب، لم يرجع البائع على شركائه بشيء، ولم يحك خلافًا.

وقيل: هو قول أبي حنيفة استشهادًا مما قال في كتاب الصلح.

مسألة ،وإذا باع حارية [فباعها المشتري] (*) فهلكت عند المشتري، ثم اطلع على عيب كان بها عند البائع رجع على البائع بنقصان العيب، ثم البائع لا يرجع على بائعه بشيء عند أبي حنيفة.

ومما قال في كتاب المدعاوئ: إذا باع جارية، ثم باعها للمشتري من آخر فاستولدها المشتري، ثم استحقها رجل فأخذها وأحذ قيمة الولد رجع على البائع بالثمن ويقيمة الولد، والبائع يرجع على بائعه بالثمن لا غير عنده ويذكره تم، والله أعلم.

00000

⁽١) في ب: معانيها، والمثبت مِنْ أَ،

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.



كتاب الإجارات

مسائة ، الأحير المشترك ، ذا هلكت العين في يده من عير فعل لا يضمن عنده، وهي أمانة في يده؛ لأنَّه قبضها بإدن مالكها ليردها عليه، فأشبه الوديعة والعارية، وأجير الوحدة.

وقالا: هو مصمول عليه إلا في غلبة سرق أو حرق أو غرق؛ لأنّ في تضمينهم حفظ أموال الناس كيلا يقصروا في الحفظ، فإنّ الضياع غالبًا يكون متقصيرهم لأنهم [يقبلون] (1) أعيانًا كثيرًا رغة في كثرة الأحرة، فيعجزون عن حفظه، فضمول حتى لا يقصروا، ولا يأخذوا إلا ما يكفيهم حفظه، بخلاف أجير الوحد (1)؛ لأنّ الحفظ معقود عليه مع العمل تبعًا للعمل؛ لأنّ العمل لا يمكه إلا بعد حفظ العين، والداحل في العقد حفظه يسلم عن عيب [بسبب] (1) الهلاك، كالعمل من الدق ونحوه، إلا أن الأجر لا يقابل الحفظ؛ لأنّه بيع للعمل كأطراف العد للعبد يدخل تحت العقد تبعًا، لكن الثمر يقابل الأصل [لا] (1) الأطراف، بخلاف الأجير الوحد؛ لأنّ العقد فيه يرد على تسليم النفس في الوقت من غير تسليم عن إليه، فلم يصر الحفظ معقودًا عليه لا تبعًا ولا قصدًا.

⁽١) في ب يتقلبون، والمثبت من أ.

⁽٢) الأجير بوعان: الأول: الأجير المشترك، والثاني: الأجير الحاص الدي يسمى أجير الوحد قال السرحسي فالأحير المشترك كاسمه الذي يتقبل الأعمال من الناس كالحساغ والقصار وبحوهما.

وأجير الوحد كاسمهن الدي يعمل للواحد مدة معلومة «الميسوط» (٢/ ٣٥٢).

⁽٣) في ب زميس، والمثبت من أ.

⁽١) في ب: إلا، والمثبت من أ.

قلنا: العقد تناول العمل لا الحفظ؛ لأنَّه غير مذكور، إلا أنَّه لا بد من الحفظ للعمن، فيشت له ولاية الحفظ لا أنَّه يلزمه الحفظ كمه في الوديعة.

مسألة ، ولو قال للخياط إن حطت هذا النوب اليوم فلك درهم، وإن خطه غدًا، فلك مصف درهم، فالشرط الأول صحيح عنده، والثاني فاسد، إن حاطه اليوم فله درهم، وإن خاطه غدًا فله أحر المثل، ولا يجاوز به درهما، ولا يقص عن نصف درهم؛ لأنَّ الشرط الأول لا عرر فيه فيصح، والشرط الثاني تعلق بالغرر فيعسد؛ لأنَّ الثاني إنما توجه بفوات الحياط في اليوم الأول.

وعندهما الشرطان صحيحان؛ لأنهما عقدان ببدلين مختلفين وقد حير، فيهما، فيحوز كلاهما كمسألة الخياطة الرومية و لخياصة الفارسية ببدلين مختلفين.

قلنا: ذلك عملان مختفان سدلين مختلفين، وتعبن أحدهما باحتياره، وهذا بخلافه.

مسائة ، ولو أجر نصف داره أو أرصه أو عبده أو حمَّامه من أجنبي، لا يجوز عنده خلافًا لهما.

قالا: هي بيع [منفعة] (١) فيجوز في الشائع والمقسوم كبيع العين، وكما لو أجر ذلك من اثنين، وكما لو أجره من شريكه فيه.

ووجه قوله. إنَّه آحر ما لا يقدر علىٰ تسليمه إلا بتسليم شيء أخر وهو النصف [الباقي] (٢)؛ لأنَّ الانتفاع بالشائع لا يمكن إلا بالانتفاع بالكل، فلا يجوز، كما لو باع ما لا يقدر علىٰ تسليمه إلا بتسليم شيء آخر، بحلاف الإجارة

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: الثاني، والعشب من أ.

من شربكه؛ لأنَّه يقدر علىٰ تسليمه وحده [ق/ ٤٨]]، بخلاف الإجارة من اثنين؛ لأنَّه سلم جميع ما أجره منهما إليهما جملة.

مسائة؛ وإذا استأجر طئر الولد مدة معلومة بطعامها وكسوتها ، ولم يزد علىٰ هذا، جاز عنده استحسانًا.

وقالا: لا يجوز وهو [القياس] (١).

ولهما أجر مثلها إذا أرضعت لجهالة الأحرة كما في غير هذه الإحارة.

ووجه قوله: إنَّه لا تجري فيه المشاحة والمضايقة في هذا [لحبً] (٢) الولد، والحهالة إنَّما تفسد إذا كانت مفصية إلى المبازعة، ولا كذلك سائر الإجارات.

مسائد، وإذا استأحر دارًا سنة أو سنتين أو شهورًا مسماة، وذاك بعد مضي بعض الشهر حسب كل شهر بالأيام كل شهر ثلاثين يوم، وكل السنة ثلاثمائه وسنين يومًا عدد.

وقالاً. تعتبر الشهور المتخللة بالأهلة، ويكمّل الأول ثلاثين يومًا بالأخيرة؛ لأذَّ [المتحللة] (٢) باقية بأنفسها، فبلا تتم بغيرها [ق/ ٤٧ ب]، والضرورة في تتميم الأول [بالأخير] (٤).

وتوله إن الشهر الدي وقع فيه العقد وحب تتميمه بالذي يليه... إلى آخره، وعلى هذه العدة والأجل وما يحري مجرئ ذلك.

مسألة وإذا اكترى دابة فضربها في السير أو كبحها بلجام فعطب ضمس

⁽١) في أفياس، والمشب من ب.

⁽١) في ب: الحب، والعثبت من أ.

⁽٢) في ب: المحللة، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: بالأجرة، وَالمثبت مَن أ.

عنده، وهو القياس؛ لأنَّه فعل ذلك بغير إذن صاحبها فأشبه دق القصار، وضرب المعلم الصبي والعبد بغير إدن الأب والمولى.

وقالا: لا يضمن إذا فعل كما بفعل الناس، وهو الاستحسان للتعارف ولأنَّ السير لا يُتَأْتِي إلا به.

وقلنا: [يتأتئ] (١) متحريك الرجلين؛ فلأنَّ الإذن به دلالة شرط لسلامة العاقبة، وعلى هذا الاختلاف ضرب الأب الله الصغير للتأديب.

قالا: هو مأمور بتأديبه، ولا يحصل ذلك إلا به.

وقلنا: يحصل بزجره وتعريكه.

وإذا استأجر ذمي بينًا من مسلم ليبيع فيه الحمر، أو استأجر مسلمًا ليحمل له خمرًا إلى موضع كذا، أو استأجر منه دابة أو سفينة فحمله، أو استأجر مسلمًا لرعى الخنازير جاز عنده خلافًا لهما.

قالا: هذا [استئجار] (٢) على المعصية، وذلك لا يجوز.

ورجه قوله: إنَّ نفس الحمل ليس بحرام، فإنَّه يحل حملها للإراقة والتحليل، وإنما تصير معصية بقصد الحمل لشرب، والعقد يقع على الععل دون القصد والنية، وفي البيت يجب الأجر بالتسليم ولا معصية فيه، ويجب الأجر وإن لم ينتفع بالبيت لِمَا سمَّاه.

مسألة ، وإذا استأجر طريقًا ليمر فيه في دار رجل، ولم يبين موصع الطريق لا يجوز عده خلافًا لهما، وهو [مسألة] (٢) إجارة المشاع الأنَّ حق المرور

⁽١) في ب: لا يتأتيء والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: استأجر، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

وكذا إدا استأجر علو مرل ليمر عليه لهذا، وفي معض الروايات قال: ليبني عيه، وقبل: هو خطأ؛ لأنَّ البناء لا يجوز بالإحماع لعدم الشيوع

وقيل: هو صحيح، وهو محمول على ما إذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر، وفي هذا لبس لصاحب العلو أن يمني فيه عنده لما فيه من الضرر لصاحب السفل، فليس له أن يؤاجر غيره أيضًا عنده.

مسائة ،وإذا استأجر ليخبز له هذه العشرة الأقفرة اليوم بدرهم، أو ينقل له هذا طعامًا معلومًا من موضع إلى موصع اليوم إلى الليل، فالإجارة فاسدة عنده؛ لأنّها وقعت على مجهول؛ لأنّه جمع بين شيئين يحوز أن بكون كل واحد منهما معقودًا عليه بانفراده؛ لأنّه لو دكر العمل و حده صح، وكان هذا المعقود عليه، ولو ذكر الوقت وحده كذلك، ولا يمكن الجمع بينهما؛ لأنّ العقد إذا ورد على الوقت، يقع على تسليم النفس لا المدة، ويحب الأجر عمل أو لم يعمل، وإذا ذكر العمل لا يجب إلا ما لم يعمل، فيئت أنّه مجهول.

وقالا: يجوز ويقع العقد على العمل، حتى لو فرغ من العمل في مصف قله الأجر كاملًا، وإن لم يفرغ منه اليوم فعليه العمل في العد؛ لأنهما عقدا على لعمل وذكر الوقت للاستعجال فيجوز، كما لو استأحر على أن يعمل هذا العمل مدرهم، وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم.

قلنا: الاستعجال مفهوم فيما استشهد له؛ لأنَّ الصنعة له، أما ههنا جعل كل واحد معقودًا عليه.

وروئ هشام عن محمد ـ رحمهما الله ـ أنَّه قال في قول أبي حنيفة اللَّهُ :

إنما يفسد إذا قال: على أن تعمل [هـذا العمل](١) اليوم بدرهم، ولـو قال: فِ اليوم لم يفسد؛ لأنَّ الأول مدَّة، والثاني ظرف لا مدة؛ وعلىٰ هذا إدا استأحر دامة من الكوفة إلىٰ مغداد ثلاثة أيام مأجر مسمىٰ، فعلىٰ هذا الاختلاف

مسائة ، وإذا استأجر [رجلا] (٢) ليُلسِّن له كذا لناً في داره ، فلنّه فأفسده المطر قبل أن يرفعه وانكسر ، فلا أجر له لعدم التسليم، فإن أقامه ولم يشرجه (٢) فعند أبي حنيفة هو تسليم ؛ لأنَّ التشريج ليس من اتخاذ اللن ، فلا يكون عليه كحمله إلى البيت إذا لبنّه في غير بيته .

وقالا: التشريج من إتمام هذا العمل عرفًا، فيكون عليه كالإقامة.

مسائة ، وإذا استأجر دارًا على أنّه إن [سكنه] (1) ، فأجرها درهم، وإن قعد فيها حدادًا أو نصب فيها رحى، فأحرها درهمان، أو استأجر دابة إلى موضع كذا على أنّه إن حمل عليها حنطة، فأجرها درهمان، وإن حمل عليه شعيرًا فيدرهم، أو يشرط دلك في الأرض مزارعة حنطه أو سمسم [ق/ ٤٩] فسدت الإجارة عندهما، وهو قول أبي حنيفة أولاً؛ ولأنّ المعقود عليه واحد، وهو تسيم المحل، فإنّه [ق/ ٤٩) لو سلم ولم يسكن ولم يحمل ولم يزرع وجب الأجر، والأجران مختلفان ولا يدري أيهم، ففسدت الإحارة، بخلاف لخياطة الرومية والفارسية؛ لأنّ الأجر لا يجب إلا بالعمل، ويطهر في المستقبل.

وقوله: الأجر هو جائز؛ لأنَّ أقل الأجرتين يجب تسليم المحل، والزيادة

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) تشريح اللين نضد بعضه على بعض. شمس العلوم (١/ ٣٤٤٦).

⁽٤) في ب. يسكنها، والعشت من أ.

موقوفة على ظهور العمل، ولو كان كل الأحر موقوفًا على دلك حاز، وهي مسألة الخياطة الرومية والهارسية، فهذا أولئ.

مسألة ، ولو غصب العبد فأحر العبد بهسه وقبص الأجر، فأخد الغاصب وأكله، ضمّن المالك دلك عندهما؛ لأنَّه أتلف ملك المالك بغير إذبه.

وعند أبي حنيفة: لا يصمن؛ لأنَّ هدا المال غير محرّر في حق العاصب؛ لأنَّ العند ليس [محرز] " نفسه عنده، فلا يكون محرزًا ما في يده عنده، فلم يكن متقومًا؛ و لانَّه بدل منافع غير مضمونة عليه.

مسالة ، ولو استأجر رجلًا ليدهب بكتاب له إلى بغدد ويأتي بجوابه ، مدهب فوجده قد ماك فرد الكتاب إلى المستأجر علا أجر له عنده ؛ لأنه أبطل تسليم المعقود عليه ، فيبطل استحقاق البدل ، كما لو استأجر ليحمل الطعام إلى موضع كذا فحمله له ورده هذا ؛ لأنه قابل البدل بنقل الكتاب ، وهو أمر مقصود ، وقد نقص ذلك .

وقال محمد: به أجر الذهاب؛ لأنّه أوفاه بعض المعقود [عليه] (٢) ، فلبستحق بعض الأجر، كما إذا استأجره ليحمل أهله من موضع كذا إلى ههنا [فلهم] (٢) فوجد بعضهم قد ماتوا، فحمل من هي منهم؛ وهذا لأنّ الأجر يقابل قطع المسافة له لا حمل الكتاب؛ [لأنّ] (٤) حمله ليس بعمل يقابله المدل لسيره وخفته، وقد قطع المسافات له في الدهاب دون العودة، وحوابه ما مر.

والفقيه أبو الليث يَحَمِّلُنهُ ذكر قول أبي يوسف مع قول محمد، وعيره ذكره

⁽١) في ف: يحرز، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من بء والمثبت من أ.

⁽٢) مقط من ب، والعثبت من.

⁽٤) فيب: لأنه، والمشت من أ.

مع قول أني حنيفة ﷺ.

مسأثة ، وإذا اكترئ حمارًا بسرج، فنرع دلك السرج وأوكفه بإكاف يوكف مثله الحمر، يضمن عند أبي حنفة كل قيمته إذا هلك.

وقالا: يضمن قدر الزبادة لعدم الإذن بتلك الزبادة.

ووجه قوله: إنَّ الإكاف يستعمل لِمَا لا تستعمله السرح، فصار في حق الدابة محالفًا إلى جنس غير المسمى، فصمن الكل، كما إذا حمل الحديد مكان الحنطة المشروطة، والله أعلم.

\$\$\$\$\$

كتاب اداب القاضي

مسائة، يقضي القاضي بظاهر العدالة، ولا بسأل عن حال الشهود إلا إذا طعن الخصم فيهم إلا في الحدود والقصاص؛ لأنَّ الأصل هو العدالة في المسلمين، ففي الحبر: «عدول بعضهم على بعص»(٬٬)، وعند طعن الخصم زال الطاهر، فوجب البحث، والعقوبات تدرأ بالشبهات، فيستقضي فيها احتيالًا لدرئه.

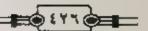
وقلا: يسأل في كل حادثة من غير طعن؛ لأنَّ عدالة الشهود شرط، وفي الناس عدل وغير عدل، والاشتاه في كل شحص ثابت، فوجب الاستكشاف بالسؤال.

مسائد، وقضاء القاصي بشهادة الزور في العقود والفسوخ يعفذ ظاهرًا وباطاً عده؛ لانَّه قضاء بأمر الله تعالى بحكم، فبدخل تحت و لابته في الجملة، فينفذ ظاهرًا وباطنًا قياسًا على ما إدا فرق بين الروجين باللعان، وكما إذا فسخ العقد بتحالف العاقدين.

⁽۱) أحرجه المدرقطبي (٥/ ٣٦٧)، والبهقي في «المعرفة» (١٩٧٩٢)، وفي «البستن الحبري» (٢٠٥٣٧) عن عمر الحطاب من قوله

⁽٢) أحرجه المحري (٢٥٠٨)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين الله.

⁽٣) الخرجة الترمــذي (٢١٦٥)، والنــسائي في الــسن الكبيري، (٩٢١٩)، والحــاكم (٣٨٧)، والطران في المعجم الأوسطة (١٦٥٩) من حديث ابن عمر الله المعجم الأوسطة (١٦٥٩)



وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي: لا ينفد باطنًا؛ لأنَّ القضاء إظهار م كان، لا إثبات ما لم يكن دليله الأملاك المرسلة.

وقلنا: له ولاية الأشياء أيصًا، فيتضمن قضاؤه ذلك إذا لم بصح لدوله

مسألة ، وإذا وجد القاضي صحيفة فيها شهادة شهود عنده، وهو عبر حافظ للحادثة، لم يقض بدلك عند أبي حنيفة قطي ، وكذا قال في الصك، والرواية الله لا يجور القضاء والشهادة والرواية إلا عن علم، ولا علم في هذا.

وقالا: له أن يقضي ويشهد، ويروي إذا علم أنَّه خطه على الحقيقة؛ لأنَّه يعتمد على علم غالب الرأي، وهو في الحكم كعلم الإحاطة.

وقلنا: لا علم ههنا بوجه.

مسائلة ، ولا يجوز للقاضي أن يقضي بما رأى قبل أن يستقصي، أو في غير مصره الذي هو قاضيه عند أبي حنيفة.

وقالا: له ذلك؛ لأنَّ العلم حاصل له حسب حصوله في قضائه وفي مصره.

ووجه قول أبي حنيفة: أنَّ هذا علم شهادة لا علم قضاء، ولا يصير موجمًا للقضاء إلا بلفظ الشهادة والعدد [ق/ ٩٩ ب]، والأداء في مجلس القضاء، ولا يمكنه أن يجعل علم نفسه وشهادة [ق/ ٥٥أ] نفسه موجبة للقضاء، وإما يصبر موجبًا إذا شهد هو وآخر عند الإمام الذي هو فوقه، فيقصي به المدعى عليه إدا قال: لا أقر ولا أنكر، لم يستحلف عند أبي حنيفة.

ونالا: يستحلف؛ لأنَّ كلاميه تعارضا وتساقطا، مصار كالسكوت، والمدعى عليه يحلف إذا سكت.

ماب قول أبي حنيفة عنى خلاف قول مناحبيه _______ عنيفة عنى خلاف قول مناحبيه _____

ووجه قوله: إنَّ النبي عَلِيْكُ قال: «اليمين على من أنكر »('')، وهو يصرح بأنَّه لا ينكره.

وإذا قال المدعي للقاضي: لي شهود، لم يكن له أن يستحلف المدعى عليه عنده؛ لأنَّ البي عليه قال للمدعي الله الله ينه؟ "قال: لا، قال: «لك يمينه "". إبما جعل له يمين الخصم عند عدم الشهود له.

وقالا: له استحلافه لعموم قول النبي على البينة على المدعي، واليمين على من أنكر؟ (٣).

⁽١) تقدم تحريجه

⁽٢) أحرجه مسلم (١٣٩) من حديث علقمة بن واثل، عن أبيه.

⁽٣) ثقدم تحريجه.

كتاب الشهادات

مسائد ، وإذا أقر الشاهد أنَّه شهد برور، فعد أي حيفة يبعث به إلى محله، فيقال لهم وإذا أقر الشاهد أنَّه شهد برور، فعد أي حيفة يبعث به إلى محله، فيقال لهم إن القاضي [يقول](١) : إنَّا وجدبًا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس، ولا يضرب ولا يحبس؛ لأنَّ الزحر بقع بالتشهير، ومصلحة الناس تقوم بهذا التحذير (٢).

وقالا: ينضرب ويطاف به، ويحبس إلى أن يحدث توبة؛ لأنَّه ارتكب محظورًا ولا حد فيه فيعزر، وفي الطواف به زجر، وتبيه الباس على حاله لئلا يغتروا به.

وما روي عن عمر ﷺ أنَّه قال في [شاهد] (٢) الزور : إنَّه يسخم (١) وجهه ويطاف به، فإنما كان ذلك شيء رآه لمصلحة وقعت عنده، وهو مثلة عندما فلا يُفعل (٥)

⁽١) سقط من ب، والمثبت عن أ.

 ⁽٢) قال السرحسي: أخد أبو حنيفة بقول شريح القاصي. االمبسوط ١٤٥/١٦)

⁽٣) في ب: شهادة، والمثبت من أ.

⁽٤) قال السفي: يسخم وحهه ويسخم بالحاء والحاء: أي يسود الأول من السخام وهو الفحم وهو الصحة وهو المحمة وهو سحام أي أسود لبن والذي من الأسحم وهو الأسود، والسحمة السواد، والاستعمال في تسحيم الوجه من الأول وهو بالخاء المعحمة ويصح من الثاني وهو بالحاء المعلمة بعلامة تحتها من الأسحم الذي قلنا.

قطلبة الطلبة (ص/ ١٣٣).

⁽٥) قال ابن مازة: قالمي روي على عمر الله في الشاهد الزور يسحم وحهه افتأويله عند شمس الأثمة السرخسي تَعَلَقَة أنه قال: ذلك بطريق السياسة إذا رأى الإمام المصلحة فيه، وتأويله عند شبح الإسلام. أنه لم يرد به حقيقة النسويد إنما أراد به التحجيل بالتفصيح والتشهير، =

مسائد، وشهادة القابلة على استهلال الصبي مقبولة في حق الصلاة عليه؛ لأنه من أمور الدبيا، وفي حق المبراث كذلك عبدهما؛ لأنّه أمر عند الولادة، فكان مما لا يستطيع الرجال النظر إليه.

وقال أبو حنيفة: لا يثبت ذلك إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين؛ لأنَّ الصوت مما يطلع عليه الرجال.

مسألة ، وإذا شهد أحد الشاهدين بمائة والآخر بمائتين، والمدعي يدعي مائتين، لم يقض بشيء عنده، وهي مسألة الشهادة على طلقة أو طلقتين، وقد مرت في الطلاق.

مسالة، وإذا شهد أحدهما بالنكاح سألف، والآحر بالكاح بألف وحمسمائة، والروج هو المدعي للنكاح، والمرأة هي المكر، لم يقبل بالإحماع، لأنه دعوى العقد وهما غيران، وليس على كل واحد شاهداد كما في البيع والشراء من الجانبين.

فإل كانت المرأة هي المدعية والزوح هو المنكر، فعندهما كذلك؛ لأنَّ النكاح لا يصح إلا بها، فصارت دعواها كدعواه، وكان دلك دعوى العقد.

وعند أبي حنيفة ولي : يقضي بالنكاح بأقل المالين؛ لأنَّ من جهتها دعوى المال، وفي دعوى المال نقض بالأقل لاتفق الشاهدين عليه، فصار كدعوى

عَوْنَ الحجل سمي سواداء قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُبَرَّرُ أَمَدُهُم بِالْأَنْقَ طَلَّ رَجْهُمُ مُمْوَدًا ﴾ [المحل ٥٨]

وإنما لم ير أصحابا ـ رحمهم الله ـ تسخيم وجهه لأن المقصود من تعزيره شيئان: أحممه: امتناعه عن شهادة الزور في المستقبل.

والثاني أن يعرفه الناس أنه شاهد زور فيحلزوه، وإذا سخم وجهه لا يعرف فلا يحدووه قلا يعصل المقصود. «المجيط البرهاني» (٥٧/٨).

الزوج الخلع على المرأة بألف وخمسمائة، واختلاف الشاهدين في ذلك.

ولو شهدوا على أنَّه ابنه ووارثه، ولا يعلم له وارثًا آخر في هذه المصر، لم يجز عندهما؛ لأنَّه يوهم أنهم يعلمون له وارثًا في مصر أخر.

وعند أبي حنيفة: يجوز؛ لأنَّ هذا بمنزلة قولهم: لا يعلم له وارث آخر مطلقًا؛ لأنَّ ذلك ليس وقوع العلم [لهم] (١) أنَّه لا وارث له في البلاد أجمع؛ لأذَّ وقوع العلم له به مستحيل، وإنما معناه: لا يعلم لـه وارث احر في المصر، فإدا كان هذا الخاص في معنى ذلك العام، كان مثله في وحوب القبول

مسالة ، وإدا شهدوا على دار مشهورة ولم يلكروا الحدود، لم يقبل عمد أبي حنيفة.

وقالاً: إذا كانت معروفة جار؛ لأبها تصير معلومة به.

ووجه قوله: إنها تنصير معلومة العنين دون القندر، فإن الندار المعروفة بالنسبة إلى شيء قد يزاد فيها وينقص منها، والتسمية بذلك باقية فيكون المقصى مجهولًا.

مسالة، وإذا شهد الوصى للوارث الكبير على أجنبي بدين جاز؛ لأنَّه لا تهمة في شهادته؛ لأنَّه لا ولاية له علىٰ ذلك المال بوحه.

فإن شهد له بدين على الميت؛ لم يقبل عنده،

وقالا: يقبل وهو القياس؛ لأنَّ القبض للوارث لا للوصي، فصار كالشهادة بالدين على الأجنبي.

⁽١) في ب، له، والبشت من أ.

ورجه قوله: إنَّه ثبت لنفسه ولاية في هذا المال؛ لأنَّه لو قضى به ثم عاب الوارث قبل لقبض كان للوصي حفظه إذا قبضه إلىٰ أن يحضر، بخلاف الدين له على أحنبي

00000

كتاب الرجوع عن الشهادة

مسائلة ، وإذا شهد رجل وعشر نسوة بمال وقضى به ، ثم رجعوا جميمًا ، فعلى الرجل السدس [ق/ ١٥أ] ، وعلى النساء حمسة أسداس؛ لأنَّ شهادة النساء إذا انتضمت إليها شهادة [ق/ ١٥٠] رحل ، فكل امرأتين كرجل فصارت عشر نسوة كخمسة رجال ، فوجب الضمان عليهم أسداسًا .

وقالاً على الرجل النصف وعليهن الصف؛ لأنَّ السوة وإن كثرت، فهنَّ يقمن مقام رجل اليهن للقضاء به، فكلَّ في حق الضمان كرجل واحد أيصًا.

قلنا: هذا في حال انفرادهن، أمَّا عند الاجتماع فامرأتان كرحل، والله أعلم.

\$\$\$\$\$\$



كتاب الدعوى

مسالة ابستحلف في دعوى القصاص [في النفس] (١) والأطراف حميعًا، فإن حلف قطع دعواه، وإن مكل فعند أبي حنيمة في الطرف يقصي بالقصاص الآله يسلك به مسلك الأموال، ولهذا يشترط فيه التكافؤ، والقضاء بالكول في الأموال جائز، وكذا في هذا.

وقال في النفس. لا يقضي بقصاص ولا دية، ولكن يُحبس ويُجبر حتى بحلف أو يقر؛ لأنّه حق مستحق له قبله، فيجبر على إيفائه كما في القَسامة.

وقالاً يقصي عليه بالدية في النفس وبالأرش في الأطراف؛ ولأنَّ النكول بمنزلة الإقرار وفيه شبهة، فصلح لإيجاب المال دون القصاص، وجوابه ما مر.

مسائة ، ولو أقام الرجل البيّنة أنه ابن هذا الميت ووارثه، ولم يقل شهوده: لا نعلم له وارثًا غيره، وتلوم (٢) القاصي زمانًا، فلم يطهر له وارث آخر دفع الميراث إليه ولا يأخذ منه كفيلًا عنده.

قال: هذا شيء احتاط به القضاة، وهو جور؛ لأنَّه قد لا يجد كفيلًا، أو يتأخر وجوده فيكون فيه منع حقه أو تأخيره.

⁽١) في ب: بالنفس، والمثبت مرأ.

 ⁽٢) قال ابن فارس اللام والواو والميم كدمتان تدل إحداهما على العتب والعدل، والأخرى على الإبطاء.

فالأول اللوم، وهو العذل، تقول. لمته لوما، والرحل ملوم، والمديم: الذي يستحق اللوم، واللوماه: الملامة، ورجل لومة: يلوم الناس، ولومة يلام.

والكلمة الأحرى التلوم، وهو التمكث، ويقال إن اللامة الأمر يلام عليه الإمسال.

[«] معجم مقاييس اللعة؛ (٥/ ٢٢٢).

وقالا: بأخذ منه كفيلًا احتياطًا، فقد يكون له وارث أخر فيحصر، فيؤخذ الكفيل نظرًا له.

قلناً فيه إنطال حق مستحق لأمرٍ متوهم، وهدا لا يحوز.

مسائلة ، ولو كانت دار في يد رجل، فأقم رحل البيّمة أنَّ أماه مات وتركها ميراثًا له ولأخيه الغائب، لا وارث له غيرهما، قصى له بحصته، ويترك نصيب الغائب في يد ذي اليد عنده.

وقالا: إذا كان ذو اليد منكرا لذلك، أخرحت الدار من يده، ووضعت في يد عدل.

قيل: الاختلاف في حواز القصاء بها للغائب، فعندهما يقصي بها للغائب؟ لأنَّ الواحد من الورثة بصلح خصمًا عن المورث في إثبات حقوقه، فيست الملك له ثم يتقل إلى الورثة، وإذا حاز القضاء وحب السرع خوفًا من المكر عليه.

وعنده: لا يقصى بها للعائب؛ لأنَّ الوارث خِصم عن الميت لا عن الورثة، علا يملك إثبات الملك للعائب منهم.

وقيل: الاختلاف "له يصضي لمعانب، لكس الخلاف في الترك والنزع، فعندهما: ينزع؛ لأنّه لو ترك فعسي ينعزل هذا القاضي، فإذا حصر العائب ودو اليد مكر، تعذر على هذا إثباته، فكال النظر في نزعه منه ووضعه في يدعدل.

وعنده: لا ينزع؛ لأنَّ الغائب قد يرضيْ بكونه في يده هذا، فلا ينزع بالشك والعقار لا يخاف عليه؛ لأنَّه مصون في نفسه.

مسائد ، عبد في يد رحل أقام آخر البيّنة أنه عبده وُلد في ملكه من أمته هذه

من عبده هذا، وأقام آخر البينة أنَّه عبده ولد في ملكه من أمته هذه من عبده هدا تُضي بالعبد لهما بالإجماع للاستواء، وأمَّا النسب، فعند أبي حنيفة رَفِيَّه، يثبت من العبدين والأمتين.

وقالاً: يثبت من العبدين ولا يثبت من الأمتين، وكنذا قالا في الحرين والحرتين.

ووجه قوله: إنَّ إثبات النسب من الرجلين ممكن بعلة الاشتباه، وذلك موجود في حق المرأتين، فيثبت فيهما أيضًا.

ووحه قولهما: إنَّ ولادة ولند واحد من ماء رجلين في امرأتين مستحيل حقيقة، فلا يمكن إثاته حكمًا، بخلاف الرجلين؛ لأنَّ ولادة ولند من ماء الرجلين من امرأة واحدة لا يستحيل حقيقة.

قلنا: هو مستحيل عادة، ومع ذلك حوزناه في حق الرجلير، ثم الفقه فيه أنَّ الجماعة إلى إثبات [أحكام] (١) النسب منهما، ولا استحالة في ذلك، فلا ندافع.

مسالة، ولو أن دارًا في يد رجل ادعى رحل أنّه اشترى كلها بألف درهم، وادعى آخر أنّه اشترى [نصمها] (٢) بخمسمائة، وادعى آخر أنه اشترى الشها بستمائة، وأقاموا البينة، فإنّه يقصي بها لهم، فإن شاؤوا أخذوها بالحصص، وإن شاؤوا تركوها لعدم رضاهم بالبعض، فإن اختاروا قسمت الدار بينهم على قول بي حنيفة رضافي على طريق المسازعة، وعلى قولهما على طريق العول والمضاربة.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) مقط من ب، والمثبت من أ

وتفسير ذلك: أنَّ علىٰ قول أبي حنيمة يحتاح إلىٰ حساب له ثلثان ومصف. وذلك سنة، فمدعى الثلثين يدعى الثلثين وذلك أربعة، ومدعى البصف يدعى النصف، وذلك ثلاثة، فلا سارعة لهما في السهمين الرائدين [ق/ ١ ٥٠] فهم [قسمان] (١) لمدعى الكل ويقي أربعة، ومدعى النصف لا يدعي أكثر من ثلاثة فيهم خلا عن دعواه، وينازع فيه مدعى الثلثين ومدعى الكل، فيكون [ق/ ٥٢] بينهما فبنكسر، فاضرب اثنين في السنة فصار اثني عشر، فصاحب الثلثين لا يدعى أكثر من الثلثين وذلك ثمانية، فأربعة سَلمت لصاحب الكل بلا منازعة. وصباحب النبصف لا يبدعي سبوي سبتة، سبهمان سبلمه لبصاحب الثلثير. ولصاحب الكل [بلا مبارعة] (٢) لكل واحد منهم سهم، ويقية ستة استوت منازعة الكل فيها، فيقسم بينهم أثلاثًا، لكل واحد منهم سهمان، فأصاب صاحب الكل مرة أربعة، ومرة سهمًا، ومرّة سهمين، وذلك كله سبعة من اثني عشر، ويكون ذلك ثلاثة أسداس ونصف سدس، ولصاحب مدعى النصف سهمين من اثني عشر، ودلك سدس، وعلئ كل واحد منهم من الثمن بقدره من [ألف] ^(۳).

وعندهما: صاحب الكل يضرب بالكل وهو ستة، وصاحب الثلثين يضرب بالثلثين، وذلك أربعة، وصاحب النصف يضرب النصف، ودلك ثلاثة، فيصير الكل ثلاثة عشر، ولصاحب الثلثين أربعة من ثلاثة عشر، ولصاحب الثلثين أربعة من ثلاثة عشر، ولصاحب النشين أربعة من ثلاثة عشر، وعمى كل واحدمهم

⁽١) سقط من أه والمثبت من ب.

⁽٣) سقط من ب، والبثبت من أ

⁽٣) في ب: الألف، والمثبت من أ.

حصته من الثمن،

ووجه قوله: إنَّ المنازعة وقعت في أجزاء العين، والعين لا تعول، بل يقسم على طريق المنارعة اعتبارًا بمنازعتهم في عبيد ثلاثة، ادعى أحدهم كلهم، وآحر اثنين منهم، وآخر واحدًا منهم، وأقاموا البينة، فالخالي عن منازعة مدعي الواحد والاثنين لمدعي الكل، والحالي عن منازعة مدعي الواحد بين مدعي الاثير، ومدعي الكل نصفيل، والذي تنازعون فيه بينهم أثلاثًا، كذا [هها] (١٠).

ورجه قولهما: إنَّ الممازعة وقعت في أجزاء عين معبنة ولا مشار إليها، فيقسم بينهم على طريق العول، كرحل مات وترك ألف درهم، ولرجل آخر عليه ألف درهم دين، ولآحر عليه ألفان، يقسم ممهما أثلاثًا على طريق العول، وكذا في الميراث إدا ماتت المرأة وتركت روجًا وأختًا لأب وأم وأختًا لأم، قسم المال بينهم على سعة أسهم على طريق العول لهذا إنَّ الممازعة وقعت في أجراء عير معبنة.

وإن ادعاها رجلان فأقام أحدهما البينة على شراء الكل، والآخر على شراء النصف، فلصاحب الكل ثلاثه أرباعها، وللآحر ربعها عند أبي حنيفة؛ لأنَّ المدعي الصف لا مبارعة له فيما وراءه النصف، فسلم النصف لمدعي الكلّ، واستوت منارعتهما في النصف فكان بينهما، فصار على ما قلنا.

وعدهما: يضرب [صاحب] (٢) الكل سهمين، وصاحب النصف سهمًا، فبصير أثلاثًا.

[ولو كانت الدار في أيديهما، وادعي أحدهما الكل والآخر النصف، وأقاما

⁽١) في ب: هذا، والمثبت من أ

⁽٢) مقط من ب، والمثبت من أ.

البينة، فإنَّ الكل يكون لمدعي الكل بالإجماع، ولا تقبل بينة مدعي المصف؛ لأنَّه يقيم بينة علىٰ ما في يد غيره، لا علىٰ ما في يد نفسه] (١٠).

وإذا كانت الدار في يد تلاثة رها، فادعى أحدهم الجميع، وادعى الأحر النصف، والثالث الثلثير، وفي يند كل واحد منهم ثلث دار، فإن أقاموا البيّنة جميعًا، قسمت بينهم عند أبي حنيفة را على طريق المنازعة على أربعة وعشرين سهمًا، خمسة عشر لمدعى الكبل، وسنة لمدعى الثلثين، وثلاثة لمدعي النصف؛ لأنك تجمع بين دعوي ومدعي الكن ومدعي الثلثين على م في يبد مدعى النصف، ممدعي الكل يدعي جميع ما في يده، ومدعي الثلثير يدعى نصف ما في يده، فالنصف لمدعى الكل بلا مبارعة، والنصف تنازعا فيه، فصار أرباعًا، وإذا صار هذا الثلث على أربعة، صار كل ثلث كذلك، فصار الكل اثني عشر، ثم يجمع بين دعوي مدعى الحميع، ومدعي النصف على ما في يد مدعي الثلثين وفي يده أربعة، فمدعى الكل يبدعي كله، ومدعي النصف يدعي ربعه وهو سهم، فسلمت ثلاثة أسهم لمدعى الكل، فصار في سهم مازعه فنصف فانكسر، فيضعف أصل الحساب، فصار الدار على أربعه وعشرين، وفي يدكل واحد ثمانية فاستأنف وأجمع بين دعوى مدعي الكل، ومدعي الثلثين علىٰ الثمانية التي في يد مدعي المصف، فأربعة بلا منازعة، وأربعة بينهما مصفالا لاسبوائهما في الدعوي والبرهان، فحصل لمدعي الكلِّ سنة، ولمدعى الثلثين سهمان، ثم يجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي النصف على ما في يد مدعي الثلثين، فمدعي النصف يدعى ربع ما في يده وهو سهمان، فستة سلمت لمدعي الكل، وتنازعا في سهمين فيهما بينهما، لكل واحد منهما سهم، فصار لمدعي

⁽١) سقط من ب، والعثبت من أ.

الكل سعة، ولمدعي النصف سهم، ثم يجمع بين دعوى النصف وصاحب الثاثين على ما في يد مدعي الكل وفي يده ثمانية، فمدعي الثاثين يدعي نصف ما في يده وهو أربعة، ومدعي النصف يدعي ربع ما في يده وهو سهمان، وفي المال سعة، فيأخذ مدعي الثاثين أربعة ومدعي النصف [ق/ ٥٣ ب] سهمين، وبقي في يد مدعي الكل سهمان، فجميع ما حصل لمدعي الكل مما في يد مدعي النصف سنة [ق/ ٥٣ أ]، ومما في يد مدعي الثاثين سبعة، وقد نقي مما في يد نفسه سهمان، فجميعه خمسة عشر، وهبي حمسة أثمان الدار، وحميع ما حصل لمدعي النصف ممّا في يد مدعي الثاثين سهم، وممّا في يد مدعي الحميع ما حصل لمدعي النصف ممّا في يد مدعي الثاثين مها في يد مدعي الثاثين ممّا في يد مدعي الثاثين ممّا في يد مدعي التحميع ما حصل لمدعي الثاثين ممّا في يد مدعي الدار، وحميع ما حصل لمدعي الثاثين ممّا في بد مدعي النصف سهمان، ومن مدعي الجميع أربعة، فذلك سنة وهو ربع الدار، وهذا قول أبي حيفة

والما عندهما فيقسم على طريق العول، فيحمع بين دعوى مدعي الكل ومدعي الثلثين على ما في يد مدعي البصف، فمدعي الكل يدعي جميع ما في يده، ومدعي الثلثين يدعي بصف ما في يده، فيضرب هذا سهم وهذا سهمين، فصار ثلاثة، ثم يجمع بين دعوى مدعي الكل ومدعي النصف على ما في بد مدعي الثلثين، فمدعي النصف يدعي ربع ما في يده، ومدعي الجميع يدعي الحميع ما في بده، ومدعي الجميع يدعي الحميع ما في بده، ومحرج الربع من أربع، فيضرب هذا [بسهم](١)، وهذا بأربعة، فصار ما في يد مدعي الثلثين على خمسة، ثم يجمع بين مدعي النصف ومدعي الثلثين على ما في يده ما في يده، والنصف يدعي ربع ما في يده، ومدعي النصف ومدعي الثلثين يدعي النصف ما في يده، والنصف يدعي ربع ما في يده، ومدعي النصف يدعي ربع ما في يده،

⁽١) في ب: سهم، والمثبت من أ.

فيجعل ما في يده على أربعة، فانكسر حساب الدار على الثلث والربع والحمس، فاضرب بعضها في بعص، فاضرب ثلاثة في أربعة يكون اثني عشر، ثم اضرب اثني عشر في خمسة فيكون ستين، ثم اضرب هذا في ثلاثة؛ لأنَّ الدار في أيديهم أثلاثًا، فصار مائة وثمانيس سهمًا، كل ثلث ستود، فما في يد مدعي النصف ثلث ذلك لمدعي ثلثين وهو عشرون، وثلثاه لمدعي الكل، وذلك أربعون، وما في يد مدعي الثلثين خمس ذلك لمدعي النصف، وذلك اثني عشر، وأربعة أخماسه لمدعي الكل، وذلك ثمانية وأربعون، وما في يد مدعي الكل نصف ذلك لمدعي الثلثين، وذلك ثمانية وأربعون، وما في يد مدعي الكل نصف ذلك لمدعي الثلثين، وذلك ثلاثون، وربعه لمدعي الصف، ودلك خمسة عشر، وبقي ما وأربعون، ومرة ثلاثون فذلك حمسون، وجميع ما حصل لمدعي الكل مرة أربعود ومرة ثمانية وأربعون، وبقي مما كان في يده خمسة عشر، ودلك مائة وثلاثة، وجميع ما حصل لمدعي الثلثين مرة عشرون، ومرة ثلاثون فذلك حمسون، وجميع ما حصل لمدعي النصف مرة اثنا عشر، ومرة ثلاثون فذلك حمسون، وجميع ما حصل لمدعي النصف مرة اثنا عشر، ومرة ثلاثون فذلك حمسون، وجميع ما حصل لمدعي النصف مرة اثنا عشر، ومرة ثلاثون فذلك سعة وعشرون، وحملة مائة وثمانون، خص بين رجلين، والقمط () إلى أحدهما أو حائط،

⁽١) قال الأزهري: قال الليث: القمط، شد كشد الصبي في المهدوفي عبر المهد، إذا صم أعضاؤه إلى جسده ثم لف عليه القماط، والقماط هي الخرفه العربصة التي تلف على الصبي إذا فعط، و لا يكون القمط إلا شد البدين والرجلس معا.

قال، وسفاد الطير كله قيماط،

الحراي عن ثابت بن أبي ثابت قال عفظ التيس يفقطه، إذا برا، وقمط الطائر بقمط وقال الأصمعي لقال: قمطها وقفطها

وفي حديث شريع: أنه قصى بالحص للدي بليه القمط، ودلك أنه احتكم إليه رجلال في خص ادعياه معا، وشرطه التي يوثل بها من ليف كانت أو من حوص هي القمط، فقضي به للذي عليه المعاقد دون من لا تليه معاقد القمط.

وقال الليث: القماط: اللصوص، ويڤال: وقعت على قماط فلان، أو على بنوده، وجمعه القمط. «عبديب اللعة» (٩ / ٣٦)

بِبِ قُول مِي حَنْيَفَة على خَلافَ قُول صاحبيه _____

ورحه إلى أحدهما اختلف فيه، فعلد أسي حنيفة: هو بينهما لاستواثهما في الدعوي إليه.

وعندهما: بقضى [به](١) لمن إليه القمط، ووحه الحائط لدلالة ظهره كما في اتصال التربيع.

قلنا. هذا لا يدل على الملك، فقد [يقدم] (٢) الشاذ من ذلك الجالب لتعدره من ذلك، فيقع لقمط إليه، وقد يحس وحه الحائط إلى مرأى الناس، فاحتملت الدلاء فيطلت.

مسائلة ، علو لرجل وسعل لآحر ، فلبس لصاحب السفل أن يَتِدَ فِيه وَتَدًا ، أو يفتح فيه كُوّة ، أو يدحل فيه جذع ، ولا لصاحب العلو أن يبني عليه كنيفًا ، أو بضع جدوعًا إلا بإدن الآخر عده ؛ لأنّه ملكه ، ولكن فيه حق غيره ، فإنّ قيام العلو بالسفل ، والحمل على العلو حمل على السفل ، وليس للمالك أن يتصرف في ملكه وفيه حق غيره إلا بإذن صاحب الحق كما في الراهن والمرتهن .

وقالا: له دلك إذا لم يكن فيه ضرر؛ لأنَّه بتصرف في خالص حقه، ولا ضرر به على غيره.

قلنا: بل فيه حق غيره.

مسائد، وإذا ماع جاريته الحبلي فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر، ثم ماتت [الأم](٢) ، ثم ادعى البائع الولد، يثبتُ نسبه منه، وعلى البائع ردكل الثمن وأحذ الولد عند أبي حنيفة؛ لأنَّ أم الولد لا قيمة لها عنده، فهلكت عمد

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٢) في ب: تقدم، والمثبت من أ

⁽٢) في ب، الأمة، والمثب من أ.



المشتري غير مصمونة، والتقص البيع، فيرد ذلك الثمن.

وعندهما: هي متقومة، وهي مصمونة على المشتري بالبيع، فيسقط البائع بقدر ما هلك عند المشتري من المبيع، ويرد حصة الولد من الثمن.

مسائلة امكاتبة بين اثنين علقت من أحدهما، صار نصيبه أم ولد له عند أبي حنيفة الله عند أبي حنيفة الله عند أبي حنيفة الله عند أبي المخبار، إن شاءت عجزت نفسها وصارت لها أم ولد له ويضمن لشريكه بصف قيمتها ونصف عقرها، وإن شاءت مضت على الكتابة وأخذت عقرها منه، وإدا أدت عتقت، والولاء لهما.

أمًّا صحة الاستيلاد في [نصيبه](١) ؛ فلأنَّ استيلاد المكاتبة صحيح لتأويل الملك.

وأمًّا اقتصاره على المصف عبد أبي حنيفة رَفِي فلأنَّ الكتابة به [فيمع](١) النقل من ملك إلى ملك كالتدبير.

تم المدبرة بين الاثنين إذا ولدت من أحدهما، صار بصيبه أم ولدله، ونصيب الآخر مدبرة على حالها، فكذا هدا.

وعندهما: صار كلها أم ولد له، ويغرم لشريكه نصف قيمتها؛ لأنّا أمومية إ^(٣) الولد أقوى من الكتابه، فإنها لا تحتمل النقص، والكتابة بحتمل، وله ملك من وجه، فيصح استيلاده وملك [ق/ ٤ ٥ أ] [ق/ ٥٣ ب] نصيب صاحبه ضرورة صحته، فلو احتارت الكتابة ثم علقت من الآخر، وولدت ولدًا وادعاه الشريك [الآخر] (٤) ، يثبت نسبه عند أبي حنيفة؛ لأنّ نصفها مكاتبة له،

⁽١) في ب. نفسه، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: تميع، والمثبت عن أ.

⁽٣) في ب: أمومته، والمثبت من أر

⁽٤) في ب. الأخير، والمثب من أ.

سح استيلاده، وهي بالاختيار على ما مر، فإن [أدت] "عتقت، وإن عحرت صارت أم ولد الأول، ويغرم نصف قمتها للثاني كأمة سنهما ولا] (" يعرم قيمة الولد الذي ادعاه فيمة الولد الذي ادعاه فيمة الولد الذي ادعاه فيمة الأصل، فيضمن قيمة الولد المغرور فيمة الأصل، وهو كولد المغرور فيمة الولد، وهو كولد المغرور فيمة الطها.

وعدد: أنها ملكه.

وعندهما. لمَّا صارت أم ولد للأول حينتيه لم يثبت نسب الثاني من الثاني؛ لأنَّه ادعىٰ أم ولد الغير، وهي مكاتبة للأول مع الولد الثاني.

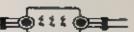
مسائة، وبو قال لعده ومثله لا بولد لمثله: هذا الني، عتق عليه عند أبي حيفة؛ لأنَّ إقراره بكونه ابنًا له، صارت مجازًا عن الإقرار بالحرية لحاجة العامل إلى تصحيح كلامه، فأمكن ذلك بطريق المجار والاستعارة؛ لأنَّ بين المستعار له والمستعار منه مقاربة في معنى، والمعنى في المستعار منه أبلغ؛ لأنَّ هذا الشحص مملوك له [وقد سماه] (٢) ابنًا، وبين شخص دخل في ملكه وهو ابنه، وبين شخص دحل في ملكه، ثم عنق مقاربة في معنى الحرية، وهي في الابن أبلغ؛ لأنها يستند إلى وقت العلوق، فجاز إطلاقه عليه مجازًا، وبهذا الطريق صح في المعروف النسب الذي يولد مثله لمشه.

وقالا والشافعي: لا يعنق عليه؛ لأنَّه أقر مما يستحيل كونه فيلغو، كقوله: أعتقتك قبل أن تُخلق.

⁽١) ق ب: ادعت، والمثبت من أ

⁽۲) في ب: والأنه، والعثبت من أ.

⁽٣) في من: وسماده والمئيت بن أ.



وجوابه: أنَّا نجعله إعتاقًا مجازًا.

مسائد، وإدا اشترى جارية ثم باعها، فاستولدها المشتري الآحر، ثم استحقت وَضُمِنَ قيمة الولد، ورجع هو على بائعه بالثمر، وقيمة الولدلم يرجع بائعه على بائعه الأول إلا بالثمن عند أبي حنيقة؛ لأنَّه غرور له ضمان سلامة المبيع لا غير.

وقالا: يرجع نقيمة الولد أيضًا؛ لأنَّ المشتري الثاني رحع على نائعه بذلك للغرر، فكذا هو على بائعه.

قلنا: غرور الأول انقطع بيع المشتري منه، وهو كمن حفر بثرًا على قارعة الطريق، ثم ألقى إنسانًا فيها، فالصمان على الملقي لا على الحاضر لانقطاع جناية الأول، ونطير هذا لاختلافهم في الرحوع بنقصان العيب.

مسأثة ،وإذا ادعى اللقيط رجلان، فأقام أحدهما البينة أنَّه ابنه، وأقام الآخر البينة أنها ابنته، فإذا هي حنثي، فإن كان يبول من مبال الغلام، فهو لمدعي الابن، وإن تبول من مبال الجارية، فهو لمدعي النت.

وإن بال منهما، ولم يسبق أحدهما، قال أمو حنيفة: لا علم لي بذلك يقضي بيهما.

وقالا: يقضى بأكثرهما بولًا، ويعرف هذا في كتاب الخنثي، والله أعلم.

كتاب الإقرار

مسائة ،إذا أقر لرجل بمائة درهم، فأشهد شاهدين عدلين، ثم أشهد في موضع آخر شاهدين آخرين نمائة أو أقل أو أكثر، فعينه المالان عنده لأسهما إقراران مختلفان، والمال مما يجب وقتًا بعد وقت، فالظاهر أنَّ الثاني غير الأول.

وقالا: عليه مال واحد، فإن تفاوت فعليه أكثرهما؛ لأنَّ الإقرار إخبار عن ثات، والشيء قد مخرعه [مرة](١) بعد أخرى فصار الثاني هو الأول، كما لو كنافي محلس واحد، وكما لو أشهدا على كل إقرار شاهدًا واحدًا أو فاسقين.

قلنا: في المجلس الواحد دلالة الاتحاد؛ لأنَّه يجمع الكلمات، وبإشهاد الواحد لا يستغنى عن الإعادة، فلم يكن ابتداءً.

وإذا قال له: على ألف درهم من قرض أو ثمن بيع، وادعى أنها زيوف (٢) أو بهرجة (٢) ، أو قال: ستوق (٤) أو رصاص، لم يصدق وصل أو فصل عنده؛ لأنَّ مطلق إقراره بالدراهم في الثمن، والقرض انصرف إلى الجياد، بدليل أنَّه لو انتصر عبه، لزمته الجياد بدعواه بعده أنها زيوف رجوع عبه وأنَّه باطل، وكذا

⁽١) في ٢٠٠ مدة، والعشب من أ

 ⁽۲) قال ابن منظور الزيف: من وصف الدراهم، يقال. رافت عليه دراهمه أي صارب مردودة لعش فيها، وقد ريفت إذا ردت. ابس سيده راف الدرهم يزيف زيوفا وزيوفة: ردؤ، فهو زائف، والجمع زيف؛ وكذلك زيف، والجمع ريوف السان العرب، (۹/ ۱٤۲).

⁽٢) التبهرجة: الدرهم الزيف الرديء معرب بسهره بالعارسية. «التعريفات الفقهية» (ص ، ٢٢٥).

⁽٤) قال ابن منظور: ستق: درهم ستوق وستوق: ريف بهرح لا خير فيه، وهو معرب. «لسان العرب (۱۰/ ۱۵۲)

استثناء الصفة، وهو باطل وصل أو فصل، كقوله: هذا الخاتم لفلان، إلَّا أنَّ فصه لي.

وقالا: يصدق إذا وصل الأنَّ هذا كله كلام واحد، فيوقف أوله على آخره وتبين بأخده أنَّ هذه الدراهم معينة في دعوى الزيوف والبهرحة، وسمه درهمًا مجازًا لا حقيقة في دعوى الستوق والرصاص، فصح ذلك إذا وصله، كما لو قال في آخيره: إن شاء الله، مبل أولئ؛ لأنَّ الاستثناء يبطل الملك، وهمدا البيال في آخيره: إن شاء الله، مبل أولئ؛ لأنَّ الاستثناء يبطل الملك، وهمدا البيال في آخيره، أو تغير من الحقيقة إلى المجاز، فكان هدا أولى بالحواز.

وعند أبي يوسف أنَّه قال: لا يصدّق في البيع أنَّه سنوق أو رصاص؛ لأنَّ البيع يفسد به، والظاهر أنَّه كان جائزًا.

ومحمد يقول: إنَّ هذا في الحقيقة إقرار ببيع فاسد، فلا يلزمه حكم البيع الصحيح.

مسأئة، ولوقال: غصب منه ألف درهم، أو قال. أو دعني ألف درهم، ثم قال: هو زيوف أو نبهرجة، صدق [ق/٥٥] وصل أو فصل بالإجماع؛ لأبا دراهم حقيقة، إلا ألما معيبة، والغصب [ق/٥٥] والإيداع لا يختصال بعبر المعيب، سل بغصب الإنسان ما يجد المرء، ويودع ما يملك، فأمّا البيع فالمتعارف في ثمنه الجياد.

وإذا قال في الغصب والإيداع. هي ستوق أو رصاص، فإن فصل لم يصدق؛ لأنّه يعتبر، وإن وصل صدق؛ لأنّه ظهر أنّه أراد [به](٢) المجاز

مسائة ، ولو قال: بقلان علي ألف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم

⁽١) في ب: بنقض، والمثبت من أ.

⁽Y) زيادة من أ.

أبضه، لزمه المال وصل أو فصل عند أبي حنيفة؛ لأنَّه أقر بالمال وادعى تأحير المطالبة أبدًا؛ لأنَّه إدا لم تسلمها إليه وطلب تسليمه فأي مناع يأتي به يقول: هدا لبس كذلك، فلا يمكن التسبيم، ولو ادعىٰ تأخير المطالبة مؤقتًا بم يصدق، ففي العؤبد أولىٰ.

وقالا: إذا وصل لم يلزمه شيء؛ لأنَّه منكر للوحوب، فصار كما لو قال: اشتريت منك حارية بألف إلا أني لم [أقبضها] ``.

وقلنا: هناك ما بدأ الإقرار بالمال.

مسائة، ولو قال: له على فلان درهم من ثمن خمر، فهو على الاختلاف. وجه قوله: إنَّه رجوع بعد الإقرار فيطل.

ورجه قولهما: أنَّه طهر بآحر كلامه أنه ليس بإيجاب، وصار كوصل إن شاء الله.

مسائة، ولو قال له رجل: هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي، وقال أخر: لي على أبيك ألف درهم دين، فقال: [قد] (٢) صدقتما، فعمده ألف بينهما صفين؛ لأنّه لم يطهر الوديعة إلا والديل ظاهر معها فيتحاصان، كما لو أقر بالدين ثم بالوديعة.

وقالا: صاحب الوديعة أحق بها؛ لأنها تشت في عين ألف، والدين يشت في لدمة أولًا، ثم ينتقل إلى العيل، فكالب الوديعة أسبق من هذا الوجه، فكان صاحبها أولى، كما لو كان لمورث حيًّا فقالاً له دلك، فقال لهما: صدقتما.

قلنا: الإقرار من الوارث بالدين يتناول التركة لا الذمة، فقد وقعا معًا

⁽١) في ب: يقصه والمشت من أ.

⁽٢) زيادة من أ.

بخلاف المورث.

مسافة ، ولو أنَّ رجلًا مات وترك عبدًا، فقال العبد للوارث: أعتقني أبوك، وقال رجل آخر: لي على أبيك ألف درهم دين، فقال الوارث! صدقتما، فعب أبي حنيفة الله الدين أولى، ويسعى العبد في قيمته.

قال في «الجامع الصغير»(١٠): لأنَّ الإقرار بالدير أقوى: لأنَّ الدس يقصىٰ من حميع المال بكل حال، فدفع هذا العتق، إلا أنَّ دفع العتق لا يمكن فيه دفعه بإيجاب السعاية

وقالاً لا سعاية عليه؛ لأنَّ العتق والدين ثبتا معًا، فيشت الدين، والعبدقد عتق، فلا يتعلق الدين برقبته.

مسائة ، ولو أقر له بسهم من داره، فهو إقرار بالسدس عنده، لما روي عن ابن مسعود ولله أنّه سئل عمن أوصى لرجل سهم من ماله، فقال: له السدس فلأنّ السدس يخرج من ستة وهي أعدل المخارج؛ لأنها مخرج النصف والثلث، وحملته مثل أصله، فأما الثمانية فهي مخرج النصف والثمن، وجملته تنقص عن أصله، والاثنا عشر مخرج النصف والربع والسدس، وهذا ينقص عن أصله، وقد يكون مكان السدس الثلث، وجملته تزيد على أصله، ويحرج من الأربعة والعشرين الثمن والنصف والثلث [أو السدس]())، وجملته لا تبلغ أصله.

وقالا: البيان إليه؛ لأنَّه لا يستقيم أن يقال: سهم من سهمين، ومن ثلاثة أسهم، ومن عشرة أسهم، فصار كالجزء والشقص والمصيب والحق والطائفة

⁽١) (الجامع الصغيرة (ص/ ٤١٦).

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

والقطعة، والفرق ما قلنا.

مسائد، ولو قال. له على ألف درهم أو على هذا الجدار، فعليه ألف عنده؟ لأنه سمى ما يصلح للإضافة إليه و ما لا تصلح، فبطل ما لا يصلح وثبت ما يصلح، كما لو أوصى بثلث ماله لحي أو [لميت] (١) أنَّ ذلك للحي.

وقالا: لا يلزمه شيء؛ لأنَّه أدخل كلمة (أو) مين الوجوب عليه وبس عدم الوحوب عليه، فصار كأنَّه قال: لك عليّ كدا أو لا شيء.

قلنا: ما أدخله في الوجوب، بل في الموجب عليه، وقد بطل أحدهما بتعييس الآخر.

ولوقال لفلال على كرّ حنطة وكرّ شعير إلا كر حنطة وقفير شعير، وستشاء الحمة [بطل] (٢) بالإجماع؛ لأنّه لاستثناء الكل، واستثناء قفيز شعير كدلك عنده؛ لأنّه أدخيل مين الإقرار والاستشاء كلام لغو، فيفيصل فيصير كالسكوت، فلا يلحقه الاستثناء، كما لوقال لفلان: عليّ ألف درهم سبحان الله، أوقال: الحمد لله إلا مائة درهم.

وقلا يصح استثناء القفيز من الشعير؛ لأنَّ قوله: إلا كر حنطة وإن كان لا بعيد، فإنَّه لا يوجب الفصل؛ لأنَّه استثناء، وهو لائق بالكلام، فصار كأنَّه فال: ملان عليّ ألف درهم يا فلان إلا مائه درهم صح، ولا يفصله النداء لهذا، حلاف التسبح؛ لأنَّه تعجب، ويخلاف الحمد؛ لأنَّه شكر، ولا يقصد ههنا إلىٰ دلك.

قلنا. استثناء الكل رجوع الكل، ولا يليق ذلك بالإقرار، بخلاف قوله: يا

⁽١) في ن: ميت، والعشت من أ.

⁽٢) إن يبطل، والمثبت من أ.

فلان؛ لأنَّه يثبته الإخبار فيليق به، وعلىٰ هذا اختلافهم في قوله: أنت حرّ وحر إن شاء الله، وأنت طالق ثلاثًا وثلاثًا إن شاء الله.

وهما قالا: التكرار [ق/ ٥٦] تأكيد [ق/ ٥٥٠] فيليق به، كقوله أنت طالق ثلاثًا البتة.

وقلنا: النية صفة، وهي تتمة الكلام فيسق به، بخلاف إعادة اللعظ الأول؛ لأنّه لغو.

مسائد ، ولو كتب صكًا فيه ذكر حق فلان على فلان، وفيه بيان قدره وصفته وأجله ومن قام بهذا الذكر، فهو ولي ما فيه إن شاء الله، تعطل [كله] (١٠ عند أبي حنيفة؛ لأنَّ كلّه متصل بعضه ببعض، فدخل الاستشاء على الكل فأبطله وعطله.

وقالا: يصرف إلى ما يليه، وهو قوله من قام بهدا الذكر استحسانًا الأنَّ الصك يكتب للإثبات، فالظاهر أنَّه لم يرد به إلحاقه بانكل؛ ولأنَّ الكتاب كالخطاب، ولو خاطب بالكل، فلا بد من انقطع النفس، فلا يصل [بكل] (") الاستثناء.

وقلنا: توالى السطور هها كإيصال الكلام حقيقة.

مسألة ، ولو قال: له عليّ دراهم كثيرة ، فقياس قول أبي حنيفة فل أن يلرمه عشرة [دراهم] (٣) ، وكدا لو قال: دنابير كثيرة ؛ لأنها أقضى ما يدكر بلفظ الجمع عند قرانه بالعدد.

وقالا: يلزمه مائتا درهم، وفي الديابير عشرون؛ لأنَّ العين تقع بالنصاب،

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب. بكلمة، وكذا كتبها في أه ثم أصلحها في الهامش.

⁽٣) سقط من ب والمثبت من أ

مسائة، ولو أقر أنّه وضع ثوبه في ببت فلان ثم أخذه، أو قال: أعرت فلانًا ثربي ثم أخدته، أو قال: أسكنته [الدار] أن ثم قصيت منه داري ثم أحذتها، وقال الآخر الثوب والدار لي، أو قال: خاط فلان ثوبي بدرهم ثم قبضت منه، وقال الآخر: هو ثوبي، ففي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة الأول: القول قول المقر؛ لأنها في يده للحال ويدعي أنها له، وإنم أقر أنّه أثبت للعير عليه أحدًا، وكان القول قوله في كيفيته، كما إذا كانت الدار معروفة أنها له.

وقالا وهو القياس: إنَّ القول قول المُقَر عليه؛ لأنَّ المقر أقر له بثبوت اليد [فيه](١) وادعى الاستحقاق فلا يصدق، كما إذا قال: أخدت منك ألف درهم كان لي عندك وديعه، وقال هو: لا، بل بقي لي.

قنا: في الوديعه ما أقر بإثبات يده من جهته حتى قالوا لمن قال: أو دعتها ألف درهم ثم أحدتها، أو [قال]^(٣). كانت لي عده وديعة فأخدتها، فالقول قوله على قول أبي حنيفة، وبخلاف [ما]^(١) إذا قال: قبصت من فلان ألف درهم كانت لي عليه، أو قال: أقرضت فلان ألف درهم ثم أخذتها منه، وأنكر الآخر، كانت لي عليه، أو قال: أقرضت فلان ألف درهم ثم أخذتها منه، وأنكر الآخر، فالقول قول المقر، فذلك لا ينفي الضمان عن الآخر؛ لأنَّ استبفاء الدين مضمون على المستوفي، وإذا كان له عليه مثله تقابضا، فقد أقر نضمانه ههنا باستيفائه ثم ادعى بدعوى الدين والقرض لنفسه ضمانًا على الآخر، وذلك منكر فلم يثبت.

⁽١) سقط من بيره والمثيت من أ

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) بي ب. قالت؛ والمثنت من أ.

⁽٤) مقط من ب، والمثبت من أ

مسألة ، وإذا اتفق رجلان في الشرئ بحضرة الشهود على أن يتبايعا [تلجئة بشيء] (١) مخافة البائع، ثم قال المالك في مجلس آخر: قد بعتك بألف، وقال الآخر: قبلت، ثم اختلفا بعد دلك، فقال أحدهما: أثبتنا على تلك المواصع، وقال الآخر: أثبسا، فالبيع جائر عبد أبي حنيفة، والقول قول مس يدعي جوازه لأنهما احتلفا في الجواز والمساد، والظاهر شاهد لمن يدعي الصحة؛ لأن المسلم العدل لا يرتكب [المحذور] (١) [المعصبة]

وقالا: [هو فاسد](؛) ما لم يتصدقا أنهما أعرصا عن تلك المواضعة الأنهما اتفقا على أنهما تواضعا على دلك، فالحكم كذلك ما لم يثبت غيره، وجوابه ما قلنا.

مسالة ، وإذا تواضعا في السر على البيع بالف، ولعافدا في العلابية على الفيل على أنَّ الزيادة سمعة ، وتصادقا علىٰ دلك ، أو قامت البينة ، فالثمن ألفان عند أبي حنيفة .

وقالاً هو ألف؛ لأنَّ البيع يستغني عن الألف الرائد، وقد جعلاه هرلًا، فصارت الريادة هزلًا، كما لو كان هدا في الكاح

وجه قوله: إنَّ البيع لا يصح إلا بالثمن، والثمن هو المذكور عند العقد وهو ألهان، فيتعلق العقد بكله بخلاف الكاح، فإنَّه يصح بغير تسمية مهر،

مسألة ، وإذا أقرت المرأة بنكاح رجل وماتت، ثم صدقها الزوج لم يجز

⁽١) في ب: تلجئه بشيء، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب المحظور أبالظاء بدل الدال، وقد كتب في الهامش المحدور بالذال كما في أ

⁽٣) كذا ذكرها في أه ب.

⁽٤) في ب: فاسداً، والمثبت من أ.

تصديقه عد أبي حيفة؛ لأنَّ المرأة لمَّا ماتت زال النكاح بعلائقه حتى يحوز له أن يتروج أختها وأربعا سواها، فيبطل إقرارها، فلا يصح تصديقه وعليه ميراثها وله الميراث منها؛ لأنَّ الإقرار [صح] " بالنكاح ولا يبطل بالموت، دليله: جاريته، فإنه لو أقر بنكاحها ومات، فصدقته بعد موته صح، ولها المهر والميراث.

قلنا علائق البكاح تنفى بعد موت الزوج وهو العدة، فكد تصديقًا في حال بفاء النكاح.

مسألة، ولوكان في يدرجل علام، فقال أما ابس فلان، وأمي أم ولد له [ق/٥٧]، وقال دو البد: أنت عبدي، وأمك أمني، وقال المقر له: هو ابني، فعند أبي حنيفة القول قول دي البد، وكذا لو قال لدي البد: إن ابنك من أم ولدك هذه وكذبه المولى، لأنه أقر بالرق حيث أقر بانقضاء له من الأمة، فكان إقرارًا به لا بدله هنه.

وقالا: القول قول الغلام؛ لأنَّه لم يقر بالرق، بن ادعى أنَّه كما على [علق](٢) حرًّا.

قلنا: قد أقر برق الأم، فدعواه حرية نفسه مع ذلك دعوى عارض.

مسائلة ، والعبد المأذون إدا حجره المولى وفي يده مال، فأقر لإنسان بدين، صح دلك، وقضى من هذا المال عند أبي حنيفه؛ لأنَّ مجرد حجر المولى يقطع نصرفاته المبتدأة، ولا يقطع علائق تجاراته المنقدمة [ق/ ٢٥٠]، فإنَّه إذا أقر باستيفاء دين ثبت بمعاقدته بصح، ولمو أدى وانتدأ لا يصح، وهذا من علائق تجاراته، وهو ثمن ما اشتراه حال إذنه.

⁽١) سقط من ب، والعثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت س أ.

وقالا: لا يصح الأنّه لو أقر وهو محجور، فلا ينفد على المولى، كما إذا نزع المال من يده ثم أقر.

قلنا أو انتزع المال من يده حال إذنه منع ذلك جواز إقراره منه، كدا بعد حجره؛ لأنَّه سبب مفوذه هو اليد لا الإذن، فإنَّه لا يهذ إقراره في المتبرع من حال إذنه لزوال يده، ويده بعد الححر في كسمه الذي في يده ماقية.

كتاب لوكالة

مسأنة، والتوكيل بغير رضا الخصم والموكل صحيح مقيم لا يصح عند أي حنيفة؛ لأنّه استحق جوابه بنفسه، والناس يتفاوتون فيه، قال النبي عَلَيْكُ؛ النكم لنختصمون إليّ أو لدي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض النها وفي نقله إلى غيره إضرار به، فله ألّا يرصى به كالحوالة بالدين.

وعند أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلي: يحوز؛ لأنَّ الدعوى حق المدعي، وإنَّه إن شاء فعله، وإن شاء تركه، فله أن يدعي تنفسه، وله أن يفوضه إلى غيره كقفل الدين وتقاضيه، وكذا المدعى عليه يوكل بالجواب، والجواب إقرار وإنكار، والتوكيل بالإقرار صحيح [بالإجماع] ("، والإنكار حقه أيضًا، فإن شاء أجاز بنفسه، وإن شاء فوضه إلى غيره.

قلنا: القبص خالص حقه، ولا ينفاوت الناس فيه، والجواب بالإنكار بتعوت، وقد يقع على وجه يعجر [المدعي] (٢) عن إثبات حقه.

مسائة ، والتوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة فيه عنده؛ لأنَّ ما نقض به الدين ملك المطلوب، فكان هد، توكيلًا بالتملك، فأشبه التوكيل بأحد الشفعة والرجوع في الهنة، أنَّ ذلك توكيل بالخصومة فيه.

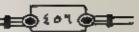
وقالاً لا يكون [توكيلًا] (الخصومة؛ لأنَّ الدين ملك الطالب وحقه،

⁽١) أحرجه البحاري (٢٥٣٤)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمه ﷺ

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من ب، والمثبت من أ.



فصار كالتوكيل بقبض العين؛ وهدا لأنَّ له أن يقبض حقه من ماله بغير رصه كالعين سواء، وحوابه ما قلما.

مسألة ، والتوكيل لا ينعزل بعزل الموكل حال عيبته ما لم يعلم به، والعلم لا يقع إلا بخبر اثنين أو واحد عدل؛ لأنَّ العزل يشبه التوكيل من وجه، فإنه تصرف في ملكه كالتوكيل، ويشبه الالتزام من وحه، لِمَا فيه من الإضرار به، فيشترط أحد شرطي الإلزام وهما العدالة أو العدد.

وقالا: يقع [بخبر] (١) الواحد وإن لم يكن عدلًا؛ لأنَّه معاملة، فأشه الإحار بالتوكيل.

وقلنا: الإلزام فيه، فإنَّه إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وعلى هذا الاحتلاف إعتاق للعبد الجاني بعد الإخبار بجنابته [وصيرورته](') مختار للعداء وسكوت الشفيع والبكر وقد زوّحها الوليّ.

مسالة: ومن أسلم في دار الحرب فأخبر في الشرائع وحجر المأدود، ولو وكنه بشراء جارية وسمئ جسها وثمنها [فاشترئ له] (٢) عمياء أو [مقطوع] (١) اليدين أو الرجلين أو مقطوع يد ورجل من جانب، أو [مقعدة] أو مجنونة، لم ينفذ على الأمر، بل صار مشتريًا لنفسه عندهما والشافعي؛ لأنّ المطلق بقع على المتعارف، وهو ما ينتفع [وهذه فائتة] (٢) المنافع.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: وضرورته، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: فاشتراه، والمشت من أ.

⁽٤) في ب: مقطوع، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: مقعد، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: وفائتة، والمثبت من أ.

وعنده. [تنفذ](١) على الموكل؛ لأنَّ الأمر مطلق بشراء الجارية، وهذه حارية فجاز، كما اشترئ أعور أو مقطوع يد ورجل بمثل فيمتها أو بغبن يسير.

مسائد، وإذا وكله بأن يشتري له عدين بألف درهم وقيمتهما على السواء، فاشترئ أحدهما بخمسمائة أو أقل، جاز على الموكل بالإجماع؛ لأنَّه أنفع، فإن اشتراه سأكثر من حمسمائة، يكون الشراء لنفسه عسه، قاله في «الجامع الصعيرة")

وعندهما: إن كانت الزيادة قليلة وقد نقي من الثمن ما يمكن به شراء الآخر، جاز على الموكل.

وجه قول أبي حنيفة: أنَّه أضاف الألف إلى العمدين على السواء، فاقتضى التسوية بينهما وصار كالتنصيص على شراء كل واحد بخمسمائة، فإذا راد فقد حالفه.

وقالا: قصد الموكل وصول العبدين [إليه] (٢) سألف، فإذا بقي من الثمن مقدار ما يمكم شراء الآخر [مه] (١) لم يكس مخالعًا، يبدل عليه أنَّه إذا اشترئ الآخر بما بقي من الألف قبل أن يختصما، جاز على الموكل

قلنا: القيس ألَّا ينفذ على الموكل في ذلك؛ لأنَّ الخلاف قد ثبت، ولكن استحسانًا، وجوزنا عملًا بالسريح وهو تحصيل العبدين حميعًا بالألف، والتقسيم ثبت [ق/ ٥٨] دلالة، فلم يعمل بالدلالة في موضع الصريح.

⁽١) مقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) ١١ بجامع الصغير ١ (ص/ ٣٤٤).

⁽٢) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٤) سقط من بيه والمثبت من أ.

مسالة ، وإدا أفرد أحدهما بالشراء لم يعمل بالصريح، فوجب العمل بالدلالة وهو التقسيم على الشراء.

مسائلة ، ولو قال: اشتر لي ذلك العبد بخمسمائة، فاشترئ معه عدًا آحر بألف، فعند أبي حنيفة رَفِي يكون الوكيل مخالفًا مشتريًا لنفسه، دكره في «الأمالي».

وقالا: العبد المأمور بشرائه [يعود](١) للآمر.

مسأثة ، ولو قال له: بع [عدي] (٢) هذا بخمسمائة، فباعه مع عبد نفسه بألف وقيمتهما سواء، لم يجز عنده؛ لأنّه مخالف.

وقالا: يجوز.

وجه قوله: إنَّه إذا قَائِلَ الألف بيهما في البيع والشراء، يُقسم عليهما على اعتبار قيمتهما، ولا بدمن التفاوت، فيريد أو ينقص، فلا يعلم [ق/ ٥٧٠] الموافقة على اليقين، فلا يجوز.

وقالا: إذا كانت قيمنهما على السواء فقد وافق.

وجوابه ما قلنا: إنَّه لا بله من التفاوت.

مسائة ، ولو قال لرجل: اشتر لي عبدًا بألف درهم، فجاء بعبد آخر وقال: اشتريته لك بألف، فطلب منه ثمنه، فقال الآمر: اشتريت هذا لنفسك، فالقول [قوله](") عند أبي حنيفة؛ لأنّه يدعي إلزام [العقد](نا) وإيجاب ثمنه عليه وهو

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: عبدك، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: قول الأمر، والمثبت من آ

ر(٤) في ب: العبد، والمثبت من أ.

وقالا: القول قول المأمور؛ لأنَّه لمَّا وكله فقد التمنه، والقبول قول الأمين، كما لوكان أعطاه الثمن.

قلنا: هماك يدعي [عليه] الضمان وهو منكر، وههنا الوكيل يدعي عليه الرجوع بالثمن وهو منكر.

مسائلة ،ولو أمره بأن يبيع عبده، ويشترط الخيار لنفسه شهرًا، فباعه وشرط الحيار ثلاثة أيام، جاز عند أبي حنيفة؛ لأنَّ البيع بمثل هدا الخيار فاسد عنده، والمأمور بالبيع الفسد إدا أتى بالبيع الجائز جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسم، حلافًا لمحمد على ما يعرف في بابه.

وعندهما: البيع بشرط الخيار شهرًا جائز، وقد أمره ببيع لا يريل ملكه إلى شهر برضاه، فباعه ببيع يزيل ملكه إلى ثلاثة أيام فقد حالف.

مسألة اوالوكيل بإعتاق عبده، فأعتق نصف عبده، عثق نصفه عنده.

وعندهما: يعتق كله، وهي مسألة تنجزئ العتق.

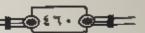
مسألة اولو وكله بأن يعتق نصف عبده فأعتق كله، لم يجز ولم يعتق شيء مه عنده.

وعندهما: يعتق كله، وهي مسألة تجزئ العتق أيضًا.

مسائد، ولو وكله مأن يزوّجه امرأة لم يسم لها مهرًا، فزوّجه امرأة بمهر فيه غن فاحش، جاز عنده [لإطلاق الأمر] (٢).

⁽١) مغط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: الإطلاق، والعثبت من أ.



وعندهما: لا يجوز كما قالا في البيع

ولم يحعل هذ أبو حنيفة كالوكيل بالشراء أو لم [بقيده] (١) مالعرف، وإن كان في هذا إثبات الملك للموكل؛ لأنَّ الشراء يطلق ولا ينصيفه إلى الموكل، فيوهم الشراء لنفسه، وأنَّه ريما لم يوافقه، فأراد أن يلرمه الموكل، وفي النكح يضيفه إلى الموكل، فلا يتوهم ذلك.

مسائة ،ولو زوجه غير كفءٍ له جاز عنده، لإطلاق امرأة.

وقالاً: لا يجوز؛ لأنَّه غير معتاد.

مسائد ،وإن زوحه ابنته الكبيرة، لم يجز عنده، وهي مسألة عقد الوكيل مع من لا تقبل له شهادته بولاد أو زوجية.

مسائد ، ولو زوجه عمياء وتحوها، حاز عنده كما مر في باب الشراء.

مسافة ، ولو أمره أن يروجه فلانة وهي حرة، فارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت، فزوّجها منه، جاز عمده خلافًا لهما، فإنَّ الوكيل بالنكاح المطلق يملك تزويج الأمة عنده خلافًا لهما.

مسألة، ولو وكله بإجارة داره، فأجرها مدراهم أو دنانير أو عروض، حاز عنده كما في البيع.

مسائد، ولو وكله باستئجار الأرض، [فعده ما] (٢) استأحرها به من كيدي أو وزني بعير عينه جاز، وبالحيواد والكيلي والوزني بعينه لا يجوز، كما قال في الشراء.

⁽١) في ب: يقبل، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: فعندما، والعثبت من أ.

وقالا: لا يحوز إلا بالدراهم والبدنانير أو بما يخرج منها من الغلة أو بلمزارعة؛ لأنَّه معناد، ولا يجوز بكيلي أو وزني في الدمة؛ لأنَّه غير معتاد.

مسائلة ، ولو وكله باستئجارها، فأجرها له مزارعة لا يجوز لفساد المزارعة عنده خلافًا لهما؛ لأنهما يجيزاها، لكن ينفذ على الآمر عنده كالشراء الفاسد.

مسائد، والوكيل بالصلح عن دم العمد من حهة الطالب إذا صالح على مال تليل جار عنده، كما قال في الوكيل بالبيع. إدا باع بما عزّ وهان.

مسألة؛ وإذا صالح عن موصحة حطاً وما يحدث مها على حمسمائة، مرأت الموصحة، وللمشجوج نصف عشر بدل الصلح ويرد الناقي.

وقالا يسلم له كله؛ لأنه يقول كان الصلح عن جميع النفس وبدلها عشره لف درهم، فلما جعل لخمسمائة بإزاء جميع النفس، كان بإزاء الموضحة صف عشرها.

وقالا. الصلح عن الشجة صلح عنها وما يحدث مهما، فكان ذكر ما بحدث والاقتصار على الموضحة سواء، وفي الاقتصار يسلمه كله، فكدا ههنا، والله أعلم.

كتاب الكفالة

مسائلة ، الكفيل بالنفس إذا سلَّم للمكفول به إلىٰ المكفول له في مصر آحر وفيه سلطان يبرأ عند أبي حنيفة؛ لأنَّ قضاء القضاة لا يختلف، وفي كل مصر من يأخذ له حقه، فلا يفيد التقييد [ق/ ٩٥أ] بالمصر الدي سمىٰ، فلا يعتبر.

وقالا: لا بهرأ؛ لأنَّه قد يكون شهوده في مصره الدي شرط، فلا يقند بتسليمه في مصر آخو¹¹⁾.

قلنا: بل يقيد [بالاستئناف](١) منه بطرق.

مسائة ، وإدا كفل العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه، لم يجر لحق الغرماء، فإن أعتقه في مرض موته ومات، فعلى العبد السعاية لغرمائه، وما دام يسعى فهو ممنزلة المكاتب عند أبي حنيفة، فلا تنفذ تلك الكفالة عنده.

وقالاً: هو حُرّ عليه دين، فنفذت كفالته.

وعند أبي حنيفة: إذا سعى عُتق ونفدت تلك الكمالة.

مسائة ، ولو أحد الكميل في دعوى القصاص وحد الفادف لا يجور عنده! لأنّه [عقوبة] (٣) كسائر الحدود.

وعندهما: يجوز؛ لأنَّه حق العناد كسائر الحقوق.

 ⁽١) وكذلك قد تكون بلطالب بيئة لا يقدر على إقامتها إلا في مصره، فكأن التعيير معيدا فيتقيديه
 «المبسوط» (٦/ ٦٢)

⁽٢) في ب: الاستيناب، والمثبت من أ

⁽٣) في ب: تحقق به، والمثبت مِن أ.

وقلتا: لا [ق/ ٥٨ ب] عقوبة في سائر الحقوق، والعقوبة تسقط بالشبهة والكفالة للاستيثاق.

مسائلة، ولو دفع ثوت إلى قصار ليقصره فضمن به رجل، لم يصح [صمان](١) عدده؛ لأنَّ العين في يد الأحير المشترك أمانة عنده، والكفالة بالأمانيات باطبة خلافًا لهما؛ لأنّه مصمون عددهما، والكفالة بالمضمون صحيحة.

مسائة، والمديول إذا مات مفلسًا، وكفل [عنه] (٢) النه للغريم بماله عليه، أو كفل أحنبي عنه، لم يصح عنه؛ لأنَّ الدين سقط عن الميت إذا لم يترك شيئًا من أحكام الدنيا؛ لأنَّه ليس بشيء في الحقيقة، لكن ألحق بالأموال؛ لأنَّه سبب لوجود المال، وإنما يكون سمًا له الأنه سبب وجوب تمليك المال، وإذا لم يترك شبئًا خرج من أن يكول سمًا لوجوب [تمليك] (٢) المال، هخوج من أن يكون مالًا فانعدم في أحكام الدنيا.

وقالا: يصح؛ لأنَّ المدين لم يسقط عن دمته؛ لأنَّ الموت ليس سبب لسقوط الدين، ولهذا يؤ اخذ به في الآخرة؛ ولهذا لو تبرع به إنسان على الميت صح، ولهدا لو كان كفل به رجل، مم يبطن الكفالة، ولو سقط عن الميت سقط عن الكفيل؛ لأنَّ براءة الأصل توحب براءة الكفيل.

قلنا: إذا كن به كفيل، بقي سبًا لوجوب التمليك في مال الكفيل، فإذا تبرع به عيره صح؛ لأنَّ صحة تمليك المال لا نتعلق بوحود الدين، والله أعلم.

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٢) في ب: عن، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب، تملك، والمثبت من أ،

كتاب الحوالة

مسألة ،المحتال عليه إذا فلسه القاضي شهادة الشهود، لم يعد الدين على المحيل عند أبي حنيفة؛ لأنَّه ما عجز يتوهم ارتفاعه بحدوث المال، فصار كما قبل تفليس القاضي.

وقالا: يعود؛ لأنَّه عجز عن استيفاء حقه منه، فصار كمونه مفلسًا.

قلتا: هناك لا يتوهم ارتفاعه، وهاهنا يتوهم.

ولو مات مفلسًا ولا كفيس أو جحد الحوالة ولا بينة، عاد الدبن على المحيل بالإجماع، والله أعلم.

99999

كتاب الصّلح

مسألة ، ولو تهايا في غلة عديل بينهما على أن يأخد هذا علة العبد شهرًا، وهذا علة هذا العبد شهرًا، لم يجر عدده؛ لأنّه قد يجد أحدهما من يستأجره، والآحر لا يجد، فلا تتحقق التسوية بخلاف الدارين، ولأنّ في العبد يجب الأجر العمل، ألا ترى أنّه لو سلم العبد فلم يعمل وامتنع عن ذلك لم يجب الأجر فكال فيه خطر، وفي الدار يجب الأخد بالتمكن فلا خطر.

وقالا: يجوز؛ لأنَّه تجوز المهايأة في خدمتهما، فكدا في غلتهما قياسًا على الدارين، وجوابه ما قلنا.

مسألة، ولوتهاياً على ركوب دابة وحدة أو على علتها، أو على ركوب الدائين أو على علتها، أو على ركوب الدائين أو على علتهما، لم يجر عنده، أي: لا يحبر هما القاصي؛ لأنَّ الركوب يتعاوت الناس فيه، فلا تتحقق التسوية، فلا يجبر القاصي على هذا كما قال زفر مَنْلَقه في قسمة الرفيق، ولو اصطلحا بالتراصي على دلك جاز، كما في قسمة الرقيق، وحكم الغلة عده حكم الركوب؛ لأمها بدله.

وقالا لا يجور في غلة دابة واحدة، ويجوز في ركوب دابة واحدة وركوب لدابتين وغلة الدابتين؛ لأنَّ القاضي يقسم الحيوان بيلهما جبرًا، فكدا منافعهما وبدلها.

مسالة ، ولو صالحه من الحرح أو الحراحة أو الضربة أو الشجة أو قطع البد على شيء ثم برأ، جاز الصلح [بينهما](١)، فإن مات من ذلك، فعند أبي

⁽١) مقط من ب، والحثبت من أ.

حيفة رضي الدية في ماله استحسانًا، والقياس أن يجب القصاص،

وعندهما: جاز الصلح.

ولو قال: صالحتك من الشجة وما يحدث منها، ودكر مكان الشجة طائرها التي مرّب، جاز الصلح بالإجماع، ولا ينجب شيء من الدية.

ولوقال صالحتك عن الجاية، وسكت عمًّا يحدث، جاز الصلح بالإجماع، وهذا كله بالعمد، وكذا العمو مكان الصلح

وجه قوله: إنَّه عفا عن الطرف وقد صار نفسًا، وهو ما عفا عن النفس، ففي حقه فيها، لكن سقط القصاص للشبهة فصار مالًا، والشبهة محصول الموت عقيب الشج ظاهرة،

ووجه قولهما: أنَّ العفوعس الشجة عفوعن موجبه، وهو القصاص في الطرف إدا اقتصر، والقصاص [ق/ ٦٠] في النفس إذا برئ، ثم إذا اقتصر كان عفوًا عن موجبه، كما لو قال: عفوت عن الشحة وما يحدث منها، أو قال. عفوت عن الجاية.

قلنا: الجناية اسم لكل ذلك، وكذا إذا زاد، وما يحدث منها بخلاف الشحة ونطائرها.

مسائلة ، والقصاص إذا كان بين الصغار والكبار، فللكبار حق الاستفاء للحال عنده؛ لأنَّ القصاص مما لا بتحزأ ملك لسب لا يتجزأ، فيثبت لكل واحد منهم على الكمال كأنَّه ليس معه غيره الولاية في النكاح لأولياء متساويين، والدليل عليه أنَّ أحدهم إذا بادر فاستوفئ القصاص، لم يُضَمَّن الآخريل شيئًا.

وقالا والشافعي: ليس لهم ذلك [ق/ ٥٩ب]؛ لأنَّه مشترك بين الكل، فلا

بستوفيه البعض، كما إذا كان بين حاضر وغائب.

قلنا: بل حق كل واحد على الكمال على ما مر، فأمَّ الغائب فيتوهم عصو العائب، وأمَّا الصغير فلا يتوهم فيه ذلك.

مسائلة ، وإذا قتل المدبر قتيلًا حطأ قصالحه المولى على عبد بغير قصاء، فدفعه إلى الولي، ثم قتل قتيلًا آخر، فولي القتبل الثابي بالخيار عنده، إن شاء اتبع ولي القتيل الأول، فيأحذ منه بصف العبد، وإن شاء اتبع المولى بنصف قيمة المدبر، ثم رجع المولى على ولي الأول.

وقالا: له الرجوع على ولي القتيل الأول لا على المولى، وذكر المسألة في الديات، وذكر مكان الصلح على العبد دفع قيمة المدسر بغير قضاء.

وجه قوله: إنَّ جنايات المدبر وإن كثرت، لم توجب [قيمة] (١) واحدة، وهي على المولى، فإذا حيى جنايتين، كان لكل واحد منهما نصف القيمة، فإذا دفع المولى كله، إلى الأول، فقد دفع إليه نصفًا هو حق الثان، فيضمن [له] (٢)، ورجع به على الأول؛ لأنَّه أخد منه ما ليس بحقه.

وقالا: حين دفع المولى القيمة إلى ولي الأول، كانت القيمة كلها حقه، لا حق للثاني فيها، فلما قتل الثاني، فالآن ثبت له فيها حق، فلا يظهر أنَّ المولى أتلف حقها، فلا يضمن له، كما لو دفع إليه ذلك بقضاء.

قلنا: في القضاء هو مجبور عليه، فلم يكن متعديًا، وهنا دفعه مختارًا، وهو نظير الوصي إذا قضي ديل الميت، ثم [طهر] (٢) غريم آخر أنَّه يضمن الوصي،

⁽١) إن ب: القيمة، والمثبت من أ

⁽٢) في بروجه والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: يظهر، والمثبت من أ.

تم هو يرجع على الأول إن كان بغير قضاء، وإن كان [بقضاء](١)، لم يضم الوصي.

مسائلة ، ولو أنَّ دينًا بين اثنين على رجل أجل أحدهما نصيه شهرًا، لم يصح عنده، وقد مرت المسألة في كتاب الشركة.

مسألة ، وإذا سلم دراهم معدودة في كر حنطة إلى أجل، ثم اصطلحا عد زمان، على أن زاد المسلم إليه نصف كر حنطة إلى دلك الأجل، لم تجر الزيادة بالإحماع؛ لأنها لو جازت [لبطلت](٢) من حيث يجور؛ لأسا لو رادت إخرج](٢) رأس المال من دلك السلم حتى [يحعل](١) بإراء هذه الزيادة، وإدا حرج صار دينًا على المسلم [إليه](٥) ، فيصير كأنّه أسلم دبنًا كان عليه، فلا يجوز ذلك، وإذا لم يجر هذا بالإجماع، فعلى المسلم أن يرد ثلث رأس المال برأس المال من السلم، وعليه كر تام عند أبي حنيفة؛ لأنهما قصدا شيئين: إحراج بعض رأس المال من المسلم، وإدخاله في هذه الزيادة، والإدخال لم يصح، لكن الإخراج قد صح، فيرد دلك.

وقالا. لا يرد شيئًا من رأس المال، وعليه كر حنطة؛ لأنَّ إخراج بعص رأس المال من لسلم الأول كان حكمًا للزيادة، فلما لم تصح الزيادة لم يصح إحراح شيء منه، فبقي على حاله، وحوابه ما قلنا: إنهما شيئان.

مسالة ، وإذا غصب عبدًا ممات عنده، ثم صالحه مولاه على أكثر من قيمته

⁽١) في ب: نقصاء والمثبت من أ.

⁽٢) في أو ب: ليطلب.

⁽٣) في ب: نقص، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: جعل، والمثبت من أ.

⁽٥) مقط من بعد والمثبت من أ.

من الدراهم جاز عده؛ لأنَّ هذا المال يقابل العبد فلا [يكود](١) ربا.

وعدهما. عليه قيمته، وهذا يقابل بلك الفيمة والفصل ربا، وقد مر مثله في كتاب الصرف في الصلح عن حصة المعيب على أكثر مه.

مسألة ، وإدا باع عبده من إسان، ثم ناعه المشنري من آخر، ثم مات عنده، ثم اطلع على عيب، فرجع بقيمه النفصال على بانعه، ثم رجع بانعه بما ضمن عده، وقد مر مثله في كتاب القسمة في رواية، وفي كتاب الدعوى رواية،

مسألة ، وإذا اشترى طعامًا فوجد به عينًا، فصالحه على أن يزيده طعامًا من عير حنس الطعام ، الأول إلى أجل ، وكان ثمن الكل غير صقود في المجلس، لم بجز عند أبي حيفة ، لأنَّ بعص الدراهم يصير مقابلة الطعام الأول، وبعضها مقابلة الطعام الثاني، وهو مؤجل في حكم السدم، وإعلام قدر رأس المال شرط عده على ما مر ، فإن كان الريادة من جنس المزيد عليه، صح بالإجماع

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

كتاب الرّهن

مسألة ، إذا رهن عند رجلين شيئًا ممّا يقسم، فوضع أحدهما كله عد الأخر فهلك، صمن الدافع نصفه عند أبي حنيفة الله الله وقد مر هذا في المدعيس في كتاب الوديعة، هذا إذا أبهم، ولو سمئ لكل واحد مهما حصته لم يجز الرهن بالإجماع.

والعدل الذي يوصح الرهن على يده [لو كان] (١٠ [ق/ ٦١] كبيرًا حاز، ولو كان صغيرًا لا يعقل لم يكن رهنًا بالإجماع؛ لأنَّه لا يقدر على قبضه، وبه يصير رهنًا، ولو سلطه على بيعه فكبر وعقل وباعه، جار بيعه استحسانًا وهو قولهما.

وقال أبو حنيفة: لا ينجوز، وهو القياس.

وجه قوله: إنَّ الصغير ليس من أهل هذا التصرف، ولا يصلح أمره كما لا يصلح رهنه [عنده] (٢).

ووجه قولهما: إنَّ هذا أمر ببيعه في المستأنف، فلا يشترط قدرته عليه للحال، بل عند الامتثال وقد وجد.

قلنا: الأمر كما وجد لم يعتبر لعدم أهلبة المأمور.

مسألة ، عبد رهن بألف وقيمته ألفان قتل رجلًا خطأً ، فإذ شاء الراهن والمرتهن [ق/ ٦٠] دفعاه ، ولا ينفرد أحدهما به ؛ لأنَّه مملوك أحدهما، ومشغول بحق الآخر ، وبالدفع يبطل الرهن ، وسقط الدين لهلاك الرهن في يد

⁽١) سقط من آماب.

⁽٢) سقط من ب، والمشت من أ.

المرتبى، وإن قدراه فالقداء عليهما نصفين والدين على حاله، قإن فدئ المرتبى، وإن قدراه فالذي فدئ، رحع على المرتبى بنصفه، حضرًا كان الراهن هو الذي فدئ المرتبن والراهن حاضر لم يرجع عليه كان المرتبن أو غائب، وإن فدئ المرتبن والراهن حاضر لم يرجع عليه بالنصف عند أبي حيفة، لأنَّ في فداء الأمانة يفع للمرتبن وفيه حياة من وحه، فإنَّه يصل إلى حقه بإمساكه، ولهذا ثبت له حق [حبن](1) الأمنة، قلا يوصف بالتبرع.

وقالا: لا يرجع بشيء؛ لأنَّه غير مصطر إليه؛ لأنَّه لا يتوىٰ (٢) حقه بتوي الأمانة من الرهن ولا يجني بجنايتها، فكان متبرعًا حال حضرة الراهن، بحلاف الراهن؛ لأنَّه مضطر إليه ليسلم له ماله.

قلنا إذا كان حاضرًا يمكنه رفع الحال إلى القاضي ليجبره على أداء الأمانة بخلاف المرتهن، فإن القاضي لا يجبره، فيصطر الراهن إليه.

مسائة ، وإدا رهن قلب فضة وزنه عشرة، وقيمته أقل بدين عشرة، فهلك عنده، هلك بكل الدين عند أبي حنيمة؛ لأنَّ هذا قبض بطريق الاستيفاء، وفي حقيقة الاستيماء يعتبر الوقت دون انقيمة، فإن كن من كان له على [رجن] (٢٦)

⁽١) في ب: جنس، والمثبت من أ،

⁽٢) قال ابن منظور التوى، مقصور: الهلاك، وفي الصحاح: هلاك المال والتوى، دهاب مال لا يرجئ، وأتواه غيره، توي المال، بالكسر، يتوى توى، فهو تو: ذهب فلم يبرح، وحكى العارسي أن طبئا تقول: توى، قال ابن سيده: وأراه على ما حكاه سيبويه من قولهم: بقى ورضى ونهى وأتواه الله أده، وأتوى فلان ماله: دهب به، وهذا مال ثو، على قعل، وفي حديث أبي بكر، وقد ذكر من يدعى من أبواب الجنة بقال ذلك الذي لا توى عبيه، أي لا صباع ولا حسارة، وهو من التوى الهلاك. والعرب تقول: الشح متواة، تقول: إذا متعت المال من حقه أدهة الله في غير حقه.

الساد العرب (١٤/ ١٠٦).

⁽٢) مقط من ب، والمثنت من أ.

آخر دراهم جياد، فقبض الريوف وهلكت عنده، صار مسوفيًا حقه.

وقالاً: علىٰ المرتهن قيمته من الدهب، ويكون رهنًا بكل الدين؛ لأنَّه لا وجه بأن يهلك بكله؛ لأنَّ المرتهن يتضرر به، ولا وجه أن يهلك ببعضه لأنَّه ربا. فوجب القول بما قلنا تحرزًا عنهما، وجوابه ما قلنا.

مسألة؛ ولو أعار أحد المتفاوصين شيئًا لإنساد ليرهمه [بديته] (١٠) ، جار عند أبي حنبفة خلافًا لهما، وعلى هذا اختلافهم في كفالة أحدهما بمال عن رحل بأمره، أنَّه بلزم صاحبه عبده؛ لأنَّه تبرع في الابتداء، مبادلة في الانتهاء، وقد مر في كتاب الشركة.

مسأثة ، وإذا جنى العبد على المدنون المرتبى أو على ماله ولا فضل في قيمته، لم يجب للمرتبى شيء عنده؛ لأنَّ العبد مشغول كله بالدين، والمرتبى كالمالك في حكم الجناية حتى كان حاصل الضمان عليه، والجناية على المالك هدر كالجباية على الراهن.

وقالا: يجب؛ لأنّه ملك وقد جنئ عليه غير المالك، فصار كجناية العمد الوديعة على المودع، و نه أعلم.

⁽١) في ب: منه، والمثنت من أ.



كتاب المضاربة

مسألة ،ولو اشترئ بألف المضاربة ثيانًا، وهي كل رأس المال، واستقرض مائة درهم، فاستكرئ بها دوابًا، وكان قيل له. اعمل فيه برأيك أو لم يقل، فحملها إلى مصر فله أن يبيعها مرابحة على ألف ومائة عبد أبي حنيفة؛ لأنها قامت عليه بدلك "، فإن باعها بألفين كانت عشرة أسهم من ذلك حصة المصاربة على شرطهما، وسهم واحد للمضاربة خاصة؛ لأنّه استقرضه لنفسه، والكراء في ماله خاصة؛ لأنّ فيه المأمور بالاستقراص يصير مستفرصًا لنفسه، فكانت في ماله خاصة؛

وقالا: يبيع الثياب مرابحه على ألف لا غير، والثمن كله على المضارية؛ لأنَّه منظوع بالكراء؛ لأنَّه فعل بغير إذن، فصار كالاستكراء لأجبي، وذلك لا يصح بالإجماع؛ لأنَّه متطوع.

00000

⁽¹⁾ قال السرخسي ودلك لأن الكراء مما حرى الرسم به بين التجار بإلحاقه برأس المال، وقيد بين البيوع إنما جرى العرف به بين النجار في إلحاقه برأس المال قله أن يلحقه به في بيع المرابحة، وعلى هذا أجر السمسار، فإن باعه مرابحة بألقي درهم كانت حصة المصارب من دلك من كل أحد عشر سهما عشرة أسهم بينهما على شرطهما، وحصة الكراء سهم وحد بينهما بصفان؛ لأن الثمن في بيع المرابحة مقسوم على رأس المال الأول، ودلك ألف درهم التي غرمها في الكراء، فإذا جعلت كل مائة سهما، كان على أحد عشر سهما: سهم من دلك حصة الكراء، وهو استدانة فيكول بينهما بصفين. فالمسوط (۲۲) ۱۸۱).

كتاب المزارعة

مسألة ، قال أبو حنيفة قلي : المزارعة والمعملة فسدتان.

وقالا: جائزتان.

وقال الشافعي تَعَلِّتهُ: المعاملة جائزة، والمزارعة فسدة إلا تبعًا للمعاملة.

واحتج أبو حنيفة برواية رافع بن خديج، أنَّ النبي عَلَيْكِ قال له في بستان: «لا تستأجره بشيء منه» (١) ، وعنه قُفَّ : أنَّه نهى عن المخابرة (١) ، وعه أنَّه نهى عن المحاقلة (١) ، وهما المزارعة ؛ ولأنَّ المزارعة استنجار الأرض، أو العامل ببعض الخارح من الأرض، وذلك معدوم محهول جهالة الأجرة مفسدة الإجارة.

والدليل على أنَّ جوازها بطريق الإجارة: أنَّه شرط فيه إعلام المدة، ويبطلها الشروط المفسدة بخلافه المضاربة؛ لأنَّ جوازها بطريق الشركة.

ولهما: بأنَّ النبي عَلِيُّ دفع حيبر معاملة إلى أهلها [بالشطر](٤٠.

وعن الخلفاء الراشدين [ق/ ٦٢] من الأسصار والمهاجرين أنهم أحازوا ذلك؛ ولأنها تنعقد إجارة في الابتداء، وتصير شركة في الابتهاء كالمضاربة

مسأثة ، وإذا كان البذر من قِبل رب الأرض، وشرط ثلث الخارج لنفسه،

⁽١) أخرجه الطبران في «المعجم الكبير» (٤٣٥٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٥٢)، ومسلم (١٥٣٦) من حديث جابر بن عبد الله على الله

⁽٣) هو جزء من الحديث المتقدم.

⁽٤) في ب: بالشروط، والمثبت ص أ.

وثلثه لعد مأذون مديون، وثلثه [للمرارع](١) ، ولم يشترط العمل على العبد، عالمشروط للعبد يكون لرب الأرص عند أبي حنيفة على قول من يحيز المزارعة؛ لأنَّ المولى لا يملك كسب عبد المأذون المديون عنده [ق/ ١٦٠]، عصار شرطه للعبد بعير عمل كشرط الأجنبي بغير عمل فلا يستحقه، بل يبقى لصاحب البدر تملكه البذر لا بالشرط، والبذر من رب الأرص ههنا.

وقالا: هو للمزارع؛ لأنَّ مولاه يملك كسه فصار شرطه للعبد بغير عمل شرطًا لمولاه وهو مزارع فصح.

مسائد، وإن شرط على المرارع أنَّه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج ، وإن زرع في شهر كذا فله ثلث الخارح، فعند أبي حنيفة صح الأول ، وفسد الثاني،

وقالا: صحا جميعًا، وقد مر في مسألة خياطة اليوم و لغد.

مسائد، وإذا اختلف رب الأرض والمزارع، فقال رب الأرض: شرطت لك النصف، وقال المرارع: لا، بل شرطت لي نصف الحارج ورياده عشره أتفزه، وكان دلك قبل العمل، فالقول قول رب الأرض على قياس قول أبي حنيفة.

وقالا: القول قول المزارع، ولو أقاما البينة فالبينة بينة المزارع بالإجماع، وهو قياس مسألة السلم إذا احتنفا في الأجل، فقال المسلم إليه: كان السلم مؤجلا، وقال رب المال: السلم كان حالًا، فالقول قول من بدعي الصحة عند أبي حيفة، وهي المسلم إليه.

وقالاً القول قول الطالب؛ لأنَّه ينكر تأخير السلم كذا ههنا القول قول رب

⁽١) في ب: للمزارعة؛ والمثبت من أ.



الأرض لدعراه الصحة.

وعندهما: القول قول المزارع؛ لإنكاره لروم العمل عليه، والسة بينة المزارع بالإجماع لإثباته الزيادة ظاهرًا.

مسائة، وإذا دفع إلى رحلين أرضًا على أن يررعاها ببذرهما على أنَّ الأحدهما على أنَّ الأحدهما على أنَّ الأحدهما على رب الأرض مائة درهم، فالمرارعة في حق الكل فاسدة؛ لأنَّه شرط لأحدهما على رب الأرض الدراهم وهو مؤاحر الأرض فكان بيت اللذر] (١) بالدراهم، والبيع في المزارعة صفقتان في صفقة.

مسألة ، وإذا فسد في حق أحدهما شاع في الكل عده؛ لأنَّه تمكس في صلب العقد وهو [فساد] (٢) قوي.

وعندهما: فسد في حق من شرط الدراهم خاصة ، وجاز في حق الأخر، وقد مر أصل المسألة في البيوع.

وعلىٰ هذا لو شرط أنَّ الحارج بينهم أثلاثًا، ولرب الأرض علىٰ أحدهما بعينه مائة درهم فسد؛ لأنَّه شرط لرب الأرض مع ثلث الحارج وهو سبب لقطع الشركة فسد في حق هذا، وشاع في الكل عند أبي حنيفة حلافًا لهما.

مسائد: والعشر في المزارعة على رب الأرض سواء كان البذر من العامل أو منه أو [في] (٣) النصيبين جميعًا عنده على قول من يحير المزارعة؛ لأنَّ بصفه له، ومصفه حصل له بدله وهو منافع العامل كما قال في الإجارة: إنَّه على المؤاجر سلمت له الأجرة أو دويت، وقد مر هذا في الزكاة.

⁽١) منقط من بء والمثبت من أ.

 ⁽٢) في ب: فاساء، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: من، والمثبت سأ.

باب قول ابي حنيمة على خلاف قول صاحبيه _____

مسألة ، وفي المزارعة إذا فسدت باشتراط عشرين قفيزًا للعامل ، والباقي لرب الأرض ، والدر من رب الأرض يكون الخارج لرب الأرض والعشر عليه بالإحماع لسلامة الخارج له.

مسألة، ولو كان البدر من العامل فالخارج له، والعشر عليه عندهما، وعند أبي حنيفة على رب الأرض.

مسألة، ولو كان الفساد باشتراط النذر منهما، فالخارج لهما والعشر في الصفين عندهما.

وعنده: كله على رب الأرض؛ لأنَّ نصف الخارج له وفي النصف للآخر وجب له أجر مثل الأرض لفساد العقد.

مسالة ، وإذا عصب أرضًا عشرية أو خراجية فزرعها فالخارج للغاصب، والعشر والخراح عليه إن سم ينقص الأرض، لأنَّ ممعتها حصلت له ، فإن نقصها وضمن فالعشر والخراح على رب الأرض قلَّ الصمان أو كشر عند أسي حنيقة ، والضمان كالأجو.

وقالا: العشر على الغاصب بكل حال، كذا ذكر الفقيه أبو الليث تَعَلَّتُهُ، لأنّه في الحارح ، والخراج على رب الأرض وإن كان الصمان مثل الخراح أو أكثر كما في الإجارة وفي ذلك إجماع ، وإل كان دون دلك وجب الخراح على الغاصب ولا ضمان عليه للنقصال، لأنَّ رب الأرض لم ينتفع بشيء منها، وهو بحلاف ما إذا أجرها بأجر قليل؛ لأنَّ الخارج عليه؛ لأنَّه تمكن من الانتفاع حيث أمر غيره بالانتفاع، وههنا لا أمر ولا التفاع به.



كتاب الشرب [ق/١٦٣]

مسألة ، لا حريم للمهر عند أبي حنيفة كَالَّتُه ، لأنَّه ملكه بالإحياء، والإحياء في النهر لا غير بحلاف البئر والعين ؛ لأنَّه لا يمكنه الانتفاع بهما إلا مجواسهما؛ فيصير في التقدير كأنَّه وجد فيها الإحياء.

وقالا: له [حريم] ('`؛ لأنَّ النهر يحتاج إليه؛ فإنَّه لابد من أن ملقىٰ طينه وممر صاحبه عليه لإصلاحه.

وقلنا: المحاجة إلى إحراء الماء إلى أرصه وذاك بالنهر وحده، ويمكه إخراج الطين من المهر وإلقاؤه في موضع آحر، ويملكه يمر في بطمه لإصلاحه؛ وعلى هذا لو كان مهر الرحل في أرض رحل فاختلف في مسئاته ولا يدري لمن هي ؛ فالقول قول صاحب الأرض، والمسئاة له عند أبي حنيفة، وله أن يغرس [ق/ ٢٢ب] فيها ما بداله.

وقالا: القول قول صاحب النهر، والمسناة له حريمًا لملقى طيبه، فهما بينهما على ما قلما، وهو يقول في هذا: إن مساه بملك صاحب الأرض أشبه، وينتفع بها انتفاع الأرص من الغرس والباء وغيره، وكان هو أولى بها.

وعنده ليس لصاحب الأرض هدمها لِمَا فيه من الإصرار بصاحب النهر كصاحب السفلي لا يملك هدمه؛ لِمَا فيه من الإضرار بصاحب العلو.

مسائد، وحريم بثر الناضح أربعون ذراعًا عند أبي حنيفة؛ لقوله على: امن

⁽١) في ب: حرم، والمثبت من أ.

قال الريلمي رري من حديث عبد الله س معمل، ومن حديث أبي هريرة فحديث عبد الله بن معفل أحرجه ابن ماجه في سنة عن عبد الوهاب بن عطاء، ثما إستماعيل ابن مسلم المكي، عن الحسن، عن عبد الله بن معمل أن السي شيئة، قباب «من حفر بشرا قله أربعون ذراعا، عطنا لماشيته»، التهي

وأحرحه أيضاعل محمد بن عبدالله من المشيء عن إسماعيل بن مسعم مه، وذكره اس الجوري في التحفق بالبيد الأول فقط، وضعفه، فقال وعبد الوهاب من عطاء قال الراري كان يكدب، وقال العقيلي، والنسائي: متروك الحديث، التهي.

قال في التنقيع وهذا الدي فعله الل الجوري في هذا الحديث من أقلع الأشياء، لأن الن ماحه أخرجه من رواية أشين عن إسماعيل من مسلم، فذكره، هو من رواية أحدهما، ثم إنه وهم فيه، فإن عند الوهاب هذا هو الحقاف، وهو صدوق من رحل مسلم، والذي بقل فيه ابن الجوري هو الن تلصحاك، وهو من خرعن الخفاف، مع أن الحقاف لم يتفرد به عن إسماعيل ، فقد أحرجه بن ماحه أيضاعن محمد بن عبد الله بن المشيئ، عن إسماعيل ، ولكن تكفي في تضعيف الحديث إسماعيل بن مسلم المكي، والله أعلم.

قلت صرح بسنة الحماف إسحاق بن راهويه في مسنده فقال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء لحقاف، عن إسماعيل بن مسلم به، و من طريق إسحاق رواه الطبراني في معجمه، وأما تصعفه بإسماعيل بن مسلم فقد تابعه أشعث، كما أحرجه الطبراني في معجمه عن أشعث، عن الحس، عن عندالله بن معقل، عن البني عليه تحوه.

واعلم أن اس الجوزي إمما تمحل في تصعيف هذا الحديث، لأنه احتج به لأمي حيفة على أحمد في قوله إن حريمها حمسة وعشرون دراعا، واحتج لأحمد بحديث أخرجه الدرقطي عن محمد بن يوسف المقري، ثنا إسحاق بن أبي حمرة، ثنا بحسل من أبي الحصيب، ثنا عارون من عبد الرحمن، عن إبراهيم من أبي علة، عن لزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال وسول الله على وحريم النثر البدي خمسه وعشرون ذراعا، وحريم البشر العادية خمسون ذراعا، انتهى.

قال الدارقطي الصحيح مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم، قال في التنقيح: قال الدارقطي محمد بن يوسف المقري وضع بحوا من سنين بسحة، ووضع من الأحاديث =



وقالا: ستون ذراعًا؛ لقوله على المحريم بثر العطن أربعون ذراعًا، وحرس بثر الناضح ستون ذراعًا ((') ، ولأنَّ الحاحة ههنا إلى الحريم أكبر لسير الناضح لعمق البثر،

قلنا: الأحاديث اختلفت في هذا فأخد أبو حنيمة بالأقل؛ لأنَّه متيقن كما فعل ذلك في سهم الفارس، والتكبيرات للتشريق، وكرئ المهر المشترك على الشركاء، فمن جاوز أرضه رفع عمه عند أسي حنيفة لأنَّه للحاجة إلى سقي

=المسندة، والنسخ ما لا بضبط، وقد رواه أبو داود في المراسس عن محمدس كثير عن صفيات الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن الرهري، عن سعيد مرسلا، وهو الصواب، انتها كلامه وأما حديث أبي هريرة، فرواه أحمد في مسئده، حدثنا هشيم، عن عوف، عن أبي هريرة، قال قال رسول الله رهم البئر أربعون ذراعا من جوانبها كلها لأعطان الإبل، والغنم، وابن السيل، أو الشارب، ولا يمنع فضل ماء، ليمنع به الكلام، التها

(۱) أحرجه الدارقطتي (۲۲۰/٤) من حديث أبي هريرة فلك
 وأحرجه الحاكم (۲۱٤۱)، واس أبي شيبة في امصنفه (۲/۹/۶)، والبهقي في الكبرئ؟
 (۱۱٦٤٩) من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا.

قال الحافظ ابن حجر: حديث أبي هريرة حريم البثر المديء خمسة وعشرون فراعا وحريم البثر العادية خمسة وعشرون فراعا وحريم البثر العادية خمسون دراعاء الدار قطبي من طريق سعيد بن المسيب عنه، وأعله بالإرسال وقال. من أسنده فقد وهم، وفي سنده محمد يرسف المقري وهو متهم بالوضع، وأطلق عليه ذلك الدار قطني وعيره.

ورواه البيهقي من طريق يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب مرسلا، وزاد. اوحريم شر الررع ثلاثماتة ذراع من نواحيها، ورواه من طريق مراسيل أبي داود أيصا

و أخرجه الحاكم من حديث أسي هريرة موصولا ومرسلا، والموصول من طريق عمر بن قيس، عن الزهري، وعمر فيه صعف، ورواه البهقي من وحه آخر عن أبي هريرة، وفيه رجل لم يسم.

«تلخيص الحبير» (٣/ ٦٣<u>)</u>.

به قول بي حنيفة على خلاف قول صحبيه _______ المنه على خلاف قول صحبيه ______ المنه سلا أرضه، فلم يبق له حاجة، فإنَّه إدا سقاها ولم [يجد] (١) مسيلًا إلى أسفل منه سد فوهة النهر.

وقالا. الكرى كله على كلهم؛ لأنَّ كله مشترك بيهم؛ ولهذا إدا [تبعت] (١) أرض في أسفلها فالشفعة لهم جميعًا، ولأنَّ أهل الأسعل شاركوا أهل الأعلى في كرى الأعلى؛ لأنَّه مفتح مائهم فإنهم يشارك أهل الأعلى أهل الأسفل لا في كرى الأسفل؛ لأنَّه معيب مائهم.

قلنا: لا حاجة إلى الصب لِمَا قلما، أمَّا الشفعة فإنما تثبت لهم الاشتراكهم في المفتح، والشركة وإن قلَّت يستحق بها الشفعة، والله أعلم.

⁽١) ق ب: يحل، والمشت من أ.

⁽٢) في ب بيعت، والمشت من أ.

كتاب الأشربة

مسائد العصير لا يصير [عده](١) خمرًا حتى يغني ويشند وبقذف بالربد، لأنَّ أحكام الخمر مقطوع بها، والغليان أمر مضطرب، فإذا قدف بالربد صار بحال لا شبهة فيه، فأمكن إثبات تلك الأحكام.

وقالاً إذا على واشتد صار خمرًا، ولا يشترط القذف بالزبد؛ لأنَّ هذا يسمى خمرًا عند الناس، وقذف بالزبد كمال العلياد وذاك لا يشترط؛ لأنَّه لا نهاية له، وجوابه ما قلنا.

مسأثة، ويجوز البيع الباذق (٢) وكل شراب محرم سوى الخمر عندأبي حنيفة؛ لأنّه مال عند الناس وإن كان نجشا؛ لأنهم يتمولونه ويمسكونه حتى يصير خلًا.

وقالاً: لا يجوزًا لأنَّه خمر معنى.

قلنا: القياس في الخمر الجواز، فإنما أبطلناه بالنص.

مسائة، وإلفحة (٣) الميتة طاهرة عنده، وهي أصل الجبن، وهي التي تكون

⁽١) سقط من ب، والعثبت من أ.

 ⁽۲) قال أبو بكر السمرقندي: البادق: هو اسم بما طبح أدنى من ماء العسب حتى دهم أقل من
 الثلثين سواء كان أقل من الثلث أو النصف أو طبخ أدبى طبخه يعدما صار مسكراوسكن عن
 العديان فتحفة العقهاء (٣٢٦/٣).

 ⁽٣) قال شيخي زادة: قال ابن ملك: إنفحة الميتة بكسر الهمرة وقتح الفاء محقفة كرش الجدي
 أو الحمل الصغير لم يؤكل بعد يقال لها بالفارسية ﴿ ببيرمايه ﴾
 «مجمع الأجرة (١/ ٦٤))

باب قول أبي حنيفة عنى خلاف قول صاحبيه _____

بعد الولادة قبل أن يشرب الماء، [فإذا] (١) ماتت، واستخرج ذلك مها وهو حامد أو ذائب فهو طاهر عنده، وكذا اللبن؛ لأنَّ الموت ليس بنجاسة، فلا بحس محل اللن، فلا يتنجس ما فيها، بل النحاسة الدم وسقط اعتباره حال حياتها للضرورة، وبالموت يزول الصرورة فيظهر نجاسة دمه، ولا دم ههنا

وقالا. هي نجسة، فإن كانت ذائبة أريقب، وإن كانت جامدة أكلت، وإذا غسلت فلا يتمحس المحل بالموت فيمنجس ما فيها.

وقلنا: لا نسلم.

⁽١) في ب: فإن، والمثب من أ.

كتاب الإكراه

مسألة : إذا أكره الولي المرأة على تزويحها بمهر فيه غبر فاحش، ثم رال الإكراه فرضيت هي ولم يرض الولي فله حق الاعتراض عند أسي حيفة، الأن التبليغ إلى مهر المثل حق الأولياء، والأنهم يعتبر ول بالنقصان ويتصررون أيضًا، فإنّه إذا [وقفت] (1) الحاجه إلى تقدير مهر مثل بعض عشيرتها مهرها مصررت تلك بنقصان هذا المهر؛ فصار كالكفالة.

وقالا: ليس له دلك؛ لأنَّ المهر حقه، ولهذا صح بقيتها دلك.

وقلنا: تسمية العشيرة حق الشرع والتبليغ إلى مهر مثلها حق الأولياء، والاستيفاء حقها فصحت.

مسائة، ولوقال: لأقتلك، أو لتلقين نفسك [ق/ ٦٤] في النار، أو من الجبل، والإلقاء بحيث لا ينجو منه لكن فيه نوع حفة، فإد شاء فعل، وإدشاء لم يفعل عند أبي حتيفة؛ لأنَّه ابتلي ببليتين.

وقالا: لا يفعل.

وأصله مسألة سير الكبير إذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم أنَّه لو صبر فيها يحترق، ولو ألقى نفسه في الماء غرق، وتلك على هذا الاحتلاف، وإذا ألقى نفسه في النار واحترق فعلى المكره القصاص عنده للإكراه

وعندهما: لا قصاص عليه؛ لأنَّه مختار.

⁽١) في ب: وقعت، والمثبت من أ.

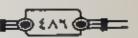
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول ساحبيه _____

مسألة، والإكراه لا يتحقق إلا من السلطان عنده، لأنَّ كراه غير السلطان بمكن دفعه، ودفعه غالبًا فلا يعتبر.

وقالا: يعتبر إدا جاء من غير السلطان ما يحيء من لسلطان فهو إكراه لتحققه حسًا معتبر.

مسألة ، والمكره على إعتاق مصف عدد [ق/ ٦٣ ب] إذا أعتق كله فهو محتار عدد، ولا ضمان على المكره، والمكره على إعتاق كل عبده إذا أعتق نصفه فله على مكرهه ضمان نصف عنده.

ونالا في الأول: هو مكره وله النضمان، وقالا في الثاني: عتق كله، وله لصمان للكل، وهما من مسألة تجزئ العتق، والله أعلم.



كتاب الحجر

مسألة الحجر على البالغ العاقل باطل عند أبي حنيفة الأنّه محاطب فلا يحجر عليه لحقه قياسًا على الرشيد، [وقياسًا] (1) على التصرفات التي لا يحجر عليها فيها اولأنّ الحجر عليه لدفع الضرر عنه وأضر الأشياء إبطال ولايته الولائه لا يندفع الضرر بهذا فإنّه يقدر على إتلاف ماله بتزوج النساء الأربع وتطليقهن قبل الدخول بهن، ثم العود إلى مشه ساعة بعد ساعة.

وقالا: هو جائز لحديث بيع النبي مال معاذ في ديونه، وحديث حجر عمر الله على أسيفع من جهينة (٢) ولأنّه لا يدفع [إليه......

⁽١) سقط من بعوالمثبت من أ.

 ⁽٢) أحرجه مالك (١٤٦٠)، واسن أبني شبيبة في «منصنعه (٤/ ٥٣٦)، والبهقني في النسس
 الكبرئ (١١٠٤٦).

قال الحاقط ابن حجر: رواه مالك في الموطأ يستد منقطع، ووصعه الدارقطي في العلل من طريق رهير من معاوية عن عبيد الله بن عمر، عن عمر بن عبد الرحمن بن عطيه بن دلاف، عن أبيه، عن بلال بن الحارث، عن عمر، وهو عبد مالك، عن بن دلاف، عن أبيه أن رحلا، ولم يذكر بلالا.

قال الدارقطني: والقول قول زهير ومن تابعه.

وقال ابن أبي شيئة عن عبد الله بن إدريس، عن العمري، عن عمر س عبد الرحمن بن دلاف، عن أبيه، عن عمه بلال بن الحارث المزني فذكر تحره،

وقال البخاري في تاريخه: عمر بن عبد الرحمن بن عطية من دلاف المعربي المدن ووي عن أبي أمامة وسمع أباء انتهي.

وأخرج البيهقي القصة من طريق مالك، وقال. رواه الن علية على أيوب قال. بئت عن عمر فذكر لحو حديث مالك، وقال فيه: فقسم ماله بينهم بالحصص.

ماله] () إذا بنغ مفسدًا فينزع [عنه] () ماله وبحجر عليه إذا صار مفسدًا؛ ولأنَّه قصد الإضرار بنفسه، فيمنع كما إذا أراد قطع يده أو إحراق ماله.

قلنا: وباع مال معاذ برصاه ولا يظن به غيره، وكذا حديث عمر الله وصرف الدراهم والدبانير وله ذلك.

وأمًّا منع ماله عنه فلعدم شرطه، وهذا قياس الرشد بالنص.

00000

⁼ قلت. وقد رواه عبد الرراق على معمر، على أيوب قال. دكر معضهم كال رجل من جهيسة فذكره بطوله، ولفظه كال رحل من جهيله يشاع الرواحل فيعلي بها فذار عليه ديل حتى أفلس فقام عمر على المدر فحمد الله وأثمى عليه ثم قال ألا لا يعرنكم صيام رحل ولا صلاقه، ولكن انظروا إلى صدقه إذا حدث، وإلى أمانته إذا الاتمن، وإلى ورعه إذا استعلى، ثم قال: ألا إن الأسيقع أسيقع جهيئة... فذكر نحو سياق مالك.

قان عبد الرزاق وأما بن عييمة أحرى رياد عن بن دلاف، عن أبيه مثله.

وروئ الدارقطي في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن س مهدي، عن مالك، عن عمر سن عبد الرحمن س مهدي، عن مالك، عن عمر سن عبد الرحمن بن عطية من دلاف، عن أبيه، عن جله قال قال عمر فدكره نحو سياق أيوب إلى قوله: استغنى، ولم يدكر ما بعده من قصة الأسيمع، وقال رواه اس وهب عن مالك، فلم يقل في الإسناد عن جده.

اللحيص الحبيرا (٢/ ١٠٤٠).

⁽١) في ب: المال إليه، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: منه، والمشت من أ.



كتاب المأذون

مسائة الحجر لا يثبت المأدون إلا بخبر اثنين أو واحد عدل عد أبي حنيفة لِمَا مر في العزل.

مسائلة عبد بين اثنين أذبا له في التجارة وأدابه أحدهما مائة درهم، وأدابه أجبي مئة درهم، ثم بيع العبد بمائة، أو مات وترك مائة فعند أبي حنيفة يقسم الشمن بينهما أثلاثًا، للأجنبي ثلثاه، وللمولى الذي أدابه ثلثه الأن المولى الذي أدابه ثلثه الأن المولى الذي أدابه ثلثه الأنّه لا يثبت [له] أدابه بمائة درهم بطن من دينه خمسون، وهو مالا في بصيبه الأنّه لا يثبت [له] على عبده دين وبقي حمسون وهو مالاً في بصيب شريكه، ودين الأجنبي مائة درهم، فيقسم الثمن بينهما أثلاثًا على قدر دينهما، كالحر إذا مات وترك مائة درهم وعليه لرحل مائة ولرحل خمسون أنّ المائة تقسم بيهما أثلاثًا.

وعندهما: تقسم بيهما على طريق المنازعة أرباعًا، ثلاثة أرباعه للأجني وربعه للمولى؛ لأنَّ المولى الذي أدانه لا يكون في بصيب نفسه شيء فيسلم ذلك للأجنبي بلا مبازعة، ونصيب مولى الآخر بينهم نصفين، فصار الأجنبي بثلاثة أرباعه والمولى الربع؛ وهذا لأنَّ المنازعة وقعت في العين، والعين لا تعول؛ فصار كوقوع المنارعة في الأعيان.

وقلنا: إنَّ الحق كان في الذمة ونقل إلى العين؛ فأشبه مسألة الحر الذي مات على مائة على ما مر.

مسائلة ، وإذا باع المولئ من عبده المأدون المديون شيئًا بغبن يسير فالبيع

⁽١) سقط من به والمثن سأ.

وقالاً يقال للمولى: إمَّا أن تحط الزيادة في البيع ويبلغ تمام القيمة في الشراء أو ينقص، فالبيع لا يجوز عند آبي حنيفة.

وقالا: السع جائز و المحادة لا تحوز، وهذا نظير احتلافهم في بيع المريض عينًا من وارثه أنّه لا يجوز عنده أصلًا.

وقالا: يجوز اسيع، ولا تحوز المحاباة، والجامع بينهما التهمة.

وقرَّق أبو حنيفة بينهما في حكم، وهو أنَّ البيع بمثل قيمته يحوز ههنا، وفي المريض لا يجوز؛ لأنَّ نفس الإثبات بالعين فيه تهمة، والتهمة ههنا في النقصان.

مسائة ، وإقرار المأدون لنزوج والوالدين والمولودين باطل عند أبي حنيفة خلافًا لهما، وهو كاحتلافهم في بيع الوكيل من هؤلاء، ولو استهلك أحد منهم مالًا له معاينة، وأقر بقبض دلك الضمان [منه] (١) لم يصدق عنده خلافًا لهما، وهو على هدا.

مسائلة، ولو حجر المأذون وفي يده ألف فأفر بعد ما أدن له ثانيًا بدين كان لزمه في الإدن الأون فصى من تلك الألف عنده.

وعندهما: هده الألف للمولئ، ويصح هذا الإقرار، لكن يؤمر المولئ بقصاء الدين، أو يناع عبده فيه، وقد مرَّ نظيره في كتاب الإقرار.

مسالة ، ولو حجر [على] (٢) المأذون وفي ينده مال فقال: هذا [العبد] (٣) وديعة فلان [عندي] (٤) صح إقراره بذلك عنده [خلافًا لهما.

⁽١) في ب عنه، والمثب من أ.

⁽٢) سعط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) منط من ب، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: عنده: والمثبت من أ

وقالا: يؤدي هذا الإقرار بعد الحرية] () [ق/ ١٦٥].

وعلى هذا أيضًا المأذون والمكاتب يجور بيعهما وشراؤهما بما لا يتغابن الناس فيه عنده؛ لأنهما يتصرفان لأنفسهما، ولهذا لا يرجعان بالعهدة على غيرهما، وبفك الحجر التحقا بالإقرار فيجور بيعهما وشراؤهما كيف وقعا.

وقالا: لا يجوز؛ لأنَّ المقصود من تصرفهما طلب الفصل دون القصان فلا يدخل الغبن الفاحش في الإذن، ولهذا لم ينفذ تصرف الأب والوصي والقاضي في مال الصبي بالغبن الفاحش.

قلنا: هؤلاء يتصرفون للغير، وهو مقيد بالنظر فلا يحتمل الضرر.

مسائة، وعلى هذا إذا اشترى [ق/ ٢٤ب] المأذون عبدًا بقيمته، ثم سمن عنده وازدادت قيمته، [فأقال البائع] (٢) البيع فيه صبح عنده؛ كبيع من الأخر ومنع بغبن فاحش خلافًا لهما.

مسائد، ولو اشترى المأذون عبدًا على أنَّه بالخيار الثلاثة فوهب له بائعه ثمنه في مدة الخيار [ثم رده بالخيار] (٣) صبح عنده، وقد مرَّ في البيوع في فروع في مسألة الخيار.

مسأثة، والمولئ إذا أعتق عبدًا من كسب عبده المأذون المديود لم يعنق عنده؛ لأنّه لا يملك كسب عبده المأدون المديون.

وكذا لو قال [له](١) : [ولم يولد عند عبده: هذا ابني](٥) وهو مجهول

⁽٢) في ب. قال البيع جائز، والعثبت من أ.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من ب، والمثبت من أ.

 ⁽a) معط من ب، والمثبت من أ.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه النسب لا يشت نسبه عنده لهذا.

وعندهما: يثبت ويعتق، ويضمن قيمته العرماء لإبطال حقهم.

مسألة ، ولو قتل المولى عبدًا لعبده المأدون المديون، فعليه قيمته في ثلاث سني عنده؛ لأنَّه لا يملكه فهو كفيل كعبد الأجنبيين، فصار ضمان جناية عدهما عليه قيمته للحال؛ لأنّه لا يملكه، فهو إتلاف كسب عبده، لكن فيه حق الغرماء، فكاد ضمان حبس حقهم، فضمن لهم للحال.

00000



كتاب الديات

مسائد، قال أبو حنيفة تَكَنَّتُهُ: الدية تجب من ثلاثة أشياء: [من] الأبن والذهب والفضة، الإبل: مائة، والفضة: عشرة آلاف درهم، والذهب: ألف دينار.

وقالا: هي من الثلاثة، ومن الغنم ألفان، ومن البقر مائتان، ومن الحلل مائة من مائتان، واحتجا بحديث عمر والله الله الله الله على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف ديبار، وعلى أهل الغيم ألفي شاة مسنة وفتيّة، وعلى أهل النقر مائتي بقرة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة (٢).

وأبو حنيفة قال: كان ذلك على وفق زمانهم، وفي رمن أبي حيفة كالخالب أموالهم هذه الثلاثة فقصر عليها.

وقالوا: لا خلاف في الحقيقة، فقد قال في كتاب المعاقل إذا صالح الولي على أكثر من مائتي حلة، وأكثر من مائتي بقرة، أو أكثر من ألهي شاة دم يجر، وهذا قول أبي حنيقة وأبي يوسف ومحمد ﷺ، ولولا أنَّه [راعي] (") الدية من

⁽١) ريادة من ب.

 ⁽٢) أحرجه أبو دارد (٤٥٤٢)، والطبراي في الكبيرة (٦٦٦٤)، وعد الرراق في امصنه (٢) أحرجه أبو دارد (١٥٩٥٠)، والطبراي في الكبرئ (٥/ ٣٤٤)، والمبيه في الكبرئ (١٥٩٥٠).
 قال السرحسي، وقصاؤه ذلك كان بمجضر من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد محل معل

الإجماع متهم. (المسبوط) (٢٦/ ٧٥).

⁽٣) في ب: رأئ، والعثبت من أ.

هده الأشياء لكان يحيز الصلح على أكثر من هذا المقدار، كما لو صالح على جنس آخر.

مسألة، وإذا قطع كفًا فيها أصمع، أو إصمعان، أو مفصل واحد فعند أبي حنيفة عليه أرش ما بقئ من الأصمع، ويكون الكف تبعًا لها؛ لأنَّ الأصابع هي المنبوعة، فإنَّ قطع الأصابع يوجب دية كامدة، وقطعها من الكف كذلك بلا ريادة، والأصل قد يستتبع الفرع، كالمسمة مع المصلان في الزكاة، وصاحب حطة مشتركين وسكان في القسامة.

وقالا: ينظر إلى أرش الأصبع وإلى حكومة العدل في الكف يدخل الأقبل في الأكثر؛ لأنهما جنايتان في محل واحد؛ فصار كالموصحة مع سقوط شعر بعض لرأس.

قلنا: همك ليس أحدهما تبعًا للآحر، وهذا بخلافه

مسالة ، وإذا قطع أصبع رحل فشلّت الأحرى إلى جنبها، أو قطع يده اليمني فشلّت اليسري فلا قصاص فيه، وفيهما الأرش عند أبي حيفة.

وقالا. عليه الفصاص في الأول، والأرش في الثاني؛ وعلى هذا إذا شجه موضحة؛ فذهب سمعه أو بصره بها، وأجمعوا أنّه لو شجه موضحة فصار مقلة، أو كسر بعض سنه فاسود ما بقي، أو قطع الكف فشل الساعد، أو قطع إصبعها فشلت الكف، أو قطع مفصلًا فشل باقي الأصبع فلا قصاص في الأول، وعليه أرش الكل.

وحه قوله: إنَّه حناية واحدة، وقد صار بعضها مالًا فيصير الكل مالًا كما في مسائل الإجماع.

ووجه قولهما ولله جناية في محلين فصار كجنايتين، فسقوط القصاص في

أحدهما لا يوجب السقوط في الآحر ؛ كما لو حنى على عضو عمدً ، وعلى عضو أحدً ، وعلى عضو أحر عضا ، وعلى عضو آخر عضا ، وكما لو رمى سهمًا إلى رجل فأصابه ونفذ منه وأصاب آخر وماتا فعليه القصاص في الأول، وعلى عاقلته الدينة في الثاني، مخلاف ما ذكرنا من مسائل الإجماع ؛ لأنّه في عضو واحد فكان كجناية.

وقلنا: هما أيضًا عمدان لكن الفعل الذي باشر واحد فجعل إلى آخره واحد.

مسائلة ، وإذا ضرب سن إنسان فاصفرت فعليه عند [ق/ ٦٦] أبي حنفة قدر أرشها، كم لو سقط ولم يبت، وكما إذا اسودت أو احمرت أو الخضرت؛ لأنّه فوت الجمال على الكمال.

وعندهما: فيه حكومة عدل، لأنَّ الصفرة قد بكود في الإنسان فلا يعد ذلك تفويتًا للجمال، قال الهندواني (١١): جوابه في الصفرة المشبعة وهو تعويت للجمال [ق/ ٦٥ب].

وجوابهما في الصفرة الشيء يكون مثلها في [الأسنان] (٢٠)، وقال في انوادر هشامه: عند أبي حنيفة في هذا وفي حلق شعر الرأس واللحية إذا نبتت أبيض

 ⁽١) قال الذهبي كَنْلَثُهُ: محمد بن عبد الله من محمد، العقيه أمو جعفر البلخي الحنفي الهدواب،
 المتوفى: ٣٦٢ هـ.

كان يقال له من كماله في العقه: ﴿ أَنُو حَيِفَةُ الصَّغِيرِ ٢.

يروي عن، محمد بن عقبل وغيره،

وتوفي بمحارئ في دي الحجة سنة اثنتين وستين، وقد تفقه على أبي مكر محمد بن أسي سعيد الفقيد، أخذ عنه جماعة.

وكان يعرف بالهندواني من محلة باب هندوان، وعاش اثنتين وسنين سبة، وكان من أعلام أثمة مدهبه «تاريح الإسلام»(٨/ ٢٠٧).

⁽Y) في ب. الإنسان، والمثبت من أ.

وعند محمد في الحر والعبد جميعًا حكومة عدل، وقد روينا عن أبي يوسف كذلك.

ووحه قول أبي حنيفة: أنَّ في الأحرار يعتبر فوت المنفعة أو الحمال، ولم يوجدهذا ولا هذ، وفي [العيد](١) ما ينقص القيمة وقد وجدوهما اعتبرا ذلك نقصًا فيهما جميعًا.

مسأئة، والقتيل إدا وجد في محلة ووليه ادعى قتله على غيرهم، وشهد به أهل المحلة ؛ لم يقبل عند أبي حيفة، لأنهم تعينوا للخصومة بوجود القتيل بين أطهرهم فبعُلد ذلك، فإن خرجوا من الخصومة بهدا الإقسرار لا تقبسل [شهادتهم] (") ، كالوكيل بالخصومة إدا شهد بعد العزل، أو الوصي إذا شهد بعد إخراجه عن الوصاية.

رقالا: تقبل؛ لأنَّ الولي لمَّا ادعىٰ علىٰ غيرهم برثوا عن الخصومة أصلًا حتىٰ لا تصح دعواه عليهم بعد ذلك، فلم يكن في هذه الشهادة تهمة فقبلت، وجوابه ما قلنا.

مسالة ، وإذا وجد الإنسان قتيلًا في دار نفسه، فعلى عاقلته الدية عند أبي حنيفة، لأنّه مكان لو وجد عيره قتيلًا فيه كانت الدية على عاقلته، فكذا إذا وجد هو قتيلًا فيه كواحد من أهل المحلة إذا وجد قتيلًا في المحلة.

وقالا: لا شيء عليهم؛ لأنَّه لو وجد غيره قتيلًا في داره جعل كأنَّه هو القاتل،

⁽¹⁾ سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: العبد، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: شهاداتهم، والمثبت من أ

فتجب الدية على عاقلته، وإذا جعل ههنا هو القاتل نفسه لم تلزم الدية على عاقلته، وهل تجب القسامة على عاقلته ؟

فيه اختلاف المشايخ على قوله.

مسأفة ، ومن له القصاص في الطرف استوفاه فسرى إلى النفس ومات، فعد أبي حنيفة القياس أن يلزمه القصاص، وفي الاستحسان: تجب الدية على عاقلته، لأنّه حقه كان في القطع وقد قتل و هو عمد، فكان القياس وحوب القصاص، لكن هو في معنى الخطأ؛ لأنّه قصد استيفاء حقه دون القتل، وقتل الخطأ يوجب الدية على العاقلة.

وقالا: لا شيء عليه [وهو قول زور والشافعي] الآنه مأذون بهدا الفعل مما حدث بعده لا يكون مضمونًا عليه كالقاضي إذا قطع يد السارق فمات [والحجام] (") ، والبزاغ (") والفصّاد (") ، وكما لو قال لآخر اقطع يدي، فقطعها وسرئ إلى الفس ومات [لا يجب شيء] (").

وقلنا: هؤلاء فعلوا بأمر الغير فانتقل فعلهم إلى الآمر فلم يؤاخدوا بشيء [مما] (١) يستوفيه لنفسه [في غير حقه] (٧)، وقد استوفى حق غيره.

⁽١) سقط من أ.

⁽٢) في ب: وكالحجام؛ والمثبت من أ.

 ⁽٣) البزاغ: مو البيطار «اللباب في شرح الكتاب (٢/ ٩٤).

⁽٤) قال الأرهري. فصد قال الليث. المصد: قطع العروق، وافتصد علان: إدا قطع عرقه فعصه. قال: والفصيد دم كان يجعل في معي لمن فصد عرق البعير فيشوئ. كان أهل الجعلية يأكلونه عمديب اللعة ع(١٢/٤٠١).

 ⁽٥) سقط من ب، والمثت من أ.

⁽٦) يي أ، ب: أمَّا .

⁽٧) كتبه في ب ثم صرب عليها، والمثب من أ

مسائة ، ومن له القصاص في النفس إذا قطع يد القاتل عمدًا، أو خطأ ثم عفا عنه فعليه دية اليد عنده، [وهو قول الشافعي](١) إدا أمراً ؛ لأنَّ عفوه يستند إلى وقت [القيد] (١) فسقط حقه في كل النفس، وتبين أنَّه استوفى اليد عمدًا، وليس له دلك، لكن سقط القصاص للشبهة الأنَّه حين قطعها لم يكن عفوًا عنه، وإذا سقط القصاص وجب المال.

وقالا. لا يضمن شيئًا؛ لأنَّه استوفى بعض حقه، ثم عف عن الباقي فلا بصم المستوفي، كما إدا استوفى بعض [ديته] (٣) ، ثم أبر معن الباقي.

وحوابه ما قلنا.

مسائة ، ولا قصاص في القتل بالمثقل، والخنق، والتغريق، وإلقاء من جل، أو في نهر عنده؛ لأنَّه قتل المس معنى لا صورة فلا يوجب القصاص؛ كالقتل بالسوط الصغير؛ وهذا لأنَّ القتل إفساد النفس صورة ومعنىٰ.

أمًّا الصورة مقص التركيب، وأمَّا المعنى فتفويت معانيها، وقد وجد المعى دون الصورة، والقصاص يستوفى بالسيف، وفيه إفساد النفس صورة ومعنى؛ فلا يكون بينهما مماثلة.

وعندهما والشافعي: فيه لقصاص إذا كان قاتلًا غالب، لأنَّه قتل آدمي معصوم محترم بغير حق عن قصد فيوجب القصاص كالقتل بالسيف، وهذا لأنَّ القصد عمل القلب وهو باطن فيعرف بالسبب الظاهر وهو الضرب بآلة قاتلة غالبًا وقد وجد.

⁽١)زيادة من ب

⁽٢) في ب: القتل، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: ديمه، والمثبت من أ،

مسألة ، وإذا قطع يد إنسان عمدًا، ثم قتله عمدًا فعند أبي حنيفة للرلي أن يقطع يده، ثم يقتله؛ لأنهما حنابتان لو بفردت كن واحد منهما أوجمت القصاص، فإذا [اجتمعتا](١) لم يدخل موجب أحدهما في الآخر، كما لو برأ بينهما.

وقالا: له أن يقتله وليس له أن يقطعه؛ لأنهما جنايتان من واحد على واحد من جنس واحد، فيدخل ما دون النفس إذا لم يبرأ بينهما، كما لو كان خطأ.

قلنا: في الخطأ تجب الدية، وهي بدل النفس وهي واحدة، وفي العمد يجب العصاص وهو جزاء [ق/ ٦٦ب] على الفعل والموحود منه فعلاد.

مسأنة ، والابن إذا ادعى دم أبيه على رجل وأحوه [ق/ ١٦] عائب، وأقام البينة أنّه قتل أباه عمدًا قبلت البينة وحبس القاتل، فإذا قدم أخوه كلفا جميعًا إعادة البينة عند أبي حنيفة؛ لأنّ القصاص حق المقتول من وجه ؛ بدليل أنّه لو عفا عن المجارح في حال حياته صح، بدليل أنّه لو انقلب مالاً يقضى منه دبونه وينفد وصاياه، وبدليل أنّه يورث ؛ وبدليل أنّ القاتل لو أقام البينة على عفو الغائب أو صلحه قبلت بينه، وحق الورثة من وجه، فإنّ الوارث لو عفا عن المجارح حال حياة المجروح جار عفوه، ولولا أنّه حقه لَمَا صح عفوه، كإبرائه غريم لمورثه عن الدبن حال حياة المورث، فكان الاحتياط في تكليف إعادة البينة.

وعندهما: لا يكلفان ذلك؛ لأنَّ كل واحد من الورثة خصم عن نفسه وعن أصحابه فيما يدعي للميت، ويدعي عليه دليله الخطأ والقصاص حق الميت بدليل ما مر من صحة عفوه وسائر ما دكرناه.

⁽١) في يب: اجتمعا، والمثبت من أ.

قلنا: في الخطأ يجب المال وأنَّه حق [للمقتول] (١) من كل وجه؛ لأنَّه بصرف إلى حوائجه أولًا، والقصاص بين الكبار والصغار ذكرناه في مسائل الصلح.

مسألة، وإدا شهد شهود [على رجل] (") بقتل عمد، واستوفى القصاص، ثم رحعوا ورجع الولي أيضا، أو حاء المشهود بقتله حيًّا ضمنوا الدية، وإذا وجبت الدية فولي المقتص فيه [بالخيار] (") إن شاء ضمن الولي، وإن شاء ضمن الشاهد؛ لأنَّ كل واحد منهما جانٍ في حقه، فإن صمن الولي لم يرجع إلى الشاهدين بالإجماع، وإن ضمن الشاهدين لم يرجعا على الولي عند أبي حنيمه حلافًا لهما، وفي قبل الخطأ يرجعان عليه بالإجماع.

و مظير هذه المسألة مسألة المناسك. محرم أحد صيدًا فجاء آحر فقتله في بده، وصمن الآخر لم يرجع به على القاتل عنده خلافًا لهما.

وجه قول. إنَّه صمن بفعله، ولا يرجع به علىٰ غيره بحلاف قتل الخطأ؛ لأنَّ الشاهدين ضما ذلك المال فملكاه، فيرجعان به علىٰ الولي الذي أخذه وهما بقبلان أسما ضمنا يقبل الولي، ولولاه لمَا ضمنا.

مسائة، ومن بسط الحصير في مسحد أو علق فيه قنديلًا، أو بنئ فيه، أو حمر حفرة وهو ليس من هذه المحلة ضمن ما عطب به عند أبي حنيفة الله المعلفة فعل دلك في بقعة كان عيره أحق وتدبيره، فكان فعله مقيدًا بشرط السلامة ، كما إذا فعل ذلك في دار غيره.

⁽١) في ب: المقتولية والعثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت مِن أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.



وقالا: لا يضمن في الحصير وتعليق الفنديل دون البناء والحمر؛ لأنَّ كل واحد من الناس مأذون في الدحول في المسحد والصلاة فيه، فصار غير أهل المسجد كالمستعير، وأهل المسجد كالمالك، وللمستعير بسط الحصير وتعليق القنديل دون البناء والحفر، وللمالك كل دلك فكذا هدا

مسائلة : وإذا قعد الرجل في مسجد حيه لحديث أو نام فيه، أو قام فيه في غير صلاة، أو مر فيه فهو غير صلاة، أو مر فيه فهو ضامل لِمَا أصاب عند أبي حنفة، لأنَّه جنى في المسحد، والمسجد أعد للصلوات، لا لهذه الأشياء.

وقالا: لا يضمن؛ لأنَّ كل الناس مأذون بدحول لمسجد كما في مبازلهم، فلا يصمنون فيها، كما لا يضمنون في ملازلهم(١٠).

وقلنا: مأذون بالدخول للصلاة لا لهذه الأشياء.

مسألة؛ ومن حفر نثرًا على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان فمات عمًّا فلا شيء على الحافر عند أبي حنيفة؛ لأنَّ التلف لم يكن من السقوط فلم يضف

⁽۱) قال السرخسي. قال أبو يوسف ومحمد لا ضمان عليه فه الأبه لو كان مصليا في هذه البغة لم يضمن ما يعطب به ، وكذلك إذا كان جالسا فيه لغير الصلاة بصرلة الجالس في ملكه وهذا لأن الاعتكاف في المسجد قربة كالصلاه والمعتكف يتحدث وينام في المسجد، والجلوس لانتظار الصلاة مندوب إليه قال - عليه الصلاة والسلام -: «المنتظر للصلاة في المعلاة ما دام ينتظرها» ووندب رسول الله بين إلى الجلوس في المسجد بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر إلى غروب الشمس، وكذلك الحلوس في المسجد لتعليم العلم وتعلمه مندوب إليه فيكون ذلك مباحا مطلقاً، والمناح المطلق لا يكون سنا لوجوب الصمان على الحر.

وأبو حنيفة يقول. المسجد معد للصلاة، والقعود والنوم فيه نعير الصلاة مقيد بشرط السلامة كالطريق فإنه معد للمشي فيه فالجلوس أو النوم فيه، وإن كان لا ينضر بالمارة يتقيد بشرط السلامة.

⁽العبسوط:(۲۷/۲۷).

وقالا: يضمن؛ لأنَّ العم من هول البتر؛ فأضيف إلى الحافر.

مسالة ، ولو جنى عبد إسال جناية عاحتار المولى إمساك عبده، وليس عده ما يفدي فالعبد عبده وعليه الأرش عند أبي حبيعة ، يؤديه متى وجد؛ لأنه مخبر بين أمرين: إما العداء أو الدفع، ثم لو احتار الدفع صبح وتعين ذلك، فكذا إذا ختار الفداء فله النظرة إلى ميسرة

وعندهما: إن لم يؤد الدية للحال معليه الدفع إلا أن يرضى الأولياء بالمداء؛ لأن الواجب عليه أحدهما: الدفع أو الفداء، فإذا أمسك وليس عنده فداء لم يصنع إمساكه فأمر بالدفع.

مسائة، ولو أنَّ عبدًا حفر سُرًا علىٰ قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات وعلم المولىٰ وأعتقه فعليه الدية؛ لأنَّه صار مختارًا للفداء، وإد وقع فيها آخر ومات قال أبو حنيفة: ولي [ق/ ٦٨ أ] الجباية الثانية يشارك الولي الأول فما أحد من الدنة فيقسم بيهما فيضرب هذا بحميع العبد، والأول بحميع الدية فيقسم بينهما علىٰ ذلك؛ لأنَّه دفع إليه وهي كدفع قيمة العبد فإنَّه يتخلص به من دفع العبد، ولو كان أعتقه وهو لا يعلم وغرم قيمته للأول لم يغرم للثاني شيئًا آخر، بل يشارك الأول كذا ههنا.

وقالا: يضمن المولئ لولي الحناية لثانية نصف القيمة، والدية لولي الجناية الأول؛ لأنَّ العبد صار قاتلًا [ق/ ١٧ ب] كليهما من وقت الحفر، لكن المولى أعتقه وهو يعلم بأحدهما دون الآخر؛ فصار مختارًا للفداء في حق من علم، وعليه نصف قيمته للذي لم يعلم.



مسألة ، وجناية العبد المغصوب على مولاه، وعلى مال مولاه معتبرة عند أبي حنيفة

وعندهما: هدر وجنايته على الغاصب، وعلى ماله هدر عنده.

وقالا: معتبرة.

وجه قول أبي حنيفة: وهو أنَّ الغاصب إذا ضمن قمته تملك فيظهر في العاقبة أنَّ عبد الغاصب جني علىٰ المغصوب منه، أو علىٰ ماله فأمكر اعتبار جنايته.

وعندهما: للملك المغصوب منه، ولا يمكن اعتبار جنايته عنى مولاه؛ لأنَّ موجب الدفع أو الفداء، ولا يفيد دفع ملكه إليه، ولا إيجاب الفدء له عليه.

مسألة ، وأمَّا إذا جني المغصوب على العاصب فقتله خطأ، أو قتله عبد، خطأ، أو أتنف ماله فعند أبي حنيفة هو هدر.

وعندهما: معتر، فهما بعتبران الحال أنَّه عبد المغصوب منه، وقد جس علىٰ غير المالك، وأدو حنيفة يعتبر [المال] (١) أنَّه إذا صمنه العاصب ملكه فيطهر أنَّه جني علىٰ ملكه.

مسافة ، ولو قتل مدبر رجلين أحدهما حطأ والآحر عمدًا، وكان للعمد وليان، فعفا أحدهما بطل نصيبه وانقلب نصيب الآخر مالاً، وضمن المولى قيمة المدبر، فيقسم بين ولي الجناية الأولى وبين شريك العافي على قول أبي حنيفة بطريق العول والمضاربة أثلاثًا، فتلثاها لولي جناية الخطأ، وثلثها لشريك العافى.

⁽١) في ب: المالك، والمثبت من أ.

وعندهما: يقسم بطريق المنازعة أرباعًا، ثلاثة أرباعه لولي الجناية الخطأ، وربعه لشريك العافي؛ وعلى هذا لو كان القاتل عبدًا قِنَّا في هذه الصورة، واختار المولى الدفع إليهما كيف يقسم العبد بينهما؟

وعمي هذا مسألة ذكرناها في المأذون الكبير

مسائة، عبد بين اثنين أدانه أجبي مائة درهم، وأدنه الموليان مائة درهم، وأدنه الموليان مائة درهم، وأدنه الموليان مائة درهم، وإنّ دين الأجبي ثبت كله، ودين أحد الموليين ثبت نصفه ؛ لأنّه لا يثبت ديمه في عصيبه، ويثبت في نصيب شربكه، فلو بيع هذا العد مائة درهم كيف تنقسم هذه المائة بينهما؟ هو على هذا الاختلاف هذه ثلاث مسائل القسمة فيها عند أبي حنيفة على طريق العول والمضاربة.

وعندهما على المنازعة، وثلاث مسائل احتلفوا فيه على عكس هذا:

إحداها. اثنان تنارعا في دار، أحدهما يدعي الكل، والآخر يدعي النصف، وأقاما البينة، فعند أبي حنيفة يقسم بينهما على طريق المنازعة أرباعًا.

وعندهما: بطريق العول والمضاربة أثلاثًا.

والثانية: رجل أوصى لرجل بجميع العبد، والآخر بنصف ماله، هو يخرج من ثلثه كيف يقسم بينهما؟ هو على هذا الاختلاف.

والثالثة: رجل أوصى بجميع ماله لإسمان، ولآخر بنصفه وأجازت الورثة، كيف يقسم بينهما؟ هو على هذا الاختلاف.

وفي مسائل كثيرة اتفقوا على أنَّ القسمة بطريق العول و لمصاربة:

منها مسائل الفرائض إذا ضاقت التركة على سهام أصبحاب الفرائض، قسمت التركة بينهم على قدر حقوقهم على طريق العول والمضاربة. ومنها إذا مات إنسان وسرك ألف درهم وعليه ألف درهم دين لرجل، ولآخر ألف درهم، فالقسمة على طريق العول والمضاربة بينهما أثلاثًا.

ومنها: رجل أوصى بثلث ماله لإنسان، وبربعه لآخر، وأجاز إحازة الورثة؛ فالقسمة على طريق العول والمضاربة على قدر حقهما.

ومنها: مدبر قتل رجلًا خطأ، وقطع بـد آخر خطأ فالمولئ يضمن قيمته، ويقسم بينهما على طريق العول والمضاربة.

ومنها: عبد قتل رجلًا خطأ، وقطع يد آخر خطأ.

وأجاز لمولى دفعه إليهما، فالقسمة بينهما على طريق العول والمضاربة على قدر حقهما.

ومنها مسألة في الريادات رحل أوصى لامرأته بجميع ماله، ولأجنبي كذلك، ولا وارث له سواها، ثم مات دفع أولًا إلى الأجبي ثلث ماله؛ لأن الوصية مقدمة على الميراث، وهي الوصية بالثلث، وكذا [مفدمة]() على الوصية للوارث، ثم يدفع إلى المرأة ربع ما بقي؛ لأنّ لميراث مقدم على لوصية للوارث، والوصية بم زاد على الثلث فتقع الحاجة إلى حساب له ثلث وربع، وأقل ذلك اثنا عشر، الثلث للأجنبي وهو أربعة وربع الباقي للمرأة، وهو مسهمان والستة الباقية تقسم بينهما على طريق العول بالإجماع، لكن فيه اختلاف من وجه آخر، وهو أنّ حق الأجنبي بقي في ثمانية عند أبي يوسف ومحمد لأنّه أوصى له بجميع المال وهو اثنا عشر وقد وصل إليه أربعة؛ لأن السهمين اللذين أحدهما المرأة يستحق الأجنبي الضرب بهما عندهما، لأن

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

تلك الوصية صحيح فيستحق الصرب بهما، وحق المرأة في جميع المال، لأنّه أوصى لها به، إلا أنّه وصل إليها سهمال؛ فلا يستحق الضرب [ق/ ٢٩] بهما، واستحق الأجنبي أربعة فلا يستحق الضرب بها أيضًا، لأنّ الوصية[ق/ ٢٨ب] بهلك الأربعة لها غير معتبرة، لأنها لا يستحق تلك الأربعة لإجازة الموصى مه، ويستحق الأجنبي نصيبها من الميراث بإحارتها، بقي حقها في ستة، وبس الستة وثمانية موافقة بالصف فيرد كل واحد منهما إليه، فيصير للأجنبي أربعة ولها لاثنة وهما سبعة، ويقسم الباقي وهو ستة بينهما على سبعة، ولا يستقيم فيصرب سعة في أصل المسالة وهو ثنا عشر فيصير أربعة وثمانين، فمنه تخرج المسألة عندهما.

وعند أبي حنيفة: لا يستحق الأجنبي الضرب بما أخذته المرأة فيبقى حق لأجنبي في ستة، وحقها في ستة فيقسم الماقي بينهم تصفين لاستوائهما فيه، وتحرح المسأله صحيحه من اثني عشر عنده، ومسألة واحدة تقسم بطريق المازعة بلا حلاف.

وذكر في «الجامع الكبير»: رجل باع عدد عبره من غيره بغير أمره، وباع من أحر نصفه بغير أمره فأجاز المولى البيعين جميعًا؛ قسم العبد بين المشتريين طريق المنارعة بالا خلاف، وإذا اختار أحد العبد ربعه للمشتري النصف، وثلاثة أرباعه لمشتري الكل.

وجه قولهما في المسائل الثلاث: الأول أحق ولي العمد في لمسألة الأولئ كان في كل العبد، فلمّا عفا أحدهما فرغ نصف العبد عن حق العافي، وبقي حق الآخر في النصف الآخر، فصار نصفه فارغًا عن حقه بدليل حكم شرعي ميزً أحد النصفين عن الآخر، فلا يكون حق غير العافي في نصف كل جزء منه شائعًا،

وحق القتيل الخطأ في النصفين جميعًا، فالنصف الذي ليس فيه غير حق العافي يكون لولى قنيل الخطأ خاصة، وبقى نصف الآخر بينهما لاستوائهما فيه فصار أرباعًا، وكدا في مسألة القن وهي المسألة الثانية، وكذا مسألة المأذرن دين الأجنبي ثبت في النصفين، ودين أحد الموليين في نصيب شريكه حاصة فقد وجد دليل شرعي ميز أحد النصفين عن الآخر، فصار في التقدير حكمًا كأنَّ كل نصف عين على حدة، فأسلم أحد النصفين للأجنبي، والنصف الآخر بينهما، ولهذا قلنا في مسألة الجامع إنَّ القسمة على طريق المنازعة؛ لأنَّ مشتري الكل دليله يوجب ثبوت الحكم في الكل، ودليل مشتري النصف بوجب ثبوت الحكم في النصف لا غير، وهذا الدبيل يوجب تميير أحد النصفين عن الآخر فصار كل نصف كعين على حدة، فكان أحد النصفين لمشتري الكل، والنصف الأخر بينهما، كذ ههنا بحلاف مسائل الثنث الآحر ؛ لأنَّ ثم لم يوجد دليل يمير أحد النصفين عن الآخر، فإنَّ بينة مدعى النصف توحب ثبوت حقه في مصف الدار شاتعًا، وما من جزء منه إلا وبينة توجب استحفاق بصف فتجب قسمة كل جزء بيهما على قدر حقهما أثلاثًا، فكذا مسألة الوصية؛ ولهذ قلنا في مسائل المواريث والوصايا، والدير: إنَّ القسمة على طريق العول والمضاربة

ووجه قول أبي حنيفة: إنَّ في مسألة الأولى من النلث الأول أولياء الجناية لا حق لهم في قيمة المدبر، إنما حقهم في بدل المتلف وهي دية كل القتيل، ونصف القتيل حق إلا أنهم يستحقون به الضرب في قيمة المدبر؛ فكانت القيمة فارغة عن حقهم، إلا أنَّ أحدهما حقه أكثر، وحق الآخر أقل، واستحقاق الحق بقدر الحق، ولهذا لو كان في المحل سعة أخذ كل واحد منهم جميع حقه، فإذا وقعت المنازعة بضيق المحل يصرف كل واحد منهم بقدر حقه كما في مسألة

دين ألف وألفين، وكما في مسائل المواريث، فإنَّه يثبت الاستحقاق بشيء مقدر وهو الربع والنصف أو الثلث أو الثلثان، ثم بستحق بذلك شبثًا من التركة.

وفي مسألة الوصية بالثلث والربع كذلك بخلاف المسائل الثلث الآخر، فإنَّ في مسألة الدار البينة أوحست استحقاق نصف عين الدار، وبينة الآخر أوجبت استحقاق عين كل الدار، فلاحق لصاحب النصف فيما وراء النصف فيسلم ذلك المدعي الجميع.

وكذا في الوصية بنصف العبد، وبكل لعبد، وبكل المال، بحلاف الوصية بالثلث والربع فإنَّه لم يضف إلى شيء بعينه حتى يوجب استحقاق عينه، أمَّا ههنا أضيف إلى كل المأل.



كتاب الجنايات

مسألة ، وإذا أعتق في مرض موته ، ثم إلَّ هذا العبد قتل مولاه خطأ فعليه أن يسعى في قيمتين عنده ، إحداهما تقضي بالوصية ، لأنَّ الإعتاق في مرض الموت وصية ، والوصية للقاتل باطلة ، إلا أنَّ العتق بعد وقوعه لا [ينقض] (١) فتجب قيمته ، ثم عليه قيمة أخرى بفتله مولاه حطأ ، لأنَّ المستسعي كالمكاتب، والمكاتب إذا قتل فعليه لأقل من قيمه ، ومن الدية ، والقيمة هها أقل [قرا ٢٩ ب] فيسعي لذلك في قيمتين.

وقالا: يسعىٰ في قيمة واحدة ورد الوصية، والدية على عاقلته؛ لأنَّه قتله بعد الحرية، فإنَّ المستسعى عندهما حر مديون (٢).

⁽١) في ب:يبعض، والمثبت من أ

⁽Y) قال ابن عابدين. قال العلامة الشرسلالي في رسائه إيقاظ دوي الدراية لوصع من كلف السعاية بعد نقله لكلام المؤلف هنا أقول: قد صدرت تلك العدارات وهي مخالفة لنص الإمام، وإن ورد مثله مسندا للإمام فاحتلف النقل عنه ولم تحرره الأعلام، والمقرر أن الحلاف بين الإمام وصاحبيه في تجريء الإعتاق وحصول العتق وعدمه فيس أعتق بعصه لا فيمن أعتق كله منجرا، أو معلقا على شرط يوجد في مرص، أو صحة، وسعيته بعده سعاية حر مديون كالمدير إدا لم يخرج من الثلث، قال في السراح: المستسعى عبد أبي حيفة على ضربين؛ كل من يسعى في تحديث رقبته فهو كالمكاتب وكل من يسعى في بدل رقبته الذي لزم بالعتق، أو في قيمة رقبته لأحل بدل شرط عيه، أو بدين شت في رقبته فهو كالحراه. ولا شلك أن المدير قد عتق كله بموت المولى، فهو وإن سعى يسمى وهو حرفهم يكن كالمكاتب وليس كالمكاتب وما في المجمع قد يقال: إنه مفرع على ما قيل: إن المستسعى كالمكاتب وليس على عمومه لما علمت فموجب جايته على عاقلة مولاء للنص على حريته بمجرد موت ميده وما عزي إلى البزازية لم أره فيها، وعارتها: لا تقبل شهادة المدير انتهت، ووصعه بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده وما عرية بيعه مقال في فصول بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده، أن بعدها فهر حر مقبول الشهادة المدير انتهت، وقصعه بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده، أن بعدها فهر حر مقبول الشهدة بعم قال في فصول بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده، أن بعدها فهر حر مقبول الشهدة بعم قال في فصول بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده، أن بعدها فهر حر مقبول الشهدة بعم قال في فصول بينه بعدها فهر حر مقبول الشهدة بعم قال في فصول بالعدير حقيقة إنما هو في حينة سيده، أن بعدها فهر حر مقبول الشهدة بعم قال في فصول بيده المدين المنتسول الشهدة المدير التهت، وقول بيده في في في المدير التهت و في حينة سيده المدير الشهدة المدير التهت و في حينة سيده المدير الشهدة المدير النهدة المدير الشهدة المدير الشهدير المدير الشهدير التهدير الشهدة المدير الشهدير المدير المدير المدير المدير الشهدير المدير ا

مسائة ، ولو مات وترك مدبرًا لا مال له غيره فقتل هذا المدبر إنسانًا خطأ معيه أد يسمى في قيمته لولي الفتيل عنده ؛ لأنَّ المستسمي كالمكاتب، وعلى المكاتب في قتل إنسان خطأ كذلك.

وعندهما فيه الدية على عاقلته، لأنَّه حر مديون قتل [ق/ ١٧٠] إنسانًا خطأ.

رجل اشترئ دارًا فلم يقيمها حتى وجد فيها قتيل فهو على السائع، فإن كان في البيع خيار لأحدهما فهو على [عافلته] (١) الدي في [يديه](٢).

"العمادي، وتهذيب الحاصي: المريض إذا أعنق عبدا في مرض موته ولا مال له صواه فعتقه موقوف عبد أبي حثيقة حتى إذا شهد لا تقبل، لأنه من التصرفات التي لا تحتمل الفسيح يعبد التعاذ نتوقب احد

رهو أيضا مأخوذ من النشبية ويعارصه ما مر عن الإمام من تقسيم السنت معى إلى قسمين، ولل صبح بقدة عن الإمام عالوجه لقس السو فق لنص الشارع ولتعريف التدبير قال ابن الهمام: المجير شرعا الميق الموقع بعد الموت بالماء المراهمة بالموسمة الفاق افاقا أو معنى الهوائم والمعلق يرل بوجود شرطة كملاء وروى ابن عمر أن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم فاله: إن لهدير لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وهو حر من اللبث، وقال الزيلعي المدبر نعلق عنة بنص الموت أي موت سيده فلا يشتر طوية إعتاق أحد، ثم قال: و بموت المولى بعنق من ثلث مأله، وإنه يسعى إدا لم يكن له مال عيره؛ لأنه وصية ومحلها الثلث ولم يسلم لهشيء معنى برد قيمته يعني لدين يستعرق، ويرد ثلثي قيمته للورثة، إن لم يكن ديس، فهذا تعريع بحريته بمجرد موت المولى فقوله. في الاحتيار يعنق منه بقدره المراد سقوط السعاية عنه بقدر الثلث لا تجري عنقه، وكذا قوله، في المحيط بعتق ثلثه، ويسعى في ثلثيه اهد ما في طرمالة ملخصا، ثم قال في آخرها: فتلحص أن لمدبر إذا لم يخرح من الثلث يسمى وهو حرء وأحكام أحكام الأحوار وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال، أو خدمة قال العموي في حوشي المياه أو خدمة قال العموي في حوشي المياه أو خدمة قال العموي في حوشي الأحوار وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال، أو خدمة قال العموي في حوشي الأحوار وكذا المعتق في موض عليه بالمنواجة.

الخالق (٤/ ٢٨٩).

⁽١) ي ب: العاقلة، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: يده، والمثب من أ.

وقالا: إذا لم يكن فيه خيار فعلى عاقله المشتري، وإن كان فيه خيار فعلى عاقله المشتري، وإن كان فيه خيار فعلى عاقله الذي يصير له، فأبو حنيفة اعتبر اليد؛ لأنَّ القدرة على الحفظ حقيقة إنما تكون مها، وهما اعتبرا الملك؛ لأنَّ الحفظ إنما يملك به

سسأثة دار بين ثلاثة نفر، حفر أحدهم فيها بترًا، أو بنى حائطًا فعطب إنسان فعليه ثلثا الدية إذا كان بغير إذن [صاحبه] (1) ، وإدا كان حائط ماثل بين خمسة نفر أشهد عنى أحدهم فسقط على إنسان فقتله فعلى عاقلة الذي أشهد على مائلية [عنده] (٢).

وقالا: فيه نصف الدية في المسألتين ؛ لأنَّ الحملة نوعان: معتبر وهدر فانقسم نصفين.

ووجه قوله: إنَّ العدة في الحائط هي الثقل، وهي علمة واحدة للحكم فيضاف الحكم إليها، ثم يقسم علىٰ [أربابها] (٢) علىٰ قدر الملك، وكذا في البئر علىٰ هذا.

مسأثة ، ولو رمئ إلى مسلم فارتد المرمي إليه ، ثم أصابه السهم فقنه ، فعلى الرامي الدية عنده ؛ لأنَّه يصير قاتلًا بفعله وهو رميه وهو متقوم حينئذ، إلا أنَّه لا يجب القصاص ؛ لأنَّه حالة التلف مرتد فتجب الدية

وقالا: لا شيء عليه؛ لأنَّ المقتول غير متقوم.

مسائد ، ولو رُميَ إلى عبد سهم فأعتق المولى العبد، ثم وقع به السهم فمات، فعلى الرامي قيمة العبد للمولى عند أبي حنيفة.

⁽١) ق ب: صاحبيه، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب. أرباعها، والعثبت من أ.

وقالا: عليه فضل ما بين قيمته مرميًّا [إلىٰ غير] (١) مرمي لو كان عبدًا؛ لأنَّ العتق يبطل سراية الجناية، وهو بنفس الرمي صار جانيًا عليه [تقديرًا](٢) فتطل جايته، ولم تجب قيمته.

ووجه قوله: إنَّه يصير قاتلًا من وقت الرمي اللَّنَ فعله الرمي وهـو حينشد عبد فكانت قيمته للولي.

مسالة : والأب والرصي إذا أدَّب الابن بالصرب قمات ضمن عده خلافًا لهما، قالا: له تأديمه، ولا يحصل ذلك إلا به.

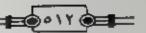
وقال أبو حيفة قالي: يحصل بالزجر والتهديد

وأجمعوا أنَّ المعلم إذا ضرب الصبي أو العبد بغير إذن الأب والمولئ فهلك ضمر؛ لأنَّه حنى إذ لا إدن له، ولا ولاية، ولو ضرب للتعليم بإدن الأب ولمولى فهلك لم يضمن؛ لأنَّه فعله بإذن من له ولاية عليه؛ فصار كضربه بإذنه، وهو من أهله، والأب وإن كان يضمن بضربه لا يضمن المعلم بضربه بإذنه؛ لأنَّ الأب يضربه لنفع نفعه لا يعود إلى الأب يضور لله فنفعه لا يعود إلى المعلم، بل إلى لأب، والضرب كان بأمر من له الأمر.

وأجمعوا أنَّ الزوج إذا صرب روجته للتأديب فماتت ضمن؛ لأنَّ تأديبها إلى أوليانها، لا إلى الزوج.

⁽١) في وغير، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت س أ



كتاب الخنثى

مسألة ، الخنثى المشكل يحكم بمباله ؛ لقوله النبي على الخنثى يورث من حيث يبول (1) ؛ ولأنّه دلالة الأصابة، وأنّ الآخر عيب بنقصان أو ربادة، فإن بال منهما وسبق أحدهما فالحكم له، لأنّه كما وجد وحب الحكم به، ثم لا يبطل بما يقطع بعده وهو دونه، فإن كانا معًا قال أبو حنيفة لا علم لي به، والتوقف عند عدم الدليل نوع علم، قال الله تعالى . ﴿ وَلاَنَقَفُ مَا شِكَ لَكَ يهِ عِلْمُ ﴾ والتوقف عند عدم الدليل نوع علم، قال الله تعالى . ﴿ وَلاَنَقَفُ مَا شِكَ لَكَ يهِ عِلْمُ ﴾

وقالا: الحكم لأكثرهما ؛ لأنَّه دلالة الغلبة والأصالة.

قال أبو حنيقة. قد يكون ذلك لسعة المحرج فقي الاشتباه، وقال أبو حنيفة لأبي يوسف حين قال هذا: ما رأينا قاضيًا يكيل البول بالأواقي، أي الاشتغال بمثله قبيح.

فإن تساويا في القدر قالوا: لا علم لنا جذا.

 ⁽١) أخرجه البيهقي في «السنى الكمرئ»(١٢٢٩٨) من حديث ابس عماس ﷺ، ثم قال: فيه
 محمد بن انسائب الكلبي لا يحتج به.

وقال الحافظ ابن حجر تَهُنَهُ أورده البيهقي في المعرفة في المرائض، والكلبي هو محملهن السائب متروك الحديث مل كداب، وأخرجه ابن الجوزي في الموصوعات

ويعني عن هذا الحديث الاحتجاج في هذه المسألة بالإجماع، فقد نقله ابن المندر وعير» وقد روئ ابن أبي شمة وحد الوزاق هذا على علي أمه ورث خنثي من حبث يبول، إسماده صحيح.

اتلحيص الحبيرا (١٧٨/١).

كتاب الوصايا

مسائلة، وإدا أوصى لأقربائه فأبو حنيفة يحتبر خمسة أشياء: ذا رحم محرم، و ثنين فصاعدًا، وذاك ما سوى الوالد والولد ممن لا يرث الأقرب فالأقرب

وقالا: كل من يجمعه وأباه أفضي أب في الإسلام دخل [في] (الوصية، [فالمحرم وغير المحرم] (ا) فيه سواء، فالاختلاف في شيئين:

أحدهما: أنَّه يشترط المحرمة بالرحم، وهما لا يشترطانها، ويكتفيان الرحم.

الثاني: أنّه بشترط الأقرب، وهما يسويان بين الأقرب والأبعد، واتعقوا على النتراط لقرابة؛ لأنّ الاسم لها، وألّا يكون لها وارثّا [ق/ ١٧٠]؛ لقوله عليها: ولا وصية لوارث، (١٧٠]؛ لقوله عليها: ولا وصية لوارث، (١٠)، وأنّه يعتبر الاثنان فصاعدًا؛ لأنّه اسم جمع، والمثنى في الميراث كالجمع، والوصيه أحت الميراث، ولا يدحل الوالد لأنّه أصل وليس بقريب، قال الله تعالى. ﴿ لِلْوَلِدَيِّ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [النقرة. ١٨٠] وكذا الولد فمس بين القريبن؛ لأنّ الوالد لم يكن قريبًا للابن فلا يكون الابن قريبًا له

ووجه قوله أبي حنيفة أنَّه أوصى للقريب، والقريب المطلق هو المحرم، فأمَّا غير المحرم كأجبي من وجه حتى حل النكاح بينهما ويستحق الإقرار، لأنَّ في استحقاق الإرث كذلك والوصية أخته.

١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٢) في ب فإن المحرم، والعثبت من أ.

⁽٣) أخرجه أسو داود (٢٨٧٠)، وأحمد (٢٢٣٤٨)، والمدارقطني (٣/ ٤٠)، والطيالسسي (٣/ ١٤)، والطيالسسي (١١٢٧)، والمراني في «مصنفه» (٧٢٧٧)، وابس أبسي شهدة في «مصنفه» (٢٢٧٧)، والميهني في «الكبرى» (١٩٨٢) من حديث أبي أمامة الله الم

واحتجا بأنَّ الاسم شامل قال الله تعالىٰ في آية الخمس: ﴿وَلِينَ الْغُرْيَ ﴾ [الأنفال: ٤١] وهو يتناول كل قريب.

مسائلة ، وإذا أوصى لإنسان بثنث ماله [ولاً حر] (١٠) بنصف ماله، ولم يحر الورثة فالثلث بينهما نصفين عند أبي حيفة

وقالا: يقسم الثلث بينهما على خمسة [ق/ ١٧١] أسهم، سهمان لصاحب الثلث، وثلاثة أسهم لصاحب النصف.

وأصله أنَّ الموصىٰ له نأكثر من الثلث لا يضرب في الثلث سأكثر من الثلث إذا لم يجز الورثة ذلك عبد أبي حيفة، إلا الموصى له بالعتق، والموصىٰ له بيع عين منه، والموصىٰ له بالألف المرسلة.

وعندهما: يضرب كل واحد بجميع ما أوصى له به الأنّ الوصية أحت الميراث، والوارث يضرب بكل حقه صاحب النصف بالنصف، وصاحب الثلث بالثلث، فكذا الموصى له الأنّ قصد الموصى [المعارفة] " بينهما حيث ذكر كدلك؛ ولهذا قلنا: إدا أوصى لرجل بألف وآخر بثلث ماله، والألف مثل نصف ماله أنّ صاحب ألف يضرب بكل الألف.

ورجه قوله إنَّ الوصية بأكثر من الثلث تبرع بحق الورثة فتوقف على إحازتهم، فإدا لم يجز الورثة بطل ذلك، فلا يستحق للضرب بما بطل، كما إدا أوصى بعبدين بأعيانهما لإنسان قيمتهما مثل نصف المال، ولآخر بثلث المال، ثم استحق أحدهما؛ لم يستحق الضرب بقيمة العبد المستحق في الثلث بحلاف

⁽١) في ب: وآخر، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: المغاومة، والعثبت من أ.

الألف لمرسله؛ لأنه [عير] (١) باطل للحال، بل هو موقوف لتصور ظهور مال أخر وخروج هذا من الثلث، بحلاف الموصى له بالعتق، ويحلاف الموصى له بيع العين منه فكذا لهذا.

مسالة ، ولو أوصى له بثلث ثلاثة أعبد بأعيانهم، ثم مات اثنال ممهم فللموصى له ثلث هذا العبد عنده.

وقالا: له كل العبد، وهي مسألة قسمة الرقيق، فأبو حنيفة يرئ العبيد أحاسًا محتلفة فلا يقسم ولا يجمع أجراء العبيد كلهم فيجعل في عبد واحد، مل كل عبد فيه الوصية وحصة الورثة فما هلك هلك على الشركة، [وما بقي بقي على الشركة] (٢٦).

وعندهما: يقسم، فإذا هلك اثنان تعين هذا الوصية.

مسائلة ، وإذا أوصى لإنسان بسيف قيمته مائة درهم، ولآخر سدس ماله وله خمسمائة درهم سدس الخمسمائة، ولصاحب السدس، سدس الخمسمائة، ولصاحب السيف خمسة أسداس السيف، وسدس السيف بين صاحب السيف ويين صاحب السيف عنده.

وعندهما: يقسم بينهما على سبعة أسهم، لصاحب السدس سهم ولصاحب السيف ستة أسهم، ولصاحب السدس سدس الخمس مائة عند أبي حيفة، القسمة على طريق المنازعة، ولا منازعة لصاحب السدس في السيف فيما وراء السدس؛ لأنّه موصى له بسدس المال فلا يكون له من السيف إلا السدس، فيعطى خمسة أسداس السيف للموصى له بالسيف بلا منازعة؛ لأنّه

⁽١) سقط من به والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، و المشت من أ

موصى له بجميع السيف وسدس السيف استوت منارعتهما فيه، فيكون بيهما نصفين قصار السيف على اثني عشر سهمًا، أحد عشر سهمًا لصاحب السيف، وسهمًا لصاحب السدس.

وإذا صار السيف على اثني عشر صارت الحمسمائة على ستين سهمًا، فيكون لصاحب السدس منه لسدس، وذلك عشرة أسهم؛ لأنَّ السيف إذا صار على اثني عشر وقيمته مائة صارت الخمسمائة على ستين، وحميع المال اثنين وسبعين سهمًا، وقد نفذ الوصية في أثني وعشرين سهمًا لكل واحد منهما أحد عشر سهمًا وهو أقل من الثلث.

فأمًّا عندهما فالقسمة على طريق العول والمضاربة، فيضرب صاحب السيف لجميع السيف، وصاحب السيف لسدس السيف، فيصير السيف على سبعة، يضرب صاحب السيف بستة، وصاحب السدس بسهم، فيقسم بينهما على سبعة، وإدا صار السيف على سبعة وقيمته مائة صارت الحمسمائة على خمسة وثلاثين كل مائة سبعة، وليس بخمسة وثلاثين سدس صحيح فيضرب جميع المال، ودلك اثنان وأربعون في ستة فيصير مائتين واثنين وخمسين، السيف من ذلك اثنان وأربعون أقى ستة وثلاثون، فبقي مائتان وعشرة، مستة، والبقي لصاحب السدس سبع دلك وذلك ستة، والبقي لصاحب السيف وذلك ستة وثلاثون، فبقي مائتان وعشرة، فللموصى له بالسدس سدس ذلك، ودلك خمسة وثلاثون، فبقي مائتان وعشرة، الوصايا سبعة وسبعين وهو أقل من ثلث المال؛ لأنَّ ثلث المال أربع وثمانون، ولو كان أوصى مع هذا بثلث المال لآخر فقد اجتمع في لسيف ثلاث وصايا. وصية بالكل، ووصية بالسدس والثلث، والقسمة عند أبي حنيفة على وصايا.

طريق المنازعة، ولا منازعة لصاحب الثلث وصاحب السدس مما زاد على الثلث، فيكون ذلك لصاحب السيف بلا منازعة وهو ثلثا السبف بقي ثلث السيف، ولا منازعة لصاحب السدس مما وراء السدس وهو السدس أيصًا، ولصاحبه فيه منازعة فيقسم ذلك السدس بين صاحب السيف، وصاحب الثلث بصعين؛ فصار السدس على سهمين، وحميم السيف على اثني عشر بقي لسدس، ودلك سهمان، واستوت فيها منارعتهم فيقسم بينهم أثلاثًا وليس للسهمين ثلث صحيح، فيضرب في أصل المال وهو اثنا عشر في ثلاثة فيصير ستة وثلاثين، فصار السيف سنة وثلاثين سهمًا [ق/ ٧٧]، ثلثاه لصاحب لميف، ودلك أربعية وعشرين، وسدسه وذلك سنة بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفين لكل واحد منهما ثلثه والسدس الباقي، ودلك ستة بيمهم أثلاثًا لكل واحد منهم سهمان؛ فحصل لصاحب السدس سهمان ولصاحب الثلث حمسة، والباقي لصاحب السيف وذلك تسعة وعشرون، فإذا صار السيف الذي قيمته مائة على ستة وثلاثيل صار كل مائة من خمسمائة على ستة وثلاثين، فتصير الحمسمائة على مائة وثمانين، لصاحب الثلث ثلاثة وذلك ستون. ولصاحب السدس سدسه ودلك ثلاثون، فحصلت سهام الوصايا ماثة وستة وعشرين، وجميع المال مائتين وستة عشر، فكانت سهام الوصايا أكثر من الثلث

وإذا أجازت الورثة يقسم هكذا، وإن لم يحر الورثة جعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وسئة وعشرون، وحميع المال ثلاثمائة وثمانية وسبعون، والسيف سدسه فيكون ثلاثة وستين، ويدفع السهم جميعًا من ذلك ما كان يدفع ذلك سئة وثلاثون، ويدفع إلى صاحب الثلث والسدس ما كان بدفع إليهما وذلك تسعون، فحصلت سهام الوصايا مائة وسئة وعشرين مثل ثلث

المال

وأما علىٰ قولهما فقد اجتمع في السيف ثلاث وصابا، والقسمة عندهما بطرق العول والمضاربة، فيضرب صاحب السيف بالسيف [كله] " ، وصاحب الثلث يثلث السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، والسيف متة أسهم؛ فتصير القسمة على نسعة أسهم لصاحب السيف ستة، ولصاحب الثلث سهمان، ولصاحب السدس سهم، فإذا صار السيف تسعة أسهم صار كل مائة من الخمسمانة على تسعة؛ فيصير وأربعين لصاحب الثلث ثلثه ودلك خممة عشره ولصاحب السدس سدسه، وذلك سبعة وبصف فانكسر فيضعف فيجعله علىٰ تسعين فيصير حق كل واحد منهم ضعف ما كان، فيصير لصاحب السيف اثنا عشر، ولصاحب الثلث أربعة من السيف، ولصاحب السدس سهمال من السيف، ولصاحب الثلث من المال ثلاثون، ولصاحب السدس خمسة عشر، سهام الوصايا ثلاثة وستون، وحميع المال ماثة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث، فهي لهم إن أحازت الورثة، وأما إذا لم يجنزوا جعل ثلث المال علي قدر الوصايا لا علي قدر سهام الوصايا، هكذا روي عهما، والوصايا سدس وثلث وسدس أيضًا؛ لأنَّ السيف سدس فيجعل كل سدس منهما سهمان، تصير الثلث أربعة أسهم، وجميع المال اثني عشر سهمًا، سهم من الثلث لصاحب السيف، وكل ذلك في السيف، وسهم لصاحب السدس سدس ذلك في السيف، وخمسة أسداسه في باقى المال، وسهمان لصاحب الثلث سدسها في السيف، والباقي وهو حمسة أسداسه في باقي المال، فإن انكسرت الأسداس في الأسداس فاضرب أصل المال، وذلك اثنا عشر في ستة فيصير

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

اثنين تحتمل فيصير اثين وسبعين، الثلث منه أربعة وعشرون، وكان لصاحب الشث السيف سهم ضربناه في ستة فصار ستة كله في السيف، وكان لصاحب الشث سهمان ضربناهما في ستة فصار اثني عشر سدسه في السيف، وذلك سهمان، والباقي [ودلك] (1) عشرة في باقي المال، وكان لصاحب السدس سهم صربناه في ستة فصار ستة سدسه في السيف وذلك سهم، والباقي وذلك خمسة في ناقي المال فتقلب سهم الوصانا أربعة وعشرون، وثلث المال أربعة وعشرون فخرجت المسألة.

مسالة ،ولو أوصى لإنسان بحميع ماله، والآخر بثلث ماله قدم بجر الورثة [ق/٧٣ب] قسم الثلث بينهما عنده.

وقالاً: بينهما أرباعًا لِمَا مر، فأما إذا أحازت الورثة ذلك، فالكل يقسم بينهما أرباعًا عندهما.

فأمًّا عند أبي حنيفة فتحريج أبي يوسف أنَّه لا منازعة لصاحب الثلث فيما راد على الثلث، فيدفع الثلث، إلى صاحب الجميع بـلا منازعـة، واستوت مازعتهما في الثلث فتكون بينهما نصفين، فنصيب صاحب الثلث السدس وصاحب الجميع خمسة أسداس.

قال أبو الحسن: ما قاله أبو يوسف قيح، فإنّه نصيب الموصى له بالثلث عند الإجازة بمثل ما يصيبه عند عدم الإجازة، فإنّه يصيبه عند عدم الإحازة نصف الثلث، والآن كذلك وهو قبيح، بل يجب أن يقسم الثلث أولًا وهو أربعة من التي عشر [سهمًا] (٢) بيهما تصفين؛ لأنّ الإحازة في قدر الثلث ساقطة

⁽١) منقط من ب، والبشب من أ.

⁽٢) منقط من بينه والمثبت من أ

المال.

وأما على قولهما فقد اجتمع في السيف ثلاث وصابا، والقسمة عندهما بطرق العبول والمنضاربة، فينضرب صباحب السيف بالسيف [كله] ()، وصاحب الثلث بثلث السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، والسيف ستة أسهم؛ فتصير القسمة على تسعة أسهم لصاحب السيف ستة، ولصاحب الثلث سهمان، ولصاحب السدس سهم، فإذا صار السيف تسعة أسهم صار كل ماثة من الخمسمائة على تسعة؛ فيصير وأربعين لصاحب الثلث ثلثه ودلك حمسة عشره ولصاحب السدس سدسه وذلك سبعة وتصف فانكسر فيضعف فيجله علىٰ تسعين فيصير حق كل واحد منهم ضعف ما كاد، فيصير لصاحب السبف اثنا عشر، ولصاحب الثلث أربعة من السيف، ولصاحب السدس سهمان من السيف، ولصاحب الثلث من المال ثلاثون، ولصاحب السدس خمسة عشر، سهام الوصايا ثلاثة وسنون، وحميع المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا عليٰ الثلث، فهي لهم إن أجازت الورثة، وأما إذا لم يجيزوا جعل ثلث المال على قدر الوصايا لا على قدر سهام الوصايا، هكذا روى عنهما، والوصايا مددس وثلث وسدس أيصًا؛ لأنَّ السيف سدس نيجعل كل سدس منهما سهمان، تصير الثلث أربعة أسهم، وحميع المال اثني عشر سهمًا، سهم س الثلث لصاحب السيف، وكل ذلك في السيف، وسهم لصاحب السدس سدس ذلك في السيف، وخمسة أسداسه في باقى المال، وسهمان لصاحب الثلث سدسها في السيف، والباقي وهو خمسة أسداسه في باقي المال، فإن انكسرت الأسداس في الأسداس فاضرب أصل المال، ودلك اثنا عشر في سته فيصير

⁽¹⁾ سقط من ب، والعثبت من أ.

اثنين تحتمل فيصير اثنين وسبعين، الثلث منه أربعة وعشرون، وكان لصاحب الثلث السبف سهم صربناه في ستة فصار ستة كله في السيف، وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناهما في ستة فصار اثني عشر سدسه في السيف، وذلك سهمان، والناقي [ودلك] (1) عشرة في باقي المال، وكان لصاحب السدس سهم ضربناه في ستة فصار ستة سدسه في السيف وذلك سهم، والناقي وذلك خمسة في باقي المال فتقلب سهام الوصايا أربعة وعشرون، وثلث المال أربعة وعشرون فخرجت العسألة.

مساتة، ولو أوصى لإنسان بجميع ماله، ولآخر بثلث ماله فلم يجز الورثة [ق/٧٢ب] قسم الثلث بينهما عنده.

وقالا: بينهما أرباعًا لِمَا مر، فأما إذا أحازت الورثة ذلك، فالكل يقسم بينهما أرباعًا عندهما.

فأمًا عد أبي حنيمة فتخريج أبي يوسف أنّه لا منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث، فيدفع الثلثان إلى صاحب الجميع بلا منازعة، واستوت منازعتهما في الثلث فتكون بينهما نصفين، فنصيب صاحب الثلث السدس رصاحب الجميع خمسة أسداس.

قال أبو الحسن: ما قاله أبو يوسف قبيح، فإنّه نصيب الموصى له بالثلث عند الإحارة بمثل ما يصيبه عند عدم الإجازة، فإلّه يصيبه عند عدم الإجازة نصف الثلث، والآن كذلك وهو قبيح، بل يجب أن يقسم الثلث أولًا وهو أربعة من الشي عشر [سهمًا] (٢) بينهما نصفين؛ لأنّ الإجازة في قدر الثلث ساقطة

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) مقط من ب، والمثب من أ

العمرة بقي ثمانية أسهم، وهي الثلثان فصاحب الجميع يدعي ذلك كد، وصاحب الثلث لا يدعي من ذلك إلا سهمين، فإنه يقول: حقي في الثلث، وذلك أربعة، وقد وصل إليّ سهمان بقي حق سهمين فلا منازعة له فيما وراء السهمين، ودلك سنة أسهم، فيعطى الموصى له بالجميع سنة أسهم بلا مارعة بقي سهمان استوت منازعتهما فيه، فيقسم بينهما نصفين، فيصيب كل واحدٍ منهما، فصار للموصى له بالثلث ثلاثة أسهم من [ق/ ١٤٣] اثني عشر سهمًا، وذلك ربع المال فأفادت الإجازة في حق صاحب الثلث.

وكلك لو أوصى لرجل بجميع ماله، ولآخر بنصف ماله، ولآحر بثلث ماله، فإن لم يجر الورثة يقسم الثلث بيهم على فولهما أحد عشر سهمًا، فيجعل كل سدس سهمًا فيضرب صاحب الجميع بسدسه، وصاحب النصف بثلث، وصاحب الثلث سهمين فيقسم بينهم على هذا، وإن أجازه الورثة فكذلك الحواب، إلا أنّه يقسم جميع المال بينهم على أحد عشر سهمًا.

فأمّا عند أبي حنيفة فإن لم يحز الورثة قسّم الثلث بينهم أثلاثًا، وإن أجازت الورثة ففيها قول أبي يوسف والحسن بن زياد عدى ما مر في الكتاب مسائل كثيرة على هذا الاختلاف، فإنّ القسمة عنده على المازعة، وعندهما على العول والمضاربة خرجناها وشرحناه في كتاب حصر المسائل، وأجملها أبو الليث رحمة لله عليه في مختلف الرواية اختصارًا، ففعلنا ههنا كذلك، وهده المسألة بداً بها أبو الليث في كتاب الوصايا ولم يذكرها في النظم.

مسألة : إذا أوصى لرجل بنصف ماله ، ولأخر بثلثه ، ولآخر بربعه ولم يجز الورثة ، فالثلث يقسم بينهم على أحد عشر سهمًا ، فصاحب المصف يضرب بالثنث أربعة أسهم وصاحب الثلث كذلك، وصاحب الربع يضرب بالربع ثلاثة أسهم، ودلك أحد عشر سهمًا عند أبي حنيفة؛ لأنَّ الموصىٰ له بـأكثر من الثلث لا يضرب بالثلث عنده.

وعندهما: يضرب صاحب المصف بالنصف ستة أسهم، وصاحب الثلث باللث أربعة أسهم، وصاحب الربع بالربع ثلاثة أسهم، فصار ثلاثة عشر، وأصل الحساب من اثني عشر، وقد عالت بسهم.

ولو أنَّ الورثة أجازوا فعلى قولهما: يحعل المال على ثلاثة عشر سهمًا، يصرب كل واحد منهم بجميع حقه، كما صربوا دلك في الثلث في الفصل الأول.

وأمًّا عبد أبي حنيفة: فعلى حلاف دلك، ولم يفسره ههما

وقد ختلف أبو يوسف ومحمد في تحريح ذلك على قوله، فال أبو يوسف: يحعل المال على اثني عشر لحاحت إلى السصف والثلث والربع، فصاحب الثلث والربع لا يدعيان في النصف أكثر من أربعة، فبقي سهمان لصاحب النصف بلا منازعة، وذلك سهمان من اثني عشر، وصاحب الربع لا يدعي أكثر من الربع وهو ثلاثة، فبقي سهم يدعيه صاحب النصف وصاحب الثلث فيجعل منهم بصفين فانكسر، وفي المال سعة فيعطى كل واحد منهما سهمًا، بقي ثمانية أسهم استوت منارعتهم فيها، فيجعل بينهم أثلاثًا وثمانية على ثلاثة لا يستقيم، فاضرب ثلاثة في أصل الحساب وهو اثني عشر فصار ستة وثلاثين، كن عاصرب النصف مرة سهمان ضرب دلك في ثلاثة، ومرة سهم صرب في ثلاثة، فصار ثلاثة،

ويفي أربعة وعشرون بينهم أثلاثًا، لكل واحد منهم ثمانية، وكال لصاحب الصف نسعة فصار مع ثمانية سبعة عشر، وكال حمه ثمانية عشر؛ لأنها بصف ستة وثلاثين، فانتقص من نصيبه سهم، وكال لصاحب الثلث ثلاثة فصار مع ثمانية أحد عشر، وكان نصيبه [الثلث] (() اثني عشر من ستة وثلاثين فانتقص من نصيبه سهم، وصاحب الربع صارت له ثمانية، وكان[ق/ ٤٧ب] نصيبه الربع تسعة فانتقص من نصيبه سهم.

وقال محمد في تخريجه: إنّ الموصى له بالنصف لمّا أخد السدس وهو سهمان من ثني عشر بقية عشرة فبقسم بينهم، وصاحب الثلث يضرب بالثلث أيصًا لأربعة وصاحب لنصف يصرب بالثلث أيصًا لأربعة لأنّ حق صاحب النصف الثلث بعد ما أخذ السدس، وصاحب الربع يضرب بالربع ثلاثة، وقد بقي عشرة فيقسم بينهم على هذا السهام وهي أحد عشر، وعشرة على أحد عشر لا يستقيم، فاضرب أحد عشر في اثني عشر، فصار مائة واثنين وثلاثين، وقد كان يستقيم، فاضرب أحد عشر في أحد عشر فصار اثنين وعشرين لصاحب النصف مرة سهمان ضرب ذلك في أحد عشر فصار اثنين وعشرين وبقيت مائة وعشرة، فاجعل كل أحد عشر سهمًا، فبأخذ صاحب السعب أربعين سهمًا؛ لأنّه كان يأخذ أربعين سهمًا؛ لأنّه كان يأخذ أربعي من أحد عشر، ويأخذ أربعة أسهم من أحد عشر، ويأخذ صاحب الربع ثلاثين سهمًا؛ لأنّه كان يأخذ أربعة من اثني عشر،

فالحاصل أنَّ صاحب النصف أصاب مرة اتنين وعشرين، ومرة أربعين

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

مجملته اثنال وستون، وكان حقه ستة وستين وهو نصف الكل [فانتقص] (١٠ من مصيه أربعة، وصاحب الثلث أصاب أربعين وكان حقه أربعة وأربعين، وهو ثلث الكل فانتقص من نصيمه أيضًا أربعة، وصاحب الربع أصاب ثلاثين وكان حقه ثلاثة وثلاثين وهو ربع الكل فانتقص من نصيبه ثلاثة.

مسألة، ولو أوصى بظهر دابته في سبيل الله لا يجور عنده؛ لأنَّه نوى الوقف، ولا يجوز بطريق الوصية لجهالة من ينفق عليه، بخلاف ما لو أوصى لإنسان [معين](١١)؛ لأنَّه يبفق عليها.

وقالا يجور بطريق الوقف [ق/ ٤٧أ]، ويكون في يد الإمام يمن عليها من بيت المال.

مسألة ، ولو أوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية له وعتق بثلثه؛ لأنّه من جملة [مال الميت] (١) ، فملك ثلث نفسه كما يملك ثلث سائر أمواله، ومن مك نفسه عتق واستحق ثلث سائر أمواله، ويسعى في ثلثي قيمته للورثة عنده وللعبد سائر المال من سائر التركة؛ لأبّه كالمكاتب عنده، والوصية لمكاتبه صحيحة.

فإن لم يخرح من الثلث سعى فيما لا يخرج من الثلث لهم، وعليهم أن يؤدوا إليه ثلث ما في أيديهم، فإن كان في أيديهم شيء من حنس القيمة وقعت المقاصة، وإن لم يكن لم يتقاصوا إلا بالتراضي.

وعندهما: يعتق كله، ويبدأ بالعتق من الثلث، فإن فصل من الثلث شيء

⁽۱) ق أ: فأنقص، والمثبت من ب.

⁽٢) في ب. متعين، والمشت من أ.

⁽٣) ق ب بيب المال، والمثنت من أ

دفع إليه، وهي مسألة تحري للعتق.

مسألة؛ والمريض إذا باع عدّا أو اشترئ [عبدًا] (١) [أو أعتل عدّا] (٢) فعند أبي حنيفة الله الله المحاباة مدئ بها وسعى العبد في القيمة، ولو مدأ بالعتق، ثم بالمحاباة تحاصا والمشتري بالحيار.

وعندهما: العتق أولئ تقدم أو تأخر؛ لِمَا روي عن ابن عمر الله الله قال أولئ.

ولأبي حنيفة: أنَّ المحاباة إذا تقدمت ترجحت من وجهين: أحدهما: السبق.

والثاني: أنها معاوضة من وجه، فإنَّه جعل لخمسمائة ثمنًا لكل العدا ولهذا لم يكن بعض العبد ربا، ولهذا يملك بنفس العقد من غير قبض، ولو اعتبر تبرعًا من كل وجه لم يكن كذلك، والمعاوصة من كل وحه تقدم على العتق، ويعتبر خروجه من كل المال والمعاوضة من وجه إذا اقترن به السبق كانت كذلك، بخلاف ما إدا بدأ بالعتق؛ لأنَّ العتق ترجح، ولأنَّه سابق وغيره محتمل للنقص فيرجح به.

وأما إذا كانت محاباة، ثم عتق، ثم محاباة فنصف الثلث للمحاباة الأولى، والنصف للمحاباة الثانية مع العتق؛ لأنَّ المحاباة الثانية تساوي المحاباة الأولى فصار الثلث بين المحاباتين، ثم العتق يشارك المحاباة الثانية؛ لأنَّه يقدمها.

⁽١) سقط من أه والمثبت من ب.

⁽٢) في ب. فاحش، والمثبت من أ.

⁽٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٠) عن الشعبي من قوله

مسائلة ، ولو أعتق ثم حابى ، ثم أعتق فالثلث بين العتق الأول وبين المحاباة نصفين، لِمَا مر أنَّ العتق إذا سبق المحاباة تحاصا، ثم أصاب حصة المحاباة كان لها لا غير، لأما سقت على العتق الثاني، وما أصاب العتق الأول والثاني نصفين؛ لأمما من جنس واحد، وهذا قول أبي حنيفة.

وأمَّ عندهما: فالعنق أوليْ بكل حال.

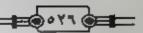
مسالة، وإذا اشترئ ابنه في مرص موته بألف درهم وهي قيمته، وله ألفا درهم سراه عتق؛ لأنَّ شرئ القريب إعتاق، ويرث منه بالاتفاق؛ لخروجه مس الثلث، وعتقه لا سعاية عليه عند أبي حنيفة.

وقالا. يسعىٰ في قيمته ؛ لأنَّ العتق في مرض الموت وصيه، ولا وصية للوارث، والعتق بعد وقوعه لا ينقص؛ فنحب السعاية نقصًا له معنىٰ.

وجه قول أبي حنيفة. أمّا لو أوصيها السعاية عليه لتطلب من حيث [ق/ ٧٧٠] وحب، لأنّا السعاية إذا وجست صار كالمكاتب، والمكاتب لا يرث، وذا لم يرث صارت الوصية لغير الوارث فصحت، وإذا كان في الإيجاب إطال لم يجب.

وعندهما: المستسعى حر مديون، قلم يؤد إلى هدا.

مسائة، ولو أنَّ المريض أعتق عبدًا آخرًا يساوي ألف درهم ولا مال له غير هذين العبدين والألفين، فعد أبي حنيفة ثلث ماله بينهما نصفين، وذلك ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث؛ لأنَّ كل ماله أربعة آلاف، والثلث هدا، وهو بينهما لكل واحد منهما ستماثة وستة وستون وثلثان، فيسقط هنا عن الابن



ويسعىٰ فيما بقي وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثنث درهم ولا يرث؛ لأنه مستسعىٰ

وعندهما: الثلث كله للعبد الآخر وعتق بغير سعاية ؛ لأنّه يخرج من الثلث ولا وصية لانسه؛ لأنّه وارث عندهما؛ لأنّ المستسعى عندهما حر مديون، ويسعى الابن في كل قيمته ردًّا للوصية، ويسقط عبد مقدار ميراثه على المقاصة.

مسائة ، ولو اشترى ابه بألف وقيمته حمسمائة وأعتق عبدًا آحرًا له قيمته خمسمائة ، ولا مال له غيرهما فقد اجتمعت في هذه المسألة ثلاث وصايا وصية للبائع بزيادة خمسمائة على قيمته ، ووصيته لانه بإعتاقه دلشراء ، ووصية للعدد الآخر بإعتاقه ، فالسائع أول بالوصية عند أبي حيفة [ق/ ٥٧أ] ، لأذً المحاباة المتقدمة عنده أولئ، فصار الثلث لبائع وعلى العدين أن يسعى كل واحد منهما في قيمته ؛ لأنَّ المائع استحق الثلث ولا ميراث لابنه عند أبي حيفة ؛ لأنَّ المائع استحق الثلث ولا ميراث لابنه عند أبي حيفة ؛

وعندهما: العتق أولى من المحاباة، فيصرف الثلث كله إلى العدد الآحر، لأنَّ السعاية وإن وجبت على الابن فهو حر وارث، ولا وصية للوارث، فسعي الابن في كل قيمته، وعلى البائع أن يرد خمسمائة المحابة ويوث الابن لأنَّه حر.

وإذا أعتق أمته، ثم تزوجها وهو مريض، ثم دخل بها وقيمتها ألف ومهر مثلها مائة، فإد كان قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث فلها المهر والميراث وحاز النكاح؛ لأنها عتقت من غير سعايه فصح نكاحها وثبت حكمه، فإذ مع يخرج ولزمتها السعاية صارت كالمكاتب عنده، ونكاح المكاتب لمولاه لا يجوز [عنده] (1) ، ولها المهر بالدخول بالعقد الفاسد، ويدفع لها مهر مثلها، ثم

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

بدفع الثلث مما بقي بعد المهر، وسعت فيما يقي من قيمتها؛ لأنَّه وصية وهي من الثلث ولا ميراث لها، لأنَّ نكاحها لم يصح.

وقالا جائز بكل حال؛ لأنها حرة وإن كانت عليها سعاية، ولها مهر المشل، ولزيادة عليه باطلة؛ لأنّه وارثة وتسعى في جميع قيمتها؛ لأنّه لا وصية لوارشة، [ريدفع] (١) عن قيمتها قدر مهر مثلها، وميراثها قصاصًا ويسعى في الباقي.

مسائلة ، ولو أوصى بأن يشترئ بكل ماله عبدًا فيعتق عنه، ولم يجز الورثة بطلت الوصية عنده.

وقالا: يشترئ بالثلث.

مساتة : ولو أوصى أن يشرى سمة بمائة درهم، وثلث ماله لا يبلع مائة طلت عنده أيضًا.

وقالاً: يشتري بالثلث ويعتق.

وجه قوله إنَّ الموصىٰ له بالعنق عمدًا يشتري بم سمَّىٰ ؛ فلا يستحقه المشتري بأقل منه.

وقالا: هو وصية بالقربة فينفذ بقدر الثلث + كما لو أوصى أن يحج عنه بكل ماله فلم يجز الورثة، أو قال: بمائة، وثلث ماله لا سلخ مائة ولم يجز الورثة.

قلنا المطلوب هناك زيادة الثلث، وهذ يحعل بالحج من حيث يبلع شلث ماله، وههنا المطلوب إعتاق عبد يشتري مما سمي.

مسائد، ولو أوصى إلى عبد نفسه والوارث كبير أو في الورثة كبار أو صغار لم يجر؛ لأنَّ للكبير أن يبيعه فلا يمكنه تنفيذ الوصايا، فإن كان الورثة صغرًا

⁽١) إن من ويرجع، والمثبت من أ

جاز عند أبي حنيفة؛ لأنَّه إيصاء إلى من هو أهل النصرف وليس هها من يمنعه عن التصرفات فصار كالإيصاء إلى مكاتب نفسه، أو مكاتب غيره

وقالاً: لا يجوز؛ فإنه يصير للورثة، والإيصاء إلى عبد الغير لا يجوز.

وقلنا: الغير يمنعه، وههنا الصغار ليس لهم سعه.

والوصي إذا ماع مال نفسه من اليتيم، أو اشترئ مال نفسه لنفسه جاز عند أبي حنيفة إذا كان خيرًا لليتيم بأن اشترئ بأكثر من قيمته، أو باع بأقل ص قيمته، لأنّه فربان بماله بالأحسن فصار كالأب.

وقال محمد -وهو قول أبي يوسف الأول-: لا يحوز بحال، وهو القياس؛ لأنّه مأمور بالحفظ فصار كالوكيل، والوكيل لا يملك ذلك، ثم رجع أبو يوسف إلىٰ قول أبي حنيفة، والنص [علیٰ] (١) رجوعه في هدا الكتاب لا عير(١)

وإذا كانت الورثة كلهم كبارًا حضورًا ولا دين ولا وصية فليس للموصي بيع شيء من التركة لعدم الولاية علىٰ الكبار [ق/٧٦ب].

⁽١) في ساعن، والمثب من أ

 ⁽٢) قال ابن مازة: وتكلموا في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حيمة، بعصهم قالوا أذبيع
 من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بثلاثمائة، ويسع مال الصبي من نفسه ما يساوي
 ثماثمائة بألف درهم

وقال بعضهم: أن يبيع من الصبي من مال نفسه ألف درهم بحمسمائة، ويبيع من مال الصعبر ما يساوي خمسمائة بألف

وبعضهم قالوا: أن يبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوي ألف بألف و خمسمائة والصحيح قول أبي حيفة فظلفة الأن الوصي مختار الأب بعد وفاته، وهو حال عجزه عن المراقبة بنفسه نه الاستقصاء في النظر واختيار من هو أشفق الناس على الصعير، فزل الوصي مزلة الأب إلا أن شفقة الوصي لا تكون نطير شمقة الأب، فشرط في تصرف مع نفسه المنعة الظاهرة، ولم يشترط في تصرف الأب مع نفسه المنفعة الظاهرة، والمحيط البرهاني (٧/ ٣٦)

فإن كان الكبار عُيبا فله بيع العروض دون العقار؛ لأنَّ له ولاية الحفظ، فإن كاد الورثة صغارً، فله بيع العروض والعقار؛ لأنَّه قائم مقام الأب، وللأب ذلك.

ولو كانوا صغارًا أو كبارًا فعد أسي حنيفة له بيع العروض والعقار من نصب الصغار والكبار؛ لأنَّ له يع نصيب الصغار، وفي بيع نصيبهم شائعًا صرر بالصعار؛ لأنَّ بعض العقار مشاعًا لا يشترئ مما يشترئ به الجملة، ولا صرر على الكبار بيع الكل، بل فيه نظر لهم بزيادة ثمن حصتهم بالإجماع، وله ولاية بيع الكل نظرًا كما في العروض.

وقالا. له بيع نصيب الصغار من العروض والعقار، وليس له بيع نصيب الكبار الحضور، فإن كانوا عيبًا باع عروصهم لا عقارهم؛ لأنَّ الوصي لا ولاية له على الكبار الحصور، ولا له بيع عقار الكبار العيب؛ لأنَّه ليس من الحفظ.

مسالة، ولو كان عنى الميت دين، أو أوصى بوصية وهي دراهم، أو دنابير، ولا دراهم ولا دنانير في التركة [ق/ ٧٦] والورثة كبار حضور

قال أبو حيمة رضي اللوصي النصل التركة لهذه الحاحة.

وقالاً. ليس له ذلك إلا في قدر الدين والوصية؛ لأنَّه لا يبيع لأجلهما فلا يجوز إلا غدرهما.

ووحه قوله: إنَّ كل جزء ومن آخر التركة مشغول بدلك، فإنَّه إذا هلك شيء من التركة وجب قضاء الدين وتميذ الوصية مما بقي، وإن قلَّ فله بيع الكل بذلك.

مسالة بوالوصي إذا حصره الموت فأوصى إلى رجل في تركة نفسه صح

⁽١) مقط من ب، والمثبت س أ.

وصار وصيًّا في تركته [وتركه موصيه] (١١ في ظاهر الرواية؛ لأنَّ الوصي في نوع وصي في الأنواع كلها

وعنهما: أنَّه يصير وصيًّا في تركة الموصىٰ حاصة؛ لأنَّه نص علىٰ ذلك. قلنا: تركة موصيه تركته أيضًا.

مسألة، ولو أوصى لرحل بجارية ثم مات الموصي فولدت الجارية أولاذا واكتسب اكتساب، ثم قبل الموصي فالجارية مع الأولاد والأكساب للموصى له إن خرج الكل من الثلث، فإن لم يخرح فعند أبي حنيمة تنمد وصيته أولًا من الأم، ثم من الولد والكسب؛ لأنَّ الأصل مقدم وهذا أقوى.

وعندهما: تنفذ الرصية من كن ذلك كله جملة؛ لأنَّ الحادث بعد العقد قبل القبض كالموحود عند العقد كما في البيع.

مسألة، وإذا أوصى لأهل فلان بكذا فعند أبي حيفة المل روجته

وقالاً كل من في عياله؛ لأنَّ الاسم يطلق عليهم، قال الله تعالىٰ مخبرًا عن يوسف عليه السلام النصلاة أنَّه قال لإخوته ﴿ وَأَنُولِ بِأَمْلِكُمْ أَمْمَوِيكَ ﴾ [يوسف ٩٣].

ووجه قوله: إنَّ أكثر استعماله في [الزوحة] (١) ، قبال الله تعباليٰ ﴿وَمَارُ يَأْهُلِهِه﴾ [القصص: ٢٩]، ويقال: من تأهل ببلد فهو منهم، أي: تزوج، فلا بعدوها بالشك.

مسائد. وإذا أوصى لهم بسهم فله أدنى سهام الورثة إذا لم يحاوز السلس.

⁽١) في س: وصية، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب. الوجه، والمثبت من أ

نسو جاوز فله السدس عنده، قد مر مذا في كتاب الإقرار أن السهم أسهم لسدس عنده، فإن كان أدنئ سهام الورثة دونه فله ذلك، وإن زاد فله السدس؟ لأن أقلهم متيقن.

وقالا للموصى له أدى سهام الورثة، إلا أن يكون أكثر من الثلث فلا ينزاد على الثلث؛ لأنَّ محل الوصية الثلث.

مسالة ،وإدا أوصى الذمي بأرض لم تس بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو عمارة ذلك جاز عده خلافًا لهما.

وقالا: هو معصية.

وقال أبو حنيفة يَحَلَقَة: هو يعتقده قربة، ونحن أمرنا أن ستركهم وما يدينون والله أعلم،

ななななな

كتاب الفرائض

مسألة الحديدب الإخوة والأخوات عند أبي بكر الصديق الله المعدي المعديد المعديد

وقالا: لا يحجون نامن الامن كما يححون بالامن، فكذا يحجبون بأبي الأب؛ لأنَّ الأخ يدلي إلى الميت بواسطة الأب كالجد، فإنَّه يقول: أنا امن ابه، والجد يقول: أنا أبو أبيه فاستويا.

وفي كيفية توريثهم كلام بين الصحابة الله على يعرف في كتاب الفرائض، وعلى هذا الجد الفاسد(٢) وهو أبو الأم أولى من أولاد الأخوات وبنات الإخوة

⁽۱) قال السرخمي: قال أبو مكر الصديق وعائشة وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وأمو موسئ الأشعري وعمران بن الحصيل وأبو الدرداء وعبد الله من الربير ومعاد بن جبل - رصوان الله عليهم أجمعين - الجدعند عدم الأب يقوم مقام الأب في الإرث والحجب حتى يحجب الإخوة والأخوات من أي جالب كانو وهو قول شريح وعطاء وعبد الله بن عتبة وبه أحد أمو حنيمة كَثَلَتْهُ إلا في قصلين روح وأم وحد وامرأة وأم وجد فللأم فيهما ثلث جميع المال. قالميسوط (٢٩ / ١٧٩ - ١٨٠)

 ⁽٢) قال زين الدين الحنفي والحد الفاسد: كل جد تدخل بينه وبين الميت أم والجدة الفاسدة: كل جدة يدحل بينها وبين الميت ذكر بين أشين .
 دنجمة الملوك؛ (ص٨٥٨) .

باب قول أبي طبقة على خلاف قول صاحبيه _____

عده؛ لأنَّ الجد الصحيح عنده مقدم على الإحوة و لأخو ت؛ فيكون الحد الفاسد عنده مقدمًا على أولادهم.

وعندهما: بنات الإخوة وأولاد الأخوات مقدمون عليهم لأنهم من قوم أبيه، وأبو الأم من قوم أبو أبي أمه فكانوا 'قرب منه.

وفي قول أبي حنيفة الأول: الجد الفاسد مقدم على أولاد البات، شم رجع وقال الأقرب أولا البنات، ثم أبو الأم، ثم أولاد الأخوات وسات الإخوة.

00000



كتاب الكراهية [ق/٧٧ب]

مسألة ، توسد الحرير وافتراشه مباح عند أبي حنيفة الله المرجال؛ لأنّ ابن عباس الله على بساطه مرفقة (١٠ حرير (١٠ ؛ لأنّ القليل الملموس حلال وهو الأعلام، فكذلك القليل من اللبس والاستعمال.

وقال محمد رحمه الله: أكره له ذلك للعمومات الوارده؛ لأنَّ التعم بالتوسد والافتراش مثل اللبس، وهو عادة المسرفين.

وجوابه: ما مر^(۳).

وذكر القدوري(٤) قول أبي يوسف مع [قول] (٥) محمد، وأبي الليث الفقيه مع أبي حنيفة رحمهما الله[ق/ ٧٧أ]

مسائة ،ولبس الحرير الخالص في الحرب يكره عند أبي حنيفة خلافًا

 ⁽١) قال ابن منظور. المرفقة بالكسر و لمرفق لمكأ والمحدة وقد ترفق عليه وارتفق توكأ وقد تمرفق إذا أخذ مرفقة.

السان العرب؛ (١١٨/١٠).

⁽٢) أحرجه الطبراتي في «المعجم الكبير» (٢٠٢)، وابن سعد في «الطقات» (٦/ ٢٥٧)،

⁽٣) قال الكاساني: وروي أن أنسا تَأْلَقُكُ حضر وليمة فجلس على وسادة حرير عليها طيور فلل فعله فَلْقُكُ على رخصة الجلوس على الحرير وعلى الوسادة الصغيرة التي عليها صورة، ونه تبين أن المراد من التحريم في الحديث تحريم اللبس، فيكون فعل الصحابي مبنا لقول النبي – عليه الصلاة والسلام لا مخالفا له، والقياس باللبس غير سديد؛ لأن الترين مهذه الجهات دون التزين باللس؛ لأنه استعمال فيه إهانه المستعمل بحلاف اللبس فينطن الاستدلال به. فدائم الصنائع، (٥/ ١٣١- ١٣٠)

⁽٤) انظر قالجوهرة النيرة (٢/ ٢٨١)

⁽٥) ريادة من ب.

لهما، قالا: روئ الشعبي أنَّ النبي عَلِيَّا رخص في لسس الحرير والديباج في الحرب (") ؛ ولأنَّ الحاجة ماسة إليه؛ لأنَّ الخالص منه أدفع للسلاح وأهيب في أعين العدو

ولأبي حيفة عموم النهي؛ ولأنَّ الحرام لا يحل إلا عند الضرورة وقد اندبعت بالمخلوط.

فإن كان الخالص له مزية الحلوص، وللمخلوط قوة الثخانة، وفيه تقليل الحرام فكان أولى.

مسألة ، ونشد الأسنان بالعصة ، ولا نشد بالدهب عند أبي حيفة تَعَلَّلَهُ ؟ لأنَّ الحاجة تدفع بالعضة .

وقال محمد: لا مأس مالذهب أيضًا، وهو قول أبي يوسف ذكره في الأمالي؟ لِمَاروي أَنَّ عرفجة بن أسعد أصبب أنفه يوم الكلاب؛ فاتحذ ألفًا من فضة فأتن، فأمر رسول الله على أن يتخذ أنفًا من ذهب(٢) فهو في الأنف مباح لصرورة

⁽۱) قال الموصلي ما كان سداه حريرا ولحمته عيره يجور لبسه في الحرب وغيره بالإجماع، وم كان ملعكس يجور في الحرب خاصة بالإجماع أيصا للصرورة؛ لأنه أهيب وأدفع لمصرة السلاح، وقال أبو يوسف ومحمد لبس الحرير في الحرب جائر لما روئ الشعبي أن النبي -هليه الصلاة والسلام رخص في لبس الحرير والديناج في المحرب، ولأنه أدفع لمصرة السلاح وأهيب في عين العدو قمست الحاجة إليه.

وقال أبو حنيفة: لا يجود لعموم النهي، والحرام لا يحل إلا لمضرورة، وقد الدفعت بالمحلوط، فإن الحالص إن اختص بمرية الخلوص فالمخلوط اختص بزيادة الثحانة والقوة فاستويا فيجترأ به، ولو كان الثوب رقيقا والا يحصل به الإرهاب الا يجوز بالإجماع. (الاختيار لتعليل المحترة (٤/ ١٥٨).

⁽٢) أحرجه أبو داود (٢٣٢)، والترمنذي (١٧٧٠)، والنسائي (١٦١٥)، وفي «الكبرئ» (٩٤٦٣)، وأحمد (١٩٠٢٨)، وابس حسان(٦٢٤٥)، والطيالسسي (١٢٥٨)، وأسو يعلني (١٥٠١)، والطبراني في «الكبيس» (١٧/ ١٤٥) حديث (٣٦٩)، والبهقني في «الشعب» =

مسأئة ، ولا احتكار فيما اشتراه من الرساتيق (١) ، وحمله إلى المصر فيما روي عن أبي حسفة ؛ لأنّه لم بتعلق به حق أهل المصر فهو الذي جلم وقد قال النبي عَلَيْكَا: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون "(١).

وعن محمد أنَّه قال: هو احتكار؛ لأنَّ القرئ تواسع المصر، فهو كشراء ما أدخل في المصر، والله أعلم

=(١٣٢٩)، وفي دالسس الكبري(٢٠١١)

قال الترمدي؛ هذا حديث حسن غريب إنما بعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة، وقد روئ سلم بن زرير عن عند الرحمن بن طرفة نحو جديث أبي الأشهب، وقد دوئ غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسانهم بالذهب، وفي هذه الحديث حجة لهم، وقال عبد الرحمن بن مهدي: سلم بن ورير وهو وهم وأبو سعيد الصنعاني اسمه محمد بن ميسر.

⁽١) الرستاق معرب ويستعمل في الناحبة التي هي طرف الإقليم، والررداق بالزاي والدال مثله والجمع رسائيق ورراديق، قال ابن فارس الرزدق السطر من النخل والصف من الناس ومنه الرزداق وهذا يقتصي أنه عربي وقال بعضهم. الرستاق مولد وصوابه رزداق. «المصباح المنير» (٢٣٦/١).

 ⁽۲) أخرجه امن ماجه (۲۱۵۳)، والدارمي (۲۵٤٤)، والبيهقي في الشعب؛ (۱۱۲۱۳)، وفي
 ه الكبرئ، (۹۳٤) من حديث عمر من الخطاب ﷺ
 قال البوصيري في الزواند. في إمساده على بن زيد س جدعان و هو ضعيف.



[الباب الثاني:] (11 قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

كتاب الطهارة

مسألة «المعخ المسموع و لمهجًا وهو قوله أف يقطع الصلاة عند أبي حنفة ومحمد - رحمهما الله - وكذا آه و أخ و تف، و الأس من وحع أو مصيبة ، والكاء المرتفع كذلك؛ لأنَّه صوت وحروف، وكان من جنس كلام الناس.

وكان أبو يوسف كَنَانَهُ يقول أولًا كذلك، شم رجع وقال إن أراد سه [النافيم] أن فطع، وإلا فلا، ثم رجع وقال: لا يقطع بكل حال أن وهو قول النافعي كَنَاهُ في صلاة الكسوف؛ لِمَا روي أنَّ البي عَنِي قال في السجود: «أف أف ألم تعذني ألا تعذبهم وأنا فيهم الله .

قلنا: كان دلك في السجود المناجاة بعد الفراع من الصلاة.

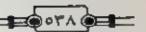
مسالة، وإد افتتح الصلاة بلا إله إلا نله، أو سبحال الله، أو الحمد نله، أو قال: الله أجل، أو قال: الله أعظم صح عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنَّ المشروط ذكر الله محلى سبيل التعطيم، وقد وجد، قال الله تعالى: ﴿قَدْ اللهُ مُن زَرِّهُ اللهُ وَمَلَى اللهُ عَلَى الله على ١٤٠. ١٥].

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٢) إن من التأنف، والمشت من أ

⁽٣) قال السعرقندي والصحيح قولهما؟ لأن الكلام في العرف حروف منطومة مسموعة وأدبئ ما يقم به انظام الحروف حرفان وقد وجد «تحمة الفقهاءا(١/ ١٤٥)

⁽١) أُحرِجه أبو داود (١٩٤٤)، والنسائي في «الكبري، (٥٤٧)، والبيهقي في «الكبري، (٣١٧٩) من حليث عبدالله بن عمرو صلياً.



وقال أبو يوسف ومالك والشافعي _رحمة الله عليهم: لا يصح، إلا للفط [التكبير] (١)، ولفظة التكبير عند مالك: الله أكبر، لا غير، وعند الشافعي: الله أكبر، الأكبر، وعند أبي يوسف: الله أكبر والله الأكبر، الله الكبير.

احتجوا بقوله ﷺ: «تحريمها التكبير»(٬٬، وقال ﷺ: «لايقبل الله تعالىٰ

⁽١) في س: الله أكبر، والمثبث من أ.

⁽٢) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمدي (٣)، وابس ماحة (٢٧٥)، وأحمد (٦٠٠١)، والدارمي (٦٨٧)، والشاهعي في «مسده» (١٣٣)، والدار قطبي (١/ ٣٦٠)، والبرار (٦٣٣)، والبيهقي في «الكبرئ) (٢٠٩٤) من حديث على ﷺ.

قال الترمدي؛ هذا الحديث أصح شيء في هذا الناب و أحسى، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق؛ و قد تكلم فيه بعص أهل العلم من قبل حفظه

قال أبو عيسى، و سمعت محمد بن إسماعيل يقولُ كان أحمد بن حسل وإسحاق بن الراهيم و الحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد و هو مقارب الحديث قال أبو عيسى، و في الباب عن جابر و أبي سعيد،

وقال الحافظ ابس حصر كذلة الشافعي وأحمد والمرار وأصحاب السس إلا الساني، وصححه الحاكم و س السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عميل عن اس الجنفية عن علي، قال الرار لا تعلمه عن علي إلا من هذا الوحه، وقال أبو تعيم تعرد به ابن عقيل عن ابن الحقية عن علي، وقال العقيلي: في إساده لين، وهو أصلح من حديث جار، وحديث جابر وحديث جابر الذي أشار إليه رواه أحمد والرار والنرمذي والطيراني من حديث سلمان بن قرم عن أبي بحيئ القتات عن محاهد عنه، وأبو بحيى القتات ضعيف، وقال ابن عدي أحاديثه عدي حسان، وقال ابن العربي حديث حابر أصح شيء في هذا الباب كذا قال، وقد عكس دلك العملي، وهو أهعد منه بهذا الهن، ورواه البرمدي و بن ماجه من حديث أبي سعيد، وفي إسلام أبو سفيان طريف، وهو صعيف، قال الترمدي: حديث على أجود إسنادا من هذا

ورواه الحاكم في المستدرك من طربق سعيد من مسروق التُوري عن أبي نصرة عن أبي سعيد، وهو معلول، قال الله حنان في كتاب الصلاة المفرد له: هذا الحديث لا يصح، لأن به طريقين إحداهما: عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف، والثانية. عن أبي نصرة عن أبي سعيد، تعرد به أبو سفيان عنه، ورهم حسال بن إبراهيم مرواه عن سعيد من مسروق، عن أبي بضرة، عن أبي سعيد، وذلك أنه توهم أن أنا سفيان هو والدسفيان الثوري، ولم يعلم أن أنا سفيان آخر، هو طريف بن شهاب، وكان واهيا، ورواه الذار قطني من حديث عبد الله بن زيد، وفي سنده =

الباد الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ________ على وهول على خلاف قول صاحبيه _______ ويقول: الله أكبر "(').

فلنا: التكبير هو التعظيم.

وقال أبو يوسف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن عن الإقامة؛ لأنَّ إدراك قصيلة القول ممثل ما يقول المؤدن، وفضيلة إدراك تكبيرة الافتتاح مع الإمام، وفي التعجيل تفويت أحدهما، والأول [أولي] (").

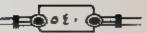
وقالا: إذا قال المؤذن: قد قامت النصلاة كبر الإمام والقوم معه؛ لأنَّ المؤذن أمين للشرع، وقد أحبر نفيام النصلاة، فلا يجور تكذيبه، وفيه فصل النسرعة إلى الخبر، وقد قالوا نمثل ما قال المؤدن في أكثر كلمات الإقامة على ذلك في الأذان دون الإقامة.

⁼الوقدي، ورواه الطبراي من حديث الن عباس، وفي سنده باقع أبو هرمو وهو متروك، وقند رواه ابن عدي من طريقه فقال؛ عن أسن، وقال أبو نعيم في كتباب الصلاة؛ ثب رهير، ثب أبو إسحاق، عن أبي الأحوم عن عبد الله، فلكره بنعيط «مقتاح النصلاة التكبير، والقصاؤها التسليم، وإسباده صبحيح، وهنو موقوف، ورواه الطبراي من حيديث أبني إستحاق، ورواه البهقي من حديث شعبة عن أبي إسحاق وقال، ورواه الشافعي في القديم اللجيس الحبيرا (١/ ٢١٥ - ٢١٦).

⁽۱) قال العافظ ابن حجر رَحَنَهُ لم أحده بهذا اللهظ، وقد سبق الرافعي إلى دكره هكذا ابس السمعاني في الاصطلام وقال السووي إنه ضعيف عير معروف، وقال الدارمي في جمع الجوامع ليس بمعروف ولا يصح، بعم لأصحاب السس من حديث رفاعة بن رافع، في قصة المسيء صلاته فيه. فإذا أردت أن تنصلي فتوضأ كما أصرك الله، وفي رواية لأبني داود والدرقطي. الانتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أسر الله فيغسل وجهه ويديه إلى الموفقين ويمسع برأمه، ورجله إلى الكعبين، وعلى هذا فالسياق ساشمه لا أصل له، وقد ذكره ابن حزم في المحلى بلعظ، الم يغسل وجهه، وتعقبه الن مقور؛ بأنه لا وجود لذبك في الروايات

اللحيص الحبيرا (١/ ٩٧).

⁽١) في ب أفضل، والمشت من أ.



مسألة؛ وإذا كبر للافتتاح قال سبحانك اللهم وبحمدك إلى آحره، ثم يشرع في القراءة، قال أبو يوسف: يقول بعد الثناء قبل القراءة: إني وحهت وجهي للدي فطر السموات والأرص... إلى آخره؛ لأنَّ عليًّا اللَّيُ روىٰ عن النبي الله أنه كان يقول ذلك(١)، وعند الشافعي كَمَنْتُهُ يقول قبل الشاء

فأمَّا المشهور من فعل النبي ﷺ الاقتصار على ما قلما.

وحديث على رضي الله في كل ابتداء الحال، فإنّه كان يذكر الله في كل ركن حاله الذي هو فيه، فكان يقول في الركوع: ركع لك ظهري، وفي السجود سجد لك وجهي، ثم نسح دلث بالأدكار المشروعه في الأركال.

مسألة، وسؤر الهرة لا يكره عند أبي يوسف ؛ لأنَّ البي عَلَى كان يضع الإناء للهرة فتشرب منه، ثم يتوصأ به (٢)، وقد قلما قال النبي عَلَيْهُ: "الهرة

⁽١) أخرحه مسلم (٧٧١)

⁽٢) أحرحه أبو يعلى (٤٩٥١)، من حديث أبي سلمة ١١١٠٠٠.

وأخرجه ابن شاهين في «الماسخ والمسوح» (١٤٥) من حديث جامر بن عبد الله على وأخرجه الدارقطيي (١٤٧) من حديث عائشة الله الله المارة

قال اس الملقن: هذا الحديث له طريقان أحدهما: من طريق حام، والثاني: من طريق عائشة أما الأول: فرواه ابن شاهين في التاريخه، والماسخة ومنسوحة، من حديث ابن إسحاق، عن صالح، عن جام، قال كان رسول الله على يضع الإناء للسور، فيلغ فيه، ثم يتوضأ من فضله وابن إسحاق عقدت له فصلا في اكتاب الصلاة، فليظر منه

وأما الطريق الثاني: قلها أربع طرق:

أجودها رواية المدارقطي في اسبنه، والبيهقي في احلاقياته، وابن شاهين في الناسعة ومسوخه، من حديث يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن عبد ربه من سعيد، عن أبيه، عن عروة من الربير، عن عائشة الله الله على الله الله يله يمر مالهرة، فيصفي لها الإناء، فتشرب ثم يتوضأ بقضلها.

قال الدارقطني قال أبو بكر النيسابوري. يعقوب هذا هو أبو يوسف القاضي، وعبدرت هو "

= عبدالله بن سعيد المقبري، وهو ضعيف عندهم بمرة.

ومعى الصعية يميل تسهيلا للشرب عليه، ومنه ﴿ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوكُكُمّا ﴾، أي. مالت عن الحق. الطريق الثاني رواه الدار قطبي عن محمد بن عمر، عن عبد الحجيد بن عمران بن أبي أبس، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله الله كان يضعي إلى الهرة الإباء، حتى تشرب منه، ثم يتوضأ بعضله.

محمدس عمر هو الواقدي، وقد أكثر القول فيه، وأفظع فيه المسالي، فسننه إلى وضع الحديث

الطريق الثالث عن عددته من سعيد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالمت. ربحا وأيت رسول الله الله بكفئ الإناء للسنور حتى يشرب، ثم يتوضأ منه.

فكره الشيخ في (الإمام) بوسناده إليه.

الطريق الرابع، عن أي حيمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الشعبي، عن عائشة أن رسول الله توصأ دات بوم، فحاءت الهرة فشريت من الماء، فتوصأ رسول الله على منه وشرب منه ما بقي. الله و المير، (١/ ٥٦٨-٥٦٩).

(۱) أحرجه أحمد (۸۳۲٤)، والحباكم (٦٤٩)، والـدارقطي (١/٦٣)، والبيهقي في الكبري؟ (١١٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله المنظيمة المناطقة المناطق

قال الزيلمي: قال الحاكم ؛ حديث صحيح ولم يخرجاه، وعيسي هذا تصرد عمن أبمي زوعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط التهل.

وتعقبه الدهبي في المحتصرة) وقال! صعفه أبو داود وأبو حاتم التهيُّ.

وقال ابن أبي حاتم في اعلله ا. قبال أمو ررعة الم يرفعه أمو بعيم وهو أصبح وعيسي ليس بالقرى انتهي،

ررواه الدرفطي في استه القصة ميه عن أبي المصر عن عيسى المسيب قال حدثني أمو روعة عن أبي هريرة قال: كان رسول الله على يأتي دار قوم من الأسصار ودولهم دار فشق دلك عليهم فقالوا. به رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارما ؟ فعال عليه الصلاة السلام الأن في داركم كلبًا في قالوا فإن في دارهم مسورا، فقال عليه السنور سبع التهي



«الهرة ليست بنجسة» (١٠)؛ ففهمنا سقوط المجاسة [ق/ ٧٧ب] وبقاء لكراهة [ق/ ٧٨أ] وحديثه إعلام أنَّه لا ينجس،

مسائلة ، ولعاب البغل والحمار إذا أصاب الثوب يمنع جواز الصلاة إذا فحش، فيما روي عن أبي يوسف تَعَلَّتُهُ قال: هو نجس؛ لأنَّ لحمه نجس، ولعابه يتولد من لحمه، فصار نجسًا في هذا صرورة، فيقدر بالكثير الفاحش(٢).

⁼ وأخرجه العقيلي في الكتاب الصعفاء» عن عيسيٌ بن المسيب به، وصعف عيسي عن يحيى ابن معين وقال. لا بتابعه إلا من هو مثله أو دوانه انتهيّ النصب الراية؛(١/١٢٧).

⁽١) أحرجه العقيلي في الضعف، (١/ ١٤١) من حديث أبي قددة على

⁽٢) قال ابن عارة: وأما العشكل فهو سؤر الحمار، واختلف المشايخ المتأخرون في أد الإشكال في طهارته أو في طهوريته، وعامتهم على أن الإشكال في طهوريته، وإنم وقع الإشكال في طهوريته، وإنم وقع الإشكال في طهورته؛ إما لأن الصحابة اختلفوا في تحاسته وطهارته، روي عن عبد الله من عمر في أنه تحسن، وعن عبد الله بن العباس في أنه طاهر، ولنس أحد القولس سأولى من الأخر فقي مشكلا، أو لأن الحمار يربط في اللور والأحبية فيشرب من الأوابي كالهرة، إلا أن الضرورة في الهره؛ لأن الهرة تدخل مضايق اليوت والحمار لا يدحن مضايق البيوت.

ولو لم تكن الصرورة ثابتة أصلاكما في سؤر الكلب وسؤر سباع المهائم وجب الحكم بنجاسة سؤره بلا إشكال.

ولو كانت الصرورة في الحمار نظير الصرورة في الهرة لوجب الحكم بإسقاط مجاسنه ونقائه على الطهارة بلا إشكال، فإدا ثنت الصرورة من وجه دون وجه عملما بهما، ولوجود أصلها لم يحكم سجاسته، ولانعدام ما يمنعها لم يحكم بالطهارة فبقي مشكوكا فيه

والأصح ما نقل عن عامة المشايخ أن الإشكال في طهوريته لا في طهارته، فقد روي عن محمد كتلفة نصا في «النوادر»: أن سؤر الحمار طاهر ولكن الإشكال في طهوريته ما دكرت أن الحمار يربط في الأحبية والدور فيشرب من الأواني كالهرة، إلا أن الضرورة في الحمار ماسة من وجه دون وجه، لوجود أصلها لم يحكم بنجاسته لانعدام تمامها، أخرجناه من أن يكون طهورا فلا يطهر ما كان نجسنا، ولا يتجس ما كان طاهرا.

والحكم في سؤر البغل مثل الحكم في سؤر الحمارا لأن البعل متولد من الحمار ومخلوق م ماته. «المحيط البرهاني» (١/ ١٢٩).

وقلنا: اشتبه حاله لاحتلاف السلف في لحمه، وفي سؤره، فإن وقع ذلك في الماء لم يزل به الحدث ونحوه بالشك، وإن أصاب الثوب لم ينجس عالشك.

مسألة، وإن انتبه فرأى مذبًا في فراشه وقد احتلم أو لم يحتلم فلا غسل عبه عند أبي يوسف؛ لأنَّ المدي في اليقظة لا يوجب الغسل فكيف في النوم؟ قلنا: بحثمل أنَّه كان منيًّا ورق ممرور الزمان، والاحتياط واجب في اب العادات.

مسالة، وخروج المني عن شهوة يوحب الجنابة، لكن عمد أبي حنيفة ومحمد رحمهما لله يشترط زواله عن موضعه بشهوة؛ لأنَّه هو الأصل.

وعد أبي يوسف: يشترط حروجه عن رأس العضو بشهوة؛ لأنَّه هو الطاهر الذي توقف عليه، ويظهر ذلك في فصلين:

أحدهما: أنَّه إذا أحذ رأس العضو حتى سكنت شهوته ثم خرج.

والآخر: إذا أحنب فاغتسل قبل أن يبول، أو ينام، ثم خرج المني من غير شهوة.

مسائد، وإذا قاء بنعمًا وهو ملأ الفم انتقض وضوؤه عند أبي يوسف؛ لأنَّه من إحدى الطبائع الأربع (٩) فيعتبر بسائرها.

وقلنا: هو طاهر لتوارث لأثمة أحده بأطراف الثياب، فأشبه خروج اللعاب والمحاط.

وقالوا: اختلافهم في المرتقى من البطن والمنحدر من الرأس جميعًا. وقيل: جواله في المرتقى من الجوف وهما لا يخالفانه فيه، وجوابهما في

 ⁽۱) الطبائع الأربع هي الصفراء والبلجم والسوداء والدم فشمس لعلوم ودواء كبلام العرب من الكلومة (٩/ ١٨١٠).

المتحدر من الرأس، وهو لا يخالفهما فيه.

وقيل: المتحدر من الرأس ليس بحدث بالإجماع، واختلافهم في المرتقيّ من الجوف.

مسألة، قال أبو يوسف: لا يجور التيمم إلا بالتراب والرمل عند الاختيار، وبغبار الثوب ونحوه عند الاضطرار؛ لأنَّ المذكور في الآية هو الصعيد الطبب وهو التراب المنبت، وفي الحديث: أنَّ الأعراب قالوا: يا رسول الله إنا نسكن في الرمال ولا نجد الماء شهرًا أو شهرين، وفينا الجنب والحاصص والنفساء، فقال المرمال ولا نجد الماء شهرًا أو شهرين، وفينا الجنب والحاص والنفساء، فقال الرمال أيضًا؛ لسبق دكره ويه.

فأمًّا إذا أنفص ثوبه أو لبده وتيمم بعباره وهو يجد غيره لم يجز عده؛ لأنَّه تراب من وجه وثوب من وحه لحروجه منه؛ فلا يكتفئ به عند وجود التراب المطلق.

وقلنا: التيمم بكل ما كان من إخراج الأرص جائز؛ لأنَّ الصعيد لغة (٢) هو:

(١) أخرجه الطبران في «المعجم الأوسط» (٦٣٣٦)، والبيهفي في «البس الكبرئ» (١٣٨١) من حديث أبي هريرة رَفِّكَ.

 (٣) قبال ابس منظور: والبصعيد المرتميع مين الأرص، وقيل الأرض المرتمعة من الأرص المنحفصة، وقيل: ما لم يخالطه رمل والاسبحة، وقبل: وحه الأرص لقوله تعالى ﴿ فَشُيخَ صَعِيدًا زَلْنًا ﴾؛ وإقال جرير:

إذا نيم ثوت بصعيد أرض بكت من حَمَّ لؤمهم الصعيد وقال في آخرين:

والأطيبين من التراب صعيدا

وهيل: الصعيد الأرض، وفيل الأرص الطبية، وقيل هو كل تراب طبب، وفي التريل ﴿ مُتَكِمَّهُ اصَعِيدًا طَيِّبًا ﴾؛ وقال لفراء في قوله: ﴿ صَعِيدًا جُرُدًا ﴾ الصعيد التراب؛ وقال غير، هي الأرض المستوية؛ وقال الشافعي: لا يقع اسم صعيد إلا عدى تراب دي عبار، فأما البطحاء العليطة والرقيقة والكثيب العليظ فلا يقع عليه اسم صعيد، وإن حالطه تراب أو =

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه وجه الأرض، والطيب (1): الطاهر، هكذا قال أهل اللغة، دل عليه مأحذ اللفظ،

فإلَّه ما يصعد من الأرص، والغبار تراب حقيقة، وإن استخرج من الثوب وليس من أجزاته.

مسائلة: والكافر إدا تيمم بنية الإسلام، ثم أسلم فله أن يصلي بذلك التيمم عنده؛ لأنَّه تيمم بنية القربة، وحقق القربة فصار كتيمم للصلاة.

قلنا: التيمم طهارة ضرورية فلا تعتبر إلا عند النضرورة، وهو عند قصده لكن أداء ما لا يتأدي إلا بالطهارة والإسلام يصح بدون الطهارة.

مسألة. وإذا تبمم في السفر، وفي رحله ما لا يعلم به أو قد نسيه وصلى، ثم علم به في الوقت توضأ به، وأعاد الصلاة عنده؛ لأنَّه واجد للماء فلم يعتبر نبعه.

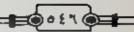
=صعيد أو مندر يكبون لنه عمار كنان البدي حالطته النصعيد، ولا يتيمم مالووة وبالكحس وبالزرنيخ، وكل هذا حجارة.

وقال أبو إسحاق الصعيد وحه الأرص، قال وعلى الإنساد أن يصرب بيديه وحه الأرص ولا يالي أكان في لموضع نراب أو لم يكن؛ لأن الصعيد ليس هو التراب، إنما هو وجه الأرص، ترانا كان أو عيره قال ولو أن أرضا كانت كلها صحرا لا تراب عليه ثم صرب المتهم يده على ذلك الصحر لكان دلك طهورا إذا مسح به وحهه؛ قال الله تعالى. ﴿ فَتُمّيحَ صَيِيدًا ﴾؛ لأنه بهايه ما يصعد إليه من باطن الأرض، لا أعلم بين أهل اللعة خلافا فيه أن الصعيد وجه الأرض؛ قال الأزهري وهذا الذي قانه أبو إسحاق أحسبه مندهب مالث ومن قال يقوله ولا أستيقنه.

قال الليث يقال للحديقة إذا حربت وذهب شجراؤها. قد صارت صعيدا أي أرضا مستوية لا شجر فيها ابن الأعرابي. الصعيد الأرض بعبنها،

والصعيد: الطريق، سمي بالصعيد من التراب، والجمع من كل دلك صعدان السان العرب، (٣/ ٢٥٤).

(١) فلسان العرب؛ (١/ ٢٣٥)



وقلنا الوجود في هذا [المقام](١) هو لقدرة على الاستعمال، ولم يوجد مسائلة ، والمحبوس في المخرج في المصر إذا لم يحدماءً طهورٌ وتيمم وصلى، ثم خرج، روي عن أبي يوسف أنَّه لا يعيد ذلك بالوضوء؛ لأنَّه فعل ذلك بأمر الشرع فأشبه المريض والمسافر.

وقلنها: عجره عن التوضؤ بالمهاء حصل بفعل من جهية الأدمي، فلا [يوازي](٢) العذر السماوي، كمنعه عن استعمال الماء.

مسائلة، وقال أبو يوسف: لا بأس للمؤذن أن يقول للأمير في وقت كل صلاة الصلاة: يرحمكم الله؛ لأنَّ عمر رَفِّ مصّب ريد بن ثابت لإعلامه بأوقات الصلاة، وحضور الجماعات؛ ولأنَّه مشغول بأمور أهل الإسلام؛ فيحتاج إلى زيادة الإعلام

وقسا: روي عن ببلال الله أنه قال: أمرني رسول الله الله أن أثوَّ في المعجر، ونهاني أن أثوَّب في المعجر، ونهاني أن أثوَّب في غيرها (٣)، وهذا عام.

مسائة، وإذا أذن للفجر بعد نصف الليل جاز عنده؛ لأن بلالًا كان يفعل دلث، ولأن وقت الفجر وقت نوم وغفلة وكثرة حاجة من الاغتسال والاستعراغ والتوضؤ واللبس وسائر وجوه التأهب، فيحتاج إلى تقديم الأذان على الوقت، ليتمكن من ذلك كله[ق/ ٩٧أ]، والصلاة في الوقت.

وقلنا: الأدان إعلام مدخول الوقت،وفيل دحوله يكون كذبًا، ولهذا لم يجز

⁽١) منقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٢) في ب: يساوي، والعثبت من أ.

⁽٣) أُخرَّ حه اس ماجة (١٠٩٧)، وأحمد (٢٣٩٥٨)، والبرار (١٣٧٢)، والدارقطي (٢٤٣/١)، والدارقطي (٢٤٣/١)، والبيهقي في الكبري، والطبراي في الكبير، (١٠٩٢)، وعبد الرراق في المصنفه (١٨٢٤)، والبيهقي في الكبري، (١٨٤٠).

المائم؛ لأنَّ الإعلام بدخول وقت المجر، وقد قال على: «لا تؤذن حتى يستبين للا الفجر هكذا، ومديديه (1)، ووقت الفجر يتسع لكل الأشعال علا حاجة إلى الاستعجال.

مسالة، والقارئ إذا سنقه الحدث بعد ما قرأ في الركعتين الأوليين، واستحلف أميًّا جار عبد أبي يوسف؛ لأنَّ الإمام قد أدئ فرض القراءة في الأولين، فلا حاجة إليها في الأخريين، فكان الأمي وغيره فيهما سواء.

وقالاً فسدت صلاة الكلّ لا لأنَّ اشتغاله باستخلاف ما لا يصلح إمامًا له معمدة، والقراءة موحودة في قيام الأولسن صورة حاصلة في كل أحزاء الصلاة تقديرًا، ولا يمكن إثباتها تقدير ممن ليس بأهل لها فلم يجزه.

مسالة، ولو صدى الأمي ركعتين بغير قراءة، ثم تعدم سورة فقرأ في الأخريين جاز عنده؛ لأنّه ابتداء فرض لزمه ولا يؤثر فيما مضى، كالأمة إذا أعتقت في خلال الصلاة فتقنعت ومضت جاز.

وقلنا: كان مأمورًا بالقراءة وعدر بتركها للعجز، فإذا زال العدر استأنف كالعاري إذا وجد كسوة، بخلاف المعتقة؛ لأنَّ الستر لم يكن عليها قبل العتق.

مسألة؛ وإذا اقتدى بمن يقنت في الفحر تابعه فيه المقتدي عنده؛ لأنَّه مولي

⁽١) أحرجه أبو داود (٥٣٤)، والبرار (١٣٧٤)، من حديث بلال على .

قال أبر داود قل أبو دارد شداد مولى عباص لم يدرك بلالا

وقال الزيلعي، أحرجه أبو دارد وسكت عنه، وأعله البهقي بالانقطاع، قال في المعرفة ١٠ وشداد مولى عياض لم يدوك بلالا انتهل.

وقال من القطان: وشداد أيضا مجهول لا يعوف بغير رواية جعفر س درقان عنه انتهى النصي الراية (١/ ٢٣٣).



عليه من حهته فينقاد لرأيه كما في تكبيرات العيد.

قلنا: ذلك مجتهد فيه وهذا منسوخ (١)، فإنَّ النبي عَلَيْ قنت شهرًا ثم

(١) قال أبن أبي العر الحقي، جمهور أهل الحديث على أنه غير مسوح، بل هو مشروع عبد
 النوازل حتى في الصلوات كنها، فإنه ثبت في «الصحيحين» وغيرهما أنه قنت شهرا يلعو
 على رحل، وذكوان، وعصية ثم ترك هذا القنوت.

ثم إنه بعد دلك بمدة بعد حير أو بعد إسلام أبي هريرة قبت، وكان يقول في قوته. «اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أسح سلمة بن هشام، اللهم أنج عياش بن أبي رسمة، النهم أنح المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأنك على مضر، اللهم احملها عليهم سنين كسني يوسف»

قال أبو هريرة: وأصبح دات يوم فلم يدع لهم للكرات له، فضال " اوما تراهم قند قندموا"، ولو كان القبوت قد نسم لما قنت عده المرة الثانية.

وعن ابس عباس رفي قال. قنت رسول الله شهرا منتابعا في الطهر والعصر والمغرس والمعرب والمعرب والمعرب والمعرب والمعرب والمعشاء والصبح، دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة، يدعو على حي من بني سليم على رحل ودكوان، وعصية، ويؤمن من خلفه، أخرجه الإمام أحمد وأمو داود.

وروئ مسلم أنه على قنت في الظهر والعشاء الأحيرة، وفي المخاري عن أسن قال كان القنوت في المغرب والفجر. انتهي

وأكثر قنوته كان في الفحر، ولم يكن يداوم على القوت لا في الفجر، ولا في عيرها، بل قد ثت في الصحيحين عن أنس أنه قال: لم يقنت بعد الركوع إلا شهرًا.

والحديث الدي رواه الحاكم وغيره من حديث أبي جعفر الراري، عن الربيع من أسن، أن أنس بن مالك تلك قال ما زال يقت في الفجر حتى فارق الدنيا، إنما في سيافه القنوت قبل الركوع.

وهدا الحدث لو عارض الحديث الصحيح لم يلتمت إليه؛ فإن أبنا حعفر الرازي متكلم فيه. فكيف وهو لم يعارضه، وإنما معناه. أنه كان يطيل القيام في العجر قبل الركوع

وأما أنه كان يدعو في الفحر دائما قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه، أو لا يسمع، فهذا باطل قطعًا، وكل من تأمل الأحاديث الصحيحة علم هذا بالصرورة، وعلم أن لو كان واقعا لنفلته الصحابه ﷺ، ولما أهملوا قنوته المشروع لنا.

مع أسم إمم بقلوا قبوته الذي لا يشرع بعينه، وإنما يشرع نطيره؛ فإن دعاءه على أولئك المعيسين، ولأولئث المعينين سيس بمشروع، وإنما المشروع نظيره، فيشرع أن يقست عند الوارل، يدعو للمؤمنين وعلى الكافرين في الفجر وغيرها، وفي الفجر آكد، فإنه تعالى يقول: = تركه (١)، وكان مخطئًا بيقين فلا يتابعه كما في تكبيرة الخامسة في صلاة الجدازة.

وقالوا. سكت قائمًا ولا يدعو، وقبل. بل يحسس تحقيقًا للمخالفة.

مسائة، وإذا صلى أربع ركعات تطوعًا ولم يقرأ فيهن شيئًا قضى أربعًا عند أبي بوسف لأنَّ التحريمة لا تنقطع بترك القراءة في لركعتين، ولا في إحداهما عنده فصح قيامه إلى الشفع لثاني، فلزمه بالشروع.

وإما قال ذلك؛ لأنَّ التحريمة إما تنظل مما يصاد الصلاة، وترك القراءة لا نضادها، فإنَّ الأخرس و لأمي والمقتدي يتركونها وصلاتهم جائزة.

نالا: يقضي ركعتين.

أمَّ عند محمد فلأنُ التحريمة بطلت سترك القراءة في الشفع الأول؛ لأنَّ التحريمة عقد للأفعان، وقد فسدت الأفعال سترك القراءة التي هي فرض، فيفسد النحريمة التي عقدت لها، كما لو مرك فرصًا آحر.

وأمَّ عند أبي حيمة فلأنَّ التحريمة إنما تبطل إذا ترك القراءة فيهما، ولا يبطل إذا ترك القراءة فيهما، ولا يبطل إدا تركه في إحداهما؛ لأنَّ التحريمة تبطل ببطلان الأفعال؛ لأنها عقدت لها، فترك القراءة فيها ترك فرص ثابت بدلائل قطعية من الكتاب والسنة وإحماع الأمة، فإبطال الأفعال مبطل للتحريمة.

[﴿]إِنْ فُرُولُ ٱلْمُعْرِكُاكَ مُشَمُّودًا ﴾ .

وقد كان عمر اللَّي يقبت لما حارب النصاري به عائه الذي فيه الله ، العن كفرة أهل الكتاب . . . إلى آخره، وكذلك على الله لما حارب قوما قنت يدعو عليهم

وسعي للقائت أن يدعو عدد كل بارلة بالدعاء المناسب لللث البازلة، وقول أبني يوسف في متابعة من يقنت في العجر هو الصحيح.

اللسيه على مشكلات الهذاية ٤ (٢/ ٥٥٨).

⁽١) انترجه البخاري (٢٨٩٩)، ومسم (٦٧٧) من حديث أنس بي مالك اللاقة

عاما بترك القراءة في إحداهما فغير مبطل عند الحسن البصري بساءً على أنَّ الأمر بها لـم يقتص التكرار، ويثبت فرضيتها في ركعة لا غير، فلم يتبقن [فساد](١) الأفعال فلا يقضي ببطلان التحريمة فيما يرجع إلى الاحتياط وهو إيجاب الشفع الثاني بالشروع.

وأبطلنا أفعال الشمع الأول في إيحاب قضائها أحذًا بالاحتياط في الحكمين حميعًا، ولهذه المسألة ونطائرها طرق أخرئ لأبي حنيفة التَّاقَّة بيئًاه في الأصل.

مسافة، ومن شرع في التطوع ينوي أربعًا لرمه الأربع عند أبي يوسف؛ لأذَّ الشروع يلزم كالنذر، ولو مذر أربعًا لزمه، وكذا إذا شرع ينوي ذلك.

وقالاً لا يلرمه إلا شفع؛ لأنَّ الشروع ملزم لِمَا هو موجب التحريمة وداك الشعع، بدليل أنَّه لو نوئ مالفل ولم ينوِ العدد لزمه شفع، ولمَّا نذر الأرمع فهو التزام الأربع، فأمَّا الشروع فهو الترام ما شرع فيه وقد شرع في الشمع الأول.

مسائة، وإذا سها عن السورة في الأولئ أو الثابية من الفروض الذي هو أربع قضاها في الشفع الثاني، ولو سها عن الفاتحة لم يقضه.

وعن أبي يوسف أنَّه لا قضاء عليه فيهما.

وعن ابن زياد أنَّه قال: فيهما القضاء.

وقال يحيي بن أكثم: يقضي الفاتحة دون السورة.

ووجه هذا الأخير: بيَّن محل الفاتحة؛ فصح القضاء فيهما، وليستا بمحل للسورة فلم يصح القضاء فيهما.

⁽١) في عبد: الفساد، والمثبت من أ.

الباب الثاني، قول أبي بوسف على خلاف قول مساحبيه

ورجه قول رياد: أنَّه لو ترك القراءة أصلًا في الأوليين قرأ الفاتحة والسورة في الأحريين، فإذ ترك إحداهما قضاها أيضًا فيهما.

ورجه قول أبي يوسف: أنه واحبة فانت عن محمه فلا يقصي كالقنوت، ولاكدلك إذا تركهما الأنَّه ترك القراءة أصلًا وهي فرض.

ورجه الظاهر: أنَّ السورة فاتت عن محل أدائها ووجدت محل القضاء؛ لأَّ الأحريس ليستا بمحل السورة أداءً، فجعلتا للقضاء، فأما الفاتحة فقد فاتت، ولا محل لقضائها؛ لأنَّ الأحريس محل الفاتحة أدءً، فإن اقتصر عسى قراءة الفاتحة مرة [ق/ ١٨٠] فقد وفعت أداءً، وإن كرر فقد خالف المشروع فسقطت لهذا العذر.

مسالة؛ وتعديل أركان الصلاة فرض عند أبي يوسف والشافعي - رحمة الله عليهما - وهو الطمأنية في الركوع والسجود، وإتمام القيام بين الركوع ولسجود، وإتمام القيام بين الركوع ولسجود، والقعود بين السجدتين، ولو ترك ذلك مسدت صلاته؛ لقوله عليه الناسوأ الناس سرقة من يسرق من المصلاة (())، وفسره بالذي لا يقيم صله [ق/ ١٨٠] في الركوع والسجود؛ لقوله عليه: «تلك صلاة المنافقين» (() في الدي نقر أربعًا نقر الدبك، وقوله عليه. «قم فصل، فإنك لم تصل» (()).

وقالا: هو واجب، وترك الواحب يوجب الكراهة، ولا يفسد بدليل هذه

⁽۱) أحرجه أحمد (٢٢١٩٥)، والبدارمي (١٣٢٨)، واس خزيمة (٦٦٣)، والحاكم (٨٣٥)، والطبران في «الكبر» (٣٢٨٣)، وفي «الأوسط» (١٧٩)، والبيهقي في «الكبري» (٣٨٠٩) من حديث أبي قتادة على

٢) أحرجه أُمو داود (٤١٣)، وماليك(٢٠٤)، وأحمد (١٢٥٣١)، واس حمان(٢٥٩)، وعمد الرراق في المصنفة (٢٠٨٠) والبهقي في الكبرئ (١٩٢٨) من حديث أنس بن مالك الله الراق في المحاري (٢٢٤)، ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة الله



الأحاديث.

ووجه قولهما. أنَّه سماها صلاة في الحديث الأول والثاب، وترك هذ المصلي حتى أتم [صلاته] (١)، في الحديث الثالث، ولو لم تكن صلاة لَمَا تركه

فأما تسميته سارقًا فلنقصان الواحب منها، ولطلال لصلاة المنافق لكفره، والأمر بالإعادة لجبر النقصان، ونعي اسم الصلاة عنه لفحش نقصانها، وعدم فضلها وكمالها.

مسألة؛ وإدا انتضح البول عمى المصلي أكثر من قدر درهم، فعند أبي يوسف: له أن ينصرف ويعسل ثوبه ويبني على صلاته؛ لأنَّ النص ورد مجواز الصلاة إلينا في سبق الحدث، وهذا مثله؛ لأنَّه من غير قصده.

[وعندهما: ليس له أن ينصرف ويغسل ويبني؛ لأنَّ النص ما ورد لحق البناء، بخلاف سبق الحدث.

قلنا: ورد كما ذكرنا] (۲).

وقلنا: ما ورد [ثم] (٣) بخلاف القياس لم يقس عليه ما لا يساويه، ولا مساواة بين ما يغلب وحوده وبين ما يندر وجوده، وعلى هذا إذا أصابه حجر فشجه.

مسألة، والبياض الدي بين العذار والأذن سقط غسله بالالتحاء عند أبي يوسف؛ لأنَّه سقط ما هو أقرب إلى الوحه، وهو الخد والذَّقن، فالأبعد أولى به. قلنا: سقط غسل ما استتر به، فلماذا سقط غسل ما لم يستتر به؟

⁽١) في ب الصلاة، والمثبت من أه

⁽Y) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٣) سقط من أ، والمثبت من ب.

مسألة؛ وإذا الكشف ربع العورة من المصلي منع جوار الصلاة عندهما؟ لأنّ الربع كالكل في حق مستح الرأس وحلقه، وكندا في هذا، ولأنّ من رأئ شحصًا من وجهه يقول وأيته، وقد رأى ربعه ولأنّه جهاته أربع.

وقال أبو يوسف: ما دون النصف عمو، وما قوق النصف مانع.

وقال في النصف في كتاب الصلاة: هو مانع.

وقال في «الجامع الصغير» () في موضع كذلك، وقال فيه في موضع: هو عفو.

قال القبيل والكثير متقابلان، فإذا انكشف ما دون النصف فالمستور أكثر من، فكان المنكشف قليلًا فكان عفوًا.

وإدا الكشف ما فوق النصف [فالمستور] (٢) أقل منه، فكان هذا [كثيرًا فمنع](٢).

واشتبه الدليل في النصف؛ لأنَّه لا يقابله أكثر منه ليكون فليلًا، ولا أقبل منه ليكون كثيرًا، فاضطرب فيه قوله كذلك.

مسألة، والانبان جمع عبد أبي يوسف في جماعة الجمعة، وفي محاذاة الساء، وارتفاع حيلولة الطريق بقيامهما فبه؛ لأنَّ الجماعة من الاحتماع، والاثنان يجتمعان

وقلنا أقل الجمع الصحيح ثلاثة (١)، واثنان اختصا باسم التثنية، والإمام إذا

⁽١) الجامع الصغيرة (١/ ٩١٣)،

⁽٢) في ب: فالمستقرة والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: أكثر فيمنع، والمثبت من أ.

⁽٤) قال معد الدين النفيازان احتلموا في أقل عدد تطلق عليه صبعة الجمع قدهب أكثر الصحابة، =

سبقه الحدث فاستخلف مسبوقًا بركعة، فلمَّا أتم بهم صلاة الإمام ضحك قهقهة فسدت صلاته؛ لأنَّه في حلال الصلاة وجازت صلاة القوم؛ لأنَّه لم يــق عليهم شيء، ولم يحك خلافًا.

وقال أبو يوسف في الأمالي: فسدت صلاة القوم أيطًا؛ لأنَّه فسد ما مضيًا من صلاة الحليفة بقهقهته في خلال الصلاة، ففسدت صلاتهم أيضًا.

وإذا أخبر المصلي بخبر يسرُّه فقال: الحمد لله، أو بخبر يسوؤه فقال. لا حول ولا قوة إلا بالله، أو بما يعجبه فقال: سمحان الله -وأراد حوامه- قطع

=والعقهاء، وأثمة اللعة إلى أنه ثلاثة حتى لو حلف لا يسروح بساء لا يحنث بتزوج امرأتي، ودهب معصهم إلى أنه اثنان حتى يحبث بتروح امرأتين، وتمسكو، بوجوه.

الأول: قولمه تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥ إِخْوَةٌ ﴾ [المساء ١١]، والمراد السان فيصاعدا؛ لأن الأحوين يحجمان الأم إلى السدس كالثلاثة، والأربعة، وكدا كل جمع في المواريث والوصايا، حتى إن في الميراث للأختين الثلثين كما للأخوات، وفي الوصية للاثنين ما أوصى لأقرناء علان.

الشاي: قوله تعالى، ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَّا ﴾ [البحريم: ٤] أي قلماكما؛ إدما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه.

الثالث: قوله ﷺ «الاثنان فما فوقهما جماعه»، ومثل هذا حجه من اللعوي فكيف من السي على السي الله وي فكيف من السي الله و الله الله و الله و

ونمسك الداهبون إلى أن أقل اجمع ثلاثة بإجماع أهل العربية على اختلاف صبح الواحد، والتثنية، والجمع في عير صمير المتكلم لما سنعرف مثل. رحل رجلان رحال، وهو فعل، وهما فعلا، وهم فعلوا، وأيصا ما فوق الاثنين هو المتبادر إلى الفهم من صبعة الحمع، وأيصا يصح نفي الجمع عن الاثنين ما في الدار رحال بل رحلان وأيصا يصح رجال ثلاثة، وأربعة، ولا يصح رحال اثنان، وليس ذلك لوجوب مراعاة صورة اللفظ بأن يكون الموصوف، والعيمة كلاهما مثنى أو مجموعا لأن أسماء الأعداد ليست حموعا، ولا لفظ «المان» مشى على ما تقرر في موضعه، ولأنه يصبح حاءي ريد، وعمر، والعاملان، ولا يصح العاملون ثم أجابوا عن تمسكات المخالف.

قشرح التنويح على التوصيح» (١/ ٩٢–٩٣).

البب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ________ و ٥٥٥ البب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه و هو الصلاة عدهما؛ لأنَّه أخرج الكلام مخرح الجواب في موضع الحواب، و هو صالح له فصار حوالًا، كمن قال: «يا يحيي خذ الكتاب بقوة»، وهو يحاطب من يسمى يحيى.

وقال أبو يوسف: لا يقطع؛ لأنَّه ذكر بأصله، فلا يصير كلام الناس بقصده ككلام الناس لمَّا كان كلامًا لم يصر ذكرًا بقصده.

لكنّا نقول. جواب الكلام ينتظم الكلام فيصير كأنَّه قال: الحمد لله على قلوم هذا الحبيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله على حدوث هذا الأمر المهيب، وسبحان الله برؤية هذا العجيب.

مسألة، وإذا صدى النفل على الدابة الأمر خارج المصر جاز؛ لأنَّ النبي صلى الدفلة على الراحلة وهو خارح المدينة متوجهًا إلى خيبر(١٠).

فإن فعل ذلك في المصر، روي عن أبي يوسف أنَّه قال: يجوز ذلك استحسانًا [ق/ ٨١] لأنها نافلة، [ويحوز فيه] (*) على الراحلة كما في حارج العصر.

وقلنا: النزول حارج المصر وربط الدابة فيه حرج، ولا حرج في المصر. مسالة: وطهارة المعذور ننتقص عند خروج الوقت عند أبي حنيقة ومحمد - رحمهما الله - لأم، طهارة مؤقتة، فينتقض عند خروج الوقت كمسح الخفين.

وعند زفر كَالَّةُ تنقض عند دخول الوقت ؛ لأنَّ وحوب الطهارة عند الحاجة إلى أداء ما لا يصح إلا بالطهارة، وذلك عند دخول الوقت للفرض.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٩١)، ومسلم (٥٤٠) من حديث جار بن عبد الله طَقَيًّا.

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب.

وعند أبي يوسف تَعَلَّتُهُ عند كل واحد منهما لِمَا قلنا، ولِمَا قال زفر، ويظهر ذلك فيمن توضأ في وقت العحر فطلعت الشمس أنَّه ينتقض عند الثلاثة خلافً لزفر تَعَلَّتَهُ.

مسألة: وإذا توضأ بعد طلوع الشمس فزالت الشمس لم تنتقض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله [ق/ ١ ٨ب] خلافًا لأبي يوسف وزفر رحمهما الله. مسألة: وإذا سجد على النجاسة فسدت صلاته في ظاهر الروية.

وعن أبي يوسف أنَّ سجدته تفسد لا غير حتىٰ لو أعادها علىٰ موصع طاهر حاز؛ لأنَّ أداءها علىٰ النجاسة غير معتبر، فكأنَّه بم يسجد فيسجد ويمصي.

وقلنا: إدا سجد على النجاسة فسدت السجدة، وإدا فسد بعض الصلاة فسد الكل.

مسائد، والكدرة (١٠ لا تكون حيضًا عند أبي يوسف إلا بعد رؤية خُمرة أو صُفرة.

وقالا: هي حيض في أيام الحيض بكل حال.

ووجه قوله: أنَّ الكدرة بقية المائع فيلحق بما تقدمها

وقالاً: هي ألوان الحيض فيكون حيضًا بكل حال كغيرها وانصابها إلى الأسفل فيجوز تقدمها على الصافي.

وأقل مدة الحيض عند أبي يوسف يومان، وأكثر [اليوم] (١٠ الثالث؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره

⁽١) الكدرة من الألوان: ما يحا نحو السواد والعبرة، قال بعضهم: الكدرة: في اللون خاصة والكدورة في الماء والعيش، والكدر: في كلُّ. «المحكم» (١/ ٧٤٦).

⁽٢) في ب: يوم، والمثبت من أ.

وقلنا: فيه بقص عن تقدير الشرع، فلا يصح.

مسألة، والعادة تنتقل مرؤمة المخالف مرة عمد أمي يوسف؛ لأنَّ عادة الطهر الأصلى تنتقل برؤية الدم مرة ابتداءً، فكدا غيرها.

وقلنا: العادة مشتق من العود فلا يثبت [بما رأته](٢)، فأمَّا رؤية المم أول مرة بابتداء إثبات أمر لا معارص له فأمكن، فأمَّا ههنا فالعادة المستمرة لا يمكن قضها بحلافها مرة.

مسألة؛ وإذ اقتدى بالإمام في ركوع صلاة العيد فإنَّه يشتغل بتكبيرات العيد في طهر الرواية؛ لأمها واجمة [والتسبيحات](") سنة، والواجب أهم.

وعن أبي يوسف يشتغل بتسبيحات الركوع؛ لأنها في محله، والتكبيرات فاتت عن محلها، فمراعاه التسبيحات أولئ.

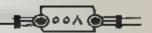
وقال أبو يوسف في نوادر الصلاة -وهو قوله الآحر. صلاة الخوف في رماننا [بالطائفتين] (3) غير مشروعة؛ لأنها أمر ثبت بخلاف القياس، وكان شروعها في زمن النبي على لضرورة أنَّ كل الناس كانوا محتاجين إلى إحراز الفضيلة للصلاة حلف رسول الله على، وقد رال ذلك حين قُبض رسول لله على وهـنا ولأنَّ الله في قال: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ مَأْقَمَتَ لَهُمُّ الصَّكَلَوةَ ﴾ [النساء ٢٠٢]، وهسذا حطاب له على الخصوص.

⁽۱) أخرجه الدارتطي (۲۱۹/۱) من حديث واثلة بن الأسقع، ثم قال حماد بن المنهال مجهول، ومحمد بن أجمد بن أنس صعيف.

⁽٢) في ب: بدونه، والمثبت من أ.

⁽٣) إيب: وتسبيحات، والعشت من أ

⁽٤) في ب: بطائعتين، والمثبت من أ،



وقلنا: هذا خطاب له ولكن إمام بعده قائم مقامه، كما في قوله رَّهُ: ﴿ مُدْمِنْ أَتَوْلِهِ مَنْ مَنَا مَهُ مَدَنَّةُ ... ﴾ الآية [التربة: ١٠٣].

وأمَّا المعنى فالصحابة صلوها بعد وفاة النبي ﷺ حتى صلى بهم حديقة ك حين لقوا العدو بطبرستان (١٠)، والحسن يقول: صلى بنا أبو موسى الأشعري الله كذلك.

مسائلة ، وإذا انتهى إلى الإمام في صلاة الجنازة وقد سبقه بعض تكبيراتها، ععند أبي يوسف: يكبر ويشرع معه للحال، ولا ينتظر تكبيرًا له آخر، فإن كان بعد تكبيراته الأربع قبل أن يُسلِّم فكذلك؛ لأنها تكبيرة الافتتاح، فأشبه سائر الصلوات.

وقالا: ينتظر تكبيرة؛ لأنَّ كل تكبيرة ههنا كركعة، والمسبوق بركعة أو أكثر لا يشتغل بفصائه ما لم يفرغ الإمام، ولو جاء بعد تكبيرات الأربع لا يمكم الشروع لفوات كل الركعات.

ويروى ذلك عن ابن عباس ﷺ.

مسائد، والسنة بعد الجمعة ست ركعات عند أبي يوسف كَنْنَهُ؛ لِمَا روي عن ابن عمر على أنَّ النبي على كان يصلي بعد الجمعة أربعًا، ثم يصلي ركعتين إذا أراد أن ينصرف (٢) [ق/ ١٨٢].

وهما قالا: لا يقتصر على الأربع؛ لقوله على المن شهد منكم الجمعة فليصلُ قبلها أربعًا وبعدها أربعًا» (٣).

⁽۱) أحرجه أبر داود (۱۲٤٦)، والنسائي (۱۵۲۹)، وفي «الكبرئ!(۱۹۱۷)، وأحمد (۲۳۳۱٦)، والدارمي (۱۵۲۲)، وابن حريمة (۱۳٤۳)، وابن حيان(۱٤٥٢)، والحاكم (۱۲٤٥)، وسعيد ابن منصور في «سنته» (۲۰۵۲)، والنيهةي في «الكبرئ»(۲۰۵۸)

⁽٢) أخرجه أبو داود (١١٢٧)، والحاكم (١٠٧٢)، والبيهقي في الكبري، (٥٧٣٨)

⁽٣) أخرجه الترمدي (٥٢٣)، وابن خريمه (١٨٧٢)، واس حبال(٢٤٨١)، والحميدي (٩٧٦)، =

الباب الثاني، قول أبي يوسف على حلاف قول صاحبيه

وما رواه اسن عمر رفي فهو من أوراد النبي الله الانتصراف دول سُنّة الجمعة و له أعلم.

= من حديث أبي هريرة الله

قال الترمدي. هذا حديث حسن صحيح

حلث الحس بن علي، حدثنا علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة قال. كنا أعند سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث

وروي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا وقدروي عن على بن أبي طالب قص أنه أمر أن يصلي بعد الحمعة وكعتين ثم أربعا.

وذهب سفيان الثوري وابن المساوك إلى قول ابن مسعود.

وقال إسحاق إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعا، وإن صلى في بيته صلى ركعتين. واحتح بأن البي على كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته، وحديث السي على «من كان مكم مصليا بعد الجمعة قليصل أربعًا».

قال أبوعيسى و ابن عمر هو الدي روى عن النبي الله أنه كان يصلي بعد الجمعة وكعتين في يعد و المن عمر بعد المبي الله صلى في المستجد بعد الجمعة وكعتين، وصلى بعد الركعتين أربعا.

حدثنا سلك الله أبي عمر حدثنا سعيان بل عيينة، عن امن جريح، على عطاء قال، وأيت ابن عمر صلى بعد الجمعة وكعتين، ثم صلى بعد ذلك أوبعا.

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المحرومي، حدثنا سفيان بن عيبنة، عن عمرو من دينار قال: ما رأيت أحدا أبص للحديث من الرهوي، وما رأيت أحدا اللدنير والدراهم أهون عليه منه، إن كانت اللغائير واللواهم عنده بمنزية النعر.

قال أبو عيسيّ. سمعت ابن أبي عمر قال: سمعت سفيان بن عيبة يقول: كنان عمرو بين دينار أس من الرهري.



كتاب الزكاة

مسائة ، لا زكاة في الفصلان ('' والحملان ('' و لعجاجيل في قول أبي حنيفة رَحَقَلَة الآحر، وهو قول محمد، وكان بقول أو لا: يجب فيها ما يجب في الكبار، وبه أخذ زفر رَحَقَلَة؛ للعمومات الواردة في الإبل والبقر والعنم، والاسم يتناول الصخار والكبار، كما لو كان فيها مُسنة.

قلنا: لا يتناولها إذا انفردت، فإن كان فيها مُسنٌّ فهو أصل يستتعها كشهادة الرجل الواحد والنساء.

ورجع أبو حنيفة عن هذا فقال يحب فيها واحدة منها، وبه أخد أبو يوسف والشافعي رحمة الله عليهما.

ووجهه: أنَّ هذا مما تحب عند الاختلاط، فيصلح نصابًا بما بليق به عند الانفراد كالمهازيل، وفيه مراعاة الطرفين، ففي إيجاب الكمار إضرار بالملاك، وفي [الإجلاء] (٣) عن الوجوب إضرار بالفقراء، والنظر فيما قلما، وبه ورد

⁽۱) قال ابن منظور: الفصيل: ولد النافه إذا فصل عن أمه، والجمع فصلال وقصال، فمن قال فصلان معلى التسمية كما قالوا حرث وعباس، قال سيبويه: وقبالوا فصلان شنهوه مغراب وعربان، يعني أن حكم فعيل أن يكسر على فعلال، بالنضم، وحكم فعال أن يكسر على فعلان، بالنضم، وحكم فعال أن يكسر على فعلان، نكتهم قد أدخلوا عليه فعيلا لمساوته في العدة وحروف الليس، ومن قال فصال فعلى الصفة كقولهم الحرث والعباس، والأنثى فصيلة.

السان العرب (۱۱/ ۲۲/۹).

 ⁽٢) قال ابن منظور. الحمل، الحروف، وقيل حو من ولد الضأن الجذع فما دونه، والجمع حملان وأحمال، ونه سميت الأحمال، وهي نظون من نئي تميم.

السان العرب (۱۱/ ۱۸۱).

⁽٣) في ب: الإيجاب، والمثبت من أ.

الباب الثاني، قول أبي يوسف على حلاف قول صاحبيه ________ 170 الشرع، حيث أوحب أخذ الأوساط دون الكرائم والأراذل.

وقال أبو حنيفة آخرًا: لا شيء فيها، وبه أخذ محمد، فإنَّ الشرع أوجب الركاء في الإبل والبقر والعنم، وهي لا تقع على الصعار، وعن سويد بن عفلة [ق/ ٨٢] له قال. أتانا مصدَّق رسول الله عليه عسمعته يقول: في عهدي أني لا آخذ من راصع اللس شيئًا (١)، ولأنَّ النصاب منها لا يغنيه

مسألة، ولو قال صاحب السائمة للمصدّق أدّيت الزكاة إلى مصدّق قبلك وأنى «لبراءة، ولم يحلف لم بُصدّق عندهما؛ لأنّ الخط بشبه الخط، فلم مزل النشه.

وعن أبي يوسف أنَّه قال: يقبل شهادة الظاهر له

مسألة، ودين زكة الصاب الذي استهلكه بعد حولان الحول من أموال الناطئة لا يمنع [وجوب] (٢) الزكاة في نصاب استفاده من بعد ذلك، وحال عليه الحول عند أبي يوسف؛ لأنّه لا مطالب له من جهة العباد بحال، فصار كدين الناور والكفارة بحلاف نصاب القائم [منه] (٢)؛ لأنّه معه إذا مرّ على العشر طالبه بالزكاة.

قلتا: صار دلك ديدٌ في ذمته، وهو من جنس ما كان له مطالب.

مسالة، ويجب الحمس في العبر واللؤلؤ عبده؛ لأنَّ عمر (١) ١١١ كان

⁽۱) أحرجه السمائي (۲٤٥٧)، وفي «الكميرئ» (۲۲۳۷)، وأحمد (۱۸۸۵۷)، والسدار قطني (۱۰٤/۲)، وابن أبي شيبة في المصنفه» (۲/ ۱٤)، والميهقي في «الكبرئ» (۲۰۹۷).

⁽١) في أن وجود، والعثبت من ب.

⁽٣) مقط من به والمثبت من أ.

⁽¹⁾ أحرجه عبد الرزاق في المستقه (٦٩٧٨)

يأخذ الخمس من العنبر واللؤلؤ مثله (١١) والأنَّه أشرف ما يوجد في البحر، وكان كأشرف ما يوجد في البر وهو الدهب والفضة.

وقالا: لا خمس فيهما؛ لأنَّ ابن عباس رَفِي سُئل عن العنبر فقال (١٠): هو شيء دسره (٣) البحر، ولا خمس فيه؛ ولأنَّ باطن البحر لا يستولي عليه فلم يكن غنيمة؛ ولأنَّ العنبر يتولد من حيوان [البحر] (١٠)، ولا يخمس أصله، فكذا من يتولد منه كالمسك.

ولا فرق فيهما؛ لأنهما من الأوراق التي هبط به آدم على من الحدة. مسائلة، والزئبق فيه الخمس عندهما خلافًا له.

قال: هو جوهر سيال كالماء.

وقالا: هو حراك لا سيال.

وقال أبو يوسف في الأمالي: سألت أبا حيفة عَنَيَّتُهُ عن هذا، بقال: لا شي، فيه، فلم أزل به حتى قال فيه الخمس، وكنت أظبه كالرصاص والحديد، شم بلغني أنَّه ليس كذلك.

مسائة، والكنز [الموجود] (٥) في أرض مملوكة يخمس بالإجماع،

 ⁽١) قال الكاساي: وما روي عن عمر في اللؤلؤ، والعنبر محمول على لؤلؤ وعنبر وجد في حزاش ملوك الكفرة فكان مالا مغنوما فأوجب فيه الحمس.
 ابدائع الصنائع ١ (١/ ٦٨).

 ⁽۲) أخرجه الشافعي في المسنده (۲۷۱)، وعبد الرراق في المصنفه (۲۹۷۷)، واس أبي شيبة في المصنفه (۲/ ۲۹۷۷)، والبيهقي في السنن الكبرئ (۷۳۸٤)

 ⁽٣) قال الخليل: الدسر. الدفع الشديد والطعن (١/ ٢٢٥).

سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: المفقود، والعثبت من أ.

وقالا هو لصاحب الحطة ولورثته إن مات، فإن لم يعرف فهو لأقصى مالك بعرف؛ لأذَّ الإمام ملكه هذه البقعة وجعله مستوليًا عليها، وبه ملكها العانمون وهو يرد على الرقمة وما وضع فيها ثم البيع تمليك الأرض دون ما وضع فيها، فقي على ملكه بمنزلة من اصطاد سمكة في بطنه دُرَّة ملكها، فلو باعها لم رُّل اللَّرة عن ملكه لهذا فهو مثله.

مسألة، وإذا باع الزرع وهو بقل فقصله (١) فعشره على البائع؛ لأنَّ المدل له، فإن تركه بإدمه حتى أدرك فعلى المشري؛ لأنَّ الحمد حصل على ملكه والعشر فيه.

وعن أبي يوسف أنَّ عشر قدر القصيل على البائع؛ لأنَّ مدن ذلك له، والريادة على [ق/ ١٨٣] المشتري لأنها سالمة له.

مسائة، ولو عجل عشر الثمر قس طلوعه بعد ملك أصله جاز عند أبي يوسف؛ لأنَّه أذَّاه بعد وجود سببه؛ فيحوز كما لو عجَّل عشر الزرع بعد ما نبت قل أن يتعقد الحب.

وقالا: لا يجوز لقوله ﷺ: «ما أخرجت الأرض ففيه العشر»(٢)، فقد حعل العشر في الخارج وهو معدوم بخلاف الررع؛ لأنّه خارج، فإنّه لو قصله فعليه

⁽۱) قال الأرهري. قال الليث وغيره القصل قطع الشيء من وسطه أو أسفل من دلك قطعا وحا، وسمي القصل الذي تعلف الدواب قصيلا لسرعة اقتصاله من رخاصته اتهذيب اللغة ا(٨/ ٢٨٧).

⁽٢)أحرجه البحاري(١٤١٢) من حديث ابن عمر عليها.

عشره

مسأثة، وإذا مرَّ الذمي على العاشر بالحمور والخنازير عشَّر الخمور، أي المخدود وإذا مرَّ الذمي على العاشر بالحمود والخنازير عشَّر الخمر من يأخذ بصف إعشرا (١) فيمتها لقول عمر رَّ الله و للمحمود وخذوا نصف العشر من أثمانها (١)، ولا يأخذ [للخرير] (١) شيئًا، ولأنَّ الأخذ بالحمية والمسلم يملك حماية الخمر لنفسه بإمساكها للتخلل فيملك حمايتها على غيره، فاستوحب الكهاية ولا كذلك الخنزير.

وقال الشافعي وَعَلَاللهُ: لا يأحذ منها شيئًا؛ لأنَّه لا ماية لهما عده أصلًا.

وقال زفر كَالله: يأخد مهما ؛ لأسما مالان متقومان في حق أهل الدمة عندنا.

وعن أبي يوسف تَعلَّنهُ في «الأمالي» كذلك، وروي عنه أنَّه إدا مرّ بالحمر وحدها عشّرها، وإن مرّ بالخرير وحده لـم يُعشِّره، وإذا مرّ سما أخذ سهما ويستتبع الخمر الخنزير

قلنا: هو أصل بنفسه كيف يتبع غيره.

مسألة؛ وإذا دفع زكاة ماله إلى رحل وقع عنده بتحربه أنَّه فقير، فظهر أنَّه غني فعليه الإعادة عند أبي يوسف والشافعي؛ لأنَّه طهر خطؤه بيقين فيما إذا أدّاه من العبادة فيلزمه الإعادة كما إذا توصأ بماء أو صلى في ثوب.

وعنده: أنَّه طاهر فظهر أنَّه نجس.

وقالا: لا يلزمه الإعادة؛ لأنَّه فعن ما أُمر به، فلا يلزمه الإعادة، كما إدا ظهر

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٩٩).

⁽٣) في ب: من الخنزير؛ والمثبت من أ.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

أنّه أصاب أو لم يظهر شيء، وهذا لأنّه أمر بأن يعطي زكاته إلى من هو عده فقر في الحقيقة فقير؛ لأنّ ذلك لا يعرف حقيقة، فإنّ الإنسان لا يعرف فقر نفسه [وغاها] 1 حقيقة، فكيف يعرفهم من عيره، وقد يموت [ق/٨٣ب] للفقير مورث غي لا يعلم به، وقد استغنى بما ورث، وقد يكون في دمة العبي ديون مستعرقة لا يعلم بها، محلاف ما استشهد به؛ لأنّ طهارة الثوب والماء يوقف عيهما، فإنّ أصلهما الطاهر والنجاسة معرص يعرف.

مسالة، والعاري يسهم لفرسين عند أبي يوسف؛ لأنَّ الواحد قد يعنيٰ فبعتاج إلى الاستعانة بآخر.

وقالا: لا سهم إلا لفرس واحد؛ لأنَّ الزائد على الواحد فضل، ولا يعتبر كالثالث والرابع، والله أعلم بالصواب

00000

⁽١) في بدو شاه والبيثيت من أ

كتاب الصوم

مسأئة، إذا أقطر الصائم في الإحليل؛ فسد صومه عنده لوصول العذاء إلى جوفه من منفذ أصلي، وقال أبو حنيفة: لا يفسد؛ لأنَّه لا منفد ههنا ولا وصول، فأمَّا خروج البول فالترشح، وقيل: اختلافهما لاحتلاف أهل العصر في وجود المنفد هنا وعدمه.

وقول محمد مضطرب، وروئ عنه ابن سماعة أنَّه توقف فيه.

مسألة والمطاهر إذا كان يصوم عن كمارة طهاره مجامع التي يكفر عن ظاهرها بالليل عامدًا، أو بالنهار ناسيًا، لم يلزمه الاستقبال عند أبي يوسف؛ لأنَّ هذا الوطء لا يفسد صومه، فلا يوجب عليه الاستقبال كوطء غير الذي طاهر منها.

وقالا. يلزمه الاستقبال؛ لأنّه أمر بصوم شهرين متنابعين من قبل أن يتماسا، فلزمه بقديم هذا الصوم على [مسها] (۱)، وإحلاؤها عن مسها لصرورة التقديم، وبعد المس إن عحز عس التقديم قدر على الإحلاء فيلزمه ذلك، ولا كدلك وطء التي لم يظاهر منها.

وإذا شرع في صوم يوم العيد، وأيام التشريق متنفلًا ثم قطعه فعليه فضاؤه عند أبي يوسف، قاله في الأمالي؛ لأنَّ الشروع في النفل كالنذر به.

ووجه الظاهر: أنَّ الشارع في صومها مرتكب للنهي، والشرع أمره بقطعه

⁽١) في ب: لمسهاء والمثبت من أ.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ________ العالى ١٦٥ و المتحال أن يقطعه بأمر صاحب المحق، ثم يلزمه عهدته.

أمًّا الناذر فيلتزم القربة الحالصة، والمعصية في مباشرته لا في إيجابه.

مسالة، ولوقال لله عليّ صوم كل يوم خمس وقيل مه، فإن أفطر يومًا قضاه، فإن كان نوى يمياً كفر ليمينه فقد حنث، وهو على ستة أوجه: إن لم ينو شبقً، أو نوى أن بكون نذرًا لا يمينا، أو نوى النذر ولم يخطر ساله اليمين، وكان مذرًا لا يمينا بالإحماع، وإن نبوى أن يكبون يمين لا نبذرًا فهو يمين لا غير بالإحماع، وإن أفطر خميسًا كفر يميه، ثم لا صوم عليه لا تحلال اليمين، فإن نوهما كانا جميعًا إلا عند أبي يوسف؛ فهو ندر لا غيره عنده.

وإن وي اليمين ولم يخطر بباله [ق/ ١٨٤] الندر كان يمينًا لا عير عنده.

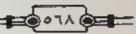
وعندهما: كانا جميعًا، وهنو يفنول: هندا تنذر وضنعًا فكنان حقيقة، ويمنين معنيُ فكان مجارًا، وهما لا يجتمعان عندنا.

وقالا: في كل نذر معنى اليمين؛ لأنَّ المدر إيجاب عين المعل ؛ تعطيمًا لله تعالى مذكر اسمه، و ليمين إيحاب السر تعطيمًا لله تعالى بذكر اسمه، فالسر براسطة هذا الفعل، وفيه خفاء فلا يتناوله الإطلاق، فاعتبر عند المية وأمكن الجمع بينهما.

مسألة، والمصاع. حمسة أرطال وثلث [رطل] (١) عند أسي يوسف والشامعي، لقوله على الصاع صاع أهل المدينة (٢)، ثم قال: صاعنا أصغر

⁽١) زيادة مِنْ بِي.

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٣٤٠)، والسمائي (٢٥٢٠)، وفي الكبرئ (٢٢٩٩)، والطبراي في الكبرئ (٢٢٩٩)، والطبراي في الكبرى (٢٥٠٦) من حديث اس عمر الله الفيط الوالمكيال مكيال أهل المدينة.



الصيعان (١).

= قال أبو داود: وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان وافقهما في المئن وقال أبو أحمد عن اس عباس مكان ابن عمره ورواه الوليداس مسلم عن حنطلة فقال؛ وزن المدينة ومكيان مكة

قال أبو داود: واختلف في المتن في حديث مالك بن ديبار عن عطاء عن المبي يَنْ في هذا (١) أحرجه ابن حيان (٣٢٨٤)، والبيهقي في (السنن الكبري»(١٣)) من حديث أبي هريرة النَّنِيُّةُ.

قال ابن حبان. في برك إلكار المصطفى على حيث قالوا. الصاعبا أصغر الصيعان ابيان واصع أن صاع أهل المدينة أصغر الصيعان، ولم يختلف أهل العدم من لذن الصحابة إلى يومن هذا في الصاع و قدره، إلا منا قاله الحجازيون والعراقيون، ورعم الحجازيون أن الصاع حمسة أرطال و ثلث، و قال العراقيون: الصاع ثمانية أرطال، قلما لم تحد من أهل لعلم خلاف في قدر الصاع إلا ما وصف صبح أن صاع البي على كان حمسة أرطال و ثلثا، إذ هو أصغر الصيعان، وبطل قول من زعم أن الصاع ثمانية أرطال من عير دليل ثبت له عني صحته

وقال الريلعي بعد أن يقل كلام ابن حبان المتقدم وأحرح الدار قطي في السبه العلى عمران السموسي الطائي، حدثنا إسماعيل بن سعيد الحراساني، حدثنا إسماق بن سليمان الرادي قال قلت لمالك بن أنس با أنا عبد الله كم وزن صاع اللبي على ؟ قال حمسة أرهال وثلث بالعراقي أنا حزرته، قلت إبا عبد الله حالفت شبيح القوم قال من هو ؟ قلت أبو حيفه ملا يقول شمائية أرطال فعضب عصبًا شديدًا، وقال. قائله الله ما أجر أه على الله، ثم قال لبعض حلسائه. يا فلان هات صاع جدك، ويا فلان هات صاع عمك، ويا فلان هات صاع جدتك، فاجتمعت أصوع، فقال مالك: تحفظون في هذه ؟ فعال أحدهم حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي جدتك، فاجتمعت أصوع، فقال مالك: أنا حررت هذه ؟ فعال أحدهم أرطال وثلث، قلت بهذا اللهاع إلى رسول الله يهي وقال الآخر حدثني أبي عن أجه أنه كان يؤدي بهذا اللهاع إلى رسول الله يهي من هذا عنه إنه يزعم أن صدقة العطر نصف صاع، والصاع يا أبا عبد الله أحدثك بأعجب من هذا عنه إنه يزعم أن صدقة العطر نصف صاع، والصاع ثمانية أرطال، فقال هذه أعجب من الأولى، بل صاع تام عن كل إنسان هكذا أدركنا علماء بالمائية أرطال، انتهى.

قال صاحب «التنقيع»: إساده مطلم وبعص رحاله عبر مشهورين، والمشهور ما أحرجه البهقي عن الحسين بن الوليد القرشي وهو ثقة قال: قدم علينا أبو يوسف تَذَلَتْهُ من الحح فقال: إني أريد أن أفتح عليكم بابا من العلم أهمي، فمحصت عنه فقلمت المدينة فسألت عن الصاع، فقال: صاعنا هذا صاع رسول الله عليه، قلت لهم: ما حجتكم في ذلك ؟ فقالوا: دأتيك بالحجة عدا، فلما أصبحت أنهاي نحو من حمسين شبيخا من أبناء المهاجرين والأسصار مع كن "

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ______

فأمَّا صاع أهل المدينة بقد كان كذلك، فإنَّ الحجاج كان يمنُّ على أهل العراق ويقول: ألم أخرج لكم صاع عمر، وكان [ذلك] (٢) ثمانية أرطال، وهو صاع أهل المدينة في القديم، فكان [التغيير] (٣) من الناس.

قام قوله على الصاعنا أصغر الصيعان (1) فليس بإشارة إلى صاع أهل المدينة على الخصوص، وبيانًا أنَّه أصغر من الصيعان ساثر الأمصار، مل معناه: صاع هذه الأمة أصغر من صيعان الأمم الماصية.

مسائد، وإذا نبذر اعتكف يبومين دخلت الليلة المتخلفة في الإيجاب ضرورة الاتصال، دون الليلة المتقدمة عند أبي يوسف في رواية [غيبر] (°) المبسوط، كما في اليوم الواحد.

وجن منهم الصاع تحت رداله كل رحل منهم يحدر عن أبيه و أهل بيته أن هذا صاع رسول الله يخفي و أهل بيته أن هذا صاع رسول الله يخفي و فالله و الله و اله و الله و الله

وقال عثمان من سبعيد الدرامي سمعت عدي س المديني يقول عيرت صاع النبي على المديني يقول عيرت صاع النبي على الوجدته حمسة أرطال وثلث رطل بالنمر التهى كلامه النصب الراية (٢/ ٣٠٥).

⁽١) أحرحه أمو داود (٩٢)، والسائي (٣٤٧)، وابس ماجة (٢٦٨)، وأحمد (٢٤٩٤٢)، والسرار (١٥٨٧)، والبيهقي في «السئن الكبرئ»(٨٨٩).

⁽٢) مقطمن ب، والمثبت من أ.

 ⁽٣) في أنه المتغيرة والمثبث من ب.

⁽٤) تقدم تيمريحه

⁽٥) مقط من ب ، والنشب من أ .

ووجه الظاهر: أنَّ اليوميس جمع من وجه، فألحق بالجمع من كل وجه احتياطًا في العبادة، وفي الجمع المطلق دكر الأيام يقتضي ذكر ما بإزائها من الليالي، فالثالث كذلك بدليل قصة زكريا [مدكر] (١) ثلاثة أيام في آية وثلاث ليالي في الأخرى.

مسالة ، ريجور صرف صدقة الفطر، والكفارة، والحقوق الواحبة إلى فقراء أهل الذمة عند أبي حنيفة ومحمد عليها الأنا ما نهيما عن برَّ من لا يقاتلنا. بخلاف الحربي.

وقال أبو يوسف والشافعي ـ رحمة الله عليهما: هذه [ق/ ٨٤ ب] صدقة واجبة، فلا يحوز صرفها إلى الذمي كالزكاة بحلاف النفل.

قلنا: في الزكاة تنصيص على التخصيص بقوله عليه المعاذ: اخدها من أغنيائهم وردها في فقرائهم (٢٠)، والله أعلم بالصواب.

⁽١) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٢) تقدم تخريجه.

كتاب المناسك

مسألة، ويكره الجمع بين الأسبوعين من لطواف، وبين أسابيع منه قبل أن يصني الأون ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما؛ لقوله على «من طاف حول هذا البيت سبعًا، فليصل ركعتين»(١١).

فوجب العصل بين الأسموعين بالمصلاة لهذا؛ ولأنَّه [هـو] (*) المأثور والمتوارث

وعند أبي يوسف كَذَلَهُ لا بأس به، إذا انصرف عن وتر، ثلاثة أو خمسة أو سعة لِمَ روي عن عائشة رَعِينَ أمها طافت ثلاثة أسماع، ثم صلت لكل أسموع ركعتين (").

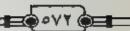
وروي عنها أمها قالت: لا بأس بدلك إذا نصرف عن وتر؛ ولأنَّ الكراهة إدَّ أد تكون للتأخير، أو للاشتغال بطواف آحر، وكل واحد منهما لا يكره.

قلنا: يحتمل أنَّ عائشة ظِيْكَ فعلت ذلك بعذر لكراهة في الوقت، أو لاستحباب الصلاة في البيت تسترًا أو كراهة، ليست لِمَا قال، لكن بترك [الفعل](1) المشروع.

مسألة، ولو صلَّىٰ المغرب بعرفت، أو في الطريق قبل أن يَصِل إلىٰ

(١)أحرجه البحاري (٣٨٧)، ومسلم (١٢٣٤) من حديث ابن عمر ﷺ بلقط ققدم النبي ﷺ قطاف بالبيت سيما وصبلي حلف المعام ركعتين».

- (١) مقط من بناء والعثبت من أ.
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٣٤٧/٢).
 - (٤) في أن الغفيل، والعثبت من ب.



المز دلفة، فقال أبو حنيفة ومحمد الطُّلِّكَا: معيدها بالمردلفة

وقال أبو يوسف: لا يعيدها؛ لأنَّه أداها في وقتها، يدل عليه أنَّه لو لم يعدها حتى طلع الفجر لم يعدها، ولولا أنَّه أدَّاها في وقتها لأعادها كما لو صلاها قبل غروب الشمس.

ورجه قولهما: قول النبي على السامة بن ريد: «الصلاة أمامك» (" فكان دلك وقبها، لكن وحب أداؤها بالمردلفة فيعيدها؛ لتحصل هذا الواجب، ويرتفع القصان بإعادتها في وقت العشاء؛ لأنَّ الشرع أوحب ذلك، فإذا طلع الفجر لم يرتفع النقصان بإعادته، وفي وقت العشاء [يرتفع] (")؛ لأنَّ الشرع لم يأمر بأدائها [إلا] (") فيه.

مسألة، وإذا حلق للتحليل من الحج والعمرة خارح الحرم، فلادم عليه عند أبي يوسف خلافًا لهما، وهو تأخير النسك عن مكانه

فأمًّا تأخير النسك عن زمانه كتأخير الحلق أو الطواف عن أيام النحر، أو الجمار إلى آحر أيام التشريق فهيه دم عند أبي حنيفة خلافًا لهما، وقد مر في باب الأول بدلائله.

وحه قول أبي يوسف في تأخير السك عن زمانه أنَّ النبي ﷺ [ق/ ٥٥أ] قال لمن حلق قبل الذبح: «افعل ولا حرج»(٤)، وتأحيره عن المكان مثله.

ولأبي حنيفة أنَّه أدخل نقصًا فيه [فأشبه] (٥) محاوزة الميقات غير محرم،

⁽١) أخرجه البخاري (١٣٩)، ومسلم (١٢٨٠).

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من بهاه والمثبت من أ.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) في ب: أشبه والمثبت من أ.

ومحمد قال في الزمان كما روي عن أبي يوسف، وفي المكان لم يرد الخبر لنفي الحرج، وهو نقص حقيقة، فأوجمنا جبره بالدم

وقال أبو يوسف يحلق، ولو لم يحلق لم يكس شيئًا عليه، وروي عنه أنَّه قال: هو واجب، وهو قول الشافعي.

له أنَّ الحلق للتحلل، وقد حل ههما بالهدي، فلا حاجة إلى الحلق. وله أنَّ الإحرام أوجب أداء سائر المناسك، لكن عجز عن عير الحلق، ولم يعجز عنه بيأتي به.

قلنا لحلق للتحلل وهو ضد الإحرام، والشيء لا يوجب صده.

مسألة، وإذا أوجب على نفسه سنة بالمذر فعمد أبي حنيفة ومحمد: يجور له نحرها بغير الحرم؛ لأنَّ الإيجاب مطلق من غير تخصيص مكان، فلا يختص بالحرم كالجرور، بخلاف الهدي؛ لأنَّ لعطه يدل على البفل إليه فاقتصاه.

وقال أبو يوسف: لا يجوز نحرها إلا في الحرم؛ لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْكُنْكَ جَمَلْتُهَا لَكُو يَن شَعَتهِ لَقَوِله وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَكَانُهُا لَكُو يَن شَعَتهِ لَقَوِله إلى المحبح. ٢٦]، شم قال: ﴿ وَمَن يُعَظِمْ شَعَتهِ لَقَهِ عَإِلَهُا مِن تَقَوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج. ٣٢]، إلى أن قال: ﴿ ثُمَّ عَيلُهَا إِلَى النَّيْتِ الْفَيْدِي ﴾ [الحج: ٣٣] قلنا دلك في بدنة كانت للمتمتع أو الفران دون الندر.

مسالة، ولو أمر رجل بحجة، ورجل بحجة، فأهل بحجة عن أحدهما؛ جاز وله البيان عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنَّ الإهلال بالمجهول جاثر ليبين، فإنَّ عليًا نَظِيُّ [أهلً](١) فقال: أهللت بما أهلُ به رسول الله علي (١)، ثم علم بيَّن.

وعند أبي يوسف يقع عن نفسه؛ لأنَّ كل واحد منهما أمره بتعيين حجة، وقد خالفه.

قلنا: إذا بين أحدًا فقد عين.

مسالة، ولا يقطع حشيش الحرم بالإجماع، لقول النبي ﷺ: «لا يختلي خلاها، ولا يعضد شوكها»(٣٠).

وكذا ألا يرعى دابته عند أبي حنيفة ومحمد ركا

وقال أبو يوسف: لا سأس بالرعي؛ لأنَّ القطع هـو المنهي دون الرعي، والرعي نوع ارتفاق وفيه ضرورة؛ لأنَّه منع الدواب عنه متعذر.

وقالاً لا فرق بين قطعه بالمنجل، وسين قطعه[ق/ ٨٥٠] بأسنان الدابة، ولا ضرورة فيه، فإنَّ حمل الحشيش من الحل ممكن، والله أعلم.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢)أحرجه أبخاري (١٥٦٨) من حديث جابر بن عبد الله تلفياً.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس ﷺ



كتاب النكاح

مسألة، لو أنَّ رجلًا كتب كتابًا إلى امرأة ليخطبها، وأشهد ولم يقرآ عليهم، ولم يخرهم بما في الكتاب؛ لم يجر عندهما، وكدا في كتاب القاضي إلى القاضي؛ لأنَّه إشهاد على مجهول.

وقال أبو يوسف: يجوز [لأنَّه] (`` أشهد على مشار إليه، ويمكن العلم بما فيه بالرجوع إليه نظرًا فيه، وقراءة له.

وقلنا: لا علم عبد الإشهاد ؛ فلم يصبح الإشهاد.

مسأله، وإدا تروجت المرأة عير كفء فرضي به بعض الأولياء لم يكن لباتين حق الاعترض إلا عبد أبي يوسف، وبه أخذ الشافعي.

قالا: إنَّ هذه أسقط حقه، فلا يسقط حق الباقيس، كما لو رضيت هي بغير كفيه ولم يرض [الولي] (٢) فله أن يعترض.

ووجه قولهما: أنَّ الاعتراض حق كل واحد منهما على الكمال؛ لأنَّ صيانة [العشرة] " حقهم، ولا يمكن إثباته للكل على الاشتراك؛ لأنه قد يتعذر اجتماعهم إدا كالوا متفرقين في بلدان شتى، فثبت لكل واحد منهم على الكمال، فإذا أبطله أحدهم علم يق كالأمان بخلاف ما إذا رضيت هي لا غير؛ لأنَّ حقها غير حق الأولياء، فلا يبطل حقهم بإبطالها، أما حق الأولياء فواحد.

⁽١) ق ب: أنه، والمثبت من أ.

⁽١) في س: المولئ، والمثبت من أ.

⁽١) في أ: العشيرة، والمثبت من ب.



مسالة القادر على المهر والمفقة كف "للمرأة الفائقة في الغناء؛ لأنَّ الريادة [عبها](١) فضل في الماب فلا بعتبر، روي عن أمي يوسف هذا، ولبس عن صاحبيه ما يخالف هذا.

وروئ ابن زياد عن أبي يوسف: أنَّ عجزه عنهما أو عن أحدهما لا يبطل الكفاءة؛ لأنَّ المال غادٍ ورائح.

وروئ الحسن بن مالك عن أبي يوسف: أنَّه إن ملك المهر دون المقة لم يكن كفوًّا، وعلى العكس يكون كفوًّا؛ لأنَّ المهر نوع دين، فأمَّا الإنفاق فهو أمر لابد منه في تحصيل مقاصد النكاح، فالعجر عنه يُفَوَّت مقاصد النكاح.

مسألة، والحِرَف تعتبر في الكفاءة عند أبي يوسف؛ لأنَّ التعبير [ق/ ٨٦] يقع بالذي منهما.

وعند أبي حنيفة على أنها لا تعتبر لأنها غير لازمة، والانتقال عنها ممكن فيزول الشيء (٢).

مسائلة، ومن له أبوان في الإسلام فهو كفءٌ لمن له آباء في الإسلام، فأمّا من له أب واحد فقد روي عن أبي يوسف أنّه يكون كفء لمن له أبوان أو أبّ في الإسلام.

وقالوا: يجب أن يكون قول محمد كذلك، وعن أبي حيفة لا يكون كمؤَّا؛

⁽١) في ب: عليهما، والمثبت من أ.

 ⁽٢) قال الكاسان : ذكر لكرخي أنَّ أبا حنيفة بئ الأمر فيها على عادة العرب أن موالبهم يعملون هذه الأعمال لا يقصدون بها الحرف : فلا يعيرون بها .

وأجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد أنهم يتحدون ذلك حرفة فيعيرون بالديء من الصبائع، فلا يكون بينهم خلاف في الحقيقة ، وكذا ذكر القاصي في شرحه محتصر الطحاوي اعتبار الكفاءة في الحرفة ، ولم يذكر الخلاف .

قيدائع الصنائع؟ (١٤/ ٢٢٠٠).

الباب الثاني: قول أبي بوسف على خلاف قول صاحبيه الباب الثاني: قول أبي بوسف على خلاف قول صاحبيه الباب الثاني: قول أن التعريف عنده يقع بالحد، وإدا [ذكر] (١) وهو كافر عرف فوقع التعيير.

وعندهما: يقع التعريف بدون دكر الحد، فلا يذكر غالبًا؛ فلا يقع دلك.

والصحيح أن لا يكون كفوًا لأنَّه بعرف، وإن لم يذكر فيقع لتعيير بخلاف جدالاب؛ لأنَّه لا يعرف غالبًا.

مسالة، وإد زوج غير الأب والجد صغيرًا أو صغيرة فبلغ فلا خيار له عند أبي بوسف؛ لأنَّه مكاح نفد بولاية فيلزم، كما إذا زوح الأب أو الجد.

وقالا: له الخير؛ لأنَّ ولايتها ولاية ناقصة لقصور الشفقة، فيشت أصل العقد، وتوقف اللروم على رضاهما بعد البلوغ عملًا بفدر الدليل.

مسألة، والعصولي إذا قال. روجت علامة من فلان ولم يقمل عن ذلك قابل، فهو باطل عدهما، وكذا لو قال الرجل: تروجت فلانة [ولم يقبل عن ذلك قابل](١)، أو قالت هي: زوحت نفسي فلانًا ولا قابل عن الآخر؛ لأنَّه شطر العقد فلا يتوقف؛ لأنَّ التوقف بعد تمام العقد.

وقال أبو يوسف: يتوقف ويتم بالإجارة؛ لأنَّه لو كان بالأمر نمذ، فإذا كان بغير أمر يتوقف ككلام اثنين، وكما في الخلع إدا قال الزوج. خنعت فلانة نكذا وهي غائبة.

قلنا: إداكان الواحد وليًّا أو مأمورًا فاللفظ الواحد منه عقد تام؛ ولأنَّ هذا لا بصح رجوعه عنه، ولا ينظل بقيامه من المجلس، وهذا شطر العقد، ولهذا يصح رجوعه، ويبطل لقيامه، ومخلاف ما إدا قبل عنه قابل؛ لأنَّه عقد تام فيتوقف، وبحلاف الخلع من الروج لأنَّه يمين؛ ولهذا لا يصنح رجوعه حنى لو

⁽١) في ب. ذكره، والعثبت من أ.

⁽٢) مقطع أ، والمثبت من ب

قالت هي: خلعت نفسي من فلان بكذا لم يتوقف هذا؛ لأنَّه من حهتها لبس بيمين، حتى صح رحوعها عنه قبل جواب الروح.

مساتة : وإدا أسلمت المرأة فعرض الإسلام على روجها الكافر فأبي فَرَقَ القاصي بيهما، فهو طلاق عندهما؛ لأنَّه عجز عن إمساكها بالمعروف، فياب القاضي منابه في التسريح بالإحسان وهو طلاق.

وقال أبو يوسف: هو فسخ الأنه يتصور من المرأة مثله، وكال كالرد بالبلوغ.

مسائة ،وإذا اختلف الزوحان في مقدار المسمى في العقد، فالقول قول الروح عند أبي يوسف، إلا أن يدعي شيئًا [ف/ ٨٦ ب]مستنكرًا، أي: م دون العشرة؛ لأنّه مستنكر الشرع، وقيل: أي ما لا يتزوح مثلها بمثله عادة الأنّه مستنكر العرف.

وقالا: يحكم مهر المثل فأيهما شهد له مهر المثل، فالقول قول مع يمينه علىٰ دعویٰ صاحبه.

ووجه قول أبي يوسف. أنَّ المعقود عليه منافع البصع وهي لا تتقوم إلا بالعقد؛ فكاد أمرًا ضروريًا، فلا يصار إلى مهر المثل ما أمكن المصير إلى المسمئ كما في الإجارة.

وإذا احتلفا في الأجر لا يحكم أجر المثل، بل القول قول من عيه الإنكار بالزيادة، كدا هدا بخلاف مسألة الصباع ورب الثوب إذا اختلفا به يحكم بما زاد الصبغ فيه؛ لأنَّه متقوم حقيقة وحكمًا، لا صروريًّا.

ووجه قولهما: أنهما اختلفا فيما له قمة شرعًا؛ فيصار إلى ما هو الأصل؛

مسائة، والرهن بمهر لمثل لا يكون رهنًا بالمتعه في قول أسي يوسف الآخر -وهو القياس- حتى لو طلقها قبل الدخول بها، والرهن قائم ثم هلك لا يهلك بالمتعة، وقبل: الهلاك ليس لها حسبة.

وقال محمد -وهو قول أبي يوسف الأول، وهو الاستحسان: يكون رهنا بالمنعة؛ لأنَّ المتعة حنف عن مهر المثل، لأنها تجب عند عدمه، فيكون رهنًا بداك رهن كرهن السلم، ورهن برأس المال، ورهن الغصب رهن بقيمته، والرهن بالمهر المسمى رهن ينصفه إذا طلقها قبل الدخون بها.

ووجه نول أبي يوسف الآخر: أنَّ المتعة دين حادث وليس بدله؛ لأنَّه لم يجعل بدلًا بصًّا، ولا هو بدلًا حكمً؛ لأنَّه لا يماثله بخلاف رأس المال؛ لأنهما جعلاه بدلًا، ويحلاف قيمة العبد المعصوب؛ لأنها بدله حكمًا، ويخلاف نصف العبد.

مسائة، ولو تزوج امرأة على هذا العبد فإدا هو حر، فعند أبي يوسف يلزمه قيمته أن لو كان عبدًا؛ لأنّه سمى ما هو مال فصحت التسمية، ثم وقع العجز عر تسليم ما سمى؛ لأنّه أشار إلى م لا يمكن تسليمه [ق/ ١٨٧]، فأشبه الاستحقاق والهلاك فوجب [القيمة](١٠).

وعندهما: يلزمه مهر مثلها.

أمًّا عند أبي حيمة كَنْلَتْهُ فإمه أشار وسمى والإشارة أبلغ في التعريف؛ لأنَّه أشار بقطع الشركة، فتعلق الحكم بالمشار إليه، وهو حر فبطلت التسمية، كسمية الميتة والدم.

⁽١) في ب. قيمته، والمثبت من أ.

أمّا عند محمد فإنّه يقول. إنَّ الأصل المحمع عليه أنَّ الاختلاف بي المشار إليه وبين المسمى إذا كال [اختلاف] (١) جس تعلق الحكم بالمسمى، وذا كال اختلاف إليه، والاحتلاف بين كونه عدًا وبين كونه عدًا وبين كونه حرَّ اختلاف وصف لاتفاق منافعهما، فتعلق العقد بالمشار إليه وهو حرَّ اختلاف وصف لاتفاق منافعهما، فتعلق العقد بالمشار إليه وهو حر فبطلت التسمية.

مسائلة ، وإذا تزوحها على ألف درهم إلى سنة، ففي قول أبي يوسف الآخر: ليس له أن يدخل بها حتى ينفذ المهر رواه المعلّى "، وهو قوله الأول، وهو قولهما. له ذلك، وليس لها أن لمنع للسها على الروح، وحه قوله الآحر أنَّ ملك المضع لا يعرى عن ملك البدل، فلا يعرى [وحوب] " التسليم فيه عن شرط تسليم البدل.

ووجه قولهما أنها رضيت بتأحير البدل، فلم يكن له حبس المبدل لاستيفاء البدل كما في البيع.

مسألة ، وإذا تزوجها في سرعلى مهر ثم تزوحها في العلامية مأكثر منه ريءً وسمعة، فإن أشهد على السمعة لم تجب الزيادة بالإجماع، وإن لم يشهدا فلها مهر العلانية.

وروي عن أبي يوسف أنَّ لها مهر السر؛ لأنَّ البضع تملك بالأول، فلا

⁽١) في ب: الاختلاف، والمثبت من أ.

⁽٢) هو المعلى بن متصور الراري ، أبو يعلى ، من رحال المحديث المصنفين فيه ، ثقة ليبل ، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، حدث عنهما وعن غيرهما ، طلب للقضاء غير مرة فأبئ ، قال أبو داود : كان أحمد بن حتبل لا يروي عنه للرأي ، أصبه من الري ، سكن بعداد، توفي سنة ٢١١هجرية ، ابطر : «الجواهر المصية» (٢/ ١٧٧) .

⁽٣) في ب: وجوده والمثبت من أ.

ووجه قولهما أنَّ التملك بقع مهذه العقد ظاهرًا، وكالاتفاق على البناء؛ فثبت ما في هذا العقد.

مسألة ،ويجوز للعبد المأذون، والشريك شركة [عناد](٢)، والمضارب [تزوح](١) الأمة عد أبي يوسف؛ لأنَّه تمليك بدل فيحوز كالبيع؛ ولأنَّه تمليك المافع ببدل فيجوز كالإجارة.

وقالا: لا يجور لأنَّ هؤلاء لهم النجارة لا غير، وهذا ليس بتجارة بخلاف المعاوض والمكاتب والأب والوصي والقاضي؛ لأسم يملكون التكسب - وهدا تكسب - ولا يجوز لهم جميعًا ترويح العمد؛ لأنَّه إضرار بإيجاب المهر والفقة.

مسأنة، ولو كان الصعير عبدًا أو أمة فزوحها أبوه منه لم يجر عندهما؛ لأنَّه بمك تزويج [أمة](٤) ابنه، ولكن لا يملك ترويج عبده، وهذا العقد يشتمل عليهما، وهو لا يملك ذلك في أحد الحاسين، فلم يصح هذا العقد.

وجاز عند أبي يوسف؛ لأنَّه لا يملك تزويج العمد لِمَا في ذلك إيحاب المهر في دمته ضرورية، وههنا لا يجب دلك فلم يمنع عنه.

مسألة اوإذا أعتق أمة على أن يتزوجها، ثم تزوجها فلها مهر مثلها، ذكره [ق/٨٧] في الزيادة، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فقد روي عن

⁽۱) إن ما تعلك، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب. العنال، والعشت مر أ

⁽٣) في أ: تزويج، والمثبت من ب.

 ⁽i) مقط من ب، والمثبت من أ.

أبي يوسف كَنَانَهُ إنَّ عتقها صداقها ليس لها غير ذلك، لِمَا روي. أنَّ النبي ﷺ أعتق صفية، ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها (١٠).

ورجه قولهما: أنَّه جعل رقبتها مهرًا لها، ولا يخلو إمَّا أن يحعل ذنك مهرًا لها قبل العتق أو بعده، ولا ينجوز أن يكون قبله؛ لأنها أمنه فلا ينجوز تزوجها بها، ولا ينجوز أن بكون بعده ؛ لأنها حرة، ورقمة الحرة لا تصلح مهرًا، وإدا بطل ذلك في الجانبين وجب مهر المثل.

مسألة، والعبد إذا تزوج امرأة بغير إذن مولاه، ثم طلقها ثلاثًا، ثم أحار المولى هذا النكاح، ثم أذن له فتزوجها لم يكره عبد أبي يوسف؛ لأنَّ الطلقات الثلاث ههنا غير محرمة للمحل؛ فصار كما لم يجزه المولى، وثَمَّ لا يكره بالإجماع، وكما لو طلقها في النكاح الفاسد، ثم تزوحها.

وقال أبو حنيفة: يكره.

[وقول محمد] (٢) مضطرب بيه؛ لآنه وجد دليل وقوع الطلاق، وهو أنَّ الطلاق مملوك بالنكاح، وقد توقف النكاح فيتوقف ما يملك به أيضًا، ثم ينهذ منفاذه، ولهذا توقف العتق ونهذ بنفاذه، إلا إن تركنا هذا الدليل بدليل أظهر منه؛ وهو أنَّه متاركة؛ لأنَّ الطلاق رفع القيد وهو ثابت من وجه فيرفعه، لكن لم ينيق مبطلال الدليل الأول فقيت الكراهة، محلاف ما إدا لم يجزه المولئ؛ لأنَّ المكاح لم ينفذ، فلا ينفذ الطلاق.

مسأته ، وإذا كفل عن الزوج رجل بنعقة المرأة كل شهر لم يؤخذ من الكفيل إلا بنفقة شهر واحد عمد أبي حيفة ومحمد؛ لأنَّ الشهر الأول معلوم

⁽١) أحرجه المخاري (٣٩٦٤)، ومسلم (١٣٦٥) من حديث أنس بن مالك على.

⁽Y) في ب: ومحمد، والمثبت من أ

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه _______فضي من محمد فضح، وما وراءه مجهول فلم يصح.

وعن أبي يوسف أنّه قال: [تؤخذ تفقة](١) كل شهر ما بقي النكاح؛ لأنّه كذا النرم فيؤخد به، كما لو قال: كفلت بنفقتك [أبدًا](١) ما عشت.

وقلنا. قد بين مدة العمر وهي معلومة، ويفرض في نفقة المرأة [ق/ ١٨٨] لخادمين عند أبي يوسف؛ لأنها تحتاج إلى حادم في الست، و خادم خارح الست.

وقالا: لا يفرض إلا لخادم واحد؛ لأنَّ الزائد على الواحد لا حاحة إليها، فالواحد يقوم بكن ذلك؛ فصارت كالثالثة والرابعة.

مسالة، ولا يجوز نكاح الحامل من الزنا عند أبي يوسف؛ لأنها مشغولة بالولد، ودلك ينافي طلب الولد الذي شرع له النكاح.

وقالا: يجور؛ لأنَّه لا نسب لهذا الولد، ولا فراش وهو المانع، وهو شغل يزول فلا يمسع كاعتراص العدة، ورئ ابن سماعة عن محمد مثن قول أبي يوسف، والله أعلم.

00000

⁽١) في م يؤخد منفقة، والمشت من أ.

⁽۱) ريادة بن ب

كتاب المطلاق

مسالة: وإذا قال لامرأته: إن شاء الله أنت طالق، روي عن أبي يوسف أنها لا تطلق.

وعندهما: تطلق.

ولو قال: [إن شاء الله](١) فأنت طالق لا تطلق بالإجماع؛ لأنَّ الفاء للتعليق، فإذا علق ذلك بالمشيئة تعلق مها فيعطل، فإذا العدمت [حرف](١) الفاء لم يتعلق فوقع.

قال أبو يوسف تدرج الفاء مهنا كيلا يكون ذكر المشيئة لغوّا، أو تعدم فيصير كأنَّه قال: أنت طالق إن شاء الله.

وقلنا: كل واحد منهما يعتبر من غير دليل.

قوله: فيه إلغاء ذكر المشيئة.

قلنا: وفي اعتمارها إلغاء كل الكلام من غير دليل.

مسائلة، وامرأة الفارِّ تعتد بثلاث حِيَض لا غير عبد أبي يوسف؛ لأنها مبانة، وإنما ترث بالفرار لا بالزوجية، فلم تلزمها عدة الوفاة.

وقالا: يحمع بين الحيض، وبين أربعة أشهر وعشر [احتياطًا] (٢٠)؛ لأنَّ توريثها بإبقاء نكاحه، فهي متوفى عنها زوجها حكمًا، ومبانة حقيقة، فتجمع بين

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ

⁽٢) زيادة من ب.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

مسألة، الصبي إذا مات و مرأته حامل فعند أبي يوسف عدتها أربعة أشهر وعشر، وهو قياس؛ لأنّا تيقت أنّ هذا الحمل ليس منه، فلا تنقصي به العدة، كالحمل الحادث بعد الموت.

وقالا: عدت تنقضي بوضع الحمل -وهو استحساد - لعموم قوله تعالى: ﴿ الْفَاكُ الْأَمَّالِ أَبِلُهُنَّ أَنْ يَصَعْنَ حَمَّهُنَ ﴾ [الطلاق: ٤]، وليس كالحمل الحادث بعد الموت؛ لأنّه لمّا مات ولا حمل بها وحب عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشر، فلا بعبر بحدوث الحمل، أمّا هها فالواجب هو الاعتداد بوضع الحمل [حقيقة] (١٠).

الصغيرة إدا طلقت بعد الدخول مها وولدت فلا تخلو إمَّ أن تقر بانقضاء عديها عند مضي ثلاثة أشهر، أو تقر بالحمل، أو لا تقر بشيء.

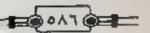
والطلاق لا يخلو إمَّا أن يكون رجعيًّا أر بائنًا، أمَّا إدا أقرت بالانقضاء عند مصي ثلاثة أشهر، ثم وبدت لأقل من سنة 'شهر ثبت النسب منه؛ لأنها أخطأت في إقراره.

فإذ ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت نسب ولدها منه، وهو علوق حادث، والرجعي والبائن في هذا سواء[ق/٨٨ب].

فإن أقرت بأنها حامل فإن كان الطلاق بائلًا يثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق، وإن كان رجعيًّا يثبت إلى سنع وعشرين شهرًا.

فأمَّ الباش فلأمها لمَّا أقرت بالحمل صارت مدركة، وحكم الكبيرة هـذا أنَّ نسها يثبت إلى سنتين، فلا يثبت فيما وراء ذلك

⁽١) إياب حيثله والمثبت من أ



وأمَّا في الرجعي فلأنها إذا ولدت إلىٰ سبع وعشرين شهر طهر أنَّ العلوق كان في العدة فصار مراجعًا، فإن ولدت لأكثر من ذلك طهر أنَّ العلوق كان بعد العدة، فلا يصير مراحعًا؛ فلا يثبت النسب منه.

وأما إذا لم تقر بشيء فعندهما: سكوتها كالإقرار بانقضاء العدة بثلاثة أشهر، فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقب الطلاق يثبت نسه سه، ولأكثر من ذلك لا يثبت في الرجعي والبائن حميعًا؛ لأنَّ انقضاء عدة الصغيرة من جهة واحدة؛ وهي مضي ثلاثة أشهر؛ فصار مضيها كإقرارها بمضي العدة، وكان الجواب ما قلنا.

وعند أبي يوسف: سكوتها كدعوى الحبل، فإن كان الطلاق بائنًا بثبت نسه إلى سنتين، وإن كان رجعيًّ إلى سبعة وعشرين شهرًا؛ لأنَّه قد يكون إدراكها بالحبل، فإذا لم تقر بانقضاء العدة عند مضي ثلاثة أشهر فكأنها أقرت بالحل

مسائلة المبتوتة إذا ولدت بعد سنتين، وقد كانت أخذت فقة العدة في كل مدة، ولم تقر بانقضاء العدة لم يثبت [نسب] (١) الولد منه بالإجماع، وتردهي [نفقة] (١) سنة أشهر عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنَّا نحمل أمرها على أنها تزوجت فكان ولدها من زوج حادث، وهذا أقل منة يتصور فيها الحبل والتزوح [ق/ ٩٨] منها إقرار بابقصاء عدتها، فلم يحر أحدها النفقة من الروج فتردها عليه، ولا ترد الزيادة لوقوع الشك فيها.

وقال أبو يوسف: لا ترد شيئًا لأنها معتدة في الظاهر ما لم تقر بانقضاء عدتها، والزنا محتمل، وهو لا يبطل النفقة.

⁽١) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٢) في ب: نفقته، والمثبت من أ.

مسألة ، ولو قال الامرأته: أنت طالق طلقة عدلة ، أو قال: سنية ، أو عادلة (١) . أو حسنة ، أو جميلة وهي في الحيض؛ وقعت رجعية للحال عندهما .

وقال أبو يوسف: لا تقع إلا في ظهر لا جماع فيه؛ لأنَّه هو المسنود المشروع المطلق، فصار كقوله. أنت طالق أعدل الطلاق، أو أحسنه، أو أجمله.

وقالاً ذكر مطلق الصفة بدون التفصيل والواقع في غير حالة الطهر تصرف مشروع في الجملة.

فأمَّ ما اسشتهد به ففيه التفصيل، فلا يتناول إلا المسنون من كل وجه.

مسائة ،وإذا قال لامرأته: إن قربتك فكل مملوك أمنكه فيما أستقبل فهو حرا فهو مولى عندهما؛ لأنَّه لا يمكنه أن يفربها إلا بشيء يلزمه، وهو عتق كن عبد يملكه في المستقبل.

وقال أبو يوسف: ليس مولى؛ لأنَّه يمكنه أن يقرب ولا يلزمه شيء، بألَّا يتملك عبدًا أصلًا، فصار كما لو قان: كل عبد اشتريته فهو حر

وقلنا ليس هو كالشراء؛ لأنَّه أمكنه ألَّا يشتري إمَّا لا يمكنه ألَّا بتملك بالوراثة فيلزمه شيء لكنه يتأخر؛ قصار كقوله: إن قربتك فعلي حجة بعد ذلك منة.

مسالة ،ولوقال: والله لا أقربك حتى أعتق عبدي هذا، أو حتى أطلق امرأي أحرى، فعندهما يكون موليًّا؛ لأنه قد يمتد فصار كما لو قال: حتى أموت أنا، أو حتى بموي.

⁽١) وَإِدِ الكاساني: أو عدلية. بدائع الصنائع (٣/ ٩٢).

وقال أبو يوسف: لا يكون موليًا؛ لأنّه قد يوجد قبل أربعة أشهر، فصار كقوله: حتى بموت فلان، أو حتى يأدن لي فلان، أو قال لسوته الأربع والله لا أقرب إحداكن، فهو مول من إحداهن؛ لأنّ إحدى اسم واحدة، وقد أضيعت إلى الكناية، والكنايات معارف علم تعم، فإن قرب إحداهن حنث وسقط الإيلاء، وإن لم يقربهن حتى مضت المدة بانت إحداهن والبيان إليه، ولا يصح بيانه قبل مضي المدة، كما لو علق طلاق إحداهن بمحيء [الغد] "، ثم بين قبل مجيئه، فإذا صرف الطلاق إلى إحداهن بعينها، ثم مضت أربعة أشهر بانت واحدة من الثلاث البواقي والبيان إليه.

وعن أبي يوسف رحمة الله عليه أنَّه قال. لا تبين امرأة أحرى؛ لأنَّه آلى من إحداهن لا عن كل واحدة منهن.

ووجه الظاهر: أنَّ اليمين باقية ما لم يحنث فيها فيبقى الإيلاء، وزالت مزاحمة الأولى فيبقى بين الثلاث، كما لو زالت مزاحمتها بالموت بعد المدة قبل بيان الزوج.

مسألة ، ولو قال: أنت طالق إلى شهر، طلقت بعد شهر عندهما.

وقال أبو يوسف وزفر رحمهما الله: تطلق للحال؛ لأنَّه تعليق وتوقيت، والطلاق لا يحتمل التوقيت فبطل [المؤقت] (٢)؛ وهذا لأنَّه في الإجازة إلىٰ شهر، وفي كلام فلان إلىٰ شهر توقيت.

وقالا: الواقع لا يحتمل التأجيل، فلم يجعل هذا تأجيلًا له [ق/ ٨٩ب] والإيقاع محتمله فجعل هذا تأجيلًا للإيقاع، فإد مصى الأجل صار موقوعًا؛ لأنًا

⁽١) في ب: العبد، والعثبت من أ.

⁽٢) في ب: الوقت، والمثبت من أ-

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول ساحبيه معلى خلاف قول ساحبيه لله مدن والإحارة؛ لأنَّ الأحل فيها لوجعلنا غير ذلك بطس الأجل، بخلاف اليمين والإحارة؛ لأنَّ الأحل فيها صحيح.

مسألة ، وإذا قال لأحنبية: إدا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك، ثم تزوجها لم تعلق عندهما.

وقال أبو يوسف: تطلق.

وقالا: إنَّ المعلق بالشرط ينزل عند وحود الشرط، ويصير كالملفوظ به لذا الشرط، وصار كأنَّه قال عند التروج ' أنت طالق قبل أن أنز وجك فلا تطلق

وجه قول أبي يوسف. أنَّه أوقع الطلاق عليها وقت التزوج، ثم أراد أن يوقع ذلك الواقع بعينه في وقت آحر وهو قبل التزوج، فلا يقدر بل يلعو ذكر وقت آخر كما في قوله: أنت طالق اليوم غدًّا وغدًا اليوم.

قلنا يحتمل ما قلت، ويحتمل ما قلما؛ فلا يقع بالشك.

مسألة وإدا عرَّق القاضي بين المتلاعنين، ثم أكدب الزوج نفسه عله أن يتروجها رصاها عند ألي حنيفة ومحمد رحمهما الله، خلافًا لألي يوسف والشافعي رحمهما الله، فهي تطليقة باثنة، وحرمتها غير مؤبدة؛ وعلى هذا إذ حرس من أحدهما، أو حد حد القذف، أو أقرت بالزنا، أو وطئت حرامًا قال إبراهيم النخعي وَلَنَالُهُ إِذا أكدب الملاعن نفسه حد الحد، وكان خاطبًا من العطاب؛ ولأنَّ له حكمين قطع السب وحرمة الاجتماع، ثم لم يتأبد أحدهما ربطل بإكذاب نفسه؛ فكذا الحكم الآخر [ق/ ١٩٠].

⁽١) أحرجه الدارفطيي (٧٦/٣) من حديث ابن عمر علي ا

قلنا: معناه ما داما متلاعنين، وقد بطل دلك، وهذا كقوله رَالُو للكفار: ﴿ وَلَا تُمُلِكُوا أَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَعلَمُ مُثْلِكُوا أَنَا اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ أَعلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَعلَمُ اللَّهُ اللّ اللَّهُ اللَّ

⁽١) زيادة من أ.

كتاب العتاق

مسالة ، ولوقال لأمته: إن تسربتك فأنت حرة ، فالتسري عندهما أن يبوثها ينا ، ويحصها ويمنعها من الخروج ، وليس طلب الولد من شرطه ؛ لأنّه من السروهو الجماع ، قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَ لّا نُواعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [الفرة ٢٣٥] أي . حمامًا ، وأصله من التسرر ('' ، وصارت الأخيرة بتوالي الراءات أو من السرادي هو الحقاء ، وكلاهما لا يقتضيان طلب الولد ، أو من السرو وهو: الشرف ، وذلك لا يقتضى طلب الولد أيضًا .

مسالة ، وقال أبو بوسف: طلب الولد شرط، لأنَّ الجماع غالبًا يكون لطلب الولد، والأمة أيضًا [تشرفت] (٢) بالولد.

وجوابه ما مو

مسألة ، وإذا قال لعبده: إذا أديت إليّ ألمّا فأنت حر فأدى في المجلس عتى، وإذ أدى في غير ذلك لمحلس؛ لم يعتق في ظاهر الروابة؛ لآنّه للشرط والطلب الحال، فاقتصر على المجلس كما في قوله: إن شئت بحلاف متى وإذا، لأنهما للتوقيت فتتناول كل وقت يؤدئ فيه.

وروئ بشرعن أبي يرسف أنَّه لا يقتصر على المجلس، ولو باعه ثم اشتراه، ثم نقده ألفًا أنزل قابلًا وعنق، وإن امتنع عن قبوله إذا خلى بينه وبينهما،

 ⁽۱) قال الكاماني وقد بكون مأخودا من السرو، وهو الشرف فتسمئ الجارية سرية بمعنى أمه أسرئ الجواري أي: أشرفهن، الدائع الصنائع (٦٩/٤).

⁽٢) في ب. شرفت، والمثبت مِنْ أ.

كما في إذا ومتى ؛ لأنَّه شرط مطلق، فلا يفتصر على المجلس بأي لفظ كان، كما في التعليق بالدخول ونحوه.

قلتا: ومعنى المعاوضة معترة فيه أيضًا مع معنى التعليق الذي هويمين حتى أجبر على القبول، وفي الشرط المحص لا يجبر على القبول لتحصيل الشرط، وفي المعاوضة يكون الطلب في المجلس فيقتضي وجود المطوب في المجلس، إلا إدا ذكر بلفظ يدل على عموم الأوقاب فيه.

ولو كاتب عبده على ألف على أن يرد المولى عليه وصيفا وسطًا م يجر عندهما؛ لأنها كتابة بالحصة وهي باطلة، كما لو قال. كاتبت على حصتك من الألف لو قسمت عليك وعلى وصيف وسط.

وقال أبو يوسف: تجور لكتابه وتبطل في حق الوصيف، لأمها حهالة مستدرك فتجوز كالكتابة على وصيف،

فأمًّا في حق الوصيف فهو بيع، والجهالة في البيع مفسدة، فصار كما لو كانه على ألف على أن يرد المولى عليه عبدًا بعبنه فاستحق، تبطل حصة العمد دون الكتابة.

قلنا: التسمية صحت، ثم بطلت بالاستحقاق فلم يبطل أصل العقد، بل في حصته، وبظيره إذا اشترئ حرًّا أو عبدًا بألف لم يجر في حصته العبد؛ لأمه لم ينعقد على الحصة.

ولو اشترى عبدين فاستحق أحدهما بقي في الثاني بحصته.

مسألة ، وإذا كاتب عبده على نجوم، ثم عجز المكاتب عن أول نجم، فله أن يرده في الرق عندهما؛ لأنَّ ابن عمر الله كاتب عبدًا له فعحز عن أول نجم الباب الثاني: قول أبي بوسف على خلاف قول صاحبيه عجز عن سائر النجوم طاهرًا، وثبت له حق الفسخ.

وقال أبو يوسف وابن أبي ليلي: ما لم يتوال عليه مجمال لا يرد لِمَ روي [ق/ ٩٠] عن علي رَفِي الله قال (١٠): المكاتب إذا توالي عليه محمال رد في الرق.

قلنا: ليس فيه أنَّه عجز عن نجم واحد فما حكمه؟ وقد بيماه.

مسألة والمسلم إذا كاتب عبده المسلم على خمر لم يجز، فإن أداها قبل أدبحتصم عتق؛ لأنَّ حكم العاسد يوحد من الجائر وعليه قيمة مسه، لأنَّ المشوض بالعقد الفاسد مضمون بالقيمة؛ ولأنَّ المولى ما رصي بعتقه مجانًا

وروئ أبو يوسف عن أبي حنيفة: أنَّه لا يعتق بأداء الخمر، إلا أن يقول المولى: إذ أديت إلى هذه الخمر فأنت حر، فيعتق إذا أداها، وعليه قيمة نفسه، فيكون العتق لحق الشرط لا لحق العقد.

وقال في اختلاف زفر ويعقوب ومحمد رحمة الله عليهم: إذا أدى قيمة نفسه يعتن، وإذا أدى الخمر لا يعتق، فصار الحاصل أنَّ على قول أبي حنيفة ومحمد لا يعتق بأداء الخمر؛ لأنَّ القيمة في العقد العاسد كالمسمى في العقد الصحيح، فينعلق العنق بهما.

وقال أبو يوسف هناك: أيهما أدى عنق، أمَّا الخمر فبالشرط، وأمَّ القيمة

^() قال الكاساني والطاهر أن ذلك كان عمى علم من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد فيكون إجماعًا .

بنائم الصنائم (٤/ ١٤١).

⁽١) أحرَّ حد بين أبي شينة في المصنفه ٤ (٤/ ٣٩٤)، والبيهقي في السن الكبري ١ (٩ ١٥٤٩)

غلماسد العقد.

مسائلة ، رجل هو مولى موالاة وامرأته معتقة قوم، فولدت منه ولدٌ فولام الولد لمولى الأم عندهما؛ لأنَّ ولاء موالاة ساقط العبرة عبد ولاء العتاقة.

وقال أبو يوسف: هو مولئ لموالي الأب؛ لأنَّه في معنى النسب، والنسب إلى الآباء مع كون جانب الأم أشرف بأن تكون الأم عربية والأب عجميًّا أو معتمًّا [ق/ ٩١].

مسألة، وإذا ولدت أمته [ولدين في بطن واحد] (1) فباع الأم وأحد الولدين، فأعتق المشتري الأم والولد، ثم ادعى البائع الولد الدي أعتقه ثبت نسهما منه، ويرد حصة الابن الذي باعه، لأنهما تو أمان لا ينفصلان، وانتقض عتق المشتري في الولد الذي اشتراها إن كان العلوق عبد البائع، فإن لم يكن عبده بل اشتراها حاملًا فولدت عنده يثبت النسب، لكن لا يبطل البيع، فإن أعتق الأم دون الولد أخذ الولد.

وإن كان العلوق عده وامتناع نقل الأم إلى البائع بسبب العتق لا يمنع ثبات النسب عند أبي يوسف؛ لأنَّ الولد أصل في النسب وهو قائم، وكذا ما أشبهه.

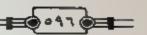
وعندهما: يمنع لأن الأصل في صحة ثبات النسب صحة ملك الأم، فإذا تعذر ملك الأم ونقض البيع فيها لا يشت النسب، وإذا ولدت أمة الرجل ولدًا فكاتب الجارية أو باعها أو و هبها وترك الولد، ثم ادعى أبو المولى هذا الولد فعند أبي يوسف: يثبت النسب الولد منه، ويغرم قيمته، وإن لم تصر الجارية أم

⁽١) في ب: تقديم وبأخير، والعثبت من أ.

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ________ م ٥ ه على خلاف قول صاحبيه _______ و ٥ ه هـ ولد له؛ لأذَّ الأصل في النسب هو الولد و هو قائم.

وقال محمد في «الحامع» لا يثبت النسب منه؛ لأنَّه لا يملك الجارية حتى يكون العلوق في ملكه، فيثبت نسبه منه.

وقيل: قول أبي حنيقة كذلك، والله أعلم.



كتاب الولاء

مسائلة؛ امرأة أعتقت عبدًا ثم مانت وتركت ابنًا وأباها، ثم مات العبد مميراثه لابنها خاصة عندهما؛ لأنَّه هو العصبة.

وقال أبو يوسف: للأب السدس، والباقي للاسن؛ لأنَّ الأب عصبة مع البنت، فكذا مع الابن، وهو في الدرحة مثل الابن، إلا أنَّه مع الابن صار صاحب فريضة، لكن في حق الميت هو عصبة فيرث [من] (١) المعتق.

والحربي إذا أعتق عبده الحربي في دار الحرب وخلاه عتق، ولا ولاء له عندهما، وله أن يوالي من شاء؛ لأنَّه عتق بالتحلية فصار كالمراغم.

وقال أبو يوسف: يعتق وله ولاؤه؛ لأنَّه عتق بالتحلية والإعتاق جميعًا، وللمعتق الولاء،

مسأتة، ولو دخل المسلم دار الحرب فاشترئ عبدًا حربيًا فأعتقه، ثم مات فالقياس كذلك؛ لأنَّه في دار الحرب لا يجري فيها أحكام لمسلمين.

وفي الاستحسان: يعتق من غير تحلية؛ لأنَّه لم تنقطع عنه أحكام المسلمين؛ فصار كإعتاقه في دار الإسلام ولا ولاء له عندهما وهو قياس.

وقال أبو يوسف: له الولاء، وهو الاستحسان.

وذكر محمد مع قول أبي يوسف في كتاب السير، وفرَّق محمد في تلك الرواية بين المسألتين، ووجه الفرق: أنَّ المسلم لا يصير ماله فيئًا فصار إعتاقه

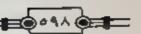
⁽۱) ریادة من آ.

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه _______ م ٩٧ ه الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه في الدارين سواء، ذكر هذه الصورة في كتاب المكاتب.

وقال في كتاب الولاء مسلم دحل دار الحرب بأمان، أو حربي أسلم هناك، ثم اشترئ عبدًا حربيًّا، ثم أعتقه، ثم أسلم العبد لم يكن مولاه قياسًا، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

وقال أبو بوسم يَخَلَقُ: أجعله مولاه استحسانًا؛ لأنَّ النبي عَلَيْهِ أعتق زيد ابر حارثة، وأبو بكر الصديق فَطَّ أعتق صهيبًا وبلالًا بمكة، وهي دار الحرب وصاروا موالي.

وقلنا كان ذلك قبل الأمر بالقتال، فلم تكن مكة حرسها الله دار الحرب.



كتاب الأيمان

مسأثه، وإذا ندر بذبح الولد فعندهما: يلزمه ذبح الشاة.

ورجه قولهما: أنَّ النذر مذبح الولد إيجاب لذبح الشة، فيلرمه دلك، كما لو صرح مه؛ لأنَّ النذر [ق/ ٩١] إلجاب من العبد على نفسه، كأمر الله تعالى إيجاب منه على عبده، والله تعالى أوجب ذبح الشاة بالأمر بذبح [مصاف] " إلى الولد في حق إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه، فإنَّه كان مأمورًا مذبح الولد، ووجب عليه دبح الشاة بذلك الأمر، فكذا في لنذر.

مسأئة ، ولو قال: وحق الله تعالى، حقية الله تعالى يكون يمينًا عبد أبي يوسع، لأنَّ حق الله تعالى حقية الله تعالى وهي صفته، والحلف بصعة الله حلف بالله كما لو قال: وعظمة الله.

وقالا: لا يكون يمينًا؛ لأنَّ حق الله ما يلزم عباده له.

مسائة ، ولو قال: أعتق عبدك عني كفارة يمين ولم يقل: بألف درهم فأعتقه عتق عن الأمر عند أبي يوسف ؛ لأنّه لو ذكره البدل كان على الأمر، فكه إذا لم يذكر البدل، كما في قوله: أطعم عني عشرة مساكين.

⁽١)أخرجه مسلم(١٦٤١) من حديث عمران بن حصير ظُلْكَ.

⁽٢) في ب: المضاف، والمثبت من أ.

وقالا. هو عن المأمور ولانه استوهب منه العبد، ثم أمره بأن يعتقه عنه، ولا قض منه، وفي الهنة لا يثبت [ق/ ٩٢] الملك بدون القبص فيصير معتقًا ملك بعد، بحلاف ما إذا ذكر البدل؛ لأنَّه إذا ذكر البدل فقد استباعه منه، ثم أمره بإعتاق ما باعه منه، وفي البيع يثبت الملك بدون القبض وصار معتقًا عند الأمر وبحلاف الإطعام؛ لأنَّ الفقير يقبض للآمر أولًا فيملك.

مسألة، ولوقال: لا والله لا أدخل دار فلان لا يحنث عند أبي يوسف إلا بدخول دار كانت في ملك فلان يوم اليميل والحنث جميعًا؛ لأنَّه لا يستحدث عالبًا فوقعت يمينه على الموجود للحال الباقية على ملكه إلى وقت الفعل لوقوع الوهم عليها.

وقالا يحنث بدحول دار يملكها بعد البمين؛ لأنَّه غير مشار إليها؛ فلا يحتص بالموحود للحال كما في قوله: لا أحكم عند فلان.

مسائة، ولوقال لها: إن حرحت من هذه الدر بغير إذني فأنت طالق، فأذن لها مرحث لا تسمع لم يكن إذنًا عندهما؛ لأنَّ الإذن من الأذان وهو الإعلام، قال الله تعالى: ﴿ وَأَذَنَّ بَنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبية: ٣]، وليم يوجد فيصار كإذن العبد بالتجارة، وإذن الأجنبي بالتصرف في ماله من حيث لا يسمع.

وعند أبي بوسف. هو إذن؛ لأنَّ حكمه يختص بالحالف، وفيه حجر وطلاق، ثم حجره على نفسه صحيح من غير علم غيره، فكذا الإطلاق بخلاف إدن العبد والأجبي، لأنه يثبت حكمه في حق غيره، والحجر لا يثبت من غير علم فكذا الإطلاق.

مسالة، ولو حلف ألَّا يأكل بسرًا فأكل بسرًا مذنبًا، أو لا يأكل رطبًا فأكل



رطبًا فيه شيء من البسر حنث بالإجماع؛ لأنَّه أكل ما حلف عليه وهو الغالب.

فإن حلف لا يأكل رطبًا فأكل بسرًا مذنبًا، أو حلف لا يأكل بسرًا فأكل رطبًا فيه شيء من البسر البسر حنث عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنَّه أكل ما حلف علم معاين وغيره، وإن كان غالبًا فالمغلوب غير مستهلك؛ فصار كالسمن السويق وهو يرئ، وكما لو [ميرها] (١) ثم أكل.

وقال أبو يوسف: لا يحنث؛ لأنَّ الاسم للغالب، والقصد من الأكل الغالب.

وجوابه ما قلنا.

مسائلة، ولو قال: والله لأشربن الماء الدي في هذا الكوز اليوم، فَصُبُ الماء قبل مضي اليوم [سقط] (٢) اليمين [عند أبي حنيفة ومحمد] (٢)، وقيام المعقود عليه شرط لابعقاد اليمين عندهما، فكان فواته منطلًا لها عندهما خلافًا لأبي يوسف.

ورجه قوله: إنَّ اليمين تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة، وهو أن يقول والله لأمسنَّ السماء، أو لأحوِّلن هذا الحجر دهبًا وبحو ذلك، فتنعقد على ما بستحيل حقيقة [فإنهما] (١) سياد؛ ولهذا بحنث للحال في المستحل عادة محمدة والمرادات الله والمرادات المرادات المرادات

ووجه قولهما: إنَّ اليمين تنعقد للمر، ولا يتحقق المر في هذا ألنة.

وإذا لم تنعقد في حق البر لا يتصور انعقادها في حق الكمارة التي هي خلف

⁽١) في ب: ميز هنا، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: سقطت، والمثبت من أ.

⁽٣) في أ عندهما، والمثبت من ب.

⁽٤) في ب: الأنهما، والمثبت هن أ.

مسألة، وعلى هذا إذا حلف ليأكل هذا الطعام اليوم فأكله غيره قبل مضي اليوم، وعلى هذا إذا حلف ليقتلن فلانًا اليوم فمات، وعلى هذا إذا قال: لأقضين فلانًا حقه اليوم فسقط الحق بإبراء وبحوه، أو هلك أحدهما في اليوم، وعلى هذا إذ حف ليقتلن فلانًا وقد كان مات وهو لا يعلم بموته لم ينعقد يمينه عندهما خلافًا لأبي يوسف.

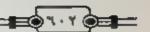
مسائة، وإن علم بموته العقدت بالإجماع والصرف يمينه إلى حياة تحدث له وهو متصور، ثم يحث لنحقق العجر عن المعل للحال عادة، وعلى هذا إذا قال: إد رأيت فلانًا فلم أعلمك فعبدي حر، فرآه مع الرجل لم يحنث [عندهما]" ألقوات الإعلام.

وعند أبي يوسف بحنث لبقاء اليمين مع فوات المعقود عليه، والله أعلم بالصواب.

\$\$\$\$\$

⁽١) في ب: للحال يحنث، والعثبت من أ.

⁽٢) فِي بِ: عند أبي حيفة ومحمد، والعثبت من أ.



كتاب الحدود [۹۲]

المسلم إذا تـزوج [امـرأة] (١) نـصرانية فـدخل بهـا، ثـم أسـمت فإنهما لا يكونان محصنين ما لـم يدحل بها في الإسلام [عندهما] (١)

وقال أبو يوسف: يكونان محصنين؛ لأنَّ المسلم لا يمنع عن وطء الكتابية، لأنَّ في وطئها استذلالها فكمل زاجرًا.

وقالا: روي عن النبي عَلِيَّا أنَّه قال لكعب بن مالك حين أراد أن يتزوح كتابية: «دعها، فإنها لا تحصنك» (٢٠)؛ ولأنَّ المسلم قلَّ ما يرغب في نكاحها،

(١) زيادة من أ

(٢) في من عند أبي حنيفة ومحمد، والمثبت من أ.

(٣) أخرجه الدار قطي(٣/ ١٨٤)، وسعد من منصور في اسبمه (٧١٥)، والعبراني في الكبر؛ (١٠٣/١٩) حديث (٢٠٥)، وابس أسبي شبيبة في المنصبعه (٥/ ٥٣٦)، واليهقسي في الكبرئ» (١١٧١٨).

قال الزيلمي؛ قال الدار قطي: وأبو بكر بن أبي مريم صعيف، وعلي من أبي طلحة لم يدرك كعدا انتهي.

وقال ابن عدي أبو لكر بن أبي مريم بكير العسالي العالب على حديثه العرائب، قل ما يوافقه عليها الثقات، وهو ممن لا يحتج لحديثه، وتكتب أحاديثه فإما صالحة التهي

وأحرحه أبو داود في المراسيل؟ عن نقية بن الوليد، عن عتبة بن تميم، عن علي بن أبي طنحة، عن كعب بن منالك به فذكره، قال ابن القطال في اكتابه؟: هذا حديث صعبف ومنقطع، فانقطاعه فيما بين علي بن أبي طلحة وكعب بن مالك، وضعفه من جهة عندة بن تعيم، فإنه ممن لا يعرف حاله، وقد رواه عنه بقية وهو ممن عرف صعفه، ولا يعلم روي عن عتبه بن تميم إلا بقية وإسماعيل انتهى.

قال في «التنفيح»: وعتبة وثقه ابن حبان انتهي.

وقال عبد الحق في «احكامه». لا أعدم أحدا رواه عن علي بن أبي طلحة عير عتبة بن تميم"

الباب الثاني، قول أبي بوسف على خلاف قول صاحبيه _____________ وكذا في وطئه، فلم يكمن راجرًا عن الزنا، فلم تفحش [جنايته] (1) فلا تتغلظ عقوبته.

مسالة، والحدود كلها تجب على المستأمن عند أبي يوسف إلا حد [الشرب للحمر](1) [ق/ ٩٣ أ]، ويشتبه ها مسائل نذكرها ليتضح:

مسالة؛ لو رنى حربي مستأمن بذمية أو مسلمة، فعند أبي حنيفة تحد المرأة دون الرحل، وعند أبي يوسف: يحدان، وعند محمد: لا يحدان،

مسائلة، والحربي المستأمل إدا زنئ بحربية مستأمنة فبلا حيد عليهما [عندهما] (٢٠)، ويحدان عند أبي يوسف.

وجه قول أبي يوسف: إنَّ المستأمن ما دام في دارنا فحكمه حكم الذمي، ولهدا لا يؤحذ بالقصاص وسائر الحقوق، وعلى الدمي والدمية الحد فكذا عليهما.

ووجه قولهما. إنَّه لم يلتزم حقوق الله تعالىٰ حيث دحل دارنا ليرجع لا

وأبي نكر بن أبي مريم، وهو ضعيف الإسماد منقطع، انتهي

وقال البهقي في المعرفة هذا حديث يرويه أبو بكر س أبي مريم وهو ضعيف عن علي س أبي طلحة عن كعب وهو منقطع، فإن علي بن أبي طبحة لم يدرك كمنا، قال الدار قطبي عيما أحرب عنه أبو عند الرحمن السلمي، ورواه بقية بن الوليد، عن عتبة بن تميم، عن علي بن أبي طبحة، عن كعب وهو أيف منقطع انتهى

وأحرج أن أبي شبية في المصنفه؛ عن النحس أنه كان يقول. لا يحصن الأمة النحر ولا العبد الحرة التهل.

المب الراية؛ (٣/ ٣٣٨).

⁽١) مقطعن ب، والعثبت من أ.

⁽٢) في ب شرب الخمر، والمثبت من أ.

⁽٦) في أ: عبد أبي حنيقة ومجمد، والمثبث من ب.

ليتوطن، ولهذا لا يجبر على الإسلام، ولا يمنع [عن] (١) العود، ولا تضرب عليه الجزية، فلو ألزمناه ذلك لامتنع عن دحول دارنا، وفي دخوله ما برغبه في الإسلام، فلا يلزمه بخلاف حقوق العباد؛ لأنّه قد التزمها، فإنّه يطلب حقوقه منهم، فلا يعطى إلا بإعطاء حقوقهم، فكان [ملزمًا] (٢) له صرورة.

فأما المسألة الأولى: فعند محمد: لا تحد الذمية، والمسألة في زنا المستأس بها، لأنَّ فعله عير موجب للحد فصار فعله تمكينها من غير الزنا، فأشبه تمكينها من الصبي والمجنون.

وقال أبو حنيفة. فعل الرجل زَد؛ لأنَّه حرام محض، وكان تمكينها منه زنا، بخلاف تمكينها من الصبي والمجنون؛ لأنَّه ليس بزنا.

مسألة، ولو زنى مسلم أو دمي بمستأمنة منه فعلى الرجل وحده الحد عند أبي حنيفة ومحمد، وعليهما [الحد] (٢) عند أبي يوسف عسى هذا، فصار المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة كالعائب والغائبة، وعند أبي يوسف كالذمي والذمية، وعند محمد كالمجنون والمجنونة، والجمنة أنَّ المستأمن يحد حد القذف؛ لأنَّه من حقوق العباد، ولا يحد في شرب الخمر لأنَّه يراه حلالًا، ولا يحد في الزيا والسرقة عيد أبي حنيفة ومحمد خلافًا لأبي يوسف.

مسائة، وتفرق الجلدات على الأعصاء [ما] (١) خلا الوجه والفرح والرأس عند أبي حنيفة ومحمد.

⁽١) في ب: من، والعثبت من أ.

⁽٢) في ب: ملترما، والعثبت ص أ

⁽٣) في أ: حد، والمثبت من ب.

⁽٤) ريادة من ب.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

وقال أبو يوسف: يصرب الرأس أيضًا لِمَا روي عن أبي بكر الصديق وَ اللهِ وَ اللهِ عَنْ أَبِي بِكُر الصديق وَ اللهُ قَالَ السيطان [يدحل] (١) فيه (٢).

وعن على الله قال للجلاد: اتق الوجه والمذاكير "، ولم يستش الرأس.

روجه قولهما: إنَّ لحد شرع على وجه لا يتلف ولا يفسد، وفي ضرب الرأس خطر ذلك، واستثناء الوجه والمذاكير استثناء للرأس، لأنَّه في معناهما، وحديث الصديق ليس فيه أنَّه كان حدًّا بالسوط، فيحتمل أنَّه كان تعريرًا بشيء لا يخاف.

وعد الشافعي بضرب كله على الطهر ؛ لقوله على لهلال س أمية: الشهودك، أو بجلد ظهرك (٤٠٠).

قلما: ليس فيه نفي غيره.

مسائلة، ولو شهد أربعة على رجل بالرنا وهو محصن، ثم غابوا لا يرجم، ما لم يحضروا بالإجماع في طاهر الرواية؛ لأنَّ الشرط بدايه الشهود برحمه.

وص أبي يوسف: أنَّه يرجم ولا ينتظر حضورهم؛ لأنَّ شهادتهم لم تبطل بغيتهم، والشرط مدايتهم إذا كانوا حضورًا، أمَّ حال غيبتهم فلا.

مسالة، ولا بأس بتلقين الشهود في غير الحدود عند أبي يوسف؛ لأنَّ مهابة محلس الفصاء قد تمعهم عن أداء الشهادة على التمام، فلا يستغنى عن التلقين

⁽١) مقط من ب والمثبت من أ.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه ١٤ / ٥).

⁽٣) أحرجه إبن أبي شيبة في المصنفه ٥ (٥/ ٥٢٩).

⁽٤) أخرجه المحاري (٢٥٢٦) بلفظ: «البينة أو حد في ظهرك.

ببعض الكلام.

وقالا: يكره لأنَّه إعانة من القاصي لأحد الخصمين وهو ميل.

مسائلة، وإذ وطء صغيرة لا تشتهي فأفضاها تثبت حرمة المصاهرة عمد أبي يوسف؛ لأنَّه وطء في محل [حرث] ()، فأشمه وطء الكبيرة التي لا تشتهي.

وقالا: لا تثبت حرمة المصاهرة؛ لأنَّه ليس بسبب [للولد] (١١) فأنسه اللواطة بخلاف الكبيرة؛ لأنَّه يحتمل العلوق.

مسائدة: ولو أنَّ جارية جنت حناية فيها قصاص فزني بها ولي الجاية، ثم دفعت إليه بالجناية لم يحد عند أبي يوسف [استحسانًا] "، وكدا من زني بأمة عيره ثم اشتراها، قال: لأنَّ [العارض](1) في الحدود بعد الوجوب [كالموجود]("عد وجود السبب، وهو كالسارق إذا ملك المسروق قبل القطع،

[وقالا] (٢): يحد، وهو القياس؛ لأنّه لم يقع له الملك فيما وجب عليه الحد بالجاية [ق/ ٩٣ب]عيه بخلاف السارق؛ لأنّه ملك ما يقطع بالجناية عليه، والله أعلم بالصواب.

⁽١) في ب الحرث، والمشت من أ

⁽٢) في ب: الولد، والمثبت من أ

⁽٣) في ب: وهو استحسان، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: المعاوض، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: كالموجد، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: وقال أبو حنيفة ومحمد، والمثبت من أ.

كتاب السرقة

مسألة، لا يقطع النباش عبد أبي حيفة ومحمد، وهو قبول ابن عباس (۱)، ووقع هذا في زمن مروان فلم توجب الصحابة فيه القطع وعرروه بأسواط؛ ولأنَّه غير محرر؛ لأنَّ [ق/ ٩٤] القبر ليس لحفظ الأكفان بل لإتلافها.

وقال أو يوسف والشافعي. يقطع؛ لقول النبي عليه «من نبش قطعناه ٢٠٠)»، ولأنّه سرق لباس الآدمي وهو مصاب محرر فصار كسرقة لباس النائم، وهدا لأنّ القر [محرز] (٢٠) الكمن، ولهذا لا يضمن الوصي بتكفين عبد اليتبم.

قلنا الخبر للتهديد أو للسباسة، والوصي إنما لم يضمن الأنَّه مأمور به، وإن كان إتلافًا كما في الإهاق عليه بالطعام واللباس.

مسألة، ولو سرق عبدًا صغيرًا لا يعقل قطع عبد أبي حنيفة ومحمد؛ لأنَّه مصاب مملوك متقوم محرز لا يعسر أخده؛ فصار كالدواب.

وقال أبو يوسف. لا يقطع استحسانًا؛ لأنَّه يقل الرغبة فيه للحاجة إلى تربته وحفظه، ولو كان عاقلًا يتكلم لم يقطع بالإجماع، قال: لأنَّه غصب أو

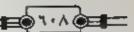
⁽١) أخرجه الل أبي شيبة في المصنفه ١٤ (٥/ ٤ ٥٢).

⁽٢) أخرجه البيهقي في المعرقة ١٤ ١٧١٨٤) من حديث البراء من عارب الله

قال الربعي قال في التنفيح؛ في هذا الإسناد من يحهل حاله كبشر بس حازم وعسره، وروئ أيص أساني أبو عبيد الله إحارة، ثنا أبو الوليك، ثنا محمد بين سليمان، ثنا علي بين حجر، ثنا مويدان عبد لعربر، عن يحيل بن سعيد، عن عمرة عن عائشة قالت سارق أموانسا كسارق أحالنا التهي.

الصدالراية؛ (٣/ ٢٦٩)

⁽٣) في سه يحرز، والمثبت مِن أه



خليعة، أو ليس أخذه بسرقة.

مسألة، ومن نقب البيت فأدخل يده وأخرج المتاع لم يقطع عندهما؛ لأنّه يمكن دخوله، فإذا لم يفعل لم يكن مخرجًا من حرز، بخلاف الأحذ من المجوالق ('')؛ لأنّ الدخول غير ممكن، وعن عليّ الله قال: إذا كان السارق ظريفًا لم يقطع أي كيسًا، قيل له: وما ظرافته؟ قال: يدخل يده في [بيت] ('')، ويخرح منه المتاع، ولم يحك في هذا الفصل في الكتاب خلافًا.

وقال أيضًا: إذا دحل الدار وأخذ متاعًا وناول صاحبًا له خارجًا، ثم خرج وذهبا لم يقطع واحد منهما؛ لأنَّ هذا الأمر ثم بسارق [وبعير] " سارق، ولم يجب على أحدهما فلا يجب على الآخر للشركة، بحلاف ما إذا رمي إلى [الطريق] (1) وخرج وأحذ؛ لأنَّه تم به وحده

وعن أبي يوسف في هذا الفصل. أنَّ المخارج لو أدحل يده فناوله الداحل قطعا جميعًا، قال: ولو أخرج الداخل يده إلىٰ الخارج فأعطاه؛ فالقطع علىٰ الداحل حاصة.

وهذا يدل على أنَّه يوجب القطع على من أدخل يده وأخذ المال من غير دخول، ولعله يقول: هو أحذ من حرز؛ فصار كالآحذ من الجوالق.

وجوابه ما مر.

⁽١) قال ابن سيده الجوالق، والجوالق، بكسر اللام وفتحها، الأحيرة عن ابن الأعرابي، من الأوعية، معروف، معرب

دالمحكمة (٦/ ١٥٠).

⁽٢) في ب البيت، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: وعير، والمثبت من أ

⁽٤) في ب: طريق، والعثبت من أ.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

مسائة، والسارق إذا أخذ الثوب وشقه في البيت منصفين ثم أخرحه وقيمته مشقوقًا عشرة [دراهم] (١) أو أكثر، فإن ضمنه وتركه عليه لم يقطع بالا خلاف؛ لأنه ملكه من وقت القطع، فلا يقطع بأحد مال نفسه.

وإد أحده مشقوقًا ولم يضمه قيمته لم يقطع عند أبي يوسف؛ لأنَّ الشق بسبب الضماد وهو سبب الملك فوجدت السرقة، وسبب الملك قائم للسارق في المسروق، فاختلت الجاية فلم يوجب القطع، كما إدا اشترى ثوبًا على أنَّ البائع بالخيار، ثم إنَّ المشتري سرقه في مدة الخيار من بيث البائع، ثم فسح البيع لم يقطع.

وقالا: يقطع لأنَّ الشق ليس سبب للملك وصعًا، وإنما يصير سببًا لملك المسروق، إذا صر سببًا لملك القيمة؛ فلا يصير سببًا لملك العين.

مسائد، ولا يقطع سارق المصحف عندنا خلافًا للشافعي (٢).

[وعند] (٢) أبي يوسف في الأمالي مثل قوله، قال. هو نصاب محرر. وتلنا. الناس لا يضمون بأحد المصاحف للقراءة فيها (٤)؛ فصار كالأخذ.

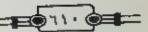
⁽١) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٢) قال السرخين: وقال الشافعي - رحمه الله تعالى عليه القطع الأنه سرق مالا متقومًا من حرر لا شبهة فيه، فإن الجدد والبياص مال متقوم قبل أن يكتب فيه القرآن يجب القطع سرقته، فكنت بعدما كتب فيه، ألا ترئ أنه يحور بيعه وشراؤه؟ وأنه لو كان المكتوب فيه شيئا أحر لم تتقص ماليته، فإذا كتب فيه القرآن أولئ.

العسوطة (٩/٢٥٢).

⁽٢) في سا: وعن، والمثبت من أ.

⁽٤) قال السرحسي، وفي هذا التعليل إشارة إلى أن في المصاحف قرآنا، كما هو مذهب أصل السبة وتأثيره أن لكل واحد تأويلا في أحد المصحف لنقراءة فيه والنظر لإزالة إشكال وقع في كلمة=



بالإدن، وكدا لو كان معضضًا لم يقطع في الفضة؛ لأنها تبع المصحف.

مسأفة؛ ولو سرق صبيًّا صغيرًا حرًّا وعليه حليّ لم يقطع، إلا رواية عن أبي يوسف، فإنَّه يعتبر الحلي كما لـو سـرقها وحدها، ويعتبره سرقة ثوب حُلِق لا يساوي عشرة [دراهم] (١٠)، وعلىٰ طرف منه عشر دراهم مصرورة هي يصاب.

قلنا: الصبي مقصود، ولو [كان] '' قصد المال لأحذه وحده، فأمَّا الثوب فإن لم يعلم السارق بالدراهم لم يقطع؛ لأنَّه قصد الثوب، وإن علم بالدراهم قطع لأنَّه قصدها.

مسائلة: وإذا أقر بالسرقة مرة قطع عند أبي حنيفة ومحمد والشافعي.

وقال أبو يوسف وابن أبي ليلئ. يشترط الإقرار مرتين، وكذا في شرب الخمر، لِمَا روي عن علي الله أن [بالسارق] (") مأقر به مرتين فقال شهدت على نفسك مرتين، وقطعه؛ ولأنّه حد فلا يقام بإقراره مرة كحد الزما، ولكن يشترط هناك أربع مرات؛ لأنّ الشهود فيه أربعة، [وههنا] (الم مرتير؛ لأنّه يثبت بشهادة رجلين.

⁻ فالقطع لا يجب مع تمكن الشبهة توضيحه أن المقصود ما في المصحف لا عين الجلد والبياض، ولا يمكن إيجاب القطع عليه باعتبار هذا المقصود؛ لأن دلك ليس ممال فيصير ذلك شبهة كمن سرق آلية من حمر لا يلزمه العطع، وإن كانت الآلية تساوي نصاه؛ لأن المقصود ما فيه، وهو ليس بمال.

الميسوطة (٩/ ٢٥٢).

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٢) زيادة س أ.

⁽٣) في ب: سارق، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: وهنا، والمثبت من أ.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

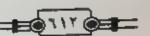
ووجه قولهم: إنَّ النبي عَلَيْ أَي بسارق فقال: اأسرقت؟ ما أخاله سرق، فقال سرق، فقال سرق، فقال سرقت، ما أخاله سرق، فقال سل سرقت، فأمر بقطعه (١٠) و لأنَّه يسترط [ق/ ٩٤] (١٠) إبالشهادة] (١٠) بريادة عدد، فكذا في الإقرار كالقصاص بخلاف الرنا [ق/ ٩٥]، وحليث علي الله فقالي الله قصدي.

⁽۱) أحرجه أبو داود (٤٣٨٠)، والنبسائي (٤٨٧٧)، وفي «الكبرئ»(٧٣٦٣)، وابسن ماجة (٢٥٩٧)، والدارمي (٢٣٠٣)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٧٣١) من حديث أبي أمة المخرومي ﷺ.

⁽٢) في س. هناء والمثبت من أ

⁽٣) ي ب: في الشهادة، والمثبت من أ.

⁽١) في ١٠٠ إنفاقي، والعثبت من أ.



كتاب السير

مسألة ، الحربي إذا أسلم في دار الحرب، ثم استولى المسلمون على تلك الدار لم يملكوا شيئًا من ماله عند الشافعي؛ لأنَّ العصمة نثبت بالإسلام عده

وعندنا: لا يملكون نفسه ولا مالًا في يده الأنّه لا يتحقق الاستيلاء على نفسه ولا على ما في يده، ويملكون الأموال التي ليست في يده لتحقق استيلالهم عليه.

فأمَّا عقاره فعن أبي يوسف أنَّه لا يصير فيئًا [لأنَّها] ' في يـده، [وظاهر]'' الرواية يملكونه؛ لأنهم أبطلوا يده حيث جعلوا كل أرض الحرب دار الإسلام

مسألة، والمسلم [الذي] (٣) دخل دار الحرب بأمال [إذا ساع] (١) درهمًا بدرهمين، أو باع خمرًا، أو خنزيرًا، أو ميتة بمال أو قامرهم وأحد ذلك المال حلّ عند أبي حنيفة ومحمد، خلافًا لأبي يوسف والشافعي قالا الرباحرام، والقمار كذلك، فلا يحلّ في موضع ما؛ ولهذا لا يجور بين مسلمين مستأمنين في [دراهم] (٥).

ووجه [قولهما] (١): إنَّ مان الحربي مباح الأخذ كالصيد والحشيش، لكن

⁽١) في ب: لأنه، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب، وفي ظاهر، والمثبت من آ.

⁽٣) في ب: إذا، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: قباع، والمشت من أ.

⁽٥) ق ب. دارهم، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: قول أبي حيفة ومحمد، والمثبت سأ.

مسالة، وإذا قتر العادن مورثه الناغي في الحرب ورثه بالإجماع؛ لأنّه قتل بحق، ولو قتر الناغي مورثه العادل ورثه أيضًا عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنّه قتله بتأويل، وإن كان فاسدًا فهو ملحق بالصحيح في الأحكام حتى لم يجب بهذا [قصاص] (17) ولا دية ولا كفارة.

وقال أبو يوسف: لا يرث وهو قول الشافعي؛ لأنَّه قىله بغير حق. قلنا: عبده هو قتل بحق، والله أعلم.

⁽١) في ب؛ هناه والمثبت من أ.

⁽٢) أي ب: النصاص و المثبت من أ.



كتاب التحري

مسأله، وإذا اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى جهة بعير تحري، ثم ظهر في الصلاة أنَّه أصاب فعد أبي يوسف يمضي، لأنَّه لو اسأنف صبي إلى هده فلا يفيد القطع (١٦).

[وعند أبي حنيفة ومحمد] (٢) يستأنف لأنَّ حاله بعد العلم بالإصابة أقرئ من حاله قبله، ومناء [القوي] (") على الصعيف ممتنع، كبناء صلاة القائم على صلاة المومئ، واقتداء القارئ بالأمي، والله أعلم.

OCCOO

⁽١) قال السرخسي: وهذا على أصنه مستقيم؛ لأنه يسقط اعتبار التحري إذا تبين الأمر بخلاف كما قال في الزكاة وإدا سقط اعتبار التحري فكأنه ضلي إلى هذه الجهة من عبر تحر، وقد تبيئ أبه أصاب مجوز صلاته

الميسوط» (١٩٤/١٠).

 ⁽٢) في ب: وعدهما، والمثبت من أ.

 ⁽٣) في ١٠ الأقوئ، والمثبت من أ



كباب اللميط

مسألة؛ واللقيط إدا قتل عمدًا فللإمام أن يصالح على الدية؛ لأنَّه نافع للمسلمين، وبيس له أن يعفو؛ لأنَّه [أبطل] () حق المسلمين.

وله أن يستوفي في القصاص [عددهما] (٢)؛ لقول البي على: «السلطان ولي من لا ولي له» (٢).

⁽١) إرب إبطال، والمثبت من أ

⁽٢) إب عبد أبي حيقة ومحمد، والمشت من أ.

⁽٣) أُخرِجه أبو داود (٢٠٨٣)، و لترمدي (٢٠٢١)، واس ماجة (١٨٧٩)، وأحمد (٢٤٢٥)، وأحمد (٢٤٢٥)، والمدارمي (٢١٨٤)، والسرمي (٢١٨٤)، والسرمي (٢١٨٤)، والسرمي (٢١٨٤)، والسرمي (٢٢١)، والسرمي (٢٢١)، والسرمي (٢٢١)، والسرمي (٢٢١)، والسرمي في الطولسي (٢٣٥١)، وأسو بعدي (٢٤٤٩)، والطمراني في الأو سط (٢٣٥١)، والسهقي في الكرئ (٢٣٧١) من حديث عائشة المنتقية .

قال الحافظ الل حجر تقافق الشافعي وأحمد وأبو داود والرمذي والل ماحه وأبو عوالة والله حدد والحاكم من طريق ابل جريج، عن سليمان من موسى، على الزهري، على عروة علها، وأعل بالإرسال، قال الترمدي: حديث حسر، وقد تكلم فيه بعصهم من حهه أن ابن جريج قال ثم لقيت الرهري فسألته عنه فأنكره، قال فصعف الحديث من أحل هذا لكن ذكر على بحيي بن معين أنه قال لم يدكر هذا عن ابل جريج غير ابل علية، وصعف يحيى رواية ابن علية، عن ابن جريج، انتهى.

وحكاية الل جريح هذه وصلها الطحاوي عن الل أبي عمران، عن يحيى من معين، عن ابن عنها بن عن ابن عنها بن عن ابن عن ابن عنها بن جريج، ورواه الحاكم من طريق عبد الرزاق.

عن ابن جريب سمعت سليمان، سمعت الرهري، وعد أبو القاسم بن منده: عدة من رواه عن ابن حريج ببلغوا عشرين رحلا، وذكر أن معمرا وعيد الله من رحر تابعا ابن جريج على روابته إيه عن سيمان من موسئ: وأن قرة وموسى بن عقبة ومحمد بن إستحاق وأيوب بن موسئ وهشام بن سعد وحماعة، تابعوا سليمان بن موسئ، عن الزهري قال، ورواه أبو مابك الجنبي وبوج بن دراج وميدل وجعفر بن برقان وجماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاششة،

وقال أبو يوسف: ليس له دلك؛ لأنَّ اللقيط لا يخلو عن ولي قريب، [فإنَّه](١) إن كان [غير رشيد] (٢)، ولا قرابة له من جهة الأب، فلابد من وجود الأم ولها ولاية ولعلها [عتقت] (٣)، فلا يستوفي [منع] (٤) الشبهة.

وقلنا: ذاك خلاف الظاهر، ولأنَّه ولي لا يوصل إليه فوجوده [كعدمه] (٥٠) والله أعلم.

00000

=ورواه الحاكم من طريق أحمد، عن ابن علية، عن ابن جريح.

وقال في آخره على الن جريح: فلقيت الرهري فسألته عن هذا الحديث قلم يعرفه، وسألته عن سليمان بن موسئ فأثني عليه، قال: وقال ابن معين. سماع ابن علية من ابن حريح ليس بذاك قال: وليس أحد يقول فيه هذه الريادة عير ابن علية .

وأعل ابن حبال واس عدي وابن عبد البر والحاكم وعبرهم الحكاية عن ابل جريج، وأجابوا عنها على تقدير الصحة بأنه لا يلرم من نسبال الرهري له أن يكول سليمان بين موسئ وهم فيه، وقد تكلم عليه أيصا الدارقطني في جرء من جدات ونسي، والخطيب بعده، وأطال في الكلام عليه اليهقي في لسن وفي الحلافيات، وابن الجوزي في التحقيق، وأطال المارردي في الحاوى في ذكر ما دل عليه هذا الحديث من الأحكام نصا واستنباطا فأفاد.

اللخيص الحسرة (١٥٦/٣).

⁽١) في ب: فإن، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: عن عير رشده، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: عفت، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: مع، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: وعدمه بمنزلة، والمثبت من أ



كتاب اللقطة

مسألة، وإذا التقط لقطة لبردها على مالكها إدا وحد لم مضمر إذا هلكت عندأبي يوسف، أشهد عند الأخذ أو لم يشهد الأنَّه أخذه بإذن الشرع، وذلك لا بتحلف عن إذن المالك.

وقالا. إذا لم يُشهِد [ضمر] (١)؛ لأنَّ الشرع إنما أذن له بذلك بشرط الإشهاد، قال النبي عَلَيْكُ، «من أخذ لقطة فليشهد عليه ذوي عدل» (٢)، فلم يكن مأدونًا بدوسه، ولأنَّ عمل الإنسان في الأصل يقع لنفسه إلا أن يجعله لعيره، ودلك [يعرف] (٣) بالإشهاد عند الأخذ، والله أعلم.

\$\$\$\$

⁽١) في ١٠٠ بصمي، والمثبت من أ.

⁽١) أحرجه النسائي في اللسس الكبرى (٥٨٠٨)، وأحمد (١٧٥١٦) من حديث عياص بن حمار الأشجعي الله

⁽٢) مقط من ب، والمشت من أ.



كتاب [جعل] ^(۱) الأبق

مسائة؛ وراد الآبق إذا أدخل المصر ومالكه مورثه فمات قبل أن يسلمه إليه، قال أبو حنيفة ومحمد: له الجعل، لأنّه يجب بالعمل وهو الرد مل مسيرة سفره، وقد عمل له في حال حياته، فوحب الجُعل، ولا يسقط بموته وصيرورته للعامل بالإرث كالأجير المشترك إذا عمل لمورثه، ثم مات قبل تسيمه إليه.

وقال أبو يوسف: لا جعل له؛ لأنّه يجب بالتسليم، ألا ترى أنّه لو هلك بعد الرد إلى المصر قبل التسليم لم يجب الجعل، وعند التسليم هو له أو به فيه شركة، فلا يستحق الجعل.

مسائلة: ولو قامت البينة على عبد بسرقة ومولاه عائب قبلت، ولم يقطع حتى يحضر المولى [عندهما] (٢)؛ لأنها قامت على حقين: حق العبد -وهو النفس- وحق المولى -وهو المال- [ق/ ٩٦]، فيشترط حضرتهما، ولهذا يقبل طعنه إذا كنان حاضرًا، ويقطع عند أبي يوسف؛ لأنَّ العبد في الحدود والقصاص بمنزلة الحر، ولهذا يقطع بإقراره والمولى عائب.

مسائة، ولا يقل كتاب القاضي إلى القاضي في العبيد [عدهما] (٢٠) [ق/ ٩٥ب]؛ لأنَّه نقلي فصار كالجواري.

وقال أبو يوسف: تقبل للضرورة، فإنَّ إباق العبيد [غالبً] (٤).

⁽١) سقط من بياء والمثبت من أ

⁽٢) في ب: عند أبي حنيفة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: عند أبي حنيعة ومحمد رحمة الله عليهما، والمشت من أ

⁽٤) في أ: غالبًا، والعثبت من ب.

كتاب الوديعة

مسائة؛ وإدا أودع عد صبي محجور عليه، أو عند عبد مححور عليه مالا فاستهلكه ضمن للحال عند أبي يوسف [والشافعي] (١)؛ لأنَّ الإبداع إن كان صحيحًا فاستهلاك الوديعة سبب للضمان، وإن لم يكن صحيحًا فاستهلاك مال الغير من العبد والصبي سبب للضمان أيضًا.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا ينضمن النصبي، ولا ينضمن العبد لنحال، ويضمن إذا عتق؛ لأنَّ صاحب الوديعة سلطهما على الإتلاف، وشرط عليهما الضمان، والتسليط صحيح، وشرط الضمان باطل.

مسأثة، والمودع إذا تصرف بمال الوديعة وربح فهو له، ولا يطيب له عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنّه استفادة بسبب لا يحل له.

وقال أبو يوسف: يطيب له، ولا يتصدق مه الأنَّ المنهي عنه ربح ما لم يضمن، وهذا قد ضمن.

قلنا: هو ربح ما لم [يملكه] (٢) وهو أشد من ربح ما لم يضمن، والله أعلم

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب. يملك، والعشت س أ



كتاب العارية

مسالة، وإدا زرع في أرص غصب وصمن نقصانها لم يطب له الفضل على المندر والمؤنة، والصمان عليه عندهما خلافًا لأبي يوسف، وهو [كمسألة الوديعة في باب أبي يوسف كَالله](١).

00000

⁽١) في ب. كالمسألة الأولى من كتاب الوديعة، والمثبت من أ.



كتاب الشركة

مسائلة، وإذا اشترك المسلم والذمي شركة مفاوضة، كان مفاوضة عند أبي يوسف.

وقالا: هي عنان؛ لأنَّ شرط صحة المفاوضة المساواة بين الشريكين في التصرفات، ولا مساواة بين المسلم والذمي؛ لأنَّ الذمي يملك التصرف في الخمر والخنزير، والمسلم لا يملك ذلك؛ فصار كالحر والعبد في أنهما لا يستويان.

وقال أبو يوسف: المسلم يوكل الذمي بالتصرف في الخمر والخنزير [فيستويان] (١).

قلتا: يشترط التساوي في تصرفاتهما بأنفسهما، فالعبد [يملك] (٢) الكفالة بإذن المولئ، ولا يكفي ذبك لمساواته الحر.

مسائة ، وأحد المتعاوصين إذا غصب عيمًا وهلك أو غاب مصمن لم يؤاخذ شريكه بذلك الصمان عند أبي يوسف؛ لأنَّه ليس من ضمان التجارة [معني] (٣) فصار كالمهر والأرش.

وقلنا: المضمونات تملك عند أداء الضمان فيصير صماد التجارة معمى بخلاف المهر والأرش، والله أعلم.

⁽١) في ب: فيتساويان، والمثبت من أ.

 ⁽٢) ق ب لا يملك، والمثبت من أهو الصواب، فقد قال السرخسي رحمه الله: قإنه -أي العد لا يملك إلا إذا أذن له المولئ. «المبسوط» (٢٦/ ٢٩).

⁽٣) ريادة من ب.



كتاب الوقف

مسألة، وإذا جعل داره مسجدًا صارت مسجدًا عند أبي يوسف قبل أن يصلي فيه، والقبض ليس شرط عنده في هدا، وفي كل وقف؛ لأنَّه إرالة مدك لا تمليك، فلا يشترط القبض كالإعتاق.

وقالا. لا يصير مسجدًا قبل الصلاة فيه؛ لقول الصحابة: لا تجوز الصدقة إلا محوزة مقبوصة ؛ ولانّه تقرب إلى الله تعالى بعين من ماله، فيشترط القبض كالصدف المملوكة، ولكن عند أبي حنيفة فيص المسجد بالصلاة فيه جماعة؛ لأنّا المسجد يبنى لذلك.

وعند محمد: إدا صلى فيه واحد كفى؛ لأنَّ استغراق الحنس متعذر فاكتفى بأقل الجس، ولا قول لأبي حيفة فيما وراء المسجد؛ لأنَّه لا يرى الوقف، والله أعلم.

00000



كتاب الهبة

مسائلة ، ولو قال: داري حبس لك، أو لك حبيس، أو قال: عليك حبيس مكان لك، أو قال: عليك حبيس مكان لك، أو قال وقال وقبي مكان حبيس فهذا كله إعارة عند أبي حنيفة ومحمد، لما روي عن النبي عليه أنّه أجاز العمري، وأبطل الرقبي (() ولأنّه تمليك بطريق الحبس، وهو غير مشروع فبطل.

وقال أبو يوسف في [الكلمنين] (٢): هو همة لك حبيس ولك [ق/ ٩٧] رقبيع؛ لرواية جامر عن النبي عَلِيَّ أَنَّه أجاز العمري والرقبي (٢)، ولأنَّ قوله: لك تمليك، والزيادة عليه شرط فاسد فيلغو.

قلنا: التمليك بطريق الحبس باطل، ولو قال: أرقبتك فعلى هذا الاحتلاف

⁽١) أخرجه النسائي (٣٧٣٤)، وفي «الكبرئ»(٦٥٦٦)، وأحمد (٤٨٠١) من حديث الناعمر ﷺ

⁽٢) في ب: كلمتين، والعثبت من أ.

⁽٣) أُخرجمه أبدو داود (٣٥٥٨)، والرمدذي (١٣٥١)، والبسائي (٣٧٣٩)، وفي الكرئ؟ (٦٥٧١)، وإبين ماجمة (٣٣٨٣)، وأحمد (١٤٢٠٨)، وانس حدان(١٢٨٥)، وأسو يعلس (٢٣١٤)، والبيهقي في الكبرئ، (١٧٥١).

قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم عن أبي الربير سدا الإسباد عن حابر موقوها، ولم يرفعه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب البي وعيرهم أن الربي جائرة مثل العمري، وهو قول أحمد و إسحاق.

وفرق بعص أهل العلم من أهل الكوفة وعيرهم بين العمري والرقبي، فأجاروا العمري ولم يجيزوا الرقبي.

قال أبو حيسين: وتفسير الرقبين أن يقول هذا الشيء لك ما عشت، فإن من قدي فهي راجعة المر.

وقُال أحمد و إسحاق الرقبي مثل العمري، وهي لمن أعطاه، ولا ترجع إلى الأول.

سائة، ولو وهب له شاة فضحى ما الموهوب له [فعندهما] (١) للواهب أن يرجع في اللحم؛ لأنّه باق على ملك المضحي، ولهدا جز [له] (٢) بيعه عندهما، وإدارجع لم تبطل الأضحية؛ لأنّ القربة حصلت بإراقة الدم، والرجوع كان في عير ذلك.

رعند أبي يوسف الا يرجع فيه؛ لأنّه صار لله تعالى عنده، ولهذا لم يجر له يعه؛ وكذلك لو قال الموهوب له: لله تعالى عليّ أن أتصدق به، فعلى هذا الاختلاف؛ لأنّه عند أبي بوسف صار لله تعالى مهذا، وعندهما يبقى على [ملك الواهب] (")، فيملك الواهب الرجوع [فيها] (ك)، والله أعلم.

⁽١) يوب عمد أبي حيهة ومحمد، والمشت من أ

⁽٢) زيادة من أ.

⁽١٢) في ملكه، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب، ويه، والمثبت من أ



كتاب البيوع [ق/٩٦ب]

مساقة، والكفين بالمسلم فيه بأمر [الكفول عنه] (١) إذا صالح رب السلم على رأس المال، فإن كان رأس المال عبنًا لم يحز، وإن كان دينًا [فعندهما] (٢) يوقف على إحازة الأصيل، فإن أجاز جاز ورد رأس المال، وإن أبطل بطل، والسلم بحاله.

وقال أبو يوسف: هو حائز في حق الكفيل فإن شاء [الطالب] "أخذ مس الكفيل رأس المال، ثم هو يأخد من المطلوب الطعام، وإن شاء أخذ المطلوب بالطعام وبرئ الكفيل عن رأس المال، واحتج وقال: إذ الصلح على رأس المال في هذا الباب كالصلح على أي مال كان في سائر الدبون، ثم دلك جائز، فكذا هذا.

وثالا: إنَّه فسخ على المطلوب عقده فيتوقف عليه كم لو كان رأس المال عينًا، ودليل أنَّه فسخ على المطلوب عقده المال، ولا يؤخذ ذلك إلا بعد فسح العقد، قال عليه السلام: «لا تأخذ إلا سلمك، أو رأس مالك»(٤)؛ ولأنَّ لأصيل

⁽١) في ب: المطلوب، والعثبت من أ.

⁽٢) في ب: فعند أبي حنيفة برصحمد، والعثبت من أ

⁽٣) في ب: طالب، والمثبت من أ.

 ⁽٤) أحرجه ابن أبي شيئة في «مصنفه» (٤/ ١٧٠) عن عبد الله بن مغفل موفوها عبيه.
 قال الزيلعي: أحرج أبو داود و ابن ماجه عن أبي بدر شجاع بن الوليد، ثنا زياد بن خيثمة، عن مبعد الطائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الحدري قال. قال رسول الله على أسلم في السلم في المبارية المب

مبعد الطاني، عن طفيه اللوي، عن ابي سليد المعاري عند عند و عرف المبيد المعارف عند المبيد المان المبيد المبي

الليود، ثم قباسه على سائر الليون لا يصح، لأنَّه يؤدي بدل الدين، [وذاك] (١) هناك جائز، أمَّا ههنا فلا وجه إلى [الاستبدال] (١)، فتعين الفسخ وهو ممتنع [ها

مسالة، رجلان أسلما إلى رحل في طعام، ثم صالحه أحدهما على حصته م رأس المال توقف على إحازة شريكه [عددهما] (1)، فإن رده بطل أصلًا ولفي الطعام كله بيهما، وإن أجاره نفذ عليهما فيصير [كأنهم] (٥) حميعًا صالحاه، فيكون نصف رأس المال بينهما، والطعام الباقي بيهما.

وحجتهما أنَّ هذا قسمة الدين قبل القبص؛ فلا يصح كرجلين لهما على رجل دين دراهم وعلىٰ آخر دنائبر فاصطلح علىٰ أن يكون بهذا ما علىٰ هدا،

⁼ وعراه شيختا علاء الدين لندار قطبي عن أسن، ولم أحده ورواه الترمذي في «علله الكبير». وقال: لا أعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وهو حدث حسن، انتهل

ورواه ابن ماجه أيضا عن عطية عن النبي على مرسلا ولم يذكر فيه سعدا، وأحرجه الدارقطي في اسسه عن إبراهيم بن سعيد الجوهري وعلي بن لحسين الدرهمي قالا أما أمو بدر مه باللمد المدكور، ثم قال النفط للدرهمي، وقال إبراهيم بن سعيد افلا يأخد إلا ما أسلم فيه أو رأس ماله انتهل.

قال هيد البحق في «أحكامه» وعطية الموفي لا يحتج مه، وإن كان البحلة قد رووا عنه النهئ. وقال في «التنقيع» وعطية العوفي صعفه أحمد وغيره، والترمدي بحسن حديثه، وقال ابس عدي: هو مع صفه يكتب حديثه، النهل.

المب الرابة (١٧/٤).

⁽١) في موذلك، والمثبت من أ.

⁽٢) ق ب: استبدال، والعثبت من أ

⁽٢) إلى هناه والبثيت من أ.

⁽٤ ي.ب: عند أبي حتيقة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽٥) ي ب. كما أنهما، والعثبت من أ.

ولهذا ما على هذا لم يجز، ودليل القسمة أنَّه يمناز النصيبان؛ ولأنَّه فسخ علىٰ شريكه عقده بغير رضاه؛ فلا يحور كما لو صرح به، ودليل الفسخ عود رأس المال، ودليله أنَّه يتناول حق شريكه أن له أن يشاركه فيما قبص.

وعلى قول أبي يوسف: الصلح جائز على المصالح، وله نصف رأس المال، وصاحبه إن شاء يشاركه فيما قبضه، ثم يتبعان المطلوب فيأخدان منه نصف السلم، وإن شاء سلم له المقبوض، ويتبع المطلوب منصف حقه إلا إذا نوئ ما عليه فيرجع على الشريك المصالح، فإن أتبع الشريك فإن الشريك بالخيار، إن شاء دفع إليه نصف ما قبص، وإن شاء دفع إليه ربع أصل الدين، بمنزلة دين بين اثبين [في] (۱) قرض أو غصب، أو ثمر [بيع] (۱).

وحجته في ذلك أنَّ الصلح على رأس المال في هذا بمنزلة الصلح على أي مال كان في سائر الديون، ثم هناك جاز فكذا هنا، وهذا لأنَّه عاقد فيملك الفسخ في نصيمه.

وجوابه ما مر أنَّه استبدال.

مسائد، ولو كان بهذا السلم كفيل فصالح أحدريّي السلم الكفيل على حصته من رأس المال، فهو على هذا الاختلاف.

مسألة، وإذا كان المسلم فيه عشرة أقفزة، فجاء بأحد عشر قفيرًا وقال: خلَّ هذا وزدني درهمًا، فقل الآخر جاز؛ لأنَّه باع قفيزًا بثمن معلوم.

مسائد، وإن جاء بأنقص منه بقفيز وقال: خذ هذا وأرد عليك درهمً فقله الآخر جاز؛ لأنّه إقالة في معلوم.

⁽١) في ب: من، والمثبت من أ.

⁽٢) بي ب: عبيع، والمثبت من أم

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول مدحبيه

مسائلة، ولو جاء بحطة 'زيد في الصفة فقال: خد هذا وزدني درهمًا لم يجز عند أبي حيفة ومحمد؛ لأنَّه اعتياض عن لجودة، ولا قيمة له في مال الرباء ولهذا وغصب حنطة فعفت عنده لم يرد معها شيئًا.

وقال أبو يوسف. يجوز، وكذا لوحاء بأنقص في الصفة ورد معه درهما حاز عده، ويكول إحسانًا من الجانبين [جميعًا] (١)، وقد قال عَلَيْكُ، «خيركم أحسنكم قضاء)(٢).

وقال أبو حيفة ومحمد -رحمهما الله [ق/ ٩٨]: لا يجوز؛ لأنَّه إقالة فيما لاحصة له.

مسائلة، وفي للرعبات إذا حاء بثوب أزيد بدراع، وصلب درهما فقيل: جارا لأنه باع دراعًا من الثوب ويمكن تسليمه مع الثوب المسلم فيه، فيجوز محلاب ما إذا باعه مفردًا، وإن جاء بأنقص منه بذراع ورد درهما فقل جاز عند أبي يوسف لِمَا قلنا.

ولم يجز عندهما؛ لأنَّه إقالة فيما لا تعلم حصته؛ لأنَّ الدَّراع وصف، وحمته مجهولة.

مسالة ، وإن جاء به أزبد في المهفة وطلب درهمًا فقسل جاز؛ لأنَّ [جودة] " في الثوب منقومة ، ولهذا يضمن في الغصب، ويمكن تسليمه مع الأصل.

مسالة، وإذا جاء به بأنقص في الصفة ورد درهمًا فقبل جاز عند أبي يوسف

⁽۱) رمادة من أ.

⁽١) أخرجه البحاري (٢١٨٢)، ومسلم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة عَلَيْكَ.

⁽٢) يرب الجودة، والبشت س أ

لِمَا قلناه، ولم يجز عندهما لِمَا [قلباه] (١)، وقول أبي يوسف مذكور في كتاب الصلح.

مسائة، ولو باع صوفًا على ظهر الشاة قال في البيوع لا محوز، وقال[ق/ ٩٧ب] في كتاب الصلح: من ادعىٰ علىٰ آخر دعوىٰ فاصطلحاعلىٰ صوف علىٰ ظهر الشاة، جاز عبد أبي يوسف حلافًا لهما، وقير: البيع كذلك.

وجه قول أبي يوسف: أنَّه باع مالًا طاهرًا يقدر على تسليمه في الحال، فيجوز كبيع قوائم الخلاف والجوز.

ووجه قولهما: ما روي عن ابن عباس: أنّه أبطل بيع الصوف على ظهر الغنم؟ ولأنّ المبيع مجهول، لأنّ موصع القطع مجهول؛ لأنّه لا يمكن قطعه من أسفله بحيث لا يبقى شيء، ولأنّ الصوف يزداد ساعة فساعة، [فيخلط] (١) لمبيع بغيره ؟ قصار كبيع اللبن في الضرع، بحلاف قوائم الحلاف، لأنها تزيد من الأعلى] (١) فيزيد مال المشتري، والصوف يزيد من الأسفل فيختلط [المبيع غيره] (١)، يدل عليه أنّ الشعر إذا خضب ارتعع وطهر الأبيض.

قال قائلهم^(٥):

وليس إلى رد الشباب سبيل

تخضب أعلاها وتأبئ أصولها

⁽١) في ب: قلنه والمثن من أ.

⁽٢) في أن فيختلط، والمثبت من ب

⁽٣) في ب. أعلى، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من ب، والمشت من آ.

⁽٥) ذكره الزمخشري في الربيع الأبرار ونصوص الأخيار؟(٤/٠/٤) قال: وعن عقبة بن عامر صاحب رسول الله على الله المحتضب ويقول. . فذكره، وفيه النسود، بدل المحضب، والبقي، بدل الوتأتية،

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ______

وإذا ربط على قوائم شيء بقي كذلث؛ فاتضح الفرق يبنهما.

سائلة، والوكيل بالعقد يملك الإبراء والحط والرصا بدون حقه وصفًا، [والناحيل] (٢) عن أجل المشروط والإقالة وقبول الحوالة [عندهما] (٢) ويصمن للمركل ، لأنّه تصرف في حق نفسه [فيصح كما في] (١) المالك، وهذا لأنّه عاقد لنفسه في حق من يعاقده، والحقوق راجعة إليه، ويضمل للموكل؛ لأنّه عاقد للموكل في حق الموكل، وقد أبطل حقه.

وقال أبو يوسف: لا يصبح شيء من دلث وهو استحسان؛ لأنَّه تصرف بغير ملك، ولا أمر فلا يصبح كالإعتاق، ولهذا ضمن للموكل عندهما.

وقال محمد بن مقاتل الراوي: قول أبي يوسف استحسان غلط، بل هو قياس؛ لأنه أظهر فإنه أبطل حق غيره، والصحيح ما ذكر أبو يوسف ؛ لأنَّ الشمن حق العاقد رهو العاقد.

مسألة، ومن له الخيار في البيع إذا فسخ الليع بغيبة الآخر توقف عسد أبي حيمة ومحمد على علم الآخر في [مدة] (1)، فإن علم [له] (٥) انفسح وإلا فلا، وإن أجازه قبل علم الآخر جاز.

قال أبو بوسف: بصح فسحه [على] (٦ غيبته، وهو قول الشافعي، وتجوز إجزته بغيبته بالإجماع.

⁽١) إن من والتأخير، والعشت من أ

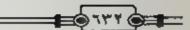
⁽٢) في ب: عند أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽١) ي ب عصح في حق، والمثبت من أ

⁽٤) في ب، المدة، والمشت من أ.

⁽٥) ريادة من أ.

⁽¹⁾ في من حال، والعثبت من أ.



وجه قوله: إنَّه سلطه على فسخه فكان راصيًا به، فيصح فسخه كالإجارة

ووجه قولهما: إنَّه يتصرف على صاحبه بإدخال المبيع أو الثمر في ملكه فلا ينفذ عليه من غير علمه دفعًا للضرر عنه كما في عزل الوكيل، ويشترط علمه في المدة، لأنَّه ينفذ [عليه] (١) عند علمه، فلامد من أن يكون قادرًا عليه عند العلم، بخلاف الإجازة؛ لأنَّه تصرف على نفسه لا غير.

مسألة، ولو اشترئ شيئًا بتسعة، وقال للآحر: اشتريته بعشرة وأبيعك إياه بربح درهم، فاشتراه منه مرابحة على ذلك، ثم تبين أنّه خانه في درهم من الثمن وحصته من الربح، فعند أبي حنيفة ومحمد: للمشتري الحيار، إن شاء رضي بما اشتراه، وإن شاء فسخ البيع.

وعند أبي يوسف: يحط قدر الخياسة من الثمن، وحصته من الربح، ولا خيار له.

مسائة ، ولو خان في بيع التولية بأن قال. اشتريت بعشرة، وأبيعك بما اشتريت ففعل كذلك، ثم طهر أنَّه اشتراه بتسعة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يحط درهم، ويلزم البيع بتسعة.

وعند محمد: للمشتري الحيار إن شاء رضي به بعشرة، وإن شاء فسخ البيع.

فأبو يوسف قال بالحط في لمسألتين، ومحمد قال بالخيار فيهما، وأبو حنيفة فرق بينهما.

ووجه قول محمد: إنَّ البيع وقع بأحد عشر في المسألة الأولئ، وبعشرة في

⁽١) زيادة من أ.

المسألة الثامة حقيقة، فلا معنى للحط [ق/ ٩٩]، لكن المائع غرَّ المشتري بما كلس في شرائه، فيثبت له الحيار دفعًا للغرر كما في العيب.

روجه قول أبي يوسف: إنَّ البيع في المسألة الأولى وقع على الثمن لدي اشتراه به اشتراه به فيجه دلك القدر ولا يزاد عليه.

ووجه قول أبي حنيفة: إلَّ في النولية يقول. وليتك بما اشتريت به، فإذ نص على ما اشتراه به ثبت ذلك وحطت الريادة، وفي المرابحة يقول: اشتريته مكذا، والربح عليه كذا، وبيعك هذا بكذا، فينص على هذا المبلغ فلا يحط عنه لكن يتحير لعدم رضاه بهذا المبلع إذا لم يشتره البائع به.

مسائد، والمشتري إذا وجد بالمشترئ عببًا، وحاء به يرده على اببائع، والمشتري أنّه رضي به، أو فعل فعلًا يبطل به حق الرد؛ فإنّ القاضي يحلف المشتري على ذلك عند أبي يوسف؛ صيانة لقصائه عن النقض في ثاني الحال لظهور ذلك.

وعندهما: لا يحلفه؛ لأنَّه نصب قاطعًا للخصومات لا منشأ.

مسألة، وإذا كان الحيار للمشتري، والمشترئ في يد المشتري فجنئ عليه [٩٨] ب] البائع لزمه البيع حجميع الشمل عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنَّ جنابته بعد القبض كجناية الأجنبي، وفيها الأرش، وذلك يمنع الرد.

وقال أبو يوسف: لا يلزمه البيع ؛ لأنَّ الباثع لا يمكنه إبطال خيار المشتري قولًا، فكذا فعلًا.

مسالة، وإذا فرَّق بين صغير وكبير من المحارم بالرحم بالبيع ونحوه كره،

171

وجاز في الحكم عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف بجوز في الرالدين، والمولودين حاصة، ويحوز في غيرهم.

وفي رواية قال: لا يجور في الكل، وهو قول زفر واس رياد.

وأصله قوله على: "من فرَّق بين والدة وولدها فرَّق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة "()، وعن النبي على أنَّه وهب لعلي الله أخوين صغيرين، ثم [سأل] عن حالهما بعد أيام، فقال: بعت أحدهما، فقال على (بعهما أو ردهما» (الله وعن النبي على أنَّه رأى امرأة والهة (الله من السبايا فسأل عن شأنها؟

⁽۱) أحرجه الترمذي (۱۲۸۳)، وأحمد (۲۳۰۱)، والدارقطي (۲/ ۲۷)، والطبران في «الكبيرا (۲۸۰)، و ليهقي في «الكبرئ» (۱۸۰۸) من حديث أبي أبوب ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر رواه أحمد والترمدي وحسه والدارقطي والحاكم وصححه وفي سياق أحمد عنه قصة، وفي إسادهم حيي بن عندالله المعافري محتلف فيه، وله طريق أحرى عند البيهقي غير متصلة؛ لأبها من طريق العلاء بن كثير الإسكندراي عن أبي أيوب، ولم يدركه، وله طريق أخرى عبد الدارمي في مسده في كتاب السير منه اللخيص الحبير؛ (٢/ ١٢).

⁽٢) في ب: سأله، والمثبت من أ.

⁽٣) أحرجه الترمذي (١٢٨٤)، واس ماجة (٢٢٤٩)، وأحمد (٨٠٠)، والدارقطتي (٦/٦١)، والطيالسي (١٨٥)، والبيهقي في «الكبرئ» (١٨١٠٠).

قال أبو عيسى. هذا حديث حسن عريب، وقد كره بعض أهل لعلم من أصحاب البي علم الله علم من أصحاب البي الله الله علم ا وغير هم التفريق بين السبي في البيع.

ورخص بعص أهل العلم في التعربق بين المولدات الدين ولدوا في أرض الإسلام. والعول الأول أصح، وروي عن إبراهيم المخعي أنه فرق بين و لندة وولندها في البيع فقيل له في ذلك ؟ فقال: إني قد استأذبتهما بذلك فرضيت.

 ⁽³⁾ قال التخليل: الوله ' ذهاب العقل والمؤاد من فقدان حبيب، يقال ' ولهت ثوله وتله، وهي والهة وواله. وكل أنثى فارقب ولدها فهي واله. «العين» (٤/ ٨٨).

وزفر وبن زياد تعلقا بالوعيد، ودلك أمارة الفساد، وأبو يوسف يقول: الوعد في الخبر الأول، والأمر في الخبر الآخر بالردكانا في الوالدة والولد، فأمّا خبر علي ففي الأحوين، وفيه دلالة جواز البيع في الأول، فإنّه أمر ببيع الشابي أيضًا، وندب إلى استرداد الأول بالإقالة إن لم يبع الشاني، ودبيل جواز البيع حكمًا أنّه باع ملكه، ولا [مفسدة] (٢) في العقد.

مسألة؛ وإذا اشترى أمة وهي في الحيض فطهرت، أو حاضت بعد البيع في يد البائع ثم قبضها، فعليه أن يستبر ثها الآن، لأنَّ عليه استحد ث ملك الوطء مملك البعين في فرح فارع من جهة العير، وذلك بعد القبض والبيع فلم يعتبر [ما] (الم) وجد قبله.

وعل أبي يوسف أنه يجتزأ بدلك عن الاستبراء؛ لأنّه يعرف به فراغ الرحم وكذاروي عنه، فمن اشترئ جارية من امرأة أو [مكاتب] (٤) أو مأدون له مدبون، أو اشترئ جارية بكرّا، أو حارية هي حرام على لبائع بنسب أو رصاع أو مصاهرة، أو حارية قد ولدت وخرجت من نفاسها عند البائع، أو عنده فلا استبراء عليه لعدم الشعل طاهر، وهو قول مالك، ويحن أو جبنا الاستبراء في هذا كله لوجود علة وجوبه.

وحقيقته أنَّ سبب الوحوب هو الإقدام على الوطء لأنَّه لأجل الوطء، كما أنَّ سبب وجوب الطهارة الإقدام على الصلاة، وذاك بعد لملك والقبض،

⁽١) أحرجه سعيد بن مصور في استه (٢٦٥٦) عن علي ر

⁽٢) إلى العسد، والمشت من أ.

⁽٣) في ب، كما لو، والمثبت من أ.

⁽¹⁾ في ب. مكانبة، والمشت من أ

[وشرطه](١): توهم اشتغال الرحم بماء غيره، كما أنَّ الحدث شرط وجوب الطهارة، والحكمة صيانة الولد فإنَّه إذا وطثها المائع، ثم المشتري وولدت لم يعرف أنَّه من أيهما وُلِد، ولا يدعيه أحدهما فيضيع.

مسائق، وإذ اشترئ أرضًا ومخلًا فأثمرت ثمرًا قبل القبص، وقيمة الأرص والنحل والثمر سواء، فأتلف البائع الثمرة؛ سقط ربع الثمل عن المشتري عند أبي يوسف.

وعندهما: ثلث الثمن لأنَّ الثمر الحادث بعد العقد قبل القبض ريادة على النخل خاصة عند أبي يوسف؛ لأبها قائمة بها متولدة منها، حتى لو كان لحل لرجل والأرض لآخر، فالثمر لصاحب النخل، وعندهما زيادة على الأرض والنخل جميعًا؛ لأنَّ النخل تابع الأرض يدخل في بيع الأرص من غير شرط والنخل جميعًا؛ لأنَّ النخل تابع الأصل، كمن اشترئ جارية فولدت ولداً قسل القبص، ثم ولدت ولدما ولدًا فالثاني يتبع جدته لا أمه، فلذلك انقسم الثمن عند أبي يوسف [ق/ ١٠٠ أ] على الأرض والنخل أولًا نصفين، ثم ما أصاب النحل انقسم عليها وعلى [ثمرتها] (") نصفين.

وعندهما: القسم الثمر على الكل أثلاثًا، ولو أثمرت ثمرتين قيمة كل ثمرة ألف فاستهلكه البائع، فعند أبي يوسف يسقط ثلث الثمن؛ لأنَّ الثمر القسم على الأرض والنخل نصفين، ثم ثمن النخل انقسم عليها وعلى الثمرتير أثلاثًا؛ لأنَّ قيمة النخل ألف وقيمة الثمرتين ألفان فيسقط ثلثا النصف وهو ثلث

⁽١) في أ: وشرط، والمثبت من ب.

⁽٢) في ب: ولا يتبعها، والنشبت من أ.

⁽٣) في ب: ثمرها، والمثبت من أ.

وعسدهما: يسقط نبصف المثمن؛ لأنَّه ينقسم على لأرض و المخسل والثمرتين ألفان فهما نصفان.

مسألة ،وإذا اشترئ عداً ،ألف و وكل رجلًا بإعتاقه قبل نقد الشمن وقبل قبضه، نفي قول أبي بوسف الأول. يضمن الوكيل قيمته فيحسها السائع إلى أن يستوي الثمن؛ لأنَّ لفبض بالإعتاق كد من القبص باليد، لأنَّه لا يحتمل النقض وذاك يحتمله، ثم يقبض البد يضمن، ففي هذا أولى، وفي قوله الآحر -وهو قولهما- لا يضمن الوكيل وعلى المشتري الثمن؛ لأنَّ إعتاق الوكيل لا يصح بغير الإذن المشتري فصار لسابه [49/ب] كلسانه، فأما القبص باليد فيصح بغير أمره فصار كالعاصب في حق البائع [واقتصر] (١) عليه [في] (١) حقه.

مسألة، ولو أنَّ رجلًا اشترئ عبدًا علم يقصه حتى أعتهه وهو مفلس، فلا سيل للنع على استسعاء العبد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد في الظاهر، ثم رجع أبو يوسف وقال في رواية هشام: يسعى في قيمته للبائع، ثم رجع بهاعلى المشتري كما قالوا جميعًا في المرهون إذا أعتقه الراهن؛ لأنَّ والبه احتست عنده.

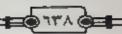
روجه قولهما: إنَّه لا تعدي منه فلا ضمان.

سالة، وحلان اشتريا عبدًا فعاب أحدهما فليس للحاضر أن يقبضه حتئ يؤدي كل الثمن بالاتفاق؛ لأنَّ للمائع حق حسمه مكل الشمن، فإذا أدى كله لم

⁽١) في من ويقتصر، والعنيت من أ

⁽٢)زياهان أ

⁽٣) مقط من ب، والمثبت من أ.



يقبض إلا نصفه عند أبي يوسم، لأنَّه اشترئ النصف لا غير، وليس بوكيل عن صاحمه، ولا يرجع مما أدى على صاحبه لأنَّه تبرع به.

وقالاً. يقبض كل العبد؛ لأنَّه أدى كل بدله، ويرجع على صاحبه بما أدى عنه؛ لأنَّه مصطر فلم يجعل متبرعًا كمغير الرهل، وله حبسه عن صاحبه إلى أل يقبض حقه كالوكيل بالشراء.

مسائد، ولو اقتضىٰ دينه وهو دراهم جياد، ثم عدم بعد الهلاك أو الإنفاق أنها زيوف، فلا شيء له [عندهما](١٠)؛ لأنَّ حقه كان في الفسخ، وقد عجز عنه فيطل.

وقال أبو يوسف: له أن يرد مثل ما قبض ويطلب الجياد، لأنَّه لا وجه للرجوع بالقصان؛ لأنَّه ربا، ولا إبطال حقه لعدم الرضا؛ فكان النطر فيما قلناه.

وقلنا: قبص جنس حقه وتصرف في ملكه، فكيف يضمن مثله لغيره؟ والله أعلم.

⁽١) في ب: عد أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ



كتاب الشفعة

مسائد، وإذا احتلف الشفيع والمشتري في الثمن بعد نقده فقال المشتري: هو ألفاذ، وقال الشفيع: هو ألف، فالقول قول المشتري؛ لأنَّ الشفيع يدعي تملكه عليه بألف وهو ينكر.

[وإد] ``أقاما [جميعًا البيئة] ```، فعلىٰ قول أبي حنيفة ومحمد: البينة بيننة الشبيع.

وقال أبو بوسف والشافعي: البينة بينة المشتري؛ لأنَّه يثبت ريدة الشمر، فكانت أولى كالمائع والمشتري إذا احتلفا وأقاما البينة عالمينة بينة البائع.

وجه قول أبي حنيفة باحتجاج محمد له في الكتاب: أمه يثبت له بالبينتين إقرار أنَّ من جهة المشتري إقرار بألف وإقرار بألفين فللشفيع أن بأخد بأقلهما.

واحتج أبو يوسف لأبي حنيفة أنَّ بينة الشفيع ملزمة، وسنة المشتري غير ملزمة فإنَّ الشفيع إن شاء أخذها بذلك وإن شاء تركها، وبينة الشفيع ملزمة، فإنَّه تلزم المشتري تسبيمها إليه به، والقضاء بالملزم أولى، ولأنَّ الشفيع مدع صورة وحقيقة؛ لأنَّه لو ترك ترك، والمشتري مدعي عليه لأنه لو ترك الشفيع ترك، فكانت بنة الشفيع بينة المدعي فكانت أولى

مسالة، ولو أنَّ رجلًا اشترى درًا فوهبها من غيره، أو باعها، ثم حضر التفيع وعاب المشتري الأون، فإن صدقه الموهوب له، والمشتري لثاني

⁽١) في ب. ولوء والعثبت من أ

⁽١) في م، تقديم وتأحير، والمثبت ص أ.

فللشفيع أن يأحد، وإن أنكر فأراد الشفيع أن يقيم البينة فلا خصومة بينهم [ق/ ١٠١أ]، ولا نقبل بينته عند أبي حبيفة ومحمد.

وقبال أبيو يوسيف: يكون خصمًا، ذكر الاختلاف في «الجامع الكبير؟ والمأدون.

وجه قول أبي حنيضة ومحمد: إنَّ في جعده خصمًا إبطال عقد الغائب قصدًا.

ووجه قول أبي يوسف: إنَّ المشتري في يد الحاضر وهو [مدعي] (١٠ رقبته لنفسه فكان خصمًا.

وإذا اقتضى للشفيع عند أبي يوسف استوثق بالثمل كفيلًا نظرًا للغائب، وإن شاء أخذ الثمن فوضعه على يد عدل، لأنَّ القاصي له ولاية في مال الغائبين، وتُصِّب ناظرًا للمسلمين، والله أعلم.

00000

⁽١) في ب يدعي، والعثبت من أ.



كتاب الشهادات

مسألة، ومن كان بصيرًا عند تحمل الشهادة، أعمى عند الأداء، وذلك في عير الحدود يقبل عند [أبي يوسف، ومالك والشافعي] " والن أبي ليلي [أبضًا]"؛ لأنَّ تحمله صح، فلو لم يقبل إنما لا يقلل؛ لأنَّه لا يمكنه لإشاره إلى المشهود عليه والمشهود له، وهذا غير مابع لإمكان الشهادة على الاسم والنسب؛ وصار هذا كما في الموت والغيبة.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يقبل؛ لأنّه لا يمكمه التمييز بين المشهود له والمشهود له والمشهود عليه إلا بالنعمة، وفيها شبهة، فلا يحور بدون الإشارة، وفي حالة الحضرة لا يكتفى بدكر الاسم والسبة، فأمّا في حالة الموت والغيبة فلابد من حصرة وكيل أو وصي، والإشارة إليهم لازمة، والأعمى عاجز عن ذلك حقة.

مسالة والشهادة بالتسامع على الولاء جائرة عبد أبي يوسف في قوله الآخر [ق/١٠٠ب]، لأنّا نشهد بأنّ ثوبان مولئ رسول الله على، وبلالًا مولئ أبى كر الصديق على، ولأنّ الولاء كالنسب، والنسب يشت بذلك.

وقالا [لا] (٢) يجور لأنَّ [الحبرية] (٤) لا نشتهر فلا يفيد العلم، ولأنَّه

⁽١) إيب. تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽Y) زيادة من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثيت ص أ.

⁽٤) في الحرية، والمثبت من أ.

يبتني على الإعناق، وذاك قد يكون بحضرة من لا يشتهر مه، فصار كالطلاق والعناق ونحو ذلك.

مسالة: ولو أن كافرًا اشترى [أمة من مسلم] (1) أو صارت له بهة أو صدقة من مسلم، ثم حاء مسلم أو ذمي وأقام شاهدين ذميين أبها له فعي قول أبي يوسف الآحر وهو قول اس أبي ليلئ - . نقسل في حق الاستحقاق على الكافر، ولا تقبل في حق رجوعه على نائعه بالثمر؛ لأنها قامت على كافر ومسلم، فإنها تنظل ملك المشتري للحال، وملك البائع قبل البيع فيقبل في حق الكفر دون المسلم، كشهادة [كافرين] (1) بدين في تركة كافر وتركة النبى كافرين، فأسلم أحدهما أنها تقل في حق الكافر دون المسلم

وكان أبو يوسف أولا يقول وهو [قولهما] ("): لا تقبل أصلًا؛ لأنها قامت على مسلم، فإما تظهر أن البائع باعها وهو لا يملكها، فالمشتري [ههنا] (ا) كالوكيل عنه في الخصومة، وشهادة الكافر على المسلم لا تقبل.

وفي مسألة التركة قامت على الميت وهو كافر، والقاضي يقضي على الميت، لكن لا يطهر دلك في حق الابن المسلم؛ لأنها ليست بحجة في حقه، والله بمنزلة إقرار أحدهما بالدين أنَّه لا يلزم الآخر، لأنَّه ليس بحجة في حقه، والله أعلم.

⁽١) في ب. تقديم وتأحير، والمشت من أ.

⁽۲) في ب: الكافرين، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب قول أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب: هناه والمثبت من أ



كتاب الرجوع عن الشهادة

[وإذا] (١) ادعىٰ نكاحها علىٰ مائة، وقالت: تروجتني علىٰ ألف، ومهر مثلها ذلك، فأقام شاهديل علىٰ مائة فقضىٰ بذلك، ثم رجعا بعد ما دخل بها ضما لها تسعمائة [عندهما] (١).

وقال أبو بوسف لا يضمنان لها شيئًا، لأنَّ الزوجين إذا اختلفا في المهر فعندهما القول قولها إلى مهر المثل، فكان يقضي لها بألف لولا هذه الشهادة فهما أتلها [عليها] (٣) تسعمائة.

وعند أبي يوسف: القول قول الزوج، فلم يكن منهما على قوله إتلاف شيء عليها، والله أعلم.

⁽١) في ب: ولوء والمثنت من أ.

 ⁽٢) إلى الما عند أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ

٣٠) في ب: عليهما، والعثبت من أ.

كتاب الدعوى

وإذا شهد شاهدان أنَّ هذه الدار كانت لجد هذا، وهذا ابن ابنه لا وارث له غيره، أو قالا: كانت لأبيه وهذا ابنه ووارثه قضي له بالميراث عند أبي يوسف.

وعندهما: لا يقضي حتى [يجرًّا] (١) الميراث [فيقولا] (٢): مات [وتركها](٢) ميراثًا له.

ووجه: أنهما أثبتا أنها كانت لجده أو لأنيه، وأثبتوا أنَّه وارثه، وأثبتواسب الزوال -وهو الموت- وإدا زال عنه زال إلى وارثه ضرورة، فقد شهدوال بالملك فيقضي به.

ووجه قولهما: إنَّ هده الشهادة خالفت الدعوى؛ لأنَّ المدعي يدعى الملك لنفسه، وهما أثنا الممك للمورث، فما لم يحر الميراث، ولم يشهداً، تركها ميراثًا له لم تكن شهادة له بالملك فلا يقصى به [ق/ ١٠٢أ].

مسائة، وإذا ادعىٰ عيا في يد إنسان أنّه [كان] (٤) في يد المدعي أمس فأنكر، فأقام البينة على ذلك قضي به على قول أبي يوسف، وأمر ذو اليد بالتسليم إلى المدعي، لأنّه أثبت اليد فيقضي به، كما لو أقر دو اليد أنّه كان في يد المدعي أمر بتسليمه إليه، وكما لو قامت لبينة على أنّ فلانًا مات وهو في يده.

⁽١) وب يجوان، والمثبت من أ.

⁽٢) ي ب: فيقو لان، والمثبت من آ

⁽٣) ق ب وتركه، والمثبت من أ.

⁽٤) إلى ب: كانت، والمثبت من أ.

الباب الثاني: قول آبي يوسف على خلاف قول صاحبيه ________ و ٢٤٠ الله

وعندهما: لا يقصى به؛ لأنها قامت على مجهول، فإنَّ البد متنوعة. يد أماة، ويد غصب، ويد ملك، ولا بدري أنها قامت على مادا، مخلاف الإقرار؛ لأنَّ الإقرار بالمجهول صحيح، ويخلاف ما إذا قامت على أنه مات وهو في يده؛ لأنَّ الأيدي كلها تصير يدًا واحدة عند الموت، فإنها إن كانت بد أمانة ومات مجهولًا ضمن وملك بالضمان، و لله أعلم.

\$\$\$\$\$\$

كتب الإقرار

مسائة ، ولو قال له: عليّ ألف درهم فيما أعلم، أو قال: في علمي الرم المال عبد أبي يوسف الأنّ قوله . فيما أعلم، أو في علمي إثبات العلم وهو تأكيد؛ فصار كقوله قد علمت.

[وقالا] (١٠): هو باطل ولا شيء عليه، لأنه يدكر الشك عرفًا فصار كقوله: فيما أحسب، أو فيما أظن، يدل عليه أن لو قال أشهد أن لفلان علي ألف درهم فيما أعلم لا تقبل شهادته، وكذا لو قال: ليس لي على فلاد فيما أعلم، أو قال: في علمي، ثم ادعى عليه ما لا يصبح.

ولو قال في الشهادة. قد علمت قبلت شهادته، ولو قال ذلك في إقراره ليس على فلان شيء قد علمت لا تصبح دعواه بالمال بعده، فشت الفرق أنَّ قوله. العلمت؛ تحقيق، وقوله: الفيما أعلم؛ شك.

مسائد، والمأذون إذا أقر أنَّه افتص حرة أو أمة أو صبية بإصبعه لم يلزمه شيء للحال [عندهما](٢)؛ لأنَّه أُقر بجناية، وذلك لا يصح في حق [ق/١٠١٠] المولئ، كما لو أقر بقطع يدٍ أو فقئ عين.

وقال أبو يوسف: يلرمه للحال؛ لأنَّه إقرار بضمان، فإنَّه لو كان ظاهرًا يباع فيه، أو يقضي السيد ولا يؤمر بالدفع أو الفداء، والمأذون يصح إقراره بضمان المال.

⁽١) في ب: وقال أبو حيفة ومحمد رحمهما الله، والمشت من أ.

 ⁽٢) في با عند أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ

الهاب الثاني: قول أبي يوسف عنى خلاف قول صاحبيه ______

قلا: هو صمان مال، لكنه لم يجب بدلًا عن مال، وهذا لا يملك المأذون. مسائة: ولو أقر أنه تروجها وافتضها بالوطء فعلى هذا الاختلاف، [وعندهما](١). لا يلزمه شيء.

وقال أبو يوسف: لا يلزمه للحرة؛ لأنَّ النكاح ليس بتجارة، والعبد ما يلزمه مقده بتأخر المطالبة به إلى أن يعتق.

والحرة لمَّا تروجته فقد رضيت بالتأخير، فلا يطالب به للحال، بخلاف [مسألة] (٢) الأولى؛ لأنَّ الافتضاض كان بالأصبح وهو ضمان مال، ولا رضا فيه بالتأخير بخلاف النكاح لأنَّه عقد.

[وقالا] (") في الأمة إن أنكر مولى الأمة إنكاحها منه فالعبد ضامن للحال الأبه ضمان مان، وإن أقر مولاها بترويجها ومولاه منكر للنكاح لم يلزمه شيء، لأنَّ مولاها أقرَّ أنَّه لا يلزمه شيء بالانتضاض، بن بالنكاح، وذاك يتأخر إذا كان نغير إذن مولاه.

مسائة، ولو كانت أمة في يدر حل فقالت: أنا أم ولد فلان أو مدبرته أو مكانبته، وصدقها فلان، وقال ذو اليد: بل [أنت](١) أمة لي [فعندهما](٥) هي لذي البد لإقرارها بالرق، ثم قصدها إحراجها من يد ذي البد، فصار كما لو قال المقرل: أنت أمة لي أنها تكون أمة لدي البد، وكذا لو قالت: أنا مكاتبة فلان وصدقها فلان؛ لأنها أقرت بالرق، ثم ادعت أنها ملكت كسبها من جهة فلان،

⁽١) في ب وعبد أبي حيمة ومحمد، والمثبث من أ

⁽٢) في ب: المسألة، والمثبت من أ

⁽٣) في ب: وقال، والعشت من أ.

⁽٤) ريادة من أ.

⁽٥) في ب: معتد أبي حنيفة ومحمد، والحثبت من أ.

فهي مدعية في الظاهر، وهي في يد ذي اليد في الطاهر، وهو يكدمها فلا تبطل يده.

وعند أبي يوسف: لقول قولها، لأنها ادعت شعبة من شعب الإعتاق، فصارت كأنها ادعت حرية الأصل، وعلى هذا الاحتلاف إذا قالت أنا معتقة فلان وصدقها فلان، وادعى ذو اليد أنها أمته.

مسألة؛ رجل في يده مال قال لرجل: ماتت أختك وهي زوحتي، وتركت هذا المال ميراثنا بيني وبينك بصفه لي بالزوحية وبصفه لك بالأحوة، وقال فلان: هو كله لي؛ لأنّك لست بزوجها، فعند أبي يوسف. لا يأحد الأخ إلا النصف؛ لأنّ المال في يد المقر، ولا يقر للأخ إلا وهو يدعي الزيادة فلا يستحقها إلا بحجة.

وقالا: الأخ يأخذ كل المال، ولا شيء لذي اليد مالم يشت الزوحية بالبينة، لأنَّ الأخوة تثبت بتصادقهما، والزوجية لم تثبت بمجرد دعواه؛ فلا يسنحق نصيب الأزواج إلا بحجة.

729 6

كتاب الوكالة

مسألة، الوكيل إذا أقر على موكله لم يصبح عند زفر والشافعي، وهو قول أبي يرسف الأول، لأنّه وكله بالمنازعة فلا يصبح منه المساعدة كالمصالحة، ثم رجع أبو يوسف، وقال: يصبح إقراره على موكله المدعي ببطلال دعواه، وعلى موكله لمدعى عليه بلروم الحق في مجلس القاضي وخيره [ق/ ١٠٠٣]؛ لأنّه قام مفام الموكل فيهذ إقراره عليه في كل موضع كإقرار الموكل.

وقال أبو حنيفة ومحمد إن أه ر في مجلس القاصي صح الآمه توكيل بالسؤال والجواب مع الحصم، ودالة قد بكون بنعم، وقد يكون بلا ؛ فيملك كل واحد منهما إذا كان حفًا لتوكيله إياه به، وإنما يكون سؤالًا وجوابًا مع الخصم إد كان في مجلس القاضي دون عيره، شم عندهما إذا أقر في عير محلس [الفاضي](1)، ولم يعذ على الموكل لم يبق خصمًا، ولم تمكنه المحاصمة من بعد لإقراره ببطلان خصومته.

مسالة ، وإدا وكله بالخصومة في دار، ثم عزله، ثم شهد في تلك الحادثة ، فإن كان [خاصمه] " مدة لم تقبل شهادته ؛ لأنه خصم في هذا [فكانت شهادته] لنفسه، وإن لم يكن خاصم فكذا عند أبي بوسف، لأنه صار خصمًا مفس التوكيل حتى صح إقراره في كل موضع.

عندهما: يقبل لأنَّه لم يصر خصمًا ما لم يخاصم، والله أعلم بالصواب.

⁽١) إن إلا القضاء، والعثبت من أ.

⁽٢) إ ب. خاصم، والمثبت من أ.

⁽٣) في س. فكان تنهاده، والعنب من آ.

كتاب الكفالة

مسسائة، وإذا كاست الكفاسة بالنفس أو المال بحضرة المكفول به والمكفول له؛ صحت بالإحماع، فإن كان الطالب غائبًا بطلت [عندهم] (۱)، إلا أن يقبل عنه قابل فتتوقف على إجارته.

وقال أبو يوسف هي جائزة، لأنَّه لا يشتر ط حضرة المكفول به والمكفول عنه؛ وهذا لأنَّه لا عنه، فكذا لا بشتر ط حضرة المكفول له وقبوله، وقبول غيره عنه؛ وهذا لأنَّه لا ضرر عليه في هذا، فإنه إن شاء طالبه بها، وإن شاء تركه.

ووجه قولهما: أنَّ الكفيل تصرف في حق المكفول له، فلا يصح إلا بقبوله ورضاه كبيع ماله[ق/ ١٠٢ب].

مسألة؛ ولو قال لرجل أجنبي ليس بخليط له، ولا هو في عيال الآمر: اقض فلانًا ألف درهم، ولم يقل عني، فقضاه ألف درهم لم يرجع بها على الآمر في [قولهما] (٢٠)، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع عن هذا وقال: رحع بها عليه لأنه أمره غيره بالقضاء، ولا يكون قضاءً للقابض إلا عن دين واجب، فكان أمرًا بقضاء الدين.

والظاهر أنَّ الإسان يأمر غيره بقضاء دين الآمر لا بقضاء دين المأمور، لأنَّه لغو فصار كقوله: اقض [عني](٢) فيرجع بخلاف قوله: ادفع إليه؛ لأنَّه أمر

⁽١) في ب: هند أبي حنيفة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽٢) في به: قول أبي حيفة ومحبد، المثبت من أ.

⁽٣) في ب: عنه، والمثبت من أ.

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه مطلق الدفع إليه، ولا يدل على الدير؛ فيحتمل أنَّه أمره بالتبرع بمال نفسه فلم يرجع عليه بالشك.

ووجه قولهما أنَّه يحتمل قصاء الدين عن نفسه، ويحتمل قضاءه عن المأمور، وكل واحد منهما معناد، وإنه كما يستعين به في قضاء دين الآمر بنصحه ناداء دين نفسه إلى غريمه إدا كان يماطله دفعًا للإثم والذم، فلا يثبت له الرجوع عليه بالشك كما في لفظة الدفع، والله أعلم.

00000



كتاب الصلح

وإذا كان له على رجل ألف درهم فقال. أبرأتك على حمس مائة، أو حططت عنك خمس مائة على أن تعطيني الباقي، ولم يؤقت وقتًا، فأعطي الباقي في هذا اليوم أو لم يعطه، بريء عن خمس مائة، لأنَّ الإبراء مطلق غير معلق بشرط.

ولو قال أمرأتك على خمس مائة على أن تعطيني الباقي اليوم، [فأعطه] (١) اليوم خمس مائة بريء بالإجماع، وكدا لو لم تعطه عبد أبي يوسف كالأول.

وقالا: لا يبرأ إذا لم يعطه الأنَّ الإبراء معلق نشرط مرعوب ولم يوجد.

ولو قال: أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني اليوم ما بقى، فإن لم تعطيي اليوم فالألف عليك على [حاله] (٢) فلم يعطه اليوم ما شرط؛ فالألف عليه لأنَّه كذا شرط، وكذا قوله في كل ذلك: أصالحك على أن أحط كذا، فعلى هذه الوجوه.

فإن قال: إن أديت إليَّ خمس مائة، أو متى أديت إليَّ فأنت بريء مما بقي، فأدى خمس مائة لا يبرآ، لأنَّه شرط وتعليق، [وتعليق] (٣) البراءة بالشرط باطل، والإقالة فيها ثلاثة أقاويل ندكرها في باجا إن شاء الله تعالىٰ.

00000

⁽١) في ب: فإن أعطاه، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: حالها، والمثبت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

كتاب الرهق

مسائد، إذا اتفق الراهن والمرتهن على الريادة في الدين على أنَّ الرهن الأول لم يحز عند أبي حنيفة ومحمد وزفر حلافًا لأبي يوسف.

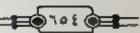
ولوراد في الرهن حاز عند [علمائنا] "الثلاثة خلافًا لرفر، وهو أن يزيد الراهر رهنا آخر [بالدير] "الأول، ولا يجوز هذا عبد زفر قال: لأنّه يجعل هذه الزيادة ببعض الدين، ولو جعلها بكل الدين لا يجوز، فإنّه إذا رهن عينًا سير، ثم جاء بعير أحرى [ق/ ٤٠١] وقال: خذ هذه رهنًا مكان الأولى لم يكن الثاني رهنًا، بل الرهن هو الأول إلى أن يرده على الراهن حتى لو هلك الثاني هلك أمانة، ولو هلك الأول هلك بالدين، وهذا لأنّه يجعله مكان الأول وهو مشعول فلا يصلح أن يقوم مقامه، فكذا إذا جعله ببعص الدين لهذا

وأمَّا الزيادة في الدين فهني أن يجب للمرتهن على الراهن دين آخر، فبجعلان الرهن الأول رهنًا جذا الدين مع الدين الأول، ويجوز هذا عند أبي يوسف، لأنَّ هذا أحد بدلي العقد؛ فيجور الزيادة فيه كالآخر اعتمارًا بالبيع أنَّ الريادة في الثمن والمثمن سواء.

ووجه قول أبي حنيفة ومحمد: أنَّ الزيادة في الرهن تؤدي إلى شيوع الدين؛ لأنَّ بعض الدين يصير في الأول، وبعصه في هذا، وذاك جائز، فإنَّ رهن العين مصف الدين جائز، فأمَّا الزيادة في الدين فإنَّه يؤدي إلى شيوع الرهن؛ لأنَّ بعض

⁽١) ريادة من أ.

⁽٢) في ب: بدين، والمشت من أ.



الرهن يصير بالدين الأول، وبعضه [بالدين الثاني] (١٠) فرهن المشاع باطل.

مسائة، ولو ادعى الرهن الوحد رحلان، كل واحد منهما يدعي أنّه ارتهته بألف [وقبض] (1) والراهن واحد وقد مات ولم يؤرخا، واسرهن في أيديهما فعد أبي يوسف -وهو القياس-: لا يقصى بالرهن، وتكون العين بين الغرماء بالحصص؛ لأنَّ كل واحد منهما أقام البينة على ارتهان الكل، ولا يمكن القضاء به للتعارض، ولا القصاء برهن الكل منهما؛ لأنَّ البينة ما قامت عليه، ولا القضاء لكل واحدٍ منهما بالنصف، لأنَّه مشاع؛ ولهذا لا يقضى بشيء إداكان الراهن حيًّا.

وقالا - وهو استحسان -: يقضى لكل واحد منهم بنصه يباع في نصف دينه، [وإنما خص به من سائر الغرماء] (٣)؛ لأنَّ القضاء بالبينتين هنا ممكن؛ لأنَّ المقصود من الرهن بعد موت الراهن كونه أحق به من سائر الغرماء لا لأنَّ المقصود من الرهن بعد موت الراهن كونه أحق به من سائر الغرماء لا الحبس، والشائع محل لهذا فقصي به بخلاف حالة الحياة؛ لأنَّ المقصود هو الحبس، والشائع لا يدوم حبسه، ونظيره دعوى رحلين نكاح امرأة بعد موتها [فإنه] (١٠٣ بصح، وفي حال حياتها لا يصح، لأنَّ المقصود معد[ق/١٠٣] الموت هو الميراث وفي الحياة الحل.

مسائة، وإذا دفع إلى الطالب عينًا، وقال: أمسك هذه إلى أن أعطيك حقك فهي وديعة لا رهن عند أبي يوسف؛ لأنّه يحتمل الأمر بإمساكه بالدين

⁽١) في برن بالثاني، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: وقبضه، والمثبت من أ.

⁽٣) منقط من ب، والعثبت من أ.

⁽٤) في ب: أنه، والمثبت من أ.

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

حبسًا، ويحتمل الأمر بإمساكه حفظًا؛ فلا يثبت الرهن بالشك.

وقال أبو حنيفة في «الجامع الصغير ٩(١): هو رهن، لأنَّ آخر كلامه وهو قوله، حنى أعطيك حفك دليل أنَّه جعله رهنا؛ فصار كما لو قال: أمسكه بحقك أو بدينك، وقول محمد مضطرب، والله أعلم.

⁽١) الجامع الصعير ١ (صر/ ٨٩٤)

كتاب الإكرام

مسائد، المكره على القتل إذا قتل المأمور بقتله فعند الشافعي يجب القصاص عبى الحامل والمحمول حميعًا؛ لأنَّ المحمول مباشر للقتل حقيقة، والحامل بقل إليه فعن المحمول بإكراهه فصارا قابلين.

وقال أبو يوسف لا قصاص عليهم، وعلى لحامل الدية في ماله؛ لأنّ الحامل [مسس] (1) والمحمول مصطر، وقد نقل معله إلى عيره فتمكن [القصور فيهما] (2) فلا يستوفي القصاص، وتجب الدية في مال الحامل؛ لأنّه قتل عمدًا، فلا يتحملها العاقبة.

وقال أبو حيهة ومحمد يحب القصاص عبى التحامل؛ لأنه هو القائل، والمحمول آلة له، والععل يصاف إلى مستعمل الآنة كما في القائل بالسيف، ولهذا كان هو المتلف لدمان إذا أكرهه على إتلاف مال غيره حتى كان الضمان عليه؛ لهذا كان عبد أبي يوسف لدية في مال التحامل، ولولا أنّه مناشر للقتل لما قال بوجوبها في ماله كما في حافر البئر وبحو دلك.

مسافة ، ولو أكرهه على أن يقطع يده محديدة فمعل ، ثم قطع رحله بغير إكراه عمات من ذلك كله ؛ فعلى الآمر والقاطع جميعًا القصاص عند أبي حسمة ومحمد، لأنّه مات بفعلين أحدهما. نقبل إلى الحامل، والآخر، اقتصر على القاطع فصارا قاتلين.

وعنى قياس قول أبي يوسف عليهما الدية؛ لأنَّ في قطع البدعلي الأمر لدنة عنده؛ فصار نصبب الآحر مالاً عنده، والله أعلم بالصواب.

⁽١) في ب: سب، والمثبت س أ.

⁽٣) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت س أ.



كتاب المأذون [ق/١٠٥]

مسألة ، ولو اشترئ المأدون حارية بألف، وقبضها ولم ينفذ الثمن حتى [وهبها] " البائع منه، ثم تقايلا فالإقالة صحيحة عبد أبي يوسف، وهو كبيع جديد عنده فيرد الجارية [ههنا] (٢٠)، ويأخذ الألف.

وعندهما: مي باطلة لأنَّ عبد أبي حنيفة هي فسخ، ولا يمكن لأنَّه فسخ بلا ثمن، فإنَّ الثمن صار له بالهبة.

وعند محمد: لا يمكن جعله فسخًا لِمَا قال أبو حنبفة، ولا ببعًا؛ لأنَّه لا ثمن له ولو تقايلا بثمن آخر بطلت عند أبي حنيفة، وعمدهما. هي بيع بهذا الثمن، والله أعلم.

⁽١) في ب: وهيه، والمثبت من آ.

⁽١) زيادة من آ.

كتاب الديات

مسائلة؛ وإدا وجد قتيل في محلة فإنَّ أهل المحلة يحلفون حمسين يمينًا، ثم يعرمون الدية، فإن امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى [يفروا أو يحلفوا] (١٠)؛ لأنَّه حق مستحق عليهم، فيحبسون إلىٰ أن يوفوه.

وعن أبي يوسف أنهم إذا نكلوا قضي عليهم بالدية كما في سائر الأموال.

مسأثة، وإذا كان في المحلة أصحاب الحطط والمشترون والسكان فعند أي حنيفة ومحمد: القسامة على أهل الخطة حتى لو لم يكن إلا واحد كرر عليه خمسين يمينا، والدية على عاقلته؛ لأنَّ مبنى هذا الأمر على التدبير والرأي [والمشورة] (٢) وذلك إلى أهل الخطة، ألا ترى أنَّه إذا وحد في دار فهو على مالكها دون خدمه وأُجَرًانِه.

وإذا وجد في مسجد محلة فعلى أهل المحلة، وإذا وجد في مسجد جامع فعلى جماعة المسلمين.

وقال أبو يوسف وابن أبي ليلئ: أهل الخطة والمشترون والسكان سواء في القسامة والدية؛ لأنَّ وجوبها عليهم لالتزامهم الحفط، أو لوجود الفتيل بيمهم، والكل في ذلك سواء.

مسائد، العبد إدا قتل خطأ وجبت قيمته بالغة ما بلغت عند أبي يوسف والشافعي، وهو مضمون بوصف كونه مالًا عندهما.

⁽١) في ب: تقديم وتأخير، والمشت من أ.

⁽٢) في ب: والنسب، والمثبت من أ

الباب الثاني، قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يبلغ عشرة آلاف درهم، بل ينقص عشرة دراهم، وقليل القيمة يحب فيه قدر قيمته بالإجماع، وهو مضمون بوصف كونه آدميًّا عندهما.

وجه قول أبي يوسف والمشافعي أنّه أتلف مالًا متقومًا فيكون مضمونًا وصف كونه مالًا قياسًا على إتلاف سائر الأموال، واعتبارًا بالغصب يدل عليه المعقول والأحكام.

أمَّا المعقول فلأنَّ إيجاب المال بإزاء المال موافق للقياس، وإيجاله بمقابلة ما ليس بمال مخالف له.

وأمَّا الأحكام فلأنَّ العبد المبيع إدا قتل قبل القبض بقي العقد على قيمته، وكذا العبد المرهون.

مسالة ، والعبد إدا كان للتجارة فقتل تبقى فيمته نصابًا، والمولى إدا أذف بقتل عبده فقتله لم يضمن.

ووجه [ق/ ١٠٤] فول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ فَلَا مُؤْمِنًا خَطَنَا فَنَخِرِمُ رَقَلَةِ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةً إِنَّ أَهَلِهِ ﴾ [النسساء: ٩٢] حعل الوجب في قتل المؤمن الدية، وهذا مؤمن؛ فيكون المال الواجب بقتله دية؛ والدية بدل الآدمي، وداك لا يزاد على عشرة آلاف درهم، ولأله قتل آدمي [معصوم] (١) مضمون فلا يزاد بدله على عشرة آلاف درهم كدية الحر، والدليل على أنّه مضمون بكونه آدميًا أنّه يجب فيه القصاص في العمد، والقصاص لا يجب بإتلاف المال، وكل شخص يضمن بالقصاص في العمد يضمن بكونه آدميًا بالمال في الخطأ.

⁽١) مقط من بء والمثبت من أ.

كتاب الجنايات

مسأثة : وإذا جرح العبدرجلًا فحوصم فيه المولى فأعطى الأرش، ثم صار ذلك قتلًا [بسراية] (١) فالقياس أن يكون المولى محتارًا وعليه الدية، وهو قول أبي يوسف الآحر.

وفي قوله الأول -وهو قول محمد وهو الاستحسان-: لا يكون محتارًا، ويخيره فإن شاء دفع العبد واسترد ما أعطى، وإن شاء فداه بتمام الدية.

وجه القياس أنَّ الجراحة أصل، واختيار الأصل احتيار لِمَا تولد منه، كما لو أعتق.

ووجه الاستحسان: أنَّه اختار إمساك العبد بأقل المالين، ودلك لا يدل على اختياره إمساكه بأكثر المالين.

والدفع ممكن بخلاف الإعتاق؛ لأنَّ الدفع لا يمكن بعد الإعتاق، وقيل ' قول أبي حنيفة كذلك

مسائد: عبد بين اثنين قبل مولى لهما، فعفا أحد مولييه، لا يجب شيء في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد عقال للعافي: ادفع [ق/ ١٠٦ أ] نصف نصيبك، أو افده بربع الدية، ذكرها في «الجامع الصغير»(٢٠).

وجه قول أبي يوسف ومحمد: أنَّ نصيب الذي لم يعم لمَّا انقلب مالا

⁽١) في ب بالسراية، والمثبت س أ

⁽٢) الجامع الصغيرة (ص/ ١٤٥)

الجاب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبه بعفو صاحبه فما أصاب ملك صعحه مم يسقط وهو الربع، وما صاب ملك نفسه سقط، ولأبي حيفة أنَّ صاحه مم يسقط وهو الربع، وما صاب ملك نفسه سقط، ولأبي حيفة أنَّ القصاص واحب لكل واحد مهمه في النصف من غير تعيين، فإذا انقلب ملا احتمل الوجوب من كل وجه، وهو أن يعتبر متعلقًا بنصيب صاحبه، واحتمل السقوط من كل وجه، وهو أن يعتبر متعلقًا بنصيب نفسه، واحتمل التنصيف، وهو أن يعتبر متعلقً بنصيب نفسه، واحتمل التنصيف، وهو أن يعتبر متعلقًا بنصيب مدا إذا قتل مولاه وله ابنان فعه أحدهم هو على هذا الاختلاف على رواية محمد في «الجامع الصغير»، لكن ذكر محمد قول نفسه في العصل الثاني مع أبي حنيفة، ولما عرض «الجامع الصغير»، الصغير» على أبي يوسف حطًا محمدًا في ست مسائل (۱) في روايته عن أبي حيفة، مها هذه المسألة، وقال: ما رويت عن أبي حنيفة الخلاف في الفصل الثاني.

ورجه الفرقُ لمحمد أنَّ القصاص في الفصل الثناني [وجب] (٢) للمولئ المقتول وهو واحد، وهو مالك لكل [الرقبة] ٢٠٠

⁽۱) قال السرخي: كان أبو يوسف يتوقع من محمد أن يروي كناما عنه، فصف محمد هذا الكتاب وأسده عن أبي يوسف عن أبي حسفة، فلما عرص على أبي يوسف استحسته وقال حمط أبو عد الله إلا مسائل أحطأ في روايتها، فلما بلع ذلك محمدا قال. حمظتها وبسي هو، وذكر قاصيحان في شرحه إن الجامع الصعير قبل من تصيف أبي يوسف، وقال بعضهم من تصنيف محمد، فإنه حين فرع من تصنيف المبسوط أمره أبو يوسف أن يصنف كتابا ويروي عنه فصنف هذا الكتاب.

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصعير ا(ص/ ٦٨).

وقد ذكر البزدوي في شرحه للجامع الصعير أن مشايح المذهب أخدوا برواية محمد لهذه المسائل، ولم يقبلوا طعن أبي يوسف في روايته لها.

اشرح الجامع الصغير للبزدوي، (ق/ المخطوط).

⁽٢) في ب: موجب، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: رقبة، والمثبت من أ.

وإذا صار القصاص مالًا وكله مملوك له لم يجب شيء، كما لو قتله حطأ، وفي الأول [المالك] (١) اثنان فثبت حن كل واحد في نصيب صحبه [فكذلك](٢) ينصف.

وعلى رواية أبي يوسف فرَّق أبو حنيفة بين العصيس من هذا الحرف أنَّ في المشترك يتنصف كما قال أبو يوسف، وفي المفرد لا يجب له على عبده شيء، فأمَّا أبو يوسف، وفي المشترك يستقيم قياسه، وأمَّا في المولى الواحد يقول: الاستيفاء للوارثين وهو مشترك ينهما، والله أعلم.

00000

⁽١) في ب الملك، والعثبت من أ

 ⁽۲) في ب: فلدلك، والمثبت من أ.



كتاب الوصايا

مسالة، وإذا أرصى لقاتله وأجازه الورثة جاز عندهما، وقال في الزيادات: لا بجوز عند أبي لوسف، لأنَّ [الامتناع] (١) حواز الوصية له لجابته وهي قائمة لعد إحازة الورثة؛ فمنعت الجوار بحلاف إجازة الوصية للوارث؛ لأنَّه [إنما] ٢٠) لم يجز لحقهم

ووجه [قولهما] ("). أن الوصية للهاسل إسما لم نجز لحق الورثة أيضًا؛ لأمم لا يرصون بالوصية له، كما لا يرضون بالوصية لأحدهم، والدليل على الله لمحقهم أنَّ منفعة البطلان عائدة إليهم، كمنفعة بطلان الوصية للوارث، وإدا كان لحقهم جاز [بإجازتهم] (1).

مسألة، ولو شهد رحلان لرجلين بدين على الميت، ثم شهد المشهود لهما للشاهدين بدين على الميت فعند أبي حيفة ومحمد: تقبل الشهادتان؛ لأنَّ كل فريق يشهد للآخر بما لا شركة فيه، لأنَّ كل دين وجب على حدة، ولا شركة في الوحوب، ألا ترى أنَّ أجنيًا لو تبرع قضاء دين أحد الفريقين لم [يشترك فه] في الآخر.

وعد أبي يوسف. لا تقبل الأنّ الشركة تقع في هدا، فإنَّ أحد الفريقين إذا قبص

⁽١) في ب: امتناع، والمثبت من أ.

⁽۲) سقعد من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: قول أبي حنيفة ومحمد، والمثبت من أ.

⁽٤) إن من برجاراتهم، والمثبت من أ.

 ⁽a) في س: يشركه في» والمثبت من أ

171

شيتًا من التركة يشركه فيه الفريق الآحر فصار كالشهادة بالوصيه [بالثلث] (١).

قلنا لا شركة فيما وحب، وإلما تثبت الشركة في المقوض ضرورة أنه مال الميت، وقد تعلق به حق الغريمين فلم يصر شبهة؛ لأنَّ الشبهة إنما تعتبر عند القضاء، ولا شبهة حينئد.

مسائة: وإذا أوصل إلى رجلين [فعندهما] (1): لا ينفر د أحدهما بالتصرف، إلا في أشياء [سبعة] (1) [ق/ ١٠٥ س]: شراء الكفر، وقصاء الدين من العين، وتنفيذ الوصية في عتق، ورد الودائع، وشراء الصعام، والكسوة [للصغير] (1)، والخصومة، وقبول الهبة للصغير.

قال أبو يوسف. لأحدهما التفرد بكل تصرف، لأنّ الوصي يتصرف بالولاية لا بالأمر، فإنّ الأمر يبطل بالموت فلا تصح إضافته إلىٰ ما بعده، لكن بحكم الوصاية يقوم مقامه فيلي ما كان يليه، والتصرف بالولاية يعم، ولهذا عمَّ في الأشياء السبعة.

ووجه قولهما: أنَّ الوصي يتصرف بحكم الآمر، فإن الموصي يأمره بالتصرفات، ويقيمه فيها مقام نفسه حال عجزه، وصح ذلك للحاجة وهو أمرهما [ق/ ١٠٧] ورضي برأيهما دون رأي أحدهما [فوجب] (٥) مراعاة دلك إلا فيما لا يمكن، أو لا حاجة فيه إلى الآمر، وفي الخصومة لا يمكن لأنَّ

⁽١) في ب في الثلث، والمثبت من أ

⁽٢) في ب: فعند أبي حيفة ومحمد، والمثبت من أ

⁽٣) في ب: السعة، والمثبت من أ.

 ⁽³⁾ ق ب. للصعيرة، والمثبت من أ

⁽٥) في ب: قوجت، والعثبت من أ

الباب الثاني؛ قول أبي يوسف على حلاف قول صاحبيه ______

الفاصي لا يمكنهما من الشعث وشراء الكفن [في مجلسه] (١)، والتجهيز لا بحثمل التأحير، ولكل جار ورفيق [فعله] (٢) من عير غرامة

مسألة، وللعريم أخد الدين إدا ظهر بجنس حقه؛ فلا حاجة إلى دفع الرصي، وكذا وصية العتق، وكذا رد الوديعة وحاجة الصعير [والصغيرة] (٣) إلى الطعام والكسوة ماسة لا تحتمل التأحير، ويملك ذلك من غير ولاية ولا أمر، فللآمر والملفظ ذلك، وكذا لهما قبول الهبة للصغير، لأنّه نفع محض فلم يشترط له الولاية والأمر، والله أعلم.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽١) في ب : معمله، والمثبت من أ .

⁽٢) مقط من ب، والمثبت من أ.

كتاب الكراهية

مسائة، قال أبو يوسف: لا بأس بأن يدعر الإنسان مما روي: «أسالك بمقعد العز من غير شك»، لأنَّ النبي عَلَيْ أمر بذلك في صلاة المحاجة (١٠).

وقال أبو حنيفة ومحمد. يكره الدعاء به، قبال الخبر غريب، والرواية مشتهة، فإن [كان] (٢) العين بعد الفاف، فهو تشبيه الله بالخلق في القعود وهو كفر، وإن [كان] (٢) القاف بعد العين [فهو لفظ] (١) لا يجوز [اعتقاده] (٥) على ظاهرها، فإنَّ انعقاد العزَ بالعرش مما لا يكون حقيقة، والتأويل غير واضح فالأولئ تركه.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يكره [للرجل] (٢) أن يقبل فم الرجل أريده، أو شيئًا منه، أو يعانقه، لأنَّ النبي عَلِيَكُ نهى عن [المكامعة] (١)، وهي: المعانقة، وعن [المكاعمة] (١)، وهي: التقبيل (٩).

⁽١) أخرجه الترملي (٤٧٩)، وامن ماجة (١٣٨٤)، والحاكم(١١٩٩)، والبيهقي في اشعب الإيمان؛(٣٢٦٥) من حديث عبد الله بن أبي أوفي ﷺ.

قال أبو عيسي: هذا حديث غريب، وفي إسناده مقال.

هائد بن عبد الرحمن يضعف في الحديث، و فائد هو أبو الورقء.

⁽٢) ي ب: كانت، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: كان، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب فهي لعظة، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: اعتقادها، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: للرجال، والمثبت من أ.

⁽٧) في ب. المكاعمة، والمثبت من أ.

⁽A) في ب: المكامعة، والمثبت من أ.

⁽٩) أخرجه أبسو داود (٤٠٤٩)، والسمائي (٩٩١)، وفي الكسيريَّة (٩٣٦٦)، وأحمد =

الباب الثاني: قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

وقال أبويوسف: لا بأس بذلك؛ لأنَّ النبي عَلَيْهُ عانق جعفر بن أبي طالب، وقبَّل بين عينيه حير قدم من لحبشة يوم فتح حير.

مسالة ،ويجوز بيع أراضي مكة عند أبي يوسف لأنها مملوكة [لهم] (١) كالأنبة، وعن أبي حنيفة في رواية ابس زياد عنه كذلك، وقال في «الجامع الصغيرة: يكره؛ لأنه عتيقة فلا تباع، والله أعلم

⁼⁽١٧٢٤٧)، والدرمي (٢٦٤٨)، والبهقي في «الكبرين»(١٦١٥) من حديث أبي ريحانة كال

^() مقط من ب، والمثبت من أ.



باب [قول] (١) محمد على خلاف قول صاحبيه

كتاب الطهارة

مسائة ،الماء المستعمل طاهر عبر [مطهر] (") عند محمد، وطاهر ومطهر إن استعمله طاهر عند زفر، وإن استعمله محدث، أو حبب فكما قال محمد، وللشافعي قولان: قول كقول محمد، وقول كقول زفر، ودليلهم على الطهارة ما روي أنَّ بلالاً أدخل على النبي عَلَيْكُ وصوءً فتوضأ به، ثم أخرجه بلال ليريقه، [فتبادرت] (") إليه الصحابة فأحذوه، ومسحوا به وجوههم فلولا علمهم بطهارته لَمَا فعلوا ذلك، وهو بجس [عند أبي حنيمة نجسة غليظة] (٥) في رواية ابن زياد عنه، وفي رواية أبي يوسف: هو نحس حقيقة.

ودليلهما على النجاسة: قول النبي عليه الايبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسلن فيه من جنابة الله الله عن الله الله مانع من جواز الصلاة فأشبه غسل النجاسة الحقيقة.

وأمَّاما رووه فيما استعمساه إنما يفسد لإزالته الـذنوب، [ورسول الله

⁽١) في ب: ما قاله، والمثبت من أ

⁽٢) في ب طهور، والمثبت من أ.

⁽٣) إن ب: فتبادر، والمشت من أ.

 ⁽٤) أخرجه مسلم (٣٠٥) من حديث عود بن أبني جحيفة عن أبيه قال: اأتبت الببي الله بمكة بمكة وهو بالأبطح في قبة له حمراء من أدم، قال فخرج بلال بوصوته قمن بائل وباضح .٠.

⁽٥) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٣٦)، ومسلم (٢٨٢) من حديث أبي هريرة تَظُوُّكُ.

ﷺ](ا) غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر .

سائة مول ما يؤكل لحمه -وهو الإبل والبعر والعسم- مجس عند أبي حيعة وأبي يوسف فقي القوله علي استنزهوا من البول (٢) من غير فصل.

وقال محمد عَلَمَة: طاهر؛ لأنَّ النبي على أمر عرقة بشرب ألبان الإبل وأبوالها حين استوخموا (٢) المدينة (٤).

وقلنا: الرواية الصحيحة [ذكر] «الألبان» وحده (°)، أو كان أمره مدلك

قال الحافظ الل حجر تَمَلَقُهُ رواه الدار وطبي من حديث أبي هريرة، وفي لفظ له وللحاكم وأحمد والله ماجة. «أكثر عذاب القر من البول»، وأعنه ألو حاتم فقال إن رفعه باطل، وفي الله عن الله عناس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم و لطبراي وغيرهم وإسناده حسن، لين وبه عبر أبي يحيى القنات وقبه لين، ولفظه «إن عامة عداب القبر بالمنون فتنزهوا منه!.

ول الصحيح عن ابس عباس في قصة صاحبي القبرين؛ «أما أحدهما فكأن لا يستنزه من اليول».

وع أسرواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الراري عن قنادة عنه، و صحح إرساله، ونقل عن أنس رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الراري عن قنادة عنه، و صحح إرساله، ومقل عن أبي درعة أنه المحموظ، وقال أبو حاتم، رويب، من حديث ثمامة عن أنس والصحيح إرساله، وعن عبادة بن الصامت في مسند البزار، ولفظه: سألنا رسول الله على عن البول؟ فقال: فإذا مسكم شيء فاعسلوه، فإن أطن أن منه عذاب القبرة، وإسناده حس

وقال معيد بن منصور. ثنا خالد، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال قال رسول الله على: المسرهوا من البول عامة عذات القر من النول؛ رواته ثقات مع إرساله.

اللحيص الحبيرة (١٠٦/١)

(٣) قال الفتي استوحموه المدينة، أي استثفلوها. «مجمع بحار الأنوار؛ (٩/ ٢٧)

ا(٤) أحرجه البحاري (٢٣١)، ومسلم (١٦٧١) من حديث أيس بن مالك تَطَيُّكَ.

(٥) رردذكر الأبوال مع الألبان في الصحيحين، فقد قال أس بن مالك رَفِي في الصحيحين: قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتو وا المدينة فأمرهم رسول الله رضي بلقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألمام الحديث، وقد تقدم تخريجه.

⁽١) في ب: وقاد النبي عليه والمثبت من أ.

⁽٢) أحرجه الدرقطي (١/ ١٢٨) من حديث أبي هريرة را

لمعرفة تحقق الشفاء لهم مه، ويجوز ذلك كما في تناول المينة عند المحمصة.

مسألة ، وغسل النجاسات الحقيقية بالمانعات طاهرة وهي الخل والعصير واللمن وتحوها يجوز، ويطهر به الثوب عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأنّه مائع طاهر يويل النجاسة الحقيقية، حنى لو كان [متلونًا] (١) خرح من الثالثة و لا أثر به فأشبه الماء.

وقال محمد: لا يزيل النجاسة الحقيقية؛ لأنَّه لا ترول به النجاسة الحكمية.

وقلنا: [لم يعتمد] (**) لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمْ يَجِـدُواْ مَاءُ مُبَيِّنَتُواْ ﴾[الماندة : ٦]، أَشَّا ههنا عليه الإزالة وهد حصلت

مسائة، وقال محمد: يرسل المصلي يدبه في حالة الشاء والقدوت، وفي تكبيرات [صلاة العيد] (٢)، وفي صلاة الحنارة؛ لأنه ليست بحالة القراءة؛ فلا توضيع فيها [اليمني] (٤) على اليسرئ قياسًا على حالة القعود والركوع والسجود.

وقالاً: توضع فيها [لأنَّ قِامه] (٥) ممتد فينصع فيها كحالة القراءة [ق/٨٠٨].

مسائة ، وإذا باشر الرجل امرأته مباشرة فاحشة، وانمشر لها وليس سهما ثوب وتماس الفرجان؛ لم ينتقض عند محمد وضوؤه إذا لم ير بللًا، ولم يلزمه

⁽١) في ب: مثلوثاء والمثنت من أ.

⁽٢) في ب شمة تقيد، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: صلال العيديد، والمشت من أ

⁽٤) في ب اليمين، والمثبت من أ

 ⁽٥) في ب. لأنه قيام، والمثبت س.

قلنا: هو حدث؛ لأنه وجد منه أفصى ما يكون في استحلاب المذي، فصار كأه حرج كالتفاء لحتاس، لما كان أقصى ما يكون في استجلاب المني صار كأنه خرج؛ ولزمه الغسل،

مسائد، وإدا وجب رزح عشرين دلوًا من الشر لوقوع الفارة فيها، وكانت الدلو الأخير في هذا البئر لم يحكم بطهارة البئر عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لبقاء الاتصال بالتفاطر، فكأنها بعد في الماء،

وقال محمد: يحكم بطهارة البئر لمرايلة النجس الطاهر، فكأنها تجنب عن رأس المثر واقتداء المتوضئ بالمتيمم، والقائم بالقاعد جائز صحيح عند أبي حنية وأبي يوسف، وهو الاستحان؛ لأنَّ النبي على صلَّىٰ آخر صلاته قاعدًا، وأصحبه خلفه قيام؛ ولأنَّ القعود خلف عن القيام، والتيمم خلف عن الوضوء، فيقوم مقامه فيحوز معه الاقتداء، كاقتداء الغاسل ممن مسح على الخفين، وبمن مسح على الخفين، وبمن مسح على الجائر.

وقال محمد: لا يحور وهو قياس، لأنّه اقتداء كامل الحال ساقص الحال؛ فلا يصح كاقتداء اللابس بالعاري، والقاعد بالمومئ، والقارئ بالأمي.

قلنا: لا خلف ثمَّ، ولا بناء على العدم.

مسالة ، وإذا تذكر مائنة في وقته مطلت فرضية هذه الصلاة ، ونقست نعلًا [عده أبي حنيفة وأبي يوسف] (٢٠) ؛ لأنَّ المفتر ض ينافي صفة الفرضية دون أصل الصلاة ، فلا يبطل أصل الصلاة .

⁽١) أحرجه ابن أبي شببة في المصنفه ١٥ / ٣٤) عن علقمة من قوله موقوفا عليه.

 ⁽۲) إلى عندهما، والمثبت من ب



وقال محمد: تبطل للصلاة أصلًا؛ لأنَّ هذه الصفة قائمة بهذه الصلاة، فمن ضرورة بطلانها بطلان أصلها.

قلنا: لمَّا حاز وجود أصلها بدويها لم يكن من ضرورة عدمها عدمه، وعلى هذا إذا طلعت الشمس وهو في الفجر بطلت فرصية الفجر دون أصل الصلاة عندهما خلافًا له.

مسائة ، وإذا صلى أربع ركعات تطوعًا، وقرأ في [إحدى] (١) الأوليين وإحدى الأخريين فعليه عند محمد قضاء ركعتير، وعندهما قضاء الأربع، وقد بينا الححج في باب أبي يوسف في مسألة ترك القراءة في الأربع كلها.

مسائدة ، وإذا تطوع بأربع ركعات ولم يقعد على رأس الثانية [فسدت] (١) عند محمد وزفر، وهو [القياس] (٣)؛ لأنَّ كل شمع من التطوع صلاة على حدة، والقعدة في كل صلاة فرض، وترك الفرض مفسد كما في الفجر.

وقالا: لا تفسد -وهو [الاستحسان] (٢) - لأنَّ الأربع كلها صلاة واحدة أديت بتحريمة واحدة، فكان القعود فرضًا في آخرها لا غير، كما في الظهر ونحوها.

مسائلة ، ومن صلى فرض الفجر في الوقت ولم يصل سنة الفجر حتى طلعت الشمس لم يقضها [عندهما] (٥)؛ لأنها سنة فاتت عن وقتها فلا تقضى كسائر السنن.

⁽١) في ب: أحد، والعشت من أ.

⁽٢) في ب: قسد، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: قياس، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب١ استحسان، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب. عند أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت مر أ

وقال محمد. أحب إليّ أن [يقضيهما] (١) إذا [طلعت السمس وارتفت](١)، لرواية أبي هريرة عن النبي عليه أنّه قال: «من فاتته ركعتا الفجر فليقضهما)(٣).

قلنا أرادبه إذا [فاتت] (1) مع الفرض، لأنها تبع لها، وما [صلاهما] (0) البي على إلا مع الفجر أداءً وقضاءً، أمّا الأداء ففي عموم الأوقات، وأمّا القضاء ففي ليلة التعريس.

مسائة ،والقراءة في الركعتين في غير الفجر سواء؛ لأنهما يستويان في استحقاق القراءة، فيستويان في قدر القراءة، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: يطيل القراءة في الأولى؛ محديث أبي قتادة أنَّ النبي ﷺ كان يطبل الركعة الأولىٰ علىٰ غيرها في الصلوات كلها(١).

⁽١) في عضيها، والمثب من أ

⁽٢) في ب: ارتفعت الشميس، والمشت عن أ.

⁽٣) أحرجه الترمدي (٤٢٣)، واس حريمة (١١١٧)، وأبن حساب(٢٤٧٢)، والمحاكم(١٠١٥)، والبيهقي في الكبرئ؛ (٤٣٣٢) من حلبيث أبي هربرة الله الله .

قل الترملي؛ هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الرجه.

وقدروي عن ابن عمر أنه فعله.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم

وبه يقول سعيان الثوري وابل المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

قال ولا يعلم أحدا روئ هذا التحديث عن همام يهذا الإستاد لحو هذا، إلا عمرو س عاصم الكلابي

والمعروف من حديث قتادة عن النصر بن أنس عن بشير بن مبيك، عن أبي هريرة، عن النبي النبي إلى النبي النبي النبي الذي الصبح».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و ثم يخرجاه

⁽٤) إرب فاتت، والمثبت من أ.

 ⁽a) إلى ب. صلاها، والمثبت من أ

⁽٦) أحرجه المحاري (٧٢٥)، ومسلم (٤٥١).



قلسا: إن كان يطيلها بثناء الافتتاح والتعوذ والتسمية، وفي الفحر يطيل بالإجماع إعانة للناس على إدراك الجماعة فإنَّه وقت نوم وغفلة

مسألة ، وسلام من عليه سجود السهو يخرجه عن الصلاة خروجًا موقوف، إن عاد إلى السجود عاد إلى حرمة الصلاة، وإلا فلا، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لا يصح اقتداء غيره به في هذه الحالة إذا لم يعد، ولا ينقلب فرصه أربعًا بنية الإقامة، ولا ينتقض وصوؤه بالقهقهة، لأنّ السلام محلل، لكه [ق/ ١٠٧ ب] يحتاح إلى الجبر، وذاك يكون في محل المقض، فإذا سحد عد إليها لهذه الحاجة.

وقال محمد وزفر: لا يخرجه عنها، لأنَّه لو أخرجه لم يعد إليها إلا بتحريمه.

قلنا: قد أخرجه عنها لكن له حق العود إبيها.

مسائة، وسلام الإمام في آخر الصلاة يخرج المقتدي [ق/ ١٠٩] عن الصلاة عند محمد؛ لآنَّه أخرج الأصل وهو الإمام- فيخرج النبع- وهو المقتدي- كالحدث العمد والقهقهة.

وقالا: لا يخرجه؛ لأنَّ سلامه يوجب تمام صلاته، وتمام صلاته لا توجب تمام صلاته المقتدي، بدليل أنَّه لو كان خلفه مسبوق كان له أن يتم صلاته ثم يخرج، بحلاف ما استشهد به، لأنَّه قاطع فيقطع دلك القدر من صلاة المقتدي.

مسائد، وإذا كان معه في السفر ثوب كله نجس فإنه يصلي فيه قائمًا بركوع وسجود عند محمد، ولا يصلي عاريًا بالإيماء؛ لأنَّ في الصلاة فيه ترك فرض واحد وهو إزالة النحاسة، وفي الصلاة عاريًا ترك ستر العورة والقيام والركوع والسحود، وترك فرص واحد أولئ من ترك فرائض كثيرة.

وقالا: إن شناء صنعي فيم قائمًا وراكمًا وسناجدًا، وإن شناء صنائي عاريًا ا الإبعاء؛ لأنّه ابتلي ببليتين فيختار أيهما شاء، كالعاري الذي لا يجد ثوبًا، يتخير بن أن سنم فيصلي بإيماء، وبين أن ينكشف فيتم القيام و الركوع و السجود.

مسألة ، والقيل نحس العيس [عبد محمد] (١)، فلا يحوز بيع عظمه عنده، ولا الانتفاع بشيء منه اعتبارًا بالخرير.

وعندهما: ليس كدلك، وينتفع بعظمه ويباع اعتبارًا بسائر السباع

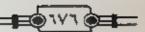
هسانة : وإذا كان المسحد ملان من القوم والصفوف منصلة به خارج المسجد والإمام سبقه الحدث فانصرف ليتوضأ ويبني عليها، فحرج من المسجد واستحلف رجالا مس كان في هذه الصغوف جاز عند محمد؛ لأنّ هدا الصف أحذ حكم المسجد حتى صبح اقتداؤهم به فصار كاستخلاف من في المسجد.

[وقالا](٢): فسدت صلاه الكل، لأنَّ المسجد حعل مكال واحدًا حكمًا، فعادم في السبعد فكالله في موضع الإمامة، فإذا غرج منه المهيدي في موضع الإمامة، فإذا غرب منه المهيدي في موضع الإمامة، فلم يكن له الاستخلاف، فإذا فعله فسدت صلاته، وصلاتهم فسدت بخروجه عن المسجد لخلو مكان إمامهم عنه، وأمَّا حواذ اقتدائهم به فليس ذلك لاتحاد المكان، بل بعدم الحائل

مسافة ، والمسافر إذا صلى الظهر ركعتين ولم يقرأ فيهما، ثم نوئ الإقامة

⁽١) في س عنده، والمشت من أن

⁽٢) في ب؛ وقال أنو حتيفة وأبو يوسط ما والعثم ت من أ



[فعندهما](١) يصير فرصه أربعًا، ويقرأ في لأخريين، وتجوز صلاته.

وقال محمد: فسدت صلاته.

وقالا: يجوز بالقراءة في الأخريين، وهي مسألة بقاء التحريمة بعد [فساد](٢) الأفعال بترك القراءة، وقد مرت في باب أبي يوسف

مسائة ، والمقتدي إذا قرأ آية السجدة وسمعها الإمام والقوم لم يسجدو في الصلاة؛ لئلا يصير الأصل تبعًا، و لتبع أصلًا، وبعد الفراغ لا يسجدون أيصًا [عندهما](")، لأنها كانت صلاتيَّة فلا تؤدئ خارحها، ولأنَّ المقتدي محجور عن القراءة؛ لكونه موليًا عليه، وتصرف المحجور ساقط العبرة.

وعند محمد: يسجدون إذا فرغوا؛ لأنَّ السبب قد تحقق -وهو السماع ولأنَّ المقتدي قد قبراً، وإن كان منهيًّا عن ذلك فيلزم السحدة بقراءته كالحائص.

قلنا: الفرق بينهما أنَّ [المهي] (١) دليل الكون، والحجر مسقط العبرة؛ فيصير كأن لم يقرأ.

مسائة ، والمرأة إذا ولدت وفي بطنها ولد آخير؛ فالنفاس من الأول [عندهما] (٥)؛ لأنّه من خروج النفس وهو الولد، أو خروج الدم، لأنّ المس هو الدم، أو من تنفس الرحم وقد [حصل] (١) كل ذلك بالولد الأول؛ لأنّ الولدقد خرج، والدم قد سال، والرحم قد تنفس،

⁽١) في ب عمد أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ

⁽٢) في سا إفساد، والمثب من أ.

⁽٣) في ب عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمشت من أ.

⁽٤) في ب النهيء والعثبت من أ.

 ⁽٥) في ب عبد أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: وجد، والمثبت من أ

وقال محمد وزفر [علمها] (١) الفاس من الولد الأخبر؛ لأنَّ المرأة الحامل ما في في نظمها ولد، والحامل لا نفاس لها، لأسا لا حيض لها، ولأنَّ العدة تقصي بالولد الأحير، فكدا النماس يكون مه؛ لأسما حكمان معلقان بالولادة.

قلنا: إنما لا تحيض الحامل لانسداد مم الرحم وقد الفتح [الرحم] (") بالولد الأول فيتحقق النفاس، وأما القضاء العدة، فإنّه تعلق بوصع الحمل، قال الله تعالى: ﴿ وَأُولِنَتُ الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَ أَلَ بَصَعَنَ حَمّلَهُنَّ ﴾ [الطلاق ٤] والحمل اسم للكل، والحيص لا يبدأ بالطهر، ولا يحتم به [عنده] (") وإن تقدم على الأول دم وتأحر عن الآخر دم؛ لأنّ هدين الدمين المحيطين ليسا بحيض، فلا يجوز جعل الطهر بمالس بحيض حيصًا.

وقالا بجور ذلك؛ لأنَّ هدا الطهر فاسد، والطهر الفاسد كالدم الفاسد هو طهر [ق/ ١٠٨] فصار دمًا حكمًا، وهو كالدم حقيقة فجازت البداية والختم به.

مسألة، وإذا تخلل الطهر بين دمين معند محمد إن كان [الطهر](٤) أقل [و/ ١١٠] من ثلاثة أيام لم يفصل بحال؛ لأنّه قليل، فإذا كان ثلاثة أيام إن كان أل من الدمين لم يفصل؛ لأنّه صار معلومًا بهما، وكذلك إذا كان مثلهما؛ لأنّ الدم سبب الحظر، والطهر سبب الإباحة، فإذا اجتمعا غلب الحظر الإباحة، وإن راد الطهر عليهما فصل؛ لأنّه غالب، ثم جعل الممكن من الدمين حيصًا، فإن أمكا، فأسبقهما هو الحيض، لأنّه أسرعهما إمكانًا.

وقالا: لا يفصل الثلاث إذا أحاط بها دمان لِمَا قلنا: إنَّه فاسد وهـو كالـدم،

⁽١) زيادة من أ

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب عند محمد، والمشت من أ

⁽¹⁾ سقط من أ، والعثبت من ب.

وفي هذه المسألة ستة أقاويل فسرناها في كتاب حصائل المسائل، وهمله النسخة لا تحتمل أكثر من هذا.

مسافة ، وإذا كان يصلي الجمعة فتذكر أنه لم يصل الفجر، فإن علم أنّه يمل يصل الفجر، فإن علم أنّه يدرك شيئًا من الجمعة [إذا] (١) اشتغل بقصاء العجر بدأ بالفجر بالإجماع، لإمكان الجمع، ولو علم خروج الوقت مضى فيها بالإجماع للتيقن بعوات فرض الوقت، ولو علم أنّه يفوته الجمعة لكن يمكنه أدء الظهر في الوقت مضى في الجمعة عند محمد؛ لأنّ الحمعة وهي فرض الوقت تفوته.

وعندهما: يمدأ بالفجر؛ لأنَّ فرض الوقت في الأصل هو الطهر وهي لا تفوته

مسائة ، ومن أدرك الإمام في الجمعة في القعدة الأخيرة فعند محمد يصلي أربعًا ويقعد في الثانية، ويقرأ في الكل؛ لقول البي عَلَيَكُ. «من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها» (٢٠)، ومن أدركهم قعودًا صلى أربعًا

[وقالا] ("): يقضي ركعتين، لقول النبي الله «وما فاتكم فاقضوا» (ف)، وقد فاته ركعتان، وهو حديث مشهور وما رواه غريب فيرد، أو تأويله: ومن أدركهم قعودًا بعد السلام توفيقًا بين الحديثين، وقول زفر كقول محمد: أنّه يصلي أربعًا، لكنه يقول لا يبطلها ترك القعود [لأول] (٥)، ولا يفترض عليه لقراءة في الأربع كلها؛ لأنّه كالظهر.

⁽١) في ب: لو، والمثبت من أ.

⁽٢) أخرجه المخاري (٥٥٥)، ومسلم (٢٠٧) من حديث أبي هريرة ١١١١

⁽٣) في ب: وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، والمثبت من أ.

⁽٤) أخرحه المخاري (٨٦٦) من حديث أبي هريرة و الله الفظ: قوما فاتكم فأتموا.

⁽٥) في ب: للأولئ، والمثبت من أ.

ومحمد يقول: ما رواه أبو حنيفة وأبو يوسف يدل على فرضية الركعتين، وما روساه بدل على فرضية الأربع، فمحمع بين الكل احتماطًا.

مسألة، ويجوز إقامة الجمعة بمنى [عندهما] (١) أيم الموسم؛ لأنها أبنية، ويجتمع فيها مرافق الدين والدن فتتمصر وتصير كمكة.

وقال محمد وزفر: لا يجوز؛ لأنها ليست بمصر جامع فصارت كعرفات

قلنا: لا بناء بعرفات [علا] " يتمصر بالإجماع، وفي منى سكك فصادت باجتماع المرافق مصرًا، وإنما يجوز دلك لنخليفة وأمير الحجاز، وأمير مكة لعموم الولاية، وأمَّ أمير الموسم فإن كان مقيمًا جاز؛ لأنَّه من أهل الجمعة، وإن كان مسافرًا لم يجز؛ لأنَّه ليس من أهلها.

مسائد، وإذا غسل الميت وكفن، وقد بقى على حسده عضو لم يغسل نزع وغسل؛ لأنَّ الغسل لم يتم، فكأنَّه كفن قبل أن يغسل، وإن بقي أصبح أو نحوه ترك ولم ينزع [عندهما] (؟).

وقال محمد: ينزع ويغسل؛ لأنَّ الغسل لم يتم، فصار كترك عضو، ولهذا بغسل بالاتماق قبل أن يكفن.

[وقلنا] (1): هذا القدر مما يتوهم أنَّه كان غسر وجف، فلا ينزع بالشك، معلاف العضو، ومخلاف ما إذا لم يكفن؛ لأنَّه حاله الغسل بعد.

مسالة، وإذا صلى على جدرة بالتيمم لخوف الفوت لو اشتغل بالتوضو،

⁽١) ي ب. عبدأبي حنيفة رأبي يوسم، والمشت من أ

⁽٢) إن ب. علم، والمثبت من أ.

⁽٣) يب عد أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ

⁽٤) في ب: وقالا، والمثنت من أ.

ثم حضرت أخرى ولم يقدر على التوضؤ، والماء قريب أعاد التيمم لها عند محمد؛ لأنَّ التيمم الأول بطل بالفراغ من الأول لزوال الصرورة وبها جار.

وقالا: يتصلي على الثانية بالتيمم الأول؛ لأنَّه قد صبح فلا ينزول إلا بالحدث، أو القدرة على استعمال الماء، ولم يوجد، والله أعلم. على

00000

كتاب الزكاة

مسألة ،إذا كان للرجل نصاب وعمو فهلك بعضه بعد حولان الحول صرف الهلاك إلى العفو، وجعل كأن لم يكس [عندهما] (1) ، ولم يسقط من زكاتها شيء، فإذا أصاب الأصل سقط من الركاة عدره؛ لأنَّ العفو تمع فيصرف الهلاك [أولًا إلى العفو] (7) ، كما في المضاربة بصرف الهلاك إلى الربح أولًا، ثم إلى رأس المال.

وعند محمد عصرف إلى الكل، ويسقط من الزكاة بقدره؛ لأنَّ الوحوب شائع في الكل، وبه شرح يطول [وهذه مسائله] (٢) في باب من «الجامع الكبير»، وهذا الكتاب لا يحتمل أكثر من هذا.

مسألة ، وإذا كان له دين على مفلس مقر [فقيضه] (٤) بعد سنين فلا زكاة عليه لِمَا مضى عند محمد؛ لأنَّه كان لا يصل إليه فكان كالمجحود.

وقالاً يجب؛ لأنه إذا كان مقرًا كان الوصول إليه مأمولًا [ق/ ١١١] فلم يكن في معنى بخلاف [المجحود](٥٠).

مسالة ، والتغلبي إذا اشترى أرضًا عشرية لم يضاعف عليه العشر فيها عند محمد؛ لأنَّ الوظيفة [ق/ ١٠٩ ب] الأصلية هذا، فلا يتبدل بتبدل المالك

⁽١) في ب عند أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب إليه أولًا والمشت من أ

⁽٣) في ب: وهو بمسائله، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب، فقصاه، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب. الجحود، والعثبث من أ.

كالخراجية إذا اشتراها مسلم، وهذا لأنَّ العشر مؤنة فيها معنى العادة؛ فلا يجب على الكافر ابتداء بالشك، ولا يبطل عنه التهاء بالشك كالحراج فهو مؤسة فيها معنى العقوبة؛ فلم يجب على المسلم التداء بالشك، ولا تبطل عنه انتهاء بالشك.

وعندهما: يضاعف عليه العشر فيها؛ لأنَّ عمر رَّكَ صابحهم على أن يأحذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الحقوق الواحدة في الأموال'''.

مسألة ، وإذا كان النصاب [الدراهم](٢) أو دمانير أو كيليًا أو وربيًا للتجارة، فأدى زكاته من جنسه، لكن أجود من النصاب، أو أردا منه، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يعتبر فيه القدر دون القيمة؛ لأنَّ الجودة ساقطة العبرة في مال الرباعند.

وقال زفر: تعتبر القيمة؛ لأنَّه لا ربا بين [السيد وعبده] (٢).

وقال محمد. يعتبر أنفعهما للفقراء احتياطًا، وبيانه إذا أدى أربعة دراهم جياد عن خمسة زيوف يحوز عند رفر وحده، أو أدَّىٰ خمسة زيوف عن حمسة جياد يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف حلافًا لهما، وعلى هذا سائر [مسائل](3) أموال الربا، والله أعلم.

00000

⁽١) أخرجه ابن رنجويه في «الأموان» (١١٤).

⁽٢) في ب: دراهم، والمثنت من أ.

⁽٣) في ب: العبد وسيده، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من أ، والمثبت من ب،



كتاب الصوم

وإذا مرص في شهر رمصان كله، ثم صح بعد ذلك عشرة أيام ولم يصمها، ثم مات فعليه صوم عشرة أيام لا عير في ظاهر الرواية؛ لأنّه لم يدرك من العدة إلا هذا القدر.

وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنّ عليه صوم كل الشهر؛ لأنّ هذه العشرة صالحة لقضاء العشرة الأولى من [شهر] (() رمضان، ولقضاء العشر الوسطى، ونقصاء العشر الأخيرة فكأنّه أدرك الكل.

مسألة ، وصدفة الفطر لا تحب في مال الصبئ والمجنون عند محمد، لأنها قربة [فأشبه] (٢) الزكاة.

وقالا: يجب، لأما مؤنة [فأشبه] (") اللفقة بخلاف الزكاة؛ لأمها عبادة.

مسألة ،وإذا قال: لله علي أن أصوم رحبا، أو أعتكف رجبا فصام، واعتكف شهرًا قبله، أو ذكر الصلاة على هذا الوجه أحرأه عن النذر [عندهم] (٤)؛ لأنّه أذّاه بعد وجود سببه وهو النذر، فجاز كما لو نذر بالصدقة في رجب فتصدق قبله.

وعند محمد وزفر: لم يحزئ عن نذره؛ لأنها عبادة بدنية؛ فلا يجوز تقديمها

⁽١) ريادة من أ.

⁽٢) إلى ب: قاشيهت، والعثبت من أ.

⁽٣) في ب فأشهت، والمشت من أ

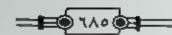
⁽١) في ب. عبد أبي حبيفة وأبي يوسف، والمثب من أ.

على وقت وجوبها، كصوم شهر رمضان بحلاف الصدفة؛ لأنها مالية فأشبهت الزكاة.

قلنا: ثمة لا سبب [وههنا] (١) وجد السبب، والله أعلم.

00000

⁽١) في ب: وهناء والمثبت من أ.



كتاب المناسك

مسألة، وإذا تطبب قبل الإحرام ثم آحرم وقد بقي ذلك لم يكره عند أبي حنية وأبي يوسف على مفرق رسول الله حنية وأبي يوسف على مفرق رسول الله في وهو يلبي (١)، وعن أم حبيبة أنها فالت: انتهينا إلى الروحاء والطيب يسيل من جاهنا من العرق.

قلنا: إنما أمر بذلك قطعًا لوهم الجاهل أنه فعل ذلك بعد الإحرام.

مسألة ، والإهلال بحجنين أو عمرتين صحيح [عندهما] (٥٠) وكذا بحجة ثم بحجة أو عمرة ثم عمرة؛ لأنّه تحريم أفعال وإيجاب أفعال، والجمع بين الإيحابات والتحريمات صحيح؛ للأداء في [الأوقات](١) كالمذر بها، وعند محمد والشافعي؛ لا يصح؛ لأنّ الشروع للأداء، ولا يمكنه أداؤهما جملة، ولا

⁽١) أحرحه المخاري (٢٦٨)، ومسلم (١١٩٠) من حديث عائشه تَطْقَاً.

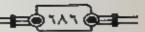
⁽٢) ريادة من آ.

⁽٣) أحرجه مالك (٧٢١) وأحمد (٢٦٨٠٢)، وابن أبي شيبة في امصعه (٣/ ٢٠٧) والبيهة في الكري، (٨٧٤٩)

⁽٤) أخرجه اين أبي شينة في لامصنفه، (٣/ ٢٠٧)

⁽٥) ي ب: عند أبي حتيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽¹⁾ إن أوقات، والمثب سأ.



ترتيب أفعال إحدهما على الأحرى، لأنَّه غير مشروع ملم يصح.

مسألة، وإذا قص المحرم خمسة أظافير من يدين، [أو رجلين] (١) أو يد ورجل، أو زاد على الخمس حتى قصَّ من كل واحدة أربعًا معند محمد عليه دم؛ لأنَّه ربع أو زيادة؛ فصار كقص أصابع يد واحدة، أو رجل واحدة.

وعندهما: عليه صدقة؛ لأنَّه لا يترفق به ولا يتزين إذا كان على هذا الوحه مخلاف يد واحدة، أو رحل واحدة.

ولو قص أظافير مد واحدة ولم مكفر [ق/ ١١٢] عن ذلك حتى قص أظافير يد أحرئ أو فعل هذا في يد ورجل، أو رجلين في مجلسين، فعند محمد: عليه دم واحد؛ لأنَّ الحنس واحد [فكان] (٢) كترك الجمار في أيام، والإفطار في رمضان متعمدًا.

وقالا: عليه دمان، لأنهما جنايتان مختلفتان حقيقة وحكمًا، فيلزمه دمان؛ كقتل صيد ثم صيد، أمَّا الحقيقة فظاهرة، وأمَّا الحكم فلأنَّ الجنس قد اختلف بخلاف الجمار؛ لأنَّ كلها واحب واحد وهو [رمي]^(۱)، ولأنَّ هذا كله جس واحد من وجه [ق/ ١١٠]؛ لأنَّ كله نقص بمرة غالبًا [ومختلف] أنّ من وجه، لأنها في مجال، فإذا اتحد المجلس جعل واحدًا حكمًا، وإن تبدل جعل جنايات، ولم يتداخل؛ لأنّه لا يندرئ بالشبهات، ولهذا يحب على الناسي والمحطئ والمكره بحلاف [كهاره] (أن الإفطار؛ لأنها نندرئ بالشبهات

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) وب عصار، والمثبت من أ

⁽٣) في ب: الرمي، والمثبت من أ.

 ⁽٤) في ب: وتحتلف، والعثبت من أ.

 ⁽۵) في أ الكفارة، والمثبت من ب.

فتداخلت.

مسائة ، والمحرم إذا قتل صيدًا مأكول اللحم [فعندهما] (1) يقومه عدلان لهما بصر في المكان الدئ قتبه فيه ، ثم [القاتل بعد ذلك بالحيار] (2) ، فإن بلغت قيمته هديًا [فاشترئ] (2) هديًا فذبحه في الحرم ، وتصدق به على فقير أو فقراء موضع من أي [موضع] (1) كانوا ، وإن شاء اشترئ بها طعامًا فتصدق به على كل فقير بنصف صاع إن شاء ، وإن شاء صام مكان كل صاع يومًا ، فإن فضل مد إن شاء تصدق به وإن شاء صام يومًا .

وقال محمد والشافعي: الخيار فيه إلى الحكمين إن شاءا حكما بالهدي، وإن شاءا بالصيام، فإن حكما بالهدي، أوجبا مثله مر النعم الأهلي في حمار الوحش بقره، وفي [النعامة] (٥) جمل، وفي الظبي شاة، وبي الأرنب عاق، أو جدي، وفي اليربوع جفرة (١)، فإن لم يكن له مثل كالحمامة والطبر يشترئ بقيمته هدي، وإن حكما بالطعام أو الصوم فعلى ما قال أبو حنيفة وأبو يوسم، فصار الاختلاف في موضعين: فيمن به الخيار، وفي معمل المشل أمن النعم] (٧).

وجه قول محمد والشافعي: قوله تعالىٰ: ﴿ فَبَرَّآءٌ يُثُلُّ مَا تَنَلَّ بِنَ ٱلْقَدِ ﴾ [المائدة، ١٥]، وعن عمر أنَّه أوجب المثل من المعم كما قال محمد والشافعي، وحعل

⁽١) في س: عبد أبي حتيفة وأبي يوسعه، والمثبت من أ.

⁽٢) في من الخيار عد ذلك إلى القاتل، والعثبت من أ

⁽٢) إب على شاه اشترئ، والمشت من أ

⁽١) في مواضع، والعشت من أ.

⁽⁴⁾ في ب المعام، والمثبت من أ.

⁽١) قال ابن السكيت؛ الجهرة التي قد التمح حنباها وأكلت وشريت حتى سمنت.

الكرا(ص/١٩).

⁽Y) سقط من ب، والمشت من أ.

الخيار إلى الحكمين بقوله تعالى * ﴿ يَعَكُمُ بِهِ. ذَوَا عَدُلِ يَسَكُمْ هَدَيًا بُلِيمَ الْكُنْيَةِ ﴾ [المائلة 190] الآية، وأبو حنيفة وأبو يوسف احتجا وقالا. إنّه حيوان مضمون بالمثل [فكان] (() مضمونًا بالقيمة؛ كالحيوانات المملوكة، ودليل كوبه مضمونًا بالمثل قوله تعالى: ﴿ فَتَرَا يُعَرُ مَ فَلَا مِنَ المَّمَلُ وَالخيار إليه؛ لأنّ الوجوب عليه كفارة اليمين، وقوله تعالى: ﴿ مِن النّهِ فَي المقتول من المعم لا أن يكون المثل من المعم، وقوله: ﴿ فَحَرًا يُعَلُ مَا ﴾ يقرأ مرفوعًا مونًا (()) أي: فعليه جزاء، ثم فسره فقال: ﴿ فَعَرًا مُن اللّهِ فَي ومثل الحيوان قيمته؛ لأبها تماثله معنى، فأمّا حيوان آخر لا يماثله لا داتًا ولا معنى، ويقرأ ﴿ فَمَرَا يَعَلُ ﴾ برفع الأول وخفض الثاني، أي. فعليه جراء ما هو مثل المقتول، وجزاء مثله وجراء عينه سواء، فأمّا حكم المعدلين فبالقيمة لا في احتيار أحد هذه الأشياء، فإنّه قال: ﴿ أَوْكُنُونُ ﴾ بالرفع حكم المعدلين فبالقيمة لا في احتيار أحد هذه الأشياء، فإنّه قال: ﴿ أَوْكُنُونُ ﴾ بالرفع لا بالنصب، ولو دخل في حكمهم لا تنصب، وارتفاعه للعطف على قوله: ﴿ أَوْ عَذَلُ ﴾ بالرفع وهو دليلنا وحديث عمر المُحتى معارض بقول ابن عباس، فإنّه قال مثل قولنا.

ومن اعتمر في أشهر الحج من أهل الآفاق لكن لم يحلق حتى ألمَّ بأهله، أو كمان طماف أكثر طواف وألمَّ بأهله، ثم عماد وحمج ممن عامه فهو متمتع [عندهما] (")؛ لأنَّ إحرامه باق؛ فلم يصح إلمامه بأهله فكأنَّه مكة.

وعند محمد: لا يكون متمتعًا، لأنَّه [أداها](١) بسفرتين، وعلى هذا لو

⁽١) في س. فيكون، والمثبت من أ.

 ⁽٢) قال ابن الحزري كَمْقَاتُهُ واحتلفوا في: (فجراء مثل): فقرأ الكوفيون ويعقوب فجزاء - بالتنوين مثل برقع الملام، وقرأ الناقود بغير تنوين وحقص الملام. «المشر» (٢/ ٢٥٥).

⁽٣) في ب: عبد أبي حيمة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب. أداهما، والمشت س أ

باب قول معمد على خلاف قول صاحبيه باب قول معمد على خلاف قول صاحبيه المعمد على خلاف قول صاحبيه المعمد على خلاف قبل اعتمر في أشهر المحم و من نبته التمتع وقد ساق الهدي لتمتعه، ثم ألمَّ بأهله قبل

اعمري الله المحج ومن سه المملع وعد سال الهدي مساعه من أل يعلق، ثم عاد وحج من عامه فهو على هذا؛ لأنَّ سوق الهدي يمنعه من

التحل،

كتاب النكاح

مسائد ،وإذا كان للمجبونة أب واسن فولاية تزويجها للأب عند محمد، لأنّه أوفر شعقة، ولهذا كانت ولاية التصرف في مالها للأب

وعند أبي حنيفة: للابن، وعن أبي يوسف في روايةٍ كذلك، وفي رواية: لهما، ويقدم الابن الأب.

واحتجا بقوله علي النكاح إلى العصبات » (١٠)؛ ولأنَّ الابن أقوى؛ ولهذا كان ميراثه أكثر، فإنَّ السدس للأب والباقي للابر، والاستدلال بالولاية في باب المال باطل بالجد مع الابن إذا اجتمعا إن تصرف [ق/ ١١٣ أ] المال إلى الجد والتزويج للابن.

مسائة، والفاسق كف، للمصلحة [عند محمد كَالَة] (١) إلا أن يكون فاسقًا يستخف به بأن يسكر ويدخل في السوق فيسخر به الصبيان ونحو ذلك؛ لأنَّ فسق الزوج إذا لم يسقط جاهه لم يفوت [مقاصد] (١) النكاح، فلا يفع به التعيير.

وقال أبو حنيفة: لا يكون كفوًّا.

وقال أبو يوسف: إن كان فاسقًا معلنًا فكذلك، وإن كان مستترًا كان كفؤًا؛ لأنَّ الديانة مقصودة في النكاح، قال النبي عَلَيْكُا: « تنكح المرأة لمالها وجمالها

⁽١) قال الحافظ ابن حجر كَالله: لم أجده. الدراية في تخريج أحادبث الهداية؛ (٢/ ٢٢).

⁽Y) سقط من ب، والجثبت من أ.

⁽٣) في ب: مصالح، والمثبت من أ-

وحسها ودينها المناع الشيل بالفسق خصوصًا فسق المعلن.

مسائة ،وإذا أبان امرأته وهي مدخول بهاء ثم تزوجها في العدة، ثم أبانها قبل اللحول بها فلها نصف المهر وعليها إكمال [ق/ ١١١ ب]العدة الأولئ عند محمد.

وقالا. عليها استثناف العدة، ولها كمال المهر، لأنّه تزوحها وهي في قمضه لاشتغال رحمها مائه بما سبق من وطئه، وهو بمنزلة تجديد قبصه بابتداء فعله، وهو كمن عصب [عبدًا] (٢)، ثم اشتراه من مالكه أنّ الثمن يتأكد عليه بنفس الشراء قبل تجديد قبضه.

ووجه قول محمد: أنَّ هذا طلاق قبل الدخول حقيقة، وذلك يوجب بنصف المهر، لكن يوجب إكمال العدة الأولى، لأنها وجبت بالطلاق الأول، لكن لما تزوجها ثابيًا لم يظهر حكمها، فإذا أزال النكاح بالطلاق الثاني ظهر ذلك، وقال زفر وبشر: يتنصف مهرها لهذا ولا عدة عليها أصلًا؛ لأنها سقطت بالنكاح، والساقط لا يحتمل العود؛ فلا يجب ذلك بالطلاق الثاني.

مسألة ، والمسلم إدا تزوح ذمية بشهادة ذميين لم يجز عند محمد وزفر ؟ لأنهما شاهدان في حقها لا في حقه ، فكأنهما سمعا كلامها لا كلامه، وذاك لا يكفي.

[وقالا] (٢): يجور لأنَّ الكاح إنما فارق سائر العقود في اشتراط الشهادة في جاب الزوج، لأنه يتملك البضع، فأمَّا هي فإما تتملك المال بشرط الإشهاد من، وقد أشهد عليها من يصلح شاهدًا عليها فيكفيه.

⁽١)أحرجه المخاري (٤٨٠٢)، ومسلم (٢٦٤١) من حديث أبي هريرة ١٤٣٦)

⁽٢) في ب: عينا، والمثبت من أ.

⁽٣) إن من وقال أبو حنيفة وأبو يوسع، والمثبت من أ.

مسأثة ، وإذا ارتد الزوج وحرمت عليه امرأته فهي فرقة بطلاق عند محمد، لأنها تضاد أحكام النكاح؛ فصار كقوله: طلقتك.

وعندهما: هي فرقة بغير طلاق وهي فسح؛ لأنَّ التطليق إلطال ملك النكاح الإبطال الذين، والشرع حرم المحل بإبطال ملك النكاح الإبطال الدين،

مسأئة ، والحربي إذا أسلم وتحته خمس نسوة أو أكثر، أو تحته أختان يعرق بيه وبين الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف إن تزوجهن حملة، أو تزوج [احتين] (1) جملة وإن نكحهن على التعاقب، أو الأربع حملة ثم الحامسة بقي نكاح الأربع، وفرق بينه وبين الحامسة، وإن نكح واحدة، ثم أربعًا حاز نكاح الواحدة وحدها.

وقال محمد وزفر والشافعي: له أن يختار أربعًا منهن كيف كان؛ لِمَا روي أنَّ غيلان الديلمي أسلم وتحته عشر نسوة أسلمن، فخيره لنبي الله فاختار أربعًا منهن (٢).

 ⁽١) في ب الأحتين، والمثبت من أ

⁽٢) أُحرَحه أبو داود (٢٢٤١)، والترمذي (١١٢٨)، وابن ماجة (١٩٥٣)، وأحمد (٢٦٤٩)، واس حيان (٢٥٦٤)، والحاكم (٢٧٧٩)، وأبو يعلى (٥٤٣٧)، والطبران في «الكبير» (١٣٢٢١)، وفي «الأوسط» (١٦٨٠)، والبيهقي في «الكبرئ» (١٣٦٣٣) من حديث أن عمر ظليكاً.

قال المترمذي: هكذا رواه معمر عن الرهري، عن سالم، عن أبيه قال وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محموظ، والصحيح ما روئ شعيب س أبي حمزة وعيره عن الزهري وحمزة قال حدثت عن محمد بن سويد الثقمي أن غيلان بن سلمة أسلم وعده عشر نسوة، قال محمد وإنما حديث ترهري عن سالم، عن أبيه أن رجلا من ثقيف طلن بساءه فقال له عمر: لتراجعن بساءك أو لأرجمن قبرك، كما رحم قبر أبي رعان.

قال أبو عيسين: والعمل على حديث عبلان من سلمة عبد أصبحاما منهم الشافعي وأحمد وإسحاق.

وعن فمروز الديلمي أنَّه أسلم وتحته أختيان مخمره النبي عَلَيْكُ فاختيار إحدهما(١)، ولأنَّ أبكحتهن تقع حائزة، ثم تقع الحرمة بعارص، فبخير كما لو طلق إحداهن.

وإنما قلنا أنَّه يقع جائرًا؛ لأسم يعتفدون جواره، ونحن أمرما أن نتركهم وما يعتفدون، ولهما أنَّ هذه الأسكحة [تقع] (") فاسدة، لكنَّ لا نتعرض لهم لاعتقدهم ذلك، وبعد الإسلام تركوا ذلك فأشبه نكاح المحارم، وتحيير غيلان كان في [التزوج] (") بعد الفرقة.

مسألة اوالمهر إذا ارداد بعد القبض زيادة متصلة لم يتصف [عندهما](3). وعليها رد نصف قيمة الأصل يوم قبصت؛ لأنها غير مفروضة عند العقد حقيقة وحكما، فلا مكن تنصيف الزيادة، ولا تنصيف الأصل مدونها مخلاف ما قمل القبص.

وعند محمد. تتنصف [الكل] (٥)؛ لأنها قائمة بالأصل تابعة له فتنتصف يتنصيعه.

مسالة، وإذا وقع الاختلاف معدموت الزوجين بين ورثتهما في المهر المسمى فعد أبي حنيفة: القول قول ورثة الزوج في القليل والكثير، ولا يحكم مهر المثل لأنَّه يسقط اعتبار مهر المثل بموت [أحد](1) الزوجين، كما في

⁽۱) أحرجه أبو داود (۲۴٤٣)، والترمذي (۱۱۳۰)، وأحمد (۱۸۰۱۸)،، واس حيان(۱۵۵)، وانظراني في «الكبير» (۱۸/۸۲۸) حديث (۸٤٣)، والبيهقي في «الكبرئ» (۱۳۸۳۱).

⁽٢) إن سه: وقعت، والمثبت من أ.

⁽٣) في س. الترويج، والمشت من أ.

⁽٤) في معد أبي حيمة وأبي يوسم، والعثبت من أ

⁽a) سقط من ب، والعشت من أ.

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ.

[مفروضة] (١) إذا مات الزوجان سم يقض بشيء.

وعند أبي يوسف: القول قول ورثة الزوج إلا أن يأتوا بشيء مستنكر كما قاله في حالة الحياة.

وقال محمد. الفول قول ورثة المرأة إذا كان مهر المثل شهد لهم، ولا يصدقون في الزيادة؛ فالحاصل أنَّ محمدًا يعتبر مهر المثل بعد موتهما، وهما يجعلان [ق/ ١٤٤] القول قول ورثة النزوح، ولا يعتبران مهر المثل [بعد موتها] (٢)، إلا أنَّ أبا يوسف يرد قوله في المستكر في الحياة والموت جميعًا

مسائلة ، والعبد [أو المكاتب أو المدبر] `` إذا تزوح امرأة عرَّ رجل أنها حرة فولدت منه، ثم ظهر بعد دلك أنها أمة، فالأولاد أرفاء [عندهما] (*)؛ لأنهم حصلوا بين رقيقين؛ فلا يمكن القول بحريتهم، بخلاف الأب الحر؛ لأنَّه طلب حريته وهو حر فأمكن أتباعه.

وقال محمد: ثبت عن الصحابة أنَّ الولد المغرور حر بالقيمة من غير فصل بين أب وأب.

قلنا: ما ثبت ذلك منهم قولًا، مل حكمًا، وكان ذلك في الأب الحر.

مسأثة ، والمرأة إذا وجدت زوجها مجنونًا أو مجذومًا أو أبرصًا فليس لها أن [تبرد](٥) بهده العيوب [عندهما](١)؛ لأنَّ هذه العيوب لا تفوت الوطء

⁽١) في ب: المفروضة، والمثبت من أ.

⁽٢) صفعد من ب، والمثبت من أ

⁽٣) في ب. تقديم وتأحير، والمثنت س أ

⁽٤) في ب: عند أبي حنيمة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب. ترده، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ

[ق/١١٢] وكانت كالبحر(١) والدفر(٢) والحرب والقروح العاحشة.

وقال محمد والشافعي لها الرد به الأنها عجرت عن الوصول إلى حقها في الوطء من جهته فلها الخيار للمطالبة بالتفريق كما في الجب (٢) والعنة (٤) وهذا لأنه لا يمكه التمكن منه في الجدام المنتن ولخوف العدوى، قال عَلَيْكُ، فرمن المجلوم فرارك من الأسد (٥).

قلنا. المحبوب والعليل عجزا عن الإمساك بالمعروف، وهذا غير عاجز لِمَا قلنا

مسالة، وإذا خلط لبن امرأتين [وارتضع] (1) به الصبي وأحدهما قليل والأحر كثير فالرضاع ثبت منهما جميعًا عند محمد وزفر؛ لأنه ارتضع لبنهما جميعًا، ولا يصير الفليل منهما معلوبًا بالكثير؛ لأنَّ الجنس واحد، وقد روي عن محمد أنَّه قال: الحنس لا يغلب الحنس لكن يكثره.

⁽۱) قال الخليل. البخر ريح كريهة من المم، بحر الرحل فهو أبخر وامرأة بحراء. العين الدر (٢٥٩/٤).

⁽٢) قال الخليل عدر المحل قدورا إدا فراعي الصراب. (العير) (٨/ ٢٦)

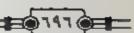
 ⁽٣) قال الجوهري: الجب: القطع، وخصي متجوب بين الجماب، وبعير أحب بين الجبب، أي مقطرع السام «الصحاح» (١/ ٩١).

⁽٤) قال ابن بطال: العيس هو الذي لا يشتهي النساء، يقال: رجل عنين بين العينة، وامرأة عنينة: لا تشتهي الرجال، وهو فعيل بمعنى مفعول، مثل: حريح، والاسم منه: العنة، وعنن الرجل من امرأته يداحكم عليه القاضي بدلك، أو منع عنها بالسحر، مشتق من عن الشيء: إذا اعترض، كأنه يعترص عن يمين الفرج ويساره ولا يصيبه، وقيل مشتق من العدان، شبه مه في لينه ورحاوته.

النظم المستعدّب في تفسير عريب الفاظ المهدب (٢/ ١٤٢).

⁽٥) أحرجه البحاري (٥٣٨٠) من حديث أبي هريرة لطُّقَّكَ.

⁽١) إلى وأرضع، والمثبت من أ.



[وقالا](١٠): يثبت حكم الرضاع من ذات اللبن الأكثر، لأنَّ القليل صو مغلوبًا بالكثير، والمغلوب كالمستهلك اعتبارًا بخبط اللبن بالماء وبحو ذلك.

مسائلة ، وأحد الزوجين إذا مات بعد استعجال بفقة شهر أو سنة قبل مضي المدة ، والنعقة قائمة ، أو قد استهلكتها فالقياس أن يسترد بقدر ما بقي من المدة وهو قول محمد ، لأنها تجب لأجل الاحتباس ، ولم يوحد بحميع المدة ، وفي الاستحسان لا يسترد وهو [فولهما] (") لأنها بطرس الصلة ، فينأكد بالموت وينقطع حق الرجوع كالهمة ، ولو هلكت من غير استهلاك لم يسترد شيء بالإجماع ، والله أعلم بالصواب .

\$\$\$\$\$

⁽١) في ب وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، والعثبت من أ

⁽٢) في ب: قول أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من ".



كتاب الطلاق

مسألة الحامل لا تطلق ثلاثً للسنة عند محمد وزور، ولا تطلق للسنة إلا واحدة [قال] ' ': للغنا ذلك عن ابن مسعود وحابر (''و لحسن ("")، ولأنَّه طهر واحد فلا يصلح للتفريق تطهر مستدة الطهر.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: تطلق ثلاثًا للسنة، ويفرق بين كل [تطليقتير] (1) بشهر، لأنَّه مدة عدة كاملة، فيفصل فيها بين طلاقيها بشهر كما في الآبة والصغيرة، بخلاف ممتدة الطهر، والحديث محمول على الأحسن، والعهر وإن كان واحدًا لكنه عدة كاملة، وفي ذوات الأقراء إباحة التعريق، لم تكن لكونها أطهارًا، بل لكون الكل عدة [وحدة] (٥) كاملة وانقضاء العدة بها، وهما العدة تنقضي بانقصائه، وإن كانت لا تنقضي باعتبارها، وثم أيضًا لا تنقضي باعتبار الأطهار، بل باعتبار الحيض وتنقضي بانقصاء الكل.

مسألة: والتيمم يقطع الرجعة عند محمد في التي أيامها دون العشرة قبل أن تصلي لأنّه كالاغتسال بالماء حالة الضرورة وذاك قاطع.

وقالا. لا تقطع ما لم تصل بها، لأنها طهارة ضرورية فلا يعتبر إلا عند أداء ما لا يتأدّئ إلا بالطهارة.

⁽١) في س: قالا، والمثبت من أ

⁽١) أحرحه الل أبي شيبه (١/٧٥)

 ⁽٣) أحرجه ابر أبي شيمة (٤/ ٥٥).

⁽٤) في ب طلقتين، والمثبت من أ.

⁽٥) سقط من ب، والمشت من أ

مسائة والصغيرة المتوفى عنها زوحها يشت نسب ولدها إلى عشرة أشهر وعشرة أيام بطريق [التعيين] مفيها وعشرة أيام بطريق [التعيين] فمضيها كإقرارها بانقضاء عدتها بها، ولو أقرت ثم ولدت بعد دلك لستة أشهر فصاعدًا؛ لم يثبت نسب ولدها من زوجها، وجعل من علوق حدث، ولو ولدت لأقل من ذلك يثبت سب ولدها منه لعلما بخطئها في إقرارها

وعندهما: يشت إلى حولين؛ لأنَّ العلوق محتمل فصارت كالكبيرة أنَّ نسبها يثبت إلى حولين إذا لم يقر بانقضاء عدتها.

مسائة، والمطلقة [بطلاقير] (٢) إدا تزوجت بزوح، ثم عادت إلى الأول لم تحرم عليه، إلا بثلاث تطليقات [عدهما] (٣)، وقال محمد وزفر والشافعي [ق/ ١٥٥ أ]: تحرم عليها بما بقي من الطلقات الثلاث؛ لأنَّ الله تعالى جعل النووج الثاني منهيا للحرمة بقوله تعالى ﴿ فَلا غِلْ لَدُ مِنْ بَعَدُ حَتَى تَدَكِحَ نُوبًا عَيْرَهُ ﴾ النووج الثاني منهيا للحرمة بقوله تعالى ﴿ فَلا غِلْ لَدُ مِنْ بَعَدُ حَتَى تَدَكِحَ نُوبًا عَيْرَهُ ﴾ النووج الثاني منهيا للحرمة بقوله قبل ثبوتها وبعد الطلقة بالطلقتيل لا تثبت الحرمة، فلا يتصور إنهاؤها.

ووجه [قولهما] (٤): أنَّ النبي ﷺ جعله محللًا؛ لقوله: «لعن الله المحلل والمحلل له»(٥)، وبعد الطلقة والطلقتين ينتقض الحل، وإن كان لا ينزول، فلمَّا

⁽١) في ب: اليغين، و لعشت من أ

⁽٢) في ب: طلاقين، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: عند أبي حنيقة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب قرن أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ

⁽٥) أخرحه أبو داود (٢٠٧٦)، والترميدي (١١١٩)، واس ماجة (١٩٣٥)، وأحمد (٦٣٥)، والبزار (٨٢١)، وأبو يعلى (٤٠٢)، والطبراني في الأوسط؛ (٦٣٠٧)، والبيهقي في الكرئ! (١٣٩٦١) من حديث على ﷺ.

قال الترمذي: وفي الباب عن أن مسعود وأبي هريرة و عقبة بن عامر و ابن عباس

= قال أبو عيسى حديث على وجائر حديث معلول، وهكدا روئ أشعث بن عبد الرحمن، عن محالا عن عامر (هو الشعبي)، عن الحارث، عن علي وعامر، عن جائر بن عبد الله عن البي وعامر، عن جائر بن عبد الله عن البي يخلق وهذا حديث ليس إساده بالفائم؛ لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم، مهم أحمد بن حيل، وروئ عيد الله بن بمبر هذا الحديث عن محالله عن عامر، عن حائر بن عبد الله عن محلله عن عامر، عن حائر بن عبد الله عن علي، وهذا قد وهم فيه ابن نمير، والمحديث الأول أصح، وقد رواه مغيرة و ابن أبي خالد وغير واحد عن الشعبي، عن المحاوث، عن على،

وقال الحافظ ابن حجر: الترمدي والسائي من حديث أبن مسعود، وصبححه ابن القطان، وان دقيق العيد على شرط البحاري، وله طريق أحرى أحرحها عند الرراق، عن معمر، عن الأعمش، عن عبيد، قه من مرة، عن الحارث، عن ابن مسعود، وأحرى أحرجها إسحاق في مسده، عن ركريا من عدي، عن عبد الله من عمر، وعن عبد الكريم الجرري، عن أبي الواصل، عنه

وفي الناب عن الل عناس أحرجه الن ماجه، وفي إسناده رمعه من صالح وهو صعيف، ورواه أحمد والو داود والل ماجه، والترمدي من حديث علي، وفي إسناده مجالد وفيه ضعف، وهد صححه ابن السكن، وأعله الترمذي.

وقال روي عن مجالد، عن الشعبي، عن حامر وهو وهم، ورواه أحمد، وإسحاق، والسهقي، واسرام، والسهام، والسهقي، والمزام، والترمدي في العلل من حديث أبي هريرة، وحسم البحاري، ورواه الله ماحه والحاكم من حديث الليث، عن مشرح من هاعان، عن عقمة بن عامر، وأعلم أبو روعة، وأبو حاتم بأن الصواب رواية الليث، عن سليمان من عبد الرحمن مرسلا، وحكى الترمذي عن البحاري أنه استنكره.

وقال أبو حاتم: دكرته لبحيل من بكير فأنكره إنكارا شديدا، وقال، إنما حدثنا به الليث، عن سليمان ولم يسمع الليث من مشرح شيئا.

قلت ووقع التصريح سماعه في رواية الحاكم، وفي رواية اس ماحه من الليث. قال لي مشرح، ورواه ابن قائع في معجم الصحابة من رواية عبيد من عمير، عن أبيه، عن جمه، وإساده صعيف.

فائدة

استدو جدا الحديث على بطلال النكاح إدا شرط الزوج أنه إدا نكحها بانت منه، أو شرط أنه يطلقها أو بحو دلك، وحملوا لحديث على دلك، ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها، لكن روى الحاكم، والطبراني في الأوسط س طريق أبي غسان، ص عمر بن مافع، عن أبه قال احاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثًا، فتروحها أح له عن غير كان الزوج الثاني يثبت أصل الحل بعد الروال فلأن يثبت صفة الحل وهو الكمال، [مع قيام الأصل كان أولي](١)، وإذا كمل صار كالابتداء فلا تحرم إلا بثلاث

وعند بعض مشايخنا لا يستقض الحل لكن الطلقة والطلقتان ينعقدان معتبرتين على وحه، فإذا انضمت إليها الثالثة زال الحل، وتشت الحرمة بالكل، ثم الزوج الثاني ببطل الطلقات المتقررة المثنتة للحكم فلا يبطل عرضيتها لإثبات الحكم أو يمنع انعقادها في حق الحكم أولى.

مسائلة ،ولو قال لامرأته وهي أمة: أنت طالق [ق/١١٣ س] مع عتق مولاك إياك اثنتين، فأعتقها مولاها طلقت اثنتين، وله أن يراجعها؛ لأنَّه [علقها](١) بالإعتاق فنزن بعده، والطلقتان في الحرة لا تحرمان.

مسائلة ،ولو قال لها: أنت طالق اثنتين إذا جاء غد، أو قال لها مولاها: أنت حرة إذا جاء غد، فحاء غد عتقت [بمجيء الغد] (٢) وطلقت ثنتير، ولا يراحعها بالإجماع، في رواية أبي سليمان في «الجامع الصعير»؛ لأنَّ الجر ءين معلقان

⁼مزامره ليحلها لأحيه، هن يحل للأول؟ قال لا، إلا بكاح رغبة، كنا بعد هذا سفاحا على عهد النبي ﷺ.

وقال ابن حزم: ليس الحديث على عمومه في كل محلل، إد لو كان كدلك لدخل فيه كل واهب، وبائع، ومروح، فصح أنه أراد به بعض المحلمين، وهو من أحل حراما لغيره بلا حجة، فتعين أن يكون دلك فيس شرط ذلك؛ لأجم لم يحتلفوا في أن الزوح إدالم ينو تحليلها للأول، وبوته هي أنها لا تدحل في اللعن، قدل على أن المعتبر الشرط، والله أعمم «تلخيص الحبير» (٣/ ٣٠-٢٥)

⁽١) في ب: والأصل قائم أولئ، والمثبت من أ.

⁽٢) في أ: علقه، والمثبت من ب.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من آ.

بمجي، العد فيقعان معًا، ثم العتاق يلاقي الأمة، فكذا الطلاق، والطلاقان في الأمة بحرمان، وفي روابة أبي حفص: له أن يراجعها عند محمد؛ لأنَّ العتق يثبت مقارنًا للإعتاق، لأنَّه حكمه، وكذا حكم الطلاق يقارنه، والطلاقان على هذا يقعان على الحرة فلا يحرمان.

مسائة، ولو قال [لامرأته] (''): كلما تزوجتك فأنت طالق، فتزوجها في يوم ثلاث مرات، ودخل بها في كل مرة؛ قال أمو يوسف في «الأمالي»: هي امرأته، وقد طنقت تطليقتين، وعليه مهراد ونصف، وهو قياس قول أبي حنيفة أيضًا.

وقال محمد في «الرقيات» عليه أربعة أصدقة ونصف، وبانت منه بثلاث تطلقات.

وجه قولهما: أنَّ كلمة الكلما الصحب الأفعال وتوجب التكرار، فإذا تزرحها أولًا وحد شرط وقوع الطلاق فوقع ووجب نصف المهر بالطلاق قبل اللحول، ثم دخل بها على شبهة الأوجب به مهر، ثم تروحها ثانيًا فوجد شرط وقوع الطلاق الثاني فوقع، وهذا طلاق بعد الدحول على أصلهما الأنَّ رحمها مشعولة بما ثه فوحب عليه أيضا مهر تام، وهذا طلاق رجعي، فإذا دخل بها بعده صار مراجعًا لها، علما تزوحه لم يكن نكاحًا عدم يوحد شرط [وقوع] (") طلاق آخر علم يقع [الذلث](")، بل كان الواقع طلقتين لا غير، ووحب عليه مهران ونصف بالطلاق الأول قبل الدخول، ومهر بالدخول الأول، ومهر بالنكاح الثاني.

⁽١) في الإمرأنه، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٢) في م. الثلاث، والمشت من أ.

ووجه قول محمد: أنّه لمّا تزوحها أولًا وقعت طلقة لِمَا مر، ووجب نصف مهر بالطلاق قبل الدخول، وبالدخول بعده وجب مهر للشبهة، ولمّا تزوجها ثانيًا صح، والدخول الأول ليس مدخول في هذا النكاح الثاني على أصله؛ فوقع الطلاق للشرط، وهو قبل الدخول فوجب نصف مهر آخر، ولمّا دخل بها معده وجب مهر آخر بالدخول، ولم يصر مراجعًا به، ولما تزوجها ثلاث صح وطلقت ثالثًا للشرط، وهو قبل الدخول أيصًا؛ فوجب مصف مهر، وبكل دخول مهر فصار أربعة مهور ونصف مهر.

مسألة ، ولو كان قال لها: كلما تزوحتك فأنت طالق مائن، فتزوجها ثلاث مرات في يوم واحد، ودخل بها في كل مرة؛ فقد بانت بثلاث بالإجماع، ولها عند محمد أربعة مهور وبصف، كما في الفصل الأول؛ لأنَّ الدخول في العقد الأول ليس بدخول في الثاني عنده، فكان كالأول سواء.

[وعندهما] (۱) أبي حنيمة وأبي يوسف: عليه لها خمسة مهور وبصف؛ لأنّه لمّا نكحها أولًا طلقت قبل الدخول ووجب بصف [المهر] (۱) ، وبالدخول بعده وجب مهر للشبهة ، وبالنكاح ثانيًا طلقت ثانيًا، وهو طلاق بعد الدخول عندهما [فوجب] (۱) مهر تام [ق/ ۱۱ ۱ أ] ، وبالدخول بعده وحب مهر آخر للشهة ، ولم يصر مراجعًا به؛ لأنّ الطلاق بائن ، وبالدكاح [ثلاثًا] طلقت [ثلاثًا] (۱) ، وهو بعد الدخول حكمًا فوجب به مهر كامل ، ثم بالدخول بعده مهر آخر ، فصارت

⁽١) في ب: وهند أبي حيمة وأبي يوسف، والمثب من أ.

⁽٢) في ب. مهرها، والعثبت من أ

⁽٤) في ب: ثالثا، والمثبت من أ.

 ⁽٥) في ب: ثالثا، والمثبت من أ.

[الطلقات] (۱) ثلاثًا؛ لأنَّ النكاح ثلاث مرات والمهور حمسة ونصف، نصف بالطلاق الأول؛ لألَّه قبل الدخول، ومهر بالطلاق الثاني ومهر بالطلاق الثالث، وثلاث مهور بالدخول حقيقة ثلاث مرات.

وقال في «الجامع الكبير»: إذا قال لامرأته: كلما ولدت ولدًا فأنت طالق للسف ولدت ثلاثة أولاد في بطس واحد، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يقع الطلاق الأول حين تطهر من المعاس بعد الولد الثالث، ثم إذا حاضت وطهرت وقعت أخرى، ثم إذا حاصت وطهرت وقعت أخرى، وبانت بثلاث، لأنها لمّا وللت الولد الأول فقد وجد الشرط، لكنها صارت نفساء للحال؛ لأنّ النفاس عندهما من الولد الأول، والنفاس ليس بوقت السنة فتأخر الطلاق الأول إلى أن طهرت من نفاسها بعد الولد الثالث، وتأخر الثني إلى طهر تخر، والثالث إلى طهر آخر،

وقال محمد وزفر: إذا ولدت الأول طلقت واحدة [ق/ ١١٤] لوجود الشرط لعدم المفاس؛ لأنَّ النفاس عندهما من الولد الأخير فوجد وقت السنة فيقع واحدة.

مسالة ، وإذا ولدت الولد الشاني لا يقع شيء عدهما، وإن كان شرط الطلاق قد وجد وهي طاهرة لعدم النعاس، إلا أنَّ الحامل عندهما لا تطلق للسة إلا مرة، وقد طلقت مرة، ولمَّا ولدت الثالث انقضت عدتها فلم يقع آخر، فإن نكحها عد ذلك طلقت أخرى؛ لوجود وقت السنة بالكلام الثاني، الذى صار كالملعوظ به عند ولادة الولد الثاني، ثم لا يقع شيء؛ لأنَّ الكلام الثالث الذى صار كالملفوظ به عند ولادة الولد الثاني، ثم لا يقع شيء؛ المن العدة؛ فلم

⁽١) في ب: طلقات، والمثبت من أ.

يقع الطلاق عند وجود وقت السنة معد ذلك.

مسألة ، ولوقال لها: أنت طالق واحدة أو لا شيء فهي واحدة عند محمد، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع أبو يوسف وقال. لا يقع شيء، وهو قول أبي حيفة، وفي «الجامع الصغير »(١) قال: إذا قال أنت طالق واحدة أو لا، لم يقع شيء عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ويقع واحدة عند محمد

وجه قولهما: أنَّه أدخل الشك في الواقع وغير الواقع فلا يقع، كما لو قال. أنت طبالق أو لا، أو قبال: أنت طبالق أو عير طبائق، وهذا لأنَّ العدد إذا ذكر فالواقع هو العدد حتى لو قال لغير المدحول مها: أنت طالق ثلاثًا طلقت ثلاثًا، ولولا أنَّ الواقع هو العدد للغي ذلك حيث بانت بقوله: أنت طالق.

ورجه قول محمد: أنَّه أدحل لـشك في قوله واحدة أو لا شيء؛ فبطن الكلام، ونقي قوله أنت طالق؛ كما لو قال. هذه طالق، وهذه أو هذه، فلما [أوقع] (٢) الشك في الأخريين طلقت الأولى؛ لأنَّه لا شك فبها.

ولو قال: أنت طالق ثلاثا أو لا شيء، فهو علىٰ هذا الاحتلاف

مسائلة ، ولو طلقها طلاقًا رجعيًّا، ثم قال: جعلت دلك [الثلاث] (٢) بائنًا لم يصر كذلك عند محمد؛ لأنَّ الشرع جعل عمله في الإبارة بعد مضي المدة، فلا يملك تغيير هذا لحكم.

وعندهما. يصير باتنًا ولأنَّه يملك جعله باتنًا بشرط البدل؛ فدل أنَّه داخل في ولايته فيصح إلحاق هذا الوصف به.

⁽١) قالجامع الصغيرة (ص/ ١٩٤).

⁽٢) في ب: وقع، والمشت من أ.

⁽٣) في ب: الطلاق، والمثبت من أ.

والصوم [واستكلم مع] (1) الأب والأقارب، وطلب الحقوق من الخصوم، والصوم [واستكلم مع] (1) الأب والأقارب، وطلب الحقوق من الخصوم، والأكل والشرب والقيام والقعود والتنفس، [ففعل] (2) ذلك في مرضه فهو فارًّ [وثرث منه] (2) عند أبي حيفة وأبي بوسف؛ لأنها مصطرة إلى هذا الفعل من جهته، فانتقل فعلها إليه؛ كأنه هو الذي فعل، وصار كالتعليق بفعل نفسه؛ لأنَّ معناه لتبطل إرثك، أو لتموتن جوعًا في الأكل والشرب، أو لتأثمن في ترك الفرائص، ولذلك ضمل الشاهدال بالرجوع، وإن كال الإبطال من القاضي؛ لأنَّه كالمحمول عليه مل جهتهما فنسب الإبطال إليها

وقال محمد لا ترث؛ لأنَّه لم يبطل حقها في مرض موته.

مسألة ، ولو قال: إن كنت تحيني بقلبك فأنت طالق، فقالت: أحبث وهي كاذبة لم تطلق عند محمد؛ لأنَّه لمًّا علق ذلك بالقلب تعلق محقيقة [القلب] (٤).

وقالا: تطلق إدا أخرت، وإن كدبت؛ لأنَّ المحبة لا تكون إلا بالقلب [ق/١١٠]، وكان ذكره والسكوت عنه سواء، ولو سكت عنه لم يتعلق بحقيقة الحب؛ لأنَّه لا يوقف عليه، بل بالسبب الطاهر الدال عليه وهو الإحبار.

مسافة، ولو قال لامرأته: والله لا أقربك في ثلاثة مجالس فهي: ثلاثة أيمان وثلاثة إبلاءات إن قربها فعليه ثلاث كفارات، وإن لم يقربها حتى مضت المدة بانب بثلاث تطليقات [بالإجماع] (٥)، فإن كانت في مجلس واحد وأراد به

⁽١) إن سا: وكلام، والمثنث من أ

⁽٢) إن فعلت، والمثبت من أ.

⁽٣) يې به. وترثه، والمشت من أ.

⁽٤) إن الحب، والمشت من أ.

⁽٥) سقط من ب، والمثبت من أ

التكرار فاليمين واحدة والإيلاء واحد، وإدلم بنو شيئًا أو أراد به التعليظ والتشديد -أي: الابتداء لا التكرار - [فالأيمان] (1) ثلاثة بالإحماع، والإبلاء واحد استحسانًا، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي القياس ثلاثة وهو قول محمد وزفر؛ لأنَّ اليمين حصلت في ثلاثة أوقات ثلاث مرات، فصار كاختلاف المجلس، وهذا لأنَّ مدة اليمين الأولى تنقضي قبل انقضاء الثانية والثائشة، وحكم الثانية مع الثالثة كذلك.

ووجه الاستحسان أنَّ الطلاق في الإيلاء لا يقع بعدد اليمين، وإمه يقع بقرك الفيء، فإن ترك فيتًا واحدًا فالطلاق واحد، وإن تعدد الترك تعدد الطلاق، ألا ترئ أنَّه لو قال لها: إذا جاء غد فوالله لا أقربك، [قالها] (١) ثلاثًا فجاء الغد، ثم مضت المدة من غير فيء وقعت طلقة واحدة، وعليه ثلاث كفارات، وهها [ق/ ١١٥ ب] الفيء واحد؛ لأنَّ المجلس واحد يجمع الكلمات؛ فصار كمسألة الغد، والله أعلم بالصواب.

00000

⁽١) في ب: فأيمان، والعثبت الله أ.

⁽٢) في ب: قال بهاء والمشت من أ.



كتاب العتاق

مسألة، رحل له ثلاثة أعدد دخل عليه اثنان فقال: أحدكما حر، ثم خرج أحدهما، فدخل ثالث فقال: أحدكما حر ودلك في الصحة، ومات من غير بيان عتق من الحارج نصفه، ومن الثابت ثلاثه أرباعه، ومن الداخل بصفه [عندهما] (١).

وقال محمد: يعتق من الداخل ربعه.

قالا: اللفظ الأول بين الخارج والثابت فانقسم عليهما نصفين، واللفظ الثاني بين [الثانت والداخل] (٢) وانفسم عليهما نصفين، إلا أن السصف لاقئ الثانب ونصفه حر ونصفه رقيق، فما لاقئ الحرية بطل، وما لاقئ الرق صح، فيتصف [فصار] (٢) ربعًا مع نصفه وهو ثلاثة أرباع.

ومحمد يقول: النفظ الأول صحيح بكل حال فيعتق من كل واحد منهما نعمه، واللفظة الثاني يصح في حال دون حال، فيتصف فيقسم هذا النصف عليهما، فيصيب كل واحد منهما ربع.

وإنما قلنا إنَّ اللفظ الأول صحيح بكل؛ لأنَّه بين عبدين، وأمَّ الثاني فإن عي بالأول الثانت فقد لغيْ [قوله] (٤) الثانيُّ؛ لأنَّه حمع بن الحر والعبد في قوله [أي اثنان] (٥) أحدكما حر فيلغوا، وإن عني الخارج يصح؛ لأنَّه جمع بين

⁽١) في ب، عبد أبي حنيهة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽١) ي ب تقديم وتأحير، والمشت من أ

⁽٣) إن يصير، والمشت من أ

⁽¹⁾ سقط من ب، والمشت من آ.

⁽١) سقط من أ، والمثبت من ب

عبدين.

قلما: [لا] (١) بيل اللفظ ان صحيحان؛ لأنَّ الأول ليم ينزل في العتق؛ ولهذا يؤمن بالبيان مادام حيًّا.

وإن كان الكلامان في المرض ولا يخرج ذبك من الثلث قسم الثلث بينهم على قدر وصيتهم، ووصية الخارج عندهما نصف رقبة ووصية الثابت ثلاثة أرباعها، ووصية الداخل نصفها، فاجعل كل رقبة على أربعة [أسهم] (1) فيصرب الخارج بسهمين، وكذا الداخل، وبضرب الثابت بثلاثة، فجملته سعة، وهذا ثلث المال، وثلثاه أربعة عشر، وجميع المال أحد وعشرون، كل عبد سبعة؛ فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في حمسة، وكذا الداحل ويعتق من الثابت ثلثه، ويسعى في أربعة، ويصير عصيب الورثة أربعة عشر.

وعند محمد: الخرج يضرب بسهمين، والثابت بثلاثة أسهم والداخر بسهم، فجملته ستة، والثلثان اثني عشر، والجميع ثمانية عشر، وكل عمد ستة، يعتق من الخارج سهمان من ستة، ومن الثابت ثلاثة من ستة، ومن الداحل سهم من ستة، ويسعون في الماقي فتكون سهام الوصايا سنة، ونصيب الورثة اثني عشر.

مسائلة ،أمة بين اثنين أقر أحدهما أنها ولدت من الآخر وأبكره الآخر، فهي أم ولدله موقوفة تخدم المُنكر يومًا، وترفع الخدمة عنها يومًا، ولا سبيل للمقر عليها، ونصف كسبها للمنكر، ونصفه موقوف وبفقتها في كسبها، فإن لم تكن [مكتسبة](") فصفها على الممكر، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر.

⁽١) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٢) سقط من ب، والمثن من أ.

⁽٣) سقط من أ، والمثبت من ٤٠٠

وقال محمد - وهو قول أبي بوسف الأول: أب تسعى للمنكر في نصف قبمنها، فالأطهر مالكها في النصف، واشته في النصف؛ لأنَّ المقر يقول: صارت كلها أم ولد، والمنكر [ق/ ١١٨] بقول: لا بل نصفها لي، فالنصف الذئ ظهر ملكها تخدمه يومًا، والنصف الآخر ترفع عنها الحدمة، ولا يمكن إيجاب السعاية في النصف للمنكر؛ لأنَّ الممكر يزعم أنَّه لم يثبت فيها حرية ولا حق حرمة إلا [أبه] (١) امتنع بيعها لاعبراف الشاهد أنها أم ولد فنفذ إقراره، وترفع الخدمة يومًا؛ لأنَّ الشاهد أسقط حقه في هدا السصف، ورعم أنَّه لشريكه، وشريكه مكر

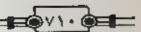
ووجه قول محمد أنَّ الشاهد أفسد نصيب الشريك، ونعذر التضمين ورحب السعاية، كما لو أعتقه وهو معسر فإدا أدت عتقت؛ لأنَّ من رعم الشاهد أب أم ولد الآخر، وإدا أعتق بعضها عتقت كلها ولا ضمان ولا سعاية في نصيب الشاهد، لأنَّه يدعي على الشريك صمان الاستبلاد، وهو على المستولد معسرًا كاد أم موسرًا، ولم يصدق عليه.

مسالة ، ولو قال لعبده: أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل، عنق وعليه الحدمة، فإن فاتت الخدمة بموت المولئ فعلى العبد قيمة نفسه، فإن كان خدم المولئ بصف سنة فعليه بصف قيمة نفسه، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: عليه قيمة حدمته، وإن مات العبد وترك مالًا فالرجوع في ماله على هدا.

وأصل المسألة في البيوع إذا باع نفس العبد من العبد بجارية عين عقبل وعنق، ثم رد المولى الجارية بعيب أو استحقت رحع المولى بقيمة نفسه

⁽١) في ب. أنها، والعشب من أ



عندهماه وبقيمة الجارية عنده

والأصل أنَّ في مقابلة المال بالمال تكون العين مضمونًا بما يقابله وفي مقابله، وفي [المبادلة](١) [ق/ ١١٦ سالمال بغير المال يكون مضمونًا بنفسه، وفي بيع العبد من عيره بجارية إذا استحقت بعد التقابض يرجع بالعبد إن كان قائمًا، ويقيمته إن كان هالكًا، [أمًّا](٢) في بيع العبد من نفسه بجارية هذا في حق المولى مبادلة مال بمال؛ لأنَّ المال يخرج من ملكه، والبدل مال يدخل في ملكه، وفي حق العبد مبادلة مال بغير مال، فإنَّه يستقيد العتق، [فهو](٣ ليس بمال، فهما رجحا جانب المولى، وهو رجح جانب العبد.

مسائة ، وعلىٰ هذا إذا أعتق عبده علىٰ خمر وهما ذميان، ثم أسلم أحدهما فعليه فيمه الخمر عند محمد، وقيمة نفسه عندهما، والدلائل ندكرها في [كتاب] (١٠) البيوع،

مسائة ، والمكاتب إذا قبل عمدًا عن وفاء ولا وارث له إلا المولى فلا قصاص على القاتل عند محمد؛ لأنَّ الصحابة اختلفوا فيه أنَّ المكاتب إذا مات عن وفاء يموت حرَّا أو عبدًا، فإن مات عبدًا فالقصاص لمولاه [بالملك] (٥)، وإن مات حرًا فهو للمقتول، ثم يصير له بالولاء فقد [يشته] (١) سبب ثبوت حق الاستيفاء فلا يستوفي مع الشك.

⁽١) في ب: مبادلة، والمثبت من أ.

 ⁽٢) في ب فأما، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب. وهو، والمشت من أ

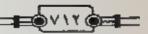
⁽٤) زيادة من ب

 ⁽٥) سقط من أ، والمثت من ب

⁽٦) في ب: اشته، والمثبت من أ

باب قول معمد على خلاف قول صاحبيه _______ وقالا: يحب القيصاص؛ لأنَّ الاستيفاء للمولى بكل حال؛ فلا شك في ثبوت هذا الحق، فإن اشتبه السبب فلا يمتع الاستيفاء، والله أعلم.

00000



كتاب المكاتب

مسألة ، وإذا كاتب أمة على أنَّه بالخيار ثلاثًا فولدت في مدة الخيار وماتت هي، وبقي الولد لم تبطل الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وله أن يخيرها، وإذا جار سعي الولد على نحوم أمه، وإذا أدَّىٰ عتقت الأم في آحر جرء من أجراء حياتها، وهتى وللدها، وهذا استحسان.

وعند محمد: تبطل الكتابة، ولا تصح إجازة الموسى، وهو قياس.

ووجهه. أنَّ المعقود عليه فات في مدة الخيار للبائع فيبطل العقد، كما لو باع أمة على أنَّ البائع بالخيار، فولدت ثم ماتت، وهذا لأنَّ الولد إنما يقوم مقامها إذا كان ولد المكاتبة، وهو لم بصر ولد المكاتبة بعد.

ووحه الاستحسان. أنَّه العقد وفي إلقائه فائدة، فلقي لأنَّه العقد لا في حق الحكم، وفي إبقائه فائدة، بأن يحيزه الملولي ويقوم وللدها مقامها في هذا، [فينفذ] العقد في حق الأم للحال بنفاذه في حق الولد ثم يستد إلى وقت الانعقاد بخلاف البيع، لأنَّه لا يمكن إبقاؤه، فإنَّه ينفد في الحال، ثم يستند، والجارية غير قابلة له للحال والولد في البيع لا يقوم مقامها.

مسألة ، وإن كاتب مريض مرص الموت عده على ألفين وقيمته ألف، ولا مال له غيره ومات، قيل للمكاتب: عجل ثلثي الألفين، وإلا رددت في الرق، وهذا [عدهما](٢).

⁽١) في ب: فيعقد، والمثبت من أ.

⁽٢) في سَ عند أبي حيفة وأبي يوسعا، والمثبت من أ

وقال محمد: يقال له: عجل ثلثي قيمتك.

هما يقولان: مدل الكتابة قائم مقام الرقبة؛ فصار تبرعًا بالألفين في حق التأحيل، فيفد [ق/ ١٩ ١ أ] في ثلث ذبك لا عير

وقال محمد. ما رادعلى الألف ملكها المولى مؤحلًا، والمريص إذا ملك مالاً مؤحلًا بقي على ذلك الأحل، فإن خالع [امرأته] (1) على ألف مؤجل، فأمّا الألف مملكها حالًا فبنفد في ثلث هذا، ويعحل ثلثيه، وكدلك الاختلاف في المريص إذا باع عدد بألهين إلى أجل وقيمته ألف، والله أعلم بالصواب.

⁽۱) سقط من ب، والمشت من آ.



كتاب الأيمان

مسائد ، وإذا نذر بذبح عبده يلزمه شاة عند محمد؛ لأنَّه ثبت [بالندر] (١٠) بذبح الولد وجوب الشاة والعبد مثله، فله ولاية علىٰ كل واحد منهما.

وعندهما: لا يلزمه شيء.

أمًّا عبد أبي يوسف [فلأنَّه] (٢) لايرى وجوب ذبح الشاة في النذر بذبح الولد، وأما عند أبي حنيمة فلأنَّ البص في الندر بذبح الولد، وليس العبد في معناه، لأنَّ شمعته علىٰ عبده ليس كشفقته علىٰ وبده فلم يصح القياس.

مسائة ، وإذا كانت عليه كفارة يمينين فأطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعًا كاملًا عنهما جميعًا جاز عدد محمد؛ لأنَّه أكمل عدد كل واحد من الواجبين، والمسكين الواحد يصلح مصرفًا لهما فتكود عمهما كما في كفارتين من جنسين مختلفين.

[وعندهما] (٣): يكون عن حداهما، لأنّ نيته عنهما تميز سنهما [ويجعل] (١) النصف عن إحداهما، والنصف عن الأخرى، والتمييز إنما يصح في الأنواع المتغايرة، فأمّا إذا اتحد الجنس فلا، وإذا أبطل التمييز بقى مطلق نية الكعارة، فكانت عن إحداهما وكان أداء صاع كامل [احتسابًا] (٥) في الأداء، فلم

⁽١) في ب في التذر، والمشت من أ

⁽٢) في أ: فإنَّه، والمثبت من ب.

 ⁽٣) في ب· وعند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٤) في ب بجعل، والمشت من أ

⁽٥) في ب. إحسانا، والمثبت من أ.

وقال أبو يوسف وزفر: لا [يجوز] (٢) عنهما ولا عن إحداهما؛ لأنّه لمّا نوئ عنهما فقد وقع كل جزء عمهما، ولم يوجد أداء كل واحدة منهما كما وجت، فإنَّ الواجب أداء نصف صاع مفرد إلىٰ كن مسكين.

مسألة، ولو قال رجل: عدى حر إن لم أحج العام، فشهد شاهدان أنّه صحى العام [ق/ ١١٧ س] بالكوفة، وهو يقول: حججت، عتق عند محمد؟ لأنهما شهدا على لإثبات لفظًا ومعنى، اللفظ ضحى والمعنى العتق فيقبل.

وعند أبي حنيفة: لا يعتق، ولم بذكر في «الجامع الصغير» قول أبي يوسف؛ لأنها شهادة قامت على النفي، وهو أنَّه لم يحج؛ لأنَّ العتق به يثبت، والشهادة على النفي لا تقبل.

مسألة ، وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه، أو لا يكلم عبده هذا، أو لا يركب دانته هذه، أو لا يلبس ثوبه هذا، فجمع بين الإضافة والإشارة في الملك، فباع فلال دلك العبد ففعل الحالف دلك الفعل في نلك العين حت عند محمد؛ لأنّه أضاف [وأشار] (")، والإشارة أبلغ في التعريف فكانت هي المعتمرة وهي باقية فحنث، كما لو كان ذلك في إضافة التعريف

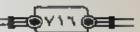
ولوقال: لا يكلم صديق فبلان هنذا، أو روجته هنذه، فزالت المصداقة والزوجية فكلمه [حنث] (٤) عنده.

⁽١) في ب: يعتبر، والمشت من أ

⁽۱۲ بي س. يکون، والمثبت من أ.

⁽٣) في أ وإشارة، والمشت من سه.

⁽١ إلى، يحبث؛ والجشت من أ.



وقالا: لا يحمث؛ لأنّه حمع بين الإصافة والإشارة وكل واحدة منهما مقيصودة، وقيد فاتبت إحيداهما فيلا يبعنيث، بخيلاف ما استيشهد به؛ لأذّ المقصود هناك هو المشار إليه، وفي الأول قد يقصد به هجران صاحبه فاعتبر.

مسائلة ، وإذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من سويقه حنث عند محمد؛ لأنَّ عنده يقع الممن علىٰ ما يصنع منها.

وقالا: لا بحنث.

أمًّا عند أبي حنيفة فلأنَّ عده يقع على عين الحنطة، وأمَّ عند أبي يوسف فلأنَّ الوهم يسبق إلى ما يصنع [مها] (١) للأكل عرفًا عالبًا، والسويق ليس كذلك، فإنَّه قد يتناول فيما يشرب.

مسائة ، ولو حلف لا يأكل إدامًا ولا نية له فهو على الحل والزيت واللبس والزبد [والثريد] (٢) ونحوها، فأمّا الجبن والبيض واللحم فليس بإدام عند أسي حنيفة وأبي يوسف، وهو عندهما كل ما يؤكل مع الخبز مختلطًا به؛ لأنّه من قولهم: أدام الله بينكما، أي: وصل وألّف، وهذا لا يتحقق فيما تنازعا فيه.

⁽¹⁾ سقط من ب، والعثبت من أ.

⁽٢) سعط من ب، والمثبت من أ.

 ⁽٣) أحرجه البيهقي في الشعب؛ (١٧٦) من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه.
 قال ابن عبد الهادي: هذا الحديث لم يخرجوه.

وأبو هلال الراسبي اسمه محمد س سليم، وقد اختلف في الاحتجاح به، قال ابس معين: هو صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي. هو ممن يكتب حديثه، وقد روي هذا الحديث عن أبي هلال، عن قتادة، عن اس بريدة، عن أبيه موقوفا، والله أعلم. انتقيح التحقيق في أحاديث التعليق؛ (٥/٤٤).

باب آبول محمد على خلاف قول صاحبيه

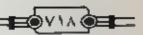
قلنا: الحديث في إدام أهل الجدة، وأكله مع الخبر وما لا يختلطان لا يجعله إدامًا للغبر، لأنّه ليس حعله إدامًا للخبز بهذا الجمع أولى من حعل الخبز إدامًا له بحلاف الخل؛ لأنّه يختلط به.

مسأتة ، ولو حلف لا يركب دارة فلان فركب دابة عده حنث عند محمد، نوى أو لم ينو، كان [ق/ ١٢٠] عديه دين مستغرق أو لم بكن؛ لأنَّ العد وما في يده بمولاه، واستغراق دين لا يمنع ملك المولىٰ في كسب عبده.

وعدابي يوسف إل نواه حنث كال عليه دين أو لا؛ لأنَّ المولئ يملك [إكساب] (1) عدده المدبول عنده، لكن مال العبد مضاف إلى العبد عرفًا؛ فلا يضاف إلى المولئ حالة الإطلاق، وأبو حنيفة يشترط النية أيضًا لهذا، ويقول في المستعرق بالدير: لا يحنث وإن بواه؛ لأنَّ المولئ لا يملك كسب عدده عنده، وإنه ذكرت المسألة في هذا الباب، وإن كان فيها ثلاثة أقاويل، لأنها ليست في مسألة واحدة، بل مسألة تملك المولئ كسب عدده المأذون المديون فيها خلاف لأبي حيفة مع صاحبيه، ومسألة اشتراط الية لوقوع اليمين عليه فيها خلاف [قول] (1) محمد مع صاحبيه، و لله أعلم.

⁽١) لي أ. اكتساب، والمثبت من ب.

⁽٢) ريادة من أ.



كتاب الحدود

مسألة؛ إذا شهد الشهود على رجل محصن بالرنا، فقضى القاضي عليه بالرحم، فرحع واحد قبل الرجم، فعند محمد وزور شدا كالرجوع بعد الإمضاء، ويحد الراجع خاصة حد القذف؛ لأنَّ شهادته اعتبرت حين قصي سا وهو لا يصدق في حق الباقي، فبقي القضاء في حق الشهود فصار شمهة، لكن لا يستوفيه القاضي لنقصان العدد.

وقالا: هو كالرجوع قبل القضاء، ويحدون جميعًا حد القذف، لأنَّ القصاء في الحدود إمضاؤها، وما لم يمض فكأنَّه لم يقص، ألا ترى أنَّ أسباب الجرح في الشهود إذا ،عترضت صار كاعتراضها قبل القصاء؛ فلا يقام، وفي رجوع الواحد قبل القضاء يحدون جميعًا فكذا [ههنا] (١).

مسائد، وإذا قصى القاضي على رحل بالرجم بالشهود، وقال للناس: ارجموه وسعهم أن يرجموه، وإن لم يعاينوا أداء الشهادة.

وعن محمد أنَّه قال(١): لا يسعهم ذلك؛ لأنَّ قول الواحد من البشر لبس بحجة فيما يتنازع فيه سوئ الأنياء ~عليهم السلام.

ووحه الظاهر · أنَّ للناس حاجة إلىٰ قبول قول القاضي؛ لأنَّه لا يقدر على إحضار العامة عبد الشهادة والقضاء [فقبل] (٣)، كما يقبل قبول النساء فيما لا يطلع عليه الرجال [ق/ ١٨٨ ب]

⁽١) في ب. هذا، والمثبت من أ.

⁽٢) هذه رواية ابن سماعة عنه. انظر االمسوط ١٩/٩٥).

⁽٣) في ب: فيقبل، والمثبت من أ

وقيل: القضاة ثلاثة: عالم عادل، وهدا يقبل قوله مجملًا ومفسرًا، و جاهل حاز، وهذا لا يقبل قوله مجملًا وهذا يقبل قوله مفسرًا، وعادل جاهل، وهذا يقبل قوله مفسرًا، ولا يقبل مجملًا.

مسائلة، وإذا زمى مصغيرة فأفضاها فإن كان إفضاء تستمسك البول ففيه ثلث الدية، لأنّه في معنى الجائفة والآمّة، وفيهما ثلث الدية بالخبر، ويجب المهر، ولا بجب الحد، ويعزر لأنّه ليس بزنا ويجب الاغتسال؛ لأنّه اقتصى الشهوة من وجه.

وإن كان لا تستمسك المول ففيه كل الدية؛ لأنّه أتلف مفعة تامة فكان كففى العبل ونحوه ولا حد عليه، ويعزر ولا بحب المهر عند أبي حيفة وأبي يوسف؛ لأنّه قد ضمن بدل المحل، فلا يضمن بدل مافعه، كمن استأجر دارًا ثم اشتراها سقط الأجر بوجوب الثمن.

وقال محمد: يضمن المهر للوطء، والدية للإفضاء، وهما ضمانان وجبا [بشيئين] (1)، وجوابه ما قلنا.

مسالة ، فإن وطء كبيرة مستكرهة فأفضاها حد؛ لأنّه زنا، والصعيرة إدا لم يكن بعضها وطؤه حد؛ لأنّه ظهر باحتمالها الوطء لأنّه رنا، وفي الكبيرة إذا أفصاها وحد وكانت لا تستمسك البول فعليه الدية، فإن استمسكت البول فثلث الدية، فإن سفط الحد فيها لشبهة هل يجب المهر؟ هو على هذا الاختلاف الذي قلافي الصغيرة.

مسألة، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا بفلائة، وأربعة [آخرون شهدوا](٢)

⁽١) في ب: بسببين، والعثب من أ

⁽٢) مغط من ب، والمثبت من أ.

عليه بالزنا بفلانة امرأة أخرى ورحم، [فرحع] (١) الفريقان حميعًا ضمنوا ديته.

ولا يحدون عند محمد؛ لأنَّ رجوع كل فريق لا يصح في حق [الفريق] (٢٠) الآخر في حق إيجاب الحد عليهم.

وعندهما: يحدون؛ لأنّه لم يبق عنى الشهادة أحد، وقد أقروا أسم قدوه؛ كما لو كانوا أربعة فرجعوا، أو رجع أحدهم، وعلى هذا الاختلاف إذا رجع أكثرهم ويقي أقل من أربعة، لأنّه لم يبق الزنا.

مسائلة ، ولولد البنت طلب الحد بقدف الجد في طاهر الروايه؛ لأنَّ العار يلحق كل الأولاد، وعن محمد أنَّه قال: ليس له ذلك؛ لأنَّه ليس من أولاده في النسبة، بل هو من ذرية قوم آخرين.

ولو قال لرحل: يا زائية لم يكن قذفًا [عمدهما] (")، ولم نجب نه حد القذف؛ لأنَّه وصف الرجل بما لا يوصف به [الرجال] (أ ؛ لأنَّ الزانية هي الممكنة من الزنا، والرجل لا يوصف بذلك؛ فلم يكن قذفًا له بالزنا.

وقال محمد: يحد؛ لأنَّ الهاء صفة [الرجال] ("للمبالغة؛ فكان أولى بالإيجاب.

قلنا: يحتمل هدا وللأول [فلا] (٦) يجب بالشك.

مسائد ولو قال لرجل: رنأت في الجبل، وقال عنيت به الصعود لم يحد

⁽١) في ب: ثم رجع، والمثبت من أ.

⁽٢) مقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٣) في ب: عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ والمثبت من أ

⁽٤) يي ب: فقد أحال، والمثبت من أ.

⁽٥) في ب: لرجل، والمثبت سأ.

⁽٦) ي ب: علم، والمثبت من أ-

[عده](١)؛ لأنَّه في اللغة(١) كذلك [ق/ ١٢١أ].

وقالا: عليه الحد؛ لأنَّ الحال بدل على أنَّ المراد به القذف وقد يهمز الملَّن فلا بصدق على غيره، كما لو قال [لغيره] (٢): يا زاني، بالهمزة.

ولا تقل الشهادة على شرب الخمر على من لا يوجد منه ريح الخمر [عدهما] "، وكدا لا يحد بإقراره به وهو صاح إدا لم يوجد منه ريح الخمر عدهم، إلا إن شهدوا عليه، وقد أتوا به من مكان بعيد، أو أقر بعد ما جاء من مكان بعيد، فعن عمر صححة أنه كال يشترط ذلك (٥)، وعن ابن مسعود أنّه قال في حن دلك لرحل: فاستنكهوه، فإن وجدتم رائحة الحمر فاجلدوه، فيشرط حيث يمكن، وفي المكان البعيد لا يمكن.

وعند محمد لا يشترط بحال، لأنَّ عثمان الله أقام الحد على الوليد بس عقة بشهادة الشهود (١)، ولم يشترط و جود [ريح] (١) الخمر، ولأنَّ ريح عير الخمر يشبه ريح الخمر.

[ولنا] (٨). في حديث عثمان كانوا حاؤوا به من مكان بعيد.

\$\$\$\$\$

⁽١) في مند محمدة والمثبت من أ

⁽٢) قال الأرهري: يقال ربا في الحمل يربا زبا إدا صعد فيه عمدي اللغة) (١٧٨/١٣)

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ

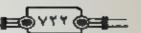
⁽١) في ب. عد أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٥) أحرجه عبد الرزاق في المصنفه ١٣٥٤٢).

⁽١) أحرجه عبد الرراق في المصنعه (٤٤ ١٣٥).

⁽٧) ي ب. رائحة، والمشت من أ.

⁽٨) في ب علما، والمثبت من أ.



كتاب السرقة

إذا سرق ثوبًا فقطعت يده، ثم صنغه أحمر أو بحوه.

نعند محمد: لمالكه أن يأخذه، ويضمن ما زاد الصبع فيه، لأنَّ أصله له فله أخذه وقد اتصل مال غيره به فيضمنه له كما في الغصب، ولتُّ السويق على هذا الاختلاف، وليس له أن يترك الثوب عليه ويضمنه فيمته؛ لأن القطع والضمان لا يجتمعان.

وقالا: ليس له ذلك؛ لأنّه لو ثبت له ذلك كان له أن يمسك الثوب إلى أن يأحذ حقه، واعتراض مثل هذه الشبهة كقيامها عبد القضاء، [فيظهر] (١) أنه قطع بغير حق فلم يجر.

00000

⁽١) في ب: فظهر، والمثبت من أ.



كتاب السير

سالة أمان العد المحجور صحيح عند محمد والشافعي ؛ لقول النبي على بلامتهم أدناهم "() من غير فصل، وروي أنَّ عبدًا أمَّس قومًا محصورين، فأحازه عمر الله عنه ، وقال هو رجل من المسلمين (٢)، والأنَّه نافع للمسلمين، ولا ضرر على مولاه فيصح؛ الأنَّه لا تتعطل عليه منافع عبده.

[وقالا] (٢): لا يصح؛ لأبَّه قتال، والعبد المحجور ليس من أهل القتال.

أمّا الحبر ف المرادب الأحرار؛ لأنّ أول قول : «المسلمون تتكافأ دماؤهم النه و المسلمون تتكافأ دماؤهم النه و المائد أمال المأذون، والمعنى فقد يكون هذا ضارًا، كما يكون نافعًا، والدائر بين النفع والضرر لا يعذمن غير إذن.

00000

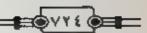
⁽۱) أحرجه أبو داود (۲۷۵۱)، وأحمد (۲۷۹۷)، وعبد الرراق في امصنفه (۹٤٤٥)، وابيهقي ل الكري الا۲۷۰)، وابيهقي ل الكري الا۲۷۰۸) من حديث عمروس شعبب، عن أبيه، عن جده الله

⁽٢) انظر (السير الصعير) لمحمد بن الحسن (ص/ ١٤٣)

⁽٣) وب وقال أبو حيفة وأبو يوسف، والمثبت من أ.

⁽٤) تقلم تخريجه

⁽٥) ي ب. وداك، والمثبت من أ.



كتاب الغصب

مسائة الغصب لا يتحقق في [العقار] ""، ولا يضمن المستولي عليه [عدهما] ") إذا انهدم من غير سكاه لأنَّ الغصب إثبات اليد على مال الغير على وجه يهوت يد المالك؛ لأنَّ ضمانه ضمان حبر، والغصب يوجب من الضمان ما [يوجبه] " الإتلاف، وذلك فعل في المال يفوت به ما يقدر المالك به على الانتفاع به من الحياة أو التركيب، فكذا العصب يحب أن يكون كذلك، والمالك كان يقدر على الانتفاع به باليد، وبفواتها يعجز عنه فيصلح موجبًا لذلك، وهذا لا يتحقق في العقار؛ لأنَّ تمويت يد المالك عنه بتبعيده عن المالك ولم يوجد.

وقال محمد وزفر والشافعي: يتحقق غصبه ويضمن به، لأنَّ الغصب هو: إلحاق نفسه في مال الغير بغير إذنه (4)؛ لأنَّ الغصب عند الناس هدا، وعرض العاصب من الغصب هدا، ومه تصير العين كالتَّاوي عد الماس في حق المالك، وتفويت يد المالك حكم لا يتصور، لأنَّه لا ولاية له عليه، وكذلك حقيقة لأنَّ المتصور منه تبعيد الملك عن المالك، وذلك لا يبطل يده؛ لأنَّه لو فاتت بده بالتعبد لفات بالتباعد، وتبعيد غيره بإدنه، وليس كذلك.

⁽١) في ب: الدور والعقار، والعثبت من أ

⁽٢) في ب: عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمشت من أ.

 ⁽٣) في ب٠ يوجب، والمثبت من أ

 ⁽٤) قال أبو مكر الحدادي. هو في اللعة. أحد الشيء من الغبر عدل سمل التعلب سواء كان مالا أو غير مال، وفي الشرع: عبارة عن أحد مال متقدم
 «الجوهرة البيرة» (١/ ٣٣٨).

قلنا: بالتبعيد، والتبعيد يموت يده؛ لأنَّ اليد هي القدرة على الحفظ، وذلك موت إذا بعد، لكن إذا بعد بنفسه وقع في يد الإمام؛ لأنَّه يحفظ الدار للعامة، [والمتبعد] (1) بإذا يموب عه في الحفظ، وبغير [إدن] (1) يبطله.

مسألة وم كان في يده عين فجاء آخر وادعى دلك العين، وقال: إنك عصتي هذا، أو قال: سرقته مني، [وادعي] (") ذو البدأله وديعة فلان عنده، وأنام عليه البينة لم يندفع عنه الخصومة لأنه خصم، حيث ادعى عليه المعل [سه] (الم) في فاعله اندفع عنه المدعوى بإقامة البية على يداع العير بالإجماع؛ لأنه لم يدع فعله، فإن قال سرق مسي على مالم يُسمَّ فاعله وانقياس كذلك، وهو قول محمد وزفر؛ لأنه لم يدع فعله فصار كالأول.

وفي الاستحمان: لم تندوع، وهو قول أبي حيفة وأبي يوسف؛ لأنّا نحمل أمر الشاهدين عدى أنهما عرف أنّ دا اليد سرقه منه، لكن قالا: ذلك إخفاء للسرقة، ولو لم يقبل هذا بطل حق المالك، أو احتاجا على إظهارها عليه، والإخفاء مدوب إليه، وإحياء الحق واحب، فوجب القبول لئلا يؤدي إلى هذا.

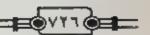
00000

⁽١) في ب والبعد يموت، والمثبث من أ

⁽Y) في الماء والعثبت من أ

⁽٣) إلى من والمثبت من أ

⁽٤) مقط من أ، والمثن من ب.



كتاب الهبة

مسائد ، إذا وهب داره لرجلين مقد واحد، لأحدهما ثلثاها، وللآخر ثلثها جاز [عنده] (١)؛ لأنَّه تمليك الدار مهما جملة، فلا شيوع حتى يمنع، و لدليل علىٰ أنَّه يفع جملة كذلك أنَّه لو قبل أحدهما بدون الآحر لم يصح.

وقالا: لا يجوز.

أمَّا عند أبي حنيفة فلأنَّه لو وهب الدار لهما [جملة] (٢) من غير أن يبين نصيب كل واحد منهما لا يجوز عنده، وحجته أنَّه تمليك نصف الدار من هذا، وتمليك [نصفها] (٢) من هذا؛ لأنَّه لا يملك كل واحد منهما إلا النصف، وذلك شائع، وهبة المشاع لا تجوز.

وأما عند أبي يوسف فيجور في ذلك الوجه كما قال محمد، لكن في هذا الوحه الذي بين النصيبين على التعاوت لا يجور؛ لأنّه لمّا أحرز بصيب كل واحد منهما [على] (٤) التفاوت صار مشاعًا، وإدا أطلق لم يقع مشاعًا بعقده وإن انقسم بينهما نصفين ضرورة.

مسائلة، والأب إذا وهب مال ابنه الصغير [ق/ ١٢٢] على شرط [العوض](٥)

⁽١) في ب عند محمد، والمثبت من أ

⁽٢) رياده من ب.

⁽٣) في ب: مصف الدار، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من أ، والمثب من ب.

⁽٥) في ب: عوص، والمشت من أ.



جاز عنده؛ لأنَّه سِع معنىٰ وله ذلك.

وعناهما: لا يحوز؛ لأنَّه تبرع ابتداءً، وهو لا يملث التبرع بماله [ق /١٢٠-]



كتاب البيوع

مسالة ،بيع الشاة باللحم لا يحور عنده إلا إذا علم أنَّ اللحم المفرز أكثر من لحم الشاة لتكون الزيادة بمقابلة [السقط] (١)؛ لأنَّه بع فرعًا بأصل، فلا يجوز إلا على اعتبار الفصل كبيع الزيت بالريتون، ودهن السمسم بالسمسم.

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز؛ لأنَّه بيع عددي بوزني؛ لأنَّ لحم الحي لا يوزد فصار كبيع السيف بالحديد، وبيع [فلس بفلسين] (*) وهما عينان لا يجوز عند محمد؛ لأنَّه ثمن فصار كبيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين.

وقالا: يحور؛ لأنَّه لم يكن ثمنًا وضعًا وشرعًا، وإنما صار ثمنًا باصطلاح الناس؛ فيخرج عن ذلك باصطلاح هذين [المتعاقدين] (٣).

مسألة ، وبيع الحنطة الرطبة والملولة بالحنطة الياسة ، والتمر المنقع وغير المنقع ، والربيب المنقع عند ألى حنيفة [وهو قول أبي يوسف] (٤) الآخر.

وقال محمد والشافعي: لا يحوز، وأصل المسألة في بيع الرطب بالتمر أنّه لا يجوز عند محمد لقول النبي على حين سئل عن بيع التمر بالرطب قال: «لا يقض إذا جف؟ »، قالوا: نعم، فقال. «لا إذًا» (٥)، وهذا المعنى يعم هذه

⁽١) في ب بالقسط، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب، القلس بالقلسين، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب العاقدين، والمثبت من أ

⁽٤) في ب: وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٥) أخرجه النسسائي (٤٥٤٦)، وفي «الكسرى» (٦١٣٧)، والحساكم (٢٢٦٦)، والبيهقسي في «الكرى» (٦١٣٩)، والبيهقسي في «الكرى» (١٠٣٩)

وأبو حيمة حوّر ذلك كله لعموم قوله عليه التمر بالتمر مثل بمثل، والحطة بالحنطة مثل بمثل،

وأبو يوسف حوَّز دلك كله إلا التمر بالرطب للحديث الخاص فيه، وعمل في سائر الأشياء بالحديث العام لذي روينا.

مسالة ،وبيع العقار المشتري قبل القمض لا يجوز عند محمد، لأنَّ النبي على نهى عن بيع مالم يقبض (٢) على العموم.

وعندهما: يجوز لأنَّ النهي معلول، ومعماه معقول، وهو خطر الانفساخ بهلاكه قبل القبض، وذلك يختص بالمنقول؛ فصار كالمهر وبدل الخلع أنَّ التصرف فيه قبل القبض حائز، لأنَّ دلك العقد لا ينفسخ، وإن هلك هذا وهذا لا يهلك أصله، وإن عات وصعه بالانهدام وحوه.

مسائة، وإدا اشترى الثمر على رأس الشجر [بشرط الترك] (٢) لم يحز قياسًا؛ وهو قول أبي حيمة وأبي يوسع، لأنّه إحارة وبيع، وقد ورد النهي عن ([منتين](1) في صفقة) (٥).

وقال محمد وابن أبي ليلئ يجوز استحسانًا، لأنَّه شرط متعارف فصار كشراء النعل والشراك على أن بحدوه البائع.

⁽١)أحرجه ملم(١٥٨٧) من حديث عيادة من الصامت الله

⁽٢) أحرجه المحاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١٥٢٦) من حديث ان عمر ﷺ.

⁽٣) سقط من أ، والمشت من ب.

⁽٤) ل أ منفعتين، والمثبت من ب.

⁽٥) أخرجه أحمد (٣٧٨٣)، والبزار (٢٠١٧)، وابس خريمة (١٧٦)، وابن حبال (١٠٥٣)، من حديث ابن مسعود را



قلنا الاعرف في الاشتراط، بل تعارفوا الترك من غير شرط

مسائد ، وإذا اشتري طعامًا، وشرط أن يوفيه في سرله في مصره جاز ذلك استحسانًا وهو [قولهما] (١٠٠٠.

والقياس ألا يجوز [وهو قول] "محمد؛ لأنهما صفقتان في صفقة فلا محوز كما في مصر آخر، وكما لو شرط حمله إلى مزله، وكما في الطعام بالطعام

ووجه الاستحسان: أنَّ شرط الإيفاء شرط التسليم لأسم سواء، والمصر [مع] (٣) تبايل أطرافه مكال التسليم فيصح اشتراطه؛ لأنَّه مقتضى العفد.

فأمَّ شرط الحمل فقد قيل: هو على الاختلاف، ولئن قلنا: لا يجوز فلأنَّ الحمل ليس بإيفاء، بل هو عمل له مخلاف مصر خر؛ لأنَّه ليس بمكان التسليم، وبحلاف الطعام؛ لأنَّ المفسد هو الزيادة، والشرط هو مثل بمثل.

وإدا اشترئ جارية بشرط ألَّا يطأها المشتري جاز [عنده] (١٠)؛ لأنَّه شرط لا نقع فيه لأحدهم [وهو] (٥) البائع والمشتري والمشتري وفيه ضرر للمشتري، وعنده شرط ما يضر أحد [المتعاقدين] (١) لا يفسد، دكره الكرخي في «الجامع الصغيم ٤؛ لأنَّ هذا لا يشترط غالبًا فلا يتناوله النهي.

وعندهما: لا يجور.

⁽١) في ب: قول أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: وبه قال والمشت من أ.

⁽٣) سقط من أ، والمثب من ب.

⁽٤) في ب عدمحمد، والمثبت من أ

⁽٥) في أ وهم، والمثبت من ب

⁽٦) في ب، العاقدين، والمشت من أ.

أمًّا عبد أبي يوسف فلأنَّه شرط يصر أحد العاقدين، وهذا يفسد عنده [لظاهر] (١) النهي عن بع وشرط.

وأمًّا عند أبي حيفة فلائم شرط فيه نفع للمائع فإنها إدا استحقت لم يكن على البائع قيمة الأولاد ومثل هذا الشرط مفسد.

مسالة ، وإذا اشترى عدًا وقدضه ، ثم مات عنده أو تعير ، ثم اختلفا في الشمن لم بتحاله في الثمن [عندهما] (٢) ، وعند محمد: يتحلفان ويترادان القيمة ، لأنَّ كل واحد منهما يدعي عقدًا غير الذي يدعيه الآخر ، فكان كل واحد منهما مدعىً ومدعًا عليه فيتحالفان.

ولهما قول البي على: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» "، والبائع عير مدعى عليه، وعند فيام السلعة يتحالفان بنص خاص، وهو قوله على المتبايعان والسلعة قائمة نحلفا وترادا "() ، بعد الهلاك ليس في معاه ولا له لا يحتمل الفسخ فلا بقاس [غيره] () عليه.

وإدا اشترئ جارية على أنَّه بالخيار ثلاثة أيام، ثم إمها مسته بشهوة لم يبطل

⁽۱) إن به مظاهر، والمشت من أ.

 ⁽۲) في ت عد أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٣) تقدم تحريجه.

⁽١٤ أحرجه لطبران في الكبير ١ (١٠٣٦٥)، من حديث بن مسعود الله.

قال الحافظ ابن حجر كتلقة رواه عند لله بن أحمد في ريادات المسند من طريق القاسم بن عند الرحمن عن جده، ورواه الطرابي والدارمي من هذا الوجه فقال: عن القاسم، عن أبيه، عن اس مسعود، وانفرد بهذه الريادة وهي قوله: ﴿ والسلعة قائمة ﴾ ابن أبي ليلئ، وهو محمد بن عند الرحمن الفقيه، وهو ضعيف سيء الحفظ،

وأما قوله فيه: التحالفا» فلم يقع عند أحد منهم، وإنما عندهم، والقول قول البائع أو يوادان البيع. التلخيص الحبير، (٣/ ٣٢).

⁽٥) سقط من أ، والمثبت من ب



خياره عند محمد؛ لأنَّ المشتري سم يوحد منه الرضاء لا صريحًا ولا دلالة، وهي لا مملك إبطال حياره تنصيصًا [فكدلك] (١) دلالة.

وقالا: ببطل خياره، ويلزم البيع؛ لأنَّه وحدما تشت [مه] (٢) حرمة المصاهرة فلرمه به البيع، كما لو مسها بشهوة.

مسألة ، وإذا خان في التولية [فعنده] (٣) للمشتري خبار الفسح.

وعندهما. يحط قدر الخيانة، وقد مرّ هذا في باب أبي يوسف عد مسألة الخيانة [بالمرابحة] (٤).

مسألة ، ولو اشترئ ثوبين بعشرة كل واحد مهما بحمية بعقد واحد، ثم باع أحدهما مرابحة على خمسة لم يكره [عندهما] (٥)؛ لأنَّ ثمن كل واحد منهما معلوم، فصار كما لو اشترئ كل واحد مهما بصفقة على حدة.

وعند محمد: يكره ما لم يبين؛ لأنَّ من عادة التجار ضم رديء إلى حيد ليروج رواج لجيد، فتمكنت فيه التهمة.

وقلنا: لا تهمة في بيع الجيد منهما بما سمي له من الثمن وأنت تكرهه [على أنَّه] (١) لا عبرة بهذا، فإن من اشترئ رديثًا بثمن جيد بأضعاف قيمته عله أن يبعه مرابحة على ما سمَّى.

مسائة ، ولو اشترئ جارية قد ارتفع حيضها لا بسبب الإياس تركها

⁽١) في سَ فكدا، والمثنث من أ

⁽٢) سقط من أ، والعثبت من ب

⁽٣) في ب فعند محمد، والمشت من أ

⁽٤) في ب. في المرابحة، والمثبت من أ

⁽٥) في ب: عند أبي حيفة وأبي يوسف، والمثن س أ.

⁽٦) في ب: لأنه، والمشت ص أ

[ق/ ١٢٣]، حتى إذا استبان أنها غير حامل وطنها، كذا قبل عن أبي حنيفة ولم بمسره، ثم عن أبي يوسف أبه قدر بثلاثة أشهر، لأنها عدة الآيسة والصغيرة ويعرف مها فراع الرحم [فيصح] (١) تقدير هذا بهها لأنّه ليعرف فراغ الرحم أبضًا، وقيل: هو تعسير قول أبي حيفة.

وعلى محمد روايتان: في رواية قدّره بأربعة أشهر وعشرة أيام؛ لأنها عدة الوفاة للحرة، ويعرف بها قراغ الرحم، وفي رواية قدَّره بشهرين وخمسة أيام؛ لأنها عدة الوفاة للأمة، ويعرف بها فراغ الرحم.

وعن رفر أنه قدّره بمستين، لأنَّ الولد لا يبقىٰ في البطن أكثر من سنتين، فإذا مصىٰ هذا القدر ولم يطهر الحبل عرف فراغ رحمها.

وعن الشافعي: تستبرئ بأربع سنين، لأنَّ الولد عنده يبقى في البطن هذه المدة فلا بعرف فراغ رحمها إلا به، وقال أبو مطيع البلخي (٢): تستبرئ بتسعة أشهر؛ لأنَّ المعتاد في مدة الحمل هدا.

مسألة اوبيع دود القز وبيضه يجوز للعادة والحاجة عنده.

[وعندهما] (٣): لا يجوز ؛ لأنَّه ليس بمال؛ إذ لا انتفاع بيضه للحال.

⁽١) في ب يصلح، والمشت من أ

⁽٢) قال ابن قطلوبغا. هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن، القاضي، العقيم، يروي عن بن عون، وهشام بن حسان، ومالث بن أسن، وإبراهيم بن طهمان

وعه أحمدس مبيع، وعيره

تفقه عليه أهل بلاده.

وكاد ابن المبارك يحله لدينه وعلمه.

مات سنة سنع وتسعين وماثة عن أربع وثمانين سنة، بعد ما ولي قضاء بلخ.

اتاح التراجم (ص/ ٣٣٢).

⁽٣) في ب وقالا، والمشت من أ.



[ولو] (١) اشترئ عينًا شراءً فاسدًا وقبيضه، ثم ازدادت قيمته في يده فاستهلكه، ثم احتصما فيه، قصي عليه بقيمته يوم الاستهلاك عند محمد؛ لأنّه يقرر القيمة عليه حينتد، فإنه لو بقي أمكه الرد الواحب فبرئ منها

وقلا: يقضى عليه بقيمته يوم قبضه؛ [لأنه دخل] (٢) في ضمانه حينئذ، فلا [يتغير] (٣) كما في الغصب.

مسائة ، وإذا باع نفس العبد منه مجارية بعينها، ثم استحقت [الحارية] (1)؛ وإنَّ المولىٰ يطالبه بفيمة الجارية في قول أبي حنيفة الأول، وهو قول محمد وزفر والشافعي،

وفي قوله الأحر - وهو قول أبي يوسف-: [رجع] ^(ه) عليه بقيمة العلد.

وجه قولهم أنَّ هذا بدل العتق، ولهذا صلح أن يكون دينًا في الذمة، ولهذا صح تعليقه بالشروط، والعتق ليس بمنقوم ليرجع [عليه] (1) بقيمته، فيرجع بقيمة المستحق وهي الجارية، كما في [المهر] (٧)، وبدل الخلع، والصلح عن دم العمد، وهذا لأنَّ هذ العقد لا ينفسخ بالاستحقاق، ولا يفسد لأنَّ قيمة الجارية تصلح بدلًا فيه فيبقئ العقد موحبًا تسليم الجرية، فإذا عجز عنه لزمته قيمتها

وجه قول أبي حيفة وأبي يوسف: أنَّ الجارية بدل العبد، فإذا لم تسلم

⁽١) في ب: وإذا، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: لأنها دحلت، والمشت من أ.

⁽٣) في ب تتعير، والمشت من أ.

⁽٤) سقط من أه والمثب من ب.

 ⁽٥) في ب يرجع، والمثبت من أ.

⁽٦) زيادة من س.

⁽٧) سقط من أ، والمثنت س ب.

ياد قول معمد على خلاف قول صاحبيه ______

الحارية للمولئ [وسلمت] (١) للعبد نفسه، ولا يمكن نقض السلامة عليه وجبت عليه قيمة نفسه، كما في البيع من قريبه بحارية.

ودليل أنها بدل العبد لا العتق أنَّ الجارية محل حكم العقد، والعبد أيضًا محل حكم العين فيقابل المحل المحل، والحكم الحكم، ولا يقابل الحكم المحل كما في البيع.

وأمًّا ما استشهد به فالجارية [هناك] (٢) بدل عن نفس من عليه القصاص، وعن منافع [ق/ ١١٢ ب] البصع فإنها محل الحكم، وهي عير متقومة فوجيت فيمة البدل؛ ولأنَّ العقد لا يفسد باستحقاق البدن فتجب قيمة البدل، أمَّا ههنا يفسد فيجب قيمة المبيع.

⁽۱) في ب: وقد سلمت، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب.

كتاب الصرف

مسألة ، وإدا اشترئ سيعًا محلى فضة خمسون درهم بمائة درهم، أو عشرة دنانير، ونقد الشمن ولم يقبص السيف ولم يفترقا حتى أفسد رحل شيئًا من حمائله (۱) ، أو جفنه (۱) ، واختار المشتري تضمين المعسد قبمة ما أفسد وقبص السيف، ثم افترف من عير فبص الضمان جاز؛ لأنَّ العساد في عير [الفصة] (۱) ، فلم يكن هذا الضمان مدل الصرف، فلا يشترط قبضه، فول أفسد السيف كله واحدار المشتري تصميم، وأمضى البيع، وبقد ثمنه لبيئم، ولم يقبض الضمان حتى فارقهما المفسد سم يضر بالإجماع؛ لأنَّ الصرف ما جرئ بينه وبين المشتري، فإن فارق البائع المشتري قبل قبض المشتري القيمة من المفسد انتقض كله عند محمد لعدم القيض – وهو قول أبي يوسف الأول – وجار عند أبي يوسف الأخر، وقد روئ [الحسن] (٤) من رياد عن أبي حنيفة كذلك؛ لأنَّ العمينة كالعبص.

ولو استبدل بهذا الضمان شيئًا آخر قبل قبضه حقيقة جاز عندهما، كأنّه قبضه، ثم اشترئ به غيره، فمحمد اعتبر الحفيقة فإن المطالبة به قائمة، والنسليم

 ⁽١) قال الأرهري قال الأصمعي الحمالة بكسر الحاء علاقة السيف والجميع الحمائل، وكذلك المحمل علاقة السيف وجمعه محامل (تهديب اللغة) (٥/ ٦٠).

 ⁽٢) قال ابن دريد. الجنس: جنس السيف وحفى العين، وقد فضل بنهم قوم من أهل اللغة فيما
رعموا فقالوا: حفن السيف وجفن العين، ولا أدري ما صحته.
 ٤جمهرة النغة ١/١/ ٤٨٨).

⁽٣) في ب: الصرف، والعثبت من أ

⁽٤) سقط من ب، والمثبت من أ



ووجه قولهما: أنَّ نسليم المبيع سقط عن البائع أصلًا فخرج المبيع عن صمانه، ودحل في ضمان المشتري، كما لو أعتق المشتري العبد المشترئ بحلاف الحوالة ببدل الصرف؛ لأنَّ التسليم لا يسقط عن المحيل أصلًا، بل يعود إليه إدا توى ما على المحتال عليه، والله أعلم.



كتاب الشفعة

مسألة ، [تسليم] (1) الشمعة من الوكيل والأب والوصي يصح [عندهما] (1).
وقال محمد وزفر: لا يصح؛ لأنَّه حق ثابت [للصبي] (1)، [فلا يجوز للأب
والوصي إنطاله] (1)، كالعفو عن القصاص.

ووجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف: أنَّه حق لا يستوفى إلا ببدل وهو الثمن، فيكون تسليمه تركا ببدل فيصير مبادلة فيصح، ولا يكون تبرعًا؛ ولهذا يصح من المأذون وإن لم يصح تبرعه، بخلاف العفو؛ لأنَّه ترك بغير بدل

⁽١) في ب: تسلم، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: عند أبي حثيمة وأبي يوسف، و لمثبت من أ.

⁽٣) في س: للغير، والعثبت من أ.

⁽٤) في ب: علا يملك إبطاله الأب والوصي، والعشت من أ



كتاب الإجارات

وإذا استأجر إنسانًا ليقتل قاتل وليه قصاصًا جاز عند محمد؛ لأنّه عمل معلوم، قصار كديج الشاة، ذُكِرَ قوله في «السير الكبير»، وأطلق [ههنا] (١) أنّه لا يحوز الأنّه لا تعارف في هذا، وبها جازت الإجارات، ولأنّ محله غير معلوم بحلاف [الذبح] (١)؛ لأنّ محله معلوم (١).

00000

⁽١) في ب عدا الجواب، والمثبت من أ.

⁽٢) في س دبع الشاة؛ والمثبت من أ.

 ⁽٣) قال السرخسي: فالحاصل أن عند محمد يجوز الاستتجار على دلك كله؛ لأنه عمل معلوم بمحله وإقامته جائز شرعا فيجوز الاستئجار عليه كدبح الشاة وقطع الطرق وكسر الحطب، وما أشبه ذلك.

ولأبي حنيفة وأبي يوسف رجمهما الله حرمان أشار إلى أحدهما في الكتاب فقال: ما قيل: إن هذا لبس بعمل يعني أن القتل إزهاق الروح، ودلك بيس بصنع العباد كما أن إدخال الروح ليس من صنع العباد و لا يتصور الاستئجار عليه، فكذلك الإرهاق مخلاف المدبح فهو عبارة عن تسبيل الدم النجس لبتميز به الطاهر من النجس، وذلك بقطع الحلقوم والأوداج وهو من صنع العباد والقطع كذلك فإنه إمانة المجزء من الجمئة، وذلك يحصل بمنع العباء والأن القتل إيقاع المعل في المحل مع التجابي، ومثله منه ما يبحل شرعا، ومنه ما يجرم كالمثلة، ولا يسري كيف يكون منه إيقاع الفعل، والمقصود يتم يصربة أو بضراتين فللجهاله والتردد مين الحل والحرمة لم يجز الاستئجار عليه بحلاف القطع والدبح فإنه يكول بإمرار السلاح على المحل، لا بصعة التجافي عنه وكسر الحطب بإيقاع انفعل على المحل بالتجافي، ولكن الكل فيه سواء في صمة الحل شرعا؛ فلهذا جاز الاستئجار عليه، فالمبدوطة (11/ 62)



كتاب الشهادات

مسألة ، دار في يد رجل، أقام رحل البينة أنَّه باعها منه بألف في رمضان، وأقام صحب البد البينة أنَّه ارتهنها منه [بخمسمائة في شوال] (۱)، قضي بالبيع عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأنَّ البيع ثبت في رمضان بألف؛ فلا يبطل بالرهن في شوال؛ لأنَّه أصعف منه [ق/ ١٢٤]، ولا يبطل الأقوى بالأضعف، ولأنّ الثابت بالبيئة كالثابت عيانًا.

ولو عاياهما تبايعا في رمضان، ثم رهنه البائع عند المشتري في شوال صح السيع وبعثل الرهن، فكدا هذا، قال في الكتباب (٢): قد يرهنك الرحل دارك، ولا يبيعك دارك، [معناه: أن السيع الثاني يبقض الأول، فلا يكون بائعًا لك دارك بل داره فإنه [تعود] فسخّا، ويرهنك دارك: يعني إدا باع مك، ثم رهنها عندك ولم يبطل البيع بالرهن، يكون رهنًا عندك دارك، لكن لا حكم له لوقوعه بإطلاقه، وفي قول محمد يقضي بالارتهان، قال: لأنَّ المدعي 'ثبت إقرار المشتري أن الملك صار له بالشراء في رمضان، وصاحب اليد أثبت إقرار المدعي أنَّ الملك ليس لذي اليد؛ لأنَّ الراهن مقر أنَّ المسرتهن لا يملكه فيبطل الإقرار الأول بالثاني، كما لو ثبتا معاينة، وهو معنى قوله في الأصل؛ لأنَّه لا يرهنه شيئًا بملكه المرتهن (٢)، وجوابه ما مر.

مسألة ، وإذا أشهدا على الرهن والقبض واختلفا في الزمان والمكان، أو

⁽١) في س: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٢) انظر . (١٦٣/١٦)،

⁽٣) انظر، االمسوط؛ (١٦٢/١٦)،

كال دلك في الهدة و الصدقة مع القبض لم يقبل عند محمد؛ لأنَّ القبض فعل، وقد اختلفا.

وقالا: يقبل؛ لأنَّ التسليم قد يقع بقوله: اقبصه، وهو قول محمد فلم يتحقق الاختلاف.

مسألة ، وإذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد بترجم له عند رجل مسلم ثقة أو المرأة، واثنان أحب إلى، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: لا يجوز في الترجمة [ق/ ١٢٣ س] أقل من رجلين أو رجل وامرأتين، وقال كدا في المزكمي فيشترط العدد والملكورة في المترجم عن الشاهد أو المدعي أو المدعئ عليه.

وفي المزكي قال: لأنَّ الشهادة بالترجمة والتزكية تصير شهادة فيشترط فيهما ما يشترط في الشهادة؛ ولهذا كانت العدالة والإسلام والحربة والبلوغ شرطًا، ولهذا كانت الذكورة في الحدود والقصاص شرطًا، لكن لا يشترط لفظة الشهادة؛ لأنها ليست بشهادة.

ووجه تولهما: أنَّ التزكية والترجمة ليستا بشهادة، ولهذا لا يشترط فيهما لفظة الشهادة، بل هي خير والعدد فيه ليس بشرط، كرواية الأخبار واشتراط العدالة والحرية والبلوغ والإسلام لا يدل على اشتراط العدد، كما في القاضي، وهذا لأنَّ القاضي يثبت هذا مناب نفسه فيما لا يمكنه القيام بنفسه.

مسألة ، وإذا أنكرت الورثة القسمة، فشهد قاسما القاضي على أنهما قسما ينهما واستول كل واحد [منهم](١) بصيبه، لم يجز [عنده](١)؛ لأسما شهدا

⁽١) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽٢) في س. عبد محمد، والمثبت من أ.

على فعل أنفسهما.

وقالا: بجوز؛ لأنهما يشهدان على استيماء كل واحد منهم مصيبه، وهو الذي نقع إليه الحاجة، فأمًّا قسمتهما فلا حاجه إلى إثباتها.

وقالوا: هذا إذا لم يستأجروا على القسمة، حتى لا يكون هذا منهما جر النفع إلى أنفسهما، وبهدا علل في الأصل، فقال(١١): بأنهما لا يجران إلى أنفسهما شيئًا.

⁽١) انظر: (المبسوط) (٢٦/ ١٦٥).



كتاب الرجوع من الشهادات

مسألة ، وإذ شهد شاهدان على شهادة شاهدين بمال مقضى به ، أم رجع الأولان لم يضمن الراجعان [عندهما](١) لأنَّ [اعتبارهما](١) يكون للأداء، والرجوع عند القاضي ، والأصلال لم يؤديا عند القاضي؛ فلا يضمنان، كما لو رجع الشاهد عند غير القاصي.

[وعند محمد] (⁷⁾: يصمان لأنهما نقلا شهادة الأصلين، فصار كأنهما حصرا وشهدا، ثم حضرا ورجعا، ولو رحع [لفرعان والأصلان] (³⁾ فالضمان على الفرعين لا عير عندهما؛ لأنَّ التلف يحصل [بشهادة مؤداة] (⁰⁾ عند القاضي، وهي شهادة الفرعين.

وقال محمد: المشهود عليه بالحيار يضمن أي الفريقين شاء؛ لأنَّ كل فريق له أثر في الإتلاف، فله الخيار في التضمين

00000

⁽١) في ب عبد أبي حنيفة وأبي بوسف، والعشت من أ.

⁽٢) في ب: اعتباره، والمفت س أ.

⁽٢) في ب. وعده، والمثبت من أ.

⁽١) إي ب تقليم وتأحير، والعثب من أ

⁽٥) في ب: بالشهادة المؤداة، والمثبت س أ.

كتاب الدعوى

مسائة دار في يد رجل، ف دعى رجل خارج أنّه اشتراها من ذي اليد، وادعى ذو اليد أنّه اشتراها من الخارج تهاترت (١) البيتان عند أبي حيمة وأبي يوسف، و ترك في يد ذي البد بغير قضاء، لأنهما تقابلت فتساقطنا لعدم إمكان القضاء بهما، فإنّه لا يمكن أن يجعل كل واحد منهما بائف ومشتريًا في ساعه واحدة، ولا دلالة على السبق ولا رجحان لأحدهما على الآحر.

وعند محمد: يفصى بهما، فإن ذكر الشهود الفبص جعل القبض الموجود لآخر العقدين فيقضى بها لذى اليد عملًا بالبنتين، فإن البنات حجح الشرع، والعمل بها واجب ما أمكن، وقد أمكن فقد أثبتا العقدين والقبضين فيقضى بهما، ويجعل كأنَّ ذا اليد باعها وسلمها، ثم الخارج باعها وسلمها، وإن لم يذكروا القبض قضى الحارج؛ لأنهما ما أثبتا القبض بالشهادة، وقد ثبت القبض عبانًا، وهي دلالة اسبق؛ فجعلنا ذا اليد مشتريًا لها أولًا، وقد قبضها، ثم باعها عبانًا، وهي العقار المشترئ، وهذا لم يوقت، فإن وقتا فإن كان السبق للخارج جواز بيع العقار المشترئ، وهذا لم يوقت، فإن وقتا فإن كان السبق للخارج قضى بالبيعين، وقصى بالملك لذي اليد للحال، وإن كان السق لذي اليد قصى بالبيعين أبضًا، وقضى بالملك لذي اليد للحال، وإن كان السق لذي اليد قصى بالبيعين أبضًا، وقضى بالملك للخارج للحال، ويؤمر تسليمها إليه، وهذ

 ⁽١) قال الزبيدي المهاترة العول الذي ينقص بعصه بعضه، يقال من ذلك دع الهتار، من ذلك
 التهائر، بكسر التاء الثانية، وهي الشهادات التي يكذب بعضها بعضا، كأنها جمع تهتر كجعفر
 وتهاترت البينتان: سقطتا وبطلتا (١٤/١٤) العروس (١٤/١٤).

⁽٢) في ب: للخارج، والمثبت من أ.

مسائد، وإذا طلق امرأة طلاقًا بائنًا، فولدت ولدين لأقل من سنتين فنسبهما ثابت منه، فإن بماهما، أو نفئ أحدهما خُدّ لأنَّه قذف محصة، ولا يقطع النسب لأنَّه باللعان، ولا لعان بالبينونة.

مسألة ،وإن ولدتهما لأكثر من سنتين لا يشت نسبهما ملم يَدَّعِ الرّوج، فإن نفاهما أو نفى أحدهما لم يحد؛ لأنَّ [نسبهما] (١) غير ثابت، وإن ولدت نفاهما أو نفى أحدهما لأقل من سنتين بيوم، والآخر لأكثر من سنتين ففي قول أبي حنيفة وأبي بوسف يثبت لسبهما [ق/ ٢٥ أ] من الروج وحده؛ لأنَّ الأول سابق ونسبه بشت، فيشت نسب الآحر [ق/ ٢٤ أب] تبعًا له، ألا برئ أنَّه لو باع جارية قولدت ولدين عند المشتري، أحدهما لأقل من سنة أشهر من وقت البيم، والآخر لأكثر، ثم ادعاهما البائع، أو ادعى أحدهما ثبت نسبهما من البائع من غير تصديق المشتري، واستتبع السابق اللاحق فكذا هذا.

وقال محمد: لا بشت نسبهما، ولا بحد، لأنّه ثبت بحبر عائشة: «أنَّ الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين» (١٠)؛ فصار الثاني من علوق حادث بعد الإبائة وينبعه الأول لأنهما توأمان، ولا يتبع الثاني الأول هنا؛ لأنَّ الأول ثابت بالاجتهاد، والذني بالبص والاجتهاد يترك بالنص، والنص لا يترك بالاجتهاد، والله أعلم.

00000

⁽١) ي ب: نسبه: والمثبت من أ.

⁽٢) أحرحه سعيد بن منصور في استنها(٢٠٧٧).

كتاب الأقرار

مسألة عدار بين رحلين أقر أحدهما ببيت بعينه فيها لرجل، وأنكر صحمه، فهذا الإقرار في الحال لا يجرز، أمَّا في نصيب صاحبه فلا يشكل، وأمَّا في نصيب المقر فلأنَّه ضرر على شريكه؛ لأنَّ شريكه لو قاسمه فربما يتفرق عنيه نصيبه، فيقع بعصه ههنا، وبعضه وراء البيت، ولكن للمقر له أن [يطاسب] (١) القسمة حتى يستوفي من نصيب المقر، وإدا اقتسما ووقع ذاك البيت في سصيب المقر أخذه المقر له؛ لأنَّ إقراره كان لا ينفذ لحق الشريك، وقد زال فنفذ، وإن وقع البت في تصبب الآخر فتصف الدار الذي وقع في بدالمقر يكون بينه وبين المقر له [على مقدار] (* تصيبهما، فيصرب المقر له بمثل درع البيت، ويصرب المقر بمصف ما بقي بعد البيت حتى لو كانت الدار مائة ذراع، البيت منها عشرة أذرع فعند المقر عشرة أذرع من الدار للمقر له، وتسعون ذراعًا بين الشريكين نصفين لكل واحد منهما خمسة وأربعون فزعمه أنَّ نصيب المقر له عشرة، ونصيب المقر خمسة وأربعون، ونصف الدار خمسون ذراعًا فيقسم بينهما يضرب المقر له بعشرة، والعقر بخمسة وأربعين، وهذا قول أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف.

وقال أبو يوسف في رواية يجوز إقراره في مصف البيت، ولا بحناج إلى القسمة لجواز الإقرار.

⁽١) ق ب: يطلب، والمثنت من أ،

⁽٢) في ب: بنصف، والمثبت من أ

وقال محمد: بنضرب المقرك بنصف ذرع البت، وهي خمسة أذرع، والمقر بخمسة وأربعين ذراعًا.

وجه قول أبي حيفة: أنَّ المقر له قد أقرَّ له بالبيت، ولو وقع البيت في نصيبه كان كل البيت للمقر، فإذا وقع في نصيب الشريك وقع بدله في ملك المقر قد أقرَّ له بالبيت، ولو وقع البيت في نصيبه كان كل البيت للمقر فله أن يأخذ بدله لقيامه مقامه، وهو كمن أقر عبد لرجل، ثم قتل العبد، وضمن القاتل قيمة العبد فهي للمقر له لهدا.

ووحه قول محمد: أنَّ المقر أقر في نصيبه ونصيب شريكه، فإقراره في نصيبه جائز، وفي نصيب الآجر باطل؛ فلا يضربا المقر له إلا بقدر ما صح إقراره فيه له

وأمَّا إذا وقع البيت كله في نصيب المقر فإسما يدفع [كله إليه] (١) لإقراره أن كله له، وهو الآن في يده فنفذ إقراره فيه.

مسألة ، ولو أقر مريض في مرض الموت لرجلين وأحدهما وارثه، وتكاذب المقر لهما، [فعند أبي حنيفة وأبي يوسف] (٢) الإقرار باطل في حقيهما جميعًا.

وقال محمد: تجوز في [حق] (٣) الأجنبي؛ لأنَّ الإقرار للوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فيصح الأجبي كالوصية [للوارث والأجنبي] (١).

ووجه قولهما: أنَّه أقر بمال موصوف، وهو أن يكون مشتركًا بينهما، فإذا لم

⁽١) في ب: كله إليه، والمثبت من أ.

⁽٢) إلى ب، فعندهما، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: حصة، والمثبت من أ.

 ⁽¹⁾ في ب لوارث وأجنبي، والمثبت من أ.

يثبت بهذه الصفة، لم يشب أصلًا؛ كما لو تصادقا أنَّه سهما

مسائة ، ولو قال: له عليّ ألف درهم إلا دينارًا فالقياس -وهو قول محمد وزفر-: أنّه يلرمه الألف، ولا يصح الاستثناء الأنّه استثناء من حلاف حنسه فلا يصح كما لو استثنى شاة ونحوها، وكما لو قال معت منك هذا الثوب بألف درهم إلا دينارًا لم يصح البع، ولو كان معلومًا يصح.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يصح، ويطرح من الألف قدر قبمة الدينار، وكذا لو قال: إلا فلس، أو إلا كرّ حنطة، أو استشى عددًا متقاربًا؛ لأنّه استشى مقدرًا من مقدر فيضح كالجنس، وهذا لأنّه جنسه معنى وإذ لم يكن جنسه صورة، هذا يكفي للاستثناء، قال الله تعالى ﴿ لَابَتَمْتُونِهِ فِيهَا لُو اللّه الله على المريم: (٢٦] وهو جنس معنى الأنّه مسموع وإن لم يجز البيع بألف درهم إذا استشى منه دينارًا؛ لأنّ فيه نوع جهالة، وهو مفسد للبيع [ق/ ١٢٥ ب] وهو في الإقرار عبر مبطل

مسائة ، وأمَّا استثناء الشاة فإنَّه لا يصح عندنا؛ لأنَّه لا مجانسة بينهما وجه، وعند الشافعي يصح استشاؤه؛ لأنه استثناء مالٍ من مال، فيصح كما في الجنس، وجوابه ما قلنا.

مسائد ، ولو أقر مسلم قد كان حربيًّا أنَّه أخذ من قلاد في حال حربه ألف درهم، وقال ملاد: أخذتها منّي بعد إسلامك، ضمن المال [عمدهما](١) خلافًا لمحمد.

وكذا لو أقرّ [المسلم](٢) أله أخذ من هذا الحربيّ كذا، وقال الحربيّ

⁽١) في ب. عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب

وكذا لو أقرّ أنّه أتلف خمرًا أو جنزيرًا على هذا بعد إسلامه، وقال هو: بل معلته قبل إسلامي.

وكذا إذا أعتق الرجل عدده، ثم قال قطعت يدك أو استهلكت مالك في حال ما كنت عبدًا لي، وقال المعتق بل قطعتها واستهلكتها بعد [العتق](١). وأجمعوا أنَّ المال لو كان قائمًا، أخذ منه المال.

وجه قول محمد: أنَّه أضاف الإقرار إلى [حالة] (٢) معهودة تنافي وجوب المضمان، فيصدق كما إدا أضاف إلى حالة الصبي والمجنون المعهود [ق/ ١٢٦])، وكالقاصي يقول [بعد] (٢) العرل. قصيت عليك بألف درهم لفلان، وأخذتها منك، ودفعتها إليه حال قضائي.

وكما [إذا] (٤) قال الأمته بعد ما أعتقها كنت وطئتك حالة الرق، وقالت: [بل] (٥) بعد العتق.

وكما إذا قال: أخذت الضريبة كل شهر عشرة من عبدي، أو أمتي قبل العتق.

وقالاً: بل بعد العتق.

ورجه قولهما: أنه أقرّ بسبب الضمان، وأضافه إلى وقت لا [يبرثه](١) عن

⁽١) في ب. عتقي، والمثبت من أ

⁽٢) في ب: حال، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من ب ، والمثيت من أ .

⁽٤) في س لو، والمثبت من أ

⁽٥) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽١) في سايراً له، والمثبت من أ.

الضمان لا محالة، فلا بندفع عنه الصمان إدا كذَّبه المقرّ له، كما إذا قال رحل قد ذهبت عينه اليمني لرجل: قد فقأتُ عيث، وكانت عيني يومندٍ صحيحة ثم ذهبت، فلا شيء لك عليّ، وقال المقرّ له: بل كانت ذاهبة حين فقأتني.

ودليل ما قلنا: أنَّ الحربي إذا دحل دارن بأمان، وأودع عمد مسلم وديعة وعاد إلىٰ دار الحرب[وأتلعه] (١) المسلم صمن.

مسائة ، ولو أبلف مال عبده المديون ضم، وكذا لو قطع يده بحلاف وطئها؛ لأنَّ وطء المديونة لا ضمان فيه، وكذا أحذ الصرية من عبده المديون لا ضمان فيه، [لأنَّه قد](") أضافه إلى وقتٍ يبرته لا محالة، والله أعلم.

\$\$\$\$\$

⁽١) في ب: فأتلف، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: فقده والحثبت من أ.



كتاب الوكالة

مسالة ، إذا وكل إنسانًا ببيع فاسد، [فاعه] (') بيعًا صحيحًا، كان مخالفًا [له] (') عد محمد، لأنه أمره ببيع لا يزيل ملكه بنفس العقد، وقد باعه بيعًا يزيل الملك [بعس العقد] ('')، فكان مخالفًا فلم يحز، كما لو وكّله [بيعه] ('') بشرط الحيار، فباعه بيعًا باتًا، وهذا قياس.

وفي الاستحسان يجوز وينعد، وهو [هولهما] (٥)، لأنّه وكله بأن يبيعه بيعًا بزيل ملكه، وقد فعل ذلك، فيجوز ذلك كما لو معل عبر ما أمره؛ وهذا لأنّ البيع الفاسد عند القبض يفيد الملك، [و هها] (١) لو سلمه إلى المشتري أولًا ثم باعه [ملك] (١) للحال.

وكذا لو غصبه إنسان فياعه من الغاصب، [ملك] (٨) ينفس العقد، وكذا لو كان [عبدًا] (٩)، فباعه من قريبه بيعًا فاسدًا، ملكه بنفس الشراء وعتق عليه.

00000

⁽١) في ب: مباع، والمثبت من أ.

⁽۲) سقط من ب، والمشت من أ.

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ

 ⁽٤) في س بأن يبيع، والمثنت من أ

⁽٥) في ب: قول أبي حيمة رأبي يوسع، والمشت من أ

⁽١) في ب. وهنا، والمثبت من أ.

⁽Y) في س ملكه، والمشت من أ.

⁽٨) في ب: ملكه، والمثبت من أ.

⁽٩) في ب عبده، والمثبت من أ.



كِثَابُ الْكَفَالَة

مسألة ، وإذا قال كفلت لك بنفس فلان ، فإن لم أوفك [به] (1) غدًا ، فأنا كفيل لك بنفس فلان ، وهو عريم له اخر ، أو قال : فأنا كفيل بمالث على فلان عريم له آخر ، فالكفالة الأولى صحيحة بالإجماع ، والثانية بطلة عند محمد الأنها لا تشاكل الأولى ، فلا يصبح ، كما لو قال : إن لم أوفك به عد ، فعلي ما لفلان على فلان لطالب آخر على مطلوب "خر ، وهذا لأنَّ الكفالة للتوثيق ، فإذا كانت الثانية توثيقً للأولى كانت مشاكلة لها ، كقولك : فإن لم أوفك به عدًا فعلى مالك عليه ، أمّا هذا شيء آخر سوى الأولى.

وقالا: يصح الثانية أيضا؛ لأنّه تعليق [الكفالة] " ممال عرد الموافاة بالنفس فيصح، كما لو قال: إن لم أوفك بنفس هذا [فأنا كفيل] " ممالك عليه، وهذه تشاكل الأولى؛ لأنّ الأولى حق الطالب فكذا الثانية حقه، فكان توثيقًا لحقه، مخلاف قوله: فإن لم [أوافك] () بنفس هذا، فعلي ما لملان على ملان؛ لأنّه حق طالب آخر، فلم يكن توثيقًا، أمّ هذا حق الطالب الأول، فكان توثيقًا للأول، فكان توثيقًا للأول، فكان ملائمًا له ومشاكلًا، والله أعلم.

00000

⁽١) زيادة من أ.

⁽٢) في ب: كمالة، والمثبت من أ.

⁽٣) مبقط من ب، والمثبت من أ.

^(\$) في ب: يواقك، والمثبت من أ.



كثاب العكع

مسائلة، وإذا قال المودع: ضاعت الوديعة، وقال ربّ [المال](1): استهلكتها، ثم صالحه منها على مال لم يجز [عندهما](1)، وكذا لو قال: دفعتها الله؛ لأنّه أمين، وهو مصدق على ما قال، فصار [ق/ ٢٦ اب] كشوت الرد أو الهلاك بالسنة، ولا يحوز الصلح بعد ذلك ولإجماع، فكذا هذا.

وقال محمد: بحوز؛ لأنَّ الصلح لقطع الخصومة، والخصومة ههنا ثابتة، وله حق المرافعة إلىٰ القاضي وتحليفه علىٰ ذلك، وفي هذا الصلح قطع هذه الخصومة.

OCOCO

⁽١) في ب الوديعة، والمثبت من أ.

⁽٢) في س. عبد أبي حيمة وأبي يوسف، والمنب من أ.



كثاب الرَّهٰنَ

مسألة ، وبو رهن عبد رجل مائة شاة بألف كل شاة بعشرة، ثم قصي بعضها، لم يكن له أن يعتك شيئًا منه حتى يوفي المال كلّه في ظاهر الرواية.

وقال في الزيادات: إذا قصى عشرة دراهم، عله [أن يأحذ] المساة واحدة، وذلك قول محمد؛ لأنّه جعل كلّ شاة محبوسة بعشرة، ولهذا لو هلكت واحدة هلكت بعشرة دراهم، فليس للمرتهن أن يحبسه بأكثر من عشرة.

ووجه الظاهر: أنَّ العقد واحدٌ إن سمَّىٰ لكل عين شيئًا معلومًا، ولهدا بو قبل العقد في البعض دون لبعض لا يصح كما في البع.

وإذا اتحد لعقد كان الكل محبوسًا بالكل، فلا يملك افتكاك البعص [دون البعض] (٢).

مسائة ، وإذا رهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة، فانكسر عبد المرتبى، [فعندهما] (٢٠): يغرم قيمته من الذهب، ويكون رهنًا مكانه، ويكون المكسور له بالصمان، إلّا إن شاء ابراهي أن يعتكه ناقصًا بجمع الدين.

وعند محمد: الراهن بالخيار إن شاء افتكه، وإن شاء حعله بالدين، قال: لأنَّ جعل الرهن بالدين أولى من تضمين قيمته؛ لأنَّه لا ربا فيه ولا ضرر، وهذا القبص نعقد ليصير الرهن [هالكًا](٤) بالدين، والمرتهن للحال مستوفيًا للدين

⁽١) في ب: أخذ، والمثن س أ.

⁽۲) منقط من ب، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب: قعند أبي حبيفة وأبي يوسف، والمثنث من أ

⁽٤) في ب: كالهالك، والمثبت من أ

من وجه، ويصير عند الهلاك مستوفيًا من كل وجه، فكان القبض واقعًا ليصير الرهن بالدين، ولم يتعقد موجبًا للقيمة، فكان ما قلته أولى.

ووجه قولهما: أن تضعينه بالقيمة أولئ؛ لأنَّ هذا القبض لم بنعقد لملك المرتهن الرهر، فإنَّه عند الهلاك لا مصير ملكًا للمرتهن، ولا يمكن أن يجعل هذا القبص سن لملك المرتهن بالدين، فاضطُرِرت إلىٰ أن نملكه بقيمة العين؛ إذ هذا الصمان ضمان ملك العين، والأعيان تُملَّك بقيمتها.

مسالة ، وإذا رهن عبدًا قيمته ألف، فقتله عبد قيمته مائة، فدفع به فقام مفامه، بقي الدين كلّه عند الثلاثة، ثم عند محمد: إن شاء الراهن افتكه بألف، ون شاء تركه [ق/ ٢٧ أ] [عليه] (١) المرتهن بدينه؛ لأنّ [التغيير] (٢) وقع في ضمانه، فأوجب التخيير كالميع يتغيّر في يد البائع، أو يقتله عبد قيمته مائة فيدفع به وقيمة المبيع ألف، أنّ [له] (١) الخيار بين تركه على البائع بالثمن، وبين أخذه بكل الثمن، وجواز جعله بالدين عنده لِمَا مرّ في المسألة الأولى.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجمر الراهن على افتكاكه بألف، كما يجبر على افتكاك العبد بألف بعد ما تراجع سعره إلى مائة، وهدا لأتهما لا يجيزان جَعْلِهُ بالدين [لِمَا مر.

قال] (٤) زفر: تسقط تسعمائة من الدين، ويبقى هدا رهنًا بمائة، [ويفتك] (٥) مائة؛ لأنه بالقتل هدك كلّه، ثم حيّ بالديع مائة، فصار كشاة رهنت بعشرة

⁽١) في س. على، والمثبت من أ.

⁽١) في ب تغيرٌ، والمشت من أ

⁽٢) سقط من ب، والمثبت من أ.

⁽١) في ب: ولما قال، والعشت من أ.

⁽٥) في أ: ويقتله، والمثبت من ب

فماتت و دبغ جلدها وقيمته درهم، عاد الرهل بهذ القدر.

قلنا: المدفوع قائم مقام المدفوع به كأنه هو، ونقصان قيمته كتراجع سعر المرهون، ولا يسقط به شيء من الدين، والله أعلم.

00000



كثاب الأشرية

مسالة المثلث (1) ونبيذ النمر ونبيذ الربيب قليلها وكثيرها حرام عند محمد والشافعي؛ لقول السي على الله الكل مسكر حرام (7) ، وقوله على المسكر أسكر كثيره، فالجرعة منه حرام (7) و لأنَّ الخمر والبادق (1) والمنصَّف (٥) حرام؛ لكونها معسدة مسكرة، وهذا مثلها.

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف حلال طاهر لغير التلهي والسكر.

[وعد أبو حنيفة] (١) هذا ممّا بحب عتقاده في الدين؛ لئلا يؤدي إلى تفسيق الصحابة، فقد روي عن عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس وابن عُمر وزيد بن

⁽١) المثلَّث من الشراب لدي طبح حتى دهب ثلثاه.

وعد أبي حنيفة وأصحابه يجور شرب عصير العنب إذا طبح حتى يذهب ثلثاه، وقد روي عن أبي حيمه كراهة شرب المنصف، لذي بطبح حتى يذهب بصفه، وإن شربه شارب لم يحد، وإن بيع جار بيعه، والصحيح عه أنه لا يجور شربه، وكدلك قول أصحابه وعد انشافعي ومالك وكثير من الفقهاء. لا يجور شرب المثلّث ولا المنطف، ولا يعتبر الطبح في جوار شربه الشمس العلوم؛ (٢/ ٨٧٢).

⁽٢) أحرجه المخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٠٠١) من حديث عائشة على

⁽٣) أحرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجة (٣٣٩٣)، وأحمد (١٤٧٤٤)، وابن حبال (٥٣٨٢)، والسهقي في الكبرئ؛ (١٧١٦٧) من حديث حابر بن عبد الله تشك.

⁽٤) قال ابن سيده: البادق الخمر الأحمر المحكم، (١/ ٢٥١) .

⁽٥) قال أبو عبيد: ومن الأشرابة المنصف وهو أن يطبخ عصير العنب قبل أن يغلى حتى يدهب سعه، وقد بلعني أنه كان يسكر، فإن كان يسكر فهو حرام، وإن طبخ حتى يذهب ثاناه ويبقى الثلث فهو الطلاء.

اعريب الحديث ا (٢/ ١٧٧).

⁽٦) في ب وعند أبي حنيقة، والمثبت من أ



\$\$\$\$\$

⁽١) يزفتون يرقصون امطالع الأنوار ١١/٩٣٩).

⁽٢) أحرجه أبو يوسف في قالأثار؟ (٩٩٧) عن علي بن الحسين، ونصه. (وتهاهم أن يشربوا مسكرًا؛



كِثَابُ الديات

مسائد : في قتل شبه العمد الدية المغطة [ق/ ١٢٧ ب]، واختلف في تفسرها.

قال أبو حنيفة وأبو يوسف -وهو قول ابن مسعود (١). هي مائة من الإبل، خسس وعشرون [منها] (١) جذعة، وخسس وعشرو ل حقّة، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض.

وقال محمد -وهو قول جماعة من الصحابة: عمر (٣) وعثمان (علي (علي (علي (٥) وعلي (٥) وعلي (٥) وريد (١) والمغيرة (١) وأبي موسئ (٥) -: يجب ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون ثنية كلها حَلِفاتٌ في بطونها أرلادُها؛ [لقوله] (٩) على الله أن قتيل الحطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها (٥٠١ يطهر فيما قلنا.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في امصنعه (١٧٣٢٣)

⁽٢) زيادة من أ،

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه ١٧٢١٧).

⁽¹⁾ أخرجه عبد الرراق في (مصنفه (١٧٢٢٥).

⁽٥) أحرجه عبد الرراق في المصنعه (١٧٢٢٢)

⁽١) أحرجه عبد الرزاق في المصممه (١٧٢٢).

⁽٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنعه» (١٧٢١٩).

⁽A) أحرجه عبد الوراق في المصنعة (١٧٢١٩).

⁽٩) في س لقول البي، والمشت من أ.

⁽۱۰) أحرحمه أبسو داود (۲۵۸۸)، والسسائي (۲۷۹۱)، وي الكبرئ (۲۹۹۶)، وايسن ماجمة (۲۲۷۷)، وأحمسد (۲۵۳۳)، والسدارمي (۲۳۸۳)، وابسن حبسان (۲۱۱۳)، والسدارقطني (۲۲۷۷)، والسدارقطني (۲/۱۱۲)، والبيهفي في الكبرئ (۱۷۷۷) من حديث عبد الله بن عمروقات =

ورجه قولهما: قول النبي عليه: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل المناهمة وي البحاب الحواس إيجاب الزيادة على المائة، وما رُووه عير ثابت بدليل الحتلاف الصحابة فيه، ولو كان لهم فيه بص لما خالفوه، وبحن رجحنا قول من مسعود لمواطقته الأصول.

مسألة ، وإذا قطع رحل يميني رجلين، قطعت يمينه لهما، وغرم لهما دية [يد] (٢) بيهما [عددنا] (٢) ، فإن عما أحدهما قبل لقضاء لهما بهما، فللأحر القصاص لزوال المزاحم، ولو كان بعد القصاء قبل الاستيماء [لندية] (١) ، ففي قول أبي حيفة وأبي يرسف الأخر: له القصاص لأنَّ القضاء في اأحقر ١٠٠٠ إمضاؤها، فما لم تُمص، فكأنه لم يُقض.

وفي قول أبي يوسف الأول -وهو قول محمد ١٠ . ب له له صاص، بل له

عقال الريلعي. أحرجه أبو د ود والسائي وابن ماحه، ورواه ان حنان في اصحيحه افي النوع التالث والأربعين من لقسم التالث قال في السفيح ا: وحقمة بن أوس وثقه أبين سمه والعجلي وان حبان، وقد روئ عنه محمد بن سبرين مع جلاله، والقاسم وثقه أبو دارد وان المديني وابن حبان انتهيء .

وأحرجه النسائي أيصا عن حالد، عن الفاسم، عن عقبة بن أوس، سن رجل من أصحاب النبي عليه و أحرجه أيصا عن خالد، عن الفاسم، عن عقبة أن البي على . مرسلًا

وأخرجه الدارقطي في « سنه - في الحدود؛ عن أيوب السحنياني عن القاسم بن ربيعة عن عيد الله بن عمرو مرفوعا بحوه، ولم يذكر فيه عصه بن أوس.

قال ابن القطان في 1 كتابه ٢ : هو حديث صحيح من روابه عبد الله من عمرو بس العباص ولا يصره الاختلاف الدي وقع فيه، وعقبة بن أوس بصري تامعي ثقة انتهى.

فصب الراية؛ (٤/ ٣٩٢)

⁽١) تقدم تحريجه

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب.

⁽٣) في ب عندهما، والمثبت من أ.

⁽٤) سقط من أ، والعثبت من س،

جميع دية اليد، وللعافي نصف دية اليد؛ لأنَّ القاصي لمَّا قضى بالقصاص والدية بينهما، فقد جعل لكل واحد منهما نصف الدية، ومن [ضرورته]() بطلال حق كل واحد منهما في مصف القصاص، فصار كالقصاء للشفيعين بالدار بينهما عمين إذا سلم لأحدهما، لم يكن للآحر إلا النصف.

ونظير هذا الاختلاف: اختلافهم في أحد [شهود] (١) الزما إذا رجع بعد لفضاء قبل الإمضاء، أنّه كرحوعه قبل القضاء، ويحدُّون جميعًا عندهما، ومو كالرحوع بعد الإمصاء عند محمد، ويحد الرجع وحده.

مسألة ، ولو غصب رجل عبدًا، فقتل عند، فتبلا خطأ، ثم ردّه إلى المولى مثتل عنده آخر خطأ، فاختار المولى دفعه بهما، كان بينهما نصفين لاستواء حقيهما، ثم يأخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد؛ لأنّ نصف العبد سنحق بجناية كانت عدده، وبدفع ذلك المصف إلى ولي [الجناية الأولى] (٢)، ويرجع بمثل ذلك [أيضًا] ٤٠٠ على الغاصب فبكون للمولى، وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف.

وقال محمد وزفر: بأخذ المولى من الغاصب عصف القيمة، فتسلّم له ولا [يدمع] (٥) إلى الأول.

وجه قول محمد وزفر: أنّ نصف القيمة الذي أخذه المولى من الغاصب مدل دلث النصف الذي وصل إلى الأول، فمو أحذه منه اجتمع عنده [البدل

⁽١) في ساخ ضروراته، والمثبت من آ

 ⁽۲) في سا الشهود، والمثبت من أ

⁽٣) و من القتل الأول، والمار سمن أ

⁽ا) زيادة من ب

 ⁽a) ق ب يدفعه، والمثبت من آ.

POVIY OF

والمبدل](١)، وهذا لا يجوز.

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف: أنَّ حق هذا الولي في جميع العبد، وقد وصل إليه نصف العد، ومقي حقّه في نصف العبد، ولو وحد في بدالمولى شيئًا من العبد يأخذه، فإدا وجد في يده شيئًا من مدل العبد، يكون له أخده أيضًا.

وقال في «الجامع الصغير» (٢). رحل قطع يدعمد رجل عمدًا، فأعتقه مولاه، فمات العبد من ذلك القطع، فإن كانب له ورثة سوئ المولى، فلا قصاص على القاتل، وإن لم يكن له ورثة سوئ المولى، فله القصاص [عندهما] (٢).

[وعنده] (٤): لا قصاص [عليه] (٥) بحال، وعليه أرش اليد، وما نقصه ذلك إلى وقت العتق لاشتباه [شوت] (١) حق [ق/ ١٢٨] استبقاء القصاص للمولى: لأنَّ ابتداء القتل وُجد حال رقه، وتمَّ حال عتقه، فإن اعتبر الابتداء، كال للمولى بالملك، وإن اعتبر الانتهاء كان له بالولاء والقصاص، ويسقط بالشبهة.

وقالا: له القصاص؛ لأنَّ الاسيماء للمولى مكل حال مأي سبب كان إذ لم يكن له قريب حر، واشتاه السبب لا يضر؛ لأنَّه لا يؤدِّي إلى المنارعة، فأمَّا إذا كان له قريب حر، فقد اشتبه الولي، فلا يمكن الاستيفاء، فيصير مالًا لِمَا ذكرنا.

مسالة ، وإذا قطع يد مسلم ثم ارتد المقطوع ثم أسلم، ثم مات من لقطع، فعند محمد: فيه أرش البد لا غير،

⁽١) في ب. تقديم وتأخير، والمثبت من أ

⁽٢) ١ الجامع الصعير) (ص/٤٩٩).

⁽٣) في ب: عند أبي حيفة وأبي يوسف، والمشت من آ.

^(£) في ب وقال محمد، والمثبت من أ.

⁽٥) ريادة من ب.

⁽٦) سقط من أ، والمثبت من ٠٠٠

قال: لمَّا ارتدَّ انقطع حكم السراية [ق/ ١٢٨ ب] [بسقوط] (٢٠ عصمته، وبعد ما أسلم لا فعل من الجاني.

ووجه قولهما: أنَّه وحد القطع وهو معصوم، وسرئ إلى النفس وهو معصوم، فكان الجاني مؤاخذًا مكل ذلك.

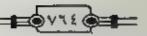
مسالة ، ولو حفر بثرًا على قارعة الطريق، فوقع بيها إنسان ومات جوعًا، [بعده] (٢) يصمن؛ لأنَّه حصل بحفره، وهو تعدي منه فضمن به.

وقالا: لا يضمن؛ لأنَّه من عدم الطعام لا من الشر، فلم يضمن به، والله أعلم.

⁽١) في ب الدية، والمشت من أ.

⁽٢) في ب. لسقوط، والمثب من أ.

⁽٣) في ب اقعمد محمد، والمشت من أ.



كثاب الوصايا

مسائة، وإذا أوصى [لذوي](١) قرائته، لم يدحل فيها الجد [عددهما] (٢، وكذا ولد الولد؛ لأنَّ الجدَّ كالوالد، والنافلة كالولد، وهما لا يدخلال فيها؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [القرة ١٨٠]، فميّر بين لوالدين والأقربين، وكذا الولد؛ لأنَّ الوالد لم يكن قريبًا للان، فلا يكون الابن قرباً له.

وقال في الزيادات: يدخلان - وهو قول محمد - لأنهما من الأقرباء حقيقة، وإنما خرج الوالد والولد بالنص، فبقي الجدُّ والنافلة داخلان في ذلك.

مسأثة ، ولو قال: ثلث مالي لفلان وللمساكير، فنصفه لملاد، ونصفه للمساكين [عبدهما](٢٠)؛ لأنَّ الجمع عندهما حنس، وأفلّه واحد فاستويا.

عند محمد: لهلال ثلثه، وللمساكير ثلثاه؛ لأنَّ الجمع في هدا الباب أقله اثنان عنده؛ لأنَّ الوصيَّة أخت الميراث عنده، وعده في لميراث الاثنال حمع، فإن حكم البنتين حكم البنات، وكذا حكم الأختين حكم الأخوات في الححب والاستحقاق، وأصله أنَّه لو أوصى للمساكين، فصرف إلى كل واحد، جاز عدهما، ولا يجور إلّا أن يصرف إلى اثين عنده.

وقال في «الجامع الصغير»(٤). إذا أوصى لأمّهات أولاده [بتلث ماله](٥)

⁽١) في ب: لذي، والعثبت من أ.

 ⁽٢) في ب عد أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب عد أبي حيفة وأبي يوسف، والمثبت ص أ.

⁽٤) الجامع لصعير؛ (ص/٥٢٠).

⁽٥) زيادة من الحامع الصغيرة (ص/ ٥٢٠).

وهنّ ثلاث، وللفقراء والمساكين، قسم الثلث على خمسة أسهم: ثلاثة لأمهات أولاده، وسهم للفقراء، وسهم للمساكين عندهما.

وعند محمد: على سبعة: لهنّ ثلاثة، وللمقراء سهمان، وللمساكين سهمان على هذا الأصل.

مسائلة : وإذا أوصى إلى رحل في المال العين، وإلى آخر في تقاضي الدين، عهما وصيَّان حميمًا [عيهما](١)[عندهما](٢) استحسانًا

وقال محمد: كل واحد منهما وصيٌّ فيما جعله وصبًّا فيه.

وعلى هذا إذا حعل أحدهما وصيًّا لبعض ولده وميراثهم، وجعل آخر وصيًّا للبقيَّة وميراثهم، دكر هلال في كتاب الوقع قول أبي يوسف مع قول محمد.

وجه قول محمد: أنَّه اثتمن كل واحد منهما في شيء لم يأتمن الآحر في ذلك الشيء، وحصَّه مه [فيخص] (٢)، وإن كان بساؤه على العموم كما في المضاربة أنَّ أصلها العموم، وتخصيص بعص المجارات يثبت الاختصاص.

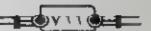
ووجه قولهما: أنَّ العين قد تصير دينًا بالاستهلاك، والدين يصير عينًا بالقص، فحصلت الوصيّتان في كل الأموال صروره.

\$\$\$\$\$

⁽۱) ريادة من ب

⁽٢) في ب. عبد 'بي حبيفة وأبي يوسف، والعشت من أ.

⁽٣) سقط من ب، والمثبت من أ.



كتاب الطرائض

مسائة ، وإذا اختلفت الأبدان والآباء والأجداد في دوي الأرحام، فانقسمة عليهم عند محمد وهو قول أبي يوسف الأول على الأصول؛ لأنّه لا استحفاق لهم بأنفسهم، وإنما يورّثون بسبب أسم فروعهم، وعلى فول أني يوسف الآحر على اعتبار الأندان؛ لأنهم يرثون نقرانة أنفسهم، أو في التوريث بقرانة غيرهم قول بالسريل، ونحل لا نقول به.

وقيل: قول أبي حنيفة مع أبي يوسف، كذا ذكره شيخه القاضي الإمام الأجل صدر الإسلام (1) تَحَلَّلُهُ.

وذكر السيّد الإمام الأجل أبو شجاع (٢) كَيْنَة قول أبي حنيفة مع محمد

 ⁽١) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو اليسر، صدر الإسلام البردوي فقيه بخاري، ولي القصاء بسمر قند، انتهت إليه رياسة الحنفية في ما وراء النهر، توفي سنة ٩٩٤ مبرية ١٤ الأعلام؛ للرركلي (٧/ ٢٧)

⁽٣) الشّيع، الإمام، العلاّمة، المحدث، أبو شجاع عمر بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله الن مصر - بالتّحريك - البسطامي، ثمّ البلحي، إمام مسجد راعوم

قال: ولدت سنة خمس وسبعين وأربعمائة، وكان طلاّبة للعلم، صاحب فبرن قال الشمعان، هو مجموع حسن، وجملة عليحة، مفتيء مناظرة محيدث، مصر، واعظ،

قال الشمعاني عبر مجموع حس، وجمله مليحه، معتبي مناطرة منحدات، مصر، واعظم الديب، شاعر، حاسب، ومع فصائله كان حس السيرة، مليح الأحلاق، مأمون الصحبة، نطيف الطاهر والباطل، لطيف العشرة، فصيح العبرة، مليح الإشارة، في وحظه كثير النكب والغوائد، وكان عنى كبر السنّ حريصًا على طلب المحديث والعلم، مقتبسًا من كل أحد، كتب عنه بمرو وهراة وبخارئ وسمر فند، وكتب عني الكثير

تُوفِي: بِبِلْخُ، فِي سنة اثنتين وستين وحمسمائه، وكان محدث بلك الدبار ومسندها . اسير أعلام النبلامة (٢٠/ ٤٥٤) .

وعلى حكم الأجداد الفاسدين، والأولاد كالأجداد في [المسألة الأولئ](١).

مسأثة ، وإذا اجتمعت جدّتان إحداهما ذات قرابتين، وهي أم أم الأم، وهي مع دلك أم أبي الأب، والأخرى ذات قرابة واحدة، وهي أم أم الأب.

فعد محمد وزفر السدس بينهما أثلاثًا، [ثلثاه] (٢) لذات قرابتين، وثلث لسات قرابة واحدة؛ لأنَّ الاستحقاق بصفة القرابة، فإذا اجتمع في شخص واحد قرابتان، استحق [لكل] (٢) صفة، وصار كشخصين كالأخ لأم إذا كان ابن عم ورث بالفرص والتعصيب جميعًا لهذا.

وقال أبو بوسف: هما سواء؛ لأنّ سبب الاستحقاق واحد، وهو كونها جدّة، فلا تستحق زيادة نصيب، ولا يلتحق بشخصين كالأخ لأب وأم مع الأخ لأب لا يستحق نصيب الأح لأم ونصيب الأخ لأب، بل يستحق [ق/ ٢٩ ١ س] نصيبًا واحدًا] (٤) لا تحاد السبب، بخلاف ما استشهد به؛ ولأنّ ذات قرابتين لا تستحق بهما إذا انفردت إلا السدس، وذات قرابة واحدة تستحق ذلك فاستويا، بخلاف الأخ لأم وهو ابن عم، فإنّه يستحق بكل قرابة نصيبًا، والله أعلم بالصواب.

⁽١) في سَ الأول، والعثبت من أ

⁽٢) في س: ثلثان، والمثبت من أ.

⁽٣) في ب، كل، والمشت من أ.

⁽٤) ريادة من ب



باب ، قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول [فيه تحمد](١١

مسأثة ، قال أبو حنيفة _رحمة الله عليه _في كتاب ، ختلاف زفر ويعقوب: اللحيّة يفتر ص مسح ربعها؛ لأنها وظيفة انتقلت إلى الشعر، فتقدَّر بالربع [ق/ ١٢٩] قياسًا على الرأس.

وعن أبي يوسف روايتان:

إحداهما: الله يفترض مسح كلها؛ لأب قائمة مقام ما تحتها، وكان بعسل كله، فهذا يمسح كله كما في الجبائر.

وفي رواية: يسقط مسحها؛ لأنَّ وطيفة هذا العضو [كان هو] (١) الغسل وقد سقط، فيسقط أصلًا كما في العصو المقطوع.

مسألة ، ومن خاف سبق الحدث وهو في الصلاة، فانصرف ليقضي حاجته ويتوضأ، ويبني على صلاته، لم يجز له ذلك عند أبي حنيفة؛ لأنَّ جواز البناء خلاف القياس، وقد ورد في الشرع في موضع سبق الحدث، وليس هذا في معناه، فلم يجز قياسه عليه.

وقال أبو يوسف: يجوز له ذلك؛ لأنَّه في معنىٰ ما ورد به النص، فإنَّه عجز عن المضى في الصلاة ذكر الاختلاف في كتاب [اختلاف] ٢٦١ زفر ويعقوب.

مسائة، ولا جهر في صلاة الكسوف عند أبي حنيفة؛ لقول النبي عَلَيْكًا:

⁽١) في س. تقديم وتأحير، والمثبت من أ.

⁽٢) زيادة من ب.

⁽٣) منقط من أ، والمثبت من س.

⁽۱) أحرجه عدد البرراق في المصده (١٩٩)، واسن أسي شبية في المصفه (١/ ٣٢٠) عن الحس من قوله موقوق عليه، وأحرجه عبد الرزاق في المصنعه (٢٠٠١) الحس من قوله موقوق عليه، وأحرجه عبد الرزاق في المصنعه عن قريب ورواه عبد الرزاق في المصنعه عن قول مجاهد، وأسي عبيدة فقال: أخيرنا معمره عن عبد الكريم الجزري قال اسمعت أما عبيدة بقول صلاة النهار عجماء انتهى. أخبرنا امن حريح قال قال مجاهد صلاة النهار عجماء انتهى. وقال النووي في الحلاصة الصديد : الصلاة النهار عجماء اباطل لا أصل له انتهى.

⁽٢) أخرجه الترمدي (٥٦٢)، وابن ماجة (١٢٦٤)، وأحمد (٢٠١٧٢)، وابن حمال (٢٠٥١)، والحاكم (١٢٤٢)، والصراي في الكبيرة (١٧٩٦) من حديث سمرة بن جملب الله.

فال الترمدي مديث سمرة حديث حسن صحيح.

وقد دهب بعض أهل العلم إلى هداءوهو قول الشاهعي.

وقال الحافظ ابن حجر تَعَالَنهُ: صححه الزمدي وابن حبان والحاكم، وأعله ابن حزم بجهالة تعلبة بن عباد راويه عن سمرة، وقد قال ابن المديي إنه مجهول، وقد دكره ابن حبال في الثقات مع أنه لا راوي له إلا الأسود بن قيس، وحمع بنه وبن حديث عائشة الآي سأن مسمرة كان في أحريات الناس؛ فلهذا لم يسمع صوته، لكن قول بن عباس كنت إلى جنبه يدفع ذلك، وإن صح التعداد زال الإشكال

⁽٣) أحرجه أبن أبي شيبة في امصنفها (٢ ١٧/٢)

---- حصر المنائل وقمير الدلائل/جـــا



كتاب المسوم

مسألة الإفطار في الإحليل قد مرت في باب أبي موسف _ رحمة الله عليه.



كتاب المناسك

مسألة محرم اضطرّ إلىٰ أكل ميتة، أو قتل صيدًا.

قال أبو حنيفة وزفر: يأكل الميتة، ولا يقتل الصيد؛ لأنَّه أيسر، فإنَّ الحقَّ فيه شه تعالى، وقد أدحه عند الضرورة، [و استحق الصيد](١) الأس.

وقال أبو يوسف: ينذبح الصيد [ويكفّر](١)؛ لأنَّ الكفارة تقوم مقامه، [ليزول](١) الإثم، فيصير متناولًا للدكيّة، وهو أولى من تناول الميتة.

مسائلة، وإذا أحرم بحجّتين، لم ترتفص إحداهما عند أبي حنيفة ما لم يشتعل بالفعل، حتى لو أحصر يتحلل بهديين، ولو جنى يؤاخذ بكفارتين؛ لأنّه لا تنافي بين الإحرامين، إنما التنافي في الأداءين، فما لم يشتغل بالأداء لا تزول إحداهما.

وعند أبي يوسف: ترتفص إحداهما للحال؛ لأنَّ الجمع بيهما صح في حق الوجوب؛ لأنَّه مشروع كما في النذر لا في حق الأداء؛ لأنَّه غير مشروع، فلم يكن في حق الأداء جمعًا، وحوابه ما قلنا.

وعند محمد: لم يلزمه إلا واحدة، فلم يكن له قول في الارتفاض، والله أعم.

⁽١) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٢) سقط من أ، والمثبت من ب

⁽٣) في ب: فيرول، والعثبت من أ.



كِتَابُ النَّكَاحِ

مسألة ،المرأة إذا زوّجت نفسها من كفء، وقصرت في مهر مثلها، فللوليّ حق الاعتراض عند [أبي حنيفة] (١)؛ لأنّه ألحقت الضرر بالأولياء، فإنّهم يتعبّرون بنقصان [المهور في حق] (٢) نسائهم، ويتفاخرون بعلائها.

وقال أبو يوسف. ليس للأولياء حق الاعتراص؛ لأنَّ المهر حالص حق المرأة، فلها الحطَّ عبد العقد، ولهذا كان لها الهنة بعد التسمية في العقد.

قلنا: الإكمال في النسميه حق الأولياء، وأصل النسمية إلى العشرة حق الشرع، والاستيفاء حقه، ولا [يتأنى] (٢) على هذه الصورة [فول محمد] (١) الشرع، والاستيفاء حقه، ولا [يتأنى] (٢) على هذه الصورة [فول محمد] لأنها لو زوجت نفسها كفوًا بمهر تام، [عنده لا يحور] (٥) لاشتراط الولي، فإن كان الولي أذن لها [بالتزوج] (١) ولم يسم مهرًا، فعقدت على هذا الوجه، فحينئذ جاء قوله [على هذا] (٧)، وهو مع أبي يوسف في هذا

وكذا لو أكره السلطان امرأةً ووليّها عنى تزويحها من كفرٌ بمهر قليل ففعلا، ثم زال الإكراه فرضيت هي دون المولى.

فعند أبي حنيفة: [للولي] (١٨) الاعتراض خلافًا لهما.

⁽١) سقط من أه والمثبت من ب

⁽۲) في ب. مهور، والمثبت من أ.

⁽٣) ي ب: يجيء، والعثبت من أ.

⁽٤) معط من أ، والمثبت من ب.

⁽a) في ب: ثقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٦) في ب: بالتزويج، والمشت من أ.

⁽٧) سقط من ب، والمثبت من أ

⁽A) في ب: للمولئ، والمثبت من أ.

باب، قول أبي حليفة على حلاف قول أبي يوسف ولا قول الحمد فيه ٢٧٣ 🗨 🖚 مسائلة ، والأمة إذا وجدت زوجها عنينًا فالخصومة وخيار الفرقة للمولى

عند أبي حنيفة وزفر، وللأمة عند أبي يوسف، دكره الخصاف (١١)، ولم يذكر قول

وقالوا: هو مع أبي يوسف [ق/ ١٣٠ب]، وقد بيَّنا هذا في باب أبي حيفة في مسألة عزل الماء عن الأمة المنكوحة، أنَّه يشترط فيه إذن المولئ عنده، وإذن الأمة عندهما، فهما يقو لان اللذَّة لها في حقها، وهو يقول. المنفعة للمولئ؛ لأنَّ المهر والولد له.

مسالة ، ولو أنَّ امرأة قالت للقاضي: إنَّ زوجي يريد أن يغيب، فخذ لي منه كَفِيلًا بِالنفقة، فإنَّ أبا حنيفة قال: لا أوجب عليه كفيلًا بنمقة لم تجب عليه بعد، وهذا بيان حكم وعنة.

وقال أبو يوسف: أسنحسر إن أخد لها كفيلًا بنفقة شهر، ذكره الخصَّاف في كتاب المفقات.

ووجه الاستحسان: أنَّه موع احتياط، ومراعاة لحق المرأة، والقاضي نصب ماظرًا للمسلمين.

⁽١) هو أحمد بن عمر، وقيل: عمرو بن مهير، وقيل. مهران الشيبان، أبو بكر، الخصاف. روى عن أبيه، و حدث عن أبي عاصم البيل، وأبي داود الطيالسي، ومسدد بن مسرهد، والقعبي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، وعلى بن المليني.

ذكره ابن البديم في "فهرست العلماء "، فقال" كنان فاضلاً، فارضاً، حاسباً، عارفاً يعلمب أصحابه، وكان مقدماً عبد المهتدي بالله.

قال أبن النجار: ودكر بعص الأثمة، أن الحصاف كان زاهداً ورعاً، يأكل من كسب يله. وقال شمس الأثمة الحلوان: الحصاف رجل كبير في العلم، وهو ممن يصح الاقتلاء يه توفي ببعداده سمه إحدئ وستين ومائتين االطفات السنبة في تراجم لحنفية؛ (ص/ ١٢٣)،



مسألة : وإذا خرجت المرأة حاجّة بعد ما دخل بها زوجها، فلا نفقة لها، أطلق الجواب في «الجامع الكبير»؛ لأنها منعت نفسها عن الزوح،

وقال أبو يوسف في «الأمالي»: إن لم يدخل مها فكذلك، فأمَّا بعد الدخول [به] (١) فلها النفقة؛ لأنها مؤدّية للفرض، فلم تكن باشزة، لكن يعتبر نفقتها على سعر البلددون سعر مكة؛ لأنَّ احتباسها عليه بالنكاح هذا، فيعطيها نفقة شهر، والباقي إذا رحعب.

كثابُ الطلاقِ

مسائة ، ولو قال لامرأته: أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق إن دخلت الدار.

فعند أبي حنيفة: الأخير يتعلق بالدحول وحده، بيقع عمد الشرط، والأول والثالي إرسالان؛ لأن «ثم» عنده لا تصل الكلام؛ لأنها للتراخي في الأصل، فكانت للفصل دون الوصل

وقال أبو يوسف يتعلق كله بالشرط، ذكر الاختلاف في الأمالي. وجه قول أبي يوسف: أنَّ «ثم» من حروف العطف، فتصل الكلام كالواو ولفاء.



كتاب المتاق

مسائلة : إذا قال [ق/ ١٣٠] لعبده: أنت لله، لم يعتق عند أبي حسفة؛ لأنَّه صَلُح إخبارًا، فلم [يصح] (١) إنشاءً للعنق، قال الله تعالى: ﴿ يَبُهُ مَا وِ الشَّنوَتِ وَمَا فِي ٱلدِّيْنِ ﴾ اللهرة: ٢٨٤].

وقال أبو يوسف، يعتو؛ لأنَّ اللام للاحتصاص، وذلت [يرول](٢) بروال ملك العبد، وهو بالإعتاق.

مسالة ، وإدا كاتب عبده على شيء بعينه من كسبه، جاز عند أسي حنيفة في رواية كماب الشرب، وروئ أبو يوسف عنه بخلافه.

وعن أبي يوسف أنَّه أجاز دلك، وفي اختلاف زفر ويعقوب قال: لا يجور عند زفر، [وعن] (٣) أبي يوسف كدلك، فصار عن ذل واحد منهما رواينال في الجواز وعدمه، ولا رواية عن محمد.

فوجه رواية عدم الحوار: آنَّ هدا العين سالم للمولى ملكه، وإنما يكاتبه حَمْلًا له على الاجتهاد والاكتماب والأداء إلى المولى، فيستفيد متسمية الدين في الكتابة هذه الفائدة فيعتبر، فأمَّ بتسمية هذه العين، وهي له خالصة في هده الكتابة لا يستفيد شيئًا، فكن وجود التسمية كعدمها، والكتابة بغير تسميته باطلة.

⁽١) في ب يجعل، والمثبث من أ.

⁽٢) في ب: يزول، والمثبت س أ.

⁽٣) في ب: وعند، والمثبت من أ.

⁽١) في ب فصلح، والمثبت من أ



كِثَابُ الأيمان

مسأثة ، وإذا قال: ووحه الله تعالى، لا بكون بمينًا عند أبي حسفة ؛ لأنَّه قد يذكر، ويراد به غير ذات الله تعالى وصفته، يقال. فعل دلك لابنغاء وجه الله، فلم يكن يمينًا بالشك(١).

وقال أبو يوسف: يكون يمينًا؛ لأنَّه يراد به ذات الله تعالى، قال الله تعالى، في الله تعالى، في وقال الله تعالى، ﴿ وَمَنْ عَنْ مَا لِكُ إِلَّا رَحْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]. قلنا: وقد يطلق لغير ذلك، والله أعلم.

⁽١) قال السرخسي. قال أبو شجاع كَنَالَة في حكايته عن أبي حتيفة كَنَائَة. همو من أيمان السّملة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة، وهذا دليلٌ على أنّه لم يجعل يمينًا. والمبسوط» (٨/ ١٣٣٨)

باب، قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول احمد هيه ٢٧٩

كثابً العُدُود

مسالة ،وإذا زني بجارية غيره فقتلها، فعليه القيمة والحدّعد أسي حنيفة؛ الله زلي وجني، فيحدُّ بالرنا، ويضمن بالجناية.

وقال أبو يوسف في «الأمالي»: عليه القيمة، ولاحدٌ عليه؛ لأنَّه ملكها بالصمان، واعتراض الملك كقيامه عند الفعل كما في السرقة، وفي الحرة لا يسقط عنه الحدُّ بضمان القتل؛ لأنَّه لا يملكها.

قلنا: وفي الحارية بالضمان لا يملك ما وجب عليه الحد بالجناية عليه، والله أعلم.



كثاب السرقة

مسائلة ، وإذا سرق عشرة دراه م ردياة ، ام يقطع عاد أبي حليمة ورفر الأنَّ نقصان الوصف في حتى المالية المرغوب فيها كنقصال العيب، فصار شبهه، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف.

وقال أبو يوسف في رواية: إن كانت تروح [ق/ ١٣١ س] قطع؛ لأنها صارت كالجياة فلم يبق التقصاك

泰泰泰泰泰

كثاب البيوع

مسالة ، وإدا احتلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد قبض [المبيع](١)، أو قد تغيّرت لسلعة ، لم يتحالفا عند أسي حيفة وأبي يوسف جميعًا ؛ لأنَّ التحالف للتر د، والمعير يمنع الرد، واحتلفا أنَّ المبيع لو كان اثنين فهلك أحدهما، هل يكون تعبرًا في الآخر حتى يمنع التحالف؟

قال أبو حنيفة. هو تغير؛ لأنَّ السلعة في هذا البيع كانت عينين مجتمعين، وقد بقي أحدهما مفردًا.

وقال أبو يوسف; ليس بتعيّر؛ لأنَّ هذا الواحد بحاله كما كان.

وتفسيره: إذا اشترئ عبدين فقبضهما، ثم مات [أحدهما عنده](٢)، فاختلفا في ثمنهما.

فعند أبي حنيفة: القول قول المشتري مع يمينه، إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحقّ، ولا يأخذ من ثمن الميّت شيئًا، فيصير كأن المبيع كان هذا وحده، فيرتفع التغيير.

وعند أبي يوسف: يتحالفان ويترادًان في الفائم، والقول في ثمن الهالك قول المشتري مع يميمه.

وأمّا عند محمد: يتحالمان ويترادّان العين وقيمة الهالك، والقول في قيمة الهالك قول المشتري مع يمينه.

⁽١) في ب المشتري، والمشت من أ.

⁽٢) في ب تقديم وتأحير، والمثبث من أ.



مسائد: وإذا اشترئ عبدًا وقبضه، ثم جاء مستحق فاستحقه سيّنة، وقصى القاصي له بالملك، فأحاز المستحق هذا البيع، لم يجز عند أبي حنيفة؛ لأنَّ قضاء القاضي له بالملك فسخ للعقد الذي هو سبب لملك الغير.

وقال أبو يوسف: يجوز الأنّه ليس من ضرورة كونه ملكًا له انفساخ العقد، فإن عقد [الفضولي](١) منعقد عندنا، والملك لصاحبه، ذكر الاحتلاف في «الأمالي».

مسائلة ، وإذا ، شترئ عبدًا فكاتبه ، أو أعتقه على مال ، ثم اطلع على عيب ، لم يرجع بنقصانه على البائع عند أبي حيفة في رواية «الأمالي»؛ لأنه [أراله] (") ببدل ، فأشبه البيع ، وفي ظاهر الرواية يرجع بنقصان العيب ، وهو قول أبي يوسف في «الأمالي»؛ لأنَّ البدل مستفاد من ملكه ، فصار بغير شيء وصار كالإعتاق بغير مال ، بخلاف البيع؛ لأنَّه صار ملك غيره ، ولا ضرر على البائع الآن فلا يرجع بشيء فيكون نفع ما أخده له ، والضرر على عيره وهو المشتري - بخلاف العتق ؛ لأنَّه عتق على ملكه ، فكال الضرر عليه ، والنفع في الرجوع له .

مسائلة ، ولو اشترئ أمة فأبقت منه، ثم علم المشتري [بها] (٢) عيبًا، لم يرجع [بنقصانها] (٤) ذلك على البائع ما دامت حيّة عند أبي حيمة في رواية ابن زياد عنه؛ لأنَّ عودها وإمكان ردها موهوم.

وروئ الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف: أنَّ له الرحوع بدلك؛ لأنَّ

⁽١) في ب الفصول، والمشت س أ.

⁽٢) في ب. أزال، والمشت من أ.

⁽٣) زيادة من ب

⁽٤) في ب: بنقصان ذلك، والمثبت من أ

باب: قول أبي حنيفة عنى خلاف قول ابي يوسف ولا قول العبد فيه معدد فيه المحدد الم

مسأفة ، وإذا اشترئ دارًا بفاتها، لم يجر عبد أبي حنيفة وزفر؛ لأنَّ الفناء من طريق العامة؛ ولأنَّه مجهول القدر.

وقال أبو يوسف: يجور؛ لأنَّه يرادبه حق المرور فيه، فيصير كللكر [طريقها](١) بحقوقه.

⁽١) في من طرقها، والمثبت من أ.



كثاب القسمة

مسألة ادار بين رحلين اقتسماها، فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها وقيمته ستمائه، وأخذ الأخر الثلثين من مؤحرها وفيمته ستمائه، ثم سنحق بصف تصيب أحدهما مشاعًا.

فعند أبي حنيفة: لا تبطل القسمة، والمستحق عليه بالخيار [ق/ ١٣١]، إن شاء أبطل القسمة واستألف، وإن شاء رضي بعيب الشركة، ورجع على شريكه بربع ما في يله.

وعند أبي يوسف: تبطل القسمة، وتستأنف فيما بقي بينهما، ومحمد مع أبي حيفة في رواية أبي سليماد هو يقول. إذا استحق نصف لدار كلها شائعًا، بطلت القسمة، فكذا إدا استحق مصف نصب أحدهما.

ووجه قول أبي حنيفة: أنَّ هذا الاستحقاق لم يوجب شيوعًا في نصيب الآخر، فلا تنتقض القسمة كما في استحقاق بعضه مقسومًا، بخلاف استحقاق نصف الجملة شاتعًا؛ لأنَّه ظهر شريك ثالث وهو المستحق، فلو لم ببطل احتاح إلى قسمة ما في يدكل واحد منهما، فيتفرَّق نصيبه فيتضرو به، وإثما رجع ها بربع ما في يد شريكه؛ لأنَّه لو استحق كل ما في يده يرجع بنصف ما في يده، فإذا استحق أبربع ما في يده يرجع بنصف ما في يده، فإذا استحق أبربع ما في يده إلى الله عنه أبي يده أبياً المتحق أبربع ما في يده أبياً المتحق المتحق أبياً المتح

⁽١) في ب: نصفه، والمشت من أ.

⁽٢) في ب بربعه، والمشت من أ.

باب، قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول العمد فيه محمد

كِتَابُ الوكالة

مسائلة ، النوكيل بإثبات القصاص وحد القذف وحد السرقة جائز عند أبي حنيفة ، وإذا ثبت علدموكل ستيفاؤه ؛ لأنَّ القتل الموجب للقصاص ظهر عند القاضي بدليل هو دليل الظهور عند القاضي، وهو شهادة الرجال، وكذا السرقة الموجمة للقطع، والقذف الموجب للحد، فيقضي بالقصاص والقطع والحد، كما لو أثبته الموكل [ق/ ١٣٢].

وقال أبو يوسف وزفر: لا يثبت، ولا يستوفي.

وعن محمد ررايتان؛ لأنَّ الخصومة شرط لطهور ذلك، والبيّنة علمة لطهور، ثم الدل من المعلل، أو ما فيه شبهة البدليّة، وهي شهادة [النساء مع الرجال](1)، والشهادة على الشهادة لا تصلح علّة لطهورهما، فالبدل من الشرط وجب ألَّا يصلح شرطًا لظهورها أيضًا اعتبارًا للشرط بالعلة وخصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل.

قلنا: ما استشهد به إنما لم يكن علّة؛ لأمها ليست بحجة في هذا إلا لما ذكرنا، فإنَّ شهادة [النساء مع الرجال] (٢) ليست ببدل، بل هي أصل، ولهذا صحت في الأموال والحقوق بكل حال، والشهادة على الشهادة وإن كائت بدلًا فالأصل والمدن في الأحكام سواء، ولهذا كان قضاء نائب الإمام وقضاؤه أفي هذا] (٢) سواء.

⁽١) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٢) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

⁽٣) سعط من ب، والمثبت من أ.

مسألة ، والوكيل بقبض الدين إدا جاء فقال العريم: ما وكلك سذا وهو مقر بالدين، فللوكيل أن يحلّفه على العلم في ظاهر الرواية، فإن حلف سرئ، وإن نكل قضي عليه بالمال للوكيل.

ودكر المحصّاف أنَّه لا يحلّف عند أبي حيفة حلافًا لأبي يوسف. وجه قول أبي يوسف: أنَّه قد ينكل، فيكون في تحليفه فائدة. ووجه قول أبي حنيفة. أنَّ حق التحليف إنما يثبت بعد ما ثبت أنَّه حصم، ولم يثبت من غير حجة.

كتابُ الأشرية

مسألة ، لا يبلغ التعزير أربعين سوطًا عند أبي حنيفة؛ لقول النبي على الله الله عند أبي حنيفة؛ لقول النبي الله المعتدين (١١)، وهدا حدًّ؛ لأنَّ حدَّ العبد في القذف أربعون.

وقال أبو يوسف: يجوز أن يزاد على أربعين، لكن لا يبلغ ثمانين؛ لأنَّه أقل حدُّ يجب على الأحرار (٢)، وينقص سوطًا واحدًا في رواية، وخمسة في رواية، وعن محمد مثل قول أبي حيمة في رواية، وفي رواية مثل قول أبي يوسف.

 ⁽١) أحرجه البيهقي في قالسن الكرئ، (١٧٣٦٢) من حديث النعمان بن بشير ﷺ.
 قال الزبلعي: قلت : أحرجه البيهقي عن حالم بن الوليد، عن النعمان بن بشير، وقال : المحموط مرسل.

قال في التنقيح »: ورواه اس ناجية في «عوائده» حدث محمد بن حصين الأصبحي، ثنا عصر ابن علي المقدمي، ثنا مسعر، عن حاله الوليد بن عبد الرحمن، عن التعمال بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ. « من ملغ حدا . .» الحديث

ورواه محمد س الحسن في « كتاب الأثار» مرسلا فقال: أخبرنا مسعر بن كدام، أخبرني الوليد ابن عثمان، عن الصحاك بن مزاحم قال: قال رسول الله على . « من بلغ حد . . . الحديث. قوله و وهو مأثور عن علي - يعني ملوغ التعرير خمسة وسبعين سوطا - قلت : غريب، وذكره البعوي في « شرح السنة، عن ابن أبي ليليل.

انصب الراية (٢/ ٢٥٧).

 ⁽٢) قال السرخسي و هذا بيان أقصى التّعزير، فأمّا فيما دون دلك الرّأي إلى الإمام يعزره بقدو سا
يعلم أنّه ينرجر به؛ لأنّ دلك يختلف باختلاف أحوال النّاس وباختلاف جرائمهم.
 دالمبسوط، (٩/ ١٧).



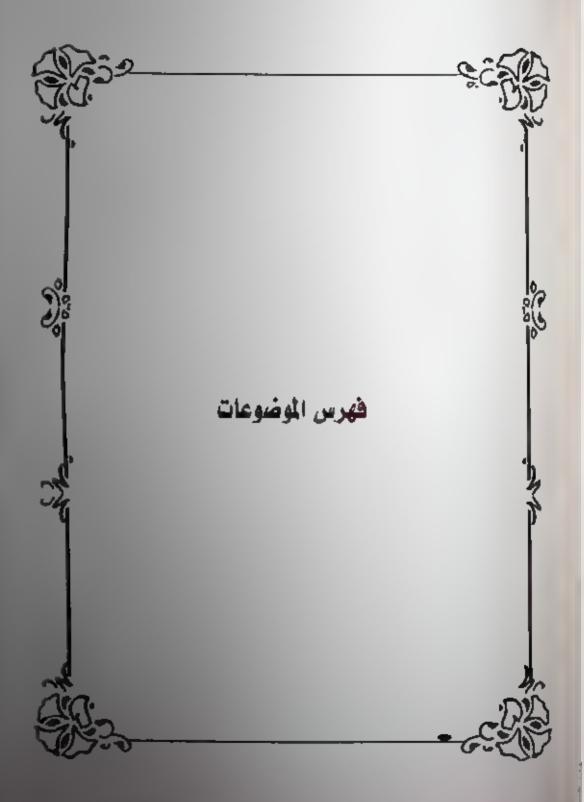
كتاب الوصايا

مسافة. ولو أوصى بسكني داره لرجل، ولا مال له عيرها، فأراد الورثة أن يبيعوا ثلثيها، روئ عن أبي حنيفة أنه قال: ليس لهم ذلك.

وقال أبو يوسف: لهم أن يبيعوا الثلثين؛ لأنَّ الوصيَّة بالسكنيٰ دون الوصيّة بالرقبة.

مسائد، ولو أوصى له بكل الدار، لم يكن له إلا الثلث، وكان لهم بيع التلثين، فكذا إذا أوصى له بسكناها.

وجه قول أبي حنيفة: أنَّ حقَّه في ثنث السكني شائعًا، وفي سع الثلثين منها إنطال حقَّه في السكنيٰ فيما باعوه فلم يجز، والله أعلم.







فهرس الموضوعات

الصفعة	الموضوع
ō	تقريظ أ.د/ أحمد منصور سبالك
الإسلامية بمنيسونا ٨	تفريظ أ.د/ وليد إدريس المنيسي رئيس الجامعة
4	تقريظ الشيح إسماعيل ابن الشيخ جميل الزبيبي
<i>11</i>	مفدمة التحقيق
YA	ترجمة المصنف
٣٢	ترجمة الإمام أبي حنيفة
P1	ترجمة القاضي أبي يوسف
٣٨	ترجمة الإمام محمد بن الحسن
£•	ترجمة زفو
٤١	ترجمة الإمام الشافعي
£r	ترجمة الإمام مالك
£0	وصف النسخ الخطية
ξΥ	نماذج من صور المحطوطات
04	من منظومه حصر المسائل وقصر الدلائل

كتاب الوديعة

= حصر السائل وعصر الدلائل إجـ ١	
الصفحة	الموضوع
£7Y	كتاب الكمالة
٤٦٤	كتاب الحوالة
£70	كتب الصّلح
٤٧٠	كتاب الرّهن
£YY	كتاب المصاربة
£V£	كتاب المزارعةكتاب المزارعة
٤٧٨	كتاب الشرب كتاب الشرب
£^Y	كتاب الأشربة
£A£	كتاب الإكراه
٤٨٦	كتاب الحجر
٤٨٨	كتاب المأذون
£97	كتاب الديات
	كتاب الجنايات
	كتاب الختلىكتاب الختلى
	كتاب الوصايا

حصر المسئل وقصر الدلائل/جـ١	V41
الصفحة	الموضوع
710	كتاب اللقيط
717	كتاب اللقطة
714	كتاب حعل الآبق
77	كتاب الوديعة
771	كتاب العاريه
777	كتاب الشركة
٦٢٣	كتاب الوقف
٦٧٤	كتاب الهبة
777	كتاب البيوع
784	كتاب الشفعة
7\$1137	كتاب الشهادات
7 5 4	كتاب الرجوع عن الشهادة
7 € €	كتاب الدعوى
	كتب الإقرار
754	كتاب الوكالة

حصر السائل وقصر الدلائل/جـا	
الصفحة	الموضوع
V • V	كتاب العتاق
V1Y	كتاب المكاتب
V18	كتاب الأيمان
V1A	كتاب الحدود
VYY	كتاب السرقة
VYT	كتاب السير
VYE	كتاب الغصب
VY7	كتاب الهبة
VYA	
	كتاب الصرف
Y#A	كتاب الشفعة
YT9	كتاب الإجارات
V£•	كتاب الشهاداتكتاب الشهادات
V£٣	كتاب الرجوع عن الشهادات
V & &	كتاب الدعوي

عر الماثل وقصر الدلائل/جـ ١	<u> </u>	10 A
الصفحة	الموضوع	
VV9		كِتَابُ الحُدُودِ
٧٨٠	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	كِتَابُ السَّرقة
VA1		كِتَابُ البُيُوعِ
VAE	***************************************	كِتَابُ القسمة
٧٨٥	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	كِتَابُ الوكالة
VAV	••••••••••••••••••••••••••••••••••••	كِتَابُ الأشربة
٧٨٨	••••••••••••••••	كتاب الوصايا
٧٨٩		فهرس الموضوعار

